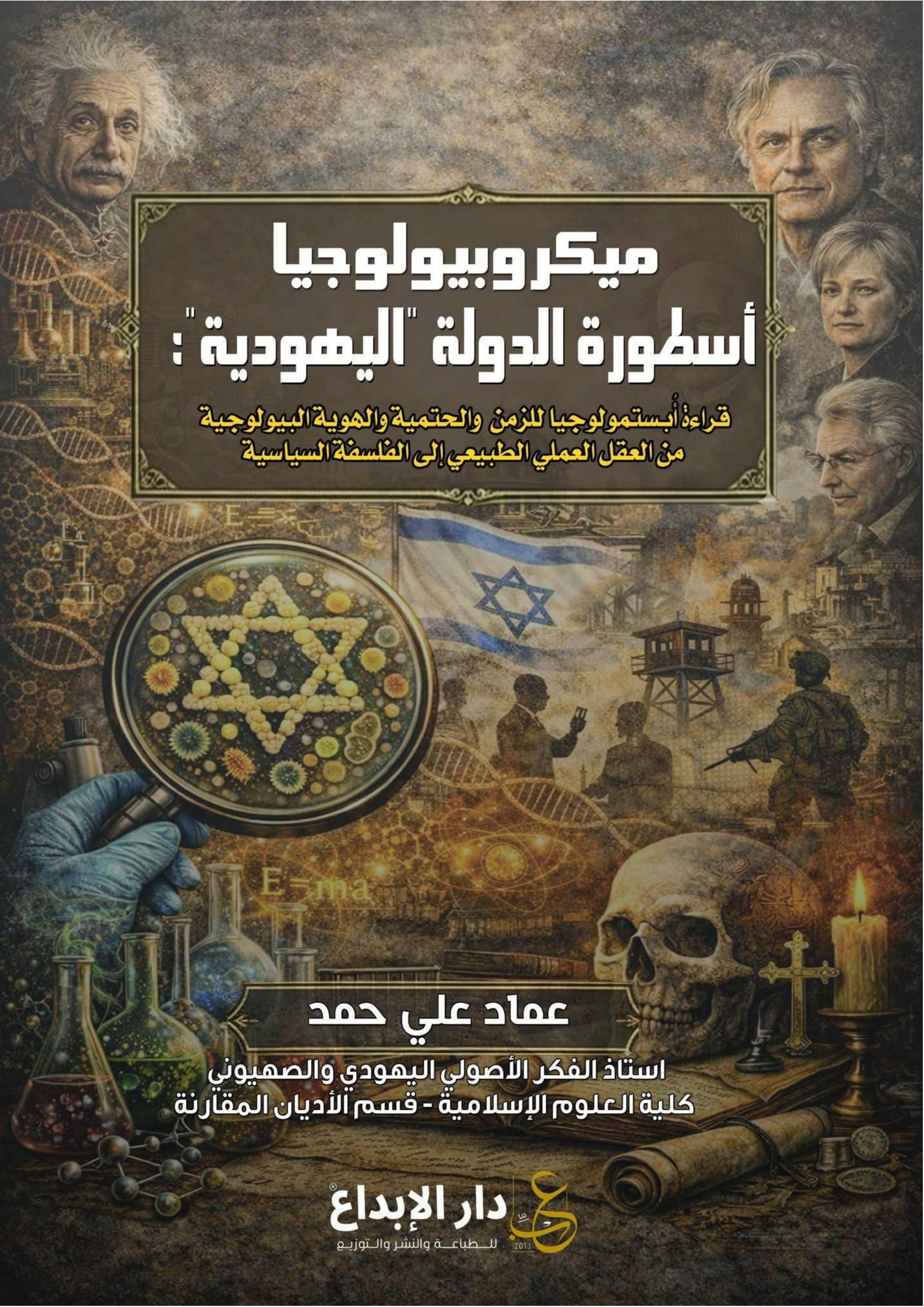

ميكروبيولوجيا أسطورة الدولة "اليهودية":

قراءة أبستمولوجيا للزمن والحتمية والهوية البيولوجية من العقل العملي الطبيعي إلى الفلسفة السياسية

عماد علي حمد

استاذ الفكر الأصولي اليهودي والصهيوني
كلية العلوم الإسلامية - قسم الأديان المقارنة

دار الإبداع®
للطباعة والنشر والتوزيع
2013

ميكروبيولوجيا أسطورة الدولة "اليهودية":

قراءة إبستمولوجية للزمن والحتمية والهوية البيولوجية

من العقل العلمي الطبيعي إلى الفلسفة السياسية

الكتاب: ميكروبيولوجيا أسطورة الدولة "اليهودية":
قراءة إبستمولوجية للزمن والحتمية والهوية البيولوجية
من العقل العلمي الطبيعي إلى الفلسفة السياسية

المؤلف: عماد علي حمد

الطبعة: 2026

جميع الحقوق محفوظة للكاتب وللدار

العنوان : العراق - صلاح الدين - تكريت
شارع التجنيد – عمارة جمعية تكريت المركزية

رقم الهاتف:
+9647710651968
+9647806391249
+9647722413912

الإيميل:
Osama196767@gmail.com

ISBN: 9789922834597

ميكروبيولوجيا أسطورة الدولة "اليهودية":

قراءة إبستمولوجية للزمن والحتمية والهوية البيولوجية

من العقل العلمي الطبيعي إلى الفلسفة السياسية

عماد علي حمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ ۖ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ) ﴿١٨﴾

سورة المائدة
الآية (18)

الاهداء

عندما يتوقف كُل شيء في داخلك، يتساوى حينها **(النور)** و**(الظلام)**...

الضوء في **(كينونتك)** ناتج من أعماقك **(السحيقة)**...

العلم فكرة لنصر الحق ضد الطغاة...

إلى **(والدي)** رحمهُ الله سيد علي...

إلى **(والدتي)** أعزها الله...

إلى فلسطين **(المقدسة)**...

(شهداء بلاد الرافدين)

رثاء لي، قبل أن يكون **(اهداء)**

أمي: أعزها الله

(خلفه ابراهيم عوض)

أبي: رحمهُ الله

علي حمد خلف **(سيد علي)**

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة..	**(6 - 1)**
الفصل الاول : مدخل إلى جدلية التكوين بين الأسطورة والعلم والسياسة	**(46-7)**
اولًا: أسطورة الدولة "اليهودية" – بين الماهية والوجود الفعلي	**(24-15)**
ثانيًا: المنطلقات العلمية للنقد	**(38-24)**
1. النقد الانثروبولوجي	**(30-25)**
2. النقد السوسيولوجي	**(33-31)**
3. النقد الأيكولوجي لعلم الوراثة	**(39-33)**
ثالثًا: جدلية الشرعية والمشروعية السياسية "لإسرائيل"	**(44-39)**
الفصل الثاني: فلسفة تكوين أسطورة الدولة "اليهودية" بين النسبية والسببية: قراءة أبستمولوجيا في الزمن والحتمية	**(103-47)**
اولا: فلسفة النسبية والزمن في أسطورة الدولة "اليهودية" – رؤية (البرت اينشتاين)	**(77-51)**
1. جدلية الزمن بين النسبية والمطلق في الفكر اللاهوتي	**(59-53)**
2. القراءات التاريخية للنصوص اللاهوتية: رؤية في النسبية	**(64-59)**
3. النقد الزمني لشرعية الدولة "اليهودية – إسرائيل"	**(70-64)**
4. التفكيك النسبي للهرطقة الصهيونية – أسطورة الدولة "اليهودية	**(77-71)**

ثانيًا: جدلية الترجيح المطلق لتكوين اسطورة الدولة "اليهودية" – رؤية (ماكس بلانك)	**(101-78)**
1. تأصيل فلسفة نقد الزمن الكمومي لأسطورة الدولة "اليهودية	**(85-80)**
2. غياب الحتمية المطلقة وهرطقة تأسيس الدولة "اليهودية" اللاهوتية	**(91-85)**
3. أثر التأويل الاحادي على اللاهوت والسلطة	**(94-91)**
4. إسقاط قراءة ماكس بلانك في إبستمولوجيا الغياب والحتمية لأسطورة الدولة "اليهودية"	**(101-94)**
الفصل الثالث: ميكروبيولوجيا الدولة من العقل العملي إلى الوظيفة السياسية: قراءة في ضوء الفلسفة الطبيعية الحديثة لدى حاييم وايزمان	**(189-104)**
اولًا: إبستمولوجية العقل العملي تأصيل فلسفي لأسطورة الدولة "اليهودية"	**(143-110)**
1.توظيف العقل العملي لدى حاييم وايزمان	**(118-112)**
2. التوظيف العملي لأسطورة الدولة "اليهودية"	**(125-118)**
3. توظيف المفاهيم الطبيعية على النسق اللاهوتي في تطبيقات لأسطورة الدولة "اليهودية"	**(131-125)**
4. الطابع الايديولوجي للرؤية العلمية	**(137-131)**
5. جدلية الرؤية العلمية – العملية: من الترجيح الى اليقين المُزيف	**(143-137)**
ثانيًا: الوظيفة السياسية للمعرفة العملية في تدشين أسطورة الدولة "اليهودية" على ارض الواقع	**(178-144)**
1. الرؤية العلمية تأصيل لفلسفة السلطة	**(152-146)**
2. دور الخطاب العلمي في تثبيت سردية اسطورة الدولة "اليهودية"	**(158-152)**
3. ادلجة الرؤية الزمنية للاحتمالات التاريخية	**(165-158)**

4. حاييم وايزمان اعادة انتاج إسطورة الدولة "اليهودية" من خلال الشخصية العلمية	(171-165)
5. تحديث اسطورة الدولة "اليهودية" وفق متطلبات العصر	(178-172)
6. جدلية العقل العملي والوظيفة السياسية	(186-178)
الفصل الرابع : تكوين المجتمع (الاصولي) بين الاختزال البيولوجي وتفكيك الهوية: قراءة نقدية في نماذج ريشارد دوكنز وجوديث باتلر	(284-190)
اولًا: فلسفة الاختزال البيولوجي وتشظي صورة الانسان: قراءة في تصور ريشارد دوكنز	(246-193)
1. الجينات الوراثية اجترار للهوية اليهودية	(206-198)
2. آليات الانتقاء الطبيعي في آلياته السردية الاصولية الصهيونية	(213-206)
3. فلسفة تأسيس المجتمع الاصولي الجديد	(219-214)
4. جدلية حتمية أسطورة الدولة "اليهودية"	(225-219)
5. نقد الاساس الإبستمولوجي للاختزال البيولوجي لإسطورة الدولة "اليهودية"	(232-225)
6. انتاج المجتمع الزائف	(238-232)
7. العلاقة بين البيولوجية العلمانية والهيمنة الاصولية لأسطورة الدولة اليهودية	(246-238)
ثانيا: بناء المجتمع الصناعي بين تفكيك الهوية وافراغ المعنى الاجتماعي: قراءة في تصور جوديث باتلر	(282-246)
1. جدلية الهوية: من النقد التاريخي الى التشيء الطبيعي	(252-248)
2. جدل التعارض بين المرجعيات التاريخية والثقافية	(258-253)

3. أيكولوجية مفاهيم الانتماء والجماعة	(263-258)
4. المجتمع الاصولي السائل	(269-263)
5. الهوية السياسية الراديكالية	(274-269)
6. أبستمولوجيا المجتمع الزائف: قراءة في وظيفة الهيمنة والتفكك الثقافي	(282-274)
الفصل الخامس: "اسرائيل" بين جدلية الخلاص اليهودي والهرطقة الصهيونية	(338-285)
اولا: تزييف الشرعية اللاهوتية والسياسية للكيان الصهيوني	(311-287)
1. هرطقة الوعد الالهي	(293-288)
2. اللاهوت الاستعماري في الفكر الاصولي	(299-293)
3. محاولة نزع الشرعية وطمث هوية المقابل	(304-299)
4. جدلية العلاقة بين الدين والسياسية: رؤية نسبية	(311-304)
ثانيا: العلم مخرج فلسفي لتبرير أسطورة الدولة "اليهودية"	(336-312)
1. العقل العملي: دور الاختزال البيولوجي في اضفاء شرعية الدولة	(318-313)
2. تصدير فكرة المجتمع اليهودي الطبيعي	(323-318)
3. حتمية السردية التاريخية الاصولية	(329-323)
4. هالة الدولة "الصلبة"	(336-329)
الخاتمة والاستنتاجات..	(340-339)
السيرة الذاتية للمؤلف..	(344-341)

مقدمة

ترتكز أسطورة الدولة "اليهودية" على بنية معرفية معقدة، إذ لا يمكن فهمها خارج شبكة التداخل بين الأسطورة والعلم والسياسة، حيث لا يعمل أي من هذه العناصر بصورة مستقلة وإنما بوصفه جزءا من منظومة إنتاج للشرعية، لان الأسطورة توفر السردية المؤسسة، إذ يمنحها العلم لغة الحداثة، اما السياسة تحولها إلى واقع قسري مفروض بالقوة، وفي هذا الإطار يتم تفريغ **الحدث السياسي** من سياقه التاريخي وتحويله إلى **نتيجة طبيعية** لمسار كوني مزعوم، فقد يصبح قيام الدولة فعلا خارج المساءلة وكأنه تحقق لقانون أعلى، ففي ذات الوقت لا يخضع للنقد أو التفكيك، وهذا التداخل لا ينتج **معرفة** وإنما ينتج يقينا **أيديولوجيا** مغلقا يعيد تشكيل **الوعي الجمعي** ويعيد ترتيب **التاريخ** بما يخدم سردية واحدة يتم تقديمها الحقيقة النهائية للقياس المادي المُعلن عنهُ.

ديالكتيك؛ يتم بناء هذا المشروع على تصور خاص للزمن يقوم على اختزاله في خط سببي مستقيم يبدأ **بالوعد** وينتهي **بالدولة**، حيث يتم نفي الاحتمال وإقصاء التعدد التاريخي لصالح **سردية حتمية**، ترى أن كل ما جرى لم يكن سوى تمهيد لقيام هذا **الكيان** غير أن **القراءة الفلسفية** المعاصرة للزمن سواء في **الفيزياء** أو في **الإبستمولوجيا**، تعمل على تفكيك هذا الادعاء وتبين أن الزمن ليس هوَ مجال مفتوح للتداخل والتغير واللايقين، لذا يظهر أن تحويل الزمن إلى أداة تبرير **سياسي** وهو **فعل ميتافيزيقي** مقنع بلغة علمية وأن الحتمية التاريخية التي تروج لها الاصولية الصهيونية، التي تستند إلى الاختيار الايديولوجي الواعٍ أكثر منهُ على ضرورة معرفية.

دور **العقل العلمي** الحديث، في إعادة إنتاج السلطة من خلال تحويل **المعرفة الطبيعية** إلى **وظيفة سياسية**، حيث مثل (حاييم وايزمان) نموذجا مركزيا لهذا التحول، إذ لم يعد العالم مجرد باحث في قوانين الطبيعة فهوا وسيطا بين العلم والسلطة، ويتم من خلاله نقل منطق المختبر إلى منطق الدولة فتصبح الدولة كائنا عضويا له شروط بقاء ونمو، مما يجعل التعامل مع الجغرافيا والسكان باعتبارها عناصر قابلة للضبط والتجريب، وبهذا المعنى تتحول **البيولوجيا والكيمياء** من **علوم تفسيرية** إلى **لغات هيمنة**، تضفي على **المشروع الصهيوني** طابع الضرورة الطبيعية وتخفي **طبيعته الاستعمارية** خلف خطاب علمي محايد ظاهريا.

هذا المنطق الجدلي يتعمق في بنية المجتمع الأصولي، الذي تم تشكيله على أساس اختزال الهوية في معطى **بيولوجي أو جيني**، إذ يتم تقديم اليهودي بوصفه **وحدة طبيعية** ثابتة تتجاوز التاريخ والثقافة والمكان من خلال استدعاء مفاهيم مستعارة من **علم الأحياء ونظريات التطور**، بهدف تكريس فكرة الاصطفاء والتفوق، غير أن هذا البناء ينهار عند **إخضاعه للنقد الفلسفي** المعاصر فتصورات (ريشارد دوكنز – مثلا) حول الجين؛ تكشف أن البيولوجيا لا تنتج قيما ولا هويات مغلقة في حين تذهب (جوديث باتلر – مثلا) إلى تفكيك الهوية بوصفها بناء خطابيا متغيرا، فقد ينتج داخل علاقات السلطة وهو ما يفضح التناقض العميق بين ادعاء الهوية الجوهرية وواقع الهوية المصنعة سياسيا لخدمة مشروع محدد.

إذ تبلغ هذه البنية ذروتها في تحويل فكرة الخلاص اليهودي من مفهوم ديني أخروي إلى مشروع دنيوي قسري، حيث يتم نزع الخلاص من سياقه اللاهوتي وإعادة إنتاجه داخل منطق الدولة الحديثة وهو ما يؤدي إلى قطيعة عميقة مع التراث الديني نفسه، لان الصهيونية لا تمثل امتدادا **للإيمان اليهودي** وإنما إعادة تشكيل له داخل أفق القوة والسيطرة، إذ يُمكن النظر إلى الدولة بوصفها نتاج هرطقة معرفية تجمع بين الأسطورة والعلم والدين، يوظف بهدف تبرير وجود سياسي قائم على الإقصاء والعنف ويتم في هذا الإطار تحويل المقدس إلى أداة سيادية وتحويل التاريخ إلى نص مغلق وتحويل الإنسان إلى وظيفة داخل مشروع، بالرغم من أنهُ لا يعترف بالتعدد ولا بالاحتمال، مما يكشف أنها ليست كيانا طبيعيا ولا ضرورة تاريخية وإنما بناء أيديولوجي معقد، يسعى إلى إخفاء هشاشته الوجودية عبر خطاب علمي وأساطيري متشابك ويعيد إنتاج نفسه عبر التحكم في الزمن والهوية والمعرفة، وهو ما يجعل نقد هذه الأسطورة **فعلا معرفيا** ضروريا لفهم طبيعة السلطة الحديثة حين تتخفى خلف لغة العلم وقداسة التاريخ.

اولاً: أهمية الكتاب

تنبع أهمية هذه المواضيع من مركزيتها في **فهم طبيعة الدولة "اليهودية"**، باعتبارها مشروع معرفي وسياسي معقد يتجاوز الإطار التقليدي **للدراسة التاريخية أو السياسية**، فهو لا يقتصر على قراءة واقع سياسي قائم بقدر ما يسعى إلى تفكيك البنية العميقة التي أنتجت فكرة الدولة، إذ تتداخل الأسطورة والعلم والسياسة والزمن والهوية ضمن شبكة متشابكة من الخطاب الأيديولوجي، الذي يعمل على تحويل الاحتمالات التاريخية إلى ضرورة كونية، وتحويل السرد الديني إلى مشروع دنيوي، وتحويل المعرفة العلمية

إلى أداة لإضفاء شرعية على السلطة، كما أن دراسة هذه المواضيع تكشف عن أساليب توظيف الخطاب العلمي الحديث في خدمة المشروع السياسي وعن محاولات تطويع مفاهيم البيولوجيا والزمن والهوية لتعزيز سردية مغلقة، لا سيما انها تسعى الى منع النقد وتعزز القبول الاجتماعي والسياسي، ما يجعل هذه الدراسة ضرورية **لفهم العلاقة بين المعرفة والسلطة** وإعادة تقييم الدور الذي لعبته الأسطورة في تشكيل الكيان الصهيوني بوصفه كيانا يقوم على مزيج من القسر والاقناع الفكري والمعرفي.

ثانياً: اشكالية الكتاب

تتمثل الإشكالية المركزية؛ في البحث عن الكيفية التي تم بها تحويل الخطاب الديني والأسطوري إلى مشروع دولة حديثة، من خلال استخدام أدوات العلم والفلسفة والبيولوجيا السياسية، حيث لا يقتصر السؤال على **(الشرعية السياسية أو القانونية)**، إنما يتعداه إلى **(طبيعة المعرفة المنتجة حول الدولة وآليات تشكيلها وإعادة إنتاجها بوصفها حقيقة تاريخية وحتمية كونية)**، كما تتناول الإشكالية دور الزمن بوصفه أداة سردية للتحكم في التاريخ، ناهيك عن دور الهوية باعتبارها أداة لتوحيد المجتمع الأصولي تحت راية مشروع خلاص دنيوي، فضلًا عن ذلكَ تفكيك آليات **الاختزال البيولوجي والفكري**، التي استخدمت لتثبيت بنية الدولة، وهو ما يفتح المجال أمام سلسلة أسئلة فرعية تتعلق بحدود العلم حين يُستدعى لتبرير السلطة وحدود الدين حين يُفرغ من أبعاده الأخروية وحدود الفلسفة، في حين تتحول إلى أداة لإضفاء معنى على ممارسة القوة والسيطرة.

ثالثاً: فرضية الكتاب

تنبثق الفرضية الرئيسية **(من أن الدولة "اليهودية" هيَ لا تمثل نتاجًا طبيعيًا لمسار تاريخي محتوم ولا تعبيرًا عن ضرورة دينية أو علمية وإنما بناء أيديولوجيًا مركبًا)**، فقد تشكلت عبر تفاعل واعٍ بين الأسطورة والعلم والسياسة، حيث تم استدعاء مفاهيم الزمن والحتمية والهوية البيولوجية لإنتاج سردية مغلقة تُخفي الطابع الاستعماري للمشروع، فقد تسعى الى تقدميه على اساس تحقيقً للخلاص اليهودي أو استجابةً لقانون كوني مزعوم، وأن هذه السردية المغلقة لا تصمد أمام التحليل النقدي الإبستمولوجي والفلسفي، إذ يكشف

تفكيكها التناقضات الداخلية ويعيد وضعها في سياقها التاريخي الحقيقي، لانها تُجسد اختيارًا سياسيًا واعيًا وتعبيرًا عن ممارسة قوة تستند إلى المعرفة والأسطورة معًا، وليس نتيجة طبيعية أو ضرورة تاريخية.

رابعاً: منهجية الكتاب

تقوم المنهجية على **مقاربة نقدية تفكيكية متعددة الحقول** تجمع بين **(علوم الحياة والفيزياء والكيمياء والفلسفة والفكر السياسي والعقيدة اللاهوتية اليهودية)**، حيث يتم استدعاء كل حقل معرفي وفق أدواته ومناهجه الخاصة لتحليل البنية المعقدة التي أنتجت أسطورة الدولة اليهودية.

اعتماد مناهج **(الميكروبيولوجيا والوراثة وعلم الأحياء التطوري)** لتحليل كيفية استخدام الخطاب البيولوجي والوراثي في إنتاج سردية الاصطفاء والهوية المغلقة، مع التركيز على مناهج دوكنزية لفهم مفهوم **(الجين الأناني)** وكيفية استغلاله في الخطاب السياسي، من أجل تبرير فكرة التفوق والاختيار الطبيعي داخل المجتمع اليهودي الأصولي، فضلًا عن **(علم السكان والتحليل الديموغرافي)** لفهم كيفية تصميم سياسات الاستيطان والتحكم في توزيع السكان باعتبارها وظيفة بيولوجية وسياسية في آن واحد.

ناهيك عن توظيف مناهج **(الفيزياء النظرية الحديثة والنسبية وميكانيكا الكم)** من أجل تفكيك الحتمية التاريخية المزعومة، التي تروجها سردية الدولة "اليهودية" حيث يتم استخدام أدوات تحليل الزمن والاحتمالية والتفاعلات السببية، بهدف إظهار أن التاريخ ليس مسارًا مغلقًا وإنما فضاء مفتوح للتداخل والاحتمال مع استلهام فلسفة الزمن في أعمال **(كارلو روفيلي وجوليان باربور)**، ليكُن إعادة النظر في العلاقة بين الحتمية التاريخية والزمن الإنساني، يهدف فضح محاولات تحويل الزمن إلى أداة لتبرير الدولة بوصفها ضرورة كونية.

فضلًا عن اعتماد اعتماد مناهج **(الكيمياء الحيوية والكيمياء السياسية)**، بهدف تحليل كيف تم تحويل المعرفة العلمية إلى أدوات للسيطرة على البيئة والموارد الطبيعية، عبر تعزيز مفهوم الدولة العضوية القادرة على ضبط محيطها مع رصد استخدام الاستعارات الكيميائية في الخطاب السياسي، من أجل تبرير التطور الاجتماعي والاقتصادي كنتيجة طبيعية لا تدخل سياسي، ففي **(الفلسفة والفكر النقدي)** يتم اعتماد مناهج **الفلسفة الإبستمولوجية وفلسفة العلوم وفلسفة الهوية وفلسفة الزمن** لفك أسس المعرفة المغلقة، بما

يشمل أدوات التحليل النقدي لسبر العلاقة بين السببية والحتمية والاحتمال، فقد استخدام مناهج باتلرية في تفكيك الهوية وفضح الاختزال البيولوجي والاجتماعي للأفراد والجماعات، مع ربط هذه التحليلات بجدلية الدين والسياسة لتوضيح كيف يتم توظيف الخطاب الفلسفي لتثبيت بنية الدولة وسرديتها المغلقة.

أما في **الفكر السياسي** يتم اعتماد مناهج **(نظرية الدولة والأيديولوجيا والتحليل المؤسسي وعلم الاستراتيجية)** لدراسة كيفية تحويل الخطاب الأسطوري والعلمي إلى سلطة سياسية فعلية، مع تحليل السلطة الفكرية والسلطة القسرية وقراءة السياسات الاستيطانية والاستراتيجيات الأمنية والاقتصادية في ضوء فلسفة السلطة والهيمنة بما يظهر العلاقة بين المعرفة والقرار السياسي.

خاصة إنَّ في العقيدة والدين، تم الاعتماد على مناهج **(علم اللاهوت المقارن والتحليل الديني النقدي وتاريخ الأديان)**، بهدف فهم كيفية توظيف النصوص الدينية اليهودية والأساطير المتعلقة بالخلاص في إنتاج خطاب ديني يدعم الدولة، فضلا عن تحليل التحولات اللاهوتية إلى سياسات دنيوية، وكيف تم تحويل الخلاص الأخروي إلى مشروع سياسي مكاني زمني، بهدف فهم التناقض بين المضمون الديني التقليدي والممارسة السياسية الصهيونية.

واخيرًا؛ يتيح الجمع بين هذه المناهج معالجة الدولة "اليهودية" باعتبارها بنية أيديولوجية مركبة تتقاطع فيها المعرفة والسلطة والزمن والهوية، مما يتيح للنقد تفكيك العلاقة بين الأسطورة والعلم والسياسة والدين، وايضًا كشف كيفية إنتاج السلطة عبر المعرفة وإعادة النظر في الادعاءات الحتمية حول التاريخ والخلاص والهوية.

ملاحظة هامة جدًا، هيَ:

إن ذكر لفظ دولة "اسرائيل" أو الدولة "الاسرائيلية" أو الدولة "الصهيونية" أو المجتمع "الاسرائيلي" او الدولة "اليهودية" او المجتمع "الصهيوني" المجتمع "اليهودي" لا يعني الاعتراف بها دولة، انما مقتضيات البحث العلمي تطلب ذلك للاقتراب اكثر من الفكر للاهوتي الاصولي وطبيعة التفكير العملي للفرد اليهودي بشقيه (المادي والمعنوي)، وعند كتابة كلمة دولة وعدم تنصيصها بالنص ("") يعني الاعتراف فيها دولة وهذا ما يلاحظ عند كتابة فلسطين؛ أو عند ذكر عبارة دولة فلسطين او الدولة الفلسطينية أو المجتمع الفلسطيني على خلاف ذكر الكيان الصهيوني.

الفصل الاول

مدخل إلى جدلية التكوين بين الأسطورة والعلم والسياسة

ينبثق تأسيس الحديث عن تكوين "إسرائيل" على جدل مركب، إذ تتقاطع فيه الأسطورة الدينية مع التأويل التاريخي فقد يتداخل فيه اللاهوت مع السياسة وتتشابك فيه مفاهيم الزمن والهوية والحق، فهذا التكوين لم يكن نتاج لحظة واحدة ولا ثمرة قرار سياسي معزول، فهو حصيلة مسار طويل من إعادة إنتاج النصوص المقدسة وتحويلها من خطاب إيماني إلى مشروع دنيوي ذي أبعاد استعمارية، وإن الفكرة التكوينية "لإسرائيل" قامت على افتراض وجودي سابق على التاريخ، يتمثل في **(الشعب المختار) و(الأرض الموعودة)**، وهو افتراض جرى تثبيته عبر القرون داخل المدونات (التوراتية والتلمودية)، ومن ثم أعيد تفعيله في العصر الحديث ضمن سياق أوروبي مأزومن فقد يبحث عن حلول للمسألة اليهودية خارج حدوده، لذا انتقل النص من مجال العقيدة إلى مجال الأيديولوجيا وتحول الوعد الغيبي إلى برنامج سياسي.

يتماهى الجدل بوضوح عند مقارنة الزمن الديني بالزمن التاريخي، حيث جرى القفز على الفواصل الحضارية والإنسانية للشعوب المقيمة في المكان وتحويل التاريخ إلى أداة انتقائية تخدم سردية واحدة، لان الزمن لم يعد متصل الحلقات وإنما أعيد تركيبه وفق رؤية خلاصية ترى الحاضر امتدادا مباشرا لماض متخيل، خاصة إن تكوين "إسرائيل" بهذا المعنى لا يمكن فهمه خارج جدلية القوة والمعرفة، حيث لعب الخطاب العلمي والتاريخي دورا مكملا للخطاب الديني، من خلال شرعنة الوجود السياسي عبر مفاهيم الحداثة والقانون الدولي، وهكذا تبلورت دولة تحمل في بنيتها تناقضا بنيويا بين ادعاء الحداثة واستدعاء المقدس وبين الدولة المدنية والرسالة اللاهوتية، وعليه فإن مدخل دراسة تكوين "إسرائيل" يقتضي تفكيك هذه الجدلية لا بوصفها حدثا منتهيا وإنما كعملية مستمرة تعيد إنتاج ذاتها عبر الزمن وتفرض آثارها على الجغرافيا والإنسان والمعنى.

مثل وجود "إسرائيل" مسألة مركبة تتداخل فيها السياسة مع التاريخ والدين مع العلم، لان السردية المؤسسة لدولة "إسرائيل" تقوم على مجموعة افتراضات تاريخية ودينية لم تثبتها الأدلة العلمية الحديثة، وهو ما يضع شرعية وجودها في إطار جدلي يتطلب فحصا منهجيا شاملا، فمن زاوية علم الآثار والتاريخ المقارن لم تقدم الحفريات أو الدراسات الميدانية دلائل قاطعة على أحداث (الخروج من مصر أو غزوات محددة أو تأسيس ملكية سياسية – مثلًا) متصلة مكانيا وزمانيا كما تدعي النصوص التوراتية.

كما أظهرت الدراسات السكانية والجينية أن الجماعات اليهودية المعاصرة نتجت عن امتزاج معقد لأصول متعددة عبر العصور، مما ينفي فكرة استمرار عرقي نقّي أو امتداد مباشر لشعب واحد محدد في مكان وزمان وزمان محددين، أما **(التحليل الأنثروبولوجي)** للمجتمعات القديمة فيشير إلى أن الهويات الجماعية كانت تقوم على روابط دينية أو قبلية أو اقتصادية وليس على مفهوم الدولة القومية، الذي يسعى الخطاب الصهيوني لإسقاطه على الماضي القديم، وعليه فإن البناء السياسي الحديث لإسرائيل يستند إلى إعادة تأويل علمية مشوهة للواقع التاريخي والاجتماعي.

من منظور فلسفي؛ يبرز النقد العلمي "لإسرائيل" جدلية القوة والمعرفة حيث أصبح الخطاب العلمي أداة لتثبيت سردية سياسية محددة وتبرير وجود كيان حديث على أساس فرضيات دينية وأساطير تاريخية، وإن استخدام المعرفة العلمية في هذا السياق يعكس استثمارا منهجيا للعلم في خدمة أهداف سياسية ويضع مسألة شرعية الدولة ضمن إطار أخلاقي وسياسي معقد يتجاوز حدود القانون الدولي، كما أن هذا النقد يظهر كيف يمكن للعلم أن يتحول من أداة تفسير محايدة إلى أداة تأطير معرفي يخدم مصالح سياسية ويعيد إنتاج السلطة التاريخية عبر الخطاب الأكاديمي.

ففي أبعاد أوسع يطرح النقد العلمي مسألة الزمن التاريخي مقابل الزمن اللاهوتي، حيث تم تحويل الخطاب الديني والأسطوري إلى مشروع سياسي حديث وفرض على المجتمع المعاصر سردية أحادية تجاه الأرض والهوية، إذ يكشف النقد الفلسفي أن هذا الانحياز في تفسير الماضي يعيد تشكيل الوعي الجماعي ويوظف الذاكرة التاريخية كأداة لتكريس السيادة وإعادة إنتاج الصراع مع السكان الأصليين، فهذا المنظور يوضح أن شرعية "إسرائيل" ليست مسألة مجردة تتعلق بالسياسة أو القانون الدولي وإنما ترتبط بآليات المعرفة العلمية وطرق إنتاج التاريخ وفهم الهوية والجغرافيا.

من منظور **فكري سياسي** علمي، النقد لا يقتصر على التشكيك في الحق التاريخي وإنما يتعداه إلى تحليل البنية المفاهيمية التي تقوم عليها الدولة، فالفكرة المركزية للنقد العلمي هي أن وجود "إسرائيل" كمشروع سياسي معاصر لا يمكن دعمه بدليل علمي مستقل وأن أي محاولة لربط الحاضر بالماض الديني أو الأسطوري تشكل خرقا منهجيا لمبادئ البحث العلمي، وبهذا يصبح النقد العلمي ليس مجرد اعتراض على

الرواية السياسية، اي إنما إعادة تقييم موضوعية للمعطيات التاريخية والأثرية والجينية والاجتماعية بهدف فصل الحقيقة العلمية عن المبررات الأسطورية والدينية.

وعليه، فإن النقد العلمي لوجود "إسرائيل" يكشف التناقض البنيوي بين المطالبات التاريخية الأسطورية ومتطلبات العقل النقدي والفكر السياسي المستند إلى الأدلة، إذ يؤكد أن دراسة وجود "إسرائيل" تتطلب تفكيكا منهجيا متعددا المستويات يوازن بين التاريخ والأنثروبولوجيا والعلوم الطبيعية والفلسفة السياسية، وهذا التفكيك لا ينفي الوجود الواقعي للدولة أو الشعب، بقدر ما يضع أساسا علميا ومنهجيا لنقد شرعية الرواية المؤسسة وتقديم قراءة دقيقة تستند إلى الأدلة الموضوعية والمعايير الأكاديمية.

يمكن قراءة مسألة وجود "إسرائيل" من منظور فيزيائي ونقدي يتجاوز حدود السياسة والتاريخ إلى مستويات أعمق تتعلق بالزمكان والطبيعة المادية للواقع، حيث تكشف قوانين الفيزياء الحديثة عن أبعاد تتعارض مع الرواية المؤسسة للكيان الإسرائيلي، لان الفيزياء لا تتعامل مع الأساطير ولا مع الخطاب الديني المبسط وإنما مع علاقات السبب والمسبب والوجود الواقعي للأجسام في الزمان والمكان.

تظهر أن المطالبة بأرض محددة عبر الزمن التاريخي بناء على وعود غيبية تتناقض مع مبدأ الاستمرارية المكانية والزمنية للكيان البشري، لا سيما القوانين الطبيعية التي تحكم الحركة والتغير والأنثروبولوجيا تظهر أن المجتمعات البشرية ليست مرتبطة بمكان أو فترة زمنية محددة، فهي عملية ديناميكية متغيرة مستمرة تعيد تشكيل نفسها وفق شروط بيئية واجتماعية وطاقية محددة.

تبين نظرية الكم عن عدم حتمية الواقع وعن الطبيعة الاحتمالية للأحداث التاريخية، وهو ما يجعل أي محاولة لربط الحاضر بماض متخيل بدقة مطلقة تتناقض مع فهم الزمان في الكون، وبالتالي فإن المطالبة بدولة يهودية قائمة على فرضية وجود امتداد تاريخي مطلق لشعب محدد في مكان محدد تتعارض مع الواقع الفيزيائي الذي يثبت تنوع الأصول البشرية وانتشار الجماعات عبر الزمن والمكان، فإن هذا التحليل الفيزيائي يدعم الرؤية التوراتية التي ترى أن "إسرائيل" ليست دولة يهودية بمعنى أنها ليست امتدادا مباشرًا للشعب المختار أو للوعد الإلهي.

الواقع الفيزيائي؛ يظهر أن الأرض والكيان البشري لا يخضعان لمشيئة إلهية محددة، كما يصور الخطاب الصهيوني وإنما يخضعان لقوانين طبيعية واجتماعية متعددة الأبعاد، وبالتالي فإن المشروع السياسي الحديث الحديث الذي يدعي تأسيس دولة يهودية على أساس، فهذه الافتراضات يتناقض مع المعرفة العلمية ويعيد إنتاج سردية أسطورية على حساب الحقيقة الواقعية، فقد يظهر من منظور فلسفي سياسي أن هذا التعارض بين الواقع الفيزيائي والسردية السياسية يعكس أزمة معرفية عميقة حيث يحاول الفكر الصهيوني تسخير الزمن والمكان والوعي البشري لخدمة مشروع لا يمكن دعمه إلا بالخيال اللاهوتي، اي إن نقد وجود "إسرائيل" بالاعتماد على الفيزياء والتاريخ الطبيعي، يبرز أن شرعية الدولة ليست مجرد مسألة سياسية وإنما قضية منهجية تتعلق بفهم الواقع الطبيعي والاجتماعي والزمكاني، وبهذا يصبح القول بأن "إسرائيل" ليست دولة يهودية فهي مجرد موقف للاهوتي أو تاريخي مرتبط بموقف علمي فلسفي يرفض ربط الدولة الحديثة بوعد غيبي يفرض نفسه على القوانين الطبيعية والواقع التاريخي.

ففي سياق أخر؛ يمكن النظر إلى مسألة وجود "إسرائيل" من منظور (كيميائي) وفلسفي وسياسي، حيث تقدم الكيمياء إطارا لفهم طبيعة المادة وتحولات الطاقة والتفاعلات الطبيعية التي تحكم الكائنات والمجتمعات البشرية، لان الوجود البشري ليس ثابتا أو معزولا وإنما عبارة عن تفاعلات مستمرة بين عناصر مادية متنوعة وعمليات كيميائية دقيقة تحكم استمرارية الحياة وتوزع الموارد والطاقة، لذا فإن فكرة دولة محددة لشعب محدد تمتد عبر الزمان والمكان تتعارض مع القوانين الكيميائية، التي تظهر أن التركيب البيولوجي والعضوي للجماعات البشرية هو عملية ديناميكية متغيرة وليست امتدادا ثابتا، إذ تشير الدراسات الكيميائية الحيوية إلى أن الإنسان الحديث نتج عن امتزاج مستمر لمجموعة واسعة من الأصول الجينية والعنصرية عبر الزمان والمكان وهو ما ينفي فكرة امتداد عضوي أو كيميائي لشعب واحد محدد.

التغيرات البيئية والتفاعلات الكيميائية الحيوية للمجتمعات المقيمة في الأرض تعكس تفاعل المادة مع المكان والزمان بطريقة لا يمكن التحكم فيها بواسطة أي نص ديني أو خطة سياسية، وبالتالي فإن المطالبة بإقامة دولة يهودية على أساس أن الشعب المختار يمتلك خصائص كيميائية أو حيوية فريدة تتوافق مع الأرض الموعودة تتعارض مع الحقائق العلمية، لان الأرض والإنسان ليسا مجرد مسرح للوعود اللاهوتية وإنما نظام معقد من تفاعلات المادة والطاقة، وهذا الواقع يدعم الرؤية التوراتية التي ترى أن "إسرائيل" ليست

دولة يهودية بمعنى امتداد مباشر للشعب المختار أو نتيجة لوعد إلهي، يمثل الكيان البشري والأرض يخضعان لقوانين طبيعية مستمرة تتحكم في توزيع السكان والموارد والتنوع البيولوجي.

خاصة إن الخطاب الاصولي الصهيوني الذي يزعم استمرارية عضوية محددة لشعب اليهود في الأرض يتناقض مع المبادئ الكيميائية للوجود والواقع البيولوجي، ويظهر من منظور فلسفي أن هذا التعارض بين الحقائق الكيميائية والسردية السياسية، يعكس أزمة معرفية حيث يحاول المشروع السياسي الحديث فرض امتداد عضوي وغيبوي على واقع مادي متغير، وإن النقد الكيميائي لوجود "إسرائيل" يوضح أن شرعية الدولة ليست مسألة سياسية أو دينية، إذ تتعلق بمدى توافق الرواية التاريخية والبيولوجية مع القوانين الطبيعية، وبهذا يصبح القول بأن "إسرائيل" ليست دولة يهودية موقف علمي فلسفي يرفض ربط الدولة الحديثة بوعد غيبي يتجاوز حدود الطبيعة والواقع العضوي والكيماوي.

يمكن قراءة مسألة وجود إسرائيل من منظور لاهوتي وفلسفي وسياسي حيث تكشف النصوص التوراتية والمعايير الدينية التقليدية عن جدلية عميقة بين الوعد الإلهي والواقع السياسي الحديث، لان المشيئة الإلهية بحسب التوراة لم تكن تتعلق بكيان سياسي معاصر أو دولة قومية وإنما كانت تتعلق بتعليمات أخلاقية ودينية وهداية روحية للشعب المختار في سياق علاقتهم بالله والخلق.

بالتالي فإن إقامة دولة "يهودية" حديثة على أساس هذه النصوص تمثل تحويرا للغرض الأصلي وتتناقض مع المعايير اللاهوتية، التي تحدد العلاقة بين الإنسان والأرض والله، من زاوية لاهوتية، حيث يظهر النقد أن الرواية الصهيونية تقوم على فرضية أن الأرض الموعودة يمكن تملكها سياسيا، وأن الشعب المختار يمتلك حقا إلهيا دائم في الأرض، وهذا يتعارض مع مضمون الوعد الإلهي الذي يرتبط بالالتزام الديني والأخلاقي وليس بالسيادة السياسية.

كما أن النصوص التوراتية تشير إلى أن البركة والعقوبة مرتبطتان بسلوك الشعوب وأفعالها وليس بموقع جغرافي محدد أو بإنشاء دولة بالقوة، وبالتالي فإن المشروع السياسي الحديث الذي يسمي نفسه دولة يهودية يتناقض مع المشيئة الإلهية التي لا يمكن تحويلها إلى برنامج سياسي يقوم على احتلال الأرض وفرض سلطة سياسية أحادية، إذ يبين النقد الفلسفي اللاهوتي أن استخدام النصوص الدينية لتبرير وجود دولة

حديثة يعكس اختزالا لمفهوم العهد الإلهي وتحويله إلى أداة سلطوية، وإن هذا الاختزال يؤدي إلى أزمة أخلاقية ومعرفية حيث تصبح المشيئة الإلهية مجرد غطاء لتبرير السيطرة والهيمنة على البشر والأرض، كما أن الرؤية التوراتية الحقيقية تؤكد أن "إسرائيل" ليست دولة يهودية بمعنى امتداد مباشر للوعد الإلهي وإنما أي مشروع يزعم هذا الادعاء يخرق المبدأ الأساسي للعلاقة بين الإنسان والله.

يعكس الصراع بين الرواية السياسية والواقع اللاهوتي جدلية القوة والمعرفة حيث يحاول الخطاب الصهيوني إعادة تفسير الوعد الإلهي لخدمة أهداف سياسية دون احترام المقصد الروحي الأصلي، لان النقد اللاهوتي يوضح أن شرعية "إسرائيل" السياسية الحديثة لا يمكن أن تنشأ من المشيئة الإلهية وأن أي ادعاء بذلك يتعارض مع تعاليم التوراة ومقاصد العهد، وبهذا يصبح القول بأن "إسرائيل" ليست دولة يهودية، وأن وجودها يعارض المشيئة الإلهية موقف فلسفي ديني علمي يرفض ربط الدولة الحديثة بالوعد الإلهي، فقد يعيد تصحيح العلاقة بين النص الديني والواقع السياسي.

عند تحليل النصوص التوراتية والتلمودية حيث تقدم هذه النصوص وعودا إلهية للشعب المختار وأرضا موعودة، وهي كانت تهدف في سياقها الروحي والأخلاقي إلى تنظيم علاقة الإنسان بالله وتحقيق العدالة الروحية والاجتماعية في المجتمع وليس إلى إقامة دولة قومية حديثة، نجد الخطاب الديني يعالج الالتزام بالشريعة والأخلاق والبركة والجزاء وليس السلطة السياسية أو الهيمنة على الأرض بالقوة، لتكن أي محاولة ربط هذه النصوص بالكيان "الإسرائيلي" الحديث هي تحوير للغرض الأصلي للنصوص وتحويلها من إطار روحي إلى مشروع سياسي.

تشير نصوص للاهوتية في سفر التثنية (مثلاً)إلى أن البركة مرتبطة بطاعة الله والالتزام بالشريعة وأن العقاب يأتي عند المعصية، وهذا يعني أن العلاقة بين الشعب المختار والأرض ليست تلقائية أو ثابتة وإنما مشروطة بالالتزام الأخلاقي والديني، وإن النصوص اللاهوتية التي تقول إن الرب سيبارك شعبه إن أطاعه تؤكد على شرط روحي للتلقي وليس حقا أزلّيا في الأرض أو سيادة سياسية، وبالتالي فإن الادعاء السياسي الحديث الذي يربط الأرض بالعرق اليهودي يتعارض مع الهدف اللاهوتي للنص.

ففي التلمود توجد نصوص تؤكد على أن الشعب المختار مسؤول عن الالتزام الديني والأخلاقي وأن المشروعية لا تأتي من السيطرة على الأرض وإنما من السلوك الروحي، إذ تشير بعض الحكايات التلمودية إلى أن فرض سلطة على من ليسوا مستحقين أو التوسع القسري في الأرض يعد خرقا للمشيئة الإلهية، وهذا يعكس أن أي مشروع سياسي يزعم أن إسرائيل دولة يهودية لا ينسجم مع المعنى الروحي للنصوص، كما أن النصوص التلمودية تشير إلى أن البركة مرتبطة بالممارسة الأخلاقية اليومية والعمل الصالح وليس بالانتماء العرقي أو التأسيس السياسي.

يكشف ذلكَ أن الخطاب الصهيوني أساء تفسير العلاقة بين العهد الإلهي والسيادة السياسية وتحويل التعليمات الدينية من أداة هداية أخلاقية إلى مشروع سلطوي، ليكن الوعود الإلهية في التوراة والتلمود كانت مرتبطة بالمسؤولية الأخلاقية والالتزام الديني وليس بالسيادة الجغرافية أو السلطة القسرية على الأرض، كما أن النصوص تشير إلى أن العقوبة والجزاء مرتبطان بسلوك الإنسان وأفعاله وليس بالانتماء العرقي أو تأسيس دولة سياسية، وهكذا فإن أي ادعاء بأن "إسرائيل" دولة يهودية تستمد شرعيتها من النصوص الدينية يتناقض مع المقصد اللاهوتي للنصوص ويحوّل التعليمات الروحية إلى أداة سلطوية.

يظهر النقد اللاهوتي والسياسي أن الخطاب الصهيوني حاول إعادة تفسير النصوص للتوافق مع مشروع دولة حديثة، غير أن هذا التفسير يتجاهل مقاصد العهد الإلهي ويختزل العلاقة بين الإنسان والله إلى سلطة سياسية، خاصة إنَّ الواقع الروحي وفق التوراة والتلمود هو أن الأرض ليست ملكية سياسية دائمة وإنما مكان للعبادة والالتزام الأخلاقي، وبالتالي فإن أي مشروع سياسي يدعي شرعية دينية "لإسرائيل" الحديثة يتناقض مع المقصد اللاهوتي للنصوص ويخرق المشيئة الإلهية، يؤكد النقد الفلسفي أن هذا الانحراف بين النصوص والتطبيق السياسي، يعكس أزمة معرفية عميقة حيث يحاول المشروع السياسي استخدام الوعد الإلهي كغطاء لاحتلال الأرض وفرض السلطة على البشر، وإن النصوص التوراتية والتلمودية تظهر أن "إسرائيل" ليست دولة يهودية بمعنى امتداد مباشر للوعد الإلهي وأن المشروع السياسي الحديث يخالف المبادئ الروحية والأخلاقية.

وعليه فإن النقد التوراتي والتلمودي لوجود "إسرائيل" يركز على فصل المعنى الروحي للأرض والشعب عن المشروع السياسي الحديث ويعيد تصحيح العلاقة بين النص الديني والواقع السياسي، هذا التحليل يمكن أن

يوسع ليشمل ربط النصوص بالواقع الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي، بهدف تأكيد أن الأرض والشعب يتغيران وفق قوانين الطبيعة والزمان وأن أي محاولة ربطهما بوعد غيبي سياسي تتعارض مع الواقع العلمي، كما يمكن إضافة تحليل مقارنة بين النصوص والوقائع التاريخية لتوضيح كيف أن الرواية الصهيونية تحوير للنصوص بدعم سياسي دون أي سند علمي أو روحي.

اولا: أسطورة الدولة "اليهودية" – بين الماهية والوجود الفعلي

عند النظر إلى "إسرائيل" على أنها حالة سردية تتجاوز الواقع التاريخي والسياسي إلى عالم الأسطورة والفكر، حيث الدولة الحديثة ليست سوى تمثيل فكري لرواية خُلقت لتبرير وجود سياسي لا أصل له، نجد الخطاب الصهيوني حاول أن يربط الماضي الغيبي باللحظة المعاصرة مستخدما النصوص التوراتية والتلمودية كغطاء يزعم شرعية مزيفة، غير أن الواقع يكشف هشاشة هذا الادعاء فالأرض التي يُزعم أنها موعودة لم تشهد امتدادا متواصلا لشعب محدد يمتلكها أو يسيطر عليها عبر الزمن.

كما أن التحليل العلمي من علم الآثار وعلم الإنسان وعلم الجينات، يظهر أن الجماعات اليهودية المعاصرة نتجت عن امتزاج مستمر لشعوب متعددة عبر الأزمنة والمكان مما ينفي وجود امتداد عضوي ثابت أو شعب موحد يمتلك الأرض كحق طبيعي، ففي البعد الفلسفي يظهر أن "إسرائيل" الحديثة ليست إلا إعادة إنتاج أسطورية للوعد الإلهي الذي كان يهدف إلى توجيه الإنسان أخلاقيا وروحيا وليس إلى تأسيس كيان سياسي، تقوم الأسطورة على خلط الماضي بالغيب لتقديم رواية انتخابية توحي بالشرعية وتخلق وهما تاريخيا لتبرير وجود سياسي.

يعكس هذا التحوير اختراقا للنصوص نفسها حيث كانت البركة والجزاء مرتبطة بالالتزام الأخلاقي والديني وليس بالسيطرة على الأرض أو القوة السياسية، وعند مراجعة النصوص التوراتية نجد أن الوعد الإلهي مرتبط بالطاعة والعمل الصالح والتقوى وليس بامتلاك سياسي أو سيادة دائمة، لان النصوص في سفر التثنية تؤكد أن البركة مرتبطة بالالتزام الأخلاقي والسلوك الديني، وأن العقوبة تأتي عند المعصية وهذا يوضح أن الأرض ليست ملكية مطلقة للشعب اليهودي على أساس العرق أو التاريخ.

كما أن نصوص التلمود تؤكد على أن المشروعية تأتي من الالتزام الروحي وليس من السيطرة المادية على الأرض وأن فرض سلطة على من ليسوا مستحقين خرق للمشيئة الإلهية. وهذا يجعل أي ادعاء بأن إسرائيل دولة يهودية تستمد شرعيتها من النصوص الدينية تحويرا واختزالا للغرض الروحي للنصوص، ومن منظور سياسي يظهر أن إسرائيل أسطورة تبريرية تحاول أن تمنح مشروعية للاحتلال والسيطرة على الأرض مستندة إلى وهم الاختيار الإلهي.

الوجود السياسي الحديث يخضع لمنطق القوة والهيمنة وليس للعهود الإلهية أو التعليمات الروحية، وهكذا فإن الرواية الصهيونية تعيد إنتاج أسطورة تاريخية تمتد بين النصوص الدينية والتحوير السياسي والأسطورة التي تُلبس الواقع لإيهام الجماهير بالشرعية، يتجلى في أبعاد علمية يمكننا أن نرى أن الواقع الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي للأرض والبشر يتعارض مع فكرة امتداد محدد لشعب واحد في مكان واحد، تظهر الفيزياء أن الزمان والمكان متغيران ديناميكيا، وأن الأحداث التاريخية لا يمكن أن تكون امتدادا حتميا للغيب والكيمياء والبيولوجيا تكشف أن الكائنات البشرية تتغير وتتوزع عبر الزمان والمكان بطريقة تجعل أي ادعاء بالامتداد العضوي الثابت مستحيلا.

هذا الواقع العلمي يدعم الرؤية التوراتية التي ترى أن "إسرائيل" ليست دولة يهودية بمعنى امتداد مباشر للوعد الإلهي وأن المشروع السياسي الحديث يخالف المشيئة الإلهية، وإن نقد "إسرائيل" كأسطورة لا أصل لوجودها، مما يضعنا أمام ضرورة تحليل متعدد الأبعاد يدمج التأويل اللاهوتي والتاريخي والاجتماعي والفلسفي والعلمي، إذ تقوم على مزاعم زائفة حول امتداد الشعب اليهودي والأرض الموعودة وتستغل الزمن التاريخي والديني لصياغة مشروع سياسي وهمي.

هكذا تصبح "إسرائيل" نتاج سردية خيالية تجمع بين النصوص الدينية والتحريف السياسي والأسطورة التاريخية لخلق شرعية مصطنعة، إذ يؤكد النقد الفلسفي أن مواجهة هذه الأسطورة تتطلب كشف الانحراف بين النص والدعوى السياسية وبين الحقيقة التاريخية والوهم الأسطوري، الوعي النقدي يظهر أن "إسرائيل" الحديثة ليست امتدادا حقيقيا للشعب المختار وأن المشروع القائم عليها قائم على وهم وأساطير لا أصل لها في الواقع أو العلم، وبالتالي فإن مواجهة الأسطورة لا تتطلب رفض الشعب وإنما إعادة تصحيح العلاقة بين النص الديني والواقع والتاريخ والطبيعة لتفكيك المشروع السياسي الأسطوري.

لذا فإنَ قراءة قيام إسرائيل الحديثة من منظور نقدي أكاديمي على أنه عملية مركّبة استثمرت فيها الأصولية الصهيونية النصوص التوراتية والتلمودية لأغراض سياسية وفكرية، إذ أستند الخطاب الصهيوني إلى وعود إلهية وأرض موعودة كما وردت في النصوص الدينية لتثبيت مشروع سياسي حديث لم يكن موجودًا في الواقع التاريخي، غير أن التحليل يظهر أن هذه النصوص كانت تهدف في أصلها إلى توجيه أخلاقي وروحي للشعب المختار وتنظيم علاقته بالله والنصوص المقدسة وليس إلى إنشاء دولة سياسية، وإن استغلال الأصولية الصهيونية لهذه النصوص يمثل تحويرًا متعمّدًا للمقاصد الأصلية للنصوص وتحويل التعليمات الدينية من إطار روحي إلى أداة شرعية سياسية.

اعتمدت الأصولية الصهيونية على اختزال النصوص اللاهوتية إلى رموز ووعود محددة تربط البركة الإلهية بالسيادة على الأرض وتغفل السياق الأخلاقي والروحي الذي ارتبطت به هذه الوعود، رمز الخطاب الصهيوني على الادعاء بحق طبيعي أزلّي في الأرض، متجاهلاً أن البركة والجزاء في النصوص كانت مرتبطة بالالتزام الأخلاقي والديني وليس بالسيطرة المادية، وهكذا تم إعادة إنتاج النصوص في سياق زمني وسياسي جديد يخدم مشروعًا لم يكن موجودًا تاريخيًا أو علميًا.

يظهر أن هذا الاستغلال يمثل تحويرًا أسطوريًا للنصوص حيث تم ربط الماضي الغيبي بالحاضر السياسي لتقديم رواية انتخابية تخلق وهماً تاريخيًا وتبرر إقامة دولة من العدم، لم يكتفي الخطاب الأصولي الصهيوني بالاستناد إلى النصوص وإنما أعاد تأويلها بحيث تبدو كدليل على حق طبيعي وشرعي في الأرض، وهذا التحوير يعكس قدرة الأيديولوجيا الدينية على خلق واقع سياسي من العدم مستندة إلى الأسطورة والنصوص المقدسة والمعنى المزيف.

عند مراجعة النصوص التوراتية نجد أن الوعد الإلهي مرتبط بالطاعة والعمل الصالح والتقوى وليس بامتلاك سياسي أو سيادة دائمة، لان النصوص اللاهوتية في سفر التثنية تؤكد أن البركة مرتبطة بالالتزام الأخلاقي والسلوك الديني وأن العقوبة تأتي عند المعصية وهذا يوضح أن الأرض ليست ملكية مطلقة للشعب اليهودي على أساس العرق أو التاريخ، كما أن نصوص التلمود تؤكد على أن المشروعية تأتي من الالتزام الروحي وليس من السيطرة المادية على الأرض وأن فرض سلطة على من ليسوا مستحقين خرق للمشيئة الإلهية،

وهذا يجعل أي ادعاء بأن "إسرائيل" دولة يهودية تستمد شرعيتها من النصوص الدينية تحويرًا واختزالًا للغرض الروحي للنصوص.

من منظور نقدي سياسي يظهر أن "إسرائيل" أسطورة تبريرية استخدمت النصوص اللاهوتية لتبرير السيطرة على الأرض وإضفاء شرعية على مشروع سياسي تم إنشاؤه من العدم، خاصة إنَ الوجود السياسي الحديث يخضع لمنطق القوة والهيمنة والاستغلال الاستراتيجي للنصوص وليس للعهود الإلهية أو التعليمات الروحية، وهكذا فإن الرواية الصهيونية تعيد إنتاج أسطورة تاريخية تمتد بين النصوص الدينية والتحوير السياسي والأسطورة التي تُلبس الواقع لإيهام الجماهير بالشرعية، بأبعاد علمية يظهر أن الواقع الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي للأرض والبشر يتعارض مع فكرة امتداد محدد لشعب واحد، تبين الفيزياء أن الزمان والمكان متغيران ديناميكيا وأن الأحداث التاريخية لا يمكن أن تكون امتدادًا حتميًا للغيب، اما الكيمياء والبيولوجيا تكشف أن الكائنات البشرية تتغير وتتوزع عبر الزمان والمكان بطريقة تجعل أي ادعاء بالامتداد العضوي الثابت مستحيلاً.

هذا الواقع العلمي يدعم الرؤية التوراتية التي ترى أن "إسرائيل" ليست دولة يهودية بمعنى امتداد مباشر للوعد الإلهي وأن المشروع السياسي الحديث يخالف المشيئة الإلهية، فإنَ نقد استغلال الأصولية الصهيونية للنصوص اللاهوتية لإيجاد "إسرائيل" من العدم يضعنا أمام ضرورة تحليل متعدد الأبعاد يدمج التأويل اللاهوتي والتاريخي والاجتماعي والفلسفي والعلمي، لانها ترتكز على مزاعم زائفة حول امتداد الشعب اليهودي والأرض الموعودة وتستغل الزمن التاريخي والديني لصياغة مشروع سياسي وهمي، وهكذا تصبح إسرائيل نتاج سردية خيالية تجمع بين النصوص الدينية والتحريف السياسي والأسطورة التاريخية لخلق شرعية مصطنعة.

هذه الأسطورة تتطلب كشف الانحراف بين النص والدعوى السياسية وبين الحقيقة التاريخية والوهم الأسطوري، لان الوعي النقدي يظهر أن إسرائيل الحديثة ليست امتدادًا حقيقيًا للشعب المختار وأن المشروع القائم عليها قائم على وهم وأساطير لا أصل لها في الواقع أو العلم، وبالتالي فإن تحليل استغلال الأصولية الصهيونية للنصوص اللاهوتية، مما يكشف طبيعة المشروع السياسي كأسطورة تم إنتاجها من العدم مستندة إلى تفسير خاطئ للنصوص المقدسة.

يمكن فهم قيام "إسرائيل" الحديثة من منظور نقدي فلسفي على أنه عملية مركبة قامت فيها الأصولية الصهيونية باستغلال النصوص التوراتية والتلمودية لإعادة تأويل العقيدة اليهودية بما يخدم مشروعًا سياسيًا لم يكن موجودًا في الواقع التاريخي، مثلّ أختزل الخطاب الأصولي الصهيوني التعاليم الدينية إلى رموز ووعود محددة تربط الأرض الموعودة بالسيادة السياسية للكيان اليهودي متجاهلاً السياق الأخلاقي والروحي الأصلي للعقيدة، وإن هذا التحوير يظهر كيف يمكن للنصوص المقدسة أن تُستغل لتحويل العقيدة اليهودية من إطار روحي وأخلاقي إلى أداة لتبرير مشروع سياسي قائم على القوة والسيطرة.

ركزت الأصولية الصهيونية على توظيف نصوص الوعد الإلهي في التوراة والتلمود لتقديم إسرائيل كدولة طبيعية للشعب اليهودي وكامتداد لحق إلهي أزلّي، غير أن هذا الادعاء يتعارض مع الهدف الأصلي للعقيدة اليهودية، التي كانت ترتكز على الطاعة والعمل الصالح والالتزام الروحي وليس على الهيمنة الجغرافية أو السلطة السياسية، لان الوعود المتعلقة بالبركة والعقاب كانت مرتبطة بسلوك الفرد والجماعة الروحي والأخلاقي وليس باحتلال الأرض بالقوة أو تأسيس دولة قومية.

يتماهى استغلال النصوص اللاهوتية أدى إلى اختزال العقيدة إلى شعار سياسي يحوّل العلاقة بين الإنسان والله إلى علاقة سيادة وملكية، إذ ربط الخطاب الأصولي الصهيوني الماضي الغيبي بالحاضر السياسي لإيجاد شرعية مزعومة "لإسرائيل" من العدم، وهذا التحوير الأسطوري جعل العقيدة اليهودية أداة لإعادة إنتاج واقع سياسي لا أصل له تاريخيًا أو علميًا، عند مراجعة النصوص التوراتية نجد أن المشروعية الحقيقية للأرض والشعب كانت مرتبطة بالالتزام الأخلاقي والديني وليس بالانتماء العرقي أو القوة السياسية، ففي (سفر التثنية) تشير إلى أن البركة مرتبطة بالالتزام الأخلاقي والسلوك الديني وأن العقوبة تأتي عند المعصية، كما أن نصوص التلمود تؤكد على أن الشعب المختار مسؤول عن الالتزام الروحي وأن فرض سلطة على غير المستحقين خرق للمشيئة الإلهية.

هذا يجعل أي ادعاء بأن "إسرائيل" دولة يهودية تستمد شرعيتها من النصوص الدينية تحويرًا للعقيدة اليهودية واختزالها لمصلحة المشروع السياسي، فقد ظهر أن "إسرائيل" أسطورة تبريرية تستخدم العقيدة اليهودية لتبرير الاحتلال والسيطرة على الأرض، حيث جسد الوجود السياسي الحديث يخضع لمنطق القوة والاستراتيجية وليس للعقيدة اليهودية الحقيقية أو التعليمات الروحية، وهكذا فإن المشروع الصهيوني أعاد

إنتاج العقيدة بطريقة تحوّلها إلى أداة سلطوية لتأسيس دولة من العدم مستندة إلى تفسير خاطئ للنصوص المقدسة، فإنَ نقد استغلال الأصولية الصهيونية للنصوص اللاهوتية يكشف أن العقيدة اليهودية تم تحريفها لتتناسب مع مشروع سياسي أسطوري، لاسيما الوعي النقدي يظهر أن "إسرائيل" الحديثة ليست امتدادًا حقيقيًا للعقيدة اليهودية وأن المشروع القائم عليها قائم على وهم وأساطير لا أصل لها في الواقع أو العلم، وبالتالي فإن دراسة هذا الاستغلال تؤكد أن الأصولية الصهيونية حولت العقيدة من رسالة أخلاقية وروحية إلى أداة لإضفاء شرعية مزيفة على دولة حديثة.

يمكن النظر إلى "إسرائيل" من منظور نقدي فلسفي وللاهوتي على أنها خرافة تم إنتاجها عبر إعادة تأويل النصوص التوراتية والتلمودية لتقديم مشروع سياسي على أنه امتداد للوعود الإلهية، إذ اعتمد الخطاب الصهيوني على تحويل النصوص الدينية من إطارها الروحي والأخلاقي إلى أداة لتبرير وجود دولة حديثة لم يكن لها أي أصل تاريخي أو للاهوتي، وإن الوعد الإلهي كما ورد في النصوص لم يكن يتعلق بامتلاك سياسي دائم للأرض أو إنشاء دولة قومية وإنما كان مرتبطًا بالالتزام الديني والأخلاقي وبالعلاقة بين الإنسان والله.

ربط هذه النصوص بالكيان السياسي الحديث يمثل اختلاقًا لاهوتيًا وتحويلًا للأسطورة إلى مشروع زائف، وعند مراجعة النصوص التوراتية نجد أن البركة والجزاء مرتبطة بالسلوك الروحي والأخلاقي وليس بالسيطرة على الأرض، لان النصوص التي تتحدث عن الأرض الموعودة تشير إلى مسؤولية روحية وأخلاقية وليس إلى حق دائم في سيادة سياسية، كما أن نصوص التلمود تؤكد أن المشروعية تأتي من الالتزام الديني والسلوك الأخلاقي وأن فرض سلطة على غير المستحقين خرق للمشيئة الإلهية، وهذا يجعل أي ادعاء بأن إسرائيل دولة يهودية تستمد شرعيتها من النصوص الدينية تحريفًا لاهوتيًا واختلاقًا للوهم.

يظهر أن "إسرائيل" الحديثة ليست إلا إعادة إنتاج أسطورية للوعد الإلهي حيث تم ربط الماضي الغيبي بالحاضر السياسي لخلق وهم شرعي، حول الخطاب الصهيوني العقيدة اليهودية من رسالة أخلاقية وروحية إلى أداة سلطوية لتبرير احتلال الأرض وإقامة دولة من العدم، وهذا التحوير الأسطوري يجعل "إسرائيل" خرافة لاهوتية لا أصل لها حيث لا يمكن للنصوص الدينية أن تمنح حقًا سياسيًا أو سيادة للأرض، لذا يكون نقد "إسرائيل" من منظور لاهوتي يظهر أن المشروع السياسي الحديث قائم على وهم الأسطورة

والادعاءات المزيفة وليس على المشيئة الإلهية، لان الوعي النقدي يظهر أن "إسرائيل" الحديثة ليست امتدادًا حقيقيًا للعقيدة اليهودية وأنها تعكس تحريفًا للنصوص المقدسة لإضفاء شرعية زائفة على دولة لا أصل لها لاهوتيًا، وبالتالي فإن "إسرائيل" ليست دولة يهودية بمعنى امتداد للعهد الإلهي وإنما خرافة تم إنتاجها من خلال إعادة تأويل النصوص المقدسة لتبرير مشروع سياسي قائم على القوة والوهم، وعند النظر إلى "اسرائيل" يمكن اعتبارها أنها مشروع سياسي قائم على رؤية بشرية وليس على جدلية الخلاص التي تمثل جوهر العقيدة اليهودية.

الجدلية اللاهوتية في العقيدة اليهودية ترتكز على العلاقة بين الإنسان والله وعلى الالتزام الأخلاقي والروحي وعلى مسؤولية الجماعة والفرد في تحقيق الخلاص الروحي، أما "إسرائيل" الحديثة فقد قامت على تصور سياسي يربط الأرض بالشعب اليهودي بطريقة غيبية لكنها في الواقع رؤية بشرية تختزل الدين إلى أداة سلطوية لتبرير إقامة دولة من العدم، يعكس هذا التحويل اختلالًا بين الهدف الروحي للنصوص والتطبيق السياسي الذي تم إنشاؤه على الأرض، وعند مراجعة النصوص التوراتية والتلمودية نجد أن الخلاص مرتبط بالالتزام بالشريعة والعمل الصالح والتقوى وليس بامتلاك الأرض أو إقامة سلطة سياسية، تظهر الوعود المتعلقة بالبركة والجزاء كانت مرتبطة بالسلوك الأخلاقي والروحي للفرد والجماعة وليس بالهيمنة السياسية أو السيطرة الجغرافية.

بالتالي فإن المشروع الصهيوني يحيد عن جوهر العقيدة ويحوّل النصوص المقدسة إلى أداة بشرية لتثبيت وجود دولة مدّعى عليها على أساس وهمي، ومن منظور فلسفي نقدي يظهر أن إسرائيل الحديثة تمثل إعادة إنتاج سردية بشرية تزعم أن الأرض والشعب مرتبطان بامتداد طبيعي وغيبي، فالخطاب الصهيوني اختزل جدلية الخلاص إلى مسألة امتلاك وشرعية سياسية وغيّب البعد الأخلاقي والروحي الذي يمثل جوهر العقيدة اليهودية، وهذا الاختزال يكشف أن المشروع لم يُبنَ على أسس لاهوتية وإنما على رؤية بشرية تسيطر عليها الأيديولوجيا السياسية والأسطورة التاريخية، كما أن النقد الفكري يؤكد أن المشروع السياسي الصهيوني تجاهل التفاعلات التاريخية والاجتماعية والبشرية وخلق امتدادًا وهميًا للشعب اليهودي والأرض المزعومة، يظهر الوعي النقدي والفلسفي أن "إسرائيل" ليست مشروعًا قائمًا على جدلية الخلاص وإنما على تصميم بشري

يحاول تحويل الدين إلى أداة لإضفاء شرعية سياسية، وبالتالي فإن المشروع يخالف المقاصد الأصلية للنصوص ويحوّل الدين من رسالة أخلاقية وروحية إلى أداة سلطوية لإنتاج دولة من العدم.

إن هذا التحليل يؤكد أن "إسرائيل" الحديثة أسطورة بشرية وليست امتدادًا لجدلية الخلاص اللاهوتية، فالخطاب الصهيوني حول العقيدة اليهودية من أداة للتهذيب الروحي والأخلاقي إلى مشروع سياسي قائم على القوة والوهم، وهكذا يصبح المشروع "الإسرائيلي" تحويرًا فلسفيًا ودينيًا للنصوص المقدسة لإنتاج واقع سياسي لم يكن موجودًا ولم يمتد عبر الزمن اللاهوتي، بالنظر إلى "إسرائيل" من منظور نقدي فلسفي وللاهوتي على أنها مشروع أسطوري تم إنشاؤه عبر إعادة تأويل النصوص التوراتية والتلمودية وتحويلها إلى أداة بشرية لتبرير وجود سياسي لم يكن له أي أصل تاريخي أو للاهوتي، لان الخطاب الصهيوني استغل الوعد الإلهي والأرض الموعودة لخلق امتداد وهمي للشعب اليهودي على الأرض على أساس ادعاء ديني مزيف غير أن النصوص التوراتية تؤكد أن البركة والعقوبة مرتبطة بالالتزام الأخلاقي والديني وليس بالهيمنة السياسية أو السيطرة الجغرافية، وهكذا يظهر أن المشروع لم يقم على جدلية الخلاص اللاهوتية وإنما على رؤية بشرية سياسية تختزل الدين إلى أداة سلطوية.

تمثل "إسرائيل" الحديثة إعادة إنتاج أسطورية تربط الماضي الغيبي بالحاضر السياسي وتخلق وهمًا شرعيًا لإقامة دولة من العدم فالخطاب الصهيوني اختزل العقيدة اليهودية من رسالة أخلاقية وروحية إلى أداة بشرية لتبرير احتلال الأرض، وهذا التحوير يجعل إسرائيل خرافة يهودية لا أصل لها حيث لا يمكن للنصوص الدينية أن تمنح حقًا سياسيًا أو سيادة للأرض، كما أن النقد التاريخي والاجتماعي يؤكد أن الأرض لم تشهد امتدادًا مستمرًا لشعب محدد يمتلكها بشكل طبيعي، خاصة إنَّ التحليل الأثري وعلم الإنسان وعلم الجينات يظهر أن الجماعات اليهودية المعاصرة نتجت عن امتزاج مستمر لشعوب متعددة عبر الزمان والمكان، مما ينفي وجود امتداد عضوي ثابت وبالتالي فإن أي ادعاء بأن إسرائيل امتداد طبيعي للشعب اليهودي يمثل اختلاقًا تاريخيًا وعلمياً.

يظهر أن النصوص المقدسة لم تمنح أي حق سياسي أو دولة قومية للشعب اليهودي، لان النصوص في (سفر التثنية) تؤكد على الالتزام الأخلاقي والسلوك الديني كأساس للبركة والجزاء، اما نصوص التلمود تؤكد أن المشروعية تأتي من الالتزام الروحي وأن فرض سلطة على غير المستحقين خرق للمشيئة الإلهية، وهذا

يوضح أن "إسرائيل" الحديثة تحريف للأسطورة والعقيدة لإنتاج مشروع سياسي من العدم، يتماهى المشروع الصهيوني تجاهل الواقع الاجتماعي والتاريخي وخلق امتدادًا وهميًا للشعب اليهودي والأرض المزعومة، خاصة إن الوجود السياسي يخضع لمنطق القوة والهيمنة والاستراتيجية وليس للعهود الإلهية أو النصوص الروحية، وهكذا تتحول "إسرائيل" إلى أسطورة يهودية تم إنتاجها من خلال إعادة تأويل النصوص لتبرير مشروع سياسي أسطوري لا أصل له.

يظهر أن الواقع الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي بأبعاد علمية يتعارض مع فكرة امتداد محدد لشعب واحد في مكان واحد، ففي الفيزياء تظهر تغير الزمان والمكان ديناميكياً وأن الأحداث التاريخية لا يمكن أن تكون امتدادًا حتميًا للغيب والكيمياء والبيولوجيا، فقد تكشف أن الكائنات البشرية تتغير وتتوزع عبر الزمان والمكان بطريقة تجعل أي ادعاء بالامتداد العضوي الثابت مستحيلاً، وهذا يدعم الرؤية اللاهوتية التي ترى أن "إسرائيل" ليست دولة يهودية وأن المشروع السياسي الحديث يخالف المشيئة الإلهية، إن نقد "إسرائيل" كأسطورة يهودية لا أصل لها يضعنا أمام ضرورة تحليل متعدد الأبعاد يدمج التأويل اللاهوتي والتاريخي والاجتماعي والفلسفي والعلمي، لان الأسطورة تقوم على مزاعم زائفة حول امتداد الشعب اليهودي والأرض الموعودة وتستغل الزمن التاريخي واللاهوتي لصياغة مشروع سياسي وهمي، وهكذا تصبح "إسرائيل" نتاج سردية خيالية تجمع بين النصوص اللاهوتية والتحريف السياسي والأسطورة التاريخية، من اجب ان تبدو ككيان مشروع بينما هي خرافة يهودية بالكامل، وأن مواجهة هذه الأسطورة تتطلب كشف الانحراف بين النص والدعوى السياسية وبين الحقيقة التاريخية والوهم الأسطوري، الوعي النقدي يظهر أن "إسرائيل" الحديثة ليست امتدادًا حقيقيًا للشعب المختار وأن المشروع القائم عليها قائم على وهم وأساطير لا أصل لها في الواقع أو العلم.

ففي الختام يُمكن القول؛ إن تحليل "إسرائيل" كدولة حديثة يبين أنها ليست امتدادًا حقيقيًا للعقيدة اليهودية أو للوعد الإلهي، اي إنما مشروع سياسي تم إنتاجه من العدم قائم على اختلاق سردية أسطورية تدعي الشرعية التاريخية والدينية، إذ تمثل الأسطورة الصهيونية حول الدولة اليهودية اختزلت جدلية الخلاص اللاهوتية إلى رؤية بشرية سياسية، حيثُ تهدف إلى إقامة سلطة على الأرض مستخدمة النصوص التوراتية والتلمودية كأدوات لإضفاء شرعية مزيفة، فقد يعكس تحوّل العقيدة من رسالة أخلاقية وروحية إلى أداة سلطوية تبرر

مشروعًا لم يكن موجودًا تاريخيًا ولا يمتد عبر الزمن اللاهوتي، وإن نقد هذه الأسطورة يضعنا أمام حقيقة واضحة وهي أن المشروع الصهيوني تجاهل الالتزام الأخلاقي والروحي الذي يمثل جوهر العقيدة اليهودية وحوّل العلاقة بين الإنسان والله إلى علاقة سيادة وامتلاك، كما أن الواقع التاريخي والاجتماعي والبيولوجي يؤكد أن الأرض لم تشهد امتدادًا مستمرًا لشعب محدد يمتلكها أو يسيطر عليها بطريقة طبيعية وأن الجماعات اليهودية المعاصرة نتجت عن امتزاج مستمر لشعوب متعددة، وبالتالي فإن الادعاء بوجود دولة طبيعية أو امتداد عضوي للشعب اليهودي يمثل اختلاقًا تاريخيًا وعلمياً.

تتماهى أسطورة الدولة اليهودية كمثال على كيفية تحوير النصوص المقدسة وإعادة إنتاج الأساطير الدينية لخدمة مصالح بشرية وسياسية، فالوعي الفلسفي يظهر أن هذه الدولة ليست سوى مشروع أسطوري يخلط بين النصوص الدينية والتحريف السياسي والأسطورة التاريخية لتبدو ككيان مشروع، وفي المقابل فإن مواجهة هذه الأسطورة تتطلب تحليلًا متعدد الأبعاد يدمج النقد اللاهوتي والفلسفي والتاريخي والاجتماعي والعلمي لتفكيك الوهم وكشف الانحراف بين النص والدعوى السياسية، لذا يمكن القول أن الدولة "اليهودية" الحديثة ليست إلا أسطورة سياسية ودينية مصطنعة خالفت المقصد الأصلي للنصوص المقدسة، إذ حوّلت العقيدة اليهودية من رسالة أخلاقية وروحية إلى أداة لتبرير مشروع سياسي قائم على القوة والوهم، والخلاصة الفكرية هي أن كشف هذا التحريف يضعنا أمام مسؤولية نقدية وفكرية لفهم العلاقة بين الأسطورة والدين والسياسة والواقع التاريخي وأن نميز بين الرسالة الروحية والمشروع البشري المصطنع.

ثانيا: المنطلقات العلمية للنقد

يمكن تناول أسطورة الدولة "اليهودية" من منظور علمي نقدي بوصفها بناءً أيديولوجيًا حديثًا لا يستند إلى معايير العلم التجريبي أو التاريخ التحليلي أو مناهج المعرفة الحديثة، فالمنظور العلمي يفترض قابلية الادعاء للاختبار والتحقق والاتساق مع الوقائع المادية والتاريخية، وعند إخضاع فكرة الدولة "اليهودية" لهذه المعايير يظهر أنها تقوم على سردية انتقائية تستعير من العلم لغة الشرعية دون أن تخضع لمقتضياته المنهجية، من زاوية التاريخ العلمي لا يمكن إثبات وجود امتداد سكاني متصل ومستقر لجماعة واحدة تحمل هوية يهودية موحدة عبر آلاف السنين في رقعة جغرافية واحدة، لان الدراسات التاريخية المقارنة والبحوث الأثرية تشير إلى تعاقب جماعات وثقافات متعددة على الأرض دون انقطاع لصالح جماعة

بعينها، وهذا ينفي الادعاء القائل بوجود حق تاريخي علمي ثابت لدولة قائمة على أساس ديني عرقي، أما من منظور علم الإنسان وعلم الاجتماع فإن الهوية اليهودية الحديثة تظهر كهوية مركبة تشكلت عبر الشتات والتفاعل الثقافي والاندماج مع مجتمعات مختلفة، الهوية هنا ليست معطى بيولوجيًا أو طبيعيًا ثابتًا وإنما بناء اجتماعي تاريخي متغير، وعليه فإن تحويل هذه الهوية إلى أساس لدولة قومية يتعارض مع الفهم العلمي للهوية بوصفها عملية دينامية لا جوهرًا مغلقًا.

اما من زاوية علم الوراثة تشير الدراسات الجينية إلى تنوع واسع في الأصول الوراثية للجماعات اليهودية المعاصرة، هذا التنوع يعكس مسارات تاريخية متعددة ويقوض فكرة الانحدار من أصل واحد نقي، وبالتالي فإن الادعاء بوجود رابطة بيولوجية علمية تبرر قيام دولة يهودية موحدة يفتقر إلى الأساس العلمي الصارم، وفي الإطار الفلسفي العلمي يتعارض مفهوم الدولة اليهودية مع منطق الحداثة السياسية الذي يفصل بين الدين والمعرفة العلمية، لان الدولة الحديثة تقوم على المواطنة والقانون والعقد الاجتماعي لا على الأسطورة الدينية أو الاصطفاء الغيبي، عندما تُبنى الدولة على سردية لاهوتية يتم إخراجها من دائرة العلم إلى دائرة الميتافيزيقا السياسية، وإن المنظور العلمي يكشف أن الدولة اليهودية ليست نتيجة حتمية لقوانين التاريخ أو الاجتماع أو الطبيعة، وإنما نتاج قرار أيديولوجي استخدم أدوات العلم بشكل انتقائي لإضفاء شرعية معرفية على مشروع سياسي، وهكذا تتجلى أسطورة الدولة اليهودية كخطاب يلبس لبوس العلم دون أن يلتزم بقواعده.

لذا فإن النقد العلمي لا ينفي فقط الأساس المعرفي لأسطورة الدولة اليهودية، وإنما يضعها في موقعها الحقيقي بوصفها بناءً أيديولوجيًا حديثًا قام على توظيف المعرفة لا على إنتاجها، وبهذا المعنى فإن العلم لا يدعم هذه الأسطورة، وإنما يكشف حدودها وتناقضاتها وافتقارها إلى أي أصل موضوعي قابل للتحقق، **وهذا ما سيتم تناولهُ بشكل مُفصل كما مُبين ادناه، هيَ:**

1. النقد الأنثروبولوجي

عند النظر إلى فكرة الدولة اليهودية من منظور علمي نقدي نجدها تقوم على سردية تستمد فكرتها من الماضي، لكنها تفتقر إلى أي أساس تاريخي متصل التاريخ بوصفه علمًا تحليليًا لا يقبل الاستدعاء الفكري للنصوص اللاهوتية ولا الاعتماد على الذاكرة الانتقائية، وإنما يقوم على الوثيقة والشاهد المادي والاستمرارية

الزمنية، وعند تطبيق هذا المنهج يتكشف فراغ تاريخي واضح يفصل بين التجارب القديمة المتفرقة وبين الدولة الحديثة التي نشأت في سياق سياسي معاصر، النصوص التوراتية التي يستند إليها الخطاب الصهيوني ليست مصادر تاريخية بالمعنى العلمي فهي نصوص للاهوتية، فقد كتبت لأغراض روحية وأخلاقية ولم تكن توثق سيادة سياسية أو مؤسسات دولة تعدد الطبقات، وفي هذه النصوص وتناقض رواياتها يجعلها عاجزة عن تقديم سردية متسقة تثبت وجود كيان سياسي مستقل.

عندما ننتقل إلى البحث الأثري نكتشف أن الشواهد المكتشفة تشير إلى تجمعات بشرية محلية تخضع لتأثير قوى إقليمية كبرى وتفتقر إلى مظاهر الدولة بالمعنى الحديث لا توجد مؤسسات واضحة أو سيادة ممتدة زمنيا يمكن ربطها بمفهوم الدولة اليهودية الحديثة، أما التاريخ المقارن فيكشف أن الأرض المعنية شهدت تعاقب سلطات وشعوب متعددة دون انقطاع وهذا ينفي فكرة امتداد سياسي مستمر لجماعة واحدة عبر الزمن إن الحديث عن حق تاريخي قائم على دولة سابقة يمثل إسقاط حداثي على الماضي ويختزل التعقيد التاريخي في سردية أيديولوجية.

غياب السجلات الإدارية والقانونية والاقتصادية المستمرة يمثل فراغًا معرفيًا لا يمكن تعويضه بالتأويل اللاهوتي أو الفكري الدولة التاريخية تترك آثارًا في أنظمة الجباية والقانون والإدارة والعلاقات الخارجية، عندما يغيب هذا كله تصبح الدعوى مجرد بناء سردي لا يستند إلى أساس تاريخي موضوعي، وبذلك يتضح أن فكرة الدولة اليهودية ليست نتاج تطور تاريخي طبيعي وإنما إعادة تركيب حديثة للماضي بهدف إضفاء شرعية على واقع سياسي معاصر المنظور التاريخي العلمي، فقد لا يؤكد وجود دولة يهودية سابقة وإنما يفضح الفجوة بين الأسطورة الأيديولوجية والواقع التاريخي القابل للتحقق.

عندما نتأمل فكرة الدولة اليهودية من منظور نقدي علمي نجدها قائمة على سردية أيديولوجية تزعم امتدادًا سكانيًا مستقرًا للشعب اليهودي في أرض محددة عبر آلاف السنين لكن التحليل العلمي للتاريخ، حيث يضع هذا الادعاء في خانة الأسطورة التاريخية التاريخ بوصفه علمًا تحليليًا قائمًا على الوثائق والشواهد المادية والاستمرارية الزمنية، فهو لا يقبل التفسير الفكري أو الاعتماد على النصوص الدينية وحدها وعند إخضاع فكرة امتداد السكان اليهود المستقر للتحقق العلمي، يظهر فراغ واسع يفصل بين التجمعات القديمة والدولة الحديثة التي تأسست في سياق سياسي معاصر.

النصوص التوراتية والتلمودية التي يستخدمها الخطاب الصهيوني ليست مصادر تاريخية بالمعنى الأكاديمي، فهي نصوص لاهوتية وأدبية كتبت لأغراض روحية وأخلاقية، ولم تكن تهدف إلى توثيق سيادة سياسية أو مؤسسات دولة مستقرة تعدد الطبقات الزمنية والتناقضات الداخلية، وفي هذه النصوص يجعلها عاجزة عن تقديم سردية تاريخية موحدة يمكنها إثبات امتداد سياسي مستمر، وبذلك فإن الاعتماد عليها لتبرير دولة قومية يهودية يمثل اختزالًا معرفيًا وتحريفًا منهجيًا للتاريخ، وعند دراسة الأدلة الأثرية نجد أن الشواهد المكتشفة تشير إلى تجمعات بشرية متفرقة تتحرك وتتغير وفق تأثير القوى الإقليمية المحيطة، لذا لا توجد علامات على امتداد سكاني يهودي متصل ومستقر في مكان واحد عبر الزمن الكيانات القديمة، فقد كانت محلية ومجزأة وخاضعة للتقلبات الإقليمية والسياسية ولم تظهر أي مؤشرات على وجود دولة مركزية مستمرة أو سيادة ممتدة زمنيا يمكن ربطها بالدولة اليهودية الحديثة.

يعزز التاريخ المقارن هذا النقد ويظهر أن الأرض المعنية شهدت تعاقب شعوب وسلطات متعددة بلا انقطاع، وهذا التعاقب يدل على غياب السيادة المستمرة لجماعة واحدة ويجعل أي ادعاء بسيادة متواصلة أو امتداد طبيعي للشعب اليهودي إسقاطًا حداثيًا على الماضي واختزالًا للتعقيد التاريخي في سردية أيديولوجية أي محاولة لإعادة إنتاج امتداد وهمي للشعب اليهودي على أساس أسطورة تاريخية تعتبر تحريفًا معرفيًا، وعلى مستوى علم الإنسان وعلم الاجتماع يتضح أن الهوية اليهودية التاريخية ليست امتدادًا ثابتًا، فهي هوية مركبة تشكلت عبر الشتات والتفاعل مع شعوب متعددة هذا التفكك السكاني والاجتماعي يدحض أي تصور عن امتداد سكاني موحد يمكن أن يشكل قاعدة طبيعية لدولة قومية، وبالتالي فإن مشروع الدولة اليهودية الحديثة لا يقوم على واقع اجتماعي أو سكاني متصل.

عند تحليل الأدلة الوراثية يظهر تنوع واسع في الأصول البيولوجية للجماعات اليهودية المعاصرة، وهذا التنوع يعكس مسارات هجينة ومعقدة عبر الزمان والمكان ويقوض أي تصور عن أصل واحد أو امتداد بيولوجي ثابت أي رابط بين هذه الجماعات والأرض لا يمكن اعتباره امتدادًا علميًا قائمًا على حقائق مثبتة، فإن غياب السجلات الإدارية والقانونية والاقتصادية المستمرة يمثل فراغًا معرفيًا لا يمكن سدّه بالاستشهاد بالنصوص الدينية الدولة التاريخية تترك آثارًا واضحة في أنظمة الجباية والإدارة والقانون والعلاقات الخارجية

وحين يغيب، وهذا كله تصبح أي دعوى بسيادة مستمرة أو امتداد سكاني مجرد بناء سردي يخدم مشروعًا أيديولوجيًا دون أساس موضوعي.

يتضح أن فكرة الدولة اليهودية ليست نتاج امتداد تاريخي طبيعي إنها إعادة تركيب حديثة للماضي تهدف إلى إنتاج امتداد وهمي للشعب اليهودي، من خلال إضفاء شرعية على واقع سياسي معاصر المنظور العلمي يكشف الفجوة بين الأسطورة الأيديولوجية والواقع التاريخي الملموس ويثبت أن الادعاء بسيادة مستمرة أو امتداد سكاني يهودي ثابت عبر الزمن، فهو مجرد وهم معرفي قائم على التأويل والتحريف، عندما نتأمل فكرة الدولة اليهودية من منظور نقدي علمي نجدها قائمة على سردية أيديولوجية تزعم امتدادًا سكانيًا مستقرًا للشعب اليهودي في أرض محددة عبر آلاف السنين لكن التحليل العلمي للتاريخ، إذ يضع هذا الادعاء في خانة الأسطورة التاريخية التاريخ بوصفه علمًا تحليليًا قائمًا على الوثائق والشواهد المادية والاستمرارية الزمنية لا يقبل التفسير الفكري أو الاعتماد على النصوص الدينية وحدها وعند إخضاع فكرة امتداد السكان اليهود المستقر للتحقق العلم، فقد يظهر فراغ واسع يفصل بين التجمعات القديمة والدولة الحديثة التي تأسست في سياق سياسي معاصر.

النصوص التوراتية والتلمودية التي يستخدمها الخطاب الصهيوني ليست مصادر تاريخية بالمعنى الأكاديمي، فهي نصوص لاهوتية وأدبية كتبت لأغراض روحية وأخلاقية ولم تكن تهدف إلى توثيق سيادة سياسية أو مؤسسات دولة مستقرة تعدد الطبقات الزمنية والتناقضات الداخلية، وفي هذه النصوص يجعلها عاجزة عن تقديم سردية تاريخية موحدة يمكنها إثبات امتداد سياسي مستمر، وبذلك فإن الاعتماد عليها لتبرير دولة قومية يهودية يمثل اختزالًا معرفيًا وتحريفًا منهجيًا للتاريخ، وعند دراسة الأدلة الأثرية نجد أن الشواهد المكتشفة تشير إلى تجمعات بشرية متفرقة تتحرك وتتغير وفق تأثير القوى الإقليمية المحيطة لا توجد علامات على امتداد سكاني يهودي متصل ومستقر في مكان واحد عبر الزمن الكيانات القديمة، فقد كانت محلية ومجزأة وخاضعة للتقلبات الإقليمية والسياسية ولم تظهر أي مؤشرات على وجود دولة مركزية مستمرة أو سيادة ممتدة زمنيا يمكن ربطها بالدولة اليهودية الحديثة.

ويظهر أن الأرض المعنية شهدت تعاقب شعوب وسلطات متعددة بلا انقطاع، فهذا التعاقب يدل على غياب السيادة المستمرة لجماعة واحدة ويجعل أي ادعاء بسيادة متواصلة أو امتداد طبيعي للشعب اليهودي

إسقاطًا حداثيًا على الماضي واختزالًا للتعقيد التاريخي في سردية أيديولوجية أي محاولة لإعادة إنتاج امتداد وهمي للشعب اليهودي على أساس أسطورة تاريخية تعتبر تحريفًا معرفيًا، وعلى مستوى علم الإنسان وعلم الاجتماع يتضح أن الهوية اليهودية التاريخية ليست امتدادًا ثابتًا فهي هوية مركبة تشكلت عبر الشتات والتفاعل مع شعوب متعددة، وهذا التفكك السكاني والاجتماعي يدحض أي تصور عن امتداد سكاني موحد يمكن أن يشكل قاعدة طبيعية لدولة قومية، وبالتالي فإن مشروع الدولة اليهودية الحديثة لا يقوم على واقع اجتماعي أو سكاني متصل.

عند تحليل الأدلة الوراثية يظهر تنوع واسع في الأصول البيولوجية للجماعات اليهودية المعاصرة، وهذا التنوع يعكس مسارات هجينة ومعقدة عبر الزمان والمكان ويقوض أي تصور عن أصل واحد أو امتداد بيولوجي ثابت أي رابط بين هذه الجماعات والأرض لا يمكن اعتباره امتدادًا علميًا قائمًا على حقائق مثبتة، فإن غياب السجلات الإدارية والقانونية والاقتصادية المستمرة يمثل فراغًا معرفيًا لا يمكن سدّه بالاستشهاد بالنصوص الدينية الدولة التاريخية تترك آثارًا واضحة في أنظمة الجباية والإدارة والقانون والعلاقات الخارجية، عندما يغيب هذا كله تصبح أي دعوى بسيادة مستمرة أو امتداد سكاني مجرد بناء سردي يخدم مشروعًا أيديولوجيًا دون أساس موضوعي.

فقد استخدمت الأسطورة التاريخية كأداة لإضفاء شرعية على مشروع قومي معاصر ، وهذا المشروع تجاهل الواقع المحلي المعقد وفرض سردية مركزية تتجاهل التنوع العرقي والديني على الأرض فالدولة لم تنشأ كنتيجة طبيعية لتطور سياسي اجتماعي، وإنما كتعبير عن إرادة بشرية استغلت التاريخ والدين لصياغة شرعية مفبركة، اما على مستوى البعد الفلسفي يكشف النقد أن الدولة اليهودية الحديثة، ليست امتدادًا لجدلية الخلاص الديني أو للروحانية اليهودية، يعتبر إعادة إنتاج أسطورية تهدف إلى تحويل مفهوم العقيدة من رسالة أخلاقية روحية إلى أداة سياسية ووسيلة لفرض سلطة على الأرض، وهذا الانفصال بين النص والواقع يوضح طبيعة المشروع كخرافة معرفية قائمة على التحريف والتأويل الانتقائي.

يتضح أن فكرة الدولة اليهودية ليست نتاج امتداد تاريخي طبيعي أو تطور اجتماعي مستمر بقدر ما هيَ إعادة تركيب حديثة للماضي، تهدف إلى إنتاج امتداد وهمي للشعب اليهودي وإضفاء شرعية على واقع سياسي معاصر المنظور العلمي يكشف الفجوة بين الأسطورة الأيديولوجية والواقع التاريخي الملموس ويثبت

أن الادعاء بسيادة مستمرة أو امتداد سكاني يهودي ثابت عبر الزمن هو مجرد وهم معرفي قائم على التأويل والتحريف.

تحليل الدولة اليهودية الحديثة من منظور نقدي علمي وفلسفي، يظهر بوضوح أنها ليست امتدادًا طبيعيًا لتاريخ أو امتداد سكاني مستقر للشعب اليهودي في جغرافيا محددة، لان غياب الأدلة التاريخية المستمرة والوثائق الإدارية والقانونية والاقتصادية التي تثبت وجود دولة متصلة، يجعل هذا الادعاء في إطار الأسطورة لا الواقع، كما أن الهوية اليهودية التاريخية والوراثية تظهر كمجموعة مركبة متعددة المصادر وليست امتدادًا واحدًا متصلًا يمكن ربطه بالأرض بشكل طبيعي، وهذا يكشف الفجوة بين ما يروج له الخطاب الصهيوني وبين الوقائع العلمية المثبتة، وعلى الصعيد الأثري والاجتماعي يتضح أن الأرض شهدت تعاقب شعوب وجماعات متعددة بدون انقطاع ولا وجود لسيادة مستقرة لجماعة واحدة، أي محاولة لربط الدولة الحديثة بامتداد تاريخي طويل هي إسقاط حداثي على الماضي وتحويل الافكار اللاهوتية إلى أداة أيديولوجية لتبرير مشروع سياسي معاصر، الأسطورة تعمل على محو الواقع الاجتماعي المتنوع واستبداله بسردية مركزية مفبركة.

واخيرًا؛ يكشف البعد الفلسفي أن المشروع الصهيوني حول الدولة "اليهودية" فصل بين العقيدة كمفهوم روحي وأخلاقي وبين السلطة السياسية، حيث تم تحويل النصوص الدينية والتوراة والتلمود إلى أدوات لتوليد شرعية زائفة، وهذا الانفصال بين النص والواقع يؤكد أن الدولة لم تنشأ كنتيجة طبيعية لجدلية الخلاص أو للمشيئة الإلهية، اي إعادة إنتاج أسطورية تعكس رؤية بشرية محضة، وبناء عليه فإن أسطورة الدولة اليهودية ليست سوى بناء أيديولوجي حديث قائم على التأويل الانتقائي والتحريف المعرفي، وإن النقد التاريخي والاجتماعي والوراثي والفلسفي يكشف محدودية الادعاءات الموجهة ويضعها في مكانها الصحيح كخطاب أسطوري لا أصل له، وبالتالي فإن مواجهة هذه الأسطورة تتطلب وعيًا نقديًا متعدد الأبعاد يميز بين النص والدعوى السياسية، بين الأسطورة والواقع، بين الإرادة البشرية والأصل اللاهوتي، وفي النهاية يمكن القول إن الدولة اليهودية الحديثة تمثل أسطورة معرفية وأيديولوجية أكثر من كونها حقيقة تاريخية أو امتدادًا طبيعيًا للشعب اليهودي، وإنَ تفكيك هذه الأسطورة يضع القارئ أمام مسؤولية نقدية وفلسفية لفهم العلاقة بين الدين والسياسة والتاريخ والأسطورة، ويؤكد أن المشروع القومي الحديث قائم على وهم معرفي لا أساس موضوعي له.

2. النقد السوسيولوجي

مثلت مشروع اجتماعي مركب قام على إعادة إنتاج سردية الهوية اليهودية لتبرير سلطة سياسية حديثة، لان التحليل السوسيولوجي يهتم بديناميات الجماعات والبنى الاجتماعية والهوية والثقافة وعلاقات السلطة، وعند تطبيق هذا المنظور يظهر أن الدولة اليهودية الحديثة لم تنشأ كنتيجة لتطور طبيعي في البنية الاجتماعية أو امتداد مستمر لجماعة واحدة وإنما قامت على بناء اجتماعي جديد يعيد تشكيل الهوية ويختزل التنوع الاجتماعي والتاريخي في سردية مركزية.

خاصة إنَ الهوية اليهودية التاريخية؛ كما يوضح علم الاجتماع هي هوية مركبة متغيرة تشكلت عبر الشتات والتفاعل مع شعوب متعددة، هذا التفكك الاجتماعي يعكس أن أي ادعاء بسيادة مستمرة أو امتداد سكاني موحد هو إسقاط انتقائي يخدم المشروع السياسي المعاصر، الدولة هنا ليست انعكاسًا طبيعيًا للتراكم الاجتماعي وإنما وسيلة لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والثقافية وفق تصور أيديولوجي محدد، إذ يظهر النقد السوسيولوجي أن المشروع الصهيوني حول الدولة اليهودية استغل الرموز الدينية والنصوص التوراتية والتلمودية لتشكيل سلطة مركزية، إذ تم توظيف الرموز الدينية لإنتاج شرعية اجتماعية وسياسية على حساب الواقع الاجتماعي المتنوع، وبهذا يتحول الدين من وظيفة روحية وأخلاقية إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة والتحكم في الجماعة، وإن هذا المنظور يكشف أن أسطورة الدولة اليهودية تقوم على اختزال المجتمع المتنوع إلى سردية موحدة تخدم مشروعًا سياسيًا معاصرًا.

فإن النقد السوسيولوجي لا ينكر أهمية النص أو الدين في تشكيل الهوية ولكنه يوضح الفجوة بين البناء الاجتماعي الفعلي وبين الادعاء السياسي الذي يزعم امتدادًا مستمرًا أو سيادة طبيعية، وفي المجمل يظهر النقد السوسيولوجي أن الدولة اليهودية الحديثة ليست امتدادًا طبيعيًا للهوية اليهودية التاريخية، وإنها بناء اجتماعي وسياسي حديث يقوم على إعادة إنتاج الهوية واستخدامها كوسيلة لإضفاء شرعية على مشروع قومي أيديولوجي قائم على اختزال الواقع الاجتماعي والتاريخي، إذ يمكن قراءة أسطورة الدولة اليهودية من منظور النقد السوسيولوجي على أنها مشروع اجتماعي مركب يسعى لإضفاء شرعية على سلطة سياسية حديثة من خلال إعادة إنتاج سردية الهوية اليهودية كامتداد تاريخي مزعوم، لان التحليل السوسيولوجي يركز على دراسة البنى الاجتماعية والهوية الجماعية وعلاقات السلطة والدين والثقافة في إنتاج المجتمع، وعند

تطبيق هذا المنظور على الدولة "اليهودية" الحديثة يظهر بوضوح أن قيامها لم يكن نتيجة تطور طبيعي للبنية الاجتماعية أو امتداد مستمر لجماعة واحدة وإنما جاء كنتيجة لإعادة تشكيل الهوية الاجتماعية لصالح مشروع سياسي محدد يختزل التنوع الاجتماعي والتاريخي في سردية مركزية.

الهوية اليهودية التاريخية كما توضح الدراسات السوسيولوجية هي هوية مركبة ومتغيرة تشكلت عبر الشتات والتفاعل مع شعوب متعددة، هذا التفكك السكاني والاجتماعي يوضح أن أي ادعاء بسيادة مستمرة أو امتداد سكاني موحد لا يستند إلى الواقع الفعلي وإنما هو إسقاط انتقائي يخدم المشروع السياسي المعاصر، الدولة اليهودية الحديثة لم تنشأ كنتيجة لتراكم اجتماعي طبيعي وإنما كوسيلة لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والثقافية وفق رؤية أيديولوجية محددة، أي محاولة لإضفاء طابع طبيعي على امتداد السكان اليهود في جغرافيا واحدة عبر الزمن تتعارض مع الأدلة التاريخية والاجتماعية، ومن جهة أخرى استغل المشروع الصهيوني الرموز الدينية والنصوص التوراتية والتلمودية لتشكيل شرعية اجتماعية وسياسية، لان الدين هنا لم يعد وظيفة روحية وأخلاقية وإنما أداة لإضفاء الشرعية على سلطة مركزية، وقد تم تحويل النصوص القديمة إلى أدوات لتأكيد فكرة امتداد مستمر للهوية اليهودية على الأرض، وهذا الاستخدام السياسي للتاريخ والدين يوضح كيف تحولت الأسطورة إلى آلية لإعادة إنتاج الهيمنة والتحكم في الجماعات.

عند دراسة الأدلة الأثرية يظهر غياب امتداد سكاني يهودي متصل ومستقر في الأرض المعنية، المواقع المكتشفة تشير إلى تجمعات بشرية متفرقة متأثرة بالقوى الإقليمية المختلفة، ولا توجد مؤشرات على بنية دولة مركزية أو سيادة ممتدة زمنيا، هذه الفجوة الأثرية تعزز الحجة السوسيولوجية بأن الدولة الحديثة ليست امتدادًا طبيعيًا للمجتمع اليهودي وإنما إعادة تركيب اجتماعي لأغراض سياسية، اما على المستوى الوراثي يظهر التنوع الكبير بين الجماعات اليهودية المعاصرة أن الأصول متعددة ومتناثرة، أي تصور عن امتداد طبيعي أو أصالة بيولوجية للأرض يتلاشى أمام الواقع الوراثي المركب، وبالتالي فإن أي مزاعم عن حق طبيعي أو امتداد سكاني مستمر لإقامة دولة قومية على أساس الهوية البيولوجية ليست إلا وهمًا معرفيًا.

كما يوضح النقد السوسيولوجي أن المشروع الصهيوني تجاهل الواقع الاجتماعي والثقافي المتنوع للشعوب المقيمة في الأرض، تم فرض سردية مركزية تختزل المجتمعات المحلية وتنسف التعددية العرقية والدينية لصالح رؤية قومية واحدة، الدولة هنا ليست انعكاسًا لتراكم اجتماعي أو تطور طبيعي وإنما أداة للهيمنة

والتحكم في السكان والموارد، وعلى الصعيد الفلسفي يكشف النقد أن الدولة اليهودية الحديثة فصلت بين العقيدة الدينية كمفهوم روحي وأخلاقي وبين السلطة السياسية، حيث تم تحويل النصوص الدينية إلى أدوات لإنتاج شرعية سياسية واجتماعية، وبالتالي فإن الدولة لم تنشأ كنتيجة طبيعية لجدلية الخلاص أو المشيئة الإلهية وإنما كإعادة إنتاج أسطورية تعكس رؤية بشرية محضة، وفي المجمل يظهر النقد السوسيولوجي والفلسفي والتاريخي أن الدولة اليهودية الحديثة ليست امتدادًا طبيعيًا للهوية اليهودية التاريخية، إنها بناء اجتماعي وسياسي حديث يقوم على إعادة إنتاج الهوية واستخدامها كوسيلة لإضفاء شرعية على مشروع قومي أيديولوجي قائم على اختزال الواقع الاجتماعي والتاريخي.

وبالتالي؛ فإن مواجهة هذه الأسطورة تتطلب وعيًا نقديًا متعدد الأبعاد يميز بين النص والدعوى السياسية بين الأسطورة والواقع وبين الإرادة البشرية والأصل اللاهوتي، وفي الخاتمة يمكن القول إن أسطورة الدولة اليهودية تمثل بناءً معرفيًا وأيديولوجيًا أكثر من كونها حقيقة تاريخية أو امتدادًا طبيعيًا للشعب اليهودي، والخلاصة الفكرية من كُل ذلكَ هي أن تفكيك هذه الأسطورة يضع القارئ أمام مسؤولية نقدية وفلسفية لفهم العلاقة بين الدين والسياسة والتاريخ والأسطورة، ويؤكد أن المشروع القومي الحديث قائم على وهم معرفي لا أساس موضوعي له وأن الدولة اليهودية الحديثة ليست انعكاسًا للهوية اليهودية التاريخية وإنما نتاج رؤية بشرية وسياسية أعادت تشكيل الماضي لخدمة مصالح معاصرة.

3. النقد الأيكولوجي لعلم الوراثة

يمكن قراءة أسطورة الدولة اليهودية من منظور النقد السوسيولوجي على أنها مشروع اجتماعي مركب يسعى لإضفاء شرعية على سلطة سياسية حديثة، من خلال إعادة إنتاج سردية الهوية اليهودية كامتداد تاريخي مزعوم، فالتحليل السوسيولوجي يركز على دراسة البنى الاجتماعية والهوية الجماعية وعلاقات السلطة والدين والثقافة في إنتاج المجتمع، وعند تطبيق هذا المنظور على الدولة اليهودية الحديثة، إذ يظهر بوضوح أن قيامها لم يكن نتيجة تطور طبيعي للبنية الاجتماعية أو امتداد مستمر لجماعة واحدة، اي انها جاء كنتيجة لإعادة تشكيل الهوية الاجتماعية لصالح مشروع سياسي محدد يختزل التنوع الاجتماعي والتاريخي في سردية مركزية.

الهوية اليهودية التاريخية كما توضح الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية هي هوية مركبة ومتغيرة تشكلت عبر الشتات والتفاعل مع شعوب متعددة، هذا التفكك السكاني والاجتماعي يعكس أن الهوية اليهودية ليست معطى طبيعيًا ثابتًا يمكن ربطه بالأرض أو بالسيادة السياسية، أي ادعاء بسيادة مستمرة أو امتداد سكاني موحد لا يستند إلى الواقع الفعلي وإنما هو إسقاط انتقائي يخدم المشروع السياسي المعاصر.

الدولة "اليهودية" الحديثة لم تنشأ كنتيجة لتراكم اجتماعي طبيعي وإنما كوسيلة لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والثقافية وفق رؤية أيديولوجية محددة، وبذلك تتضح الطبيعة المتغيرة والبنائية للهوية اليهودية وأن أي محاولة لإضفاء طابع طبيعي أو تاريخي ثابت عليها هي اختزال معرفي وتزييف للتاريخ الاجتماعي، من جهة أخرى استغل المشروع الصهيوني الرموز الدينية والنصوص التوراتية والتلمودية لتشكيل شرعية اجتماعية وسياسية، لان الدين هنا لم يعد وظيفة روحية وأخلاقية وإنما أداة لإضفاء الشرعية على سلطة مركزية، وقد تم تحويل النصوص القديمة إلى أدوات لتأكيد فكرة امتداد مستمر للهوية اليهودية على الأرض.

هذا الاستخدام السياسي للتاريخ والدين يوضح كيف تحولت الأسطورة إلى آلية لإعادة إنتاج الهيمنة والتحكم في الجماعات، وعند دراسة الأدلة الأثرية يظهر غياب امتداد سكاني يهودي متصل ومستقر في الأرض المعنية، لان المواقع المكتشفة تشير إلى تجمعات بشرية متفرقة متأثرة بالقوى الإقليمية المختلفة، ولا توجد مؤشرات على بنية دولة مركزية أو سيادة ممتدة زمنيا، هذه الفجوة الأثرية تعزز الحجة السوسيولوجية بأن الدولة الحديثة ليست امتدادًا طبيعيًا للمجتمع اليهودي وإنما إعادة تركيب اجتماعي لأغراض سياسية، أي يظهر على المستوى الوراثي التنوع الكبير بين الجماعات اليهودية المعاصرة أن الأصول متعددة ومتناثرة، أي تصور عن امتداد طبيعي أو أصالة بيولوجية للأرض يتلاشى أمام الواقع الوراثي المركب، وبالتالي فإن أي مزاعم عن حق طبيعي أو امتداد سكاني مستمر لإقامة دولة قومية على أساس الهوية البيولوجية ليست إلا وهمًا معرفيًا، هذا التنوع الوراثي يعزز فكرة أن الهوية اليهودية هي بناء اجتماعي تاريخي متغير لا يمتلك ثباتًا بيولوجيًا أو جغرافيًا.

كما يوضح النقد السوسيولوجي أن المشروع الصهيوني تجاهل الواقع الاجتماعي والثقافي المتنوع للشعوب المقيمة في الأرض، تم فرض سردية مركزية تختزل المجتمعات المحلية وتنسف التعددية العرقية والدينية

لصالح رؤية قومية واحدة، الدولة هنا ليست انعكاسًا لتراكم اجتماعي أو تطور طبيعي وإنما أداة للهيمنة والتحكم في السكان والموارد، وعلى الصعيد الفلسفي يكشف النقد أن الدولة اليهودية الحديثة فصلت بين العقيدة الدينية كمفهوم روحي وأخلاقي وبين السلطة السياسية، حيث تم تحويل النصوص الدينية إلى أدوات لإنتاج شرعية سياسية واجتماعية، بالتالي فإن الدولة لم تنشأ كنتيجة طبيعية لجدلية الخلاص أو المشيئة الإلهية وإنما كإعادة إنتاج أسطورية تعكس رؤية بشرية محضة.

لذلكَ يظهر النقد السوسيولوجي والفلسفي والتاريخي أن الدولة "اليهودية" الحديثة ليست امتدادًا طبيعيًا للهوية اليهودية التاريخية، إنها بناء اجتماعي وسياسي حديث يقوم على إعادة إنتاج الهوية واستخدامها كوسيلة لإضفاء شرعية على مشروع قومي أيديولوجي قائم على اختزال الواقع الاجتماعي والتاريخي، وبذلك يتضح أن الهوية اليهودية ليست ثابتة أو طبيعية وإنما بناء اجتماعي تاريخي متغير تتشكل عبر العلاقات والظروف والتفاعلات الاجتماعية، تمثل أسطورة الدولة اليهودية بناءً معرفيًا وأيديولوجيًا أكثر من كونها حقيقة تاريخية أو امتدادًا طبيعيًا للشعب اليهودي، لان تفكيك هذه الأسطورة يضع القارئ أمام مسؤولية نقدية وفلسفية لفهم العلاقة بين الدين والسياسة والتاريخ والأسطورة، إذ يؤكد أن المشروع القومي الحديث قائم على وهم معرفي لا أساس موضوعي له وأن الدولة "اليهودية" الحديثة ليست انعكاسًا لهوية يهودية ثابتة وإنما نتاج رؤية بشرية وسياسية أعادت تشكيل الماضي لخدمة مصالح معاصرة.

وإن دراسة الأصول الوراثية للجماعات اليهودية المعاصرة تكشف عن تنوع واسع ومعقد يعكس تاريخًا طويلًا من الشتات والهجرات والاندماج مع شعوب متعددة عبر القرون، وهذا التنوع الوراثي يوضح أن الهوية اليهودية ليست وحدة بيولوجية طبيعية مستقرة يمكن ربطها بالأرض أو بالسيادة السياسية، لان الامتداد الوراثي غير متصل وغير مستقر عبر المكان والزمان، فإن أي تصور عن أساس وراثي موحد لتبرير إقامة دولة قومية يهودية هو وهم معرفي، لان الهوية هي بناء اجتماعي تاريخي متغير يتشكل عبر شبكة معقدة من التفاعلات بين الدين والثقافة واللغة والهجرة والظروف السياسية والاجتماعية، التنوع الوراثي بين الجماعات اليهودية الأوروبية والشرقية والإفريقية والشرق أوسطية يفضح أي ادعاء بأن الانتماء الديني أو الثقافي ارتبط بامتداد وراثي موحد، وإن الدولة اليهودية الحديثة لم تنشأ كنتيجة طبيعية أو امتداد متصل

لشعب واحد، وإنها إعادة تركيب سياسي واجتماعي استخدم الهوية الدينامكية كأداة لإضفاء شرعية على مشروع قومي.

المزاعم الوراثية التي يستخدمها الخطاب الصهيوني لتبرير الدولة هي جزء من سردية أيديولوجية مفبركة تهدف إلى خلق امتداد وهمي قائم على تزييف التاريخ الاجتماعي والبيولوجي، من منظور فلسفي يظهر هذا التنوع الوراثي هشاشة أي ادعاء بأن الشعب اليهودي يمتلك امتدادًا طبيعيًا عبر المكان والزمن، تكون الهوية هي عملية مستمرة من التشكيل والتفسير وإعادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي، فقد يعزز هذا النقد القائل بأن الدولة اليهودية الحديثة هي مشروع بشري محض يقوم على إعادة إنتاج الأسطورة التاريخية والدينية والوراثية لخدمة أهداف سياسية معاصرة، وإن تحويل الهوية المتغيرة إلى أداة سياسية يكشف عن فجوة جوهرية بين الواقع الاجتماعي والتاريخي وبين الخطاب الأيديولوجي.

اما على الصعيد الاجتماعي تكشف الدراسات السوسيولوجية أن الهوية اليهودية ليست ثابتة وإنما متغيرة بحسب التفاعلات المجتمعية والهجرات والتشتت، لان التنوع الاجتماعي بين الجماعات اليهودية يظهر أنهم لم يشكلوا امتدادًا سكانيًا موحدًا يمكن أن يكون قاعدة طبيعية لدولة قومية، أي محاولة لإضفاء طابع طبيعي أو تاريخي ثابت على هذه الهوية هي اختزال معرفي يطمس التباين الاجتماعي والثقافي ويحوّل التعدد إلى سردية مركزية تخدم المشروع السياسي، أما الأدلة الأثرية فتؤكد غياب امتداد سكاني يهودي متصل ومستقر في الأرض المعنية، المواقع المكتشفة تشير إلى تجمعات بشرية متفرقة ومتأثرة بالقوى الإقليمية المختلفة، ولا توجد مؤشرات على بنية دولة مركزية أو سيادة ممتدة زمنيا، هذا الفراغ الأثري يعزز الحجة السوسيولوجية والوراثية بأن الدولة الحديثة ليست امتدادًا طبيعيًا للمجتمع اليهودي وإنما إعادة تركيب اجتماعي لأغراض سياسية.

يظهر وعلى المستوى الوراثي التنوع الكبير بين الجماعات اليهودية أن الأصول متعددة ومتناثرة، أي تصور عن امتداد طبيعي أو أصالة بيولوجية للأرض يتلاشى أمام الواقع الوراثي المركب، وبالتالي فإن أي مزاعم عن حق طبيعي أو امتداد سكاني مستمر لإقامة دولة قومية على أساس الوراثة ليست إلا وهمًا معرفيًا، هذا التنوع الوراثي يوضح أن الهوية اليهودية هي بناء اجتماعي تاريخي قابل للتغيير والتفسير وليس امتدادًا بيولوجيًا ثابتًا، ومن جهة أخرى استخدم المشروع الصهيوني الرموز الدينية والنصوص

التوراتية والتلمودية لإنتاج شرعية اجتماعية وسياسية على أساس هوية متغيرة، إذ تم تحويل الدين إلى أداة لإضفاء الشرعية على سلطة مركزية وإخفاء التعدد الاجتماعي والتاريخي، وبهذا تتحول الأسطورة الدينية إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة والتحكم في الجماعات، وإن هذا الاستخدام السياسي للنصوص الدينية يعكس الفجوة بين البناء الاجتماعي الفعلي وبين الادعاءات السياسية حول امتداد مستمر للهوية اليهودية.

يظهر النقد السوسيولوجي والفلسفي والتاريخي والوراثي أن الدولة "اليهودية" الحديثة ليست امتدادًا طبيعيًا لهوية يهودية تاريخية، إنها بناء اجتماعي وسياسي حديث يقوم على إعادة إنتاج الهوية واستخدامها كوسيلة لإضفاء شرعية على مشروع قومي أيديولوجي قائم على اختزال الواقع الاجتماعي والتاريخي، ويؤكد النقد أن الهوية اليهودية ليست ثابتة أو طبيعية وإنما بناء اجتماعي تاريخي متغير، وبالتالي فإن أي مشروع قومي حديث يعتمد على امتداد طبيعي أو وحدة وراثية للشعب اليهودي يظل قائمًا على وهم معرفي، فضلا عن تمثل بناء معرفيًا وأيديولوجيًا أكثر من كونها حقيقة تاريخية أو امتدادًا طبيعيًا للشعب اليهودي، وتفكيك هذه الأسطورة يضع القارئ أمام مسؤولية نقدية وفلسفية لفهم العلاقة بين الدين والسياسة والتاريخ والأسطورة والهوية، ويؤكد أن المشروع القومي الحديث قائم على وهم معرفي لا أساس موضوعي له وأن الدولة اليهودية الحديثة ليست انعكاسًا لهوية يهودية ثابتة وإنما نتاج رؤية بشرية وسياسية أعادت تشكيل الماضي لخدمة مصالح معاصرة.

تشير الدراسات الوراثية الحديثة إلى أن الجماعات "اليهودية" ليست وحدة متجانسة من الناحية البيولوجية فالتحليل الجيني يكشف عن اختلافات كبيرة بين اليهود الأوروبيين والشرقيين والإفريقيين والشرق أوسطيين، وهذا التنوع يعكس تاريخًا طويلًا من الشتات والهجرات والتزاوج مع شعوب متعددة على امتداد القرون ويؤكد أن أي تصور عن امتداد وراثي موحد أو أصالة بيولوجية للشعب اليهودي هو وهم معرفي لا يستند إلى الواقع العلمي، لان الهوية اليهودية ليست امتدادًا بيولوجيًا ثابتًا وإنما هي بناء اجتماعي تاريخي متغير يتشكل عبر الدين والثقافة واللغة والهجرة والتفاعلات الاجتماعية والسياسية.

التنوع الوراثي بين الجماعات اليهودية؛ يكشف عن هشاشة أي ادعاء بأن هناك امتدادًا طبيعيًا موحد يبرر قيام دولة قومية واحدة فالاختلافات الجينية تشير إلى أن الانتماء الديني والثقافي لم يصحبه امتداد وراثي متصل أو مستمر عبر الزمان والمكان، وهذا يعني أن مزاعم الحق الطبيعي للشعب اليهودي على الأرض أو

سيادته البيولوجية هي إسقاط أيديولوجي على الواقع التاريخي والاجتماعي الدولة اليهودية الحديثة لم تنشأ كنتيجة امتداد طبيعي لشعب واحد، إنما كإعادة تركيب اجتماعي وسياسي استغل الهوية الدينامكية كوسيلة لإضفاء شرعية على مشروع قومي قائم على سردية أيديولوجية، حيث يعكس هذا التنوع الوراثي هشاشة فكرة امتداد طبيعي أو حق بيولوجي ثابت، لان الهوية اليهودية ليست حقيقة طبيعية مستقرة وإنما عملية ديناميكية قابلة للتشكيل وإعادة الإنتاج وفق التفاعلات الاجتماعية والثقافية والسياسية تحويل هذا البناء الوراثي المتغير لتبرير دولة قومية يمثل استخدامًا أيديولوجيًا للعلم، حيث قام المشروع الصهيوني بتوظيف الأصول الوراثية لإنتاج شرعية سياسية مزيفة أي ادعاء بسيادة طبيعية على الأرض، وفي هذا السياق يصبح أداة لإضفاء الغطاء على مشروع سياسي مصطنع بعيد عن الواقع البيولوجي والاجتماعي.

يظهر على الصعيد الاجتماعي التنوع الوراثي تقاطعًا مع النقد السوسيولوجي والتاريخي، إذ يوضح أن الهوية اليهودية لم تشكل امتدادًا سكانيًا متصلًا عبر التاريخ، ولم يكن هناك امتداد مستمر لشعب واحد يمكن أن يكون أساسًا لدولة قومية الدولة اليهودية الحديثة ليست انعكاسًا طبيعيًا لتراكم اجتماعي أو امتداد وراثي، فهي مشروع بشري محض يستخدم سردية الأصل الواحد والامتداد البيولوجي لتبرير شرعية سياسية واجتماعية، وهذا يوضح أن المشروع القومي الحديث قائم على إعادة إنتاج الهوية والتاريخ بما يخدم أهدافًا سياسية معاصرة وليس على أساس علمي أو بيولوجي حقيقي.

يظهر بوضوح أن تنوع الأصول الوراثية بين الجماعات اليهودية يدحض فكرة وجود أساس بيولوجي علمي لدولة قومية واحدة، تمثلت في الهوية اليهودية ليست ثابتة أو طبيعية وإنما بناء اجتماعي تاريخي متغير يتشكل ويعاد تشكيله عبر الزمان والمكان والتفاعلات الاجتماعية والسياسية الدولة "اليهودية" الحديثة، ليست انعكاسًا لامتداد وراثي أو طبيعي وإنما مشروع سياسي قائم على إعادة إنتاج الهوية والتاريخ لإضفاء شرعية على سردية أيديولوجية، وإن هذا التحليل يضع أمام القارئ مسؤولية نقدية وفلسفية لفهم العلاقة بين الوراثة والهوية والدين والسياسة ويؤكد أن أي مشروع قومي حديث قائم على امتداد طبيعي أو وحدة وراثية للشعب اليهودي يظل قائمًا على وهم معرفي، وإن الدولة "اليهودية" الحديثة ليست انعكاسًا لهوية يهودية ثابتة وإنما نتاج رؤية بشرية وسياسية أعادت تشكيل الماضي والخطاب الاجتماعي والديني

لخدمة مصالح معاصرة، وما يجعل الأسطورة العلمية والسياسية للدولة اليهودية قابلة للنقد والتفكيك بشكل أكاديمي فلسفي متكامل.

واخيرًا؛ تظهر نتائج النقد العلمي لأسطورة الدولة "اليهودية" أن هذا المشروع القومي الحديث قائم على وهم معرفي لا أساس موضوعي له، إذ تكشف الدراسات الأنثروبولوجية أن الجماعات اليهودية عبر التاريخ لم تشكل امتدادًا سكانيًا مستمرًا أو وحدة بشرية موحدة، إذ يمكن أن تشكل دولة طبيعية فالهوية اليهودية التاريخية هي بناء اجتماعي ثقافي متعدد ومتغير يتشكل بحسب التفاعلات المجتمعية والهجرات والظروف السياسية، حيث تؤكد الدراسات السوسيولوجية أن هذا البناء الاجتماعي الديناميكي لم يكن ثابتًا وإنما كان قابلاً لإعادة التفسير والتشكيل بما يخدم مصالح الجماعات المختلفة، وهو ما يضع أي ادعاء بسيادة طبيعية أو امتداد اجتماعي مستمر في خانة الأسطورة بينما يوضح علم الوراثة أن الجماعات اليهودية اليوم متباينة وراثيًا بشكل كبير بين الأوروبيين والشرقيين والإفريقيين والشرق أوسطيين، اي ما ينفي أي أصل بيولوجي موحد يمكن أن يكون أساسًا لدولة قومية واحدة ويؤكد أن الهوية اليهودية ليست ثابتة أو طبيعية وإنما بناء ديناميكي تاريخي واجتماعي قابل للتغيير، ومن ثم فإن الدولة "اليهودية" الحديثة ليست امتدادًا طبيعيًا لهذه الهوية، اي انهُ مشروع بشري محض يقوم على إعادة إنتاج التاريخ والدين والهوية لتبرير شرعية سياسية، مما يؤكد هذه النظرة النقدية الشاملة أن أسطورة الدولة "اليهودية" هي أسطورة معرفية وأيديولوجية يمكن تفكيكها من خلال الأدلة الأنثروبولوجية والسوسيولوجية والوراثية، وهو ما يجعل أي ادعاء بسيادة طبيعية أو حق تاريخي على الأرض غير قائم على أساس علمي حقيقي وإنما على سردية سياسية مزيفة

ثالثا: جدلية الشرعية والمشروعية السياسية "لإسرائيل"

ينطلق نقد وجود دولة "يهودية" من منظور علم السياسة من تفكيك الأسس النظرية التي تقوم عليها فكرة الدولة القومية ذات الطابع الإثني، الدولة في الفكر السياسي الحديث تُعرّف بوصفها كيانًا قانونيًا سياديًا يقوم على رابطة المواطنة لا على الانتماء الديني أو العرقي، عندما تُبنى الدولة على تعريف ديني محدد فإنها تنزاح من نموذج الدولة المدنية إلى نموذج الدولة الإثنوقراطية التي تمنح الامتياز السياسي والقانوني لجماعة بعينها على حساب بقية السكان، ومن هذا المنظور تُعد الدولة اليهودية حالة إشكالية في النظرية السياسية المعاصرة لأنها تقوم على دمج الدين بالقومية وتحويل الانتماء الديني إلى أساس للسيادة السياسية، وهو ما

يتعارض مع مبدأ حياد الدولة الذي يُعد أحد أعمدة الفكر الديمقراطي الحديث، الدولة التي تُعرّف نفسها باعتبارها دولة جماعة دينية محددة تنتج بالضرورة تمييزًا بنيويًا ضد المواطنين الذين لا ينتمون إلى هذه الجماعة حتى لو حملوا جنسيتها القانونية.

كما يشير **علم السياسة**؛ إلى أن مفهوم الشعب في الدولة الحديثة يقوم على رابطة تعاقدية داخل إقليم محدد بينما تفترض الصهيونية وجود شعب عابر للجغرافيا والتاريخ يتمتع بحق سياسي سابق على وجود الدولة نفسها، وهو افتراض يتناقض مع النظريات الواقعية والبنائية في العلاقات الدولية التي ترى أن الهويات القومية تُبنى تاريخيًا داخل سياقات اجتماعية وسياسية محددة ولا تُستمد من نصوص دينية أو روايات ميتافيزيقية، إذ يُبرز التحليل السياسي أيضًا أن الدولة اليهودية تمارس نموذجًا خاصًا من السيادة يقوم على الجمع بين الديمقراطية الشكلية والتمييز المؤسسي، حيث تُمنح الحقوق السياسية الكاملة لليهود بوصفهم جماعة قومية بينما يُعامل غير اليهود كمواطنين من درجة أدنى أو كوجود ديموغرافي مقلق، وهذا النمط يندرج في أدبيات علم السياسة ضمن أنظمة السيطرة الإثنية التي تحافظ على تفوق جماعة مهيمنة عبر القانون والمؤسسة لا عبر العنف المباشر.

أما من زاوية **الشرعية السياسية**؛ فإن الدولة الحديثة تستمد مشروعيتها من قبول المحكومين ومن مبدأ المساواة أمام القانون غير أن ربط شرعية الدولة بهوية دينية محددة يخلق فجوة دائمة بين الدولة ومواطنيها غير المنتمين إلى هذه الهوية، إذ يحوّل الصراع من نزاع سياسي قابل للحل إلى صراع وجودي مغلق على التسوية، وهو ما يفسر الطابع المزمن للصراع في فلسطين بوصفه نتيجة بنيوية لطبيعة الدولة نفسها لا مجرد خلل في السياسات، كما يرى **علم السياسة** أن الدولة القومية الإثنية تميل بطبيعتها إلى إنتاج سياسات إقصاء وحدود صلبة للهوية مما يضعف قدرتها على الاندماج الإقليمي والدولي ويجعلها في حالة توتر دائم مع محيطها، لان الدولة التي تؤسس نفسها على تفوق جماعة واحدة تجد صعوبة في التحول إلى فاعل طبيعي في النظام الدولي الحديث القائم على الاعتراف المتبادل بين دول متساوية السيادة لا بين جماعات مختارة وأخرى مُستبعدة.

بناء عليه فإن نقد وجود دولة يهودية من منظور علم السياسة يطال البنية السياسية للدولة ذاتها بوصفها نموذجًا يتعارض مع مبادئ المواطنة والمساواة والشرعية الديمقراطية ويكشف أن الإشكال في تعريفها

التأسيسي الذي يحوّل الدين إلى أداة سيادة ويجعل الإقصاء شرطًا بنيويًا لاستمرارها، فقد ينطلق الفكر السياسي الأصولي سواء في صيغته الدينية أو الفلسفية المعيارية من أن الشرعية السياسية من التوافق مع مبدأ أعلى سابق على الدولة نفسها كالقانون الإلهي أو القانون الأخلاقي الكلي أو النظام الطبيعي، ومن هذا المنطلق تُعد الدولة التي تنشأ عبر اغتصاب الأرض وإقصاء أهلها الأصليين كيانًا فاقدًا للشرعية مهما امتلك من اعتراف دولي، لأن الاعتراف الخارجي لا يعوض الخلل التأسيسي في أصل التكوين.

اما من منظور **الأصولية السياسية**، التي ترى أن السلطة يجب أن تنشأ من عقد أخلاقي عادل فإن الدولة اليهودية تمثل قطيعة مع هذا المبدأ لأنها فُرضت عبر الاستعمار الاستيطاني والدعم الإمبريالي وهو ما يجعلها نموذجًا لدولة مفروضة لا دولة نابعة من الإرادة العامة وهذا يتعارض مع جوهر الفكر السياسي الأصولي الذي يربط الشرعية بالرضا الجمعي والعدالة التأسيسية، كما يؤكد الفكر الأصولي أن الدولة تفقد مشروعيتها عندما تُبنى على التمييز الجوهري بين البشر فالتمييز القائم على الدين أو الأصل يناقض فكرة العدالة المطلقة التي تُعد حجر الأساس في أي تصور أصولي للسياسة، وبما أن الدولة اليهودية تُعرّف نفسها صراحة باعتبارها دولة جماعة دينية محددة فإنها تنقض مبدأ المساواة الأصلي وتجعل التفاوت شرطًا بنيويًا في نظامها السياسي لا خللًا عارضًا فيه، من زاوية أصولية دينية حتى داخل التقليد اليهودي نفسه فإن إقامة دولة قبل تحقق الشروط الميتافيزيقية للخلاص، إذ يُعد تعديًا على الإرادة الإلهية فعدد من التيارات اليهودية الأصولية ترى أن تحويل الوعد الديني إلى مشروع سيادي بالقوة يمثل اغتصابًا للزمن المقدس وتسريعًا قسريًا للتاريخ، وهو ما يجعل الدولة كيانًا متمردًا على الأصل اللاهوتي الذي تزعم الاستناد إليه وبالتالي فاقدة للشرعية الدينية التي تدعيها.

ففي **الفكر السياسي الأصولي الأخلاقي**، الذي يربط بين السلطة والمسؤولية فإن الدولة التي تقوم على الإقصاء الدائم والعنف البنيوي تفقد أهليتها الأخلاقية للبقاء، لأن بقاءها يصبح مشروطًا بانتهاك مستمر للعدالة وهذا النوع من الكيانات يُصنّف في الأدبيات الأصولية بوصفه سلطة جائرة لا تملك حق الطاعة ولا حق الاستمرار حتى لو نجحت في فرض الاستقرار بالقوة، كما يرى هذا الفكر أن الدولة التي تُعرّف هويتها تعريفًا مغلقًا تمنع إمكانية الإصلاح الذاتي، لأن أي نقد داخلي يُفسر بوصفه تهديدًا للهوية ذاتها وبذلك تتحول

الدولة إلى عقيدة سياسية لا إلى مؤسسة قابلة للمساءلة، وهذا يتناقض مع المبدأ الأصولي القائل بأن السلطة يجب أن تبقى خاضعة لقيم أعلى منها لا أن تتحول هي نفسها إلى مقدس سياسي.

بناء على ذلك فإن عدم شرعية الدولة اليهودية من منظور الفكر السياسي الأصولي بطبيعتها التأسيسية التي تجمع بين الاستيطان والتمييز وتقديس الهوية وتحويل الدين إلى أداة سيادة، وهو ما يجعلها كيانًا مناقضًا لمفهوم الدولة العادلة في جذوره لا في ممارساته فحسب، من المنظور اللاهوتي اليهودي التقليدي لا تُعرّف الدولة اليهودية بوصفها كيانًا سياديًا دنيويًا، وإنما بوصفها حالة روحية أخلاقية مرتبطة بالعهد الإلهي وبشروط صارمة تتعلق بالسلوك الجماعي والعدالة والتوبة وانتظار الخلاص الإلهي، إذ لا تفصل اليهودية الكلاسيكية بين القداسة والأخلاق ولا تعترف بشرعية سلطة سياسية، لان اليهودية تقوم خارج هذا الإطار وبالقوة المجردة من البعد الأخلاقي.

فإنَ الدولة "اليهودية" في الوعي اللاهوتي هي دولة شريعة بالمعنى الأخلاقي العميق، أي أن مركزها التزام الجماعة بقيم التوراة كالعدل والرحمة وصيانة كرامة الإنسان، بينما تقوم "إسرائيل" كدولة حديثة على نموذج قومي علماني يجعل الهوية القومية والحدود والسيادة عناصر تأسيسية، وهو ما يضعها خارج المفهوم الديني للدولة اليهودية، وفي التصور اللاهوتي الأصولي لا يمكن اختزال اليهودية في مؤسسة سياسية، لأن اليهودية ديانة شاملة للحياة وليست مشروع دولة فقيام دولة تُعرّف نفسها بأنها يهودية، بينما تفصل فعليًا بين القانون المدني والقيم الدينية وتحول التوراة إلى رمز ثقافي أو أداة شرعنة سياسية يجعل هذه الدولة نقيضًا للدولة اليهودية اللاهوتية لا تجسيدًا لها.

توظف "إسرائيل" عناصر انتقائية منها لخدمة السلطة فالحاخامية الرسمية نفسها خاضعة للدولة لا العكس، بينما في الدولة اليهودية اللاهوتية المفترضة تكون السلطة السياسية خاضعة للقانون الإلهي لا مُسخِّرة له، وهذا القلب في العلاقة يفقد الكيان صفته الدينية، اما من منظور لاهوتي نقدي فإن الدولة اليهودية لا يمكن أن تقوم على الظلم البنيوي، لأن الظلم في اليهودية هوَ خطيئة جماعية فالدولة التي تميّز بين البشر على أساس ديني أو إثني وتشرعن إقصاء الآخر، لذا لا يمكن وصفها بأنها يهودية لأنها تنقض المبدأ التوراتي القائل بعدالة الإله وعدالة الشريعة، وبالتالي فإن "إسرائيل" تمثل دولة قومية لليهود لا دولة يهودية بالمعنى اللاهوتي.

مفهوم **الشعب المختار** في **اللاهوت اليهودي** مفهوم أخلاقي تكليفي لا امتيازي؛ أي أنه يحمّل الجماعة مسؤولية أخلاقية إضافية لا حقًا سياديًا مطلقًا، بينما تقوم "إسرائيل" بتحويل هذا المفهوم إلى أداة سيادة وامتلاك، وهو تحويل يُعد في الفكر الديني انحرافًا لاهوتيًا يُسقط الصفة الدينية عن الكيان الذي يمارسه، وبناء على ذلك فإن "إسرائيل" تمثل دولة قومية حديثة تستخدم الرموز الدينية لإضفاء قداسة على مشروع سياسي دنيوي، وهو ما يجعلها في نظر النقد اللاهوتي دولة ما بعد يهودية أو دولة مضادة للمفهوم الديني لليهودية لا تجسيدًا له.

ففي النقاش الفكري والسياسي حول طبيعة شرعية دولة "اسرائيل" يبرز سؤال جوهري يتعلق بعلاقتها باليهود بوصفهم جماعة دينية تاريخية وليس مجرد جماعة قومية حديثة، **(هل تمثل "اسرائيل" شرعية حقيقية لليهود أم أنها كيان سياسي نسب نفسه إليهم دون أن يجسد جوهر تجربتهم الدينية والأخلاقية؟)**، فمن المنظور التاريخي لم تكن اليهودية يومًا مرهونة بوجود دولة قومية، لا ن الوجود اليهودي تشكل عبر قرون طويلة في الشتات، حيث حافظ اليهود على هويتهم من خلال النص والشريعة والذاكرة اللاهوتية لا من خلال السيادة أو الأرض أو السلطة السياسية، لقد كانت الديانة اليهودية عهد وأخلاق كعقيدة سماوية لا مشروع دولة، وهو ما يجعل ربط شرعية اليهود بكيان سياسي حديث قطيعة مع مسارهم التاريخي لا امتدادًا له.

أما من المنظور الديني التقليدي، فإن الشرعية من الالتزام بالشريعة والعدل والوصايا الأخلاقية، وفي هذا السياق قد تكون موضع مساءلة إذا انحرفت عن جوهر القيم الدينية، ولذلك فإن قيام "اسرائيل" على منطق القوة والعسكرة والإقصاء يجعلها في تعارض مع الأسس الأخلاقية، التي قامت عليها اليهودية بوصفها منظومة قيم، كما أن "اسرائيل" لا تحظى بإجماع يهودي ديني أو فكري فالتيارات اليهودية نفسها منقسمة بعمق حول شرعيتها ومعناها، وهناك يهود متدينون يرون في قيامها مخالفة للإرادة الإلهية، كما توجد تيارات يهودية إصلاحية وأخلاقية، ترى أنها حولت الدين إلى أداة قومية وسلخت التوراة من بعدها الإنساني وحولتها إلى خطاب سيادي مغلق.

فضلًا عن ذلك؛ فإن تعريف "اسرائيل" لنفسها كدولة يهودية يتناقض مع بنيتها الواقعية فهي دولة قومية حديثة تعمل وفق منطق القانون الوضعي والمصلحة السياسية ولا تخضع في جوهرها للشريعة الدينية ولا تمثل للاهوتًا يهوديًا متكاملًا، وبذلك فهي تستخدمها كهوية سياسية، إذ تزداد إشكالية الشرعية حين تدعي "اسرائيل"

تمثيل جميع اليهود في العالم بينما لا يعيش معظم اليهود داخلها ولا يشاركون في قرارها السياسي ولا يتحملون مسؤولية سياساتها، ومع ذلك يُحمّلون تبعاتها الأخلاقية والسياسية وهو ما يخلق خلطًا خطيرًا بين اليهودية كدين عالمي متنوع واسرائيل كدولة ذات مشروع سياسي محدد.

إنَ تحويل اليهودية إلى هوية قومية حصرية يختزل دينًا غنيًا بالتعدد والاجتهاد في قالب سياسي واحد ويصادر حق اليهود أنفسهم في الاختلاف والنقد، وبهذا المعنى عن قراءة أيديولوجية لها فرضت نفسها بالقوة السياسية لا بالشرعية الدينية أو الأخلاقية، وعليه يمكن القول إن "اسرائيل" لا تمثل شرعية حقيقية لليهود لا دينيًا ولا تاريخيًا ولا أخلاقيًا وإنما تمثل مشروعًا قوميًا حديثًا، إذ استخدم اليهودية كمرجعية فكرية لتبرير وجوده وسياساته دون أن يجسد جوهرها القيمي والروحي، وبذلك فإن الفصل بين اليهودية كدين إنساني أخلاقي وبين "اسرائيل" كدولة سياسية هو شرط أساسي لفهم حقيقة الشرعية وحدودها في هذا السياق.

في ضوء ما تقدم يتضح؛ أن مجمل هذه القضايا لا تشكل نقدا جزئيا أو تقنيا لمشروع سياسي بعينه وإنما تمثل تفكيكا جذريا للأسس الفكرية واللاهوتية والأنثروبولوجية والسياسية، التي قامت عليها فكرة الدولة "اليهودية" ذاتها، إذ يظهر بوضوح أن ربط الدين بالسيادة وتحويل النص المقدس إلى أداة شرعنة قومية أدى إلى تشويه التجربة الدينية اليهودية وإفراغها من بعدها الأخلاقي والروحي، كما أن الادعاء بوجود وحدة بيولوجية أو وراثية لليهود يتهاوى أمام معطيات العلم الحديث، فقد يكشف أن الهوية اليهودية كانت تاريخيا بناء ثقافيا دينيا متنوعا لا مشروعا قوميا متجانسا، ومن منظور علم السياسة يتبين أن "اسرائيل" لا تحقق شروط الشرعية الحديثة القائمة على المواطنة المتساوية والحياد القيمي للدولة ولا تنسجم مع الفكر الديني الاصولي الذي يفصل بين القداسة والسلطة الزمنية، كما أنها تختزلهم في هوية سياسية صراعية تفرض عليهم من الخارج، وعليه فإن أزمة "اسرائيل" ليست أزمة حدود أو اعتراف دولي، فهيَ أزمة معنى وشرعية وهوية أزمة ناجمة عن تديين السياسة وتسييس الدين وعن الخلط بين النص والقوة وبين الإيمان والمشروع القومي، وهو ما يجعل إعادة الاعتبار لليهودية كدين أخلاقي إنساني وفصلها عن الدولة شرطا ضروريا لتحرير الدين من الاستغلال السياسي، من أجل تفكيك الأسطورة التي قامت عليها شرعية الدولة اليهودية المعاصرة.

مراجع الفصل، هيَ:

1. *Ave Shlaim,* ***the Iron Wall of Israel and the Arab World*** *(New York: W.W. Norton & Co., 2001).*
2. *Daphna Param,* ***Guardian Desmagic and Israel*** *(London; Guardian Publications, 2004).*
3. *Edward and Said,* ***Question of Palestine*** *(New York: Dar Vintage, 1992).*
4. *Eileen R. Bracher,* ***Anatomy of the siege Israel's war on the Palestinians*** *(New York: Nation Publications, 2003).*
5. *Gershon Shafer,* ***Land Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict 1882–1914*** *(New York: University of California Publication – Berkeley, 1989).*
6. *Ilan Pape,* ***Ethnic Cleansing in Palestine*** *(London: OneWorld Publications)*
7. *Ilan Pape,* ***Israel's Idea of the History of Power and Knowledge*** *(London-New York: Verso Publishing House, 2014).*
8. *Ilan Pape,* ***Ten Myths About Israel*** *(New York-London, Virsau Publishing House, 2017).*
9. *Jack Cornberg,* ***Theodor Herzl from Integration to Zionism*** *(New York: Indiana University Publications - Bloomington, 2018).*
10. *John Dugard,* ***Confronting Apartheid is a personal history of South Africa, Namibia and Palestine*** *(Johannesburg: Dar Jakana Media, 2018).*
11. *John J. Collins,* ***post-Qamran group of the Dead Sea Scrolls*** *(New York: Dar Ermans, 2010).*
12. *John Mearscheimer,* ***Stephen Walt, Israeli lobbyist and U.S. foreign policy*** *(New York: Dar Varar-Strauss and Jiro, 2007).*
13. *Michael Bryor,* ***Zionism and the State of Israel is an ethical study*** *(London: Routledge House, 1999).*
14. *Nadia Abu Al-Haj,* ***The Facts On Earth The Archaeological Practice And The Formulation Of Regional Identity In Israeli Society*** *(New York: University Of Chicago Publications, 2001).*
15. *Nev Gordon,* ***Israeli Occupation*** *(New York: University of California-Berkeley Publications, 2008).*
16. *Norman Finkelstein,* ***Picture and Reality in the Israeli-Palestinian Conflict*** *(New York-London, Verseau Publishing House, 2003).*
17. *Norman J. Finkelstein,* ***find out too much why American Jewish romance with Israel is coming to an end*** *(New York: OR Box, 2012).*
18. *Oren Yaftahel,* ***Ethnocracy of the Land and the Politics of Identity in Israel and Palestine*** *(New York: University of Pennsylvania Publications, 2006).*

19. *Oren Yaftahel, Ethn**ocracy of the Land and the Politics of Identity in Israel and Palestine** (New York: University of Pennsylvania Publications, 2006).*
20. *Oxford, 2006).*
21. *Patrick Wolf, **Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology** (London: Castle House, 1999).*
22. *Peter Bennart, **Crisis of Zionism** (Melbourne: University of Melbourne Publications, 2012).*
23. *Ran Greenstein, **Zionism and its dilemma is a century of radical opposition in Israel and Palestine** (London: Pluto Publishing House, 2014).*
24. *Sami Haddawi, **A Recent History Of Palestine** (New York: Olive Brunch Publications, 1987).*
25. *Sari Jerusalem, **Palestine from within is a daily occupation** (New York: House of W.W. Norton & Co., 2008).*
26. *Shlomo Sand, **The Invention of the Jewish People** (London - New York: Verso Publishing House, 2009).*
27. *Virginia Tilly, **a one-state solution breakthrough into the Israeli-Palestinian peace impasse** (New York: University of Michigan Publications, 2005).*

الفصل الثاني

فلسفة تكوين أسطورة الدولة "اليهودية" بين النسبية والسببية: قراءة أبستمولوجيا في الزمن والحتمية

ففي اي مقاربة فلسفية نقدية لتكوين ما يسمى بالدولة "اليهودية" من منظور النسبية، يغدوا التاريخ مجالا للسرد الخطي أو للحتميات المسبقة، فقد يصبح فضاء مفتوحا لإعادة الفهم والتأويل، وفق شروط الوعي والزمن والسياق، لان النسبية تستدعى باعتبارها نظرية فيزيائية وإطار أبستمولوجي، يسعى الى ان يزعزع فكرة المعنى الثابت والقراءة الواحدة للتاريخ والنص والهوية، وإن ادعاء وجود مسار تاريخي واحد يقود حتميا إلى قيام دولة قومية "يهودية"، ينجُم عنهُ افتراض تصوري مطلق للزمن وللوقائع، وهو تصور يتهاوى أمام منطق النسبية؛ الذي يقر بأن الأحداث لا تفهم إلا من داخل شروطها الزمانية والمكانية والمعرفية.

لأن سردية التكوين الصهيوني تمثل بناء تأويليا انتقائيا أعاد ترتيب الماضي ليخدم غاية سياسية معاصرة فالماضي لم يستحضر كما كان بل أعيد تشكيله عبر إسقاطات لاحقة حولت النصوص الدينية والأساطير الجماعية إلى شواهد سياسية، فقد تكشف النسبية أن ما قدم بوصفه قدرا تاريخيا أو وعدا إلهيا ليس إلا قراءة واحدة من بين قراءات ممكنة عديدة، وأن تحويل هذه القراءة إلى أساس شرعي لدولة هو فعل أيديولوجي لا حقيقة معرفية، وإن فلسفة النسبية تضع موضع مساءلة العلاقة بين الزمن والشرعية وبين الذاكرة والسلطة إذ تبين أن الهوية القومية ليست معطى ثابتا متجاوزا للتاريخ بل نتاج تفاعلات بشرية متغيرة وبهذا المعنى فإن الدولة اليهودية كاختيار سياسي جرى تثبيته عبر خطاب يدعي المطلق ويتجاهل النسبي، إذ تنطلق هذه المقدمة لتفكيك أسطورة التكوين عبر إعادة إدراجها داخل أفق الزمن النسبي، حيث لا قداسة للتأويل الواحد ولا شرعية تستمد من تاريخ أعيدت صياغته لخدمة الحاضر.

يكتمل النقد الفلسفي لتكوين ما يسمى بالدولة اليهودية حين يقترن منظور النسبية بمنظور السببية، إذ تكشف السببية عن زيف الادعاء القائل بوجود سلسلة تاريخية طبيعية متصلة، تؤدي بالضرورة إلى نشوء كيان سياسي محدد فالسببية العلمية لا تقبل القفزات الميتافيزيقية، فقد تفترض شبكة معقدة من الشروط المادية والاجتماعية والسياسية التي تنتج الحدث ضمن سياقه الواقعي، ومن هذا المنظور لا يمكن اعتبار قيام الدولة اليهودية نتيجة حتمية لمسار ديني أو تاريخي قديم، لأن الأسباب الفعلية لتكوينها تنتمي إلى زمن الحداثة الأوروبية وصراعاتها القومية والاستعمارية والتحولات في ميزان القوة العالمية، العلاقة بين النص الديني والكيان السياسي علاقة إسقاط لاحق جرى فيها توظيف النص لتبرير نتيجة صنعتها عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية محددة.

تمظهر السببية يكشف أن الأسطورة الصهيونية قامت على تغير منطق العلة والمعلول، إذ جرى تقديم النتيجة بوصفها سببا والتاريخ بوصفه مبررا بعد وقوع الفعل السياسي، لان الحدث فسر دينيا بعد تحققه، وهذا ما يجعل الخطاب الصهيوني خطابا تبريريا لا تفسيريا حيث يتم إضفاء المعنى القدسي على وقائع صنعتها القوة لا الوحي، وإن تحليل السببية يفكك أيضا وهم الاستمرارية بين الجماعات اليهودية القديمة والكيان الحديث، إذ لا توجد علاقة سببية علمية أو اجتماعية متصلة بين يهود التاريخ القديم ويهود العصر الحديث من حيث البنية السكانية أو الثقافية أو الوراثية، وما جمعهم في الدولة الحديثة قرارا سياسيا فرضته موازين القوة والاستعمار والهجرة المنظمة.

بهذا المعنى فإن إدخال السببية في تحليل التكوين يكشف أن الدولة "اليهودية" حصيلة تداخل أسباب حديثة منفصلة عن الادعاءات اللاهوتية، وأن تحويل هذه الحصيلة إلى قدر تاريخي هو إنكار لمنطق السببية نفسه واستبداله بأسطورة تلبس السياسة لبوس الحتمية، بينما هي في جوهرها فعل بشري مشروط ومؤقت وقابل للنقد والتفكيك، إذ تتسع القراءة الابستمولوجية في الزمن والحتمية لنقد أسطورة الدولة اليهودية حين يتم التعامل مع الزمن لا كخط مستقيم ممتد من الماضي إلى الحاضر، إنما كبنية معرفية يعاد تشكيلها وفق وعي السلطة فالأسطورة الصهيونية لا تكتفي بتوظيف الماضي، فقد تعيد هندسة الزمن نفسه فتضغط آلاف السنين في لحظة سياسية حديثة وتدعي استمرارية زمنية وهمية بين حدث ديني عابر وكيان سياسي معاصر، وهذه القفزة الزمنية تكشف خللا معرفيا لأن الزمن في الفهم العلمي ليس مخزنا للشرعية وإنما سياق للفهم والتحليل.

من منطلق ابستمولوجي فإن هذا الاستخدام للزمن يقوم على مصادرة الحاضر لصالح سردية ماضوية مصنوعة، حيث يتم تعطيل النقد عبر تحويل الزمن إلى قدر مغلق فحين يقدم التكوين السياسي على أنه عودة طبيعية لما كان، فإن إمكان السؤال يسقط وتتحول المعرفة إلى تكرار أسطوري لا إلى فحص عقلاني، وهذا يتناقض مع منطق المعرفة الحديثة التي ترى الزمن مجالا مفتوحا للتغير لا مسارا مغلقا للحتم، كما أن مفهوم الحتمية ذاته يتعرض للتشويه في الخطاب الصهيوني، إذ يتم تقديم قيام الدولة بوصفه نتيجة لا مفر منها لمسار تاريخي مقدس بينما الحتمية في الفهم العلمي، لا تعني المصير المغلق وإنما خضوع الظواهر لشروط قابلة للفهم والتحليل والتغيير فالحدث السياسي لا يكون حتميا إلا بقدر تحقق شروطه المادية والإنسانية وحين تتغير هذه الشروط ينتفي الادعاء بالحتم.

القراءة الابستمولوجية تكشف أيضا أن الأسطورة الصهيونية تقوم على تحويل الجهل إلى يقين عبر طمس الفجوات المعرفية بين الأزمنة، بدل الاعتراف بانقطاع التاريخ وبالتغير الجذري في البنى الاجتماعية والثقافية يتم سد هذه الفجوات بخطاب للاهوتي فكري يوهم بالاستمرارية، وهذا تعويض ايديولوجي عن غياب الرابط العلمي، إذ يبرز بعد آخر يتعلق بزمن الضحية وزمن السلطة، إذ يتم تثبيت زمن الاضطهاد اليهودي في الوعي الجمعي باعتبارهُ زمنا أبديا متكررا يبرر كل فعل سياسي لاحق بينما يتم إنكار زمن الآخر الفلسطيني وتجريده من التاريخ، وكأن الزمن يعمل باتجاه واحد وهذه ازدواجية زمنية تكشف انحيازا معرفيا عميقا لا يمكن قبوله ابستمولوجيا.

فإنَ نقد الحتمية الزمنية في أسطورة الدولة اليهودية يعيد السياسة إلى مجال الفعل الإنساني لا القدر الميتافيزيقي، إذ يعيد التاريخ إلى كونه مجالا للتعدد والصراع لا رواية واحدة مغلقة، في حين يسقط الادعاء بالحتم يسقط معه الادعاء بالضرورة وتسقط شرعية تحويل الأسطورة إلى دولة ويتحرر الزمن من قبضة الايديولوجيا ليعود مجالا للنقد والمساءلة وإعادة التفكير، إذ يتبين أن أسطورة الدولة "اليهودية" لا تقوم على أساس معرفي أو علمي أو فلسفي متماسك، فهي ترتكز على بناء سردي انتقائي يعيد توظيف الزمن والتاريخ واللاهوت والهوية لخدمة مشروع سياسي معاصر، لان القراءة الابستمولوجية في الزمن تكشف أن الاستمرارية المزعومة ليست سوى قفزة ايديولوجية تتجاوز شروط المعرفة التاريخية وتستبدل التحليل بالسرد والتفسير العلمي باليقين الأسطوري، كما أن ادعاء الحتمية ينهار أمام غياب الشروط السببية الحقيقية ويظهر الحدث السياسي بوصفه نتاج قوة وسلطة لا ضرورة تاريخية.

يظهر من خلال نقد النسبية والسببية أن الزمن في الخطاب الصهيوني لم يعد إطارا للفهم وإنما أداة للشرعنة حيث يتم ضغط الماضي وتقديسه وتجميده، فقد ثم إسقاطه على حاضر مختلف جذريا في شروطه وبناه وسياقاته وهو ما يمثل انكسارا معرفيا يحول التاريخ إلى مادة ايديولوجية لا موضوعا للبحث، كما أن استدعاء اللاهوت خارج سياقه الروحي وتحويله إلى خطاب سيادي، حيث يكشف عن انفصال الدولة القائمة عن مفهوم الدولة اليهودية اللاهوتي نفسه، ما يجعل الكيان السياسي المعاصر فاقدا للشرعية الدينية التي يدعي تمثيلها.

تؤكد هذه القراءة أن التنوع الوراثي والثقافي لليهود ينفي أي أساس بيولوجي علمي لفكرة الدولة القومية الواحدة، وأن الادعاء بتمثيل اليهود جميعا يتعارض مع حقائق السياسة الحديثة التي تقوم على المواطنة لا على الاسطورة ومع حقائق الفكر الاصولي، الذي يفصل بين الخلاص والدولة وبين الوحي والسلطة الزمنية، كما يظهر أن هذا الكيان لا يمثل شرعية أخلاقية أو سياسية لليهود، بقدر ما يمثل مشروعا قوميا ضيقا صادر التعدد واختزل الدين وحول المعاناة التاريخية إلى أداة هيمنة.

لذا فإنّ هذه المقاربات تفيد بأن أسطورة الدولة اليهودية تفقد مبرراتها كلما خضعت للفحص النقدي العلمي والفلسفي والابستمولوجي، وأن تفكيكها لا يعني إنكار التاريخ أو الهوية، وإنما تحريرهما من الاستخدام الايديولوجي وإعادتهما إلى أفق إنساني أخلاقي مفتوح حيث يصبح الزمن مجالا للمساءلة لا للقدر والحقيقة نتاجا للنقد لا للسلطة والدين مسارا أخلاقيا لا ذريعة سياسية، وبهذا تنكشف الدولة القائمة لا كتجسيد لضرورة تاريخية أو وعد لاهوتي، أي كحدث سياسي قابل للنقد والمراجعة وإعادة التقييم ضمن منطق العقل والعدالة والحرية الإنسانية.

اولا: فلسفة النسبية والزمن في اسطورة الدولة "اليهودية" – رؤية (البرت اينشتاين)

تمثل النسبية عند **(ألبرت آينشتاين)** تحولًا إبستمولوجيًا جذريًا في فهم الزمن والتاريخ والسببية، حيث لم يعد الزمن إطارًا مطلقًا ثابتًا تتحرك داخله الأحداث وفق خط مستقيم حتمي، فقد غدا بعدًا نسبيًا يتشكل تبعًا لموقع الراصد وشروط الحركة والسياق المرجعي الذي تُقاس ضمنه الوقائع، وبهذا المعنى فإن إسقاط مفهوم الزمن المطلق على التاريخ أو الهوية أو الكيانات السياسية، إذ يفقد أي مشروعية معرفية لأنه يقوم على افتراض ميتافيزيقي يتعارض مع أسس العلم الحديث ومع التحولات العميقة في فلسفة المعرفة، عند نقل هذا التحول المفاهيمي إلى نقد أسطورة الدولة "اليهودية" يتضح أن الخطاب الصهيوني التأسيسي، قد شيد سرديته على تصور تقليدي للزمن بوصفه استمرارية متجانسة مغلقة تمتد من الماضي التوراتي إلى الحاضر السياسي المعاصر، وكأن التاريخ يتحرك وفق مسار واحد لا انقطاع فيه ولا تحولات نوعية ولا قطيعات معرفية، هذا التصور يتناقض جذريًا مع الرؤية النسبية التي ترى أن الزمن التاريخي متعدد الطبقات متشظي السياقات، وأن الوقائع لا تكتسب معناها من مجرد موقعها الزمني المفترض، اي من الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية التي تنتجها وتعيد تأويلها باستمرار.

توظيف الماضي اللاهوتي بوصفه حاضرًا سياسيًا مشروعًا، يعكس خلطًا منهجيًا بين أطر زمنية غير متكافئة، يعكل على كشف تجاهل جوهري لفكرة النسبية الزمنية حيث تُعامل النصوص والأساطير باعتبارها كيانات متعالية على التاريخ لا تخضع لمنطق التحول أو التغير، وبهذا يتحول الزمن من مجال للفهم والتحليل النقدي إلى أداة أيديولوجية لإنتاج الشرعية وتكريس السلطة، فقد يتم تجميد التاريخ في لحظة انتقائية تُفرض على الحاضر بوصفها قدرًا لا يقبل المراجعة، ومن منظور **آينشتاين**؛ فإن الزمن لا يمكن فصله عن شروط الرصد ولا عن الإطار المرجعي الذي يمنحه معناه، بالقياس على ذلك فإن التاريخ السياسي لا يمكن فصله عن السياقات التي يُستدعى ضمنها ولا عن المصالح التي توجه عملية استحضاره إن تحويل الزمن اللاهوتي إلى أساس للشرعية السياسية، اي بمعنى إنكار نسبية التاريخ وتحويله إلى مطلق زائف يخدم بناء هوية متخيلة تتجاوز شروط الواقع وحدود الاجتماع البشري وتفرض نفسها باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لمسار تاريخي موهوم.

ترفض النسبية فكرة الحتمية الزمنية المغلقة، التي تجعل الحاضر نتيجة ضرورية للماضي وتفتح المجال لفهم التاريخ بوصفه شبكة احتمالات ومسارات متعددة لم تتحقق جميعها، وهذا ما يتعارض مع السردية الصهيونية، التي تقدم قيام الدولة "اليهودية" بوصفه نتيجة حتمية لتاريخ طويل متصل لا بديل عنه ولا إمكانية لتصوره على نحو مختلف، وإن هذا الادعاء بالحتمية التاريخية يفقد قيمته المعرفية حين يوضع في إطار فلسفة الزمن النسبي، التي تؤكد أن المعنى التاريخي يُنتج في الحاضر ولا يُستخرج جاهزًا من الماضي.

وعليه فإن نقد أسطورة الدولة اليهودية من منظور النسبية؛ لا يستهدف الذاكرة اللاهوتية مكونًا ثقافيًا أو روحيًا بقدر ما يستهدف تحويلها إلى آلية لإلغاء الزمن التاريخي الحقيقي وإخضاع الحاضر لمنطق ماضٍ متخيل، وإن هذا النقد يكشف أن ما يُقدَّم باعتباره استمرارية تاريخية ليس سوى بناء فكري انتقائي يخضع لسلطة الخطاب السياسي والأيديولوجي، إذ لا يستند إلى منطق العلم الحديث ولا إلى فلسفة الزمن المعاصر، وفي هذا الإطار تغدو النسبية إطارًا فلسفيًا نقديًا يتجاوز حدود الفيزياء ليكشف هشاشة السرديات السياسية، التي تدعي الامتداد الطبيعي عبر الزمن وتدعي امتلاك الحقيقة التاريخية المطلقة، حيث تُظهر

أن الزمن ليس ملكًا لأيديولوجيا ولا قابلًا للتوظيف القسري في خدمة مشروع سياسي، فهو مجال مفتوح للتعدد والتأويل وإعادة الفهم وفق شروط الواقع المتغير ومعايير العقل النقدي.

1. جدلية الزمن بين النسبية والمطلق في الفكر اللاهوتي

يُعد مفهوم الزمن أحد أكثر المفاهيم مركزية في تشكيل الهويات الجماعية، ومنها تكوين الذات اليهودية حيث جرى التعامل مع الزمن تاريخيًا باعتبارها عنصرًا حاسمًا في بناء الوعي بالذات والاختلاف والاستمرارية، غير أن القراءة النقدية الحديثة تكشف أن الزمن، وفي هذا السياق لم يكن معطىً موضوعيًا ثابتًا وإنما بناءً تأويليًا نسبيًا خضع لتحولات فكرية ولاهوتية وسياسية متراكمة، لان الزمن في الوعي اليهودي التقليدي لم يُفهم فقط **كتعاقب كرونولوجي** للأحداث، فهو يُقرأ زمن ميثاقي يرتبط بالاختيار الإلهي والوعد والانتظار، فهو زمن دائري أو متداخل يعود فيه الماضي باستمرار ليؤسس معنى الحاضر ويُسقط عليه حمولة فكرية عالية، غير أن هذا التصور لم يكن واحدًا ولا ثابتًا عبر التاريخ اليهودي وتعدد بتعدد السياقات الجغرافية والاجتماعية التي عاشتها الجماعات اليهودية في الشتات.

مع تطور الفكر الحديث وانفتاحه على مفاهيم النسبية التاريخية والمعرفية، إذ لم يعد بالإمكان النظر إلى الزمن بوصفه مطلقًا يحمل معنى واحدًا صالحًا لكل العصور، فقد بات الزمن إطارًا نسبيًا يتشكل وفق شروط الوعي والتجربة والموقع الحضاري، وهذا التحول ينعكس بوضوح على فهم تكوين الذات اليهودية التي لم تتشكل في خط مستقيم متجانس، إذ عبر انقطاعات وتحولات وتفاعلات مع ثقافات وأنظمة فكرية مختلفة، وإن اعتبار الزمن نسبيًا يعني أن الذاكرة الجماعية اليهودية؛ ليست سجلًا محايدًا للوقائع وإنما عملية انتقاء وإعادة سرد تُعيد ترتيب الماضي بما يخدم حاجات الحاضر، الخروج والتيه والمنفى والعودة ليست فقط أحداثًا تاريخية وإنما أفكار أعيد تأويلها مرارًا لتشكيل وعي الذات في سياقات متباينة دينية أو ثقافية أو سياسية، وهذا يؤكد أن الزمن المستخدم في بناء الهوية هو زمن مُعاد تشكيله لا زمنًا مطلقًا مفروضًا من الخارج.

الانتقال من اليهودية اللاهوتية إلى اليهودية الثقافية أو القومية الحديثة، كشف بوضوح نسبية الزمن حيث جرى تحويل زمن **الانتظار الميسياني** المفتوح على الغيب إلى **زمن سياسي** مغلق يسعى إلى التحقيق الفوري في الواقع، وهو انتقال لم يكن ممكنًا لولا إعادة تفسير العلاقة بين الماضي والحاضر وإعادة توظيف الرموز

الزمنية خارج سياقها اللاهوتي الأصلي، لذا فإن الذات اليهودية لا يمكن فهمها ككيان متصل عبر زمن واحد مطلق وإنما كهوية مركبة، تشكلت داخل أزمنة متعددة دينية وفلسفية واجتماعية وسياسية، فكل منها أعاد تعريف الماضي وحدد معنى الحاضر وتصور المستقبل، وإن الزمن في هذا الإطار ليس حاكمًا على الذات وإنما أداة في تشكيلها وإعادة بنائها باستمرار.

وعليه فإن القول بنسبية الزمن في إطار تكوين الذات اليهودية يفتح المجال أمام قراءة نقدية تتجاوز السرديات المغلقة التي تدعي الامتداد التاريخي الخالص، فقد يؤكد أن الهوية ليست نتاج قدر زمني محتوم ونتيجة تفاعل معقد بين الذاكرة والتأويل والواقع المتغير، وهو ما يجعل الذات اليهودية ظاهرة تاريخية إنسانية قابلة للفهم والنقد وليست جوهرًا ثابتًا خارج الزمن، تُظهر القراءة النقدية للتاريخ اليهودي أن الأحداث التي مرّت بها الجماعات اليهودية، لم تتطور وفق مسار حتمي واحد أو خط تاريخي مغلق يقود إلى نتيجة مسبقة، فقد تشكّلت عبر مسارات متعددة ومتقاطعة تتأثر بعوامل سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية متغيرة، لان المنفى لم يكن تجربة واحدة متجانسة والاندماج في المجتمعات المختلفة لم يكن نتيجة محتومة، والصراع لم يكن قدرًا ثابتًا هو سلسلة من الاستجابات المتنوعة للظروف التاريخية الطارئة والمتغيرة، وهذا الرصد يفتح المجال لإعادة التفكير في ماهية الزمن والتاريخ ضمن التجربة اليهودية، إذ لا يمكن اختزال الزمن إلى مجرد سلسلة من الأحداث المترابطة بشكل ضروري، وهو سياق متعدد الأبعاد تتفاعل فيه العوامل الإنسانية والاجتماعية والسياسية في تشكيل مسار الأحداث.

مثل افتراض الحتمية في تطور التاريخ اليهودي يفترض ضمنيًا وجود غاية نهائية واحدة تحكم كل التحولات السابقة، وهو تصور يفتقد للمرونة النقدية الضرورية، إذ أن الوقائع التاريخية تنفي هذا التصور عمليًا فقد عاش اليهود ضمن إمبراطوريات متعددة ومتنوعة الإمبراطورية **(الفارسية واليونانية والرومانية وأوروبا الحديثة)** وفي زمن الخلافة الاسلامية، وقد تأثروا بقوانينها وأنساقها الفكرية وتفاعلوا مع مجتمعات متعددة ومنظومات قيم مختلفة، أنتجت أشكالًا متباينة من التدين واللغة والتنظيم الاجتماعي، وهذا التباين التاريخي يكشف أن الأحداث لم تكن تنفيذًا لمسار واحد محدد سلفًا، فهي نتاج خيارات بشرية معقدة واستجابات ظرفية للموروث الاجتماعي والسياسي والثقافي وهو ما ينفي أي سردية أحادية أو خطية للتاريخ.

الأحداث الكبرى في التاريخ اليهودي (مثل) **السبي البابلي** والعودة من المنفى ادى الى تطورات في الفكر اللاهوتي، منها ظهور التيارات **الصوفية والفكرية** المختلفة وحتى تأسيس المجتمعات الحديثة في الشتات لم تكن نتائج ضرورية لسلسلة سببية مغلقة، فقد كانت كل منها احتمالًا من بين احتمالات متعددة كان يمكن أن تسلك مسارات أخرى لو تغيرت الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو لو اتخذت الجماعات اليهودية قرارات مختلفة، وهذا الفهم يزيل عن التاريخ طابعه القدري ويعيده إلى حقل الفعل الإنساني المفتوح، فقد يؤكد أن الأحداث ليست مجرد تنفيذ لضرورة تاريخية غيبية هي نتيجة تراكم اختيارات بشرية وقرارات اجتماعية وتفاعلات معقدة مع محيط متغير.

يعزز هذا الرؤية تعدد القراءات الداخلية للتاريخ اليهودي نفسه، لان التفسيرات الحاخامية التقليدية والتأويلات الفلسفية العقلية والمقاربات الصوفية كلها تقدم رؤى مختلفة للزمن نفسه والأحداث نفسها، مما يشير إلى غياب أي إجماع على مسار واحد للتاريخ أو معنى محدد للأحداث هذا الانقسام الداخلي، يعكس أن التاريخ اليهودي ليس مجرد تسلسل ضروري للأحداث هو مساحة صراع دائم على المعنى والسلطة والتفسير، وبناء على ذلك فإن أي محاولة لتقويم هذا التاريخ بوصفه خطًا حتميًا أو قدرًا لا محالة فيه هي إعادة إنتاج أيديولوجية لا حقيقة تاريخية، إذ أن التاريخ عند اليهود كما عند أي مجتمع إنساني هو شبكة من الإمكانات والاحتمالات وليس خطًا مستقيمًا يسير نحو نتيجة محددة سلفًا.

من هذا المنطلق فإن قراءة التاريخ الديني والسياسي لليهود تخضع لإعادة تأويل مستمرة وفق السياق الاجتماعي والسياسي، لان التفسيرات التي كانت صالحة في زمن ما قد تعاد صياغتها في زمن آخر لتعكس التحولات في القوة السياسية والمجتمعية والقيم الأخلاقية التأويل المتجدد يعكس مرونة الفكر اليهودي، مما يؤكد أن النصوص والتجارب الدينية والسياسية ليست ثابتة أو جامدة، فقد كانت قابلة للتكيف مع المتغيرات الواقعية والحاجات المجتمعية، اما من منظور ابستمولوجي يعيد هذا الطرح تأكيد أن الزمن ضمن التجربة اليهودية نسبي ومتعدد الأبعاد، لان الزمن ليس مجرد متوالية ثابتة للأحداث هو سياق متحرك تتفاعل فيه العوامل المختلفة لتنتج معانٍ متعددة للأحداث نفسها، ومن هذا المنطلق فإن أسطورة الدولة "اليهودية" كما تُروى في بعض السرديات الصهيونية الحديثة، حيثُ تعاني من إسقاط وهمي للحتمية التاريخية حيث يتم تصوير التطورات التاريخية والوجود السياسي اليهودي على أنها نتيجة لا محالة متجاهلين الطبيعة الفعلية

للتاريخ كسلسلة احتمالات متشابكة، إذ يمكن أن تسلك مسارات مختلفة هذا الإسقاط يغيب عنه الاعتراف بتعددية التجربة اليهودية عبر الزمن، فقد يغفل عن الديناميات الداخلية والاختيارات المعقدة التي شكلت التاريخ، وهو ما يجعل أي مشروع سياسي قائم على هذه الرواية بحاجة إلى إعادة قراءة نقدية عميقة.

بالتالي؛ فإن القول إن الأحداث التاريخية لليهود لا تتطور وفق مسار حتمي واحد لا يعكس مجرد ملاحظة تاريخية هو قراءة فلسفية نقدية للزمن والتاريخ والذات الجماعية اليهودية، فقد يدعو إلى تفكيك الأساطير الوطنية والسياسية التي تحاول اختزال التاريخ إلى حتمية واحدة ويعيد الاعتبار للزمن كأفق مفتوح للتجربة الإنسانية، حيث يُعاد تشكيل المعنى باستمرار وفق التفاعلات الواقعية مع السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي بعيدًا عن أي تصورات مسبقة عن غاية نهائية أو قدر محتوم، قراءة التاريخ الديني والسياسي لليهود ليست عملية ثابتة أو جامدة، فهي عملية مستمرة وديناميكية تعكس تفاعل الجماعة اليهودية مع متغيرات الزمن والمكان والسياسة والثقافة عبر العصور، فكل حدث تاريخي يتم تفسيره ضمن شبكة معقدة من العلاقات بين الإنسان والمجتمع والقيم الدينية والسياسية، وهذا يجعل التاريخ اليهودي نصًا متحركًا يخضع لإعادة تأويل مستمرة، تعكس أولويات الحاضر وضرورات المجتمع المعاصر فالمنفى والاندماج في المجتمعات الأجنبية والصراعات الداخلية والخارجية وتأسيس المجتمعات الحديثة في الشتات، فكل هذه التجارب لم تُفهم إلا من خلال إعادة قراءة مستمرة تعتمد على الظروف السياسية والاجتماعية الجديدة لكل مرحلة من مراحل التاريخ.

إعادة التأويل هذه تتضمن إعادة النظر في النصوص الدينية نفسها، إذ لا يتم التعامل مع التوراة أو الشريعة **(الهالاخا)** على أنها نصوص جامدة، فهي كأطر مرنة يمكن أن تُستثمر لفهم التاريخ وتوجيه الفعل السياسي والاجتماعي، وقد شهدت العصور المختلفة إعادة صياغة لمفاهيم مثل التوبة والخلاص **والماشيح** ليس وفق نص ثابت، إذ تقوم وفق الحاجة إلى تفسير يربط بين القيم الأخلاقية الأساسية ومتطلبات الواقع، وفي هذا السياق يصبح التاريخ اليهودي مجالًا للحوار المستمر بين القراءات التقليدية التي تحافظ على المرجعية الدينية والقراءات الإصلاحية أو العقلانية التي تحاول تكييف النصوص مع قيم الحداثة والعدالة والمواطنة، كما أن إعادة التأويل لا تتعلق فقط بالنصوص، إذ ترتبط بالوقائع التاريخية نفسها فالأحداث الكبرى مثل **السبي البابلي والعودة من المنفى** أو **صعود التيارات الفكرية** المختلفة، لم تُفهم على أنها قدر

حتمي إذ اعتبرت سلسلة احتمالات متعددة يمكن لكل جيل أن يعيد تفسيرها وفق رؤيته وقيمه ومصالحه الاجتماعية والسياسية، وهذا يوضح أن التاريخ السياسي لليهود لا يمكن فصله عن الدين إذ أن إعادة التأويل الديني للحدث التاريخي غالبًا ما يُستخدم لفهم الشرعية السياسية أو لتسليط الضوء على الخيارات الأخلاقية والاجتماعية المفتوحة.

تعكس من الناحية النظرية هذه القراءة النقدية طبيعة الزمن التاريخي اليهودي بوصفه نسبيًا ومتعدد الأبعاد، حيث يتقاطع الماضي مع الحاضر ويتأثر بالتفاعلات بين الفرد والمجتمع والمحيط السياسي والثقافي، وإن قراءة التاريخ كمسار ثابت أو كخطية حتمية تتجاهل هذه الديناميكية الداخلية وتختزل التجربة اليهودية إلى سردية أيديولوجية واحدة، وفي المقابل تُظهر إعادة التأويل المستمرة أن التاريخ هو شبكة من الاحتمالات والتفاعلات التي يمكن أن تُقرأ وتُفسر بشكل مختلف حسب موقع القارئ والزمن والسياق، فضلًا عن ذلك تعكس هذه العملية النقدية الداخليّة التعددية الفكرية والدينية داخل المجتمع اليهودي نفسه، لان التيارات الإصلاحية والحاخامية التقليدية والفكر الفلسفي الصوفي والعقلاني كلها تسهم في إنتاج تأويلات متباينة للأحداث نفسها، وهذا يضمن استمرار الحوار بين الماضي والحاضر ويؤكد على أن التاريخ ليس مجرد تسجيل للوقائع، فهي فضاء للنقد والتأمل وللتفاعل الأخلاقي والسياسي إعادة التأويل، وبهذا المعنى لا تعيد كتابة التاريخ فحسب، إذ تحمي المعنى الجماعي من أن يتحول إلى أداة أيديولوجية تسلطية.

فإن أي مشروع سياسي أو قومي يهدف إلى استثمار التاريخ الديني اليهودي كمرجعية لإثبات شرعية أحادية لدولة أو نظام سياسي، يُمكن أن يفتقد إلى الأساس النقدي ويغفل عن الطبيعة المعقدة والمتعددة للتجربة اليهودية، إعادة التأويل المستمرة تمنح التاريخ المرونة لتوجيه الجماعة نحو قيم الحرية والعدالة والتعددية والمواطنة وتكسر أي محاولة لاختزال التاريخ إلى قدر محتوم أو هدف نهائي، وفي هذا الإطار يصبح فهم التاريخ اليهودي قراءة متجددة مستمرة، حيث يصبح الزمن والحتمية والسببية مفاهيم مفتوحة للنقد والتحليل ويُعاد تقييم الأحداث والمعاني بشكل مستمر، بما يعكس التفاعلات الاجتماعية والسياسية والإنسانية المتغيرة، يشير النقد الإبستمولوجي للتاريخ الصهيوني إلى أن الادعاءات القائلة بأن تأسيس الدولة "الصهيونية"، كان نتيجة طبيعية للتاريخ تكشف عن ضعف معرفي جوهري في فهم التاريخ اليهودي والسياسة القومية، وهذا الطرح يفترض وجود مسار حتمي واحد للتاريخ يؤدي حتماً إلى قيام الدولة، وهو تصور يختزل

التعقيد الزمني والاجتماعي والثقافي الذي شكّل التجربة اليهودية ويغفل حقيقة أن الأحداث التاريخية لم تسلك مسارًا واحدًا محددًا سلفًا، فقد جاءت نتيجة تفاعلات معقدة بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية ودينية متعددة.

من منظور إبستمولوجي؛ افتراض الحتمية في تأسيس الدولة "الصهيونية" يفقد التاريخ قدرته على أن يكون مجالًا للبحث النقدي والتفكيك، فكأنه يُحاصر في سردية واحدة تحجب الاحتمالات الأخرى وتقلل من دور الاختيارات البشرية والظروف الطارئة والتحولات الاجتماعية والسياسية، وهذا النقص المعرفي يؤدي إلى إنتاج خطاب سياسي يسعى لتبرير المشروع الصهيوني على أساس وهمي للضرورة التاريخية، في حين أن الوقائع تظهر أن اليهود عاشوا ضمن مجتمعات متنوعة وتفاعلات متعددة، وأن تأسيس الدولة كان نتيجة لمزيج من القرارات السياسية الاستراتيجية والتدخلات الدولية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وليس مسارًا حتميًا مُسبق التخطيط.

كما أن هذه الادعاءات تتجاهل الطبيعة النسبية للتاريخ والزمن في التجربة اليهودية، فكل حدث تاريخي يمكن قراءته وتأويله بعدة طرق حسب السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي، إذ يشير هذا إلى أن أي محاولة لاعتبار قيام الدولة "الصهيونية" نتيجة طبيعية للتاريخ تتغاضى عن التعددية الداخلية للتجربة اليهودية وتتجاهل الصراعات الفقهية والفكرية والسياسية، التي أثرت في مسار الأحداث وتبرز أن التاريخ ليس خطًا مستقيمًا يسير نحو نتيجة محددة وإنما شبكة من الاحتمالات والخيارات، الأحداث الكبرى في التاريخ اليهودي والتجربة الصهيونية مثل الهجرات المتنوعة والصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية والنقاشات الفقهية والدينية، إذ لم تكن نتاجًا حتميًا لأية قوة خارجية أو إرادة تاريخية عليا، فهي نتاج تراكم خيارات معقدة استندت إلى مزيج من المصالح الفردية والجماعية والتفاعلات مع محيط متغير، بما في ذلك النفوذ الدولي والاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقد تكون النتائج مختلفة لو تغيرت هذه العوامل أو اتخذت الجماعات اليهودية قرارات مختلفة، وهذا يؤكد أن التاريخ متعدد المسارات والاحتمالات ولا يمكن اختزاله في حتمية واحدة.

ومن كل ذلكَ يُمكن القول إنَّ؛ يظهر الضعف الإبستمولوجي في الطريقة التي تُقدّم بها الرواية الصهيونية التاريخية، باعتبارها امتدادًا طبيعيًا للرغبة اليهودية في العودة إلى الأرض الموعودة، وكأن هذه الرغبة

كانت قوة تاريخية تحرك الأحداث تلقائيًا، بينما الواقع يكشف عن تعقيدات سياسية ودولية واجتماعية وداخلية شكلت مسار قيام الدولة، وقد تتغير هذه المسارات لو تغيرت الظروف وقد أفضت الاختيارات البشرية إلى مسارات مختلفة وهذا يشير إلى أن أي سرد تاريخي يتجاهل هذا التعقيد يفقد مصداقيته النقدية ويصبح أداة أيديولوجية لتبرير مشروع سياسي، بناءً على ذلك، فإن نقد الادعاءات بأن تأسيس الدولة الصهيونية نتيجة طبيعية للتاريخ هو نقد إبستمولوجي يعيد الاعتبار للتاريخ كمجال متعدد الاحتمالات، حيث يؤكد أن أي قراءة أحادية أو حتمية للتاريخ تفقده طابعه النقدي وتحوّله إلى أداة لتبرير مشاريع سياسية معينة، إذ يُظهر أن الفهم الحقيقي للتاريخ يحتاج إلى الاعتراف بالتعقيد الداخلي والتعددية في التجربة اليهودية وتفاعلاتها مع السياق الاجتماعي والسياسي والدولي، فقد يبرز أهمية إعادة تأويل التاريخ الديني والسياسي باستمرار وفق التحولات الاجتماعية والسياسية لضمان قراءة موضوعية وناقدة للوقائع بعيدًا عن الإيديولوجيا والتصورات المسبقة.

2. القراءات التاريخية للنصوص اللاهوتية: رؤية في النسبية

تشير الدراسات النقدية إلى أن الرؤية التوراتية والتلمودية تجاه ما يُسمّى أسطورة الدولة "اليهودية" لم تتشكل في سياق واحد أو قراءة أحادية فهي مساحة غنية بالتعددية التأويلية، التي تعكس عمق التجربة الفكرية والدينية لليهود عبر القرون، لان النصوص الدينية لم تُقدَّم على أنها أدوات لتبرير مشروع قومي محدد وإنما كسياق مستمر للحوار حول العلاقة بين الإنسان والإله وبين الفرد والمجتمع ومعنى العدالة والواجب الأخلاقي، وهذا يوضح أن النصوص ذات طبيعة ديناميكية قابلة للتفسير وفق أطر زمنية وثقافية واجتماعية مختلفة، من جانب التوراة هناك قراءات ركزت على الأبعاد الروحية الخلاصية وعلى معنى العودة الروحية إلى الله والتوبة الجماعية كمحور لتحقيق الخلاص، أبرز رواد هذا التفسير هم المفكرون الرابانيون التقليديون الذين أكدوا أن أي دولة أو كيان سياسي لا يمكن أن يكون بمثابة تحقيق لمشيئة إلهية خارج الالتزام الأخلاقي والروحي للجماعة، وفي المقابل ظهرت قراءات صهيونية حديثة حاولت إسقاط مفاهيم تاريخية وسياسية على النصوص لتبرير إقامة دولة قومية على الأرض، وهو ما يمثل تحويرًا للبعد التوراتي الأصلي وتحويلًا للمعنى من أفق أخلاقي روحاني إلى أداة سياسية.

يعرض التلمود مساحة أكبر من التنوع إذ أنه يضم نقاشات متباينة حول نفس النصوص، تمثلت حول مسائل العقيدة والسلطة الاجتماعية والطقوس الدينية، إذ يقدم أمثلة على الاجتهادات المتعارضة في تفسير

القوانين والقصص التوراتية، وهو ما يظهر بوضوح أن التاريخ اليهودي والديني ليس ثابتًا ولا خطيًا، فإن محاولة اختزال التاريخ أو التفسير الديني في إطار قومي موحد، فهي قراءة أحادية تتجاهل الطبيعة الديناميكية للنصوص وتأثير التفاعلات الاجتماعية والسياسية على التأويل، تتجلى أهمية هذا التعدد في القراءات في كونه يتيح فهم أسطورة الدولة "اليهودية" كنتاج محتمل من بين احتمالات متعددة لا ضرورة حتمية لها، لان النصوص التوراتية والتلمودية نفسها لم تحدد مسبقًا طريق قيام دولة أو مشروع سياسي محدد، وإنما وفرت إطارًا لتأمل مستمر وإعادة تأويل وفق الظروف المتغيرة، وهذا يعيد إلى الواجهة أن أي مشروع سياسي يستند إلى هذه الأسطورة، إذ يحتاج إلى مراجعة نقدية دقيقة تأخذ في الاعتبار الاختلافات الداخلية في التفسير والقراءات التاريخية والتلمودية.

فضلًا ذلك؛ فإن تعدد القراءات التاريخية يؤكد أن العلاقة بين الدين والسياسة ليست مسألة ميكانيكية أو حتمية وإنما هي حقل متغير من التفاعلات الإنسانية والاجتماعية والسياسية، حيث أن النصوص الدينية تُعاد تأويلها باستمرار وفق السياق الجديد، ومن هذا المنطلق أي محاولة لتقديم أسطورة الدولة "اليهودية" كنتاج تاريخي أو ديني موحد تتجاهل عمق هذا التعدد وتكرّس سردية أحادية، إذ تغفل أن التاريخ اليهودي والتجربة التوراتية والتلمودية تتسم بالمرونة والتعددية والتفاعل المستمر مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية، لذا يُمكن القول إن دراسة تعدد القراءات التاريخية للرؤية التوراتية والتلمودية حول أسطورة الدولة اليهودية تعيد الاعتبار إلى النقد الداخلي ضمن اليهودية، وايضًا تؤكد أن التاريخ والنصوص اللاهوتية ليسا أدوات لتبرير مشاريع سياسية محددة، فهيَ سياقات حية تتفاعل مع الزمن والإنسان والواقع الاجتماعي والسياسي، مما يجعل أي قراءة أحادية لهذه الأسطورة غير علمية وغيابية عن تعقيد التجربة اليهودية والتأويلات الداخلية للنصوص، إذ تكشف أن فهم أسطورة الدولة اليهودية لا يمكن أن يكتمل دون النظر إلى تنوع القراءات والتجارب التاريخية التي شكلت وعي الجماعات اليهودية عبر الزمن.

مثلا الروايات التوراتية والتلمودية ليست نصوصًا ثابتة بمعنى مغلق أو محدد المعنى، وإنما هي بنى معرفية متعددة الطبقات قابلة للتأويل بطرق مختلفة وكل قصة أو حدث أو تعليم ديني، إذ يمكن فهمه في أفق متعدد للمعاني يتشكل وفق السياقات الزمنية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، وهذا التعدد في القراءة يعكس الطبيعة الديناميكية للنصوص اليهودية وقدرتها على التفاعل مع التجربة الإنسانية عبر العصور

ويجعلها فضاء مفتوحًا للحوار بين الماضي والحاضر وبين النص والقارئ، إذ يمكن النظر إلى الروايات التوراتية والتلمودية على أنها تجليات متعددة لفهم العلاقة بين الإنسان والوجود الإلهي بين الفرد والمجتمع بين القانون الروحي والواقع التاريخي، فهي ليست مجرد سرد للأحداث التاريخية وإنما هي نصوص تسعى لتشكيل وعي جماعي وفردي، فقد يعيد إنتاج القيم ويطرح الأسئلة الجوهرية حول الحرية والعدالة والقدر والمعنى في حياة الجماعة.

ففي البعد التاريخي يمكن قراءة هذه الروايات على أنها سجلات متعددة للمآلات البشرية والاختبارات التي واجهتها الجماعات اليهودية في الشتات مثل المنفى الاضطهاد الاندماج في المجتمعات المختلفة والصراع من أجل البقاء، وهذه القراءات التاريخية تكشف أن الأحداث لم تكن قدرًا مطلقًا وإنما نتاج اختيارات بشرية متشابكة مع الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية المتغيرة، من المنظور الروحي والأخلاقي؛ فإن النصوص التوراتية والتلمودية تمثل دعوة مستمرة للتأمل في العلاقة مع الإله والتفاعل مع الآخر وتشجع على اجتهاد مستمر في فهم الواجبات الأخلاقية والروحية، وهذا يعيد تشكيل المعنى باستمرار وفق الديناميات الحية للتجربة اليهودية، إذ يؤكد أن النصوص هي حقل مفتوح للفكر والتفسير والتجربة.

مثل التلمود نموذجًا حيًا للتعدد التأويلي، إذ يحوي نقاشات متعارضة بين الحاخامات حول نفس القضايا الدينية والقانونية، وهذا التعدد يعكس وعيًا فلسفيًا بأن النصوص ليست سلطة مطلقة، وأن فهمها يتشكل من التفاعل بين القارئ والسياق التاريخي والاجتماعي، فقد أكد أن أي رواية أحادية عن أسطورة الدولة "اليهودية" تتجاهل هذا التعدد وتعيد إنتاج سردية مشوهة عن التاريخ والتجربة الدينية، حيث يرتبط فهم الروايات التوراتية والتلمودية بقراءة التاريخ اليهودي بشكل مفتوح ومرن، حيث تصبح الأحداث التاريخية والنصوص الدينية مجالًا لإعادة التأويل المستمر، وليس أداة لإثبات حتمية تاريخية أو شرعية لدولة قومية أي مشروع سياسي أو أيديولوجي، إذ يحاول فرض قراءة واحدة يتجاهل الطبيعة الديناميكية والمعرفية للنصوص ويعيد إنتاج أساطير مغلوطة عن التاريخ والوجود الجماعي.

هذا الفهم يؤكد أن النصوص الدينية هي فضاء للتفكير الحر وللاختلاف وللنقد الذاتي وللتفاعل مع الزمان والمكان، مما يتيح إمكانية إعادة بناء الوعي الجماعي بطريقة تتوافق مع القيم الإنسانية ومع معطيات التجربة الواقعية ويجعل التاريخ والتدين حقلًا مفتوحًا للمعنى والتحليل النقدي والتجربة الأخلاقية العميقة، اما من

منظور **نسبية أينشتاين**، يمكن إعادة قراءة استخدام الماضي لتبرير مشروع قومي واحد على أنه تجاهل لأساسيات الزمن والواقع التاريخي الذي لا يمتلك صفة مطلقة أو خطية مفروضة، لان النسبية تعطي الزمن أبعادًا متعددة مرتبطة بالمراقب والسياق والظروف المحيطة بالأحداث، الزمن التاريخي ليس إطارًا جامدًا يتحرك وفق قانون واحد محدد مسبقًا، وإنما هو تجربة نسبية تتشكل وفق العلاقات بين القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية وبين الخيارات الإنسانية والتفاعلات المعقدة داخل المجتمع.

عند تصوير الماضي كمسار ضروري يؤدي إلى تأسيس الدولة الصهيونية، يتم إسقاط وهم الحتمية على التاريخ وهو إسقاط يتعارض مع مفهوم النسبية الزمنية الذي يشدد على أن كل حدث يمكن أن يُفهم بشكل مختلف اعتمادًا على نقطة المراقبة والتجربة الفردية والجماعية، لان المنفى والتشتت والاندماج في مجتمعات متعددة لم تكن أحداثًا مبرمجة على نحو قطعي وإنما هي احتمالات متعددة يمكن أن تُفسر بطرق مختلفة حسب التفاعل مع القوى الخارجية والقرارات الذاتية للمجتمع اليهودي، إذ يُعد تطبيق نسبية أينشتاين على التاريخ، يظهر أن الماضي ليس وحدة متجانسة واحدة ولا يمكن استخدامه لتبرير أيديولوجيا قومية أحادية لأن الأحداث التاريخية تتغير معناها باختلاف السياق الاجتماعي والسياسي والفردي، وهذا ما ينفي أي فكرة عن حتمية تاريخية أو غاية مسبقة، إذ إن التجربة التاريخية مجموعة من المسارات المتعددة التي يمكن أن تتقاطع أو تنحرف وفق الظروف الواقعية، كما أن القرارات البشرية تلعب دورًا محوريًا في إعادة صياغة المعنى التاريخي.

فضلًا عن ذلك، فإن قراءة الماضي على أنه مبرر لمشروع قومي معين تتجاهل النسبيّة الداخلية في التفسير الديني والتوراتي والتلمودي، لان النصوص المقدسة لم تكن أبدًا وحدة مطلقة للمعنى وإنما كانت خاضعة للاجتهاد والتأويل المتنوع، وهو ما يعكس أن كل حدث أو نص يمكن إعادة فهمه وفق تغير السياق والمراقب والمعايير الأخلاقية والفكرية المتغيرة، ومن هذا المنطلق فإن أي مشروع قومي يستند إلى الماضي بوصفه مسارًا ضروريًا يعاني من ضعف إبستمولوجي جسيم، لأنه يتجاهل مبدأ النسبية الذي يؤكد أن الزمن والتاريخ ليسا مطلقين، وأن القراءة الأحادية للتاريخ هي فرض لأيديولوجيا على طبيعة الأحداث الواقعية ويحول التاريخ إلى أداة لتكريس السلطة، بدلاً من أن يكون فضاء للتفكير النقدي والمراجعة الأخلاقية والفهم العميق للتجربة الإنسانية متعددة الأبعاد والمتغيرة مع الزمن.

من منظور **نسبية أينشتاين** يمكن فهم كل حدث تاريخي على أنه لحظة متعددة الأبعاد لا تحمل معنى ثابت أو مسار حتمي لكل حدث إمكانيات وتأويلات متعددة تختلف باختلاف منظور المؤرخ والسياسي والفاعل الاجتماعي، الذي يدرس التاريخ فالزمن نسبي والتاريخ شبكة من الاحتمالات المتشابكة، التي تتفاعل مع عوامل بشرية واجتماعية وسياسية وثقافية متنوعة، وإن قراءة الماضي لتبرير مشروع قومي واحد مثل الدولة "الصهيونية" تمثل اختزالًا أحاديًا للتاريخ، لأنها تتجاهل الطبيعة الاحتمالية للأحداث التاريخية والتجربة الجماعية اليهودية، فكل حدث مثل المنفى أو العودة من الشتات أو تأسيس المجتمعات الحديثة يحمل إمكانيات متعددة، كان يمكن أن تتخذ مسارات مختلفة وفق القرارات والاختيارات الاجتماعية والسياسية والفكرية للجماعات اليهودية وتفاعلاتها مع القوى الخارجية، وهذا يعني أن أي محاولة لعرض هذه الأحداث على أنها نتيجة حتمية واحدة هي إسقاط وهمي للحتمية التاريخية.

تعدد التأويلات يظهر بوضوح عند النظر إلى الروايات التوراتية والتلمودية والتفسيرات الحاخامية والفلسفية والصوفية، التي تقرأ الماضي بطرق مختلفة فكل قراءة تعكس رؤية محددة للأحداث وتضع لها أولوية مختلفة وتختار ما تعتبره جوهريًا في تكوين الهوية اليهودية وتجربة الجماعة، وهذا يشير إلى أن التاريخ لا يمكن اختزاله إلى سردية واحدة أو معنى نهائي، علاوة على ذلك فإن إعادة تأويل الماضي هي ممارسة إبستمولوجية تحررية تعيد التفكير في الأسس التي يقوم عليها المشروع السياسي القومي، فكل حدث تاريخي يصبح مجالًا للحوار النقدي وميدانًا لمساءلة العلاقة بين الماضي والحاضر بين الواقع الاجتماعي والسياسي وبين القيم الأخلاقية والتجربة الإنسانية، وهذا يجعل أي مشروع سياسي يعتمد على قراءة أحادية للماضي هشًا أمام النقد لأنه يغفل النسبيّة والتعقيد الداخلي للتاريخ.

من هذا المنطلق؛ فإن الزمن والتاريخ في التجربة اليهودية أفق مفتوح للتجربة الإنسانية حيث تتشابك العوامل وتتفاعل الاحتمالات وتختلف القراءات وتتشابك التأويلات وفق السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي لكل زمن ولكل فاعل، وإن استخدام الماضي لتبرير مشروع قومي أحادي يمثل تجاوزًا للبعد النقدي والتأويلي للتاريخ ويحول التاريخ إلى أداة أيديولوجية تستبعد الفعل الإنساني والاختيار الحر والتنوع الداخلي للجماعة، لذلك فإن دراسة التاريخ اليهودي وفهم أسطورة الدولة "اليهودية" تتطلب إدراك الطبيعة الاحتمالية للزمن والتاريخ، عبر إعادة النظر في الروايات الأحادية التي تحاول فرض مسار حتمي وإدراك أن الأحداث

التاريخية هي شبكة من الإمكانات والاختيارات والتفاعلات المعقدة مع محيط متغير، وهو ما يجعل التاريخ مجالًا مفتوحًا لإعادة التأويل وإعادة البناء النقدي الفكري والعلمي.

واخيرا، إن تناول الروايات التوراتية والتلمودية من زاوية متعددة الأبعاد يبرز الطبيعة المعقدة للتاريخ اليهودي، فقد يكشف عن إمكانات التأويل المتنوعة لكل حدث وتفسير فكل قراءة تعكس منظورًا معرفيًا وفكريًا وأخلاقيًا محددًا، مما يجعل من التاريخ شبكة احتمالات وليس خطًا حتميًا ثابتًا إن محاولة استخدام الماضي لتبرير مشروع قومي واحد، إذ تمثل قراءة أحادية تتجاهل نسبيّة الزمن والأحداث وتختزل التجربة اليهودية الغنية والمتنوعة في سردية ضيقة تهمل الاختيارات البشرية والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو ما يؤدي إلى إضفاء وهم الحتمية على مسار تاريخي في الواقع متعدد الاحتمالات، كما أن كل حدث تاريخي يحمل إمكانات وتأويلات مختلفة تختلف وفق منظور المؤرخ والسياسي والفاعل الاجتماعي، ما يشدد على أن فهم التاريخ فهو عملية مستمرة لإعادة التفسير وإعادة البناء النقدي، ومن هذا المنطلق فإن أي مشروع سياسي أو أيديولوجي يستند إلى قراءة أحادية للماضي يفقد الشرعية العلمية والفكرية ويُفرغ التاريخ من غناه المعرفي والأخلاقي ويحول الزمن إلى أداة لتبرير الهيمنة والسيطرة بدل أن يكون أفقًا مفتوحًا للتجربة الإنسانية والتفكير النقدي، لذلك يتضح أن النقد التاريخي والفلسفي الضروري يقتضي إدراك النسبيّة في الزمن والتاريخ واحترام تعدد القراءات والتأويلات، وهو شرط أساسي لإعادة بناء فهم عقلاني وموضوعي للتاريخ والجماعة والهوية بعيدًا عن أي إسقاطات أيديولوجية أحادية.

3. النقد الزمني لشرعية الدولة "اليهودية – اسرائيل"

يُعد الزمن أداة مركزية لإعادة تقييم الشرعية سواء الدينية أو السياسية أو الاجتماعية، لان لزمن ليس مجرد متوالية من الأحداث أو إطار ثابت تتكشف فيه الوقائع، فهو سياق مرن ومتعدد الأبعاد يتيح قراءة الأفعال والقرارات والسلطات وفق تطوراتها ومفاعيلها الفعلية في الواقع الجماعي والتاريخي، وهذا الفهم يضع الشرعية في اختبار مستمر فالسلطة أو النص، الذي يُزعم أنه شرعي يخضع للمراجعة النقدية غير الظروف أو تظهر نتائج غير متوقعة أو تتكشف التناقضات بين الممارسات المعلنة والنتائج الواقعية، إذ يمكن للزمن أن يكشف الانزلاقات بين المبدأ والممارسة بين النص المعلن والواقع الملموس، فهو يعيد النظر

في الادعاءات بالحق والقدسية، فقد يكشف مدى استمرار صلاحيتها أو فقدانها في ظل تغيّر المجتمعات والتجارب الفردية والجماعية.

يمنح الزمن تحليل الشرعية عبر مستويات متعددة، فليس الشرعية مجرد حالة ثابتة وإنما عملية مستمرة للتقييم والمساءلة التاريخية والاجتماعية والسياسية، لان الأحداث التاريخية التي كانت تعتبر مشروعة في سياقها الأول، قد تفقد هذا الوضع عند إعادة تأويلها في سياق لاحق، كما أن القرارات السياسية أو الدينية التي تمثل سلطة مطلقة في لحظة معينة، إذ يمكن أن تتعرض للنقد حين تظهر آثارها على الإنسان والمجتمع والعدالة والتوزيع الواقعي للسلطة، وهكذا يصبح الزمن أداة للتمييز بين الشرعية المستندة إلى قيم حقيقية والشرعية المزعومة المستندة إلى سلطات أيديولوجية أو تأويلات أحادية، اما في إطار نقد أسطورة الدولة "اليهودية" أو أي مشروع قومي مشابه يمكن للزمن أن يُظهر إن المطالب بالشرعية التاريخية أو اللاهوتية، هيَ ليست مطلقة فالقرارات التاريخية والسرديات التأسيسية، التي تدعي حتمية المشروع تتكشف أمام منظور نسبي للزمن والتجربة البشرية، لان التاريخ ليس خطًا واحدًا حتميًا وإنما شبكة من الاحتمالات والاختيارات الإنسانية، وبالتالي فإن أي شرعية تستند إلى إسقاطات حتمية على الماضي، إذ تفقد مصداقيتها حين يُعاد تحليلها وفق معايير الفعل الأخلاقي والاجتماعي والسياسي الراهن.

لذا يُصبح الزمن في هذا السياق أداة نقدية قادرة على إعادة تعريف الشرعية ومساءلة الادعاءات بالحق أو القداسة أو الضرورة التاريخية، فهو يسمح بتفكيك الادعاءات الأحادية وإظهار تعددية القراءات ويعيد الاعتبار للمعايير الأخلاقية والاجتماعية والسياسية في تقييم السلطة والنص والهوية، لانهُ يمثل الزمن التاريخي أداة مركزية لفهم الشرعية ومعايير السلطة، فهو ليس مجرد خلفية ثابتة للأحداث ولا مجرد خط متواصل يربط الماضي بالحاضر، وإنما إطار متعدد الأبعاد يسمح بمساءلة الممارسات والتفسيرات التي تُقدّم على أنها مطلقة أو غير قابلة للنقد، إذ أن أي ادعاء بالشرعية سواء كان دينيًا أو سياسيًا يقوم على تفسير محدد للتاريخ يخضع لإعادة تأويل مستمرة حين يتم إدراجه في سياق جديد أو عند ظهور عناصر تاريخية واجتماعية وثقافية كانت مغيبة أو مهملة، وبهذا المعنى يصبح الزمن أداة نقدية تكشف التناقض بين النصوص أو المبادئ المعلنة ونتائجها الفعلية على الفرد والمجتمع.

عند إعادة قراءة التاريخ التاريخي يظهر أن الادعاءات اللاهوتية والسياسية التي تُستند إلى أحداث ماضية محددة أو نصوص مقدسة، غالبًا ما تُقدّم بصورة أحادية تهمل تنوع التجارب والقراءات وتغفل التفاعلات الإنسانية والاجتماعية والسياسية المعقدة فالزمن لا يتيح تثبيت الحقيقة على شكل مطلق، وإنما يظهر كيف أن الوقائع التاريخية والاجتماعية يمكن أن تُفهم بطرق متعددة حسب المنظور الذي يُعاد التأويل من خلاله هذا النقد، إذ يفضح هشاشة الشرعية المبنية على الاستناد إلى الماضي التاريخي كأداة لتبرير سلطات قومية أو دينية أو أيديولوجية، لذا فإن الزمن يكشف الطبيعة المفتوحة للواقع التاريخي ويعيد المفاهيم إلى سياقها الواقعي والمادي والاجتماعي موضحًا أن السلطة القائمة على تفسير معين للتاريخ أو النص الديني ليست ثابتة أو ضرورية، فهي عرضة للنقد والتعديل، فقد يمكن القول أن أي مشروع سياسي أو ديني يسعى لإضفاء شرعية مطلقة على ذاته من خلال استدعاء الماضي التاريخي أو النصوص المقدسة، حيث يعاني من هشاشة إبستمولوجية، لأنه يتجاهل الطبيعة الديناميكية للزمن والتجربة الإنسانية ويتجاهل الاحتمالات المتعددة والتفاعلات التي تشكل الفعل التاريخي.

الزمن في هذا السياق لا يُنظر إليه كخط مستقيم يسير نحو غاية واحدة وإنما كسلسلة من الاحتمالات المتداخلة، التي تتشكل من خلال التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية والتحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يجعل أي ادعاء بالضرورة التاريخية قابلًا للنقد والمراجعة فالزمن يفتح نافذة على احتمالات متعددة، فقد يكشف أن ما يُقدّم كمسار محتوم أو كخطة إلهية أو كقانون طبيعي هو في الواقع اختيار إنساني يتم إعادة إنتاجه وفق السياق الاجتماعي والسياسي، وإنَ إعادة النظر في الزمن التاريخي تسمح بفهم كيف أن النصوص الدينية والسياسات القائمة على تفسير الماضي ليست ثابتة أو مقدسة، كما يُزعم وإنما قابلة للتحليل النقدي والتأويل المستمر، وهذه العملية تبرز هشاشة الادعاءات التي تربط الشرعية الدينية أو السياسية بسلسلة أحداث محددة أو بسردية قومية أحادية فالزمن يبين أن الشرعية ليست شيئًا مستمدًا من الماضي بشكل آلي، اي إنما من قدرتها على التفاعل مع الحاضر واستيعاب التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

كما أن قراءة التاريخ والزمن تفتح المجال لفهم التاريخ كحقل معقد من التفاعلات والاختيارات والاحتمالات، التي تتغير باختلاف الفاعلين والظروف والمعطيات، وهو ما يضعف أي مشروع يزعم أن

تأسيس دولة معينة أو سلطة دينية محددة هو نتيجة محتومة أو حتمية تاريخية، فقد يكشف عن هشاشة أي أيديولوجيا تقوم على تصوير الماضي كحقيقة ثابتة تلزم الحاضر والمستقبل، وعليه فإن الزمن التاريخي يشكل أداة نقدية مركزية تسمح بتفكيك الادعاءات اللاهوتية والسياسية، حيث كشف الهشاشة الكامنة فيها كما أنه يعيد الاعتبار للتاريخ كمساحة مفتوحة للتأويل والنقد والحوار ويضعف المشاريع، التي تسعى لتثبيت السلطة أو الشرعية عبر اختزال الماضي إلى سردية أحادية ثابتة، فقد يؤكد أن الفعل التاريخي والاجتماعي والسياسي دائمًا متعدد الاحتمالات والتفسيرات ومتغير، وفق التحولات الواقعية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

يظهر أن السلطة اللاهوتية والسياسية؛ حاولت تثبيت الماضي كأساس حتمي لتأسيس الدولة من خلال تقديم أحداث تاريخية مختارة بعناية أو نصوص دينية معينة على أنها تحقق غاية مطلقة أو نتيجة محتومة لتطور التاريخ، وقد استُخدم هذا التثبيت لإضفاء شرعية أيديولوجية على مشروع سياسي محدد مع تجاهل الطبيعة الديناميكية للتاريخ والتجربة الإنسانية، خاصة إنَ الزمن التاريخي يُنظر إليه كخط مستقيم يؤدي حتميًا إلى تأسيس الدولة، وهو تصور يخفي التعددية الداخلية للتجربة اليهودية والتباين العميق في القراءات التوراتية والتلمودية ويهمل تأثير السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المتغيرة، التي شكلت مسار الأحداث عبر العصور المختلفة.

يكشف هذا التثبيت اختزال التاريخ إلى سردية أحادية يفرض على القراء تصورًا زائفًا بالضرورة التاريخية، فقد يخلق وهمًا بأن التطورات الكبرى مثل العودة من المنفى أو تأسيس الدولة الحديثة هي نتائج محتومة لا خيارات فيها، إذ يغفل هذا المنهج الدور الفعلي للخيارات البشرية المتعددة والقرارات الاجتماعية والسياسية المعقدة، التي كان لها تأثير مباشر على مسار التاريخ وهذا يجعل الادعاءات بالشرعية المستمدة من الماضي هشّة لأنها تقوم على إسقاط وهمي للحتمية على سلسلة من الأحداث التي تحمل احتمالات وتأويلات متعددة، وإنَ إعادة النظر في الماضي التاريخي من منظور نسبي وفلسفي تظهر هشاشة هذه الادعاءات، إذ يصبح واضحًا أن أي محاولة لتثبيت الماضي كأساس مطلق لتأسيس الدولة، هي عملية اختزال للتاريخ وتجاهل للزمن كأفق متعدد الأبعاد تتفاعل فيه عوامل إنسانية واجتماعية وسياسية وثقافية متنوعة، فقد تتعقد فيها الصداقات والتحالفات والاختيارات الفردية والجماعية، إذ يصبح التاريخ بذلك مجالًا حيًا من الاحتمالات

وليس مجرد خط مباشر يسير نحو نتيجة محددة مسبقًا، وهذا ما يجعل الزمن أداة نقدية فعالة تكشف زيف الادعاءات اللاهوتية والسياسية.

تثبيت الماضي على هذا النحو يتحول إلى أيديولوجيا رسمية تهدف إلى فرض قراءة واحدة للتاريخ وتحويل التجربة الجماعية إلى سردية مغلقة تحجب التعددية الفقهية والفكرية والسياسية، إذ يُغلق الباب أمام أي قراءة نقدية أو تأويلية معاصرة ويحوّل الزمن التاريخي من كونه أداة لفهم التحولات المعقدة والتفاعلات الدينامية إلى أداة للسيطرة على المعنى والسلطة، وهذا يعكس ضعفًا إبستمولوجيًا واضحًا، إذ أن السلطة الدينية والسياسية في هذا الإطار تتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ وتحوله إلى أداة للتحكم الاجتماعي والسياسي، بدلاً من أن يكون أداة للتأمل النقدي وفهم التجربة الإنسانية، وبالتالي فإن إعادة النظر في الزمن التاريخي ضمن التجربة اليهودية تؤكد أن الماضي لم يكن حتميًا وأن الأحداث الكبرى لم تحدث وفق خط مستقيم مفروض، وأن كل تطور اجتماعي وسياسي وللاهوتي كان نتيجة تفاعلات معقدة وقرارات بشرية متعددة الاحتمالات، وهذا الفهم يعيد الاعتبار للزمن كأداة نقدية تكشف هشاشة الادعاءات اللاهوتية والسياسية، التي حاولت فرض شرعية أحادية على الدولة ويعيد التاريخ إلى كونه فضاء مفتوح للتجربة الإنسانية والممارسة الأخلاقية والاختيار السياسي والاجتماعي، مما يضع أي مشروع سياسي قائم على هذه الرواية تحت مسائلة نقدية عميقة ويظهر أن الشرعية المستمدة من الماضي لا تمثل واقعًا تاريخيًا مطلقًا، وإنما هي بناء أيديولوجي هش قابل لإعادة التأويل والتحليل المستمر.

الزمن النسبي؛ يدعو إلى رفض النظرة الحتمية لتاريخ الشعب اليهودي كأساس شرعي للدولة، إذ أن هذا المفهوم يقدم التاريخ ليس كسلسلة خطية حتمية تؤدي إلى نتيجة محددة مسبقًا، وفي هذا سياق متعدد الأبعاد قائم على الاحتمالات والتفاعلات المعقدة، التي تتشكل بحسب الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المتغيرة فالزمن ضمن التجربة اليهودية ليس ثابتًا أو مطلقًا وإنما نسبي ومتحرك ويختلف باختلاف الموقع الزمني والمكاني والقيم الأخلاقية والثقافية، التي تُقرأ منه ويجعل أي ادعاء بأن تاريخ الشعب اليهودي يحمل مسارًا واحدًا يؤدي بالضرورة إلى تأسيس دولة معينة ادعاء ضعيف ومفتقر للأسس النقدية والفلسفية، وإن قراءة التاريخ اليهودي وفق النسبيّة الزمنية تكشف أن الأحداث الكبرى، إذ لم تكن حتمية أو مسبقة التحديد فالمنفى البابلي والتشتت في أوروبا والاندماج في المجتمعات المختلفة لم يكن

مسارًا واحدًا محددًا سلفًا، فهي مجموعة من الاحتمالات والخيارات الإنسانية التي اتخذها الأفراد والجماعات وتفاعلت مع الظروف المحيطة بهم فالاختلافات في التجربة الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لكل جماعة يهودية عبر العصور تعكس تعددية المسارات التاريخية واحتمالات متعددة لم تفضِ إلى نتيجة واحدة حتمية.

هذا الفهم للنسبية الزمنية يضع الشرعية المزعومة للدولة القائمة على تفسير تاريخي حتمي تحت تساؤل فلسفي عميق، إذ أن أي مشروع سياسي أو دولة تزعم أنها تحقق إرادة تاريخية حتمية للشعب اليهودي يتجاهل الديناميات الداخلية والتنوع المعرفي والتجريبي للشعب اليهودي، فقد يحول الماضي إلى أداة أيديولوجية لتبرير أهداف سياسية محددة، حيث يخفي التفاعلات المعقدة التي شكلت الهوية اليهودية عبر التاريخ ويُنتج سرديات أحادية تُخضع التاريخ لآلية سيطرة سياسية مفترضة، ومن هذا المنطلق يظهر أن السلطة الدينية والسياسية، حاولت تثبيت الماضي كأساس حتمي لتأسيس الدولة واستخدام أحداث تاريخية محددة كأدلة على شرعية دولة قومية واحدة متجاهلة الاختلافات الداخلية والاحتمالات المتعددة، لكل حدث تاريخي وتغفل كيف أن القراءات المختلفة للتوراة والتلمود والفكر اليهودي، عبر الزمن أظهرت تعددية في الفهم والتفسير وتجعل أي ادعاء بأن التاريخ نفسه يفرض تأسيس دولة أمرًا هشًا ومفتقرًا للمصداقية النقدية والفلسفية.

يكشف الزمن النسبي أن التاريخ ليس أداة لتأكيد السلطة أو تبرير المشروع السياسي، وإنما هو فضاء حي للتفاعل البشري والتجربة الاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية، حيث يعيد التاريخ إلى طبيعته كشبكة احتمالات وقرارات واستجابات بشرية مفتوحة للتأويل النقدي، كما يوضح أن أي مشروع يقوم على سردية حتمية لتاريخ الشعب اليهودي يواجه أزمة إبستمولوجية، لأنه يغفل الطابع الديناميكي للزمان ويغلق المجال أمام الفهم النقدي للتجربة اليهودية، فقد يؤكد أن الشرعية السياسية المفترضة لدولة قائمة على سردية تاريخية حتمية هي شرعية هشة يمكن تفكيكها وتحديها، من خلال إعادة تأويل الزمن والتاريخ ضمن السياق الاجتماعي والسياسي، وعليه فإن تبني مفهوم الزمن النسبي كأداة فلسفية نقدية يجعل من المستحيل النظر إلى التاريخ اليهودي على أنه مسار حتمي يبرر إقامة دولة، إذ يدعو إلى اعتبار التجربة التاريخية متعددة القراءات وقابلة لإعادة التأويل المستمر، وفق السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي ويعيد الزمن دوره كأداة

فكرية ونقدية لمساءلة الشرعية المزعومة ولتفكيك المزاعم اللاهوتية والسياسية، التي تحاول تثبيت الماضي كأساس ضروري لتأسيس الدولة.

ومن كل ذلك يمكن القول؛ إن تناول الزمن كأداة نقدية للشرعية يكشف عن هشاشة الادعاءات اللاهوتية والسياسية، التي حاولت السلطة الدينية والسياسية تثبيت الماضي كأساس حتمي لتأسيس الدولة ويبرهن على أن أي محاولة لتقديم التاريخ اليهودي كسلسلة حتمية، فقد تؤدي بالضرورة إلى إقامة دولة قومية واحدة هي قراءة أيديولوجية أحادية متجاهلة التعقيدات والاحتمالات المتعددة للتجربة اليهودية عبر الزمن، وإن إعادة النظر في الزمن التاريخي من منظور فلسفي نقدي، إذ يؤكد أن التاريخ ليس مسارًا خطيًا ولا قانونًا غيبيًا مفروضًا على الأحداث، وإنما سياقًا ديناميكيًا متغيرًا تتفاعل فيه عوامل اجتماعية وسياسية وثقافية وإنسانية متعددة، لان الزمن النسبي كما يطرحه الفكر النقدي والفلسفي يدعو إلى رفض النظرة الحتمية للتاريخ كأساس شرعي للدولة، فقد يعيد الاعتبار للقراءات المتعددة للتجربة اليهودية ويبين أن الأحداث التاريخية تحمل احتمالات وتأويلات مختلفة تختلف حسب المنظور التاريخي والسياسي والفكري، لهذا فإن أي مشروع سياسي أو ديني يقوم على سردية الحتمية التاريخية لا يمتلك شرعية معرفية أو فلسفية، اي انها تعكس محاولة للسيطرة على الماضي وتوظيفه لتبرير أهداف سياسية محددة ويغفل التنوع الداخلي والاختلافات الفكرية التي ميزت التاريخ اليهودي.

يغدوا الزمن أداة نقدية مركزية لفك أساطير الشرعية المفترضة وإعادة تقييم المزاعم السياسية واللاهوتية حول الدولة "اليهودية"، إذ أكد أن التاريخ ليس أداة لتثبيت السلطة، وإنما فضاء حي للتفاعل البشري والتجربة الاجتماعية والثقافية والسياسية ويعيد الاعتبار للزمن كمعيار فلسفي لفهم الدين والسياسة والتاريخ بعيدًا عن كل إسقاطات أحادية وحتمية، لذلكَ فإن إدراك الزمن النسبي وإعادة النظر النقدي في الماضي والتاريخ، فقد يكشف أن أي شرعية مستندة إلى سردية حتمية لتاريخ الشعب اليهودي، فهي شرعية هشة قابلة للتفكيك ويعطي الأرضية لتفكيك الأساطير الوطنية والسياسية وإعادة النظر في العلاقة بين الدين والتاريخ والسياسة، من خلال إعادة الاعتبار للتجربة اليهودية باعتبارها مساحة متعددة الاحتمالات والقراءات والتأويلات المستمرة.

4. التفكيك النسبي للهرطقة الصهيونية – اسطورة الدولة "اليهودية"

مثل إدخال مفهوم النسبية في تحليل الأساطير السياسية أفقًا فلسفيًا نقديًا لفهم كيفية تشكّل هذه الأساطير، وما مدى شرعيتها المزعومة، فقد كشف عن هشاشة المطالب السياسية المبنية على سرديات تاريخية وحتميات مزعومة، لان النسبية كما صاغها **الفكر الفيزيائي** يُشير إلى أن جميع المعطيات والخبرات والمفاهيم تُفهم ضمن إطار نسبي يتغير باختلاف المكان والزمن والمرجعيات الفكرية والسياسية والاجتماعية، تطبيق هذا المفهوم على الأسطورة السياسية يكشف أن أي مشروع سياسي يُقدّم على أنه نتيجة طبيعية لتاريخ محدد أو سلسلة أحداث حتمية يخضع للنقد الفلسفي، إذ إن السلطة التي تحاول تثبيت هذه الأسطورة تعتمد على قراءة مغلقة للتاريخ وتتجاهل الاحتمالات المتعددة والتأويلات المختلفة للأحداث التاريخية، فكل حدث سياسي أو اجتماعي يحمل إمكانية تعدد القراءات وتعدد النتائج المحتملة حسب السياق الزمني والمكاني والاجتماعي والسياسي، لذلك فإن الأسطورة السياسية التي تُروّج للحتمية التاريخية تُصاغ في الواقع لإضفاء شرعية مصطنعة على سلطة معينة أو مشروع قومي محدد.

نقدي تكشف النسبية، أن المفاهيم السياسية ليست مطلقة وأن الشرعية المزعومة للدولة أو المشروع السياسي لا يمكن تأسيسها على سردية أحادية للتاريخ، إذ يجب أن تُفهم ضمن إطار متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الديناميات الداخلية للتاريخ والأحداث المعقدة والمتشابكة، كما توضح النسبية أن الزمن السياسي ليس خطًا مستقيمًا يتحرك نحو غاية محددة، فهيَ فضاء متعدد الاحتمالات تتشكل فيه الأحداث بفعل قرارات بشرية وتفاعلات اجتماعية وسياسية متعددة، تمثل تأثير النسبية على الأسطورة السياسية في تفكيك خطاب الحتمية، من خلال التأكيد على أن أي مشروع سياسي يستند إلى تصور مغلق للتاريخ أو للهوية الجماعية، إذ يفتقر إلى **الأساس الفكري والابستمولوجي**، حيث يضع السلطة في موقف دفاعي أمام إعادة القراءة والتأويل النقدي للتاريخ، مما يجعلهُ يُظهر أن الأسطورة السياسية ليست حقيقة موضوعية وإنما بناء أيديولوجي متحرك يخضع لإعادة تقييم مستمرة.

وعليه؛ فإن تحليل الأسطورة السياسية من منظور النسبية يتيح رؤية أعمق للشرعية المفترضة، فقد يكشف عن التناقضات الكامنة في الدعوات لتثبيت الماضي كأساس لا جدال فيه للسلطة، اي أن قراءة حتمية للتاريخ أو للهوية الجماعية تحتاج إلى مراجعة نقدية شاملة، تأخذ في الاعتبار نسبية الزمن والتجربة

والاختيارات الإنسانية في تشكيل مسارات الأحداث السياسية والاجتماعية، وإن النظر إلى الزمن من منظور النسبية ثورة في **التفكير النقدي** حول ماهية الشرعية السياسية والأيديولوجية، التي تُستمد من الماضي ويتيح هذا المنظور إعادة تقييم المشروع الصهيوني باعتباره أسطورة قائمة على افتراضات حتمية، حول تاريخ الشعب اليهودي وتجاهل للتعددية التاريخية والثقافية والسياسية، التي ميّزت التجربة اليهودية عبر العصور إن الزمن النسبي، قد يرفض الفكرة القائلة بأن الأحداث التاريخية مسار خطي واحد يسير نحو غاية محددة، لانهُ يُظهر أن التاريخ شبكة معقدة من الاحتمالات والتفاعلات، التي تتشكل بفعل اختيارات بشرية واستجابات للظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المتغيرة.

من هذا المنطلق، يصبح الادعاء بأن تأسيس "إسرائيل" كان نتيجة حتمية للتاريخ قراءة أحادية تتجاهل تعددية التجربة اليهودية وتنوع مساراتها التاريخية، لأن اليهود عاشوا عبر قرون في الشتات ضمن إمبراطوريات متعددة وتفاعلوا مع نظم قانونية وأفكار فلسفية مختلفة، فقد تشكلت أنماط متباينة من التدين والتنظيم الاجتماعي والسياسي، وهذا يعكس أن أي مشروع سياسي يستند إلى حتمية تاريخية واحدة يتجاهل الديناميات الواقعية ويغفل عن الدور الفاعل للخيارات البشرية في تشكيل مجرى الأحداث، لا سيما ان النسبية الزمنية تسمح بإعادة قراءة النصوص الدينية والتوراتية والتلمودية بطريقة نقدية، تظهر أن هذه النصوص ليست قواعد ثابتة لشرعية الدولة وإنما مرويات متعددة المعاني قابلة للتأويل، وفق السياق الاجتماعي والسياسي لكل مرحلة زمنية وهذه القدرة على إعادة التأويل تجعل من الممكن تفكيك الأسطورة الصهيونية، التي حاولت تحويل الماضي إلى سند مطلق للشرعية السياسية وتحويل التاريخ إلى أداة لتبرير مشروع قومي أحادي.

تكشف الرؤية النسبية للزمن عن الدور الذي لعبته السلطة الدينية والسياسية في تثبيت الماضي كأساس مطلق للشرعية وتهميش كل الاحتمالات والقراءات الأخرى للتاريخ اليهودي، حيث توضح أن أي مشروع سياسي أو ديني يسعى لشرعنة نفسه من خلال حتمية تاريخية واحدة، إذ يفتقر إلى الأساس النقدي والفكري ويصبح عرضة لإعادة التقييم مع تطور المعرفة والتحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية، أما **من جهة فلسفية** تجعل النسبية الزمنية أي خطاب سياسي يقوم على أسطورة الحتمية التاريخية هشًا أمام التحليل النقدي، فهي تكشف أن كل سردية تختزل التاريخ إلى نتيجة واحدة تتجاهل التفاعلات المعقدة بين العوامل

الإنسانية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية، من خلال اعادة طرح السؤال عن معنى الشرعية والأخلاق والسيادة في أي مشروع قومي مبني على سرديات أحادية.

بالتالي، فإن اعتماد منظور الزمن النسبي يعد أداة نقدية مركزية لتفكيك الأسطورة الصهيونية من جذورها، فقد يعيد الاعتبار لتعددية التجربة اليهودية عبر الزمن ويؤكد أن الشرعية السياسية لا يمكن أن تُستمد من سرديات حتمية، إنما من حوار مستمر مع التاريخ والتجربة الإنسانية والواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي المتغير، فقد يبرز ضرورة الاعتراف بالاحتمالات المتعددة والاختيارات البشرية في تشكيل مجرى الأحداث والتاريخ الجماعي، **كما مُبين أدناه:**

– يُظهر منظور الزمن النسبي أن الأساطير السياسية القائمة على الحتمية التاريخية تتجاهل الطابع التجريبي للتاريخ، إذ أن الأحداث التاريخية تُمثل مجموعة من الإمكانات والاحتمالات المتغيرة وفق الظروف والتفاعلات الإنسانية والاجتماعية والسياسية، وهذا يجعل أي مشروع قومي يستند إلى تصور خطي للتاريخ عرضة للانكسار أمام الوقائع المتبدلة والتجارب الفردية والجماعية التي تعيد تشكيل التاريخ بشكل مستمر.

– يُبين هذا المنظور الفرق بين **الزمن التاريخي** و**الزمن المعياري للأيديولوجيا**، ففي حين تحاول الأساطير السياسية مثل الأسطورة الصهيونية تقديم الماضي على أنه سياق موحد وضروري، تؤكد النسبية أن التاريخ جسد سياق متعدد الطبقات تتحرك فيه القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتفاعلات الشخصية والأخلاقية، مما يُضعف الادعاءات اللاهوتية والسياسية القائمة على الثبات والحتمية.

– **الزمن النسبي** أداة لإعادة تقييم العلاقة بين النص الديني والسياسة، إذ يظهر أن النصوص التوراتية والتلمودية ليست قواعد مطلقة لشرعية الدولة وإنما مرونة زمنية قابلة للتأويل وفق السياق الاجتماعي والسياسي لكل فترة زمنية، وهذا يتيح نقد أي مشروع يحاول اختزال النصوص لصالح مشروع سياسي قومي محدد، ناهيك عنهُ بأنهُ يكشف هشاشة محاولات تحويل التاريخ واللاهوت إلى أداة تثبيت للسلطة.

– **الشرعية السياسية** المزعومة التي تُستند إلى الماضي الثابت، هي شرعية ضعيفة لأنها تتجاهل طبيعة الزمن المعقدة والمتعددة الأبعاد وتفردية التجربة الإنسانية التاريخية والجماعية، إذ أن أي مشروع سياسي أو

قومي يستند إلى زمن خطي موحد يتجاهل الاختلافات الداخلية، فقد يقمع التعددية الفكرية والاجتماعية ويغلق الباب أمام الحوار النقدي.

– **إشكالية الأخلاق والعدالة** في تأسيس الدولة؛ إذ أن الزمن النسبي يكشف أن أي ادعاء بوجود غاية تاريخية نهائية، تعمل على تبرير السياسات الاستبعادية أو الهيمنة على الآخر، وهو ادعاء هشٌّ لأنه يختزل التجربة الإنسانية الغنية إلى سردية أحادية ومغلقه، بينما التجربة التاريخية اليهودية نفسها مليئة بالاختلاف والتعدد والتفاعل مع الآخرين، وهذا يفتح المجال لإعادة بناء مشروع سياسي وأخلاقي يحترم التعددية والاختلاف دون استناد زائف إلى الحتمية التاريخية.

– **توظيف الزمن النسبي لتقويض الادعاءات القومية** عن "الوحدة الطبيعية للشعب"، خاصةً إنَ الرؤية النسبية تُظهر أن الجماعات اليهودية عبر التاريخ كانت متباينة في العادات والقيم والممارسات الدينية والسياسية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي محاولة لتأسيس دولة على أساس "التاريخ الحتمي" تهمل هذا التنوع وتنتج سردية مصطنعة ومختزلة للأسطورة القومية.

لذلكَّ تصبح الرؤية النسبية للزمن أداة فلسفية قوية لتفكيك الأساطير الصهيونية وإعادة قراءة التاريخ واللاهوت والسياسة بشكل متكامل، حيث تمثل شبكة من الاحتمالات والخيارات الإنسانية المتفاعلة مع الظروف المتغيرة، ما يجعل أي مشروع سياسي قومي يقوم على حتمية تاريخية معرضًا لإعادة النظر النقدية المستمرة، لذا تُظهر القراءة النقدية للتاريخ اليهودي المعاصر أن تأسيس الدولة الصهيونية لم يكن نتيجة حتمية لأحداث تاريخية أو إرادة إلهية مقدرة مسبقًا، وإنما هو نتاج تراكمات سياسية واجتماعية وفكرية متعددة ومتداخلة مع ظروف تاريخية محددة وقرارات بشرية معقدة، الادعاء بأن إقامة الدولة كانت قدرًا محتومًا أو استجابة لإرادة إلهية يغفل الطبيعة الديناميكية للتاريخ ويختزل التجربة اليهودية في سردية أحادية تحاول تحويل احتمالات التاريخ المتعددة إلى نتيجة مفروضة.

التاريخ ليس مسارًا خطيًا يقود بالضرورة إلى تأسيس الدولة، فقد مثل شبكة من الاحتمالات تتفاعل فيها القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية إلى جانب الخيارات الفردية والجماعية، بمعنى أي مشروع سياسي يقوم على تصوير تأسيس الدولة كقدر إلهي أو ضرورة تاريخية، مما يجعلهُ يفتقد للأسس

النقدية والابستمولوجية، إذ أنه يغفل السياق الواقعي للتاريخ ويحول الماضي إلى أداة لتبرير الحاضر متجاهلًا دور الإنسان في صناعة الحدث وتحديد مساراته.

لان الأساس الأخلاقي والسياسي للشرعية لا يمكن أن يُستمد من فكرة القدر أو الإرادة الإلهية الحتمية، لأن ذلك يلغي دور العقل والاجتهاد الإنساني ويغلق المجال أمام الحوار النقدي وإعادة التفسير فالشرعية الحقيقية لأي دولة، إذ يجب أن تستند إلى تفاعل بين التاريخ والواقع الاجتماعي والسياسي والمبادئ الأخلاقية والحقوقية لا إلى سردية مسبقة مفروضة من الماضي أو نصوص دينية مقطوعة عن السياق، ومن هذا المنطلق يصبح من الممكن تفكيك الأسطورة الصهيونية التي تُصوّر تأسيس الدولة كحدث حتمي، من خلال إعادة النظر في التجربة التاريخية اليهودية باعتبارها سلسلة من القرارات والخيارات والاحتمالات المتغيرة، وهو ما يمنح الفكر النقدي والبحث الفلسفي القدرة على إعادة تقييم شرعية الدولة على أسس عقلانية وأخلاقية وتجريبية بعيدًا عن أي تصور مسبق للقدر أو الإرادة الإلهية.

فضلًا عن ذلك، فإن إعادة النظر في الزمن التاريخي وفق منظور نسبي تؤكد أن الأحداث التاريخية ليست خطًا مستقيمًا أو سلسلة حتمية، وأن تأسيس الدولة "الصهيونية" لم يكن إلا احتمالًا من بين احتمالات عديدة، كان يمكن أن تسلك مسارات مختلفة لو تغيرت الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو لو اتخذت الجماعات اليهودية قرارات مختلفة، وهذا الفهم يعيد الديناميكية للتاريخ ويضع القرارات البشرية في داخل الحدث، إذ يكشف هشاشة أي ادعاءات حول حتمية تأسيس الدولة ويعطي بعدًا نقديًا يسمح بتجاوز السرديات الأحادية ويعيد الاعتبار للزمن كأداة لفهم الشرعية والتاريخ والذات الجماعية، حيثُ تدعو القراءة النقدية لتاريخ تأسيس الدولة الصهيونية إلى إعادة تقييم الأسس التاريخية واللاهوتية التي بُني عليها المشروع على نحو عقلاني، فهي تشير إلى أن الكثير من المبررات التاريخية والدينية التي استُخدمت لتثبيت شرعية الدولة، إذ تستند إلى اختزال للسياق التاريخي وتحوير للنصوص اللاهوتية، بما يخدم مشروعًا قوميًا محددًا من هذا المنظور يصبح من الضروري تحليل الأحداث التاريخية والعمليات الاجتماعية والسياسية، التي أدت إلى قيام الدولة بعيدًا عن سرديات الحتمية أو القدر أو التفسير اللاهوتي الأحادي.

لا سيما إنَ التاريخ اليهودي لم يسلك مسارًا محددًا مسبقًا نحو إقامة الدولة وأن النصوص التوراتية والتلمودية نفسها قابلة لتأويلات متعددة، بما يجعل أي ربط مباشر بينها وبين تأسيس الدولة قراءة غير دقيقة

وغير موضوعية، عبر إعادة تقييم الأسس اللاهوتية تتطلب دراسة معمقة للكيفية التي تمت بها قراءة النصوص الدينية وتوظيفها لتبرير أهداف سياسية محددة، إذ أن الكثير من النصوص كانت مفتوحة للتفسير وقد تم إعادة صياغتها في بعض الروايات الصهيونية لتتوافق مع المشروع القومي من دون مراعاة الغنى التأويلي الذي يميز التقاليد اليهودية، فقد مثل إعادة التقييم النقدي تتطلب فحص الأدوات والمناهج التي اعتمدت عليها السلطة السياسية والدينية لتأسيس الدولة من منظور عقلاني وتاريخي وتحليل أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية ومدى انسجامها مع الواقع التاريخي المعقد، الذي عاشه اليهود عبر القرون فكل محاولة لإضفاء شرعية على الدولة، إذ يجب أن تُقاس بمعايير عقلية وأخلاقية تتيح فهم الواقع كما هو وليس كما تُصورها سرديات مسبقة أو أساطير قومي، وهذا يشمل دراسة السياق الدولي والإقليمي والاختلافات داخل الجماعات اليهودية نفسها واختلاف التجارب في الشتات وفهم الدور الذي لعبه الصراع الاجتماعي والسياسي في صياغة هذه الأسطورة.

مثل تأسيس الدولة نتاج سلسلة معقدة من الخيارات السياسية والاجتماعية والاستراتيجية التي اتخذها الفاعلون البشريون في ظروف زمنية ومكانية محددة، هذا الإدراك يدعو إلى مراجعة الادعاءات التي تصور الدولة كتحقيق لغاية تاريخية واحدة، يكشف عن هشاشة المبررات اللاهوتية والسياسية التي حاولت تثبيت الماضي كأساس لا رجوع فيه للشرعية، وإن قراءة هذه العمليات التاريخية بعقلانية تتيح التعرف على كيفية توظيف الزمن والتاريخ بطريقة انتقائية لخدمة المشروع القومي على حساب الحقيقة التاريخية، فضلًا عن ذلك فإن إعادة التقييم النقدي تشدد على أن أي فهم للشرعية التاريخية أو الدينية للدولة، فقد يجب أن يأخذ في الاعتبار الطبيعة النسبية للزمن التاريخي وكون الأحداث التاريخية قابلة للتأويل والتفسير وفق السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي، الزمن في هذا الإطار هو شبكة من الاحتمالات والتفاعلات البشرية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا الفهم يتيح نقد الأسطورة الصهيونية على أساس أنها اختزال غير دقيق لتجربة تاريخية غنية ومعقدة ويمنح الباحثين القدرة على التفكيك النقدي للخطابات، التي حاولت تحويل الماضي إلى أداة لإضفاء شرعية على الدولة، فقد يشكل تقييم الأسس التاريخية واللاهوتية لتأسيس الدولة من منظور عقلاني خطوة حيوية لفهم المشروع الصهيوني خارج أطر الأسطورة والتقديس التاريخي، حيثُ أكد على أن شرعية الدولة ليست مسألة اللاهوتية أو قدرية مطلقة بقدر ما هي مسألة تتطلب فحصًا

تاريخيًا وفلسفيًا ونقديًا دقيقًا، إذ يوازن بين الحقائق التاريخية والاعتبارات الأخلاقية والسياسية ويعيد الزمن والتاريخ إلى مكانهما كأدوات لفهم الواقع لا كآليات لتثبيت الأساطير.

ففي نهاية المطاف؛ يتضح أن الزمن كما يراهُ **آينشتاين** ليس إطارًا ثابتًا مطلقًا يتحرك وفق مسار محدد وإنما نسبي ومتعدد الأبعاد يتفاعل مع السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة، وهذا المفهوم يقوض أي ادعاء بالحتمية التاريخية أو القدرية التي حاولت بعض الروايات الصهيونية إسقاطها على تأسيس الدولة، فقد كشف هشاشة المبررات اللاهوتية والسياسية التي استندت إلى تصور خطي أو واحد للتاريخ، وإن تعدد القراءات التاريخية للتوراة والتلمود والفكر اليهودي يضيف بعدًا آخر لهذه الرؤية النقدية، إذ يشير إلى أن الأحداث التاريخية والتجارب الجماعية اليهودية لم تكن خاضعة لمسار واحد أو نتيجة محتومة، وإنما هي فضاء مفتوح للخيارات والاحتمالات والتفاعلات البشرية والاجتماعية والسياسية، وهذا التنوع في التأويل يعكس أن أي محاولة لاستخدام الماضي لتبرير مشروع قومي واحد هي قراءة أحادية تغفل نسبية الزمن وتعقيد التجربة التاريخية.

يتحول الزمن إلى أداة نقدية للشرعية إذ يمكن عبر إعادة النظر في التسلسل الزمني للأحداث والتفاعل بين السياق الاجتماعي والسياسي والتاريخي تفكيك الروايات، التي حاولت تثبيت الماضي كأساس لا رجوع فيه للشرعية النسبية الزمنية، إذ تتيح رؤية واضحة أن السلطة الدينية والسياسية حاولت فرض قراءة تاريخية مغلقة لإضفاء شرعية على الدولة، وأن هذه المحاولات تعاني من ضعف إبستمولوجي عميق لأنها تتجاهل الطبيعة المفتوحة والمتعددة للأحداث والتفسيرات، مثل تأثير النسبية على الأسطورة السياسية واضحًا عند إدراك أن الزمن نسبي والتاريخ متعدد المسارات وأن تأسيس الدولة، فقد كان نتاج سلسلة معقدة من الخيارات البشرية والتفاعلات السياسية والاجتماعية، وهذا الفهم يفضح الأسطورة السياسية التي حاولت اختزال التجربة اليهودية في سردية أحادية ويتيح إعادة التفكير النقدي في الشرعية الأخلاقية والسياسية للدولة، فهو يؤكد أن الزمن ليس مجرد سلسلة من الأحداث الثابتة، فقد كان تجسيد لأفق مفتوح للخيارات والتأويلات، حيثُ يجعل من الممكن تفكيك الأساطير التاريخية والسياسية، التي حاولت تحويل الماضي إلى مشروع لا رجوع فيه ويعيد العقل النقدي إلى مركز التفكير في العلاقة بين التاريخ والسلطة والشرعية والأخلاق في تكوين الدولة.

ثانيا: جدلية الترجيح المطلق لتكوين اسطورة الدولة "اليهودية" – رؤية (ماكس بلانك)

فلسفيًا يتطلب التوجه إلى جذور **النظرية الكمومية** وقراءتها في ضوء **الفلسفة التاريخية والاجتماعية،** فقد أظهر **(ماكس بلانك)** أن الواقع في مستواه الأساسي لا يخضع لضرورة مطلقة أو حتمية ميكانيكية صارمة وإنما يتشكل وفق احتمالات متعددة يمكن أن تتحقق أو لا تتحقق حسب شروط النظام والعوامل المحيطة، عند تطبيق هذه الرؤية على أسطورة الدولة اليهودية، يمكننا استنتاج أن تطورات التاريخ اليهودي والسياسة اليهودية، مثلت كانت شبكة معقدة من الاحتمالات التي تفاعلت مع عوامل بشرية واجتماعية وسياسية واقتصادية متنوعة، بمعنى أي حدث كان قابلًا لأن يسلك مسارًا مختلفًا لو تغيرت الظروف أو اتخذت الجماعات اليهودية خيارات أخرى.

دلالة **الغياب المطلق للحتمية** أن أي قراءة تاريخية تحاول تحويل تأسيس الدولة اليهودية إلى نتيجة لا محالة تتجاهل الطابع الاحتمالي للتاريخ، فقد تفرض سردية مغلقة لا تسمح بتعدد التأويلات، لان الفهم النقدي كما أن الفكر **البلانكي** يدفعنا إلى إدراك أن الأحداث الكبرى في التاريخ اليهودي مثل **الشتات والعودة من المنفى وظهور التيارات الفكرية** المختلفة، كانت جميعها احتمالًا من بين احتمالات لا حصر لها ولم تكن حتمية بأي شكل، إذ يبرز هشاشة أي ادعاء بالضرورة التاريخية كأساس شرعي لتأسيس الدولة، ناهيكَ عن التأكيد أن التاريخ ليس خطًا مستقيمًا يسير نحو نتيجة واحدة سلفًا، فهو عدة مجالات مفتوحًة للخيارات والتفاعلات المعقدة والتأويلات المتعددة، وهذا يتيح إعادة النظر في الأساطير السياسية واللاهوتية القائمة على تصورات حتمية ويعيد التأكيد على دور الفعل الإنساني والظرف الاجتماعي والثقافي في تشكيل الواقع السياسي والتاريخي لليهود.

إنَّ قراءة **ماكس بلانك** للغياب المطلق للحتمية تقدم أداة نقدية قوية لتفكيك الأسطورة الصهيونية، إذ تدفعنا إلى رؤية تأسيس الدولة "اليهودية" كحدث محتمل ضمن شبكة معقدة من الاحتمالات التي لم يكن مسارها مقررًا سلفًا وأن أي مشروع سياسي يعتمد على حتمية تاريخية، تعمل على تبرير ذاته يتجاهل الطبيعة الفعلية للتاريخ كما هو قائم على الاحتمالات والتفاعلات المتغيرة، فقد تقوم **الفلسفة الكمومية لبلانك** على مبدأ جوهري مفاده **(أن الطبيعة الأساسية للواقع ليست محددة سلفًا بقوانين حتمية صارمة، فقد تُشكل وفق احتمالات متعددة يمكن أن تتجسد أو لا، لانها تتجسد حسب الظروف والتفاعلات المعقدة بين**

العناصر المختلفة)، وهذا المفهوم ينقلنا إلى إعادة قراءة التاريخ اليهودي بوصفه ليس سلسلة حتمية من الأحداث المتتالية، وإنما شبكة مفتوحة من الاحتمالات المتغيرة التي تتفاعل فيها القرارات البشرية والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

نجد أن الرواية التي تقدم تأسيس "إسرائيل" على أنه نتيجة حتمية للتاريخ أو إرادة إلهية مستمرة تواجه انتقادًا جذريًا، لان الشتات اليهودي والتفاعل مع الإمبراطوريات المتعاقبة والصراعات الدينية والسياسية والاندماج في المجتمعات المختلفة كلها لم تكن أحداثًا حتمية ولا خطوات محددة مسبقًا، فقد كانت احتمالات متعددة يمكن أن تسلك مسارات مختلفة لو تغيرت العوامل التاريخية أو اتخذت الجماعات اليهودية خيارات مختلفة، ومن هذا المنطلق أي محاولة لتبرير إقامة الدولة اليهودية كنتاج طبيعي للتاريخ أو كتحقق نهائي لنبوة دينية هي قراءة أحادية تفتقر إلى الصرامة الفكرية، إذ تتجاهل الطبيعة الاحتمالية للأحداث وتختزل التفاعلات المعقدة إلى خط زمني وهمي ثابت، وهذا الاختزال يخفي دور الفعل البشري والقرارات الاجتماعية والسياسية والدينية التي لعبت دورًا مركزيًا في تشكيل الوقائع التاريخية.

تساهم **نظرية بلانك**، في نقد الادعاءات اللاهوتية التي تحاول ربط تأسيس الدولة بمفهوم الخلاص أو إرادة إلهية، إذ يُظهر غياب الحتمية أن أي مشروع سياسي قائم على النصوص اللاهوتية، وهو اختيار بشري يخضع للظروف ولا يمثل نتيجة ضرورية، وهذا يكشف هشاشة أي استدعاء للتاريخ لتثبيت شرعية الدولة ويعيد الزمن التاريخي إلى كونه مجالًا مفتوحًا للتأويل والتقييم النقدي، فضلًا عن ذلك يسمح هذا الإطار بإعادة النظر في القراءات التاريخية والسياسية، التي تحاول تثبيت الماضي كأساس شرعي لمشروع قومي واحد، إذ يُظهر أن الماضي لم يكن مسارًا خطيًا أو قدرًا محتمًا، فهو غياب احتمالي متغير يمكن تفسيره بطرق متعددة وفق منظور المؤرخ والسياسي والعامل الاجتماعي والثقافي، وهذا يمنح التاريخ طابعه الديناميكي والمرن ويكشف النقاب عن الطبيعة الاصطناعية للروايات الصهيونية التي تروج لتجسيد الدولة كحتمية تاريخية.

لذا يُمكن القول؛ إن توظيف **نظرية ماكس بلانك** في نقد أسطورة الدولة "اليهودية" يقدم أداة فلسفية قوية لتحرير التاريخ من السرديات المغلقة، من خلال إعادة التأكيد على الطبيعة الاحتمالية للواقع والزمن ويتيح رؤية التاريخ اليهودي والدولة "الصهيونية" كشبكة من الاحتمالات المفتوحة المتشابكة مع الاختيارات البشرية

والظروف المتغيرة وليس كتحقق حتمي أو إرادة إلهية مؤكدة، وهذا المنظور يُعطي أرضية أكاديمية نقدية لإعادة تقييم الأسس التاريخية واللاهوتية والسياسية لتأسيس الدولة، مما يكشف هشاشة أي ادعاءات بالضرورة أو القدر في تكوين المشروع القومي.

1. تأصيل فلسفة نقد الزمن الكمومي لإسطورة الدولة "اليهودية"

مبدأ **الكم والاحتمال والغياب** يمثل أحد الركائز الفكرية المركزية في **الفلسفة الفيزيائية الحديثة** التي أسسها **ماكس بلانك**، إذ يقدم رؤية عميقة لكيفية إدراك الواقع بعيدًا عن الحتمية المطلقة والنماذج الخطية التقليدية، ينطلق هذا المبدأ من أن الجسيمات الأساسية للطبيعة لا تتحرك وفق مسار محدد مسبقًا وإنما توجد في حالة من الاحتمالات المتعددة، التي يمكن أن تتجسد أو لا تتجسد وفق الظروف والتفاعلات المحيطة ما يعني أن الواقع ليس مطلقًا ولا متوقعًا بدقة فهو فضاء مفتوح للاحتمالات، إذ تتجسد فكرة الغياب في أن بعض الأحداث أو النتائج قد لا تتحقق على الإطلاق، بالرغم من كونها ممكنة وهذا يضع حداً لفكرة السيطرة التامة أو الحتمية على الظواهر الطبيعية والاجتماعية، فقد يؤكد أن أي محاولات لتفسير الواقع عبر قوانين صارمة أو مسارات تاريخية محددة سلفًا، اي هي قراءة محدودة وغير كافية للمعنى الكامل للتجربة.

يمكن استخدام هذا المبدأ لإعادة قراءة الظواهر التاريخية والسياسية والدينية، إذ يُظهر أن كل حدث ليس نتيجة ضرورية لسلسلة سببية وحيدة وإنما نتيجة تفاعل مركب بين عوامل متعددة وأن التاريخ والاجتماع والسياسة، لان كُلها تخضع لشبكة من الاحتمالات المتغيرة، وهذا يوفر أداة قوية لتفكيك الروايات الأحادية التي تسعى لتثبيت الماضي أو الحتمية في سياق مشروع سياسي أو قومي محدد، يتيح **مبدأ الكم والاحتمال والغياب** إعادة تقييم الأسس اللاهوتية والسياسية التي تُبنى عليها الأساطير الوطنية، إذ يُظهر أن أي محاولة لتثبيت إرادة إلهية أو مسار تاريخي واحد كأساس لشرعية الدولة أو السلطة الاجتماعية تتجاهل الطبيعة الاحتمالية للزمن والواقع، بالتالي يصبح المبدأ ليس مجرد **اكتشاف فيزيائي** فقد جسد إطارًا فلسفيًا نقديًا يُعيد التفكير في العلاقة بين الحرية والقدر بين الاختيار الإنساني والتحولات التاريخية، حيثُ يكشف هشاشة أي قراءة أحادية أو مغلقة للتاريخ أو للواقع.

مثل **مبدأ الكم والاحتمال التاريخية** محاولة فلسفية نقدية لتطبيق مفاهيم ميكانيكا الكم على فهم الأحداث التاريخية والاجتماعية والسياسية، فهو ينطلق من أن الواقع التاريخي لا يسير وفق مسار واحد حتمي ولا وفق سلسلة زمنية خطية محددة سلفًا، فقد يخضع لشبكة معقدة من الاحتمالات المتعددة التي يمكن أن تتجسد أو لا تتجسد وفق الظروف المتغيرة والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن هذا المنطلق يصبح التاريخ مجالًا مفتوحًا للتفسيرات والقرارات والاختيارات البشرية، إذ أن كل حدث تاريخي ليس نتيجة ضرورية لسلسلة مسبقة، لان احتمال من بين احتمالات متعددة، وهذا يطرح قراءة نقدية لأي أسطورة أو سردية أحادية تحاول تصوير التطورات التاريخية كحتمية مطلقة أو كتحقيق إرادة إلهية أو قومية محددة؟.

يكشف مبدأ **الاحتمال التاريخي** أن ما يُعد إنجازًا أو فشلًا في سياق معين كان يمكن أن يسلك مسارًا آخر لو تغيرت الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو لو اتخذت الجماعات البشرية قرارات مختلفة، وبهذا يتحول التاريخ من مجرد سجل للأحداث إلى شبكة دينامية من الإمكانات والتفاعلات، حيث يكون لكل اختيار إنساني أثر محتمل على مسار الأحداث وكل حادثة تاريخية يمكن إعادة تأويلها ضمن سياقات زمنية واجتماعية متعددة، كما يسمح مبدأ الكم والاحتمال التاريخية بمراجعة الأسس التي تبنى عليها السلطة السياسية والدينية، إذ يظهر هشاشة الادعاءات التي تسعى لتثبيت الماضي كأساس شرعي للحاضر أو المستقبل فإدراك الاحتمالات التاريخية يدعو إلى رفض أي سردية حتمية، فقد تؤكد على الطبيعة المفتوحة للتاريخ وعلى أن الزمن والتجربة الإنسانية يخضعان لتفاعل مستمر بين الفعل الإنساني والظروف المحيطة، مما يجعل التاريخ ليس قدرًا محتومًا وإنما مساحة للحوار والتفسير والتفاعل النقدي.

وفر الكم والاحتمال التاريخية أداة فلسفية قوية لتفكيك الأساطير السياسية واللاهوتية، من أجل إعادة النظر في السلطة والشرعية ومفهوم الحتمية في التاريخ، فقد أكد على أن القراءة النقدية للتاريخ، إذ يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاحتمالات المتعددة وعدم وجود مسار واحد ثابت للأحداث، لان الأحداث التاريخية لم تكن محكومة بمسار واحد إذ أن كل مرحلة من التاريخ تعرضت لتشابك معقد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي شكّلت مجرى الأحداث وفق احتمالات متعددة لا محددة سلفًا لم يكن هناك خط واحد يقود التطورات أو يفرض نتيجة نهائية، لأنها تشكل التاريخ من خلال سلسلة من الخيارات الإنسانية والاستجابات الظرفية، التي انعكست على مجرى الأحداث وأسهمت في خلق مسارات مختلفة قابلة

للتغيير والتبدل، هذا الطرح بين أن التاريخ ليس قدرًا محتومًا أو سلسلة سببية مغلقة وإنما فضاء مفتوح للفعل الإنساني والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما أن فهم التاريخ على أنه محكوم بمسار واحد يغفل التعددية الداخلية للتجارب الإنسانية ويهمش القراءات المختلفة، التي يمكن أن يقدمها المؤرخون والفلاسفة والسياسيون.

فكل **حدث تاريخي** يحمل مجموعة من الاحتمالات التي تتفاعل مع الظروف المحيطة به وتتأثر بالاختيارات الفردية والجماعية، يعني هذا أن **النتائج النهائية ليست حتمية** أو **مسبقة التكوين** وإنما هي نتاج تراكم عمليات تفاعل معقدة ومتغيرة مستمرة، وهذا أن أي محاولة لفرض قراءة أحادية للتاريخ أو تصويره كمسار وحيد يؤدي إلى إسقاط وهمي للحتمية على سلسلة من الأحداث التي كانت في واقعها مفتوحة على احتمالات متعددة، إذ يمثل التاريخ شبكة ديناميكية من الاحتمالات والتفاعلات وليس خطًا مستقيمًا يسير نحو نتيجة محددة، وهذا الفهم يتيح إعادة النظر في الروايات الوطنية والدينية والسياسية التي تحاول تثبيت الماضي كأساس لا محالة لمشاريع سياسية أو قومية، يبرز هشاشة أي ادعاء بالضرورة التاريخية أو بالقدر المحتوم، كما أنه يدعو إلى الاعتراف بالزمن التاريخي كحقل متعدد الأبعاد تتفاعل فيه الأحداث مع العوامل البشرية والاجتماعية والسياسية والثقافية لتنتج معانٍ متعددة ومتغيرة باستمرار.

هكذا تصبح **قراءة التاريخ** من منظور **الاحتمالات والغياب والاختيارات الإنسانية** أداة فلسفية نقدية قوية لتفكيك الأساطير، التي تحاول تحويل الماضي إلى قاعدة شرعية لأي مشروع سياسي أو ديني وتعيد الاعتبار للحرية التاريخية للفعل الإنساني وتجعل الزمن والتجربة الإنسانية فضاء مفتوحًا للتفسير والتأويل المستمر، لان أسطورة الدولة اليهودية اختزلت احتمالات متعددة في مسار واحد، إذ أن التاريخ اليهودي الفعلي يتميز بتعدد المسارات وتنوع التجارب عبر العصور المختلفة في الشتات والمنفى والاندماج في المجتمعات المختلفة، ومع ذلك تم تصوير تأسيس الدولة على أنه تتويج محتوم لمسار تاريخي واحد محدد مسبقًا، وهذا التمثيل الأحادي تجاهل التعقيدات العميقة في التجربة اليهودية عبر الزمن مثل التفاعلات بين العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية والاقتصادية، التي شكلت حياة اليهود وطريقة فهمهم للعالم، كما تجاهل اختلاف القراءات التوراتية والتلمودية التي تقدم تفسيرات متعددة للأحداث نفسها والمعاني المتصلة بها.

اختزال التاريخ إلى مسار واحد أدى إلى إنتاج سردية موحدة تهدف إلى إضفاء شرعية لاهوتية وسياسية على المشروع الصهيوني واعتُبر تأسيس الدولة نتيجة محتومة للحتمية التاريخية بدلاً من أن يُفهم على أنه خيار بشري معقد ضمن شبكة احتمالات متشابكة، وهذا الاختزال أغفل الاحتمالات الأخرى التي كان يمكن أن تسلكها الجماعات اليهودية لو تغيرت الظروف التاريخية أو اتخذت قرارات مختلفة، كما تجاهل الدور الحيوي للتفاعلات البشرية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تغير مجرى الأحداث، إذ يمثل هذا الاختزال إسقاط وهمي للحتمية على التاريخ، وهو يشوه فهم الزمن والتجربة اليهودية ويحوّل الماضي إلى أداة لتبرير مشروع سياسي واحد ويهمش الإمكانيات الواقعية والخيارات المتاحة أمام الجماعة عبر التاريخ، كما يعكس غياب منظور نسبية الزمن والاحتمالات المتعددة في تقييم الأحداث التاريخية ويؤكد على الحاجة الملحة لإعادة قراءة نقدية للتاريخ تتيح إدراك الاحتمالات المتعددة والاختيارات المختلفة، إذ تكشف هشاشة أي ادعاء بأن تأسيس الدولة كان نتيجة طبيعية لا يمكن أن تكون غيرها.

يسلط الضوء على ضرورة **الاعتراف بالزمن النسبي** والاحتمالات المتنوعة داخل التاريخ اليهودي ويعيد التاريخ إلى كونه فضاء مفتوحًا للفعل الإنساني والتفاعلات المعقدة بين العوامل المتغيرة، كما يوضح أن أي محاولة لفرض مسار حتمي على التاريخ هي قراءة مغلقة تخدم مشروعًا أيديولوجيًا معينًا وتغيّب الفهم الواقعي للتجربة الجماعية عبر العصور ويضع أساسًا لفهم نقدي للأسطورة السياسية، التي اختزلت الواقع المعقد في مسار واحد وأضفى عليها صفة الحتمية، فقد يعزز الوعي بأن التاريخ ليس مجرد تنفيذ لضرورة أو إرادة إلهية محتومة، وإنما هو شبكة من الاحتمالات والخيارات والتفاعلات الإنسانية والاجتماعية والسياسية المتشابكة.

أسطورة الدولة "اليهودية" تجاهلت أن التاريخ كان قابلًا للتغيير والتأويل حسب القرارات السياسية والاجتماعية، إذ أن الأحداث التاريخية لم تجرِ وفق مسار حتمي أو نتيجة محتومة، فقد كانت نتائج لتفاعلات مركبة بين عوامل متعددة من بينها الاختيارات الفردية والجماعية والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وقد أدى هذا التفاعل إلى إمكانيات متعددة لكل حدث مما يجعل التاريخ شبكة متغيرة من الاحتمالات، فكل قرار سياسي أو اجتماعي كان قادرًا على تحويل مجرى الأحداث وإعادة تشكيل النتائج التاريخية، ولذلك لا يمكن اختزال التاريخ إلى سردية واحدة أو تفسير موحد فالقرارات الجماعية للجماعات اليهودية في الشتات والمنفى والاندماج في مجتمعات مختلفة أثرت على تطور المؤسسات الدينية والاجتماعية

والاقتصادية وأنتجت تنوعًا في التجربة اليهودية عبر العصور، كما أن التأويلات المختلفة للنصوص التوراتية والتلمودية سمحت بتعدد القراءات لكل حدث تاريخي بما يعكس الطبيعة المفتوحة للتاريخ والمرونة في فهمه.

يظهر أن أي محاولة لتثبيت مسار واحد للتاريخ وإضفاء صفة الحتمية عليه، وهي قراءة مغلقة تهدف إلى دعم مشروع سياسي أو قومي محدد وتتجاهل قدرة الجماعات الإنسانية على التكيف واتخاذ القرارات التي تغير مجرى الأحداث، ويبرز هذا أن التاريخ ليس مجرد تنفيذ ضرورات سابقة وإنما هو فضاء للتفاعل الإنساني والاجتماعي والسياسي، حيث يمكن لكل قرار أن يعيد تشكيل المعنى والنتائج وتظل الأحداث قابلة لإعادة التأويل وفق السياق المتغير، بالتالي فإن الاعتراف بإمكانية التغيير وإعادة التأويل يكسر الأسطورة الأحادية، التي اختزلت احتمالات متعددة في مسار واحد ويعيد التاريخ إلى طبيعته الواقعية كشبكة من الاحتمالات والقرارات الإنسانية المتشابكة ويضع أساسًا لفهم نقدي للزمن والتاريخ داخل التجربة اليهودية، مما يكشف هشاشة أي ادعاء بأن تأسيس الدولة كان نتيجة طبيعية أو حتمية ويؤكد أن القرارات الاجتماعية والسياسية لعبت دورًا جوهريًا في تشكيل مسار الأحداث وتفسيرها عبر الزمن.

ففي النهاية يمكن القول؛ إن استحضار مبدأ الكم والاحتمالات التاريخية يفتح أفقًا نقديًا لإعادة قراءة التاريخ اليهودي ومراجعة الروايات المؤسسة لأسطورة الدولة اليهودية، الاعتراف بأن الأحداث التاريخية لم تكن محكومة بمسار واحد يؤكد هشاشة أي تصور حتمي للتاريخ، مما يضعف الأسس التي استندت إليها الرواية الصهيونية لتثبيت الدولة على أنها نتيجة طبيعية أو قدر محتوم، أختزلت أسطورة الدولة "اليهودية" شبكة معقدة من الاحتمالات والخيارات التاريخية في مسار واحد محدد، من خلال تجاهل تنوع القرارات الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية، التي أثرت على مجريات الأحداث هذه الاختزالية تتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ وتخلق وهمًا بالشرعية اللاهوتية والسياسية للمشروع القومي.

إن التاريخ اليهودي كان قابلًا للتغيير وإعادة التأويل حسب الظروف السياسية والاجتماعية والاختيارات الجماعية والفردية لكل مرحلة، وهذا يعيد التأكيد على أن الزمن التاريخي فهو بناء فكري متعدد الأبعاد للتفاعلات والاحتمالات التي تتشكل مع كل قرار أو حدث سياسي أو اجتماعي أو للاهوتي، لان الجمع بين **مبدأ الكم والاحتمالات** وفهم التاريخ كشبكة من الاحتمالات المفتوحة يوفر أداة قوية لتفكيك الروايات

الأحادية وإعادة تقييم الشرعية التاريخية والسياسية لأي مشروع قومي يقوم على اختزال الماضي إلى ضرورة محتومة، كما أنه يضع التاريخ في سياقه الديناميكي متعدد الطبقات، أي أن محاولة لتثبيت مسار واحد للتاريخ كقاعدة شرعية لدولة أو سلطة هي قراءة مغلقة لا تعكس تعقيد التجربة الإنسانية والاختلافات الداخلية في الفهم والتأويل، وهكذا يصبح مبدأ الاحتمال يربط بين التاريخ والسياسة والشرعية والاختيار الإنساني، حيث يكشف هشاشة أي أسطورة تقوم على الحتمية والتسلسل الواحد، وأن إعادة التفكير في الاحتمالات التاريخية هي خطوة أساسية لإعادة تأسيس قراءة نقدية عقلانية وموضوعية للتاريخ والسلطة والدين ضمن التجربة اليهودية والمشروع الصهيوني.

2. غياب الحتمية المطلقة وهرطقة تأسيس الدولة "اليهودية" اللاهوتية

غياب الحتمية المطلقة في الأسطورة يمثل محورًا جوهريًا لفهم التاريخ والسياسة والدين، يكشف أن كل سردية أسطورية مهما بلغت قوتها في الإقناع أو هيمنتها على الوعي الجماعي، إذ تقوم على اختزال شبكة واسعة من الاحتمالات والاحتمالات المحتملة في مسار واحد محدد ومغلق الأسطورة، بما تحمله من رموز وأحداث وأبطال تقدم تصورات مشروطة بالزمان والمكان والظروف الاجتماعية والسياسية ولا تجسد سلسلة ضرورية أو مسارًا وحيدًا للواقع، وهذا الغياب للحتمية المطلقة يثير تساؤلات فلسفية حول طبيعة السلطة والمعنى والشرعية، لأنه ينفي أي تصور بأن الأحداث التاريخية أو القرارات السياسية أو المبادرات الدينية متوقعة سلفًا أو مرتبطة بمسار إلهي أو قانون طبيعي واحد، لان غياب الحتمية يعني أن كل حدث تاريخي أو اجتماعي أو سياسي يظل مفتوحًا لتفسيرات متعددة وقراءات متنوعة، وأن ما يُعتبر في الأسطورة نتيجة حتمية لم يكن سوى احتمال من بين احتمالات متعددة، هذا الفهم يعيد التاريخ إلى حقل الفعل الإنساني ويضع القرارات الفردية والجماعية في مركز التحليل، إذ تصبح الخيارات المتخذة ضمن ظروف محددة هي التي تشكل مسار الأحداث وليس أي قوة خارقة أو قانون طبيعي مطلق.

تطبيق هذا المبدأ على الأساطير السياسية والتاريخية مثل أسطورة الدولة "اليهودية" يوضح كيف تم اختزال شبكة معقدة من الاحتمالات التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية في سردية واحدة توهم الحتمية، إذ أن القرارات السياسية والاجتماعية والدينية والتفاعلات مع القوى الخارجية والتغيرات الاقتصادية والثقافية جميعها، فقد كانت عوامل ممكنة أعطت للحركة التاريخية مرونة وتأثيرًا متعدد المسارات، ما يجعل أي قراءة أحادية

للأسطورة ناقصة وغير دقيقة من الناحية الابستمولوجية، يفرض غياب الحتمية المطلقة إعادة النظر في مفهوم الشرعية التاريخية والسياسية، لأن أي مشروع يقوم على اعتباره نتيجة ضرورية للتاريخ أو الإرادة الإلهية يفتقر للمرونة النقدية ويغفل الطبيعة الاحتمالية للزمن والواقع، أي إنه يدعو إلى نقد الأساطير على أنها أدوات لإعادة إنتاج السلطة والسيطرة على المعنى، فقد يوفر قاعدة لفهم التاريخ والسياسة والدين على أنها فضاءات مفتوحة للخيارات الإنسانية والتأويل المتعدد.

يعيد الإنسان إلى مركز الفعل التاريخي والسياسي ويكشف هشاشة أي رواية تدعي أنها تمثل نتيجة نهائية أو قدر محتوم، ليكُن تأكيد على أن الزمن والتاريخ والسلطة شبكة من الاحتمالات التي تتفاعل مع القرارات الإنسانية والمعطيات الواقعية، ما يجعل أي مشروع قائم على الأسطورة بحاجة إلى إعادة قراءة نقدية عقلانية وموضوعية تركز على الإمكانات المتعددة والتفاعلات الواقعية والخيارات الإنسانية في تشكيل مجرى الأحداث التاريخية، فكرة أن تأسيس الدولة "الصهيونية" كان حتميًا أو مكتوبًا مسبقًا تمثل وهمًا معرفيًا عميقًا يرتكز على تصور مغلوط بأن التاريخ يسير وفق مسار ثابت ووحيد يؤدي إلى نتيجة محددة مسبقًا، وهذا الوهم يغفل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ ويغلق المجال أمام فهم دور الاختيار الإنساني والظروف المتغيرة والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في تشكيل الأحداث عبر القرون، إذ يحاول هذا الطرح تحويل واقع معقد إلى سردية خطية متوحّدة تعمل على تبرير مشروع سياسي قومي محدد على أساس أنه نتيجة حتمية.

يُبين هذا الوهم عن ضعف التحليل التاريخي وغياب العمق الابستمولوجي، إذ أنه يلغي أي دور للصدف والقرارات الفردية والجماعية والظروف الطارئة ويحوّل تاريخًا ديناميكيًا متعدد المسارات إلى سلسلة مغلقة من الأحداث، التي يُفترض أنها كانت متوقعة حتمًا هذا التبسيط لا يقدم أي فهم حقيقي للتاريخ ويعمل على تثبيت رؤية أحادية للطموحات السياسية ويُخفي التعقيدات والاحتمالات المتعددة، التي كانت متاحة للجماعات اليهودية عبر أزمنة الشتات والمنفى، الاعتقاد بالحتمية التاريخية يُسقط على النصوص الدينية والتوراتية والتلمودية قراءة أحادية تتجاهل تعدد التأويلات الممكنة للمعاني الفكرية واللاهوتية والسياسية والتاريخية داخل هذه النصوص، لان هذه القراءة الأحادية تعمل على تحويل النص المقدس إلى أداة لتبرير مشروع قومي أو سياسي وتحجب عن المتلقي فكرة أن النصوص نفسها مرنة وقابلة للتفسير وفق السياق

الاجتماعي والسياسي والثقافي، الذي يعيش فيه الفرد والجماعة التاريخ لا يمكن اختزاله في خط مستقيم ولا يمكن أن يُفهم على أنه تنفيذ لإرادة إلهية أو قانون مسبق.

يظهر أن أي ربط بين تأسيس الدولة "الصهيونية" والحتمية التاريخية يغفل الاحتمالات المتعددة والتفاعلات المركبة بين الفاعلين البشر والظروف التاريخية المتغيرة التاريخ كان دائمًا قابلاً للانحراف والتغيير والتأويل، وأن كل حدث تاريخي كان نتيجة شبكة معقدة من الخيارات والاستجابات والظروف المتغيرة، لذلك فإن أي ادعاء بأن الدولة "الصهيونية" كانت نتيجة محتومة للتاريخ لا يعكس الحقيقة الواقعية للتاريخ اليهودي في الشتات والمنفى ولا يعكس الديناميات الداخلية للجماعات اليهودية عبر العصور، تطبيق هذه الرؤية النقدية على أسطورة الدولة "اليهودية" يوضح أن المشروع الصهيوني اختزل إمكانات وتنوعات تاريخية متعددة في مسار واحد مجرد محاولة لإضفاء شرعية حتمية على وجود الدولة، وهذا الاختزال يتجاهل كل الاحتمالات الأخرى التي كان يمكن أن تسلكها الجماعات اليهودية، وفي ظل ظروف سياسية واجتماعية مختلفة، كما أنه يهمش دور القرارات الإنسانية في صياغة التاريخ ويعمل على تثبيت السلطة الدينية والسياسية من خلال تصوير الماضي على أنه مسار واحد محتوم.

من منظور ابستمولوجي؛ فإن تفكيك وهم الحتمية يسمح بإعادة النظر في العلاقة بين الحرية والقدر بين الاختيار الإنساني والتحولات التاريخية، كما يسلط الضوء على هشاشة أي سردية مغلقة تسعى لتثبيت مشروع سياسي على أساس تاريخي مزعوم، وإن هذه المقاربة تكشف أن التاريخ والسياسة والدين والسلطة كلها فضاءات مفتوحة للمعنى والتأويل، وأن أي مشروع قومي أو سياسي يستند إلى الحتمية التاريخية يحتاج إلى إعادة تقييم، لان الاعتقاد بأن تأسيس الدولة "الصهيونية" كان حتميًا يمثل وهمًا معرفيًا قائم على تبسيط مفرط وتجاهل الاحتمالات والتفاعلات المعقدة التاريخية والاجتماعية والسياسية والدينية، هذا الوهم يغلق المجال أمام التفكير النقدي العقلاني ويفرض سردية أحادية هدفها تثبيت مشروع سياسي قومي محدد، ومن خلال رفض الحتمية وإدراك الطبيعة الاحتمالية للتاريخ يصبح بالإمكان تفكيك الأسطورة الصهيونية وإعادة قراءة التاريخ اليهودي في الشتات والمنفى كفضاء متعدد الإمكانات والاختيارات والتفاعلات المعقدة مع السياق المتغير.

النصوص اللاهوتية اليهودية والتاريخية تمثل سجلًا حيًا للتجربة اليهودية عبر الزمن، وقد شكلت محور الفكر الديني والاجتماعي والسياسي لليهود في الشتات والمنفى، هذه النصوص هي مجال مفتوح للتأويل والتفسير، وقد شهدت عبر القرون تعدد قراءات مختلفة تعكس التنوع الفكري والثقافي والجغرافي للجماعات اليهودية، القدرة على إعادة تأويل هذه النصوص تعتمد على السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه المجتمع اليهودي، أي أن معنى النصوص يتغير بتغير الظروف المحيطة بها فالتوراة والتلمود والمصادر الحاخامية، فقد تركت هامشًا واسعًا للاجتهاد وللتأويل وللتكيف مع الوقائع المتغيرة وهذا يجعل النصوص ديناميكية قابلة للتفاعل مع المستجدات الفكرية والسياسية والاجتماعية.

لذا يمكن القول إن قراءة النصوص وفق الظروف المعاصرة تكشف عن طبيعة متعددة الأبعاد للتاريخ والدين، لان القراءة الحديثة للنصوص الدينية ليست مجرد إعادة تفسير وإنما إعادة تأسيس للعلاقة بين الجماعة والتاريخ والهوية والسلطة، أي أن النصوص تتفاعل مع الحاضر لتعيد تشكيل المعاني وتقديم فهم جديد لقيم العدالة والأخلاق والسياسة ضمن الإطار اليهودي، خاصة إنَ تعدد القراءات يظهر بشكل واضح عند مقارنة الاجتهادات التقليدية والتفسيرات الإصلاحية والمقاربات الفلسفية والصوفية، فكل منها يعطي معنى مختلفًا لنفس النص أو الحدث التاريخي، وهذا يوضح أن أي ادعاء بأن هناك تفسيرًا واحدًا مطلقًا للنصوص الدينية أو التاريخية هو ادعاء مغلوط وأن أي مشروع سياسي أو قومي يعتمد على هذا الادعاء يقع في فخ الأحادية والتزوير التاريخي والديني.

فضلًا عن ذلك، فإن السياق المعاصر يفرض على القارئ إعادة النظر في النصوص لتتناسب مع التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الجديدة، جسدت الظروف الحالية تخلق إمكانيات جديدة لفهم النصوص بطريقة تتفاعل مع مفهوم الحرية والحقوق والعدالة والتعايش، وهذا يعزز فكرة أن النصوص ليست مرآة لحقيقة مطلقة وإنما أدوات للتفكير النقدي والتأمل الأخلاقي والسياسي، لتكُن القدرة على إعادة تفسير النصوص وفق الظروف المعاصرة تؤكد أن المعرفة الدينية والتاريخية ليست جامدة وأن النصوص فهي تأصيل مادي جدلي للتحليل والنقد وللإبداع الفكري، الذي يربط الماضي بالحاضر ويعيد تشكيل فهم الجماعة للهوية والسلطة والعلاقات الإنسانية.

النصوص اللاهوتية اليهودية والتاريخية يمكن فهمها بطرق مختلفة وفق الظروف المعاصرة، وهذا الفهم يتيح إعادة تقييم مستمرة للمعاني والمرجعيات، فقد يعزز التعددية الفكرية ويكشف هشاشة أي سردية أحادية تحاول تثبيت الماضي كأساس حتمي لمشروع ديني أو سياسي، كما يفتح المجال أمام التفكير النقدي لإعادة قراءة التاريخ والهوية والسلطة بما يتماشى مع قيم الحرية والعدالة والتعايش الإنساني، أي محاولة لتأسيس مشروع قومي على افتراض أن مسار التاريخ أو الأحداث مكتوب مسبقًا أو محدد سلفًا تعاني من ضعف معرفي جوهري، لأن الحتمية التاريخية أو اللاهوتية ليست قابلة للإثبات عمليًا ولا يمكن أن تشكل أساسًا شرعيًا لمشروع سياسي أو قومي، وهذا الافتراض يتجاهل الطبيعة الديناميكية للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي الذي يتميز بالتعددية والتفاعل المستمر بين عوامل بشرية وبيئية وسياسية واقتصادية وثقافية متغيرة.

التاريخ ليس خطًا مستقيمًا يسير نحو نتيجة واحدة وإنما شبكة معقدة من الاحتمالات والتفاعلات والقرارات البشرية والظروف المحيطة والتغيرات المفاجئة، بمعنى أي قراءة حتمية للتاريخ تغلق المجال أمام الفهم النقدي وتحول التاريخ إلى أداة لتثبيت السلطة والسيطرة على الوعي الجمعي وتفرض سردية مغلقة تخدم مصالح سياسية محددة لا الحقائق التاريخية، ليكُن أي مشروع قومي قائم على الحتمية يفترض أن هناك غاية نهائية أو إرادة تاريخية مكتوبة مسبقًا، وهذا الافتراض يحجب الحرية الإنسانية ويهمش دور المجتمع في صناعة التاريخ، فقد يغفل أن النصوص الدينية والتاريخية قابلة للتأويل والتفسير متعدد المستويات حسب السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي ويؤكد أن الواقع التاريخي ليس نتيجة محتومة.

محاولة تثبيت الماضي أو تصوير الأحداث التاريخية على أنها ضرورة حتمية لإضفاء شرعية على الدولة أو المشروع القومي تقوض مصداقية، وهذا المشروع عند التدقيق الفكري والتجربة الواقعية، لان الحقائق التاريخية تشير إلى تعدد المسارات وإمكانية الاختلاف في القرارات والمصائر والتفاعلات، وهذا يعكس هشاشة أي ادعاء بالحتمية ويكشف أن أي مشروع سياسي يجب أن يبني شرعيته على فهم مرن للتاريخ وعلى إدراك الطبيعة الاحتمالية للتجربة الإنسانية

أما من زاوية **علم السياسة** المشاريع القومية القائمة على الحتمية، تعاني من مشاكل شرعية وفكرية وأخلاقية فالمجتمع والسياسة والحكم يتطلبان تقديرًا لتعدد القراءات والتفسيرات وإمكانية إعادة التأويل حسب الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية، يسعى أي مشروع سياسي لتثبيت الماضي كأساس حتمي يتجاهل

الديناميات الداخلية للتاريخ ويستبدل الفعل البشري المعقد بسردية أحادية مغلقة، فقد يعتمد على وهم قوة تاريخية أو إرادة إلهية لإضفاء الشرعية، لان أي مشروع قومي قائم على الحتمية يفتقر إلى أساس منطقي وواقعي، لأنه يتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ والقرارات الإنسانية ويحول التاريخ إلى أداة للسيطرة ويغلق المجال أمام النقد والتأويل، فقد يستند إلى وهم ضرورة أو قدر محتوم ويضعف الشرعية الفكرية والسياسية للمشروع ويجعل أي ادعاء بالحتمية مجرد خيال معرفي غير متماسك مع الواقع الاجتماعي والسياسي والتاريخي.

ففي النهاية؛ يبرهن أن أي ادعاء بالحتمية المطلقة في تأسيس الدولة "الصهيونية" يشكل وهمًا معرفيًا قائمًا على تصور مغلق للتاريخ والدين ويغفل الطبيعة الديناميكية والمعقدة للتجربة الإنسانية والتاريخية والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية والتأويلية النصوص اللاهوتية والتاريخية، التي تستند إليها الأسطورة قابلة لإعادة التأويل والتفسير وفق الظروف المعاصرة، وهذا يشير إلى أن القراءة الأحادية للماضي لتثبيت مشروع قومي تتجاهل الاحتمالات والتعددية الداخلية في التاريخ وتحوّل النصوص إلى أدوات شرعية زائفة، وإن فكرة أن تأسيس الدولة كان نتيجة محتومة أو إرادة إلهية مكتوبة مسبقًا تفشل أمام تحليل الزمن النسبي والاحتمالات التاريخية، فقد تكشف هشاشة أي مشروع قومي يعتمد على الحتمية، إذ أن التاريخ شبكة من الاحتمالات والتفاعلات والقرارات الإنسانية، التي يمكن أن تأخذ مسارات متعددة وفق ظروف سياسية واجتماعية وثقافية متغيرة أي مشروع قومي يسعى لتثبيت الماضي كأساس حتمي يفتقر إلى الأسس المنطقية والواقعية، فقد يعتمد على وهم السيطرة على التاريخ وتحويله إلى أداة للشرعية.

أختزلت الأسطورة الصهيونية احتمالات متعددة في مسار واحد، بعد أن حوّلت أحداثًا تاريخية واجتماعية معقدة إلى سردية مغلقة لخدمة مشروع سياسي محدد، وهذا يتعارض مع الطبيعة الاحتمالية للتاريخ والوعي البشري ويعطي الانطباع الزائف بأن الماضي يبرر واقعًا سياسيًا أو سلطويًا معاصرًا، من خلال إعادة قراءة النصوص والتاريخ ضمن منظور احتمالي نسبي، فقد كشف أن أي شرعية قائمة على الحتمية خاطئة وأن الزمن والتجربة الإنسانية قابلان لإعادة التأويل والتشكيل المستمر، وبالتالي فإن نقد الحتمية المطلقة والأسطورة الصهيونية يبين هشاشة الادعاءات اللاهوتية والسياسية ويعيد التأكيد على أن الشرعية الحقيقية لا يمكن أن تتبني على وهم الضرورة التاريخية أو التفسير الأحادي للنصوص، وإنما تتطلب فهمًا عقلانيًا

ونقديًا متعدد الأبعاد للتاريخ والواقع الإنساني والقرارات السياسية والاجتماعية والتجربة الثقافية واللاهوتية، وهذا يجعل أي مشروع قومي قائم على الحتمية يعاني من ضعف معرفي وفلسفي وسياسي ويستدعي إعادة قراءة عقلانية ناقدة تعيد التاريخ والنصوص إلى طبيعتها الاحتمالية المفتوحة على الاحتمالات والتأويلات المتنوعة.

3. أثر التأويل الاحادي على اللاهوت والسلطة

يمكن قراءته من منظور **مبدأ الغياب والاحتمالات** لدى **ماكس بلانك**، إذ أن كل حدث تاريخي أو نص ديني لا يملك مسارًا حتميًا ثابتًا، اي انها مجموعة احتمالات يمكن أن تتجسد أو لا تتجسد وفق الظروف الاجتماعية والسياسية، وهذا يجعل التأويل أداة مركزية لتشكيل اللاهوت والسلطة، عندما يخضع النص اللاهوتي لتأويل محدد وفق مصالح سياسية يصبح الدين أداة لتثبيت سلطة معينة وإضفاء مشروعية على قرارات سياسية أو قومية، وهذا الاستخدام يحوّل اللاهوت من أفق أخلاقي وروحي إلى إطار وظيفي يعتمد على الاحتمالات والتفاعلات الاجتماعية المتغيرة، فقد يبرز الطبيعة غير الحتمية للشرعية ويكشف الغياب المطلق للحتمية في تأسيس الدولة أو الهيكل السياسي.

يعكس التأويل أن السلطة ليست ثابتة أو مطلقة وإنما تتشكل عبر شبكة من الاحتمالات، التي يتحكم فيها فهم النص والقرارات البشرية فالسلطة التي تتحكم في آليات التأويل تستطيع فرض قواعد اجتماعية وتوزيع قوة يفرض قراءة معينة للنصوص ويحد من الاجتهادات الأخلاقية والفكرية، وهذا يظهر أن أي مشروع يقوم على حتمية تاريخية أو دينية هو وهم معرفي يغفل الطبيعة الاحتمالية للواقع، إذ يعتمد على مبدأ بلانك يمكن القول إن التأويل المستمر للنصوص الدينية والتاريخية، فقد يكشف هشاشة أي مشروع سياسي قائم على الحتمية ويؤكد أن الشرعية اللاهوتية والسياسية، أي انها ليست مطلقة وإنما قابلة لإعادة التشكيل وفق الاحتمالات المتغيرة للزمن والظروف ويضع التأويل كأداة معرفية مركزية لفهم الدين والسلطة ضمن شبكة احتمالات مفتوحة لا مسارات حتمية.

استخدام التفسير الأحادي لتبرير الدولة في إطار أسطورة الدولة "اليهودية" يخضع لمبدأ "**تثبيت الاحتمالات**" بشكل اصطناعي، حيثُ يمثل تجسيدًا لنمط من التفكير السياسي واللاهوتي، الذي يسعى إلى تحويل التاريخ

والدين إلى أدوات للإضفاء على مشروع قومي شرعية مطلقة هذا التثبيت الاصطناعي يتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ والنصوص التوراتية والتلمودية، إذ أن كل حدث وكل نص يمكن تأويله بعدة طرق وفق السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي المحيط والتغيرات التاريخية المستمرة، فإن التفسير الأحادي يحوّل الأحداث التاريخية إلى سلسلة غير قابلة للتغيير أو الاختلاف، حيث يظهر تأسيس الدولة كضرورة غيبية وحتمية مستمدة من إرادة إلهية مزعومة، وهذا التصور يتجاهل كل الاحتمالات الأخرى التي كانت ممكنة للتاريخ اليهودي، فقد يقيد فهم التجربة اليهودية ضمن مسار واحد محدد مسبقًا ويغلق الأفق أمام تعدد القراءات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي شكلت الواقع الفعلي لليهود في أزمنة متعددة.

التفسير الأحادي يخلق وهمًا معرفيًا وأيديولوجيًا يحوّل النصوص اللاهوتية والتاريخية إلى أدوات تثبيت للسلطة، إذ يساهم في إضفاء طابع القدرية على المشروع السياسي بحيث يُفهم التاريخ على أنه سلسلة سببية مغلقة، وليس شبكة من الاحتمالات المعقدة التي تتداخل فيها الاختيارات الفردية والجماعية والتفاعلات مع المحيط المتغير، مما يجعل أي نقد أو إعادة تأويل للنصوص أو للوقائع التاريخية غير مقبول، فضلا عن ذلك فإن مبدأ "**تثبيت الاحتمالات**" بشكل اصطناعي يقوض القيم الأخلاقية والفكرية، التي ينبغي أن تكون في صلب التجربة اليهودية، إذ أن الدين في جوهره مشروع أخلاقي وتربوي وليس مجرد أداة لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية، وهذا التثبيت الاصطناعي يغفل دور الاجتهاد والفكر النقدي والتفسير المتعدد، الذي يميز التقاليد الفقهية والفكرية اليهودية ويحولها إلى سردية مغلقة تستخدم لتبرير السيادة القومية على الأرض وتبرير التمايز الإيديولوجي.

فإن هذا الاستخدام للتفسير الأحادي يكشف هشاشة أي مشروع قومي، يستند إلى الحتمية التاريخية ويؤكد أن تأسيس الدولة اليهودية لم يكن مسارًا طبيعيًا أو مكتوبًا مسبقًا، وإنما هو نتاج تراكم قرارات سياسية واستجابات اجتماعية وتأويلات دينية متنوعة، كما يظهر أن التاريخ واللاهوت قابلان لإعادة التأويل وأن أي محاولة لإضفاء حتمية على الواقع التاريخي واللاهوتي، هي قراءة اصطناعية تتجاهل التعقيد والاحتمالات المتعددة للتجربة اليهودية ويحول الزمن التاريخي إلى أداة لتثبيت السلطة بدل أن يكون أفقًا للتحليل النقدي والفهم المتعدد للواقع، لأن السلطة اللاهوتية والسياسية في إطار أسطورة الدولة "اليهودية" لم تكتفِ بتوظيف النصوص التاريخية والتوراتية والتلمودية على نحو اعتيادي، فقد سعت إلى إعادة تشكيل

هذه النصوص لتصبح أداة لتقليص الاحتمالات التاريخية المتعددة وتحويلها إلى سردية أحادية الخط، من أجل أن تُبرر المشروع القومي الصهيوني، وهذا الاستخدام للنصوص لم يكن مجرد تحوير تأويلي وإنما محاولة منهجية لإلغاء التعقيد التاريخي والاجتماعي والثقافي الذي ميز التجربة اليهودية عبر القرون.

التاريخ اليهودي كما يقرأ في النصوص الأصلية متنوع ومتشعب ويحمل **احتمالات متعددة** تتعلق بالسياسة والدين والمجتمع والهجرة والشتات، وقد قدمت التوراة والتلمود إمكانيات واسعة للاجتهاد والتفسير والتأويل حسب الظروف والزمان والمكان، غير أن السلطة السياسية والدينية حولت هذه الإمكانيات إلى مسار واحد حتمي لتثبيت مشروع قومي محدد، عبر ايلاج وهم أن تأسيس الدولة لم يكن إلا نتيجة طبيعية للتاريخ أو إرادة إلهية مطلقة، حيث يمكن اعتبار هذه العملية بمثابة تثبيت الاحتمالات بشكل اصطناعي، إذ أن كل الاحتمالات الأخرى التي كان من الممكن أن يسلكها التاريخ تجاهلها أو تم استبعادها من الرواية الرسمية، وبالتالي تحولت النصوص التي كانت مرنة وحيّة إلى أدوات لإضفاء الشرعية على مشروع سياسي واحد ومحدود، وهذا التقليص الاصطناعي للاختلافات التاريخية والدينية ليس مجرد تحوير للنصوص، فهي عملية منهجية لإحكام السيطرة على المعنى الجماعي والوعي الجمعي والهوية التاريخية للشعب اليهودي.

يُظهر هذا أن النصوص الدينية والتاريخية ليست أدوات موضوعية محايدة، إذ تخضع لتفسير يتأثر بالسلطة والظروف السياسية والاجتماعية، وبالتالي أي مشروع قومي قائم على الحتمية التاريخية أو اللاهوتية يكون هشًا من منظور إبستمولوجي، لأنه يستند إلى تثبيت فرضية واحدة على تاريخ متعدد الاحتمالات ويغفل الطبيعة الاحتمالية للزمن والتجربة البشرية، ومن هذا المنطلق فإن إعادة قراءة النصوص ضمن سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي تسمح بفهم التاريخ اليهودي كاطار مفتوح للاحتمالات والتأويلات المتعددة، من خلال تفكك أي أسطورة سياسية تسعى لتحويل الماضي إلى قاعدة حتمية لتبرير الدولة، هذا التلاعب بالنصوص الدينية والتاريخية والتأويل الأحادي لها يخلق شرعية وهمية للدولة، لأنه يعتمد على اختزال التجربة اليهودية الطويلة والمعقدة إلى سردية مغلقة تُصور التطورات التاريخية، على أنها قدر محتوم أو إرادة إلهية لا مجال للشك فيها بهذه الطريقة تتحول النصوص، التي كانت في الأصل فضاء للتأويل والاجتهاد والاختلاف إلى أدوات لتكريس مشروع سياسي واحد، وهو ما يؤدي إلى فصل الدولة عن عمقها الأخلاقي

والتاريخي الشرعية التي يتم تصويرها على أنها مطلقة ليست سوى بناء اصطناعي يفتقر إلى المصداقية الفعلية، لأنها لا تعكس تنوع التجارب والقرارات الإنسانية التي شكلت التاريخ اليهودي عبر العصور.

يُظهر هذا التلاعب هشاشة أي مشروع يزعم أنه يستند إلى إرادة تاريخية أو لاهوتية حتمية، لأن الشرعية الحقيقية للدولة تتطلب توافقًا بين البعد الأخلاقي للتاريخ والاعتراف بتعددية التجربة والاحتمالات التاريخية التفسير الأحادي يحجب، فهذه الحقيقة ويخلق وهمًا بأن وجود الدولة كان النتيجة الوحيدة الممكنة للأحداث التاريخية والتجارب الدينية والاجتماعية، كما أن هذا الأسلوب يفقد الدولة ارتباطها الأخلاقي والتاريخي لأنه يتجاهل أن العلاقات بين الإنسان والتاريخ والنصوص اللاهوتية كانت دائمًا قائمة على التفاعل والاجتهاد والاختيار الشخصي والجماعي، ولا يمكن اختزالها في فرضية واحدة لتبرير مشروع قومي محدد أي محاولة لإضفاء شرعية على الدولة عبر تثبيت مسار محدد للتاريخ أو اجترار نصوص مختارة، تؤدي إلى إفراغ الشرعية من محتواها الفلسفي والأخلاقي وتضع الدولة في إطار مشروع سلطوي أكثر منه مشروعًا أخلاقيًا أو حضاريًا.

إنَ **الشرعية الوهمية** التي تُنتج عبر هذا التلاعب، هي انعكاس لفشل المشروع في استيعاب الطبيعة الاحتمالية للزمن والتاريخ وغياب الحتمية المطلقة في الأحداث التاريخية التاريخ اليهودي، مثل أي تجربة بشرية أخرى متعدد الاحتمالات ومتغير حسب القرارات الاجتماعية والسياسية والظروف التاريخية، لذلك أي مشروع سياسي يحاول بناء شرعية على قراءة أحادية للنصوص التاريخية والدينية يواجه خطر انفصال شرعيته عن الواقع الأخلاقي والتاريخي الحقيقي، فقد ظل معرضًا للتفكك عند مواجهته للتجارب الإنسانية الفعلية والتفسيرات النقدية العميقة، هذا التلاعب يضع الدولة في إطار وهمي من السلطة والشرعية ويؤدي إلى إضعاف قيمتها الفعلية على مستوى الأخلاق والتاريخ، مما يجعل من المشروع القومي مجرد بناء اصطناعي قائم على تثبيت الاحتمالات بشكل غير طبيعي، حيثُ يتجاهل أن التاريخ والاختيارات البشرية والظروف السياسية والاجتماعية ليست محددة مسبقًا أو مكتوبة بأي شكل، وأن أي مشروع يسعى لإغلاق هذه الاحتمالات أو تصويرها على أنها حتمية يخضع إلى نقد فلسفي عميق، لأن الشرعية الحقيقية للدولة لا يمكن أن تُبنى على وهم أو على اختزال التجربة البشرية إلى مسار واحد محدود.

ففي ضوء ما سبق؛ يمكن القول إن التأثير على السلطة واللاهوت من خلال استخدام التفسير الأحادي للنصوص، من أجل تبرير الدولة يمثل آلية مركبة لإعادة تشكيل التاريخ والدين، بما يخدم مشروعًا سياسيًا محددًا، وإن هذا الأسلوب يخضع لمبدأ "تثبيت الاحتمالات" بشكل اصطناعي، حيث يتم اختزال تنوع الاحتمالات التاريخية واللاهوتية إلى مسار واحد مغلق، يضفي على الدولة شرعية مزعومة غير متصلة بالواقع الأخلاقي والتاريخي الفعلي توظيف السلطة الدينية والسياسية للنصوص لتقليص الاحتمالات التاريخية المتعددة، إذ يفرغ النصوص من روحها التأويلية والاجتهادية ويجعلها أداة لتثبيت سلطة قائمة على وهم الحتمية، مما يحجب التعدد والتنوع الذي لطالما شكّل جوهر التجربة اليهودية عبر العصور، يؤدي إلى تأصيل **شرعية وهمية للدولة** ويفقدها ارتباطها بالأسس الأخلاقية والتاريخية، التي تمنح أي مشروع سياسي مصداقية وجدوى إنسانية، فقد يُظهر هشاشة أي ادعاء بأن تأسيس الدولة كان نتيجة حتمية أو إرادة للاهوتية مطلقة من منظور نقدي فلسفي، حيثُ يُشير هذا إلى أن السلطة لا يمكن أن تتأسس على اختزال التاريخ أو النصوص إلى تفسير أحادي وأن اللاهوت، الذي يُستخدم لتبرير مشروع سياسي محدد يفقد معناه العميق ويصبح مجرد أداة سلطوية تخدم أغراضًا قومية وإيديولوجية ضيقة، بمعنى أن أي مشروع يسعى إلى تثبيت الاحتمالات التاريخية واللاهوتية لتبرير الدولة يواجه خطر الانفصال عن الواقع التاريخي والأخلاقي، فقد يُظهر الحاجة الماسة لإعادة قراءة نقدية شاملة للتاريخ والنصوص الدينية من منظور فلسفي عقلاني، مما يسمح بفهم التعدد والاحتمالات ويفتح المجال لإعادة ربط الشرعية بالبعد الأخلاقي الحقيقي لا بالوهم السياسي.

4. إسقاط قراءة ماكس بلانك في ابستمولوجيا الغياب والحتمية لأسطورة الدولة اليهودية

تمثل النتائج الإبستمولوجية للغياب المطلق للحتمية أحد الأعمدة المركزية لفهم الواقع التاريخي والسياسي واللاهوتي تتجاوز القراءات التقليدية السائدة، فهذا الغياب يعني أن الأحداث والظواهر ليست مقيدة بمسار واحد محدد مسبقًا وأنها لا تتبع قانونًا صارمًا يمكن التنبؤ به بدقة وهو تصور فلسفي مستمد من مبدأ الكم عند ماكس بلانك، حيث يصبح الواقع فضاءً مفتوحًا من الاحتمالات المتعددة، التي تتفاعل مع بعضها البعض دون أن يكون هناك نتيجة مؤكدة مسبقًا، وهذه الفكرة تعيد تعريف السببية التقليدية كأساس للتفسير التاريخي والاجتماعي والسياسي، وتفرض على المعرفة الإبستمولوجية إعادة ترتيب مفاهيمها تجاه ما كان

يُعتبر ثابتًا ومقدسًا، ومن النتائج الإبستمولوجية لهذا الغياب المطلق للحتمية أن أي تصور لفكرة القدر المكتوب أو الإرادة الإلهية المطلقة التي تتحكم في مسار التاريخ، الذي يصبح وهمًا معرفيًا هذا المفهوم يهز جذور الأساطير الوطنية والسياسية، التي حاولت ربط الشرعية بالدين أو بالتاريخ كمسار حتمي، ويؤكد أن أي محاولة لعرض الأحداث التاريخية على أنها نتيجة ضرورية هي قراءة مغلقة تتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ والتجربة الإنسانية.

الغياب يبرز أن التاريخ ليس سلسلة واحدة من الأحداث المتتابعة، وإنما شبكة معقدة من الاحتمالات التي يمكن أن تأخذ مسارات مختلفة وفق الظروف والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وإن كل حدث تاريخي يصبح مجالًا مفتوحًا للتفسير والتأويل، وتصبح القرارات البشرية جزءًا فعالًا في تشكيل مسار الأحداث، وهذا يعزز الوعي النقدي ويجعل التفسيرات الأحادية للنصوص التاريخية والدينية عرضة للتحليل وإعادة التأويل المستمر، حيثُ يؤثر الغياب المطلق للحتمية بشكل عميق على فهم السلطة واللاهوت، إذ إن فكرة تثبيت الماضي كأساس شرعي للدولة أو المجتمع تتحول إلى خدعة معرفية عندما يُنظر إلى التاريخ والنصوص على أنها مليئة بالاحتمالات المتغيرة، وإن أي استخدام للتفسير الأحادي لتبرير سلطة سياسية أو دينية يخضع لمبدأ "تثبيت الاحتمالات" بشكل اصطناعي، وهذا التلاعب يخلق شرعية وهمية ويفقد الدولة أو السلطة ارتباطها الأخلاقي والتاريخي.

لذا يصبح فهم المعرفة نفسها متحركًا ومتعدد الأبعاد، إذ أن التاريخ والنصوص والتجربة الإنسانية كلها مساحات للتأويل والاجتهاد وليست خطوطًا ثابتة أو نتائج محتومة، وإن هذا يفتح المجال أمام إعادة القراءة النقدية للعلاقات بين الحرية والقدر بين الاختيار الإنساني والتحولات التاريخية، فقد يكشف هشاشة أي سردية أحادية، مما يجعلها تؤسس لرؤية فلسفية نقدية شاملة تتحدى الثوابت التقليدية، وتكشف عن هشاشة الادعاءات القائمة على الحتمية المطلقة، إذ تعيد الشرعية إلى سياقها الأخلاقي والتفاعلي وتتيح تفكيك الأساطير التي اختزلت التجربة البشرية في مسار واحد محدد سلفًا.

تفكيك الحتمية يعيد النظر في مصداقية أسطورة الدولة اليهودية باعتباره مدخلًا فلسفيًا نقديًا، يضع الأسطورة السياسية والدينية للصهيونية تحت مجهر العقل والتحليل النقدي، وإن فكرة أن تأسيس الدولة اليهودية كان نتيجة محتومة أو مكتوبة مسبقًا تتحطم أمام الفهم الحديث للزمن والتاريخ والاحتمالات

المتعددة التي تحكم الأحداث التاريخية، وإن التاريخ اليهودي بما فيه من منفى واندماج وصراعات وتفاعلات مع إمبراطوريات متعددة ومجتمعات متنوعة، مما يوضح أن مسار الأحداث لم يكن محددًا سلفًا وأن القرارات البشرية والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية كانت عوامل حاسمة في تحديد مسار التطورات، عندما يُنظر إلى الحتمية على أنها أساس لشرعية الدولة، نجد أن هذه الشرعية تفقد مصداقيتها لأن التاريخ يثبت أن الأحداث يمكن أن تأخذ مسارات مختلفة وأن أي محاولة لتقديم الماضي على أنه يقود حتميًا إلى تأسيس دولة واحدة، فهيَ قراءة أحادية تخضع لتثبيت الاحتمالات بشكل اصطناعي، هذا التثبيت يتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ ويحول القرارات البشرية إلى مجرد تنفيذ لقدر مكتوب وهذا يضعف كل الادعاءات اللاهوتية والسياسية التي بنيت على فرضية الحتمية.

يغدوا تفكيك الحتمية أداة لإعادة قراءة الأسطورة الصهيونية من خلال التركيز على الاحتمالات المتعددة والقرارات الإنسانية المتنوعة، التي شكلت التاريخ اليهودي إن النصوص التوراتية والتلمودية والأحداث التاريخية نفسها، فهي قابلة للتأويل وفق الظروف والسياقات المختلفة، وهذا يعيد الاعتبار للمعنى الأخلاقي والاجتماعي للتاريخ ويكشف هشاشة أي مشروع سياسي يسعى إلى اختزال التجربة اليهودية في مسار واحد، لتكُن الدولة "اليهودية" التي تُروى في بعض السرديات الصهيونية ليست نتيجة ضرورة تاريخية أو إرادة إلهية حتمية، فهي نتاج تراكم قرارات معقدة وتفاعلات متعددة مع محيط متغير، وهذا يضع أسطورة الدولة في موضع النقاش، مما يجعل مصداقيتها قابلة للطعن من منظور فلسفي نقدي وإبستمولوجي ويعيد طرح سؤال الشرعية الأخلاقية والسياسية للدولة على أساس واقعي وعقلاني، فإن تفكيك الحتمية لا يقتصر على نقد التاريخ فحسب وإنما يمتد إلى نقد الأسس الفكرية والسياسية واللاهوتية، التي استخدمت لتبرير الدولة ويؤكد أن أي أسطورة قائمة على الحتمية المطلقة تواجه انهيارًا معرفيًا، وأن إعادة النظر في التاريخ والاحتمالات والاختيارات الإنسانية، فهيَ الطريق لإعادة تقييم مصداقية الدولة اليهودية وأي مشروع قومي يعتمد على سردية أحادية.

يُبرز أن المشروع الصهيوني ليس نتيجة طبيعية للتاريخ أو إرادة إلهية، فهو مشروع بشري مركب قائم على اختيارات سياسية واستراتيجيات قومية وقراءات تاريخية وأيديولوجية محددة، وإن الادعاء بأن تأسيس الدولة اليهودية كان نتيجة محتومة أو إرادة إلهية متجسدة يتجاهل الطبيعة المعقدة للتاريخ اليهودي، الذي شهد تنوعًا

واسعًا في التجارب والقرارات والتفاعلات مع بيئات متعددة على مدى قرون طويلة منذ **السبي البابلي والشتات** والاندماج في المجتمعات المختلفة وحتى نشوء التيارات الفكرية والدينية الحديثة، وإن الصهيونية كما نشأت، وكانت نتاج تراكمات تاريخية واجتماعية وسياسية اختيرت بوعي وبما يخدم مصالح معينة، وقد استغلت نصوصًا دينية وتأويلات تاريخية محددة لتثبيت فكرة الدولة كأساس شرعي وكحتمية تاريخية، وهذه الرؤية أحادية تجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ والتعددية في التجارب اليهودية، وإمكانية أن تسلك مسارات مختلفة لو تغيرت الظروف السياسية أو الاجتماعية أو القرارات الجماعية.

يكشف هذا الطرح هشاشة أي سردية تربط المشروع الصهيوني بالحتمية أو بالإرادة الإلهية، إذ أن التاريخ ليس مسارًا واحدًا متجهًا نحو نتيجة محددة سلفًا، فهي شبكة معقدة من الاحتمالات والتفاعلات والاختيارات المتنوعة والتأثيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، فكل منها يمكن أن يغير مسار الأحداث ويعيد تشكيل الواقع الجماعي والفردي داخل المجتمع اليهودي، وإن محاولة تثبيت المشروع الصهيوني كنتاج طبيعي للتاريخ تؤدي إلى اختزال الدين والنصوص التوراتية إلى أدوات سياسية، من أجل تبرير الدولة وإضفاء شرعية وهمية عليها وتجاهل التجربة الأخلاقية والفكرية، التي طالما ميزت الجماعات اليهودية عبر الزمن وهو ما يفقد الدولة ارتباطها الأخلاقي والتاريخي، اي يجعل من أي مشروع قومي قائم على هذه الأسطورة مشروعًا هشًا من منظور عقلاني وفكري.

بالتالي فإن إعادة النظر في المشروع الصهيوني من منظور نقدي فلسفي أكاديمي يتيح فهمه كنتيجة لخيارات بشرية محددة ضمن سياق تاريخي وسياسي واجتماعي معين، ما يؤكد أن أي تفسير يربطه بالحتمية التاريخية أو الإرادة الإلهية هو قراءة مغلقة أحادية تجاهل الاحتمالات والتنوعات التاريخية، فقد يُعيد التأكيد على أن التاريخ والسلطة والدين جميعها قابلة للتأويل والتحليل النقدي وأن المشروع البشري، إذ يمكن أن يعاد تقييمه وفق معايير عقلانية وأخلاقية دون إسقاط وهمي للحتمية أو الغيبوبة التاريخية، يتناول الموضوع فتح المجال لنقد العلاقة بين الدين والسياسة والتاريخ من منظور فلسفي وفكري نقدي أكاديمي، من خلال طرح الدولة اليهودية ككيان سياسي قائم على تزييف شرعية مزعومة، إذ أن تأسيس الدولة الصهيونية لم يكن نتاجًا لحتمية تاريخية أو إرادة إلهية، فقد كان مشروعًا بشريًا قائمًا على اختيارات سياسية واستراتيجيات قومية واستغلال معين للتاريخ والنصوص اللاهوتية.

إنَ هذا النقد يسلط الضوء على الطريقة التي وظفت فيها السلطة الدينية والسياسية التوراة والنصوص التلمودية والتفسيرات الحاخامية لتثبيت سردية أحادية عن التاريخ اليهودي، التي تهدف إلى تبرير إقامة الدولة على أساس مفترض للشرعية الدينية والتاريخية، وهذه الشرعية المزيفة تقوم على تجاهل التعددية التاريخية والاحتمالات المختلفة والتجارب المتنوعة للشعب اليهودي عبر القرون، وما يحدث في الشتات من تفاعل مع بيئات سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة، كما يظهر أن المشروع الصهيوني حول النصوص الدينية إلى أدوات سياسية لتثبيت السلطة وتقليص مجال الاجتهاد والتفسير النقدي وتحويل الماضي التاريخي إلى سردية مغلقة تقدم الدولة كنتيجة طبيعية للتاريخ أو إرادة إلهية مطلقة، وهو ما يغفل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ ويخفي التفاعلات المعقدة والاختيارات البشرية والقرارات الاجتماعية والسياسية التي شكلت مسار الأحداث.

فتح هذا المجال للنقد يسمح بمساءلة العلاقة بين الدين والسياسة والتاريخ بشكل أعمق، إذ يمكن تحليل كيف أن الدولة اليهودية ككيان سياسي استغلت الدين لإضفاء شرعية على نفسها وألغت إمكانية الاجتهاد والتأويل الداخلي للنصوص، مما خلق شرعية وهمية تنفصل عن الواقع الأخلاقي والتاريخي ويحول الدين من أفق أخلاقي روحي إلى أداة تثبيت سلطة وأيديولوجيا قومية، فقد يُظهر هذا التحليل أن أي مشروع قومي قائم على تزييف الشرعية التاريخية أو اللاهوتية، فقد يفتقر إلى المصداقية العقلية والأخلاقية ويخضع للنقد المستمر، إذ أن التاريخ والدين والسياسة جميعها مجالات مفتوحة للتأويل والتقييم النقدي، وأن أي محاولة لإغلاق الاحتمالات التاريخية أو فرض حتمية على الأحداث هي إعادة إنتاج لأيديولوجيا سياسية وليست حقيقة موضوعية.

وبالتالي؛ فإن دراسة الدولة اليهودية في هذا السياق تتيح إعادة قراءة نقدية لمفاهيم الشرعية والسيادة والأخلاق، إذ تؤكد أن التداخل بين الدين والسياسة والتاريخ يمكن تفكيكه عبر قراءة فلسفية وفكرية عميقة تعيد الاعتبار للتجربة اليهودية المتنوعة، من خلال الكشف عن هشاشة أي شرعية مفترضة للدولة القائمة على سرديات أحادية أو مغلقة، حيث تُظهر النتائج الإبستمولوجية للغياب المطلق للحتمية، وأن أي تصور عن التاريخ أو الواقع السياسي على أنه مسار واحد محتوم يفتقد إلى الأساس المنطقي والفكري، إذ أن تفكيك الحتمية يعيد النظر في مصداقية أسطورة الدولة اليهودية، فقد كشف أن المشروع الصهيوني لم يكن نتيجة

طبيعية للتاريخ أو إرادة إلهية، وإنما مشروع بشري قائم على اختيارات سياسية واستراتيجيات قومية واستغلال للنصوص التاريخية والدينية لإضفاء شرعية مزعومة.

يفتح هذا الفهم المجال لنقد العلاقة بين الدين والسياسة والتاريخ بشكل معمق، إذ يُظهر كيف أن السلطة الدينية والسياسية وظفت النصوص والتفسيرات الأحادية لتقليص الاحتمالات التاريخية المتعددة وتثبيت سردية أحادية، تهدف إلى تبرير الدولة كأساس ضروري وسلطة مطلقة، وهذا الاستخدام يخلق شرعية وهمية للدولة ويفقدها ارتباطها الأخلاقي والتاريخي ويحوّل الدين من أفق أخلاقي روحي إلى أداة تثبيت سلطة وأيديولوجيا قومية، فقد يبين هشاشة أي مشروع قومي يقوم على الحتمية ويؤكد أن التاريخ والدين والسياسة كلها مجالات مفتوحة للتأويل والتقييم النقدي، وأن أي محاولة لإغلاق الاحتمالات التاريخية أو فرض مسار حتمي على الأحداث هي قراءة مغلقة وإيديولوجية وليست حقيقة موضوعية، لأن إعادة النظر في غياب الحتمية تعيد الاعتبار للتجربة اليهودية المتنوعة، فقد كشفت أن أسطورة الدولة "اليهودية" ليست مطابقة للواقع التاريخي أو اللاهوتي، من خلال بناء سياسي قائم على اختيارات بشرية وتحويل النصوص والدين إلى أدوات تثبيت سلطة وتزييف للشرعية، مما يستدعي قراءة فلسفية وفكرية نقدية عميقة لكل الأسس التي بنيت عليها هذه الدولة.

ففي نهاية المطاف؛ تُظهر قراءة الاحتمالات والغياب المطلق للحتمية في تكوين أسطورة الدولة "اليهودية" من منظور **ماكس بلانك** أن أي محاولة لقراءة التاريخ على أنه مسار واحد محتوم أو نتيجة لا محالة، فهي وهم معرفي تفتقد للأساس الإبستمولوجي والفكري، إذ أن مبدأ الكم والاحتمالات التاريخية يؤكد أن الأحداث التاريخية لم تكن محكومة بمسار واحد، اي انها قابلة للتغيير والتأويل حسب القرارات السياسية والاجتماعية وأن الأسطورة الصهيونية اختزلت احتمالات متعددة في مسار واحد لتثبيت سردية أحادية تخدم مشروعًا قوميًا محددًا، جسد غياب الحتمية المطلقة في الأسطورة أن فكرة أن تأسيس الدولة "الصهيونية" كان حتميًا أو مكتوبًا مسبقًا غير صحيحة وأن النصوص الدينية والتاريخية، لذا يمكن تفسيرها بطرق مختلفة وفق الظروف المعاصرة وأن أي مشروع قومي يقوم على فرض حتمية تاريخية يفتقر إلى أساس منطقي وواقعي، مما يجعل الادعاءات بالشرعية الطبيعية للدولة هشّة ومفتقرة للمصداقية.

التأثير على السلطة واللاهوت يظهر جليًا من خلال استخدام التفسير الأحادي لتبرير الدولة وفق مبدأ "تثبيت الاحتمالات" بشكل اصطناعي، إذ وظفت السلطة الدينية والسياسية النصوص لتقليص الاحتمالات التاريخية المتعددة وخلق شرعية وهمية للدولة وفقدان ارتباطها الأخلاقي والتاريخي وتحويل الدين من أفق أخلاقي وروحي إلى أداة تثبيت سلطة وأيديولوجيا قومية، وإنَ النتائج الإبستمولوجية للغياب المطلق للحتمية تؤكد أن تفكيك الحتمية يعيد النظر في مصداقية أسطورة الدولة اليهودية، مما يبرز أن المشروع الصهيوني ليس نتيجة طبيعية للتاريخ أو إرادة إلهية، وإنما مشروع بشري سياسي قائم على اختيارات واستراتيجيات وإعادة تأويل النصوص الدينية والتاريخية، وبما يخدم أغراضًا قومية ويفتح المجال لنقد العلاقة بين الدين والسياسة والتاريخ ويطرح الدولة اليهودية ككيان سياسي قائم على تزييف شرعية مزعومة، لذا فإن تحليل الاحتمالات والغياب المطلق للحتمية، فقد يقدم إطارًا فلسفيًا وفكريًا لإعادة تقييم أسطورة الدولة "اليهودية" والنصوص التي بنيت عليها ويؤكد أن التاريخ والدين والسياسة كلها مجالات مفتوحة للاختيارات الإنسانية وللاحتمالات المتعددة، وأن أي قراءة أحادية أو حتمية للأسطورة هي قراءة مغلقة وأيديولوجية وليست حقيقة موضوعية، مما يستدعي قراءة نقدية معمقة لكل الأسس التي قامت عليها هذه الدولة.

مراجع الفصل، هيَ:

1. *Albert Einstein and B. Podolsky and N. Rosen,* ***Can the quantitative description of physical reality be considered complete*** *(New York: Physics Review Journal, 1935).*
2. *Albert Einstein,* ***Meaning of Relativity*** *(New York: Princeton University Publications, 1923).*
3. *Albert Einstein,* ***On Electrodynamics of Moving ObjectsAnnalen*** *(der Physik, 1905).*
4. *Albert Einstein,* ***Physics and Reality*** *(New York: Journal of the Franklin Institute, 1936).*
5. *Albert Einstein,* ***Relativity: Private and Public Theory*** *(New York: Henry Holt & Co., 1920).*
6. *Albert Einstein,* ***The World As I See It*** *(New York: Philosophical Library, 1934).*
7. *Albert Einstein,* ***Thoughts and Opinions*** *(New York; Crone Publishing, 1954).*
8. *Bass van Frasen,* ***Quantum Mechanics Experimental Vision*** *(London: University of Oxford Publications, 1991).*
9. *Carl Popper,* ***Open Universe Defense of Inevity*** *(London: Routledge, 1982).*
10. *Carlo Rovely,* ***Time System*** *(New York: Riverhead House, 2018).*
11. *David Baum,* ***Causality and Coincidence in Modern Physics****, (London: Routledge House, 1957).*
12. *Henry Bergson,* ***Duration and Synchronization in the Light of Einstein's Theory*** *(New York: Bobs Merrill, 1965).*
13. *Herman Minkowski,* ***Time and Space*** *(New York: Dover Publishing House, 1952).*
14. *Ilya Prigogen and Isabel Stingers,* ***The order that emerges from chaos is the dialogue of the new man with nature*** *(New York: Dar Bantam, 1984).*
15. *Ilya Prigogine,* ***The End of Certainty of Time Chaos and the New Laws of Nature*** *(New York, Free Press, 1997).*
16. *John Ehrman,* ***An Introduction to Determinism*** *(Amsterdam: De Riedel Publishing House, 1986).*
17. *Julian Barbour,* ***The End of the Next Revolution in Physics*** *(London: Oxford University Publications, 1999).*
18. *Lee Smullin,* ***The Birth of Time from the Crisis of Physics to the Future of the Universe*** *(London: Houtten House Mefflyn Harcourt, 2013).*
19. *Max Planck,* ***biography and other articles*** *(London: Williams and Norgate, 1949).*
20. *Max Planck,* ***Philosophy of Physics*** *(London: Fontana Publishing, 1963).*

21. *Max Planck,* ***The Theory of Heat Radiation*** *(New York: Dover Publishing House, 1959).*
22. *Max Planck,* ***Unit of the Conception of the Physical World*** *(London: Oxford University Publications, 1920).*
23. *Max Planck,* ***Where Science Is Heading*** *(New York; W.W. Norton & Co., 1932).*
24. *Niels Bohr,* ***Atomic Physics and Human Knowledge*** *(New York: John Wiley & Sons House, 1958).*
25. *Paul Davies,* ***About the Time of Einstein's Unfinished Revolution*** *(New York: Simon and Schuster House, 1995).*
26. *Roger Penrose,* ***the new emperor's mind about computers, brains and the laws of physics*** *(London: Oxford University Publications, 1989).*
27. *Roger Penrose,* ***The Road to Reality, A Complete Guide to the Laws of the Universe*** *(London: Jonathan Cape, 2004).*
28. *Stephen Hawking,* ***A Brief History of the Time from the Big Bang to Black Holes*** *(New York: Bantam House, 1988).*
29. *Stephen Hawking,* ***The Great Design*** *(New York: Bantham, 2010).*
30. *Tim Modlen,* ***Philosophy of Physics, Quantum*** *Theory (New York: Princeton University Publication, 2019).*
31. *Werner Heisenberg,* ***Physics and Philosophy Revolution in Modern Science*** *(New York: Harper and Roe, 1958).*

الفصل الثالث

ميكروبيولوجيا الدولة من العقل العلمي إلى الوظيفة السياسية: قراءة في ضوء الفلسفة الطبيعية الحديثة لدى حاييم وايزمان

مثل موضوع قراءة في ميكروبيولوجيا الدولة من العقل العلمي إلى الوظيفة السياسية حاييم وايزمان في ضوء الفلسفة الطبيعية الحديثة؛ مدخلا فكريا فلسفيا عميقا لتفكيك آليات تشكل الدولة "الصهيونية" الحديثة، حين تتأسس على السرديات اللاهوتية الصريحة وعلى توظيف العقل العلمي ذاته، من خلال اعتبارهُ أداة إنتاج للشرعية وبناء للأسطورة السياسية الجديدة، تجسد الميكروبيولوجيا علم تجريبي محايد، وايضًا نموذج معرفي، يسعى الى كشف كيفية انتقال مفاهيم الضبط والتنظيم والتحكم من حقل **(العلوم الطبيعية)** إلى **(حقل العلوم السياسية)**، تتماهى فيه المعرفة العلمية إلى بنية سلطة ناعمة، إذ تعمل في العمق دون أن تعلن عن ذاتها.

يقدم في هذا السياق حاييم وايزمان؛ حالة دالة على هذا التحول الإبستمولوجي، فهوا ليس مجرد **عالم كيمياء أو ميكروبيولوجيا** انتقل إلى **المجال السياسي**، وإنما يمثل تجسيدا لاندماج العقل العلمي مع الوظيفة السياسية في لحظة تاريخية حساسة، جرى فيها تقديم المشروع الصهيوني على أنه تعبير عن الحداثة والعقلانية والتنظيم العلمي للحياة الجماعية، وبهذا المعنى يكن العلم عند وايزمان أداة معرفة فحسب، فقد جاء كتعبير عن خطاب شرعنة يعيد تشكيل الوعي بالتاريخ وبالمستقبل، مما يساعد على منح الدولة **(الكيان الصهيوني)** طابعا يبدو وكأنه نابع من قوانين الطبيعة ذاتها.

الفلسفة الطبيعية الحديثة منذ القرن التاسع عشر قامت على نقد الميتافيزيقا التقليدية وإحلال التجريب والعقل محل الغائية اللاهوتية، غير أن هذا التحول لم يكن بالضرورة تحرريا على الدوام، إذ إن العقل حين ينفصل عن مساءلته الأخلاقية يتحول إلى أداة تقنية قابلة للتسخير السياسي، وفي هذا الإطار يصبح العلم وسيلة لإنتاج يقين زائف يقدم **الوقائع السياسية** بوصفها نتائج طبيعية لا تقبل الجدل، فقد يفقد العقل العلمي بعده النقدي ويتحول إلى سلطة تفسيرية مغلقة.

من منظور **ميكروبيولوجي** يمكن النظر إلى **الدولة الحديثة** بوصفها كائنا تنظيميا يعمل في مستويات دقيقة وخفية، كما تعمل الكائنات المجهرية في الجسد، لأن التأثير لا يتم عبر الخطاب الصريح فقط وإنما عبر شبكات من المفاهيم العلمية والإدارية، التي تعيد تعريف الإنسان والمجتمع والتاريخ وتحدد ما يعد طبيعيا وما يعد شاذا وما يعد ممكنا وما يعد مستحيلا، وفي هذا السياق تتحول الدولة إلى بنية ضبط شامل تستخدم العلم لإدارة السكان وتوجيه الوعي وإعادة إنتاج الطاعة تحت غطاء العقلانية والتقدم.

وظف وايزمان هذا الأفق؛ حينما قدم المشروع الصهيوني بوصفه مشروعا علميا حضاريا باعتبارهُ تحقيقا مباشرا لوعد للاهوتي، ومع أن هذا الانتقال يبدو في ظاهره قطيعة مع الأسطورة اللاهوتية، إلا أنه في العمق يمثل إعادة إنتاج للأسطورة في صيغة أكثر تعقيدا، حيث تحل الضرورة العلمية محل الإرادة الإلهية ويصبح التاريخ محكوما بقوانين التقدم لا بقوانين الوحي، إذ يتم تثبيت مسار واحد للتاريخ وإقصاء باقي الاحتمالات بوصفها غير عقلانية أو غير علمية، غير أن هذا التوظيف يتعارض جذريا مع منجزات الفلسفة العلمية الحديثة، خاصة بعد **أينشتاين وبلانك** حيث لم يعد الزمن مطلقا ولا السببية مغلقة ولا الحتمية ممكنة، بهذا المعنى فإن الادعاء بأن الدولة تمثل نتيجة طبيعية للتاريخ أو للتقدم العلمي، فقد يكشف عن إساءة استخدام للعلم وتحويله إلى أيديولوجيا مقنعة، الخطاب العلماني الذي رافق تشكل الدولة لم يكن تعبيرا عن روح العلم بقدر ما كان توظيفا انتقائيا له لخدمة مشروع سياسي محدد.

قراءة **ميكروبيولوجيا الدولة** في تجربة وايزمان، تكشف عن آلية دقيقة يتم من خلالها تحويل المعرفة إلى سلطة وتحويل المختبر إلى فضاء سياسي وافكار وتحويل العالم إلى شاهد شرعية لا إلى ناقد للسلطة، أي إنها قراءة تفضح كيف يمكن للعقل العلمي، وأن يفقد بعده التحرري حين يوضع في خدمة مشروع قومي مغلق، من خلال كيفية تتحول الحداثة من أفق نقدي إلى أسطورة سياسية جديدة أكثر صلابة وأشد قدرة على الإقناع، من هذا المنظور يصبح نقد أسطورة الدولة "اليهودية" نقدا إبستمولوجيا في المقام الأول، إذ لا يكتفي بتفكيك السرديات اللاهوتية أو التاريخية وإنما يتجه إلى مساءلة البنية المعرفية، التي استخدمت العلم لتثبيت الماضي وتجميد الاحتمالات وتحويل الدولة إلى ضرورة لا تقبل النقاش، حيث يتضح أن أخطر أشكال الأسطورة ليست تلك التي تعلن قدسيتها صراحة، تلك التي تتخفى خلف لغة العقل والعلم وتدعي الحياد بينما تمارس أعمق أشكال الهيمنة الفكرية والسياسية.

مثل **العقل العلمي** في السياق الحديث أحد أكثر الأدوات فاعلية في إنتاج الشرعية، حين يتحول من أفق نقدي مفتوح إلى **غطاء إبستمولوجي** لأسطورة سياسية مغلقة، لأن العلم الذي نشأ تاريخيا بوصفه قطيعة مع الخرافة والميتافيزيقا التقليدية، سرعان ما أعيد توظيفه داخل مشاريع الدولة الحديثة ليؤدي وظيفة مغايرة، تتمثل في تحويل الوقائع السياسية إلى حقائق تبدو طبيعية ومحايدة وغير قابلة للمساءلة، إذ لا يعود العقل العلمي أداة تفكيك للسلطة وإنما يتحول إلى أحد أعمدتها الخفية، ففي أسطورة الدولة "اليهودية" يتم استدعاء

العقل العلمي لا لتوسيع أفق الفهم التاريخي، بهدف تقليصه إذ يقدم المشروع السياسي بوصفه نتيجة منطقية لمسار تاريخي عقلاني تحكمه قوانين التقدم والضرورة، ويتم بذلك استبدال اللغة اللاهوتية المباشرة بلغة علموية حديثة تؤدي الوظيفة ذاتها، من حيث تثبيت المعنى وإغلاق باب الاحتمال فالأسطورة لا تختفي وإنما تغير شكلها وتستعير من العلم لغته وهيبته لتفرض نفسها بوصفها حقيقة لا تقبل النقاش.

عندما يُستخدم **العقل العلمي** بهذه الطريقة يفقد **جوهره الإبستمولوجي** القائم على الشك والاختبار والتعدد، إذ يغدو خطابا تبريريا يعمل على إعادة ترتيب الماضي وتوجيه الحاضر والتحكم في تصور المستقبل، التاريخ يعاد بناؤه وفق منطق انتقائي يستبعد الوقائع التي لا تخدم السردية المركزية ويضخم تلك التي يمكن توظيفها لإثبات الحتمية المزعومة، وهكذا يصبح العلم أداة لشرعنة الاختزال لا لكشف التعقيد، فمن منظور فلسفة العلم الحديثة لا سيما بعد **تحولات النسبية والكم،** لم يعد من الممكن الدفاع عن أي سردية تدعي الحتمية أو الضرورة المطلقة، العلم نفسه كشف عن هشاشة المفاهيم الكلاسيكية للسببية والزمن والنظام، غير أن الخطاب السياسي المؤدلج يتجاهل هذه التحولات ويستبقي من العلم ما يخدم غايته، حيثُ يتم استخدام صورة قديمة عن العلم بوصفه منتجا لليقين النهائي باعتبارهُ ممارسة معرفية مفتوحة على الخطأ والمراجعة.

ففي هذا السياق يعمل العقل العلمي **كقناع إبستمولوجي** يخفي **الطابع الإيديولوجي** للمشروع السياسي الاصولي الصهيوني، بدلا من الاعتراف بأن الدولة نتاج صراعات وقرارات بشرية واحتمالات تاريخية متداخلة يتم تقديمها بوصفها استجابة عقلانية لمعطيات موضوعية، وكأنها نتيجة طبيعية لا خيارا سياسيا وهنا يتم إلغاء المسؤولية الأخلاقية للتاريخ وتحويل العنف والإقصاء إلى لوازم ضرورية لمسار عقلاني مزعوم، تمثل خطورة هذا التوظيف لا تكمن فقط في تشويه العلم وإنما في تحويله إلى سلطة فوق النقد، إذ يصبح الاعتراض على المشروع السياسي اعتراضا على العقل ذاته ويتم وسم أي قراءة بديلة للتاريخ أو الدين أو المجتمع بأنها غير علمية أو عاطفية أو لا عقلانية، وبهذا يغلق المجال العمومي أمام التعدد ويعاد إنتاج الأسطورة في أكثر صورها صلابة.

نقد **العقل العلمي كغطاء إبستمولوجي لأسطورة الدولة** لا يعني رفض العلم ولا إنكار منجزاته، فهو يأتي بدلالة استعادة بعده النقدي والتحرري وفصله عن الوظيفة التبريرية، التي ألحقت به قسرا فالعلم حين يستعاد كممارسة مفتوحة على الاحتمال واللايقين يتحول إلى أداة تفكيك للأسطورة لا إلى دعامة لها، فقد يكشف أن

الدولة ليست نتيجة قانون طبيعي ولا تحقيقا لضرورة تاريخية وإنما بناء سياسي قابل للنقد والمراجعة والمساءلة، من هذا المنطلق يصبح تفكيك أسطورة الدولة "اليهودية" مشروعا إبستمولوجيا بامتياز يهدف إلى فضح آليات تسييس المعرفة وتحويل العقل من أداة تحرر إلى جهاز شرعنة ويعيد الاعتبار لفكرة أن العقل لا يكون عقلانيا، إلا حين يرفض أن يتحول إلى سلطة مغلقة أو يقين نهائي أو ذريعة لإلغاء الإنسان والتاريخ والاحتمال.

مثل تحويل المعرفة العلمية إلى وظيفة سياسية أحد أكثر التحولات خطورة في تاريخ الحداثة حين تنتقل المعرفة من مجال البحث والفهم إلى مجال التبرير والتثبيت، العلوم التي نشأت بوصفها سعيا لاكتشاف القوانين، عبر تحليل الظواهر ضمن أفق نقدي مفتوح يعاد توجيهها داخل المشاريع السياسية الكبرى لتؤدي دورا مختلفا يقوم على إنتاج اليقين وتكريس السردية الواحدة، وهكذا لا تعود المعرفة أداة كشف وإنما تتحول إلى جهاز فكري يعمل في خدمة الأسطورة، وفي سياق تكوين الأسطورة السياسية يتم انتزاع المعرفة العلمية من شروطها المنهجية ويتم تبسيطها واختزالها وإعادة تركيبها داخل خطاب سلطوي، يمنح المشروع السياسي مظهرا عقلانيا فالدولة لا تقدم بوصفها نتاج صراع تاريخي واحتمالات متداخلة، وإنما بوصفها نتيجة علمية لوقائع موضوعية وكأنها استجابة حتمية لمعطيات لا تقبل الجدل، ليتم تحويل العلم إلى لغة شرعنة لا إلى أداة مساءلة.

ينبثق التحول من آلية دقيقة تتمثل في نقل مفاهيم من حقلها العلمي إلى المجال السياسي دون سياقها النقدي، السببية تتحول إلى حتمية والتفسير إلى تبرير والاحتمال إلى ضرورة ويتم التعامل مع نتائج جزئية أو نماذج نظرية على أنها قوانين كلية صالحة لتفسير التاريخ والمجتمع والهوية، وبهذا يتم إنتاج وهم علمي يمنح الأسطورة طابعا حديثا يخفي جوهرها الإيديولوجي، يظهر هذا التوظيف بوضوح إذ يتم استدعاء التاريخ وعلم الاجتماع والديموغرافيا وحتى البيولوجيا الثقافية، من أجل إنتاج خطاب يوحي بأن قيام الدولة هو نتيجة طبيعية لمسار علمي عقلاني، فقد يتم تجاهل كل ما يكشف عن الطابع السياسي القسري لهذا المسار، المعرفة تستخدم لفتح أفق الفهم وإنما لتضييقه عبر تثبيت معنى واحد وإقصاء كل قراءة بديلة.

يؤدي تحول المعرفة العلمية إلى وظيفة سياسية إلى تعطيل بعدها الإبستمولوجي، العلم يفقد قدرته على الشك وعلى مراجعة مسلّماته ويغدو أداة لإغلاق الأسئلة لا لإنتاجها ويتم التعامل مع الاعتراض على

السردية السياسية على أنه اعتراض على العلم ذاته، وبهذا تكتسب الأسطورة حصانة مضاعفة تجمع بين سلطة الدولة وهيبة المعرفة، يبين التداخل عن أزمة عميقة في علاقة المعرفة بالسلطة، في حين تتماهى المعرفة مع المشروع السياسي تفقد استقلالها وتتحول إلى خطاب نافع لا إلى معرفة حقيقية، يصبح معيار الصدق هو الوظيفة لا البرهان، يغدو السؤال المعرفي تابعا للحاجة السياسية لا العكس وهذه هي اللحظة التي تتحول فيها الأسطورة إلى نظام مغلق يصعب تفكيكه، لا سيما عند تحويل المعرفة إلى وظيفة سياسية لا يكتفي بتبرير الحاضر وإنما يعيد كتابة الماضي وتوجيه المستقبل، لأن التاريخ يعاد تأويله وفق منطق علموي انتقائي والمستقبل يرسم بوصفه امتدادا ضروريا لمسار عقلاني مزعوم، وبهذا يتم محو إمكان التغيير وإلغاء التعدد وتحويل السياسة إلى قدر مقنّع بلغة العلم.

نقد هذا التحول لا يعني رفض المعرفة العلمية بقدر ما يعني تحريرها من أسر الوظيفة السياسية وإعادتها إلى موقعها الطبيعي بوصفها ممارسة نقدية مفتوحة على الخطأ والمراجعة، الأسطورة لا تنهار حين تواجه بالخطاب الأخلاقي وحده، في حين يتم تفكيك آلياتها المعرفية وكشف كيف جرى توظيف العلم لتثبيت ما هو سياسي وتقديمه بوصفه حقيقة نهائية، لذا فإن تفكيك أسطورة الدولة اليهودية يمر حتما عبر مساءلة هذا الاستخدام الأداتي للمعرفة العلمية، بغية الكشف عن أن ما قدم على أنه نتيجة عقلانية لم يكن سوى بناء إيديولوجي استعان بالعلم ليخفي طابعه القسري، يمنح ذاته شرعية زائفة فالعلم حين يستعاد في بعده النقدي يبين أن الأسطورة ليست حقيقة مكتشفة وإنما سردية مصنوعة وأن السياسة حين تتخفى في لباس المعرفة تفقد مشروعيتها الأخلاقية والتاريخية.

تفكيك أسطورة الدولة "اليهودية" لا يمكن أن يتم من داخل السرديات السياسية أو اللاهوتية المغلقة، وإنما يقتضي استدعاء العقل النقدي، الذي يكشف آليات إنتاج الشرعية الزائفة عبر الزمن والعلم والتأويل، الرؤية **النسبية للزمن ومبدأ الكم والاحتمالات** لدى **بلانك** يكشفان أن التاريخ لم يكن مسارا واحدا مغلقا، وأن ما قدم قدرا أو إرادة إلهية لم يكن سوى **اختيار سياسي** جرى تثبيته لاحقا عبر خطاب سلطوي منظم، كما يظهر أن تحويل **المعرفة العلمية** إلى **وظيفة سياسية**، أسهم في منح الأسطورة غطاء إبستمولوجيا يوهم بالعقلانية والموضوعية، بينما هو في جوهره اختزال للواقع وتقييد لفضاء الاحتمالات، لأن العلم حين ينتزع من طابعه النقدي ويتحول إلى أداة تبرير يفقد معناه المعرفي ويصبح جزءا من جهاز السلطة لا وسيلة لتحرير الوعي.

إن استخدام التفسير الأحادي للنصوص اللاهوتية والتاريخية، أدى إلى تقليص التعدد التأويلي وإلغاء إمكانات الفهم البديلة مما أفضى إلى إنتاج شرعية وهمية منفصلة عن الأخلاق والتاريخ والواقع الإنساني، وهذه الشرعية لا تقوم على البرهان وإنما على تثبيت الاحتمال الواحد وإقصاء كل ما عداه عبر سلطة سياسية ولاهوتية متداخلة، وعليه فإن غياب الحتمية المطلقة لا يمثل تهديدا للمعرفة أو للتاريخ وإنما يفتح أفقا لتحريرهما من الأسطورة فحين يستعاد التاريخ بوصفه مجالا للاختيارات والصراعات والاحتمالات يستعاد معه الوعي النقدي القادر على مساءلة الدولة والسلطة واللاهوت في آن واحد، فقد تنكشف الدولة "اليهودية" ككيان سياسي حديث تشكل عبر شروط القوة لا عبر قانون طبيعي أو وعد متعال، بهذا المعنى تصبح مهمة النقد الفلسفي ليست نقضا سرديا فهيَ ممارسة إبستمولوجية تسعى إلى إعادة الاعتبار للعقل باعتباره أداة تفكيك لا تبرير، وإلى العلم بوصفه مجالا للشك لا لليقين المصطنع وإلى الزمن من فضاء مفتوحا للتغير بدلا من وعاء لأسطورة مكتملة، إذن انهيار الأسطورة يبدأ حين يعاد فتح باب الاحتمال ويستعاد السؤال الذي حاولت السلطة إسكاته طويلا.

اولا: إبستمولوجية العقل العملي تأصيل فلسفي لأسطورة الدولة "اليهودية"

تشكل **إبستمولوجية العقل** العملي في فلسفة تكوين الدولة "اليهودية" إطارًا فكريًا، يسمح بفهم كيفية تحويل المعرفة والممارسة إلى أدوات لصياغة أسطورة سياسية قائمة على شرعية مزعومة، حيث لا يقتصر العقل العملي على التفكير النظري أو التحليل المعرفي، فقد يمتد ليشمل القدرة على تحويل الأفكار والمبادئ إلى إجراءات وسلوكيات سياسية واجتماعية تؤسس لهيمنة الدولة وتبرر مشروعها التاريخي، حيثُ يظهر أن العقل العملي يعمل على دمج البعد التاريخي والديني والعلمي في سياق واحد، إذ يخلق سردية مترابطة للدولة اليهودية بحيث تُقدَّم كل القرارات السياسية وكل الخطوات التاريخية على أنها امتداد طبيعي، بما يعرف باسم تطور الجماعة والكيان الجمعي ويُحوَّل التاريخ إلى سلسلة مترابطة من الأحداث، التي تثبت مشروعية الدولة في حين أن هذا الترتيب الاصطناعي للأحداث يغطي على الطبيعة الاحتمالية للتاريخ ويغفل عن بدائل الواقع والتفاعلات المعقدة التي كانت ممكنة.

يركز على إنتاج شرعية عملية يمكن أن تُستثمر في السيطرة على الجماعات المختلفة والتأثير في الرأي العام، من خلال إضفاء طابع حتمي على السياسات والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

ويصبح التاريخ والتوراة والعلوم الطبيعية، عبر أدوات يتم من خلالها صياغة مشروع قومي له طابع عملي وتنفيذي، في الوقت الذي يُخفي فيه التباينات الداخلية والتعددية الفكرية والثقافية والاجتماعية التي كانت جزءًا من التجربة اليهودية عبر العصور، إذ يظهر الدور الإبستمولوجي للعقل العملي أيضًا في استثمار المعرفة العلمية والفلسفية والتاريخية لصالح أهداف سياسية محددة، فقد يتم تحويل الإنجازات الفردية والجماعية إلى رموز للحداثة والشرعية وتصبح الدولة قادرة على تقديم نفسها ككيان مشروع ومعبر عن إرادة جماعية واحدة، بينما الواقع متعدد الأبعاد ومليء بالاحتمالات والتفاعلات غير الحتمية، يعكس هذا الاستخدام المزدوج للعقل العملي كيف يمكن تحويل الفلسفة إلى أداة لصياغة الأساطير السياسية.

خاصة إن إبستمولوجية العقل العملي في فلسفة تكوين الدولة "اليهودية" تكشف عن العلاقة المعقدة بين المعرفة والسلطة والتاريخ، إذ توضح كيف يمكن للمعرفة أن تُوظَّف لإضفاء هالة شرعية على مشروع سياسي وأن تُحول التجربة التاريخية والدينية والعلمية إلى أداة لتثبيت السلطة والهيمنة الفكرية، تشير إلى أن أي خطاب عن مشروعية الدولة لا يقوم على أسس موضوعية أو طبيعية وإنما على إطار إبستمولوجي عملي يُعيد تشكيل الحقيقة لصالح الأسطورة، يبرز الطبيعة المصطنعة للشرعية المزعومة ويضعها تحت تحليل نقدي فلسفي عميق يسمح بفهم العلاقة بين العقل والسلطة والتاريخ والدين في سياق مشروع الدولة اليهودية.

لعب حاييم وايزمان دورًا محوريًا في إبراز إبستمولوجية العقل العملي لفلسفة تكوين الدولة "اليهودية"، من خلال تحويل مكانته العلمية كعالم طبيعي إلى أداة لصياغة شرعية مزعومة للمشروع الصهيوني، لقد أُبرز وايزمان ليس كأيديولوجي قومي وإنما كعالم طبيعي متفوق اكتسبت أفكاره العلمية صفة العقلانية الموضوعية، التي يمكن أن تُستثمر لإضفاء غطاء فكري على مشروع سياسي لا يستند إلى حقائق تاريخية أو دينية مطلقة، ومن هذا المنظور أصبح وايزمان رمزًا مزدوجًا فهو يمثل التفوق العلمي الفردي والقدرة على الابتكار في العلوم الطبيعية، وفي الوقت نفسه أصبح أداة فكرية لإقناع الجماهير والجهات الدولية بجدوى المشروع الصهيوني باعتباره استمرارًا طبيعيًا لتاريخ الشعب اليهودي، بالرغم أن هذا الاستنتاج قائم على اختزال التاريخ وتثبيت احتمالات محددة مسبقًا ويغفل الطبيعة الاحتمالية للأحداث التاريخية.

يساهم **العقل العملي** المرتبط بفلسفة فكر حاييم وايزمان في توظيف العلم لتبرير الدولة، من خلال خلق سردية تربط بين التفوق العلمي اليهودي وفكرة الاستحقاق السياسي والتاريخي، حيث يُقدَّم العلم كدليل على

جدارة الشعب اليهودي بإقامة دولة قومية، بينما الواقع متعدد الاحتمالات وكان يمكن أن تسلك الأحداث التاريخية مسارات مختلفة، وهذا الاستخدام العلمي الفكري يعكس قدرة السلطة على تحويل المعرفة الفردية إلى قوة سياسية جماعية، كما أن سيرة وايزمان العلمية أصبحت أداة لإنتاج خطاب عن الحداثة والشرعية العملية بحيث يتم ربط الإنجازات الفردية والجماعية بالأسطورة السياسية للدولة، يصبح العقل العلمي العملي الذي يمثله وايزمان جزءًا من الآلية التي تمكّن المشروع من إضفاء طابع وهمي على تأسيس الدولة وتثبيت سلطتها الفكرية والاجتماعية والدينية.

لذلكَ؛ يظهر دور وايزمان في إبستمولوجية العقل العملي أنه ليس مجرد عالم أو شخصية علمية بقدر ما هيَ أداة مركزية في تحويل المعرفة إلى وظيفة سياسية، عن طريق تعزيز أسطورة الدولة اليهودية وإضفاء مصداقية عقلانية على مشروع قومي قائم على تزييف شرعية مزعومة، مما يتيح قراءة نقدية فلسفية عميقة للعلاقة بين العلم والتاريخ والدين والسلطة، وفي سياق تكوين الدولة ويعكس كيف يمكن للإنجازات العلمية الفردية أن تُستثمر في ترسيخ السلطة السياسية والتأثير على الوعي الجماعي، فقد تشكيل سردية أسطورية عن الحداثة والشرعية التاريخية والسياسية، التي لا تستند إلى الواقع الواقعي أو الاحتمالات التاريخية المتعددة.

1. توظيف العقل العملي لدى وايزمان

يظهر نموذجا دالاً على كيفية انتقال المعرفة من مجال **البحث العلمي** إلى حقل **الوظيفة السياسية،** حيث لم تبق الخبرة العلمية في إطارها المعرفي المحايد، فقد أعيد توجيهها لتأدية دور فكري وشرعي داخل مشروع الدولة، لأن العقل العلمي لم يستخدم باعتبارهُ أداة اكتشاف أو مساءلة فهو رأسمالا فكريًا يمنح الخطاب السياسي مظهرا عقلانيا وحداثيا، أي إن حضور وايزمان **كعالم كيمياء** في المشهد التأسيسي للدولة "الصهيونية"، ساهم في إنتاج صورة ذهنية توحي بأن المشروع القومي يستند إلى العلم والتقدم والعقل الحديث، بينما كان هذا الحضور في جوهره جزءا من استراتيجية لتغطية المشروع الأيديولوجي بغطاء إبستمولوجي يوهم بالحياد والموضوعية، العلم في هذا السياق لم يكن غاية معرفية وإنما وسيلة لإقناع القوى الدولية ومنح الأسطورة السياسية لغة جديدة أقل للاهوتية وأكثر حداثة.

الخلفية العلمية لوايزمان؛ جرى توظيفها لفصل الدولة عن صورتها اللاهوتية الصريحة دون التخلي عن مضمونها الأسطوري، فقد تم استبدال الخطاب الديني المباشر بخطاب علمي تقني ظاهري يقوم بالوظيفة ذاتها، وهي تثبيت شرعية مسبقة وتقديمها بوصفها نتيجة عقلانية للتاريخ والتقدم الإنساني، وهذا التحول يعكس آلية عميقة في بنية السلطة الحديثة، حيث لا تلغى الأسطورة وإنما يعاد إنتاجها بلغة جديدة، تسمح في تفكيك الوهم واعادة تشكيله ضمن قالب معرفي حديث يسمح للأسطورة، بأن تستمر دون أن تظهر بوصفها أسطورة، وهكذا يتحول العالم إلى فاعل سياسي ويتحول المختبر إلى امتداد غير مرئي لمؤسسة القرار، وإن توظيف الخلفية العلمية لحاييم وايزمان يكشف أن العلاقة بين العلم والسلطة ليست علاقة بريئة أو تلقائية، فهي علاقة مشروطة بالسياق السياسي والاجتماعي، في حين ينتزع العلم من بعده النقدي ويزج به في خدمة مشروع قومي محدد يفقد استقلاله ويتحول إلى أداة ضمن منظومة الهيمنة.

وعليه؛ فإن نقد هذا التوظيف لا يستهدف العلم في ذاته لأنهُ يستهدف استخدامه كقناع معرفي لتبرير مشروع سياسي قائم على اختزال التاريخ وإلغاء الاحتمالات وتحويل الصراع الإنساني إلى مسألة تقنية محكومة بخطاب التقدم، وهذا ما يعيدنا إلى جوهر الأسطورة الحديثة التي لا تقوم على الغيب، حيثُ تعمل على عقل أداتي مسخر لإنتاج شرعية تبدو علمية بينما هي في حقيقتها سياسية أيديولوجية، جرى تقديم حاييم وايزمان في السردية الصهيونية عبر اعتباره عالما طبيعيا لا رجل أيديولوجيا، لتكن محاولة واعية لإعادة تشكيل صورته العامة وإزاحتها من حقل الصراع الفكري والسياسي إلى مجال العلم المحايد، فهذه الصورة لم تكن توصيفا بريئا لمساره المهني في بناء فكرًا مقصودا يهدف إلى إخفاء البعد الأيديولوجي خلف قناع المعرفة الطبيعية.

إبراز وايزمان كعالم كيمياء أسهم في إضفاء طابع عقلاني على المشروع الصهيوني، حيث بدا وكأنه امتداد طبيعي لمنجزات الحداثة العلمية لا نتيجة تصور للاهوتي أو برنامج قومي إقصائي، وبهذا التحويل جرى نزع الصراع من جذوره التاريخية والأخلاقية وإعادة تقديمه ضمن لغة التقدم والعلم والضرورة الحضارية، إذ يظهر هذا التقديم كآلية إبستمولوجية تهدف إلى تحييد السؤال السياسي عبر العلم، السلطة لا تواجه النقد بشكل مباشر فهي تلتف عليه عبر استدعاء شخصية علمية توحي بالموضوعية والحياد وكأن تأسيس الدولة نتيجة عقل علمي لا اختيار أيديولوجي قابل للنقاش والمساءلة، لذلكَ فإنَ البناء الفكري يفصل بين العالم والإنسان

السياسي، لأن وايزمان يقدم كعقل معرفي منفصل عن رهانات القوة والهيمنة رغم أن دوره الفعلي كان مرتبطا بإعادة توجيه المعرفة لخدمة مشروع قومي محدد، وهكذا يصبح العلم أداة لإخفاء الأيديولوجيا لا لكشفها ويغدو العالم وسيطا يمنح الأسطورة السياسية شكلا حديثا قابلا للتسويق.

تقديم وايزمان بهذه الصيغة يعكس منطق الدولة الحديثة التي تسعى إلى شرعنة ذاتها عبر الخبرة التقنية والعلمية، حيث تتحول المعرفة إلى خطاب سلطة ويغيب البعد القيمي والأخلاقي خلف لغة التجريب والمنفعة، وهذا ما يسمح للأسطورة بأن تستمر دون أن تعلن عن ذاتها كأسطورة، وعليه فإن قراءة وايزمان بوصفه عالما طبيعيا لا رجل أيديولوجيا، تكشف عن استراتيجية واعية لإعادة إنتاج الشرعية عبر العلم، حيث لا يستخدم العقل العلمي لتفكيك الادعاءات وإنما لتثبيتها ضمن إطار يبدو عقلانيا ومحايدا، بينما هو في جوهره جزء من بنية خطاب سياسي يسعى إلى فرض سردية واحدة وإقصاء بقية القراءات الممكنة للتاريخ والواقع.

استثمار المكانة العلمية لحاييم وايزمان من خلال اعتبارهُ رأسمالا فكريًا مركبا، يتجاوز حدود الإنجاز الأكاديمي ليؤدي وظيفة سياسية مركزية في تشكيل خطاب أسطورة الدولة اليهودية، حيث لم ينظر إلى هذه المكانة باعتبارها مسارا معرفيا مستقلا، إذ جرى إدماجها ضمن بنية تبريرية تمنح المشروع الصهيوني مظهرا عقلانيا يوحي بالضرورة والموضوعية، تخفي خلفه اختيارات أيديولوجية محددة ومصالح سياسية واضحة، وفي هذا السياق لم يعمل كأداة نقد وتفكيك وإنما تحول إلى سلطة فكرية تعيد إنتاج السردية وتمنحها حصانة معرفية، وإن تقديم وايزمان بوصفه عالما طبيعيا في صدارة المشهد الصهيوني أسهم في نقل المشروع من حيز الصراع التاريخي والأخلاقي إلى حيز يبدو وكأنه نتاج العقل الحديث ومنطق التقدم العلمي، حيث جرى تصوير الدولة باعتبارها ثمرة تفكير عقلاني منظم لا نتيجة فعل سياسي قابل للنقاش والمساءلة، وبهذا المعنى تم إزاحة الأسئلة المتعلقة بالعدالة والتاريخ والحقوق لصالح خطاب تقني يوهم بأن ما تحقق كان نتيجة طبيعية لمسار عقلاني لا يمكن مقاومته.

هذا التوظيف عن بين عملية خلط منهجية بين المعرفة والسلطة، حيث جرى تحويل العالم الطبيعي إلى فاعل سياسي يمتلك شرعية مضاعفة، لأنه يتحدث بلغة العلم التي يُفترض فيها الحياد والكونية فتصبح مواقفه السياسية متخفية داخل خطاب معرفي يوحي بالموضوعية، بينما هو في جوهره خطاب أيديولوجي

موجَّه يخدم غاية محددة تتعلق بتأسيس الدولة وتبرير وجودها، وهذا الاستثمار للمكانة العلمية أسهم في إعادة صياغة الأسطورة الصهيونية ضمن قالب حداثي جديد، إذ لم تعد تستند فقط إلى النصوص الدينية أو الوعود اللاهوتية وإنما جرى دعمها بخطاب عقلاني علمي يمنحها قوة إقناعية إضافية داخل الوعي الحديث، لأنهُ يستخدم لكشف تناقضات السردية وتثبيتها عبر منحها مظهرا منسجما مع قيم العصر مثل العقلانية والتقدم والتنظيم العلمي للمجتمع.

أدت هذه العملية إلى إنتاج نوع من الحصانة النقدية للمشروع الصهيوني، بعد أن أصبح الاعتراض عليه يبدو وكأنه اعتراض على العقل أو على العلم ذاته، مما يفرغ النقد من شرعيته الأخلاقية والمعرفية، الدولة تقدم بوصفها تجسيدا للعقل الحديث وأي مساءلة لها تفسر باعتبارها رفضا للحداثة أو إنكارا للعلم لا اعتراضا على مشروع سياسي قائم على الإقصاء وإعادة تشكيل التاريخ، يدُل هذا المسار أن العقل العلمي لم يتحول إلى قوة تحررية كما يفترض في الفلسفة الحديثة، بعد ان جرى إخضاعه لوظيفة سياسية محددة، حيث فقد طابعه النقدي المفتوح وأعيد توجيهه ليعمل كغطاء إبستمولوجي يعيد إنتاج الأسطورة بصيغة جديدة أكثر قبولا في السياق الحديث، وبهذا يصبح العلم جزءا من بنية السلطة لا أداة لكشفها ويغدو العقل وسيلة لتثبيت الشرعية لا لمساءلتها، مما يعمق الطابع الأسطوري للمشروع ويمنحه قوة فكرية إضافية مع بقاء جذوره الأيديولوجية والتاريخية خارج دائرة النقد الجذري.

مثل تحويل السيرة العلمية الفردية إلى فكر جماعي لحداثة الدولة إحدى أكثر الآليات الفكرية تعقيدًا في بناء أسطورة الدولة "اليهودية"، لا يتم التعامل مع المسار العلمي بعتبارها تجربة شخصية محكومة بسياقها الأكاديمي والتاريخي، وإنما يعاد تشكيله داخل خطاب سياسي شامل، يصبح علامة دالة على حداثة جماعية مزعومة وعلى قدرة الدولة على تمثيل العقل العلمي وروح العصر، وبهذا التحويل تفقد السيرة بعدها الفردي وتغدو أداة أيديولوجية تعمل على إنتاج صورة الدولة بوصفها امتدادًا طبيعيًا للعلم والتقدم، لذا تتضح الوظيفة السياسية للإنجاز العلمي حيث لم يعد الهدف منه خدمة المعرفة أو توسيع الأفق العلمي، تبرير سلطة سياسية محددة وإضفاء طابع شرعي على مشروع قومي يستند إلى الحداثة المزيفة.

اقتطاع السيرة العلمية من شروطها المعرفية الخاصة وإعادة إدماجها في سردية كبرى تقدم الدولة باعتبارها التجسيد المؤسسي للعقل الحديث، يصبح العالم الفرد نموذجا اختزاليا للأمة كلها ويغدو نجاحه الأكاديمي

دليلا فكريًا على نضج المشروع السياسي، وكأن الدولة هي الامتداد الطبيعي لمسار العلم ذاته، وهذه العملية تقوم على إسقاط تعسفي للجزئي على الكلي وتحويل الإنجاز الفردي إلى رأسمال فكري، يوظف في خدمة الشرعية السياسية وتخلق وهمًا بأن الدولة الحديثة بأنها نتيجة طبيعية لمسار المعرفة والتقدم العلمي، لأنهُ يكشف عن آلية تتلاعب بالمعنى، فقد يتم الخلط بين منطق المعرفة ومنطق السلطة، فالعلم الذي يفترض فيه النقد والانفتاح والتراكم المعرفي يتحول إلى علامة هوية وإلى شهادة فكرية على مشروعية كيان سياسي بعينه، مما يجعلها تؤدي وظيفه فكرية داخل خطاب الدولة، حيث يستخدم كدليل إثبات لا كمجال مساءلة، وبهذا يصبح العلماء والباحثون عناصر في مشروع سياسي يستثمر أفكارهم العلمية لإضفاء شرعية على ممارسات سياسية واجتماعية محددة.

تأصيل السيرة العلمية إلى فكر جماعي، يفترض ضمنيًا أن الحداثة يمكن امتلاكها أو احتكارها عبر الدولة وأن العقل العلمي، يمكن اختزاله في كيان سياسي محدد بهذا المعنى يتم نزع الطابع الكوني عن العلم وإعادة تأطيره داخل هوية قومية مغلقة، مما يتناقض مع الأسس الفلسفية للعلم الحديث، التي تقوم على العالمية والتراكم المشترك وتجاوز الحدود الثقافية والسياسية، هذا التناقض يكشف أن ما يجري ليس احتفاء بالعلم فهو توظيف أيديولوجي له، فقد يظهر كيف يمكن للسلطة السياسية والدينية توظيف الافكار العلمية لإضفاء مصداقية زائفة على مشروعها وإخفاء الطبيعة الواقعية المعقدة للسياسات التاريخية، كما أن هذا يؤدي إلى إنتاج سردية تفاضلية تضع الدولة في موقع التفوق الحضاري مقابل محيطها، حيث تقدم بوصفها حاملة للعلم والعقل والتنظيم الحديث، وفي مقابل الآخر المصور ككيان تقليدي أو غير عقلاني، بهذا تصبح السيرة العلمية أداة لترسيخ علاقات قوة فكرية لا علاقة لها بجوهر المعرفة وإنما بوظائفها السياسية في إعادة ترتيب العالم وفق منطق الهيمنة، لذا تتحول الإنجازات العلمية إلى أفكار شرعية تخدم الأيديولوجيا وتغطي الصراعات التاريخية الداخلية والخارجية وتحول العلم من ممارسة نقدية متحررة إلى أداة سلطوية لإضفاء شرعية على السلطة.

إنَ هذه العملية تسهم في تثبيت أسطورة الدولة الحديثة عبر إزاحة الأسئلة الأخلاقية والتاريخية المتعلقة بالتأسيس والشرعية والحقوق لصالح خطاب تقني فكري، يسعى لبث وهم فكري يتجلى في إن الدولة قامت على أساس عقلاني علمي محض، بينما يتم إخفاء العنف والتناقضات والتدخلات السياسية خلف صورة

العالم والباحث والمعمل والاختراع، فقد تتحول الحداثة إلى قناع أيديولوجي لا إلى ممارسة نقدية حقيقية وبهذا يصبح الجمهور معرضًا لتقبل أسطورة الدولة، على أنها نتيجة طبيعية للعلم والتقدم العلمي دون النظر في الصراعات الاجتماعية والسياسية التي شكلتها، يكشف هذا المسار في نهايته أن تحويل السيرة العلمية الفردية إلى فكر جماعي ليس فعلاً بريئًا أو احتفاء بالمعرفة، فهو جزء من استراتيجية شاملة لإنتاج شرعية حديثة مصطنعة، حيث تستخدم أفكار العلم لإعادة كتابة التاريخ وإعادة تشكيل الوعي الجمعي، بما يخدم أسطورة الدولة ويمنحها مظهرًا عقلانيًا يخفي طابعها السياسي الصراعي، إذ يحول الحداثة من أفق تحرري مفتوح إلى أداة ضبط وهيمنة داخل خطاب السلطة، يظهر كيف يمكن للعلم أن يصبح أداة فكرية في سياق الهيمنة على الوعي الجمعي وإعادة إنتاج أسطورة الدولة تحت مسمى العقلانية والحداثة.

ربط التفوق العلمي بفكرة الاستحقاق التاريخي والسياسي أحد الأعمدة الأساسية، التي قامت عليها الأسطورة الصهيونية للدولة اليهودية، حيث لم يُنظر إلى الإنجاز العلمي بوصفه نشاطًا فرديًا مستقلًا أو نتيجة تراكم معرفي حيادي، وإنما كدليل على شرعية مشروع سياسي وفكري زعم أنه نتيجة طبيعية للتاريخ والحضارة بهذا الربط يُحوَّل العلم من ممارسة نقدية ومنهجية موضوعية إلى أداة لتثبيت السلطة وتكريس الهيمنة السياسية والثقافية، تصبح الإنجازات العلمية للفرد والجماعة بمثابة شهادات على صحة الأسطورة الوطنية وعلى مشروعية الدولة وشرعية قيادتها، إذ يظهر هذا الربط كيف يمكن تحويل نتائج البحث والاكتشاف العلمي إلى أفكار سلطوية مصطنعة لمكانة الدولة في التاريخ، حيث تُقدَّم الدولة على أنها كيان جدير بالبقاء والتمدد والهيمنة لأنها تمثل امتدادًا طبيعيًا للتقدم العلمي والثقافي، وهذه الاستحقاقية المفترضة تغطي على الصراعات السياسية والاجتماعية الفعلية وتغذي سردية أحادية تختزل التاريخ والخيارات البشرية وتخفي عن المتلقي التعقيدات الحقيقية للتطورات السياسية والاجتماعية، ليكُن الإنجاز العلمي إلى أداة فكرية لتبرير ممارسات سلطوية وفرض سيطرة أيديولوجية تفتقر إلى أساس أخلاقي أو تاريخي حقيقي.

يصبح التفوق العلمي وسيلة لإنتاج هالة شرعية عقلانية للدولة، حيث يُقدَّم المجتمع العلمي باعتباره معيارًا للتقدم والحداثة والجدارة السياسية، إذ تتصور الدولة على أنها جديرة بالهيمنة والقيادة لأنها قادرة على امتلاك المعرفة والتحكم بها وتطبيقها على نطاق واسع، بينما تتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ والواقع، كما تشير **فلسفة ماكس بلانك** حيث لا يوجد مسار واحد حتمي لتطور الأحداث فهي شبكة معقدة من الاحتمالات

والتفاعلات التي يمكن أن تسلك مسارات متعددة وفق الظروف والاختيارات البشرية، وإن ربط التفوق العلمي بالاستحقاق التاريخي والسياسي يفرض على المجتمع تصورات مسبقة عن النجاح والقيمة ويجعل العلم معيارًا لهوية جماعية ومقياسًا للشرعية السياسية، وهذا التحويل الفكري يؤدي إلى اختزال التعددية الفكرية والاجتماعية والثقافية في تفسير أحادي يسعى لتثبيت السلطة ويخفي التعقيدات الحقيقية للتاريخ والخيارات الفردية والجماعية، مما يؤكد أن المشروع السياسي لا يقوم على استحقاق طبيعي أو موضوعي وإنما على استثمار فكري للمعرفة والتفوق العلمي لإنتاج وهم الشرعية العقلانية والحداثة المزعومة.

ففي النهاية يُمكن القول، هذا الربط يبين كيف يمكن للعلم أن يُوظَّف في خدمة الأسطورة السياسية عندما تتجلى المعرفة في أداة لتأكيد الهيمنة والسلطة الفكرية، تغدوا الدولة قادرة على تقديم نفسها ككيان مشروع ومبرر تاريخيًا وفكريًا، في الوقت الذي تغيب فيه الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والاجتماعية ويظهر أن أي خطاب عن استحقاق الدولة عبر التفوق العلمي ليس نتاج واقع موضوعي أو طبيعي وإنما أيديولوجي واستراتيجي، يجعلها تهدف إلى إنتاج شرعية مزيفة وتثبيت أسطورة الدولة تحت مسمى الحداثة والمعرفة، مما يجعلها أن العلم لم يعد ممارسة للمعرفة أو أداة للكشف عن الحقيقة فقد أصبح فكرًا للسلطة والهيمنة ومكونًا أساسيًا في الأسطورة السياسية التي تبنتها الدولة "اليهودية".

2. التوظيف العلمي لإسطورة الدولة "اليهودية"

مثل نقل أسطورة الدولة "اليهودية" من المجال اللاهوتي إلى الخطاب العلمي تحولًا جذريًا على المستوى الإبستمولوجي والفلسفي، إذ لم تعد الأسطورة قائمة على تفسير ديني أو وحي إلهي مباشر، فقد تم استدعاء العلوم الطبيعية والتجريبية لإعادة صياغتها على شكل سردية موضوعية عقلانية يتيح للمشروع الصهيوني أن يقدّم نفسه كنتاج طبيعي لتاريخ طويل ومعقد من التجربة اليهودية، بينما الواقع التاريخي متعدد المسارات ومتقاطع الاحتمالات ولم يكن هناك مسار حتمي أو إرادة إلهية توجهت نحو تأسيس الدولة، يعكس هذا النقل قدرة السلطة السياسية على توظيف المعرفة العلمية وتحويلها إلى أداة للهيمنة الفكرية والاجتماعية من خلال ربط الإنجازات الفردية والجماعية بالمسارات التاريخية المفترضة وإضفاء طابع الضرورة العقلانية على وجود الدولة، يصبح العلم في هذه الرؤية وسيلة لتسويغ الاستحقاق السياسي والتاريخي وإضفاء شرعية

علمية على مشروع قومي يقوم في جوهره على اختزال الاحتمالات التاريخية المتعددة إلى مسار واحد مطلق.

هذا النقل يعيد تشكيل العلاقة بين الدين والتاريخ والسياسة إذ تتحول النصوص الدينية والأحداث التاريخية إلى مواد قابلة لإعادة التأويل المستمرة وفق المصالح السياسية والاجتماعية، فقد يصبح العلم غطاءً لإعادة إنتاج شرعية مزيفة للدولة وإضفاء طابع عملي وموضوعي على سرديات قائمة أصلاً على تثبيت احتمالات محددة مسبقًا، من خلال تجاهل التعددية الداخلية للزمن والتاريخ اليهودي، مما يتيح هذا الإطار السياسي العلمي إخفاء التناقضات بين الطبيعة الحقيقية للتاريخ والادعاءات الصهيونية عن حتمية تأسيس الدولة، إذ يُظهر هذا النقل أن العقل العلمي لم يعد مجرد أداة معرفية للتفسير الموضوعي للواقع، فهو أداة لإضفاء شرعية سياسية وفكرية على المشروع الصهيوني، لذا يصبح العلم أداة للوظيفة السياسية التي تخدم تثبيت أسطورة الدولة وتقديمها كواقع عقلاني متحقق، بينما هي في جوهرها مشروع قائم على تزييف التاريخ وتحويل احتمالات متعددة إلى سردية وحيدة محددة، وهذا الاستخدام كيف يمكن تحويل التفوق العلمي الفردي والجماعي إلى رمز للحداثة والجدارة التاريخية والسياسية، تتيح قراءة نقدية لكيفية تحويل العلم إلى غطاء إبستمولوجي لإعادة إنتاج الأسطورة الصهيونية وإضفاء مصداقية على مشروع قومي قائم على اختزال الزمن والتاريخ والاختيارات الإنسانية إلى مسار واحد حتمي وهمي.

النظر إلى هذا التموضع يسمح بفهم أن نقل الأسطورة إلى الخطاب العلمي لا يضيف إلى الحقيقة التاريخية، فقد يضيف طبقة من الشرعية الوهمية التي تستغل العلم لإضفاء طابع عقلاني على المشروع الصهيوني، إذ يكشف هشاشة الأسطورة في جوهرها ويؤكد أن كل محاولة لتقديم الدولة على أنها نتيجة طبيعية أو حتمية للتاريخ هي قراءة مغلقة للتاريخ والتجربة اليهودية وتتجاهل الطابع الاحتمالي والمتعدد للأحداث والتجارب الإنسانية، مما يجعل إعادة قراءة الأسطورة ضمن إطار علمي نقدي ضرورة لفهم العلاقة بين الدين والعلم والسياسة والسلطة في صياغة الدولة الحديثة، تمثل إعادة صياغة المفاهيم الدينية بلغة العلم والتجربة خطوة محورية وحاسمة في تطور أسطورة الدولة اليهودية، إذ لم تعد الافكار اللاهوتية والمفاهيم اللاهوتية مقتصرة على التأويل الروحي أو الأخلاقي، لذا جرى تحويلها إلى مصطلحات قابلة للقياس والملاحظة العلمية والتجريبية وأصبحت القصص التاريخية والرموز المقدسة تُقرأ كبيانات مادية، يمكن من خلالها استدعاء العقل العلمي لإضفاء طابع موضوعي على الرواية الوطنية.

أتاح التماهي للسلطة السياسية أن تقدم الأسطورة الدينية على أنها نتاج طبيعي للتجربة الجماعية اليهودية من خلال ربطها بمفاهيم علمية حديثة وتجارب عملية يمكن أن تُثبت أو تُقاس، وبهذا الشكل أصبحت الرموز المقدسة والأحداث التاريخية مرجعية قابلة للاختبار العلمي والتمحيص التجريبي، مما عزز الإحساس بالحتمية والتقدير العقلاني لمشروع قومي كان من الممكن أن يسلك مسارات مختلفة، يعكس هذا الأسلوب إبستمولوجية جديدة تقوم على إدماج العقل العملي والعقل التجريبي في إعادة تفسير النصوص الدينية وتحويلها إلى أدوات للوظيفة السياسية والفكرية، إذ لم يعد الدين مجرد مجال للعبادة أو التأمل الروحي وإنما أصبح مادة يمكن تحليلها وفحصها ضمن مناهج علمية مختلفة، تتيح للسلطة أن تبني شرعيتها على أساس عقلاني مزعوم وتصبح الافكار اللاهوتية أدوات لدعم السردية السياسية القائمة على تأسيس الدولة.

التداخل بين العلم والدين يكشف عن قدرة المشروع الصهيوني على تحوير الاحتمالات التاريخية وتثبيتها في مسار واحد محدد مسبقًا تحت غطاء عقلاني، إذ أن كل حدث ديني أو تاريخي يُعاد تأويله وفق أهداف سياسية ويتم استدعاؤه لإضفاء طابع الحتمية العلمية على مشروع قومي، كأن من الممكن أن يسلك مسارات متعددة ويصبح العلم وسيلة لإضفاء المصداقية على سردية، تقوم على اختزال التاريخ والتجربة الدينية اليهودية وتحويلها إلى أداة للسيطرة الفكرية والمعنوية، يعكس هذا التحول هشاشة العلاقة بين المعرفة والسلطة إذ يتم استغلال العلم لإخفاء التناقضات بين النص الديني والواقع السياسي وتقديم التفسير الأحادي كمصداقية عقلانية مزعومة، يسمح هذا الأسلوب قراءة نقدية لكيفية تحويل الدين إلى مادة قابلة للتجريب والتحليل بغرض دعم أسطورة الدولة وشرعنتها، يبرز أن إعادة صياغة المفاهيم الدينية بلغة العلم والتجربة ليست مجرد تطور معرفي فهي أداة إبستمولوجية لاستنبات الأسطورة الصهيونية في حقل العقل العملي وتحويل الافكار الروحية إلى أدوات للهيمنة السياسية والاجتماعية والثقافية.

فإن هذه العملية أدت إلى خلق حالة من الغموض المزدوج، إذ أن النصوص اللاهوتية والتاريخية فقدت مرجعيتها الروحية الأصلية وتحولت إلى أدوات عقلية وأيديولوجية في الوقت نفسه، وهذا يعكس قدرة المشروع الصهيوني على استثمار المكانة العلمية الفردية لعالم حاييم وايزمان (مثلًا) لتقديم مشروع قومي شامل كنتاج طبيعي للمعرفة العلمية والتجريبية، مما أعطى الأسطورة بعدًا عقلانيًا مزعومًا وشرعية تاريخية

واجتماعية زائفة، وفي ضوء كل ذلك يمكن القول إن إعادة صياغة المفاهيم الدينية بلغة العلم والتجربة تمثل آلية مركزية في تفكيك التمييز بين الدين والسياسة وبين المعرفة والسلطة، مما تكشف عن كيف يمكن استخدام العقل العلمي والتجربة العملية لدعم سردية سياسية تقوم على أسطورة الدولة، وفي جانب تبرز هشاشة أي محاولة لتقديم المشروع الصهيوني على أنه امتداد طبيعي أو نتيجة حتمية للتاريخ أو إرادة إلهية.

مثل استبدال الوعد الإلهي بفكرة الضرورة التاريخية العلمية تحولًا جذريًا وعميقًا في بناء أسطورة الدولة اليهودية، إذ صار يُقدَّم على أنه نتيجة طبيعية حتمية لمجريات التاريخ وفق منطق علمي حديث يقوم على الملاحظة والتجريب والتحليل العقلاني للأحداث والظواهر التاريخية والاجتماعية والسياسية، مما يعكس هذا التحول محاولة لإضفاء طابع الموضوعية على مشروع قومي كان يمكن أن يُقرأ على أنه مجموعة من القرارات البشرية الطارئة أو تصادفات تاريخية متعددة قابلة للاختلاف والتغيير، فقد أسهم هذا الطرح في صياغة سردية جديدة تُقدّم تأسيس الدولة على أنه ضرورة تاريخية لا خيار فيها مرتبطة بقوانين التاريخ والاجتماع والعلوم الطبيعية وليس بالقدر الإلهي أو الوعد السماوي، الذي يربط الإنسان بالأخلاق والروحانية والواجب الروحي الجماعي.

الاستبدال عملية تحويل الدين إلى أداة إبستمولوجية لتبرير المشروع السياسي، إذ يتم نقل الوعد الإلهي من مجال الغيب والروحانية إلى فضاء التجربة العملية والمعرفة العلمية ويُعاد تعريف التاريخ على أنه مسار موضوعي محدد مسبقًا، إذ يمكن قياسه والتنبؤ بتطوراته وتحليل نتائجه باستخدام أدوات العلوم الطبيعية والتاريخية والاجتماعية ويصبح الزمن عنصرًا لإضفاء الحتمية على الأحداث بدل أن يكون سياقًا مفتوحًا لتعدد الاحتمالات والتأويلات، يعكس هذا المنطق أيضًا كيفية استغلال التفسير الأحادي للتاريخ والدين لتثبيت الاحتمالات التاريخية بشكل اصطناعي، إذ يتم اختزال مجمل الأحداث التاريخية المعقدة والمتشابكة إلى مسار واحد محدد مسبقًا ويتم تجاهل الاحتمالات المتعددة والقرارات البشرية المختلفة التي كانت ممكنة وفق الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المتنوعة ويصبح العلم أداة لإعادة إنتاج حتمية وهمية تزيف التاريخ وتقدمه كسلسلة من الضرورات الموضوعية التي تبرر وجود الدولة.

من جهة أخرى، يُظهر هذا التحول كيف يمكن لمكانة شخصية علمية مثل حاييم وايزمان أن تُوظَّف لإضفاء شرعية عقلية على المشروع السياسي، إذ يتم تقديمه كعالم طبيعي محايد وموضوعي وهو ما يمنح

سردية تأسيس الدولة طابعًا عقلانيًا مزعومًا ويجعل أي قرار أو فعل سياسي يبدو نتيجة حتمية علمية وليست نتاج اختيار بشري أو ظروف تاريخية معقدة، يظهر هذا الطرح عن هشاشة أي شرعية مزعومة للدولة إذ أن استبدال الوعد الإلهي بالضرورة التاريخية العلمية، يؤدي إلى تحييد البعد الأخلاقي والروحي للأحداث وتحويله إلى أداة لتبرير المشروع السياسي ويظهر أن المشروع الصهيوني لم يكن نتيجة طبيعية للتاريخ أو إرادة إلهية، فهو سردية مركّبة على أساس علمي مزعوم لإضفاء الحتمية على أحداث كان من الممكن أن تسلك مسارات مختلفة تمامًا وفق الاحتمالات التاريخية والاجتماعية والسياسية.

التماهي من الوعد الإلهي إلى الضرورة التاريخية العلمية يمثل قلب الأسطورة على عقبيها ويفتح المجال لنقد شامل للزمن والتاريخ والسياسة والسلطة واللاهوت، مما يكشف أن أي شرعية مزعومة للدولة تقوم على حتمية علمية مصطنعة هي قراءة أحادية للواقع تتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ والقرارات الإنسانية ويعيد هذا الطرح فتح الباب لمساءلة العلاقة بين الدين والسياسة والتاريخ، من خلال إعادة تقييم الأسس الأخلاقية والمعرفية لأي مشروع قومي يقوم على أسطورة الدولة، كما يعيد التأكيد على أن أي مشروع سياسي يُبنى على استبعاد الاحتمالات المتعددة والتقليل من الحرية الإنسانية والتحولات التاريخية لا يمتلك أساسًا منطقيًا أو فلسفيًا متينًا، فقد قائم على وهم معرفي يغلق الأفق النقدي ويشرعن سلطة مفروضة على التجربة الإنسانية.

مثل تقديم الدولة كنتاج لتطور معرفي لا كاختيار سياسي تحولًا جوهريًا في الأسطورة الصهيونية، إذ يتم تصوير قيام الدولة على أنه نتيجة حتمية لتراكم المعرفة العلمية والتجربة التاريخية والاجتماعية وليس كنتيجة لقرارات بشرية أو اختيارات سياسية يمكن مراجعتها أو إعادة تقييمها، فقد يصبح هذا الطرح أداة لإضفاء شرعية عقلانية على الدولة ويحوّل التجربة السياسية المعقدة إلى مسار طبيعي موضوعي، إذ يظهر وكأن أي تأسيس سياسي كان لا محالة وفق قوانين التطور المعرفي والتاريخي، عبر بيان إخضاع السياسة للمعرفة العلمية، إذ يتم اختزال الإرادة الجماعية والخيارات البشرية إلى مجرد تطبيق للمعرفة الموضوعية ويغيب عن المشهد أن التأسيس السياسي، وهو فعل اختياري يعتمد على عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية متغيرة وأن التاريخ لا يسير وفق سلسلة سببية خطية حتمية، وفق شبكة من الاحتمالات والتفاعلات المعقدة التي يمكن أن تتخذ مسارات متعددة، يُظهر هذا أن أي محاولة لتقديم الدولة كنتاج

معرفي مجرد وهم إبستمولوجي يخفي الطبيعة الديناميكية للواقع السياسي ويطوي الاحتمالات التاريخية المفتوحة.

ربط الدولة بالتطور المعرفي يعيد تشكيل الزمن السياسي، إذ يُقدّم كخط طبيعي يسير نحو نقطة معينة محكمة سلفًا، وهذا يعطي الانطباع أن الدولة كانت ضرورة موضوعية وليس قرارًا اجتماعيًا يمكن أن يتخذ بشكل مختلف وفق الظروف والاختيارات المتاحة ويُخفي عن الرؤية النقدية أن التاريخ السياسي في ميدان للتفاعلات الإنسانية والاختيارات الحرة، التي تحدد مسار الأحداث ويصبح الزمن في هذا الإطار أداة لإضفاء شرعية على الدولة بدلاً من كونه إطارًا لفهم التحولات الاجتماعية والسياسية، إذ يعكس هذا الطرح توظيف الشخصيات العلمية كمراجع عقلانية لتبرير المشروع السياسي، فقد يتم تقديم العلماء كمحكّمين للضرورة التاريخية ويُستخدموا لإضفاء طابع الحتمية على ما هو في الواقع اختيارات سياسية استراتيجية ويصبح العلم أداة لإضفاء صبغة شرعية على الدولة بدلاً من كونه وسيلة لفهم الواقع المعقد والمتغير ويُخفي عن الرؤية النقدية، أي أن المشروع السياسي يمكن أن يكون نتاجًا لتفاعلات اجتماعية وثقافية متعددة وليس نتيجة حتمية لتراكم معرفي بحت.

يظهر هذا الطرح هشاشة أي شرعية مزعومة، إذ أن تصوير الدولة كنتاج لتطور معرفي يختزل الاحتمالات المتعددة ويغلق فضاء الخيارات البشرية ويحوّل الاختيار السياسي إلى نتيجة طبيعية مفروضة على التاريخ، مما يكشف أن المشروع الصهيوني لم يكن تطورًا معرفيًا موضوعيًا بقدر ما هو مشروع قائم على اختيارات استراتيجية وسرديات سياسية مزيفة تُقدّم كحتمية معرفية، فهو يُظهر أن أي شرعية مستمدة من المعرفة العلمية المستخدمة لتبرير المشروع هي شرعية اصطناعية تحجب الصلات الأخلاقية والتاريخية الحقيقية، وبالتالي فإن قراءة الدولة على أنها نتيجة لتطور معرفي لا كاختيار سياسي تُظهر أن أي محاولة لتبرير الدولة على أساس حتمي أو علمي مصطنع، فهي قراءة أحادية للواقع تتجاهل الحرية الإنسانية والاحتمالات التاريخية وتعيد التأكيد على أن النقد الفلسفي والتاريخي والاجتماعي، لذا يظل ضروريًا لفك الأسطورة وإعادة النظر في العلاقة بين المعرفة والسياسة والدين والسلطة داخل المشروع الصهيوني، كما تُظهر هذه القراءة أن الأسطورة السياسية للصهيونية تبنى على اختزال التاريخ والواقع في خط حتمي وهمي يلتف حول علم زائف لتبرير وجود الدولة وتثبيت سيطرة أيديولوجية على الجماعة والتاريخ والخيارات المستقبلية.

يمثل تهميش النقد الديني عبر استبداله بخطاب علماني أحد الممارسات الجوهرية في تكوين الأسطورة الصهيونية، إذ يتم تحويل النقد الذي كان يقوم على مراجعة النصوص الدينية والتقاليد الفقهية إلى خطاب علماني يدّعي الموضوعية والحياد ويُقدّم كمعيار نهائي للحقيقة، وهذا التحويل لا يُعفي السلطة من المسؤولية عن القرارات السياسية، فقد يخلق طبقة جديدة من الشرعية الزائفة التي تُستند إلى العقلانية العلمية المزعومة بدلاً من التقييم الأخلاقي والديني، وهذا التهميش كيف تُستخدم العلمانية كأداة لإلغاء الاجتهاد الديني وإعادة صياغة الأساطير الوطنية، حيث تُصبح محكومة بمفاهيم علمية مختارة تُخضع التاريخ والسياسة لقراءات محددة مسبقًا ويغيب عن الخطاب الجديد أي اعتبار للتعددية الفكرية أو الروحية التي كانت جزءًا أساسيًا من التجربة اليهودية، إذ يغدوا النقد الديني الذي كان يفتح المجال للاختلاف والاجتهاد مجرد هامش لا تأثير له ويتم استبداله بروايات علمانية تحصر الشرعية، وفي ما يُعتبر موضوعيًا وفق معايير العلوم الطبيعية والاجتماعية.

يؤدي هذا الاستبدال إلى تعطيل الفعل النقدي الذاتي إذ يُستبعد الحوار بين الدين والسياسة ويتم تقليص القدرة على مساءلة السلطة والقرارات السياسية، مما يُظهر أن أي مشروع سياسي قائم على هذه الأسطورة يستخدم العلمانية كغطاء لإضفاء مصداقية عقلانية على قراراتها الاستراتيجية، يخلق وهمًا بأن الدولة ليست نتاجًا لاختيارات بشرية معقدة وإنما نتيجة حتمية لمبادئ علمية موضوعية، من جهة أخرى يعكس هذا التحول محاولة لتقييد الفضاء الأخلاقي للتاريخ والسياسة، إذ يتم اختزال كل التأويلات الدينية والتاريخية في صياغة علمانية واحدة تُقدّم كمعيار للحقيقة ويُغلق المجال أمام الاحتمالات والتفسيرات المختلفة، فقد يصبح التاريخ والدين أدوات لتثبيت مشروع سياسي محدد وتبريره كضرورة عقلية وليس كاختيار بشري واجتماعي مفتوح.

تهميش النقد اللاهوتي بهذه الطريقة، يعكس هيمنة أيديولوجية تحاول السيطرة على كل أشكال المعرفة وإعادة إنتاج السلطة ضمن سردية مغلقة تجعل العلمانية غطاءً لإضفاء شرعية على الدولة، يُظهر أن المشروع الصهيوني يسعى لتحويل التجربة الدينية الجماعية إلى أداة لتبرير الدولة وشرعنة وجودها على نحو اصطناعي دون أي اعتبار للفضاء الأخلاقي والتاريخي الحقيقي، وبالتالي فإن قراءة هذا التحول النقدي تُظهر هشاشة أي شرعية علمانية مزعومة، تعكس أن إلغاء النقد الديني واستبداله بخطاب علماني

ليس إعادة تقييم معرفية فهي عملية تحكم أيديولوجية تسعى إلى إعادة تشكيل التاريخ والدين والسياسة، وفق مصالح محددة وتعيد التأكيد على أن النقد الديني والاجتماعي والفلسفي ضروري، بهدف فك الأسطورة وإعادة النظر في العلاقة بين السلطة والدين والتاريخ ضمن المشروع الصهيوني.

3. توظيف المفاهيم الطبيعية على النسق اللاهوتي في تطبيقات اسطورة الدولة "اليهودية"

مثلت توظيف مفاهيم السيطرة على الطبيعة إحدى الركائز الفكرية الجوهرية التي شكلت العمود الفقري للخطاب الصهيوني حول تأسيس الدولة "اليهودية"، إذ يُنظر إلى الطبيعة باعتبارها مجالًا قابلًا للتحكم وإعادة التشكيل وفق رؤية عقلانية علمية تضع الإنسان في موقع السيد المطلق، فقد تُستغل المعرفة العلمية لتبرير التدخل السياسي والاجتماعي في الواقع وتحويله إلى أداة لإضفاء شرعية على مشروع قومي يُصوّر كنتاج حتمي للتقدم والمعرفة، يظهر هذا التوظيف عن عملية دمج متقنة بين السلطة والعلم والدين بحيث يُقدم التحكم في البيئة الطبيعية كدليل على القدرة التاريخية والسياسية، فقد يصبح التفوق في المجالات العلمية رمزًا للجدارة التاريخية ومؤشرًا على الاستحقاق السياسي وتُصوّر الدولة الجديدة على أنها استجابة حتمية لقوانين الطبيعة نفسها، لأنهُ يُتجاوز أي نقد ديني أو اجتماعي يُمكن أن يعيد النظر في مشروعية هذا المشروع.

يُظهر هذا الاستخدام في كيفية تتحول المعرفة الطبيعية من أداة لفهم العالم إلى أداة للهيمنة والتحكّم، إذ تُقدّم القدرة على تسيير الموارد والتقنيات والبيئة كبرهان على شرعية الدولة ويُستغل الخطاب العلمي لتطويق الاحتمالات المتعددة للتاريخ والجغرافيا والاجتماع وتحويلها إلى مسار واحد مُقنن، فقد يُكرس السلطة ويُهمش الاختيارات الأخلاقية والاجتماعية التي قد تُعارض المشروع القومي، يُشير ربط السلطة بالتحكم في الطبيعة إلى أن المشروع الصهيوني استخدم القدرة العلمية لتثبيت سردية أحادية للتاريخ تُهمش الاحتمالات والتنوع التاريخي وتُغلق الباب أمام القراءات البديلة للنصوص الدينية والتاريخية، من خلال تحوّل الحتمية المفترضة للتحكم في الطبيعة إلى ذريعة لتبرير السياسات الاستعمارية والتوسع في الأرض والموارد على أساس أن النجاح العلمي والتقني يوازي الحق التاريخي والسياسي.

تحليل هذا التوظيف يُظهر هشاشة أي شرعية تستند إلى السيطرة على الطبيعة، إذ أن التفوق العلمي لا يخلق بالضرورة صكًا أخلاقيًا أو تاريخيًا للسيادة على الأرض أو الشعب ويكشف أن أي مشروع سياسي يُبنى

على هذا المبدأ، فهو مشروع قائم على وهم معرفي يخفي التناقضات الأخلاقية والاجتماعية ويُستغل التاريخ والدين والعلم لصياغة أسطورة سياسية تُضفي على الدولة طابع الحتمية والتقدّم الزائف، لذا فإن النظر النقدي إلى توظيف مفاهيم السيطرة على الطبيعة يُعيد إلى الوعي أن أي مشروع قومي يُصوّر على أنه نتيجة حتمية للمعرفة والتفوق العلمي، فقد يحتاج إلى إعادة تقييم فلسفي عميق يميز بين القوة التقنية والشرعية الأخلاقية، يكشف أن الأسطورة التي تُبنى على هذه السيطرة هي أسطورة لتبرير الهيمنة وتحويل الاحتمالات المتعددة للتاريخ والواقع الاجتماعي إلى مسار وحيد يتحكم فيه المشروع السياسي دون اعتبار للتنوع الإنساني والأخلاقي والظروف المتغيرة.

إسقاط نموذج التجربة المخبرية على المجتمع والتاريخ أحد أكثر الأساليب تعقيدًا في الخطاب الصهيوني المبكر الذي سعى لتقديم الدولة اليهودية كنتاج طبيعي وضروري للتاريخ والواقع الاجتماعي، إذ اعتُبرت ظواهر يمكن قياسها وتحليلها وفق قواعد علمية صارمة مماثلة لما يُطبق في المختبرات العلمية، فقد يُصبح المجتمع والتاريخ حقلاً للتجربة حيث يمكن التحكم بالمتغيرات ووضع الفرضيات ومراقبة النتائج والتأكد من نجاح المشروع السياسي والاجتماعي وفق نموذج حتمي ومنظم، وهذا الإسقاط عن محاولات منهجية لتحويل الحياة الاجتماعية والتاريخ إلى مجال خاضع لقوانين العلم الطبيعية، حيث يُقدّم التفوق في التنظيم والتخطيط والتقنية كدليل على مشروعية الدولة ويُستبدل التفكير الأخلاقي والفلسفي والاجتماعي بالنماذج العلمية، مما يُصور النجاح السياسي كمسألة قابلة للقياس والتحقق العلمي ويرتبط مفهوم الاستحقاق الوطني والتاريخي بالقدرة على إدارة التجربة الاجتماعية والتاريخية، كما لو كانت تجربة مخبرية قابلة للتكرار والتحقق ويُهمش بذلك التعدد والاختلاف والتجارب الإنسانية المتنوعة ويُغلق المجال أمام أي مراجعة أخلاقية أو دينية أو فلسفية.

كما يوضح هذا النموذج كيف تم استخدام المعرفة العلمية كأداة لتبرير الحتمية التاريخية والاجتماعية، فقد يُسوّغ أي تدخل سياسي على أنه نتيجة حتمية لتجربة قابلة للقياس والتحقق ويُحاول تقييد التاريخ والجغرافيا والاجتماع، ضمن إطار مادي قابل للتجربة ويُهمش كل أشكال المقاومة الفكرية والاجتماعية ويجعل التاريخ سلسلة متصلة من الأحداث المبرمجة بدقة علمية، كما لو أن التجربة التاريخية تخضع للقوانين الفيزيائية بدل أن تكون مجالًا مفتوحًا للاحتمالات والخيارات البشرية، يُجسد إسقاط التجربة المخبرية على المجتمع

والتاريخ كاستراتيجية معرفية لإضفاء شرعية زائفة على الدولة، عبر كشف أن أي مشروع قومي يُصوّر على أنه نتاج تجربة علمية محكمة هو مشروع يفتقر إلى العمق الأخلاقي والاجتماعي، يُبنى على وهم السيطرة المطلقة على الماضي والحاضر والمستقبل السياسي والاجتماعي ويُحوّل البشر إلى عناصر في تجربة مصممة لتثبيت سردية واحدة للحتمية التاريخية ويُهمل بذلك السياقات المتغيرة للثقافة والسياسة والدين.

دراسة هذا الإسقاط تؤكد أن المجتمع والتاريخ ليسا مختبرًا وأن الإنسان والتجربة الإنسانية ليسا جسيمات قابلة للتحكم والتحقق وفق معايير كمية صارمة، وأن أي محاولة لتثبيت سردية واحدة للحتمية التاريخية باستخدام نموذج التجربة العلمية، فهي محاولة لتقييد الاحتمالات الطبيعية والاجتماعية وتحويلها إلى أداة للسلطة والسيطرة على الأفراد والجماعات وتهميش كل أشكال النقد والاختلاف الفكري والاجتماعي، وبالتالي فإن لهذا الأسلوب يُبرز هشاشة الأسطورة السياسية التي تُبنى على إسقاط التجربة المخبرية على التاريخ والمجتمع ويؤكد ضرورة إعادة التفكير في التاريخ والتجربة الاجتماعية باعتبارهما مجالًا مفتوحًا متعدد الأبعاد وملئًا بالاحتمالات والاختيارات الإنسانية، حيث تتفاعل العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية في تشكيل الواقع بطريقة لا يمكن لأي نموذج مختبري أن يحصرها أو يختزلها، ويؤكد أن أي محاولة لفرض حتمية علمية على التاريخ هي إساءة فكرية وأخلاقية وإبستمولوجية للقيم الأساسية للحقيقة والحرية والتجربة الإنسانية.

تصوير الأرض والتاريخ كمواد قابلة لإعادة التشكيل أحد الأعمدة الفكرية المركزية في الخطاب الصهيوني المبكر الذي ارتبط بمحاولة منح المشروع السياسي صفة علمية وحتمية، يُنظر إلى الأرض كمادة خام يمكن تشكيلها وإعادة هندستها وفق تصور سياسي محدد، كما يُنظر إلى التاريخ كخط زمني يمكن إعادة كتابته وإعادة تفسيره وفق مصالح المشروع القومي، يصبح الماضي أداة لتبرير الحاضر والمستقبل ويُحجب عنه أي تعدد للمعنى أو قراءة نقدية، يبين هذا التصوير عن محاولات منهجية لتحويل الواقع الطبيعي والاجتماعي إلى مجال خاضع للسيطرة والتحكم كما في التجربة العلمية، إذ تُختزل التجارب الإنسانية والتاريخية إلى عناصر قابلة للقياس والتجربة وتصبح الأرض والموارد التاريخية أداة في خدمة مشروع سياسي محدد ويتم استبعاد أي حوار تاريخي أو نقد داخلي يُمكن أن يُفضي إلى فهم متعدد الأبعاد للواقع، تصبح الأحداث التاريخية قابلة لإعادة التشكيل بما يحقق أهداف المشروع القومي وتُهمش التجارب الاجتماعية والثقافية والدينية والإنسانية.

يوضح هذا النهج كيف تم تحويل الأرض والتاريخ إلى أدوات في لعبة السلطة، إذ يُساق التاريخ والجغرافيا وفق منظور أحادي ويتحول الوجود السياسي إلى نتيجة طبيعية لتفاعل البشر مع المادة الأرضية والتاريخية ويتم اختزال أي احتمال للاختيار الإنساني إلى سلسلة من الإجراءات التي تخدم المشروع القومي، كما يُضفى على هذه الإجراءات طابع الحتمية العلمية ويُقدم المشروع السياسي على أنه نتاج حتمي للتفاعل مع الواقع المادي والتاريخي، يُظهر تصوير الأرض والتاريخ كمواد قابلة لإعادة التشكيل أن أي مشروع قومي يقوم على هذا التصور يُسقط الشرعية على أساس وهم السيطرة المطلقة، فقد يُهمش البعد الأخلاقي والاجتماعي ويُخضع المجتمعات لتصور أحادي يزيل عنها القدرة على التأثير في مسار التاريخ ويُغلق المجال أمام تعدد الرؤى والتجارب والقراءات للواقع التاريخي والجغرافي.

تدرس هذه المقاربة أن الأرض والتاريخ ليسا مواد جامدة يمكن إعادة تشكيلها وفق تصور مسبق وأن أي محاولة لإعادة هندستهما بمعزل عن التفاعلات الإنسانية والثقافية والسياسية والاجتماعية، فهي إساءة معرفية وفلسفية وأخلاقية للواقع الإنساني والتاريخي، وتكشف هشاشة أي مشروع سياسي أو قومي يقوم على اختزال التجربة التاريخية والجغرافية إلى أدوات للسيطرة والتحكم، يظهر أن إعادة التشكيل الأحادي للأرض والتاريخ تعكس رغبة السلطة في تثبيت سردية أحادية تمنح الدولة شرعية زائفة وتعزل التجربة التاريخية عن قدرتها على التغيير والتأويل كما تُسقط على الواقع البشري والمجتمعي طابعاً تقنياً، فقد يخضع للقياس والتحكم ويُهمش الحرية الإنسانية ويُقلص التعدد الثقافي والاجتماعي والسياسي.

دراسة تصوير الأرض والتاريخ كمواد قابلة لإعادة التشكيل تؤكد الحاجة إلى فهمهما كفضاء متعدد الأبعاد ومترابط يتفاعل فيه الطبيعي والاجتماعي والثقافي والسياسي والديني، يعمل على اعادة الاعتبار للخبرة الإنسانية المتنوعة، يُظهر أن أي محاولة لتثبيت واقع أحادي تحت ستار السيطرة العلمية أو التجريبية هي مشروع معرفي وسياسي هش، يسعى لإضفاء شرعية مزيفة على الدولة ويُخفي عن المجتمع الديناميات الداخلية والتفاعلات المعقدة التي شكلت التاريخ والأرض عبر الزمن، تبرير العنف الفكري والسياسي بمنطق التنظيم والسيطرة أحد أخطر الملامح البنيوية في تكوين أسطورة الدولة "اليهودية" الحديثة، حيث يتم تقديم العنف لا بوصفه انحرافا عن القيم العقلانية وإنما كأداة ضرورية لضبط المجتمع وتوجيه

التاريخ ضمن مسار واحد محدد سلفا ويجري تصوير، هذا العنف على أنه تعبير عن العقلانية السياسية وعن متطلبات التنظيم الحديث للدولة والمجتمع.

يتجلى التنظيم من مفهوم إداري أو اجتماعي إلى مبدأ شامل يبرر إقصاء التعددية الفكرية والدينية والسياسية، يتم اختزال المجتمع في نموذج وظيفي يخضع لمنطق السيطرة المركزية، حيث يُنظر إلى الاختلاف بوصفه خللا بنيويا أو تهديدا للاستقرار ويتحول النقد إلى عامل فوضوي يجب تحييده أو استبعاده، إذ يصبح العنف الفكري ممارسة ممنهجة تهدف إلى إعادة تشكيل الوعي الجمعي بما يتوافق مع السردية الرسمية للدولة، يكشف هذا المنطق عن انتقال السلطة من مجرد إدارة الشأن العام إلى هندسة الوعي والتاريخ، حيث يتم فرض نموذج واحد للهوية والانتماء والمعنى ويتم إقصاء كل سردية بديلة سواء كانت دينية أو أخلاقية أو تاريخية، يُعاد تعريف الحقيقة ذاتها باعتبارها ما يخدم استمرارية المشروع السياسي القائم ويُختزل العقل في وظيفته الأداتية المرتبطة بالتنظيم والسيطرة.

يظهر العنف السياسي في هذا الإطار باعتباره الامتداد العملي للعنف الفكري، حيث يتم تسويغ استخدام القوة ضد الجماعات أو الأفراد الذين لا ينسجمون مع النموذج المهيمن، يُبرر ذلك بخطاب الأمن والنظام والضرورة التاريخية ويتم تقديم السيطرة على الأرض والسكان بوصفها مسألة تقنية لا أخلاقية وكأن التاريخ مجال قابل للإدارة وفق قوانين صارمة شبيهة بقوانين الطبيعة، يعكس إبستمولوجيا هذا التبرير تحولا خطيرا في علاقة المعرفة بالسلطة، حيث تُنتج المعرفة لتخدم أهداف السيطرة ويتم توظيف الخطاب العلمي والتنظيمي لتثبيت رؤية أحادية للعالم ويُلغى الطابع الاحتمالي والتعددي للتاريخ والمجتمع ويُقمع السؤال النقدي لصالح يقين مصطنع يُقدَّم بوصفه ضرورة عقلانية أو قانونا تاريخيا.

هذا النمط من التبرير، يُظهر أن العنف ليس نتيجة طارئة للصراع وإنما جزء بنيوي من آلية بناء الشرعية نفسها، تُبنى الدولة على نفي الآخر وعلى قمع الاختلاف وعلى تحويل التنظيم إلى قيمة عليا تتجاوز الإنسان والأخلاق والتاريخ ويُعاد تعريف العدالة بوصفها ما يحقق الاستقرار السلطوي لا ما يحفظ الكرامة الإنسانية، وإن منطق التنظيم والسيطرة حين يُستخدم لتبرير العنف الفكري والسياسي، يفضح هشاشة الأسطورة التي تقوم عليها الدولة ويكشف أن الشرعية المستندة إلى القسر لا يمكن أن تكون شرعية تاريخية أو أخلاقية حقيقية،

لأنه كلما اتسع نطاق السيطرة تقلصت مساحة الحرية والمعنى وتحول المجتمع إلى بنية مغلقة تعيد إنتاج العنف باسم العقل والنظام.

وعليه؛ فإن نقد هذا التبرير لا يقتصر على إدانة العنف في ذاته وإنما يستهدف الأساس الفلسفي والمعرفي الذي يحوله إلى أداة مشروعة، لأن هنالكَ حاجة إلى تفكيك العلاقة بين التنظيم والسلطة وبين المعرفة والسيطرة وإعادة الاعتبار للتعددية والاحتمال والحرية بوصفها شروطا أساسية لأي مشروعية سياسية أو تاريخية حقيقية، يمثل اختزال الإنسان والتاريخ إلى عناصر قابلة للإدارة محورًا مركزيًا في تحليل الأسطورة الصهيونية للدولة اليهودية، إذ يُنظر إلى الإنسان ككائن وظيفي محكوم بمعايير محددة يمكن قياسه ورصد تحركاته وفهم أفعاله ضمن نماذج إدارية صارمة، بينما يُنظر إلى التاريخ كمسار من الأحداث القابلة للتحليل والتصنيف وإعادة التشكيل وفق أهداف الدولة والسياسة، هذا الاختزال يغيّب الأبعاد الأخلاقية والثقافية والوجودية للإنسان ويحول التجربة الإنسانية إلى أرقام وإحصاءات ومؤشرات إدارية.

يُعتبر هذا المنطق استمرارًا لتوجه العقل العلمي الذي وظف في المجال السياسي والاجتماعي، حيث تصبح المعرفة أداة للسيطرة والتوجيه وإنتاج القرارات الصارمة التي تفرض واقعًا موحدًا على الجماعات والأفراد، يصبح التاريخ مادة يمكن تصفيتها وتفسيرها لتأكيد سردية الدولة وإلغاء أي قراءة احتمالية أو نقدية يمكن أن تعيد تشكيل معنى التجربة التاريخية الإنسانية، وهذا الاختزال يظهر جليًا في السياسات التعليمية والثقافية والقانونية حيث يتم تصميم المناهج والممارسات لإنتاج مواطنين متوافقين مع رؤية الدولة وتخضع قراراتهم وخياراتهم لرقابة غير مباشرة، من خلال المعايير الاجتماعية والسياسية المفروضة على حياتهم ويُغلق المجال أمام أي سرديات بديلة أو مقاومة للأيديولوجيا الرسمية، كما يتم فرض صورة أحادية للتاريخ تُبرز الإنجازات المحددة وتهمش الصراعات الداخلية والتجارب المتعددة للأفراد والجماعات اليهودية.

إبستمولوجيًا؛ هذا المنطق عن خلل جوهري في العلاقة بين المعرفة والسلطة إذ تتحول المعرفة من أداة لفهم الواقع وتحقيق العدالة إلى أداة للسيطرة على الواقع وإخضاعه لمقاييس محددة مسبقًا، يصبح التاريخ والإنسان مجرد أدوات مشروعة في إنتاج شرعية مزعومة للدولة وتعزيز المشروع السياسي دون اعتبار للأبعاد الأخلاقية أو الإنسانية، علاوة على ذلك فإن هذا الاختزال يقود إلى تدمير القدرة على النقد الداخلي وإعادة التأمل في التجربة التاريخية والاجتماعية، فقد يُهمش أي محاولة لإدماج التنوع والتعددية والاختلاف

في بناء معاني المجتمع والدولة ويحوّل العلاقة بين الأفراد والجماعات والتاريخ إلى علاقة أحادية تحكمها السلطة المركزية والمعايير التنظيمية الصارمة.

نقد هذا المنطق يبرز الحاجة الملحة لإعادة الإنسان إلى مركز التجربة التاريخية والاجتماعية وإعادة التاريخ إلى فضائه الاحتمالي المتعدد الأبعاد، حيث يمكن قراءة الأحداث من زوايا مختلفة وفق السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة، فقد يؤكد أن أي مشروع سياسي يقوم على تحويل الحياة الإنسانية والتاريخ إلى عناصر قابلة للإدارة والتحكم يفتقر إلى الشرعية الأخلاقية، إذ يكشف هشاشة الأسطورة التي تُسوّغ الدولة على أساس السيطرة والقياس والتنظيم الإجرائي، هذا الاختزال يفتح الطريق أمام رؤية نقدية فلسفية تعيد الاعتبار للبعد الأخلاقي والتاريخي والاجتماعي للتجربة اليهودية، كما يظهر عن هشاشة أي خطاب سياسي أو قومي، يحاول تثبيت السلطة عبر تحجيم الإنسان وتحويله إلى مجرد أداة إدارية ويعيد الاعتبار للحرية والاختيار والتعددية في قراءة التاريخ وفهم المجتمع والتعامل مع السلطة والتجربة الإنسانية.

4. الطابع الإيديولوجي للرؤية العلمية

أصل إخفاء الطابع الأيديولوجي خلف لغة العلم إحدى الآليات المركزية في صياغة الأسطورة الصهيونية للدولة اليهودية، إذ يتم تقديم القرارات السياسية والأهداف القومية على أنها نتائج طبيعية وموضوعية مستخلصة من تحليلات علمية دقيقة، بينما تخفي في الحقيقة مصالح أيديولوجية محددة ورغبة في إنتاج خطاب شرعي عقلاني يخدم المشروع السياسي القومي، هذا الإخفاء يخلق وهمًا أن الدولة ومنظومتها مؤسسة على أسس علمية محايدة، مما يحجب النقد ويقيد النقاش حول الأسس الأخلاقية والسياسية ويجعل المشروع الصهيوني، يبدو كما لو أنه ضرورة تاريخية أو نتيجة حتمية للتطور العلمي، يشير هذا التمويه إلى استخدام العقل العلمي كغطاء إبستمولوجي لتبرير أهداف سياسية ودينية محددة وتحويل المعرفة العلمية إلى أداة سلطوية، لأنها تسمح بإعادة صياغة التاريخ والثقافة والهوية الإنسانية وفق معايير تقنية ومادية محددة، بينما تُهمش كل الاحتمالات والتفسيرات الأخرى للواقع الاجتماعي والسياسي والديني، وبهذا يتم الأسلوب تحويل القيم الأخلاقية والاجتماعية إلى مجرد بيانات قابلة للقياس والمراقبة والتحكم، فقد يصبح العلم وسيلة لإضفاء طابع موضوعي على مشروع غير موضوعي.

حيث يظهر هذا الأسلوب في الخطاب السياسي والمؤسساتي تُقدّم السياسات التعليمية والثقافية والعلمية على أنها تطبيقات للمعرفة العلمية وتفسير دقيق للأرض والتاريخ والهوية، بينما هي في الواقع أدوات لإرساء مشروع قومي يهدف إلى السيطرة على المجتمع وتحويل التاريخ والجغرافيا والإنسان إلى عناصر قابلة للتشكيل والسيطرة، كما يتم توظيف التجارب العلمية لإنتاج رابطة اصطناعية بين التفوق العلمي والحق في السيادة لتأكيد شرعية الدولة وإضفاء أفق عقلاني على مشروع قومي قائم على سردية تاريخية أحادية ومختزلة، يكشف إبستمولوجيًا يكشف هذا التمويه عن خلل جوهري في العلاقة بين المعرفة والسلطة، إذ تتحول المعرفة العلمية من أداة لفهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية إلى أداة لإضفاء الشرعية على سياسات قائمة على مصالح ضيقة وإلغاء أي جدلية داخلية، يصبح النص العلمي غطاء لتثبيت سردية أحادية للتاريخ والدين والتجربة الإنسانية.

فإن هذا التمويه يضعف القدرة على النقد الداخلي وإعادة التفكير في المشروع السياسي ويجعل أي اعتراض على الأيديولوجيا الرسمية، يبدو معاديًا للعلم أو متناقضًا مع المعرفة الموضوعية ويعزز المركزية في السلطة، فضلا عن يهمش التعددية والتنوع الفكري والثقافي والاجتماعي ويحوّل النقاش السياسي والاجتماعي إلى لعبة تحكمها اللغة العلمية وتقنيات التبرير العقلاني، وإن نقد هذه الظاهرة يفتح الطريق أمام قراءة فلسفية نقدية لإعادة الإنسان والتاريخ والدين إلى فضاء الاحتمالات والتعددية، فقد يفضح هشاشة أي خطاب سياسي أو قومي يحاول استخدام العلم لتثبيت السلطة وإضفاء شرعية مزعومة على مشروع غير أخلاقي، مما يؤكد على ضرورة الفصل بين المعرفة العلمية والأهداف الأيديولوجية لضمان حرية النقد والفهم الحقيقي للواقع والتاريخ والسلطة، يتيح هذا الفهم مساحة لإعادة النظر في العلاقة بين العلم والسياسة والدين وإدراك أن أي مشروع قومي يسعى لإخفاء طابعه الأيديولوجي خلف لغة العلم، يعكس ضعفًا إبستمولوجيًا وأزمة أخلاقية وفكرية عميقة تتطلب تفكيك الأسطورة وفك الارتباط بين المعرفة والعنف السياسي والتحكم الاجتماعي.

مثل استخدام المصطلحات العلمية لإخفاء الصراع السياسي أحد أعقد الأساليب التي اعتمدتها الحركة الصهيونية في صياغة أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ تم تحويل لغة العلم الدقيقة والمحايدة إلى أداة لإضفاء الطابع العقلاني والموضوعي على سياسات قومية وأيديولوجية محددة، يؤدلج هذا الاستخدام وهمًا بأن

القرارات المتعلقة بالأرض والهوية والدين ليست نتاج صراع تاريخي واجتماعي وسياسي، وإنما تعبير عن قوانين طبيعية أو نتائج حتمية للمعرفة العلمية، يظهر هذا الأسلوب تحويرًا منهجيًا للمعرفة العلمية وتحويلها إلى غطاء إبستمولوجي يسمح بتمرير أهداف سياسية محددة على أنها حقائق مطلقة أو نتائج لا تقبل الجدل، بهذا تقليص المساحة المفتوحة للتفسير وإخفاء التناقضات الداخلية والصراعات الاجتماعية والدينية وتحويل الخطاب السياسي إلى خطاب علمي منظم يبدو على أنه مستقل وموضوعي، بينما هو مشبّع بأهداف أيديولوجية يختزل التاريخ والجغرافيا والإنسان إلى عناصر قابلة للإدارة والتحكم.

يُظهر هذا الاستخدام في الخطاب الرسمي والمؤسساتي عند تفسير التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا والهوية، وكأنها نتاج قوانين طبيعية أو نتائج حتمية ويصبح العلم أداة لإضفاء الشرعية على مشاريع سياسية تهدف إلى تثبيت سلطة مجموعة على أخرى، فقد يُغيب هذا التمويه أن الأحداث التاريخية والدينية والسياسية قابلة للقراءة والتأويل، وفق السياق الاجتماعي والسياسي المتغير ويعطي الانطباع بأن المسار الذي سلكته الدولة كان نتيجة طبيعية لا خيار بشري، وهذا الاستخدام عن تحريف العلاقة بين المعرفة والسلطة، إذ تتحول اللغة العلمية من وسيلة لفهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية إلى أداة لإخفاء المصالح الأيديولوجية وتثبيت النفوذ ويضعف قدرة النقد الداخلي ويهمش التعددية الفكرية والثقافية ويحوّل النقاش السياسي والاجتماعي إلى لعبة تسيطر عليها لغة العلم والتفسير المهيمن على الحقائق، حيثُ يغفل عن حقيقة أن التاريخ والسياسة والدين، من العناصر الثابتة وتأصيل احتمالي متعددة تتفاعل فيها الاختيارات البشرية.

هذا التمويه يحد من إدراك أن المشروع الصهيوني لم يكن نتاجًا حتميًا للواقع التاريخي أو إرادة إلهية، لأ، اختزال الاحتمالات المتعددة في مسار واحد تضمن مصالح أيديولوجية محددة، يبين هشاشة أي مشروع سياسي يسعى لاستخدام المصطلحات العلمية لإخفاء الصراع السياسي والاجتماعي، يدعو الى ضرورة الفصل بين المعرفة العلمية والأهداف السياسية لضمان حرية النقد وإعادة فهم التاريخ والدين والسلطة في إطار متعدد الأبعاد ومفتوح للقراءة والتفسير، يتيح هذا الفصل إمكانية كشف التزييف في الأساطير الوطنية وإعادة تقييم شرعية الدولة على أسس عقلانية وموضوعية تتجاوز الحتميات المفروضة والتفسيرات الأحادية، يمثل تقديم القرارات الأيديولوجية على أنها حقائق موضوعية أحد أبرز الأساليب التي استخدمها المشروع الصهيوني في صياغة أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ يتم عرض خيارات سياسية واجتماعية ودينية محددة على

أنها نتائج حتمية للواقع أو نتائج موضوعية للمعرفة العلمية، يخلق هذا العرض وهمًا بأن القرارات المتعلقة بالأرض والهُوية والسلطة ليست نتاج إرادة بشرية أو خيارات أيديولوجية وإنما تعبير عن قوانين طبيعية أو نتائج علمية مؤكدة.

يوضح هذا الأسلوب تحوير العلاقة بين الحقيقة والسلطة إذ تُغلف القرارات الأيديولوجية بلغة علمية ومنهجية موضوعية لإضفاء مصداقية زائفة عليها ويصبح الخطاب السياسي، وكأنه قائم على براهين مستقلة ومطلقة، بينما هو مشبع بأهداف أيديولوجية محددة، يؤدي هذا إلى اختزال التاريخ والجغرافيا والمجتمع والإنسان إلى عناصر قابلة للتفسير ضمن منظور واحد دون الاعتراف بالتعددية أو الاحتمالات المتاحة، إذ يعمل هذا الإطار على تقديم الأحداث التاريخية والتطورات الاجتماعية كمسارات حتمية لا تحتمل التعدد أو التأويل أو الصدفة أو الاختيار البشري ويجعل من الماضي والواقع الاجتماعي والسياسي مادة لتثبيت السلطة وتبرير المشروع القومي على أساس أنه نتيجة طبيعية وموضوعية للمعرفة التاريخية أو العلمية، وهذا التقديم يهمش كل الفهم النقدي، الذي يفتح المجال لإعادة قراءة التجربة اليهودية التاريخية والثقافية والدينية من منظور متعدد الأبعاد ويجعل من التاريخ أداة لتبرير السياسة بدلاً من أن يكون مرآة للتجربة الإنسانية.

هذا الاستخدام عن خلط صارخ بين المعرفة والسلطة؛ إذ تتحول لغة الموضوعية العلمية إلى أداة لتضليل الرأي العام ولتمرير رؤية أحادية للنظام السياسي ويُهمش أي نقد داخلي أو قراءة بديلة ويقيد الحرية الفكرية في تفسير التاريخ والسياسة واللاهوت، يغفل أن كل حدث تاريخي وكل قرار اجتماعي كان قابلاً للاختيار والتأويل والتعديل وفق السياق السياسي والثقافي، يؤدلج وهمًا بأن الدولة تأسست وفق مسار طبيعي أو إرادة إلهية مسبقة، بينما الواقع يبين أن القرارات التي بنيت عليها الدولة كانت نتاج اختيارات بشرية معقدة تتفاعل فيها مصالح اجتماعية وأيديولوجية وسياسية متعددة، جسد تقديم القرارات الأيديولوجية كحقائق موضوعية يكرس تصور الدولة اليهودية على أنها نتيجة نهائية للحتمية التاريخية، مما يغفل الطبيعة الاحتمالية للأحداث والخيارات ويقفل المجال أمام إعادة قراءة التاريخ والدين والسياسة، عبر الدعوة للحاجة إلى تفكيك هذه الهيمنة اللغوية والمنهجية لإعادة الاعتبار للمعنى الأخلاقي والتاريخي والسياسي، يظهر هشاشة أي

مشروع سياسي أو قومي يعتمد على تزييف الاحتمالات وتحويل الخيارات إلى نتائج موضوعية يُفترض أنها لا تقبل الجدل.

هذه الاستراتيجية تمثل استمرارًا لإخفاء الطابع الأيديولوجي العميق وراء لغة العلم والمنهجية التجريبية، إذ تُستغل المعرفة العلمية كغطاء لإضفاء مصداقية عقلانية على المشروع السياسي وتُحوَّل القرارات والخيارات إلى وقائع موضوعية معطاة من دون أي إمكانية للنقاش أو التأويل الحر، وهذا الاستخدام يجعل من السلطة السياسية واللاهوتية متحكمة في تحديد ما هو صحيح وما هو خطأ وما هو مشروع وما هو غير مشروع ويعيد إنتاج هيمنة معرفية على المجتمع على أنها نتيجة حتمية للمعرفة أو الطبيعة التاريخية، بالتالي فإن تقديم القرارات الأيديولوجية كحقائق موضوعية يشكل ميدانًا خصبًا لدراسة العلاقة بين العلم والسياسة والدين والتاريخ عن آليات تزييف الشرعية وتحويل الخيارات التاريخية إلى نتائج موضوعية مفترضة، من خلال التأكيد على ضرورة التفكيك النقدي لهذه العمليات لإعادة قراءة التاريخ والدين والسياسة على أسس إبستمولوجية وفلسفية عقلانية، تأخذ في الاعتبار الاحتمالات والتعددية والاختيار الإنساني والتفاعل بين المعرفة والسلطة والمصلحة الاجتماعية والاختلاف الأخلاقي والثقافي، وهذا التفكيك هو شرط أساسي لفهم هشاشة المشروع الصهيوني وعدم شرعيته الأخلاقية والتاريخية والسياسية، عبر اعادة النظر في العلاقة بين العلم والسياسة والأسطورة ويضع أساسًا نقديًا يمكن من خلاله تفكيك كل الإدعاءات التي تحاول تحويل الاختيارات السياسية إلى حقائق موضوعية لا تقبل المناقشة.

مثل نزع البعد الأخلاقي عن المشروع الصهيوني عبر تقديمه في إطار حياد ظاهري إحدى الاستراتيجيات المركزية في صياغة أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ يعتمد هذا التوجه على تقديم القرارات السياسية والاجتماعية والدينية على أنها نتاج العقلانية العلمية أو الضرورة التاريخية أو التطور الطبيعي، دون أي اعتبار للمعايير الأخلاقية أو القيم الإنسانية، يُنتج هذا الإطار وهمًا بأن المشروع يتجاوز الصراع الأخلاقي ويعمل وفق منطق محايد ومنظور موضوعي، بينما يظهر الواقع أن هذه القرارات كانت مشبعة بالمصالح الأيديولوجية والسياسية، وقد استُغلت المعرفة العلمية كغطاء لإخفاء الاختيارات الأخلاقية الحقيقية وتحويلها إلى قرارات محسوبة علميًا تظهر وكأنها لا تحمل أي أبعاد أخلاقية، جسد الحياد الظاهري أداة محورية لتحويل القرارات المثيرة للجدل إلى إجراءات مقبولة اجتماعيًا وسياسيًا ويغطي على التناقضات الأخلاقية ويغفل التأثيرات

العميقة لهذه القرارات على الأفراد والجماعات، مما يجعل من المشروع السياسي مسرحًا لإخفاء المسؤولية الأخلاقية وتبرير السياسات الاستعمارية أو القمعية تحت غطاء العلم أو الإدارة، فقد يتيح تبرير العنف الفكري والسياسي بمنطق التنظيم والسيطرة على الأرض والمجتمع ويحوّل التجارب البشرية إلى عناصر قابلة للقياس والمراقبة والتحليل دون أي التزام بالقيم الإنسانية.

إبستمولوجيًا؛ المعرفة والعقلانية يمكن توظيفهما كأدوات لإضفاء شرعية مزيفة على المشروع السياسي والديني ويجعل الخطاب السياسي والديني، يبدو مستقلاً موضوعيًا وغير منحاز ويستبعد الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية والثقافية ويعيد إنتاج شرعية الدولة على أساس وهمي، إذ يعتمد على الحياد الظاهري بدل الاعتراف بالاختيارات الأخلاقية الحقيقية للفاعلين البشر ويحوّل القرارات إلى وقائع محسوسة محايدة، لأنها تخفي الطبيعة الأيديولوجية الحقيقية وراء واجهة العلم والمنطق الإداري، نزع البعد الأخلاقي يتيح للسلطة الدينية والسياسية السيطرة على تقييم الممارسات، فقد يجعلها تحدد ما هو مسموح وما هو مشروع وما هو صائب دون أي مساءلة حقيقية ويكرس تفوق المنطق الإداري والعلمي الظاهري على المعايير الأخلاقية والتاريخية والثقافية، يحوّل الواقع الاجتماعي والسياسي إلى مادة يمكن التلاعب بها وفق قوانين علمية مزيفة لتبرير السياسات وتحويل القرارات القيمية إلى إجراءات محايدة قابلة للقياس والتحكم.

الحياد الظاهري يدل عن نزع البعد الأخلاقي فهو أسلوب لغوي أو إداري وآلية معرفية وأيديولوجية متكاملة تهدف إلى تحويل القرارات الإنسانية والسياسية إلى وقائع موضوعية، يخفي طبيعة المشروع الحقيقية ويحد من إمكانية النقد والتحليل الأخلاقي، مع التأكيد على هشاشة أي شرعية مزعومة ويكشف الدور الحاسم للغة العلم والمنطق الإداري في تسييد المشروع الصهيوني وتحويله إلى أسطورة، يظهر فيها حياديًا أخلاقيًا واجتماعيًا ومعصومًا من أي مساءلة أو نقد ويجعل من الزمن التاريخي والأحداث التاريخية أدوات لخدمة المشروع بدل أن تكون أفقًا للفعل الحر أو اختبار المسؤولية الأخلاقية للإنسان في التاريخ، يمثل تحويل أسطورة الدولة "اليهودية" إلى خطاب تقني غير قابل للمساءلة مرحلة متقدمة في بناء المشروع الصهيوني، حيث تُغلف القرارات السياسية والاجتماعية والدينية والممارسات التاريخية بلغة علمية وإدارية تجعلها تبدو كحقائق محايدة موضوعية لا تتأثر بالجدل الأخلاقي أو النقد الفلسفي، لأنهُ يقوم هذا الخطاب على استخدام مفاهيم ومصطلحات علمية وتقنية لإضفاء نوع من الموضوعية المزيفة على السياسة

التاريخية والاجتماعية ويحوّل الأسطورة الوطنية إلى أدوات تحليلية قابلة للقياس والملاحظة والبرمجة، وكأنها تخضع لقوانين طبيعية أكثر من كونها منتجات لخيارات بشرية وايديولوجية.

جسد الخطاب التقني وسيلة لإخفاء الطبيعة الأيديولوجية والأسطورية للمشروع ويحد من قدرة المؤرخ والمفكر على مساءلة القرارات ويحوّل الواقع الاجتماعي والتاريخي إلى مادة خام، لذا يمكن إعادة تشكيلها وفق الحاجة السياسية ويقدم الدولة كنتاج طبيعي للتاريخ أو تطور معرفي علمي، دون أي اعتراف بالتأثيرات الأخلاقية أو بالقيم الإنسانية ويخلق وهمًا بأن السلطة تعمل وفق معايير عقلانية موضوعية، بينما هي في الواقع تتعامل مع التاريخ والمجتمع كأدوات لتنفيذ أهداف سياسية محددة، هذا الخطاب يسمح بإضفاء طابع قانوني ومعرفي على ممارسات السلطة الدينية والسياسية في السيطرة على المجتمع والأرض والموارد ويجعل من أي نقد أو مساءلة عملية مستبعدة، لأنه يُصور على أنه اعتراض على الحقائق العلمية أو على المنطق الإداري أو على الأسس التقنية للسياسة، يعزز هيمنة السلطة على السرد التاريخي ويحوّل الزمن التاريخي إلى سلسلة من المعطيات القابلة للتحليل الرقمي والإحصائي والتقني.

المعرفة العلمية والتقنية يمكن أن تُستخدم كأداة لإنتاج خطاب غير قابل للنقد والتقييم الأخلاقي ويجعل من الأسطورة التاريخية والسياسية حالة محايدة مزعومة ويغفل الطبيعة الاحتمالية للأحداث والخيارات الإنسانية، يبرر السياسات الاستعمارية أو القمعية تحت غطاء الحياد العلمي ويحول الفعل السياسي إلى تجربة محكومة بالمعايير التقنية والتجريبية دون أي مساءلة فلسفية أو أخلاقية، فهي عملية إبستمولوجية شاملة تعمل على تهميش النقد الأخلاقي والفلسفي وتثبت سلطة الدولة على التاريخ والمجتمع وتحافظ على شرعية مزعومة قائمة على وهم الحياد العلمي والتقني، تبين ضعف أي شرعية للاهوتية أو أخلاقية أو تاريخية وتحول المشروع الصهيوني إلى منظومة شبه علمية تظهر على أنها مستقلة وموضوعية ومعصومة من النقد أو المساءلة.

5. جدلية الرؤية العلمية – العملية: من الترجيح الى اليقين الُمزيف

مثلت فلسفة تحويل العلم الاحتمالي إلى خطاب يقين أداة معرفية استراتيجية استخدمتها السلطة الصهيونية لإضفاء الشرعية على مشروع الدولة "اليهودية"، حيث يُنظر إلى الاحتمالات التاريخية والاجتماعية

والديموغرافية على أنها نتائج ثابتة لا مجال للجدل حولها أو للاختلاف بشأنها، يغدو ما كان يمكن أن يكون مجرد احتمال متعدد الأوجه واقعًا مفروضًا ومسارًا حتميًا لا يمكن تجاوزه أو إعادة تأويله، إذ يستند هذا التحويل إلى عملية منهجية تقوم على إسقاط مبادئ الاحتمالات المستخدمة في العلوم الطبيعية والاجتماعية على الأحداث التاريخية والسياسية، من خلال طريقة تختزل الغموض والتعدد في مسار واحد محدد فيتم تجاهل طبيعة التاريخ الديناميكية والقرارات الفردية والجماعية والتفاعلات المعقدة، بين الفعل البشري والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، يقدّم كل حدث كخطوة ضرورية وحتمية نحو تأسيس الدولة وكأن التطورات التاريخية والاجتماعية لم تكن سوى سلسلة محسوبة مسبقًا لا تحتمل أي شكل آخر.

يظهر هذا الخطاب محاولة متعمدة لخلق وهم اليقين على أساس الاحتمالات المتغيرة ويحوّل المعرفة الاحتمالية إلى أداة لشرعنة المشروع السياسي ويقيد أي قراءة بديلة أو نقدية للتاريخ، إذ يجعل من الماضي مادة ثابتة جاهزة للاستخدام السياسي والإيديولوجي دون اعتبار للحتمية الفعلية أو للظروف الطارئة التي يمكن أن تُغيّر مسار الأحداث، لذلكَ يعزز مفهوم السيطرة على السرد التاريخي تحت ستار العقلانية العلمية، وإن تحويل الاحتمالات إلى يقين يعكس هشاشة الادعاءات بالموضوعية والحياد العلمي فالاحتمالات بطبيعتها غير ثابتة ولا يمكن استخدامها لتأسيس حقائق مطلقة، اي أن أي خطاب يزعم أن التطورات التاريخية والسياسية كانت حتمية يخضع لمنطق سياسي وأيديولوجي، يهدف إلى تثبيت السلطة وإخفاء الطبيعة البشرية للقرارات والأحداث ويحوّل النصوص الدينية والتاريخية والاجتماعية إلى أدوات لتبرير الدولة وإضفاء شرعية زائفة عليها ويمنع أي مساءلة أخلاقية أو فلسفية أو معرفية.

فإن هذا الخطاب يعمل على تهميش النقد الداخلي والتأويل المتعدد ويخلق حالة من الإقناع الزائف بأن الدولة، عبر نظام طبيعي للضرورة التاريخية وقد يؤدي هذا إلى تبني سياسات لا تراعي الواقع الاجتماعي والثقافي المتعدد والمصالح الإنسانية المختلفة، إذ يجعل من الدولة مشروعًا مفروضًا وليس نتاجًا للتفاعلات الاجتماعية والتاريخية، وبالتالي فإن تحويل العلم الاحتمالي إلى خطاب يقين فهو استراتيجية معرفية وسياسية متكاملة تعمل على تثبيت الأسطورة الصهيونية وتهميش الاحتمالات والتعددية والحرية الفردية ويخلق إطارًا معرفيًا مصطنعًا يبرر المشروع السياسي للدولة ويخفي طبيعته السياسية والفعلية ويعزل الدولة

عن أي مساءلة أخلاقية أو تاريخية، يجعلها تظهر ككيان حتمي وهو ما يكشف هشاشة أي ادعاء بالموضوعية أو الحياد ويبرز الحاجة إلى إعادة قراءة نقدية شاملة للتاريخ والدين والسياسة ضمن المشروع اليهودي الصهيوني.

تجاهل نسبية المعرفة في الفلسفة العلمية الحديثة؛ أحد أبرز الآليات التي أسهمت في ترسيخ أسطورة الدولة اليهودية وصهرها في خطاب سياسي يُقدم الدولة على أنها نتيجة حتمية للتاريخ، ففي هذا التجاهل تُعرض المعرفة العلمية على أنها مطلقة وغير قابلة للاختلاف أو الاجتهاد وتُسقط على التاريخ والاجتماع والسياسة كما لو كانت قوانين الطبيعة الثابتة، متجاهلة السياقات المتغيرة والتفاعلات المعقدة بين الإنسان والزمان والبيئة الاجتماعية والثقافية، هكذا يتم تحويل ما هو احتمالي ومتعدد الأوجه إلى يقين مطلق يُستخدم كأداة لإضفاء شرعية على مشروع سياسي قومي، يعتمد هذا المنهج على فرض نمط خطي للحوادث التاريخية والاجتماعية كما لو كانت تخضع لقوانين صارمة، مع إهمال التغيرات الطارئة والخيارات البشرية التي تُعيد تشكيل التاريخ والمجتمع بشكل مستمر، ويتم تجاهل أن كل فعل بشري وكل قرار اجتماعي أو سياسي يمكن أن يفتح آفاقًا بديلة للتاريخ، ويكون قابلاً لإعادة التأويل في ضوء الظروف الجديدة، وهذا التجاهل للمجال الاحتمالي للمعرفة يؤدي إلى اختزال التعقيدات الدينية والسياسية والاجتماعية إلى مجموعة محدودة من النتائج المسبقة ويحوّل التاريخ إلى سردية أحادية ترفض كل تنوع أو تعددية.

التجاهل أداة إبستمولوجية واستراتيجية للسلطة، لأن السلطة اللاهوتية والسياسية تستثمر هذا الخطاب العلمي لإضفاء طابع شرعي عقلاني على المشروع الصهيوني، فتتحول النصوص الدينية والتاريخية والقرارات السياسية إلى معطيات موضوعية يُفترض أنها نتيجة حتمية، ويتم طمس أي دور للحرية الفردية والاجتهاد النقدي أو للظروف الطارئة في تشكيل الأحداث، وهكذا يُستبدل النقاش الأخلاقي والفلسفي بغطاء علمي يبدو حياديًا وموضوعيًا، إن هذا التجاهل لنسبية المعرفة يؤدي إلى آثار إبستمولوجية عميقة على فهم التاريخ والدين والسياسة، فهو يحجب احتمالات متعددة كان يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة، ويُحول القرارات التاريخية والسياسية إلى حتميات، ويجعل الدولة اليهودية وكأنها حصيلة ضرورة علمية غير قابلة للنقاش أو المراجعة، كما يُضعف هذا المنهج قدرة المجتمع على إعادة قراءة النصوص الدينية والتاريخية في ضوء التجارب الإنسانية الجديدة ويغلق المجال أمام أي مساءلة أخلاقية أو فلسفية للسلطة.

إسقاط مفهوم اليقين العلمي على التاريخ والسياسة يجعل من أي مشروع قومي قائم على هذه المعرفة مشروعًا مغلقًا لا يقبل النقد ولا التعديل، ويحوّل الصراع الاجتماعي والسياسي إلى مجرد نتيجة مسبقة قابلة للتبرير العلمي ويهمش البعد الإنساني والأخلاقي في اتخاذ القرار، وبالتالي فإن أي ادعاء بالموضوعية العلمية في هذا السياق يصبح هشًا ويخضع للتحليل النقدي لأنه يغفل الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للواقع والتاريخ، فإن إعادة إدراك نسبية المعرفة في الفلسفة العلمية الحديثة، بانها أداة فلسفية نقدية لإعادة تقييم مشروع الدولة اليهودية واستكشاف كيفية تحويل المعرفة العلمية إلى غطاء لإضفاء شرعية وهمية على السلطة، فهي تكشف أن ما يُقدّم على أنه حقائق ثابتة ليست إلا تفسيرات محددة اختُزلت لإضفاء طابع الحتمية على تاريخ قابل للتغيير وأن كل محاولة لتقديم الدولة كنتاج طبيعي أو ضروري للتاريخ أو للعلم تتجاهل تعقيدات الواقع الإنساني والاجتماعي والثقافي، فقد تفتح المجال لإعادة قراءة عقلانية ونقدية لكل الأسس التي يقوم عليها المشروع الصهيوني.

مثل تثبيت نتائج العلم بوصفها حقائق نهائية أحد أهم الأسس التي ساعدت على تحويل المشروع الصهيوني إلى خطاب يبدو عقلاني وموضوعي ويغطي خلفيته الأيديولوجية، وفي هذا التثبيت يُقدَّم العلم على أنه يمتلك نتائج قطعية لا يمكن الطعن فيها أو إعادة تأويلها ويُسقط مباشرة على التاريخ والسياسة والاجتماع، كما لو أن طبيعة البشر والتاريخ تخضع لنفس القوانين الثابتة للظواهر الطبيعية، وهكذا يتم تحويل المعرفة العلمية الاحتمالية والقابلة للنقد إلى أداة لإضفاء شرعية على قرارات سياسية ولخلق وهم الحتمية التاريخية، يعتمد هذا النهج على فرض أن كل اكتشاف علمي وكل استنتاج يحمل صفة الديمومة المطلقة وأنه يمكن تطبيقه مباشرة على تنظيم المجتمع والسياسة دون اعتبار للظروف المتغيرة أو الاحتمالات المتعددة للأحداث، يغفل هذا التثبيت أن الواقع الإنساني والاجتماعي والتاريخي متعدد الأبعاد وقابل للتغيير وأن تفاعلات البشر وقراراتهم تؤدي إلى نتائج مختلفة وغير متوقعة، وأن أي تفسير أحادي للعلم يختزل هذا التعدد إلى مسار واحد زائف ويحوّل التاريخ والدين والسياسة إلى سلسلة من الحقائق المفترضة التي تبدو حتمية.

يتضح أن تثبيت نتائج العلم بوصفها حقائق نهائية يؤدي إلى تزييف العلاقة بين المعرفة والسلطة فالسلطة السياسية والدينية تستغل، هذه النتائج المثبتة لإضفاء طابع عقلاني على المشروع القومي وتبرير

ممارساتها الاجتماعية والسياسية، كما لو كانت استنتاجات علمية موضوعية ويتم بذلك إخفاء الطبيعة الاحتمالية للعلم والتاريخ وتحويل القرارات البشرية والاجتماعية إلى نتائج طبيعية لا جدال فيها ويصبح النقد الأخلاقي والفلسفي للنظام مستبعدًا، هذا التثبيت يؤدي إلى آثار إبستمولوجية عميقة على فهم التاريخ والدين والسياسة، فهو يعزل المعرفة العلمية عن نسبيتها ومنطقها الاحتمالي ويجعلها أداة لإضفاء شرعية مزعومة على المشروع الصهيوني، فقد يخفي التعقيدات والتفاعلات الواقعية ويهمش الخيارات الاجتماعية والقرارات البشرية ويقدم الدولة اليهودية وكأنها حصيلة ضرورة علمية حتمية لا يمكن الطعن فيها.

تثبيت نتائج العلم كحقائق نهائية يؤدي إلى نزع البعد الأخلاقي عن المشروع السياسي واللاهوتي، إذ يُقدم أي فعل أو قرار سياسي على أنه نتيجة علمية فلا حاجة لمساءلة أو تقييم أخلاقي، وهذا يعيد إنتاج الدولة ككيان مغلق غير قابل للنقد والتغيير ويحوّل التاريخ واللاهوت والسياسة إلى سلسلة من الحقائق الثابتة المفترضة التي يُفترض أن تستوعب كل الاحتمالات الواقعية، لأن تثبيت نتائج العلم بوصفها حقائق نهائية يصبح أداة مركزية لفهم هشاشة شرعية الدولة "اليهودية" وكشف الوهم المعرفي، الذي يستند إليه المشروع الصهيوني، فهو يعيد فتح المجال لإدراك الطبيعة الاحتمالية للمعرفة ويعيد تقييم العلاقة بين العلم والتاريخ والسياسة والدين ويعيد إدراج الحرية الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية في أي قراءة عقلانية للنظام القائم وكيف أن العلم الاحتمالي الذي كان ينبغي أن يكون أداة نقدية ومرنة تحوّل إلى أداة لتثبيت السلطة والسيطرة على التاريخ والدين والسياسة، يظهر هشاشة أي ادعاءات حول حتمية المشروع الصهيوني ويعيد الاعتبار للمعرفة كمساحة متعددة الاحتمالات قابلة للتفسير وإعادة التأويل وفق السياق الاجتماعي والسياسي والإنساني.

يمثل توظيف اليقين المصطنع لخدمة الحتمية السياسية، أحد أبرز الأساليب التي اعتمدها المشروع الصهيوني لإضفاء شرعية علمية وفكرية على تأسيس الدولة ويقوم هذا النهج على تحويل المعرفة الاحتمالية والملاحظات التاريخية والاجتماعية والدينية إلى نتائج قطعية، إذ تبدو وكأنها حتمية لا يمكن الطعن فيها أو إعادة التفكير فيها ويستغل، فهذا الأسلوب لإيجاد سردية زائفة تصور تأسيس الدولة اليهودية كنتاج طبيعي للتاريخ وإرادة إلهية مقدسة، تصوير الأحداث التاريخية والسياسية والدينية على أنها سلسلة مترابطة من النتائج الضرورية التي لا يمكن أن تسلك مسارات أخرى وتُغفل بذلك طبيعة التاريخ كشبكة من الاحتمالات والتفاعلات البشرية والاجتماعية والثقافية والسياسية المتغيرة، يُخفى هذا التوظيف الطبيعة الاحتمالية للواقع

ويحوّل أي نقد أو اعتراض على المشروع السياسي أو التاريخي إلى مجرد تشكيك غير منطقي أو رفض للضرورة التاريخية المفترضة، فقد يصبح التاريخ والدين والسياسة أدوات في خدمة سردية الحتمية التي تدعم المشروع الصهيوني.

يظهر أن اليقين إبستمولوجي المصطنع يخضع لمبدأ تثبيت الاحتمالات بطريقة اصطناعية، إذ يتم إقصاء الاحتمالات الأخرى وإعادة ترتيب الأحداث التاريخية والنصوص الدينية لتتماشى مع غاية سياسية محددة، يصبح كل حدث وكل نص ديني أو تاريخي أداة لإضفاء الشرعية على المشروع القومي ويُسقط على الدولة صفة الطبيعة التاريخية والشرعية اللاهوتية ويغفل البعد الأخلاقي والفلسفي والمعرفي الواقعي، هذا التوظيف يحوّل السلطة السياسية والدينية إلى آلية لإعادة صياغة الواقع والمعرفة كما لو أن كل شيء محكوم مسبقًا ويعمل على تهميش النقد الداخلي وإلغاء التعددية في القراءات التاريخية والدينية، فقد يخلق وهمًا أن المشروع القومي نتيجة طبيعية حتمية لا يمكن المساس بها ويعزل النقاش الفلسفي والإبستمولوجي عن تقييم المشروع ويحوّل المعرفة الاحتمالية إلى خطاب يقيني يشرعن السلطة والسيطرة، إذ يقدّم الدولة ككيان لا بد منه يتجاوز الإرادة الإنسانية والفعل الأخلاقي.

اليقين المصطنع يُخفي الصراع بين الأيديولوجيا والدين والعلم ويحوّل النقاشات التاريخية والفكرية إلى أدوات لتبرير مشروع سياسي محدد، إذ يعزل القرارات البشرية والاختيارات الجماعية عن سياقها الواقعي والتفاعلي ويجعل من كل حدث تاريخي مجرد خطوة ضرورية في مسار واحد مفترض مسبقًا، لأن توظيف اليقين المصطنع لخدمة الحتمية السياسية يمثل تحويرًا منهجيًا للمعرفة العلمية والتاريخية، تبين أي ادعاءات حول طبيعة المشروع الصهيوني ويعيد فتح المجال لإعادة تأويل التاريخ والدين والسياسة وفق مبدأ الاحتمالات والغياب ويعيد الاعتبار للقرارات الإنسانية ولحرية الفعل والمسؤولية الأخلاقية، ويؤكد أن أي محاولة لتقديم الدولة اليهودية على أنها نتيجة حتمية للتاريخ أو إرادة إلهية هي وهم معرفي يخدم أهدافًا سياسية وليست حقيقة واقعية ويضع المشروع الصهيوني في إطار نقدي فلسفي عقلاني، يعيد النظر في شرعيته ومصداقيته التاريخية والأخلاقية ويبرز الحاجة إلى إعادة قراءة كل ما يُقدَّم على أنه حقيقة مطلقة وفق منظور متعدد الاحتمالات وحرية الفعل الإنساني.

ومن كُل ذلكَ يُمكن القول؛ إنَّ هذه المحاور مجتمعة تُمثل رؤية نقدية شاملة حول الطريقة التي استخدمت المعرفة العلمية لإضفاء شرعية وهمية على المشروع الصهيوني وتحويل أسطورة الدولة "اليهودية" من أفق ديني وروحي إلى أداة علمية وتقنية، لأنها تُخفي خلفها الأهداف السياسية والأيديولوجية، لقد تم توظيف العقل العلمي كغطاء إبستمولوجي يزعم الحيادية والموضوعية ويقدم الأسطورة على أنها نتيجة ضرورية للمعرفة والتقدم ويستثمر المشروع الصهيوني الخلفية العلمية لحاييم وايزمان كفكر للحداثة والكفاءة العلمية، تثبيت شرعية الدولة والتأكيد على أنها نتيجة حتمية لتطور معرفي وواقعي، من خلال نقل الأسطورة من المجال اللاهوتي إلى الخطاب العلمي تم تحويل المفاهيم الدينية إلى لغة علمية قابلة للقياس والتحليل وكأنها قواعد طبيعية تُبرر السياسات والخطط الاستيطانية، يصبح العلم أداة لإخفاء الصراع السياسي والاجتماعي وتبرير السيادة والقوة ويستخدم خطاب السيطرة على الطبيعة لتقديم الأرض والتاريخ والبشر كعناصر قابلة للتشكيل والإدارة، وفق أهداف المشروع القومي ويُغفل البعد الأخلاقي والانساني لتصبح القرارات السياسية تبدو نابعة من قوانين الطبيعة والضرورة العلمية.

كما أن إخفاء الطابع الأيديولوجي خلف لغة العلم خلق وهمًا بالحيادية والموضوعية وأتاح تقديم الاختيارات السياسية على أنها نتائج علمية مؤكدة ومطلقة، فقد تم تهميش النقد الديني والفلسفي والاجتماعي وأُقصيت القراءات المتعددة للنصوص التاريخية والدينية وجُهزت أدوات معرفية لتثبيت سردية واحدة للتاريخ وصورة أحادية للمشروع الصهيوني، وكل ذلك أوجد شرعية مزعومة للدولة غير قائمة على حقائق تاريخية أو أخلاقية، الجمع بين العقل العلمي والخلفية العلمية للأفراد والنقل إلى الخطاب العلمي واستخدام مفاهيم السيطرة على الطبيعة وإخفاء الأيديولوجيا خلف لغة العلم، حيث أفضى إلى تأسيس أسطورة سياسية متماسكة ظاهريًا لكنها هشّة معرفيًا وأخلاقيًا وفلسفيًا، وأن المشروع الصهيوني استغل العلم كأداة للهيمنة والتبرير وليس كوسيلة للمعرفة الموضوعية الحقيقية ويعيد فتح المجال لإعادة قراءة التاريخ والدين والسياسة من منظور متعدد الاحتمالات والاختيارات الإنسانية، ويؤكد أن أي شرعية تستند إلى هذه الأسطورة العلمية مصطنعة ومفتقدة للموثوقية والمعنى الأخلاقي.

ثانيا: الوظيفة السياسية للمعرفة العملية في تدشين أسطورة الدولة "اليهودية" على ارض الواقع

تأطير المعرفة العلمية إلى وظيفة سياسية إحدى الركائز الجوهرية في عملية تكوين أسطورة الدولة "اليهودية"، حيث تم استثماره كأداة لإضفاء شرعية عقلانية مزعومة على مشروع قومي محدد وقد تم تقديم الإنجازات العلمية والاكتشافات كبراهين على استحقاق جماعة معينة للسيادة وللأرض، وكأن القوانين الطبيعية والعلمية هي التي تحدد استحقاق الأرض والسيطرة عليها وليس الاختيارات التاريخية والسياسية والاجتماعية، وقد لعبت الخلفية العلمية لأفراد بارزين مثل حاييم وايزمان دورًا محوريًا في هذا التحويل، إذ استُخدمت خبراتهم ومكانتهم العلمية لتغليف المشروع الصهيوني بالهيبة العقلانية والمنهجية التجريبية، وما خلق خطابًا يوحي بالموضوعية والحيادية ويخفي الصراع الأخلاقي والسياسي والاجتماعي وراء مصطلحات علمية دقيقة، كما أن المعرفة العلمية استُخدمت لإعادة صياغة السرديات الدينية والتاريخية وتقديمها كمواد قابلة للمعالجة العلمية لإنتاج تصور عن الدولة على أنها نتيجة حتمية للتطور الطبيعي والمعرفي وليس نتيجة لقرارات بشرية واختيارات اجتماعية وسياسية.

ساهم هذا التوظيف للعلم في بناء تصور زائف عن الحتمية التاريخية للدولة، حيث أصبح التفسير الأحادي للنصوص والممارسات العلمية والسياسية يفرض نفسه على العقل الجمعي ويخفف من فرص التفكير النقدي ويُهمش أي بديل أو احتمالات أخرى ويحول الواقع الاجتماعي والسياسي إلى منظومة خاضعة لقوانين موضوعية مزعومة، وقد أتاح هذا الأسلوب للسلطة السياسية صياغة سياسات السيطرة على الأرض والموارد والبشر على أنها خطوات ضرورية لتقدم المعرفة والتطور العلمي، وهو ما أعطى الشرعية للدولة بطريقة اصطناعية وأزال البعد الأخلاقي من القرارات السياسية، مثل هذا التحويل إساءة استخدام للمعرفة العلمية وتحويلها من وسيلة لاكتشاف الحقيقة إلى أداة لإنتاج السلطة والهيمنة وهو يختزل التاريخ والسياسة والدين إلى عناصر يمكن التحكم فيها ومعالجتها وفق أهداف أيديولوجية محددة ويغفل الاحتمالات والتعددية ويعطي الانطباع الخاطئ بأن الأسطورة الوطنية والدولة القائمة، فهي نتيجة حتمية للعلم والتطور الطبيعي وهذا يفتح المجال لإعادة تقييم العلاقة بين العقل العلمي والسياسة والدين وإظهار هشاشة أي مشروع يقوم على تفسير المعرفة العلمية على أنه مرجع نهائي للشرعية ويؤكد أن أي وظيفة

سياسية للعلم، ضمن هذا السياق ليست إلا أداة لتثبيت الهيمنة وإخفاء الطبيعة الفعلية للاختيارات الإنسانية والاجتماعية والسياسية.

استطاعت الحركة الصهيونية أن تحوّل المعرفة العلمية إلى وظيفة سياسية مركزية في تكوين أسطورة الدولة، من خلال استثمار رؤية حاييم وايزمان التي شكّلت نموذجًا فريدًا لدمج العقل العلمي بالخطاب القومي فوايزمان عالم طبيعي له مكانة علمية مرموقة وإنجازات مخبرية رفيعة قدّم نفسه كعقل موضوعي ومرجعية علمية لها قوة إقناعية على المستوى الجماعي والدولي، فقد استُخدمت هذه المرجعية لإضفاء هالة عقلانية على المشروع الصهيوني وتبرير شرعيته المفترضة، إذ ركزت رؤية وايزمان على الربط بين الإنجازات العلمية وإمكانات إقامة الدولة، حيث مثّل العلم أداة لإعادة صياغة التاريخ والدين وفق منطق التجربة المخبرية فالاكتشافات في الكيمياء وعلم النبات والفسيولوجيا، بعد ان قدمت على أنها مؤشرات طبيعية لتفوق الجماعة اليهودية وقدرتها على إدارة الأرض والمجتمع، وهذا أوجد وهم الحتمية التاريخية إذ بدا أن تأسيس الدولة ليس نتيجة قرارات سياسية أو اجتماعية أو تاريخية معقدة وإنما نتيجة طبيعة موضوعية مترابطة مع المعرفة العلمية.

أتاحت هذه الرؤية العلمية تحويل الأسطورة الدينية والتاريخية إلى خطاب تقني قابل للتحليل والتطبيق العلمي، حيث أعيد تأويل النصوص التوراتية والتلمودية وفق ما يتوافق مع نتائج العلم الحديث لتبرير المشروع الوطني ولإضفاء مصداقية موضوعية على الخطاب القومي، مما أدى إلى تثبيت شرعية اصطناعية للدولة وإخفاء الصراع الأخلاقي والسياسي والاجتماعي وراء لغة العلم والمنهج التجريبي، من خلال هذا الاستخدام أصبح العقل العلمي غطاء إبستمولوجيًا لإضفاء مصداقية على الأسطورة الصهيونية حيث وظفت السلطة الدينية والسياسية الخلفية العلمية لوايزمان لإقناع الجماهير أن المشروع ليس مجرد خيار سياسي أو استجابة تاريخية، وإنما نتيجة حتمية للتقدم العلمي والمعرفة الموضوعية، وهو ما أعطى العلم وظيفة سياسية خفية وحوّله إلى أداة للشرعية وغطّى الطبيعة الأيديولوجية للمشروع وشرعن مشروعًا قوميًّا قائمًا على فرضيات علمية تظهر كحقائق مؤكدة.

وعليه؛ يمكن القول إن تحويل المعرفة العلمية إلى وظيفة سياسية عبر رؤية وايزمان شكّل آلية استراتيجية لإعادة تشكيل الأسطورة الصهيونية على أسس عقلانية موضوعية مفترضة، عبر جعل الخطاب العلمي أداة

لإخفاء الصراعات الأخلاقية والسياسية والتاريخية وخلق وهم الاستحقاق الطبيعي والتفوق العملي للجماعة اليهودية، وهو ما أتاح للحركة الصهيونية أن تبرر الدولة وتثبّت سلطتها على أرض الواقع تحت ستار العقلانية العلمية والمنهجية التجريبية.

1. الرؤية العلمية تأصيل لفلسفة السلطة

شكل دمج العلم داخل بنية السلطة في مشروع الصهيونية استراتيجية إبستمولوجية متكاملة أعادت صياغة العلاقة بين المعرفة والسلطة، فقد خلقت خطابًا يحاكي الموضوعية بينما يخفي الأهداف الأيديولوجية الحقيقية للكيان الصهيوني، لان العلم أصبح معيارًا لتقييم القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية واللاهوتية، بعد ان قدّم العقل العلمي كغطاء شرعي لإضفاء مصداقية على مشروع قومي متنازع عليه داخليًا وخارجيًا، لا سيما إنَ وايزمان استُخدم نموذجه العلمي بشكل فكري وعملي في الوقت نفسه، فخلفيته كعالم طبيعي أضفت على مشروع الصهيونية هالة عقلانية وصورة موضوعية توحي بأن تأسيس الدولة كان نتيجة حتمية للتطور العلمي والتقدّم المعرفي وليس نتيجة لخيارات سياسية أو تحالفات تاريخية، وهذا الدمج أنشأ صورة للسلطة الوطنية كهيئة عقلية تقنية قادرة على إدارة الواقع وتحويل الأرض والمجتمع إلى مختبر كبير يتم فيه اختبار الخطط والسياسات وفق منطق علمي يبدو محايد وموضوعي.

الدمج امتد إلى آليات الحكم الداخلي حيث صار للهيئات العلمية والبحثية دور مركزي في صياغة القرارات الاستراتيجية والسياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال هذه الهيئات تمت هندسة السلطة بحيث يُنظر إلى القرارات الصهيونية على أنها نابعة من معرفة علمية رصينة، بينما هي في واقعها أدوات لإعادة إنتاج أيديولوجيا قومية، كما استُخدم هذا الدمج خارجيًا لإقناع العالم بأن المشروع الصهيوني مشروع عقلاني قائم على أسس موضوعية وليس طموحًا سياسيًا أو نتيجة ظروف تاريخية متغيرة، تأصيل فلسفة المعرفة العلمية إلى معيار للشرعية السياسية والاجتماعية وأداة لتثبيت التراتبية في المجتمع اليهودي وفي العلاقات الدولية، إذ أصبح التفوق العلمي معيارًا يبرر الاستحقاق التاريخي والجغرافيا والسيطرة على الموارد والأرض ويحوّل الإنسان إلى عنصر قابل للقياس والإدارة ضمن منظومة علمية منظمة تجعل أي مقاومة أو نقد يبدو غير عقلاني أو غير منطقي.

أصبح جزءًا من آلة السلطة والإيديولوجيا بعد ان أتاح هذا الأسلوب للكيان الصهيوني تحويل الأسطورة الدينية والسياسية إلى خطاب تقني قائم على ما يُسمى الموضوعية العلمية، ومن خلاله أصبح من الممكن تبرير القرارات المصيرية وتثبيت الحتمية السياسية، عبر لغة العلم الاحتمالي المضمرة التي تخفي التلاعب بالحقائق التاريخية والاجتماعية وتغطي على الطابع الأيديولوجي للمشروع، وقد أسهم هذا في نزع البعد الأخلاقي عن السلطة السياسية وتحويلها إلى سلطة تقنية شبه محايدة يُعاد إنتاجها باستمرار من خلال البنى العلمية والمؤسسات البحثية، عن طريق خلق شرعية مزيفة تقنع الداخل والخارج بأن الدولة اليهودية هي نتيجة طبيعية للعلم والمنهجية وليس مشروعًا سياسيًا قائمًا على الخيارات التاريخية والأيديولوجية.

أنها عقلانية وتقنية وتجعل المعرفة العلمية أداة لإخفاء النزاع السياسي والتاريخي والاجتماعي وتحويل الأسطورة الوطنية إلى حقيقة مفترضة قابلة للإقناع والتمثيل على المستويين الداخلي والخارجي، كما يجعل النقد الأخلاقي والسياسي صعبًا لأنه يُصوَّر على أنه معادٍ للعلم أو ضد الحقيقة الموضوعية

إخضاع المؤسسات العلمية للأهداف السياسية في المشروع الصهيوني كان يكون جزءًا من استراتيجية منهجية لإعادة صياغة الواقع الاجتماعي والسياسي واللاهوتي، وفق منظور مركزي يربط المعرفة بالسلطة ويحوّلها إلى أداة لإضفاء شرعية عقلانية على مشروع الدولة، فقد أصبح العلم في هذا السياق وسيلة لإنتاج خطاب موضوعي مزيف يجعل القرارات السياسية والقومية تبدو كأنها نتائج حتمية للتطور المعرفي بدلاً من كونها خيارات تاريخية قابلة للنقاش والنقد، لأن المؤسسات العلمية صارت تمثل قنوات مزدوجة فهي من جهة تقوم بإنتاج المعرفة حول الأرض والموارد والسكان والتاريخ الثقافي والاجتماعي، ومن جهة أخرى أصبحت أدوات تنفيذية للسياسات القومية، لقد تحولت المختبرات ومراكز البحث إلى أدوات للحكومة وللأيديولوجيا، حيث تم وضع النتائج العلمية في خدمة توجيه القرارات السياسية والاجتماعية وتصويرها كأنها ضرورة تقنية موضوعية، وهو ما أتاح للدولة الصهيونية أن تظهر في الخطاب العام على أنها كيان عقلاني ومستنير مدعوم بالعلم والمعرفة.

لعبت مكانة العلماء ومن بينهم حاييم وايزمان دورًا استراتيجيًا كبيرًا، إذ أصبحوا رموزًا للموضوعية العلمية التي تخفي الطبيعة الأيديولوجية للقرارات السياسية فالخطاب السياسي عبر دمج السلطة بالعلم لم يعد مجرد تعبير عن طموح قومي أو مصالح أيديولوجية، بعد أن أصبح يُقدّم على أنه نابع من مبدأ العقلانية العلمية

والتحليل التجريبي، وهذا أسهم في خلق وهم الحتمية الطبيعية للتاريخ وجعل القرارات السياسية والتاريخية تُعرض وكأنها نتائج ضرورية للتطور العلمي، أي إخضاع المؤسسات العلمية لهذه الأهداف السياسية أتاح أيضًا تحويل التاريخ والتجربة الاجتماعية والثقافية إلى مواد يمكن قياسها وتحليلها وتصنيفها على غرار التجربة المخبرية، مما أزال البعد الأخلاقي والإنساني من النقاش حول السلطة والهوية لقد أصبح كل حدث وكل قرار يُقرأ من منظور علمي تقني يفرض قيودًا على الاحتمالات، إذ يقلص من التعددية التاريخية ويحول الاختيار السياسي إلى نتيجة منطقية مفترضة وهي آلية تُعيد إنتاج الخطاب الوطني على شكل مشروع لا يقبل الطعن أو التأويل.

أدلج الإخضاع تثبيت سردية وطنية مزيفة تقوم على فكرة أن تأسيس الدولة "الصهيونية:"، كان ضرورة علمية ونتيجة طبيعية للمعرفة متجاهلين أن التاريخ الاجتماعي والسياسي هو سلسلة احتمالات متعددة يمكن أن تسلك مسارات مختلفة المؤسسات العلمية، بهذا الشكل لم تعد مجرد منتجين للمعرفة أصبحت أدوات لتقنين السلطة وتحويلها إلى مشروع تقني هجين يجمع بين العلم والسياسة والخرافة الأسطورية، توظيف العلم عندما أداة لإضفاء الشرعية على السلطة يفقد طابعه النقدي ويصبح غطاءً لإخفاء الصراعات الحقيقية حول السلطة والموارد والهوية، وهذا يعكس هشاشة أي مشروع سياسي يعتمد على العلم كأداة للموضوعية إذ أن المعرفة في هذه الحالة ليست موضوعية بالمعنى الحقيقي تُستغل لإضفاء طابع قانوني وتقني على القرارات التي يمكن أن تكون أخلاقية وسياسية بالدرجة الأولى.

ففي سياق المشروع الصهيوني يمثل مرحلة متقدمة من دمج المعرفة بالسلطة، حيث لم يعد العلم وسيلة لفهم الواقع أو تطوير المعرفة النظرية فحسب، فقد أصبح أداة لتشكيل الواقع السياسي والاجتماعي وفق رؤية قومية محددة، بعد ان تم توجيه البحث العلمي نحو دراسة الأرض والسكان والموارد الطبيعية والأساليب الاقتصادية والاجتماعية، بهدف خلق خارطة مفاهيمية تمكّن المخططين السياسيين من اتخاذ قرارات دقيقة لإرساء الدولة الصهيونية على أسس استراتيجية علمية مزعومة، ليكُن المختبر ومركز البحث والمجال الأكاديمي امتدادًا للمخطط السياسي، حيث تُستخدم البيانات العلمية لتبرير الإجراءات والسياسات الاستيطانية ولتقديم احتلال الأرض والسيطرة على السكان كخطة موضوعية ومعلومة مسبقًا، بدلاً من كونها قرارًا سياسياً منفتحاً على الاحتمالات والتعددية التاريخية وقد تم تصميم الدراسات العلمية، توفر حلولًا

تقنية للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع إخفاء أي جدلية أخلاقية أو جدلية حول الشرعية التاريخية.

دمج البحث العلمي في وظيفة التخطيط الاستعماري أتاح تحويل الأساطير التاريخية والدينية إلى خرائط وقواعد بيانات علمية قابلة للقياس والتحليل فالأحداث التاريخية، أصبحت أدوات لإنتاج خطط عملية توجه السياسة الاستيطانية والاقتصادية والتعليمية والإدارية بطريقة توحي بأنها نتيجة طبيعية للتطور العلمي والمعرفي وليس نتاج إرادة بشرية واختيارات سياسية، وعلى هذا الأساس أصبح البحث العلمي في هذا السياق ليس مجرد أداة للمعرفة، فهي أداة للسلطة يتم توظيفها لإخفاء الطبيعة الأيديولوجية للمشروع السياسي وتمويه التحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية التي يطرحها إنشاء الدولة الصهيونية ولتحويل الاختيارات السياسية التاريخية، إلى ما يبدو كمسارات حتمية علميًا ومنهجيًا، وهذا التوظيف يعكس نهجًا استراتيجيًا يقوم على تلازم العلم والتقنية مع السلطة والأيديولوجيا لإنشاء مشروع قومي يستند إلى شرعية موضوعية وهمية.

تأطير فلسفة خطاب علمي تقني يغطي على الصراعات العميقة بين المجتمعات المحلية والمستوطنين الجدد ويقلل من أهمية المعارضة الداخلية والخارجية، يغير من العملية السياسية والاجتماعية المعقدة إلى مسائل تقنية قابلة للقياس والتحكم وتبرير الإجراءات القمعية والهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على السكان الأصليين، وهو ما يوضح أن البحث العلمي في هذا السياق قد فقد استقلاليته النقدية ليصبح جزءًا من جهاز السلطة الذي يحافظ على الاستمرارية الأيديولوجية للمشروع الصهيوني، يعكس نهجًا فلسفيًا واستراتيجيًا يقوم على استغلال المعرفة العلمية لإضفاء الطابع الطبيعي والحتمي على مشروع سياسي تاريخي معقد ويكشف هشاشة ، لأسس الأخلاقية والإنسانية لهذا المشروع ويبرز دور العلم كأداة قوة وليس كوسيلة محايدة لفهم الواقع وإعادة تشكيله وفق مصالح محددة، خاصة فقدان استقلالية المعرفة أمام متطلبات الدولة يمثل أحد أعمق التحولات في العلاقة بين العلم والسياسة، وفي سياق المشروع الصهيوني حيث صارت خاضعة تمامًا لمتطلبات السلطة السياسية والأيديولوجية، أو أي إنتاج معرفي يخضع للخطط الاستراتيجية لتأسيس الدولة ولتحقيق أهداف قومية محددة.

يصبح الباحث جزءًا من جهاز الدولة ويكون المشروع العلمي مرتهنًا لتوجيهات السلطة، من خلال صياغة النتائج بما يخدم الأجندة السياسية فالمناهج البحثية والمشاريع التجريبية والدراسات الميدانية مصممة لإنتاج

بيانات تخدم التوسع الاستيطاني، عبر تبرير السيطرة على الأرض والسكان وإضفاء شرعية علمية على السياسات الاستراتيجية للدولة "الصهيونية"، كما يؤدي هذا الفقدان للاستقلالية إلى اختزال المعرفة إلى وظيفة تنفيذية محكومة بالسياسة بدلاً من أن تكون عملية استكشاف حر ومستقلة للواقع، المعرفة في هذا السياق وسيلة لإنتاج خطاب يزعم الحتمية والموضوعية ويخفي الطبيعة الأيديولوجية للقرارات السياسية والتاريخية التي تُتخذ باسم المجتمع والدولة.

هذا التقييد واضحًا في استثمار الإنجازات العلمية الفردية والرموز العلمية مثل حالة حاييم وايزمان، حيث تُوظف سمعته كعالم طبيعي لإضفاء مصداقية عقلانية على المشروع الصهيوني، عبر تحويل المعرفة إلى أداة لإضفاء الشرعية السياسية على الدولة بدلاً من أن تخدم البحث العلمي أو خدمة المجتمع العلمي، كما يمكن ملاحظة أن هذا الفقدان لاستقلالية المعرفة يمتد إلى المؤسسات العلمية نفسها، إذ تُجبر الجامعات والمختبرات والمراكز البحثية على تقديم برامجها ومخرجاتها وفق أولويات الدولة الاستراتيجية ويتحول أي نشاط علمي إلى وظيفة تنفيذية للتخطيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي، يساهم في تبرير السيطرة على السكان والأراضي وخلق سردية وطنية مزعومة تعتمد على العلم كغطاء للسلطة.

يعكس فقدان استقلالية المعرفة أمام متطلبات الدولة تحولًا إبستمولوجيًا جوهريًا، يتماهى يحوّل العلم من أداة للتحليل والفهم إلى أداة للسلطة والسيطرة ويؤكد هشاشة الخطاب العلمي المستقل، يكشف أن المعرفة في هذا السياق ليست سوى وظيفة تخدم المشروع السياسي والأيديولوجي، تؤدي إلى تضليل الرأي العام وإخفاء الصراع الحقيقي بين الأخلاق والسياسة والتاريخ، يظهر أن أي محاولة لتقديم الدولة على أنها نتيجة طبيعية للتقدم العلمي أو الحتمي التاريخي هي قراءة مغلقة ومحكومة بالسلطة ولا تعكس الطبيعة المتعددة والمفتوحة للمعرفة والتجربة الإنسانية، لأن إعادة تعريف وظيفة العلم بوصفها خادمة للسلطة يمثل تحولًا جذريًا في طبيعة المعرفة وطبيعة الدولة على حد سواء، إذ لم يعد العلم مجرد نشاط موضوعي قائم على الملاحظة والتجريب والتحليل النقدي للظواهر الطبيعية والاجتماعية وإنما صار أداة تنفيذية استراتيجية تُوظف لتحقيق أهداف سياسية وإيديولوجية محددة، يصبح البحث العلمي جزءًا لا يتجزأ من بنية السلطة ويخدم المشروع القومي للدولة الصهيونية من خلال خلق شرعية عقلانية مزعومة للأسطورة السياسية

كل أبعاد المعرفة العلمية لتتناسب مع احتياجات الدولة وأهدافها السياسية ويتم تحديد مجالات البحث ومناهجه، وفق ما يخدم المشروع القومي ويعزز الرواية التي تحاول أن تقدم تأسيس الدولة على أنه نتيجة حتمية للتاريخ والمصير الجماعي، يغدوا العلم أداة لتثبيت سردية تاريخية واحدة تحجب التعددية والتناقضات والاحتمالات المختلفة في التجربة اليهودية والتاريخ الإنساني، يتضح هذا التوظيف بشكل ملموس من خلال الشخصيات العلمية (مثل) حاييم وايزمان، حيث تم تحويل إنجازاته واختراعاته العلمية إلى رمز للحداثة والقدرة العقلية، فقد يصبح العلماء أنفسهم أدوات في يد السلطة لإضفاء غطاء عقلاني على المشروع السياسي من خلال المعرفة العلمية إلى خطاب يقيني يخفي الطبيعة الاحتمالية للظواهر والتاريخ ويخفي الصراعات الأيديولوجية والاجتماعية التي شكلت الواقع الفعلي.

تماهي المعرفة العلمية إلى وظيفة سياسية يؤدي إلى تقييد استقلالية المؤسسات العلمية، تغدوا الجامعات ومراكز البحث مختبرات تنفيذية للسياسة ويتم توجيه التمويلات والأولويات البحثية، وفق مصالح الدولة ويصبح الباحث مجرد جزء من منظومة تنفيذية تهدف إلى إنتاج معرفة تخدم أهداف السلطة، بدلاً من أن تكون وسيلة للبحث عن الحقيقة المستقلة، فضلا عن ذلك يتم استثمار المصطلحات العلمية والمفاهيم الطبيعية مثل السيطرة على الطبيعة والتجربة المخبرية والقياس الموضوعي لإضفاء مصداقية على القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أي أن سياسة احتلالية أو تخطيط استعماري قابلة للتبرير على أساس علمي زائف ويتم تقديمها على أنها نتيجة حتمية لاختيار عقلاني طبيعي، بينما الواقع معقد ومتعدد الاحتمالات وقابل للتغيير والتأويل.

جدلية فصل البعد الأخلاقي عن المشروع السياسي يظهر العلم وكأنه حيادي موضوعي ويخفي أي مساءلة أخلاقية أو إنسانية، يصبح المشروع السياسي غير قابل للنقد لأن المعرفة العلمية تم استخدامها لإنشاء خطاب يقيني، يعمل على غلق كل الاحتمالات الأخرى ويحوّل التاريخ والإنسان والطبيعة إلى عناصر قابلة للتحكم والتشكيل وفق ما تقتضيه السلطة، أي أن العلم تحول إلى أداة سلطوية لإضفاء شرعية وهمية على الدولة "الصهيونية"، تجعل من المشروع السياسي مسألة مفروضة بالقوة العقلانية الزائفة وتخفي الطبيعة الاحتمالية للزمن والتاريخ والإنسان، تمنع أي إعادة تقييم نقدية للأساطير السياسية والتاريخية واللاهوتية وتحول كل اكتشاف علمي وكل معرفة إلى جزء من استراتيجية، من أجل إخفاء الصراع الحقيقي بين السلطة

والأخلاق والمعنى، يُمكن تعريف وظيفة العلم من خلال الدور الذي يخدم السلطة في المشروع الصهيوني، يجعل من تحويل المعرفة العلمية إلى أداة سياسية تنفيذية، تسعى لتثبيت رواية محددة سلفًا وتجميد الاحتمالات الأخرى وتحويل التاريخ والإنسان والطبيعة إلى أدوات لإضفاء مصداقية عقلانية زائفة على الدولة، مما يؤكد أن أي استقلال معرفي أو نقدي يتم قمعه أو تحييده لصالح تثبيت الأيديولوجيا القومية وسيادة السلطة السياسية على كل أبعاد الحياة.

2. دور الخطاب العلمي في تثبيت سردية اسطورة الدولة "اليهودية"

توظيف الخطاب العلمي لتثبيت سردية الدولة يمثل عملية مركبة ودقيقة، حيث يتم تحويل المعرفة العلمية إلى أداة سياسية لإضفاء شرعية عقلانية على المشروع الصهيوني، يصبح العلم في هذه الحالة ليس مجرد أداة لفهم الواقع وتحليل الظواهر الطبيعية والاجتماعية وإنما وسيلة لإعادة صياغة التاريخ والهوية والجغرافيا، وفق رؤية محددة تخدم أهداف الدولة ويصبح كل اكتشاف علمي أو تحليل تجريبي وسيلة لدعم الرواية القومية وتبرير وجود الدولة، إذ يتم اختيار مجالات علمية محددة وتركيز البحث على اتجاهات تتوافق مع المشروع السياسي (فمثلاً) العلوم الطبيعية والكيمياء والبيولوجيا، تصبح أدوات لإظهار قدرة الجماعة اليهودية على التحكم في البيئة وتحقيق تقدم معرفي يُزعم أنه يبرر استحقاقهم للأرض، يُربط الإنجاز العلمي بالتفوق الحضاري والتاريخي، مما يؤدلج العلم ليكون فكرًا لقدرة الجماعة على صياغة مستقبلها وتحويله إلى ضرورة موضوعية.

الشخصيات العلمية البارزة حاييم وايزمان(مثلًا) استثمرت باعتبارها فكرة جماعية لإضفاء مصداقية عقلانية على الدولة، فقد اصبح العلماء أدوات ضمن مشروع سياسي ثقافي، يهدف إلى إقناع الجماعة والعالم بأن الدولة ليست خيارًا سياسيًا، وهو نتيجة طبيعية للتقدم العلمي والقدرات العقلية المتراكمة، الخطاب العلمي يخدم عملية إخفاء الصراع السياسي والاجتماعي من خلال تحويل القرارات الأيديولوجية إلى حقائق موضوعية، لذا يتم تقديمها على أنها نابعة من العقل والتحليل العلمي فتُستبدل المناقشات الأخلاقية والتاريخية والسياسية بسردية علمية يقينية، تُظهر الدولة كضرورة عقلية لا كاختيار سياسي، وهذا التوظيف يحول المعرفة إلى أداة لتثبيت الحتمية المزعومة ويقلص أي مساحة للنقد أو التأويل.

استغلال المؤسسات العلمية لإخضاع المعرفة لاحتياجات الدولة ويصبح التمويل الأكاديمي والمراكز البحثية أدوات لتوجيه البحث وإنتاج المعرفة، بما يتوافق مع الأهداف السياسية وتصبح كل نتائج البحث الممولة أو المشهرة جزءًا من منظومة تعزيز السلطة وتثبيت السردية الرسمية، فقد يُحرم الباحثون من الاستقلالية النقدية ويصبح العلم تحت سلطة الدولة، يظهر هذا التوظيف كيف أن العلم الذي من المفترض أن يكون وسيلة للتحليل الموضوعي وإنتاج المعرفة الحرة أصبح وسيلة لإخفاء الاحتمالات المتعددة وتثبيت سردية أحادية، يبين هشاشة أي مشروع سياسي يعتمد على الحتمية التاريخية أو الإرادة الإلهية أو الاستحقاق الطبيعي، يظهر أن أي إظهار للنتائج العلمية كحقائق نهائية هو شكل من أشكال تزييف الحقيقة لإضفاء غطاء عقلاني على الأيديولوجيا.

الخطاب العلمي أداة للسلطة والسيطرة، حيث يُستغل لإخفاء التناقضات والاحتمالات التاريخية المتعددة وتثبيت السلطة السياسية على المعرفة والذاكرة الجماعية، فقد يكون التاريخ والجغرافيا والإنسان والطبيعة عناصر يمكن إدارتها وتوجيهها، وفق أهداف أيديولوجية محددة ويُفقد العلم استقلاليته ومصداقيته وتصبح المعرفة مجرد وسيلة لتكريس المشروع السياسي وإخفاء طبيعته القسرية، لذا توظيف الخطاب العلمي لتثبيت سردية الدولة يوضح كيف يمكن تحويل الاكتشافات العلمية الفردية إلى أدوات جماعية لإضفاء الحتمية والشرعية على المشروع السياسي، مما يكشف كيف أن العلم يُستغل لإعادة إنتاج السلطة وفرض سردية أحادية عن التاريخ والهوية، فقد يؤكد أن أي مشروع قومي قائم على الحتمية العلمية والأدلة العقلية المزيفة هو مشروع هش معرفيًا وأيديولوجيًان إذ يحول المعرفة الحرة إلى وظيفة خادمة للسياسة والأيديولوجيا ويجعل من الدولة نتيجة لا مناقشة فيها وفق لغة العلم والزمن والاحتمالات.

تصوير الدولة **(مرحلة متقدمة)** من التاريخ الإنساني يمثل عملية مفاهيمية مركبة، حيث يتم تقديم الكيان السياسي على أنه تتويج طبيعي لمسار التطور التاريخي والثقافي للإنسانية، يكون وجود الدولة نتيجة ضرورية لتراكم المعرفة والقدرة على التحكم في البيئة وإدارة المجتمع، مما يُحوّل هذا التصوير التاريخ إلى خط مستقيم من التطور المتصاعد نحو الدولة ويغفل جميع الاحتمالات والانعطافات التاريخية الأخرى، ففي هذا الإطار يتم توظيف منطق العلم والتقدم لتأكيد أن الدولة هي المرحلة النهائية التي تصل إليها الجماعات الإنسانية، بعد تراكم التجارب العلمية والمعرفية والاجتماعية ويصبح الإنجاز العلمي والتقني والثقافي في

المجتمع بمثابة دليل على استحقاق الدولة للوجود ويُرسم التاريخ على أنه مسار حتمي، يؤدي إلى هذا التكوين السياسي وتُهمش التجارب التاريخية الأخرى التي قد تتعارض مع هذه الرؤية الأحادية.

تبدوا الشخصيات العلمية والسياسية في هذه الرواية أدوات لتأكيد التطور الطبيعي للتاريخ ويُستثمر نجاحهم المعرفي لتقديم الدولة كنتاج عقلاني وحتمي، يُبرز أن أي كيان جماعي لم يصل إلى هذه المرحلة يفتقر إلى القدرة على إدارة الواقع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، تقدم الدولة مساويًا لتقدم الإنسان والعلوم والمعرفة ويُقدّم التاريخ كمسار متصاعد نحو الكمال المؤسسي، وهذا التصوير يخلق شرعية معرفية وسياسية للدولة ويُخفي الطبيعة الأيديولوجية والاختيارية لتأسيسها، فقد يُحوّل القرارات السياسية والاجتماعية إلى نتائج طبيعية للضرورة التاريخية ويُستغل الزمن التاريخي ليصبح أداة لإضفاء حتمية على السردية الوطنية ويصبح التاريخ والإنسانية والعلوم جميعها أدوات لتبرير وجود الدولة كمرحلة عليا من التطور,

يُظهر هذا التصوير هشاشة العلاقة بين التاريخ والمعرفة والسلطة؛ يكشف كيف يتم استثمار الخطاب العلمي والفلسفي لإضفاء صبغة موضوعية على مشروع سياسي محدد، يُبرز أن أي محاولة لربط الدولة بالضرورة التاريخية، وهي اختزال للواقع المتعدد الاحتمالات وإخفاء للقرارات الإنسانية والاختيارات الجماعية ويُظهر أن أي سردية من هذا النوع تحاول تثبيت السلطة من خلال تقديم الدولة كمرحلة طبيعية للتاريخ الإنساني، لأن تصوير الدولة كمرحلة متقدمة من التاريخ الإنساني لا يعكس الواقع التاريخي المعقد، وإنما هو عملية إعادة صياغة معرفية لأغراض أيديولوجية وسياسية ويحول الإنجازات العلمية والثقافية إلى أدوات شرعية لتبرير وجود الدولة ويجعل من التطور التاريخي أداة لتثبيت الحتمية السياسية ويخفي الطبيعة الاختيارية للصراع والقرار، يجعل من الدولة نتيجة ضرورية للإنسانية وفق لغة العلم والتاريخ والتقدم المزعوم.

ربط التقدم العلمي بشرعية الوجود السياسي ليس مجرد ممارسة سطحية أو وسيلة دعائية هو عملية عميقة ومعقدة، إذ تتضمن إعادة تأطير العلم بوصفه معيارًا للشرعية ولقدرة الدولة على التسيير والإدارة ويُحوّل الإنجاز العلمي من كونه أداة لفهم الطبيعة أو تحسين حياة البشر إلى أداة لإضفاء صبغة قانونية وأخلاقية على الدولة، يصبح كل نجاح علمي أو اكتشاف تقني بمثابة إثبات على أن الدولة قادرة على إدارة الواقع الاجتماعي والسياسي بكفاءة ويُنسخ هذا النجاح إلى سياق أيديولوجي، إذ يُراد منه تثبيت الهيمنة

وتعظيم صورة المشروع السياسي، تُستثمر معرفة العلماء وتجاربهم ومختبراتهم بشكل يتيح تحويل الفرد والعلم إلى رمز للحداثة وللكفاءة الإدارية، يكون العلماء كأنهم وكلاء للسلطة السياسية يُستخدمون لإنشاء سردية مفادها أن الوجود العلمي والعلمياني للدولة، يمثل استمرارًا طبيعيًا للتقدم التاريخي ويُفقد العلم استقلاليته ويصبح خادمًا للسياسة ويُستغل أي تقدم معرفي لتثبيت سردية الدولة على أنه نتيجة حتمية للتقدم الطبيعي.

الربط بين العلم والسلطة السياسية يخلق وهمًا موضوعيًا يخفي الطبيعة الأيديولوجية والاختيارية للمشروع السياسي ويُحوّل كل نجاح علمي إلى دليل على حق الدولة في الوجود ويُغفل الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية للقرارات، التي تتخذها الدولة ويُقدم التاريخ والمعرفة العلمية على أنهما مساران حتميان يؤديان إلى تأسيس الدولة، يُغيب عن النظر أن الواقع السياسي والاجتماعي نتاج صراع معقد من اختيارات البشر وتفاعلات القوى وليس امتدادًا طبيعيًا للتقدم العلمي، يستدعي الكشف عن هشاشة الأسس التي تُبنى عليها شرعية الدولة، وأن تقديم الدولة على أنها نتيجة طبيعية أو حتمية للتقدم العلمي هو في الجوهر اختزال للواقع وتحويل للمعرفة إلى أداة لإخفاء النزاع على السلطة، مما يبين كيف يُستغل العلم لتبرير السياسة وتثبيت أيديولوجيا محددة ويُحوّل الإنجازات العلمية إلى غطاء لإخفاء المصالح وتحقيق الهيمنة، يجعل من المعرفة وسيلة لتبرير السلطة وليس وسيلة للتنوير أو لإنتاج فهم نقدي للواقع.

ربط التقدم العلمي بشرعية الوجود السياسي يحوّل العلم من أداة للفهم والاكتشاف إلى أداة للهيمنة السياسية ويُعطي الدولة صبغة شرعية على أساس وهمي ويُخفى الطبيعة الاختيارية للتاريخ، فقد يُقدم المشروع السياسي على أنه امتداد طبيعي للتقدم العلمي ويجعل من المعرفة أداة لتثبيت السلطة وتبرير المشروع القومي، حيثُ يعزل النقد الأخلاقي والفكري عن تقييم القرارات السياسية ويحول كل حدث أو إنجاز علمي إلى وسيلة لتكريس السردية الرسمية للدولة، خاصة إنَ تقديم الدولة كضرورة حضارية لا خيارًا تاريخيًا فهو استراتيجية معرفية وفكرية متكاملة تهدف إلى تحويل الواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي إلى سردية مغلقة، تجعل تأسيس الدولة يبدو وكأنه نتيجة طبيعية لا يمكن تفاديها أو مقاومتها ويقدم المشروع السياسي على أنه امتداد موضوعي لتطور الحضارة الإنسانية، فقد يغفل الطبيعة الاختيارية للقرارات الفردية والجماعية والتفاعلات المعقدة، التي شكلت التاريخ ويحوّل التاريخ المركب والمتعدد إلى خط زمني أحادي يُبرر وجود الدولة ويُسقط عليها صفة الحتمية المطلقة.

تصوير المؤسسات العلمية والثقافية والاقتصادية كدلائل على أن الدولة ضرورة حضارية وتُقدم الإنجازات التكنولوجية والمعرفية والتقدم في العلوم والتربية والصناعة كدليل على أن الدولة، تمثل مرحلة طبيعية في تطور البشرية، إذ يصبح أي نقد أو رفض للمشروع السياسي بمثابة رفض للتقدم الإنساني والحضاري ويغيب الدور الفعلي للقرار البشري والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية في تشكيل الواقع السياسي ويُحوّل الاختيارات إلى ما يبدو وكأنه قدر محتوم، هذا الطرح يعيد تعريف التاريخ والمعرفة بوصفهما أدوات لتثبيت السلطة وإضفاء شرعية عقلانية مزيفة على المشروع الصهيوني، إذ يحول التجربة الإنسانية المركبة والمتعددة الاحتمالات إلى مسار واحد حتمي ويغلق أمام كل إمكانية لتصور بدائل سياسية أو اجتماعية أو تاريخية ويحوّل الأسطورة إلى حقيقة مطلقة توحي، بأن الدولة على تسلسل طبيعي للحضارة.

يطرح هذا التقديم هشاشة الادعاءات التي تُبنى عليها شرعية الدولة وكيف يُستغل تاريخ الإنسان والمعرفة العلمية والتجربة الاجتماعية، بهدف تبرير مشروع قومي محدد وتثبيت الهيمنة السياسية ويحوّل القرارات السياسية والاجتماعية إلى ضرورة موضوعية ويُخفي الطبيعة الاحتمالية والاختيارية للتاريخ، لنهُ يغلق المجال أمام النقد الأخلاقي والفكري ويحوّل الوجود السياسي للدولة إلى ظاهرة طبيعية وغير قابلة للمساءلة، لأن تقديم الدولة على أنها ضرورة حضارية يؤدي إلى اختزال التاريخ المركب والمعقد إلى خط زمني مغلق ويحوّل كل فعل سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي إلى صورة مطلقة للحتمية ويجعل المشروع القومي يبدو، كما لو أنه نتيجة لا مفر منها ويحوّل العقل العلمي والمعرفة إلى أدوات لإخفاء الطبيعة الأيديولوجية والاختيارية لتأسيس الدولة ويحوّل السرد الحضاري إلى أداة لتثبيت السلطة والهيمنة وإضفاء شرعية عقلانية مزيفة على مشروع قومي قائم على أسطورة تاريخية محرفة، مما يعكس قدرة المشروع على تحويل العلم إلى غطاء إبستمولوجي لتثبيت السلطة وتحويل التجربة الإنسانية إلى سلسلة مطلقة من الضرورات والحقائق الموضوعية.

مثل إقصاء السرديات البديلة (الغير عقلانية) أحد أعمق وأخطر آليات التحكم المعرفي والسياسي التي يستخدمها المشروع القومي لتثبيت سلطته على التاريخ والوعي الجماعي، يُعَد هذا الإقصاء عملية منهجية لتقييد التفكير النقدي ومنع التأويل الحر للنصوص التاريخية والدينية والسياسية ويحوّل الاختلاف الفكري إلى تهديد للمنطق العام، يؤدلج وهمًا بأن السردية الرسمية هي الوحيدة العقلانية والموضوعية، في حين أن

كل بديل يُصنَّف على أنه غير عقلاني أو ارتجالي ويُهمش بشكل ممنهج من أي خطاب معرفي أو سياسي، في هذا الإطار يتم توظيف العقل العلمي والتجربة التاريخية والاجتماعية بشكل استراتيجي لدعم السردية الرسمية ويُستغل الفكر العلمي لفرض تصور خطي وحتمي للتاريخ، يصبح أي نقاش حول الاحتمالات المختلفة أو القرارات البشرية أو التأثيرات الاجتماعية والثقافية أو السياسة الدينية والتاريخية مرفوضًا أو مشكوكًا في عقلانيته، يكون الهدف إضفاء طابع قطعي على الأسطورة القومية بحيث يظهر المشروع السياسي على أنه نتيجة طبيعية، إذ لا يمكن الطعن فيها أو التشكيك فيها ويُحوّل الاختلاف إلى انحراف عن العقلانية.

يُغلق هذا الإقصاء المجال أمام أي نقد أخلاقي أو فلسفي أو إبستمولوجي ويعيد تعريف العقلانية نفسها، وفق معايير السردية الرسمية ويجعل كل قراءة متعددة الاحتمالات أو معارضة للحتمية المفترضة، تبدو زائفة أو غير منطقية ويصبح التاريخ والواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي أداة لتأكيد مشروع سياسي محدد ويُفرض نوع من السيطرة على المعرفة، حيث تُهمش كل التجارب الفردية والجماعية التي لا تتوافق مع السردية الرسمية، لهذا الإقصاء تكمن في أن المشروع القومي على اختيارات سياسية وأيديولوجية مدروسة وموجَّهة تجعل المعرفة والتاريخ والعلوم الاجتماعية والطبيعية إلى أدوات للسيطرة الفكرية ومن الأسطورة القومية إلى حقيقة مفترضة، يكون الاختلاف والتعدد داخل المجتمع تهديدًا للمنطق المفترض وتتحول القدرة على النقد والتفكير الحر إلى خطر على الهيمنة الفكرية والسياسية.

هذا النهج هشاشة كل محاولة لإضفاء الشرعية العقلانية على الدولة، ويبرز أن السردية الرسمية ليست أكثر من بناء أيديولوجي يسعى لإخفاء الطبيعة الاحتمالية للتاريخ والاختيارات البشرية ويحوّل التجربة الإنسانية المتعددة الأبعاد إلى خط واحد مغلق ويجعل المشروع القومي، يبدو كما لو أنه نتيجة لا مفر منها من الضرورات التاريخية أو العلمية أو الحضارية ويغلق المجال أمام أي قراءة بديلة أو نقدية، تؤكد أن كل تصورات الحتمية المفترضة هي غطاء لإخفاء النزاع الحقيقي بين السلطة والمعرفة والاختيارات الإنسانية، فهذا الإقصاء يعزز احتكار السلطة على التاريخ والمعرفة ويحوّل كل النصوص التاريخية والدينية والسياسية إلى أدوات لإضفاء شرعية وهمية على الدولة ويمنع أي مساءلة أخلاقية أو فلسفية، يُغير من الاختيار البشري والاجتماعي والثقافي إلى وهم الحتمية ويغلق الطريق أمام أي مشروع نقدي أو فكري حر ويثبت

الهيمنة الفكرية والسياسية على الواقع ويجعل الدولة، تبدو كما لو أنها استنتاج طبيعي لا مفر منه للتاريخ والوعي الإنساني.

3. ادلجة الرؤية الزمنية للاحتمالات التأريخية

تقليص الاحتمالات التاريخية المتعددة يمثل عملية مركزية في صناعة الأساطير القومية والسياسية، إذ يعد أداة منهجية لتحويل التاريخ المعقد والمتشعب إلى سردية أحادية تخدم مصالح السلطة السياسية وتُغلق أمام المجتمع كل المنافذ الممكنة لفهم الماضي كفضاء متعدد الاحتمالات والقرارات والتفاعلات البشرية، وقد استُخدم هذا التقليص بشكل واضح في مشروع الدولة اليهودية حيث تم تحوير الأحداث التاريخية والقرارات السياسية والاجتماعية والدينية إلى مسار مفترض مسبقًا، وكأنها نتيجة طبيعية للحتمية التاريخية أو إرادة إلهية مكتوبة، يكون الماضي أداة لتثبيت شرعية الدولة وليس مجالًا للفهم النقدي والتأمل الأخلاقي والتاريخي وتُهمش كل القراءات البديلة للنصوص الدينية والتاريخية والتفسيرات الفلسفية والاجتماعية، ويصبح الزمن نفسه مستعبَدًا في خدمة سردية أحادية تحجب أي تحليل يوضح التباين والاحتمالات والتفاعلات المختلفة التي شكلت التجربة اليهودية عبر العصور، يُفرض على التاريخ شكل محدد ومغلق يتوافق مع الأهداف السياسية ولا يُسمح بمساءلة هذه النسق أو إعادة تأويله.

يعمل التقليص على تحويل المعرفة إلى أداة سياسية، حيث تُوظف العلوم الطبيعية والاجتماعية لتثبيت سردية واحدة للتاريخ ويُهمش كل الاكتشافات أو الدراسات أو التحليلات التي قد تشير إلى تعددية المسارات التاريخية أو احتمالية وقوع الأحداث بشكل مختلف، يصبح أي نقاش نقدي خارج السيطرة أو مخالف للرواية الرسمية موضوع استبعاد وتصنيف غير عقلاني، وهو ما يعكس استخدام العلم لأغراض السلطة وليس للفهم الحر للواقع، يكشف هذا التقليص هشاشة الأسس الإبستمولوجية التي قامت عليها أسطورة الدولة اليهودية ويبين أن أي ادعاء بالحتمية التاريخية أو الإرادة الإلهية كأساس للشرعية ليس سوى بناء اصطناعي، فقد يعتمد على إلغاء الاحتمالات المتعددة ويحوّل التاريخ إلى أداة لتثبيت السلطة ويحرمه من الطابع الديناميكي والتعددي الذي يتيح التأمل النقدي والمساءلة الأخلاقية والسياسية والثقافية.

كما يؤدي هذا التقليص إلى السيطرة على الفضاء الاجتماعي والثقافي ويُغلق أمام أي سرديات بديلة أو تفسير جديد للتاريخ ويُفرض تصور موحد للزمان والأحداث والقرارات السياسية والاجتماعية، يعمل على حجب أي نقد فلسفي أو علمي يُهدد الهيمنة المفترضة للسلطة ويُقيّد حرية البحث والتفكير ويحوّل المجتمع إلى نظام يُدار وفق مسار مسبق فرضته السلطة على أساس الزعم بالضرورة التاريخية، بالتالي فإن تقليص الاحتمالات التاريخية المتعددة فهو استراتيجية إبستمولوجية وسياسية متكاملة تهدف إلى تحويل التاريخ والإنسان والمعرفة إلى أدوات في خدمة المشروع القومي، فقد يؤسس لشرعية مزيفة للدولة اليهودية ويجعل من النقد وإعادة التأويل تهديدًا مباشرًا للسلطة ويُغلق الباب أمام أي فهم متعدد الأبعاد للتاريخ والزمن والثقافة والمجتمع، إذ يؤكد سيادة التفسير الأحادي الذي يخدم مصالح الدولة على حساب الحقيقة التاريخية والمعنى الأخلاقي والاجتماعي للتجربة الإنسانية، يبرز أن أي محاولة لإعادة التفكير في التاريخ أو مراجعة الرواية الرسمية تتطلب مواجهة هذا التقليص، من خلال فك آلياته النقدية والإبستمولوجية والسياسية واستعادة الاحتمالات المتعددة، التي شكلت الأحداث والقرارات البشرية في سياقها الحقيقي المتنوع والمعقد.

مثل اختزال التاريخ في خط تطوري واحد آلية مركزية في صناعة المعرفة التاريخية وتحوّلها إلى أداة للسلطة السياسية والدينية والأيديولوجية، وهو أسلوب منهجي لإلغاء التعقيد والتعددية في التجربة الإنسانية وتحويل الماضي إلى سردية أحادية، تظهر الأحداث كأنها محتومة أو مشروطة بمسار تاريخي ثابت لا مكان فيه للصدفة أو للخيارات البشرية المتعددة، وهذا الاختزال يخلق وهمًا إبستمولوجيًا بأن الواقع التاريخي يخضع لقوانين حتمية أو أن التطورات الكبرى كانت نتائج حتمية لا يمكن للإنسان أو الجماعات التدخل في مسارها، في سياق تكوين أسطورة الدولة "اليهودية" استخدمت الصهيونية هذا الاختزال لتقديم تأسيس الدولة على أنه نتيجة طبيعية للتاريخ، وأن إقامة الدولة اليهودية كانت محتومة وليس نتاجًا لعمليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية معقدة، فهذه الرؤية أحادية تجاهلت الطبيعة الاحتمالية للتاريخ وألغت التفاعلات المتشابكة بين الجماعات اليهودية والمجتمعات المضيفة، بعد أفقدت الأحداث مرونتها التاريخية وجعلتها تبدو كما لو أن كل شيء كان يسير نحو نتيجة واحدة محددة سلفًا، وقد تم بهذا الشكل إخضاع الماضي لمشروع سياسي قائم على تزييف الشرعية وإضفاء صفة القدرية على واقع يمكن تفسيره وتحليله ضمن شبكة من الاحتمالات المتعددة.

يبين هذا الاختزال عن هشاشة الأسس الإبستمولوجية التي بني عليها السرد التاريخي، يظهر أن أي ادعاء بالحتمية التاريخية يتجاهل التعددية والتنوع والتفاعلات البشرية، كما يغلق المجال أمام إعادة تأويل النصوص الدينية والتاريخية ويحوّل الزمن والتاريخ إلى عناصر جامدة، إذ يتم توظيفها لدعم الأهداف السياسية ويعزل التجربة الإنسانية عن السياق الواقعي، الذي أنتج الأحداث ويجعلها مقصورة على مسار واحد يُفترض أنه طبيعي وموضوعي، يؤدي هذا الاختزال إلى إقصاء كل الروايات البديلة والتفسيرات النقدية التي تُظهر أن الأحداث التاريخية، فقد كانت مفتوحة على الاحتمالات وأن القرارات الفردية والجماعية والاجتماعية والسياسية والثقافية لعبت دورًا محوريًا في تحديد مسار التاريخ، فقد يصبح أي نقاش حول التعددية والتعقيد التاريخي والفكري محل تهديد ويصنف كمعارضة للشرعية المفترضة للدولة، إذ يُفرض على المجتمع تبني سرد أحادي يخفي الصراعات والتناقضات والخيارات البشرية ويُحوّل التاريخ إلى أداة للهيمنة على المعرفة والسيطرة على الوعي الجمعي.

فضلًا ذلك؛ فإن هذا الاختزال يتجاوز البعد السردي ليصبح أداة لتثبيت السلطة وفرض الأيديولوجيا على المجتمع ويحوّل الماضي إلى قاعدة لتبرير الحاضر وإضفاء شرعية على الدولة، إذ يوهم الجمهور أن التأسيس التاريخي كان حتميًا وأن أي نقد أو تفسير بديل، فقد مثل تهديدًا للواقع السياسي ويعمل على تقليص إمكانيات التفكير النقدي وإخفاء الاحتمالات المتنوعة التي ميزت التجربة التاريخية اليهودية، يجعل من الزمن سلسلة واحدة متصلة تُقرأ وفق منظور واحد يخدم مصالح محددة، بالتالي فإن اختزال التاريخ في خط تطوري واحد، يجسد استراتيجية متكاملة تعمل على تحويل الماضي إلى أداة لتثبيت المشروع القومي وتحويل الأحداث التاريخية إلى سلسلة محتومة، فقد تدعم أسطورة الدولة اليهودية وتخفي التعقيد والاختلاف والاحتمالات المتعددة، يبرز هذا الحاجة إلى إعادة النظر النقدية في التاريخ وإعادة فتح المجال أمام القراءات المتعددة وإعادة الاعتبار للتفاعلات البشرية والاختيارات الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي شكلت مسار الأحداث ويؤكد أن التاريخ الحقيقي كشبكة احتمالات متعددة ومعقدة، إذ يتطلب فهمًا يتجاوز أي سرد أحادي أو خطي ويعيد الزمن إلى مكانه الحقيقي كحقل مفتوح للتجربة الإنسانية للتأويل والتحليل والتقييم النقدي.

تهميش المسارات التي تناقض الرواية الرسمية يمثل أداة مركزية في عملية إنتاج الأسطورة السياسية للدولة اليهودية، وهو أسلوب منهجي لإقصاء كل الأحداث والتجارب والخيارات التاريخية التي تتعارض مع السرد الرسمي ويهدف إلى خلق صورة أحادية للتاريخ تجعل من الماضي سلسلة متصلة محتومة، إذ تؤدي إلى النتيجة الراهنة، وهي إقامة الدولة على أساس شرعية مزعومة هذا التهميش، تتجلى في استراتيجية متعمقة تعمل على محو كل تعددية في التجربة اليهودية، بما في ذلك الاختلافات الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية ويحوّل كل المسارات البديلة إلى هامش أو إلى عدم وجود، يخلق وهمًا بأن التاريخ يسير في خط مستقيم واحد محتوم، استخدام الصهيونية هذا التهميش لإضفاء شرعية على المشروع القومي وخلق رواية تقول إن تأسيس الدولة كان نتيجة طبيعية للتاريخ، وأن أي مسار آخر كان مستحيلاً أو بلا معنى ويتم إعادة صياغة الأحداث التاريخية، بما يتوافق مع الخطاب الرسمي واستبعاد كل الوقائع التي تكشف عن تباين التجربة أو عن معارضة الجماعات المختلفة أو عن الاختلافات الفكرية والدينية والتباين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، يصبح التاريخ وكأنه ينصهر في خط واحد ثابت لا مجال فيه للصدفة أو الاحتمالات أو الفعل البشري.

يوضح هذا التهميش أن السلطة السياسية والدينية تتحكم في التاريخ وتفرض عليه وظيفة أيديولوجية وتستخدمه لتثبيت شرعية مزعومة للدولة، يعمل على محو المسارات التي تكشف عن التباين والفشل أو عن طبيعة الأحداث المفتوحة على الاحتمالات، فقد يمنع إعادة التأويل النقدي للنصوص الدينية والتاريخية ويحوّل التجربة التاريخية إلى مادة مصاغة لإثبات رواية واحدة ويغفل الطبيعة الاحتمالية والمعقدة للتاريخ، هذا التهميش يؤدي إلى فرض رؤية أحادية للزمان والتاريخ حيث يكون الماضي خطًا واحدًا مستقيمًا يسير نحو الحاضر ويتجاهل التفاعلات المعقدة بين الجماعات والأحداث، يحول القرارات البشرية والاجتماعية والسياسية والثقافية إلى مجرد تنفيذ حتمي لقدر مزعوم ويتم إقصاء، فكل الأحداث التي تثبت أن التاريخ كان قابلًا للتحول والتغيير والتأويل ويصبح النقد الفكري والمعرفي محرّمًا، وفي هذا السياق ويؤدي ذلك إلى تثبيت سردية أحادية تقدم المشروع القومي على أنه نتيجة نهائية لا يمكن الطعن فيها.

يعمل التهميش على محو الوعي الجماعي بالاحتمالات التاريخية المتعددة ويجعل من الماضي أداة سياسية لتبرير الحاضر والتحكم في المستقبل، يؤكد أن أي قراءة تاريخية بديلة أو تفسير نقدي يُنظر إليه على أنه

تهديد للشرعية المزيفة ويخلق نوعًا من الانغلاق المعرفي، الذي يضع حدودًا للفكر النقدي ويحول التاريخ إلى أداة تبرير للمشروع السياسي الصهيوني ويضفي على الدولة هالة من الضرورة والقداسة السياسية المفترضة، فإن تهميش المسارات التي تناقض الرواية الرسمية، فهو استراتيجية منهجية متكاملة لإعادة صياغة الماضي والتحكم في المعرفة وتحويل التجربة الجماعية إلى أداة لدعم المشروع القومي وإخفاء الاحتمالات التاريخية المتنوعة، يبرز هذا التهميش هشاشة الشرعية المفترضة للدولة ويؤكد أن إعادة قراءة التاريخ وفتح المجال أمام المسارات البديلة ضرورة نقدية لفهم طبيعة الأحداث الحقيقية، من خلال تفكيك الأسطورة التي تسعى للسيطرة على الوعي الجمعي وتحويل الماضي إلى قاعدة لتثبيت السلطة وإضفاء شرعية مزعومة على الدولة، فقد تؤكد أن التاريخ لأنها شبكة معقدة من الاحتمالات والخيارات والتفاعلات البشرية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي يمكن أن تُقرأ بطرق متعددة حسب التفسير النقدي والتحليل المعرفي الفلسفي.

نفي **(دور الصدفة)** و**(الاختيار الإنساني)** في سردية الدولة اليهودية يمثل آلية أساسية لتحويل التاريخ المعقد والمتعدد الاحتمالات إلى سردية خطية مطلقة، إذ تعمل على تثبيت شرعية الدولة وإضفاء هالة من الضرورة التاريخية على المشروع الصهيوني، فهذه الاستراتيجية تعمل على إزالة كل أثر للصدفة والتفاعلات البشرية الفردية أو الجماعية، التي يمكن أن تُغير مجرى الأحداث ويحوّل التاريخ إلى سلسلة حتمية مسبقًا لا مجال فيها للاختلاف أو للتدخل البشري، يؤدلج وهمًا بأن كل حدث كان مكتوبًا وأن المستقبل متوقع ولا مجال للاختيار الحر، وفي إطار المشروع الصهيوني تم توظيف هذه الآلية بشكل متقن بحيث أصبحت كل مرحلة من مراحل التاريخ اليهودي مقدمة محتومة لتأسيس الدولة، لذلكَ يتم تصوير القرارات الجماعية والفعل الفردي على أنها مجرد تجسيد لإرادة تاريخية أو إلهية، وبهذا يختفي التأثير الواقعي للقرارات السياسية والاجتماعية والثقافية، ويصبح التاريخ مادة لتأكيد سردية أحادية متماسكة تقنع الجماهير بوجود خطة كونية تقود إلى الدولة اليهودية وتستبعد كل التجارب غير المتسقة مع هذا المسار المفترض.

يتيح هذا النفي فهم هشاشة الأسطورة الإيديولوجية، فقد يكشف كيف أن إخفاء دور الصدفة والاختيار الإنساني، إذ يمنع تطوير فهم عميق للتاريخ كشبكة من الاحتمالات والقرارات المعقدة ويقلص إمكانية إعادة تأويل الأحداث التاريخية وفق سياقات مختلفة ويعزل التجربة الإنسانية عن أبعادها الأخلاقية والسياسية

والاجتماعية والثقافية، يجعل أي نقد للسردية الرسمية يبدو كتهديد للحتمية المفترضة ويمنع مناقشة التعددية الحقيقية للتجربة اليهودية عبر الزمن، يساهم هذا النفي في إنشاء تصور مغلق للزمن التاريخي، حيث يُرى الماضي كتسلسل لا انفصام فيه من الأحداث، التي تؤدي حتمًا إلى الحاضر ويصبح المستقبل محتومًا ومفروضًا على الجماعة دون أي مجال لتدخل الفعل البشري أو الصدفة ويحوّل التجربة التاريخية اليهودية إلى أداة لإضفاء الطابع الشرعي على المشروع السياسي، يخفف من أهمية القرارات الفردية والجماعية في تشكيل الوقائع ويغلق المجال أمام التفكير النقدي في العلاقات المعقدة بين الدين والسياسة والتاريخ.

تجاهل دور الصدفة والاختيار الإنساني يعزز من مركزية السلطة ويمنحها القدرة على تثبيت الرواية الرسمية وتحويلها إلى حقيقة مطلقة، فقد لا يجوز الطعن فيها ويخلق شرعية وهمية للمؤسسات القائمة ويجعل أي محاولة لإعادة قراءة التاريخ أو نقد القرارات السياسية واللاهوتية، تبدو غير مقبولة ويمنع الاعتراف بالمسارات التاريخية البديلة أو بالاحتمالات المتنوعة التي شكلت التجربة الجماعية لليهود عبر الزمن، بالتالي فإن نفي الصدفة والاختيار الإنساني فهي أداة أيديولوجية متكاملة لتقوية الأسطورة السياسية وتحويل التجربة التاريخية إلى سردية حتمية، إذ تعمل على تبرير المشروع الصهيوني وإخفاء التعقيدات والاختلافات الداخلية ويُنتج حالة من الإيهام بالضرورة التاريخية، إذ تمنع التفكير النقدي في دور الفعل البشري والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية ويغلق الأفق أمام فهم الزمن كتجربة نسبية متعددة الاحتمالات.

إعادة قراءة التاريخ اليهودي بشكل نقدي فلسفي هي ضرورة إبستمولوجية لإظهار الطبيعة المفتوحة والمعقدة للتاريخ والوعي الجماعي، من خلال إعادة الاعتبار لدور الفعل البشري والاختيار في تكوين الواقع ويكشف هشاشة أي شرعية مزعومة، تقوم على فرض الحتمية التاريخية ويعيد التاريخ إلى حالة الاحتمالات المتعددة التي تُتيح فهمًا أعمق للدين والسياسة والمجتمع والذات الجماعية، أن أي مشروع قومي يعتمد على حتمية مفترضة يفتقر إلى أي أساس معرفي أو أخلاقي حقيقي، تثبيت الحتمية بوصفها قانونًا تاريخيًا في سردية الدولة اليهودية يمثل عملية منهجية ومعقدة تهدف إلى تحويل التاريخ الغني والمتعدد الطبقات إلى تسلسل متواصل من الأحداث يُقدَّم على أنه حتمي ومسبق التقدير، وهذا التثبيت يعمل على خلق وهم معرفي بأن كل حدث أو قرار أو تحول اجتماعي كان مقدرًا سلفًا، وأن كل مرحلة من التاريخ تمثل خطوة لا محيد عنها نحو

الهدف النهائي، وهو تأسيس الدولة اليهودية ويقوم هذا النهج على إخفاء الطبيعة الاحتمالية للتاريخ وغياب أي مسار حتمي محدد.

يعكس هذا التثبيت تهميشًا متعمّدًا للدور الإنساني في صناعة التاريخ وإلغاء تأثير الاختيارات الفردية والجماعية والظروف الطارئة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقد يحوّل الصدفة والاحتمالات التاريخية إلى مجرد تفاصيل هامشية لا تأثير لها في مسار الأحداث الكبير ويعزز سردية أحادية تجعل تأسيس الدولة نتيجة طبيعية أو إرادة إلهية حتمية، يجعل من الزمن التاريخي إلى خط مستقيم مغلق يمنع أي إعادة تأويل أو تفكيك ويجعل أي مسار بديل مستحيلاً أو غير مشروع، وهذا التثبيت يتطلب إعادة صياغة الأحداث التاريخية بشكل انتقائي وإقصاء كل المسارات والاحتمالات التي تتعارض مع السردية الرسمية، قد يُغير كل فعل إنساني أو قرار سياسي إلى خطوة حتمية في سلسلة مغلقة من النتائج المترابطة، يؤطر صورة متماسكة عن الماضي تعمل على تبرير المشروع الصهيوني على أنه نتيجة لا محالة ومنهج الحتمية، هذا يمنع أي قراءة نقدية للتاريخ ويغلق أفق التفكير في التفاعلات المعقدة التي شكلت التاريخ الاجتماعي والسياسي والديني للجماعات اليهودية.

التثبيت يشكل إشكالية معرفية كبيرة؛ إذ أنه ينفي الطبيعة الاحتمالية للتاريخ ويجعل أي مشروع قومي قائم على هذا الأساس هشًا، لأنه يقوم على وهم معرفي يتجاهل الاختيار الإنساني والتأثيرات الطارئة ويختزل التاريخ إلى أداة لتبرير السلطة السياسية ويحوّل الزمن إلى سلسلة ثابتة من النتائج المحتومة، وهو ما ينفي أي إمكانية للمرونة أو للتأويل أو لإعادة التقييم النقدي للأحداث، تطبيق هذا المنهج على العلاقة بين الدين والسياسة يزيد من هشاشة الشرعية المزيفة، إذ يُستغل الماضي الديني والتاريخي لإضفاء طابع القدرية على الحاضر ويخفي أن الدولة والسلطة، فهيَ نتاج تراكم قرارات بشرية وظروف متغيرة، كما يحجب النقد الأخلاقي والسياسي ويمنع إعادة تقييم القرارات التاريخية ويحوّل المعرفة التاريخية والدينية إلى أداة لتبرير الهيمنة وإضفاء الشرعية الوهمية على الدولة، مما يجعل أي نقد سياسي أو ديني أو اجتماعي تهديدًا مباشرًا لسردية الحتمية.

هذا التثبيت يعزز منطق الهيمنة عبر تحويل الحتمية إلى قانون معرفي يتجاوز النقد ويجعل أي تجربة تاريخية أو قرار سياسي جزءًا من سلسلة مفترضة من النتائج، التي يُقدَّم لها الطابع الموضوعي ويفصلها

عن سياقها الاجتماعي والثقافي والسياسي ويستبعد كل احتمالات التغيير ويغلق الأفق أمام الفعل الإنساني ويحوّل التاريخ إلى أداة لإضفاء طابع مشروع على الدولة دون أي ربط أخلاقي أو إنساني، بالتالي فإن تثبيت الحتمية بوصفها قانونًا تاريخيًا يمثل استراتيجية معرفية وأيديولوجية متكاملة تهدف إلى تحويل التاريخ إلى خط متصل من النتائج المحتومة، يؤدلج وهمًا بالضرورة ويجعل الزمن التاريخي خطيًا مغلقًا ويعزل الحرية الإنسانية والتعددية في قراءة الأحداث، فقد يحوّل الاختيارات الاجتماعية والسياسية إلى أفعال غير مؤثرة، يجعل أي مشروع قائم على هذه الأسطورة هشًا معرفيًا وأيديولوجيًا ويغلق المجال أمام النقد والتأويل والتفكير النقدي في علاقة الدولة بالتاريخ والدين والسياسة.

4. حاييم وايزمان اعادة انتاج اسطورة الدولة "اليهودية" من خلال الشخصية العلمية

مثل تقديم **حاييم وايزمان** كنموذج للعالم السياسي دراسة دقيقة لتقاطع المعرفة العلمية بالسلطة السياسية وكيفية استثمار الشخصية الأكاديمية؛ بأنها أداة لإضفاء شرعية عقلانية على مشروع قومي، يعكس هذا النموذج عملية تحويل الإنجاز العلمي الفردي إلى فكر جماعي يبرر تأسيس الدولة اليهودية ويُظهر العلاقة المعقدة بين **العقل العلمي** و**التوظيف السياسي** للأفكار في سياق أيديولوجي متكامل، فقد قُدم كفكرة على قدرة العقل العلمي على إنتاج معرفة موضوعية، يمكن استثمارها في رسم سياسات عملية وإدارة الدولة، وهذا التقديم كيف أن التفوق العلمي يمكن أن يصبح مرجعية سياسية تُستغل لتعزيز المشروع الصهيوني وإضفاء طابع من الشرعية العقلانية على القرارات، التي قد تكون في جوهرها أيديولوجية واستراتيجية، يُنظر إلى **وايزمان** كحالة تمثل الدمج بين **المعرفة** و**التأثير السياسي**، حيث يتم استثمار سمعته الأكاديمية لتشكيل خطاب يربط بين التطور العلمي وحق الدولة اليهودية في الوجود، يصبح العقل العلمي غطاء إبستمولوجيًا لتبرير الدولة وتحويل التجربة التاريخية للشعب اليهودي إلى سلسلة من النتائج الحتمية المزيفة، ويُظهر هذا التقديم كيف يمكن للعلم أن يخدم وظيفة سياسية تخفي الصراعات الأيديولوجية وتخلق وهمًا بالموضوعية والحياد.

يُبرز هذا النموذج أن مكانة وايزمان العلمية تم إعادة صياغة التاريخ والدين والسياسة، ضمن سردية واحدة تعزز من مشروع الدولة وتثبّتها وتحوّل الإنجاز العلمي إلى أداة لإضفاء مشروعية على السياسات الاستيطانية والمشاريع القومية، يصبح استخدام سمعته العلمية جزءًا من استراتيجية لتثبيت سردية الدولة

وجعلها تبدو وكأنها نتيجة طبيعية للتاريخ والتقدم العلمي، في هذا الإطار يوضح النقد الفلسفي أن تقديمه كنموذج للعالم السياسي، يكشف عن آلية الدمج بين العقل العلمي والوظيفة السياسية وكيف أن الشخصية العلمية تُستغل لخلق خطاب يخفف من الأبعاد الأخلاقية والسياسية للعمل، لأنهُ يحول العلم إلى أداة لإدارة التاريخ والسياسة بطريقة تجعل من مشروع الدولة مشروعًا عقلانيًا مزيفًا وشرعيًا في وعي الجماهير.

يُظهر هذا التقديم أن استخدامهُ **كرمز سياسي** يُمثل نموذجًا لكيفية نزع البعد الأخلاقي من المشروع وتحويل الاختيارات التاريخية والسياسية إلى ما يُصور على أنه نتائج حتمية علمية، يُبرز أن العقل العلمي (هنا) وسيلة لتثبيت السلطة وتوجيه القرارات، من خلال تحويل الأسطورة الدينية إلى خطاب علماني تقني يُبرر الوجود السياسي ويخفي الصراعات الداخلية ويعزز الهيمنة، بالتالي فإن تقديم وايزمان كنموذج للعالم السياسي يقدم قراءة نقدية لكيفية دمج المعرفة العلمية في بنية السلطة وتحويلها إلى أداة لإضفاء الشرعية على مشروع قومي قائم على سردية محددة، إذ يبين كيف يمكن تحويل الإنجاز الفردي إلى رمز جماعي وكيف يتم تحويل العقل العلمي إلى وظيفة سياسية، تبرر القرارات وتؤسس للسلطة وتخفي الطبيعة الأيديولوجية للمشروع الصهيوني وتحوّل التاريخ والدين والسياسة إلى أدوات لإنتاج شرعية وهمية مستندة على العلم والموضوعية الظاهرية.

دمج **صورة العالم** مع **صورة رجل** الدولة يمثل أعمق مستويات التفاعل بين المعرفة والسلطة في المشروع الصهيوني وكيف استطاعت الشخصيات العلمية البارزة، وعلى رأسها **حاييم وايزمان**، تحويل تفوقها الأكاديمي إلى أداة لإضفاء شرعية على الدولة القادمة، يُظهر هذا الدمج أن العلم أصبح آلية لتوجيه السياسة وإعادة صياغة التاريخ وإضفاء غطاء من العقلانية على الاختيارات القومية والسياسات الاستيطانية، لذا يُمكن القول إن دمج صورة العالم مع **صورة رجل الدولة**، يخلق شخصية هجينة تمثل الجمع بين العقل التجريبي والمنطق العملي للسياسة ويصبح العالم السياسي امتدادًا لشخصية العالم، الذي يُقدَّم على أنه رمز للموضوعية والحياد، إذ تستثمر هذه الصورة لإيهام المجتمع بأن قرارات الدولة مستندة إلى معرفة موضوعية ومعايير علمية دقيقة، بينما في الحقيقة تتحكم فيها الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية ويصبح هذا الدمج أداة لإعادة إنتاج السلطة وتعزيز الهيمنة الفكرية على المجتمع.

يكشف الدمج أن الشخصية العلمية تتحول إلى نموذج جماعي، يمكن أن يُسخَّر لصالح المشروع القومي فتصبح إنجازاته العلمية دليلًا على تفوق الشعب وقدرته على إدارة الدولة والتاريخ، فقد يستغل هذا الفكر لتثبيت سردية تجعل من تأسيس الدولة نتيجة طبيعية للمعرفة والتقدم العلمي، وهذا التصوير يُخفي حقيقة أن القرارات السياسية ليست مسارات حتمية، فهي خيارات قابلة للنقد والمراجعة ويعمل على إسكات أي صوت معارض أو أي سردية تاريخية بديلة، لذا فإن دمج صورة العالم مع صورة رجل الدولة يسمح بتثبيت نوع من اليقين المصطنع، إذ يتم تحويل الاحتمالات العلمية إلى مسارات سياسية مؤكدة ويُحوَّل المشروع السياسي إلى ما يُصوَّر على أنه امتداد طبيعي للتاريخ والعلم، يصبح الاختيار السياسي مشروعًا عقلانيًا لا جدال فيه ويغيب عن هذا التصوير أي بعد أخلاقي أو إنساني ويختزل الصراع الاجتماعي والسياسي إلى عناصر تقنية يمكن قياسها وتوجيهها.

أن هذا الدمج يخلق شرعية وهمية للدولة عبر استغلال الهيبة العلمية ويحوّل المعرفة إلى وظيفة سياسية تخدم أهداف الدولة ويخفى الطابع الأيديولوجي وراء لغة العلم ويحوّل الإنجازات الفردية إلى أفكار جماعية تبرر الوجود السياسي، إذ تُقنِّن الهيمنة على التاريخ والثقافة والمجتمع، يكون كل ما يتعلق بالسلطة والقانون والسياسة مشروطًا بالمعرفة العلمية وكأنها حقيقة موضوعية مستقلة عن الإرادة البشرية، بالتالي فإن دمج صورة العالم مع صورة رجل الدولة يمثل استراتيجية مركزية في المشروع الصهيوني لإضفاء مصداقية علمية على الدولة وشرعنة سياساتها، مما يكشف أن العلم في هذا السياق عنصر فكري وسياسي يستخدم لتثبيت السلطة والسيطرة على التاريخ، عبر إعادة صياغة الوعي الجماعي وتحويل السرديات الوطنية والدينية إلى أدوات لإضفاء طابع الحتمية على المشروع السياسي، يجعل من العلم مرجعًا لتفسير الواقع الاجتماعي والسياسي وتقديم الدولة على أنها امتداد طبيعي للمعرفة والتاريخ والتقدم البشري.

شرعنة القيادة السياسية عبر الإنجاز العلمي، تمثل أداة مركزية في تكوين أسطورة الدولة اليهودية حيث يتم تحويل التفوق الأكاديمي للفرد إلى وسيلة لإضفاء صبغة عقلانية وموضوعية على القرارات السياسية، يغدو الإنجاز العلمي معيارًا يبدو محايدًا للتقييم ويُستغل في تبرير سياسات تتعلق بالاستيطان والهوية والتوسع السياسي ويقدم وكأنها نتائج ضرورية لمعايير علمية أو تقدم معرفي، لأن ربط القيادة السياسية بالإنجاز العلمي يخلق وهمًا إبستمولوجيًا، يوحي بأن القرارات السياسية لا تخضع للميول الإنسانية أو الاختيارات

الاجتماعية أو الصراعات التاريخية، فهي نتاج عقلانية موضوعية ويُغيب هذا التصوير أي بعد نقدي أو أخلاقي ويختزل الصراع الاجتماعي والسياسي المعقد إلى مجرد نتائج قابلة للقياس والتحقق العلمي، لا سيما إن التفوق العلمي يكون أداة لتثبيت السلطة على قاعدة تبدو وكأنها قائمة على المعرفة والموضوعية.

ففي حالة **حاييم وايزمان** تتضح هذه الشرعنة بشكل جلي، إذ تم استثمار إنجازاته العلمية في الكيمياء والبلورات والنباتات لتقديمه كفكر للجمع بين العقل العلمي والسياسة العملية، يصبح العالم الفرد مرجعًا جماعيًا يبرر السلطة ويجعل من الإنجاز البحثي أداة لترويج فكرة أن تأسيس الدولة كان نتيجة طبيعية للمعرفة والتقدم العلمي، وليس مجرد قرار سياسي أو تاريخي متأثر بالاختيارات البشرية والصراعات الاجتماعية، وأن شرعنة القيادة السياسية عبر الإنجاز العلمي تعمل على إخفاء الطبيعة الاختيارية للمشروع السياسي وتثبيت سردية رسمية تغلق المجال أمام الروايات البديلة وتُحوّل الإنجاز الفردي إلى معيار جماعي للقدرة على الحكم، تقديم السلطة على أنها امتداد طبيعي للعلم والمعرفة ويُخفي هذا الأسلوب المساءلة الأخلاقية والسياسية، يجعل من القيادة العلمية نموذجًا يُستشهد به لتبرير القرارات الاستعمارية والسياسات التوسعية.

فإن هذه الشرعنة تُحوّل السلطة السياسية إلى امتداد للمعرفة العلمية ويصبح الإنجاز البحثي غطاء لتقنين القرارات الصعبة والمعقدة ويُغفل، هذا التمثيل أي مساءلة أو نقاش عام ويتيح تصوير القيادة العلمية وكأنها محكومة بحتمية معرفية، يجعل من القرارات السياسية نتيجة طبيعية لتقدم المعرفة العلمية وليس نتيجة لتفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية، وبالتالي فإن شرعنة القيادة السياسية عبر الإنجاز العلمي فهي استراتيجية إبستمولوجية تهدف إلى ترويض السلطة والسياسة، وفق غطاء العقل والعلم وتحوّل الإنجاز الفردي إلى أداة لتثبيت الهيمنة وتبرير الدولة وتقنين سلطتها، عبر تقديم القرارات السياسية على أنها امتداد طبيعي للمعرفة العلمية، تصبح القيادة العلمية رمزًا للشرعية والقدرة على الحكم والتوجيه في المشروع الصهيوني وتغلق الطريق أمام أي قراءة نقدية أو بديلة للتاريخ السياسي والاجتماعي.

من خلال هذه الآلية يمكن القول إن العقل العلمي يكون مكوّنًا للهيمنة وصانعًا للشرعية ومبررًا للحتمية السياسية، عن طريق تحويل الإنجاز البحثي الفردي إلى سلطة فكرية تؤطر السرديات الرسمية وتخفي التناقضات والخيارات البشرية، تجعل من المشروع الصهيوني مشروعًا يبدو وكأنه متوافق مع قوانين المعرفة

والتقدم الطبيعي للعلم والتاريخ ويغلق المجال أمام التفكير النقدي الأخلاقي والاجتماعي والسياسي، استخدام الفكر الشخصي لإنتاج أسطورة جماعية، يمثل محورًا أساسيًا في عملية صناعة الرواية الرسمية للدولة اليهودية، إذ يتم تحويل الشخصيات العلمية والسياسية إلى أفكار تتجاوز بعدها الفردي لتصبح مراجع جماعية لتبرير المشروع السياسي وإضفاء طابع موضوعي على قرارات الدولة، يستثمر النجاح الفردي والخبرة العلمية في صياغة سردية، تبدو وكأنها امتداد طبيعي للتاريخ والمعرفة ويصبح الفرد مرآة للجماعة والمرجعية الجماعية لمعايير الكفاءة والشرعية ويُحوّل إنجازاته العلمية إلى دليل جماعي على استحقاق الشعب اليهودي لإقامة الدولة.

يظهر هذا الأسلوب كيف يمكن لصورة فرد أن تُعمم لتصبح معيارًا للجماعة ويتم بذلك بناء أسطورة جماعية تعتمد على الإنجاز الفردي وتقديمه كبرهان على صلاحية المشروع السياسي، يغيب هذا التمثيل أية مساءلة حول القرارات التاريخية والسياسية، فقد يُغلق المجال أمام الروايات البديلة والتفسير النقدي للأحداث التاريخية والاجتماعية ويُحول الإنجاز العلمي إلى سلطة فكرية تبرر الهيمنة السياسية وتعطيها مظلة عقلانية، ففي حالة **حاييم وايزمان** يظهر ذلك بوضوح إذ استُثمرت مكانته العلمية والبحثية، ليصبح فكرًا متاح للجمع بين **العقل العلمي** و**السياسة العملية**، بعد ان تحولت سيرته العلمية إلى أداة لإضفاء شرعية عقلانية على المشروع الصهيوني، يصبح العالم الفرد نموذجًا يُستشهد به لتأكيد قدرة الدولة على تحقيق أهدافها ومشاريعها، يجعل من التفوق الشخصي معيارًا جماعيًا للاستحقاق التاريخي والسياسي، يحوّل الإنجاز الفردي إلى قاعدة لتثبيت شرعية القرارات السياسية والاجتماعية ويخفي أي بعد أخلاقي أو اجتماعي أو نقدي.

يعتمد هذا الأسلوب على تحويل النجاح الشخصي إلى أداة لإعادة إنتاج السلطة الفكرية عبر الشخصية الفردية ويُحوّل الإنجاز إلى وسيلة لتثبيت الهيمنة والسيطرة على الخطاب العام، فقد يصبح الفكر الشخصي أداة دمج بين العقل العلمي والسلطة السياسية، مما يعطي الشرعية للقرارات والتوجيهات ويغلق المجال أمام النقد الأخلاقي والفكري، يجعل من المشروع الجماعي امتدادًا طبيعيًا لمكانة فردية محددة ويغلق الطريق أمام أي قراءة نقدية أو تفسير بديل للأحداث التاريخية والاجتماعية، كما أن عملية تحويل الفرد إلى فكر جماعي تعمل على ترسيخ فكرة أن تأسيس الدولة كان نتيجة طبيعية للتقدم العلمي والكفاءة الفردية، فقد يصوّر المشروع على أنه امتداد منطقي للمعرفة العلمية، يعطي الانطباع بأن القرارات السياسية ضرورة تاريخية لا

يمكن النقاش فيها، يجعل من الإنجاز الفردي قاعدة لإضفاء طابع موضوعي على الشرعية السياسية ويُغفل دور الصدفة والاختيار الحر والتفاعلات الاجتماعية والسياسية.

تأصيل استخدام الفكر الشخصي بهذا الشكل يمثل استراتيجية إبستمولوجية وسياسية مزدوجة، الهدف فهو يخدم تثبيت الهيمنة السياسية وإضفاء الشرعية العقلانية على المشروع الصهيوني، كما يعمل على تحويل الإنجاز الفردي إلى مرجع جماعي، يبرر التاريخ والسياسة ويخلق أسطورة رسمية للدولة ويغلق المجال أمام أي نقد أخلاقي أو تاريخي أو اجتماعي ويُحوّل قيادة فردية إلى فكر جماعي للسلطة والمشروعية، يجعل من المشروع السياسي امتدادًا طبيعيًا للمعرفة والتقدم العلمي والتاريخي، يُعطي صورة زائفة عن حتمية تأسيس الدولة وقدرتها على تحقيق أهدافها بطريقة منطقية وعقلانية، بالتالي فإن تحويل الفكر الشخصي إلى أسطورة جماعية آلية فلسفية وإبستمولوجية دقيقة، تعمل على دمج الفرد بالمشروع الجماعي وإضفاء شرعية زائفة على الدولة، يخفي هذا التمثيل أي مساءلة أو نقد ويحول الإنجاز العلمي والفردي إلى قاعدة لتثبيت الهيمنة السياسية، تبرير القرارات الاستراتيجية للدولة ويُعيد إنتاج السلطة الفكرية، يؤصل من التاريخ أداة لتبرير الحاضر ويحوّل الأسطورة إلى خطاب علماني خادع، فقد يعيد إنتاج مشروع سياسي قائم على الصدفة والاختيار الإنساني لكنه يُقدّم كضرورة تاريخية وعقلانية لا يمكن الطعن فيها.

يشكل تبرير السلطة من خلال الكفاءة التقنية أحد أبرز الأساليب التي اعتمدت عليها الدولة "الصهيونية"، التي تسعى الى تحويل المعرفة العلمية إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة السياسية وصناعة الشرعية الرسمية، يقوم هذا النهج على فكرة أساسية وهي أن الإنجاز العلمي والمعرفة التقنية يمثلان معيارًا موضوعيًا لتقييم أهلية الأفراد والجماعات لتولي القيادة السياسية واتخاذ القرارات الاستراتيجية، فهذا المعيار العقلاني والمعرفي السلطة إلى امتداد طبيعي للكفاءة التقنية ويجعل من المعرفة العلمية معيارًا مركزيا، بهدف تحديد من يستحق اتخاذ القرار السياسي ومن لا يستحق ويغيب أي اعتبار للقيم الأخلاقية أو الاجتماعية أو الثقافية التي تشكل أساسًا حقيقيًا لأي مشروع سياسي مستدام، يبين هذا الأسلوب كيف أن السلطة السياسية في المشروع الصهيوني دمجت العقل العملي مع الإنجاز العلمي، من أجل تقديم نفسها كإطار عقلاني وحتمي ويعمل على إخفاء الطبيعة الأيديولوجية للمشروع وإبعاد أي مساءلة أخلاقية أو تاريخية، لأن عملية صنع القرار السياسي تتماهى إلى نتيجة طبيعية لتطبيق المعرفة التقنية، من خلال غلق المجال أمام أي

جدل أو تفسير بديل للتاريخ أو السياسات المعتمدة، تكون القيادة العلمية معيارًا شرعيًا يتحكم في إنتاج القوانين وتحديد السياسات وتوزيع الموارد وصناعة القرارات الاستراتيجية ويحوّل الاختيار السياسي إلى امتداد لتطبيقات علمية محسوبة.

استخدام إنجازات الشخصيات في حالة المشروع الصهيوني (العلمية) مثل حاييم وايزمان نموذجًا صارخًا لهذا التوظيف، إذ أصبحت كفاءتهم التقنية مقياسًا شرعيًا لتولي القيادة وتحديد أولويات الدولة ويُحوّل الإنجاز الفردي إلى أداة جماعية لإضفاء طابع عقلاني على مشروع قومي كامل، فقد يُقدّم التقدم العلمي كبرهان على استحقاق الجماعة اليهودية لإقامة الدولة وعلى قدرتها على فرض هيمنتها السياسية والاجتماعية ويصبح التفوق العلمي، فهو عامل أساسي في صناعة الرواية السياسية الرسمية، هذا الربط بين السلطة والكفاءة التقنية يجعل من السلطة امتدادًا للمعرفة العلمية، إذ يحوّل الإنجاز الفردي والجماعي إلى قاعدة لإعادة إنتاج الهيمنة الفكرية التي تؤسس لسردية رسمية للدولة، فقد تجعل من القيادة حقًا مستمدًا من القدرة العلمية ويغفل دور الاختيار الحر والصدفة والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والتاريخية، ويجعل من القرارات الاستراتيجية نتاجًا محسومًا مسبقًا على أساس القدرة التقنية دون أي مساءلة نقدية.

جدلية ربط القيادة بالقدرة التقنية يعمل على إخفاء الطابع الأيديولوجي الحقيقي للمشروع ويعطي الانطباع أن القرارات السياسية، فهيَ نتيجة تقييم علمي موضوعي ويُحوّل السلوك السياسي إلى امتداد طبيعي للتفوق العلمي، إذ يغفل أي بعد اجتماعي أو إنساني ويحوّل السلطة إلى أداة تنفيذية للمعرفة والتقنية ويغلق الباب أمام أي نقد أو مراجعة تاريخية أو فلسفية، إن توظيف الكفاءة التقنية لتبرير السلطة يمثل نموذجًا متكاملًا لكيفية دمج المعرفة بالسياسة وتحويل الإنجاز العلمي والفردي والجماعي إلى أداة لإضفاء شرعية زائفة على المشروع السياسي، يجعل من الدولة امتدادًا طبيعيًا للمعرفة ويخلق أسطورة رسمية للدولة تجعل من القيادة حقًا مستمدًا من الإنجاز العلمي والتقني، لذا يغفل أي بعد أخلاقي أو إنساني ويحوّل السلطة إلى مظلة عقلانية وهمية تخفي الصراع السياسي، لأنها تبرر الهيمنة على المجتمع والتاريخ بشكل متواصل ويجعل من المشروع السياسي مسارًا ظاهرًا على أنه محكوم بالضرورة العلمية والتقنية وليس بالتفاعلات الاجتماعية والاختيارات السياسية الفعلية.

5. تحديث اسطورة الدولة "اليهودية" وفق متطلبات العصر

تمثل إعادة إنتاج الأسطورة بصيغة حديثة مرحلة مركزية وحاسمة في صياغة الدولة "الصهيونية"، حيث تتجاوز عملية الاستناد إلى الروايات الدينية والتاريخية التقليدية، تصبح الأسطورة أداة معرفية وسياسية متعددة الأبعاد تعمل على دمج الماضي مع الحاضر وإعادة إنتاجه وفق مصالح المشروع القومي الحديث، هذه العملية تتجاوز ذلك إلى تحويلها إلى خطاب علمي وتقني، يضفي عليها هالة من العقلانية والمصداقية العلمية ويحوّلها إلى مادة قابلة للتوظيف السياسي والاجتماعي والاقتصادي، يمكن ملاحظة أن هذا التحديث للأسطورة يقوم على عدة مستويات متكاملة أولها إعادة صياغة الرموز الدينية والتاريخية بحيث تتواءم مع متطلبات الدولة الحديثة، يصبح الماضي مرنًا وقابلاً لإعادة التفسير بحيث يخدم أهداف المشروع السياسي ويصبح الفرد والجماعة جزءًا من سردية مركزية واحدة، إذ تُفرض من خلال العقل العملي للسلطة ومستوى آخر يتعلق بتوظيف المعرفة العلمية والتقنية لإضفاء شرعية عقلانية على المشروع، فقد تصبح الإنجازات العلمية والتقنية معيارًا لكفاءة الدولة وصلاحية قيادتها ويغيب أي اعتبار للمسارات التاريخية البديلة أو الاحتمالات الإنسانية الأخرى.

يعكس هذا التحديث عملية دمج متقنة بين الحداثة والفكر القومي إذ يتم تقديم الدولة كامتداد طبيعي للتاريخ وكمرحلة ضرورية لتقدم المجتمع والجماعة، ويكون الزمن التاريخي والأحداث الماضية أدوات لإضفاء شرعية سياسية وعقلانية على سياسات الدولة الحالية، كما تصبح القيادة السياسية متماهية مع الإنجازات العلمية والفكرية وتصبح السلطة غير قابلة للطعن لأنها مستندة إلى سردية علمية تقليدية ومعاصرة في الوقت نفسه، لأن إعادة إنتاج الأسطورة بصيغة حديثة تنطوي على عملية تكييف متقدمة للنصوص الدينية والتاريخية بحيث تصبح جميع التأويلات الأخرى هامشية أو مرفوضة، يكون التأويل الأحادي هو المرجعية الوحيدة في إنتاج المعرفة وتوجيه السياسات، يخضع التاريخ لتفسير موحّد يختصر جميع الاحتمالات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مسار واحد محدد مسبقًا، وهذا يعزز من سلطة الدولة ويحوّل الأسطورة إلى أداة تنفيذية للتحكم الاجتماعي والسياسي.

هذا النهج يؤدي إلى تحويل الأسطورة إلى مشروع معرفي واستراتيجي متكامل، حيث تصبح الدولة كيان معرفي يستخدم التاريخ والعلم والتقنية لإنتاج شرعية ظاهرية تحمي المشروع من أي مساءلة أخلاقية أو

فلسفية أو اجتماعية، كما يصبح الخطاب العلمي والتقني أداة لإخفاء الأبعاد الأيديولوجية والسياسية ويحول الاختيارات والتفاعلات البشرية إلى عناصر قابلة للإدارة والتحكم في إطار سردية مركزية واحدة، وبناء على ذلك فإن إعادة إنتاج الأسطورة بصيغة حديثة تمثل آلية متقدمة لصناعة الواقع السياسي والاجتماعي فهي تقوم على توظيف العقل العلمي كغطاء إبستمولوجي للسلطة وتطويع التاريخ وللاهوت للوظائف السياسية وتثبيت سردية الدولة كضرورة حضارية وعقلانية، يكون أي نقد أو مساءلة مستبعدًا أو مشكوكًا فيه حيث يتم تحويل التاريخ والعلم والدين إلى عناصر خاضعة للسلطة التي تعيد إنتاج الأسطورة بصيغتها الحديثة وتثبتها كحقيقة اجتماعية وسياسية مقبولة ومعتمدة من قبل الجميع.

تحديث الأسطورة بدل تفكيكها يمثل آلية متقدمة ومعقدة لصياغة مشروع سياسي وفكري متكامل، وفي سياق الدولة "الصهيونية"، حيث تُحوَّل الموروثات الدينية والتاريخية إلى أدوات معرفية تبرر وجود الدولة، إذ تضفي عليها شرعية عقلانية ظاهرة دون أن تتعرض لبنية الأسطورة الأساسية، وهذا النهج يعتمد على دمج الرموز التاريخية والشخصيات المفصلية والإنجازات العلمية في شبكة واحدة متماسكة تجعل الأسطورة قابلة للاستمرار عبر الزمن وتحافظ على فعاليتها التأثيرية في المجتمع، يظهر أن تحديث الأسطورة يستند إلى مبدأين رئيسيين أولهما نقل السردية الدينية والتاريخية التقليدية إلى فضاء معرفي حديث، فقد يعتمد على العلم والتجربة العملية بحيث يُصوَّر الماضي على أنه سلسلة من الأحداث المرتبطة بالقوانين الطبيعية والاجتماعية كما لو كانت قابلة للتحليل الموضوعي، وهذا التحويل يخلق وهم الموضوعية ويخفي الطبيعة الأيديولوجية والسياسية التي تقف وراء اختيار ما، يُعرض من أحداث وما يُهمل أو يُهمش وايضًا توظيف الإنجاز العلمي والفكر العقلاني كأداة لربط الأسطورة بالتقدم والحداثة، حيث تُقدم الدولة على أنها نتيجة طبيعية للتطورات العلمية والاجتماعية والثقافية ويصبح الفرد والجماعة جزءًا من هذا النظام التكاملي، الذي يُشرعن كل فعل سياسي ويضفي على المشروع القومي هالة من الضرورة التاريخية والعقلانية المزيفة.

يعتمد تحديث الأسطورة على التحكم في الزمن والتاريخ، حيث يصبح الماضي مختارًا وفق مصالح المشروع السياسي ويتم إضفاء ترتيب زمني يبدو منطقيًا على الأحداث في حين تُهمش أو تُسقط الوقائع، التي قد تفتح المجال لتأويلات بديلة أو لإشكاليات نقدية وبهذا الشكل يتم تقديم الأسطورة في صورة متماسكة وقادرة على توجيه الوعي الجماعي وتثبيت القرارات السياسية والاجتماعية المستقبلية، ضمن إطار الدولة الحديثة ويصبح

المستقبل متخيلًا ومبرمجًا ضمن خطوط محددة ينسجم مع الخطاب الرسمي، وإن عملية تحديث الأسطورة تسمح بالسيطرة على الخطاب والمعرفة، إذ يتم تصفية الروايات المتناقضة وتصويرها على أنها غير عقلانية أو غير علمية ويصبح التأويل الأحادي هو المرجعية المطلقة التي تحكم فهم التاريخ والسياسة والرموز الدينية والاجتماعية، كما تتحول المفاهيم الأخلاقية والقيمية إلى أدوات ثانوية يمكن تكييفها أو تجاهلها وفق ما يخدم المشروع القومي ويصبح النقد المستقل أو القراءة البديلة غير معترف بها.

يتماهى فكر الفرد والعقل الجماعي إلى عناصر قابلة للإدارة والتوجيه، ليكُن ضمن نظام معرفي متكامل يستخدم العلم والتقنية والتاريخ كأسلحة لإنتاج الشرعية والحفاظ على السلطة، كما يُعاد إنتاج الأسطورة في نسق حديث يجعلها أداة للتوجيه السياسي والاجتماعي والثقافي ويغدو كل فعل أو قرار مشروعًا ضمن إطار ضروري وظاهريًا عقلاني، لذلكَ فإن تحديث الأسطورة بدل تفكيكها يشكل استراتيجية متقنة لإعادة إنتاج السلطة والمعرفة والتاريخ بطريقة تجعل الدولة كيانًا نهائيًا ومركزيًا للمعنى والهيمنة، يضمن استمرار تأثير الأسطورة في تشكيل الوعي الجماعي ويحول كل نقد أو مساءلة خارج نطاق الخطاب الرسمي إلى فعل هامشي لا تأثير له، يؤدلج سياقًا يغلق الإمكانيات البديلة ويحوّل كل احتمالات التاريخ والسياسة إلى مسار واحد مسيطر عليه ويصبح الخطاب الأسطوري أداة استراتيجية للسيطرة على الواقع الاجتماعي والسياسي والفكري.

نقل الأسطورة من النص المقدس إلى المختبر العلمي يشكل تحولًا جذريًا في طبيعة إنتاج السلطة والمعنى داخل المشروع الصهيوني، حيث أُعيد تفسيرها وتحويلها إلى أدوات معرفية تخضع لمناهج العلم والتجربة العملية، فقد يصبح المختبر العلمي فضاءً جديدًا لإعادة تشكيل التاريخ والجغرافيا والهوية الجماعية وصياغة الدولة بحيث يبدو كل حدث وكل فكر تاريخي قابلاً للقياس والتحليل والتحويل إلى قاعدة شرعية عقلانية، يُمكن القول إنَ هذا التحول يشير إلى عملية منهجية لتحويل المعرفة اللاهوتية المفتوحة للتأويل إلى معرفة تقنية محكومة بقواعد التجربة والقياس، بعد ان النص المقدس الذي كان في الأصل متعدد القراءات ومفتوحًا للاختلافات الفكرية، مادة خام يُعاد صياغتها وفق منطق علمي مزيف يخلق وهم الحتمية ويمنح الدولة طابعًا ضروريًا وموضوعيًا بينما الواقع التاريخي والاجتماعي والسياسي معقد ومتعدد الاحتمالات.

ففي **المختبر العلمي**، تُوظف البيانات والاكتشافات العلمية لإعادة إنتاج سردية الدولة، فقد تُصبح المعرفة أداة لتبرير كل خطوة سياسية وكل مشروع قومي وكل قرار استراتيجي، تُقدم الإنجازات العلمية الفردية والجماعية كدليل على ضرورة وجود الدولة اليهودية وشرعية قيادتها السياسية والاجتماعية والثقافية وتُحاكي الأساليب التجريبية في التحكم بالمواد والطبيعة أساليب التحكم بالمجتمع والتاريخ والهوية، يصبح كل حدث تاريخي وكل ممارسة اجتماعية مادة قابلة للتحليل والتجريب والقياس، فضلا عن ذلك فإن هذا النقل يتيح إنتاج خطاب علمي يفرض نفسه كمعيار للواقع ويُهمش كل قراءة بديلة أو نقد خارجي، الأحداث التاريخية يتم اختزالها إلى نتائج موضوعية مطلقة والقرارات السياسية، تُبرر على أنها استجابات ضرورية لقوانين طبيعية واجتماعية مزعومة والنصوص اللاهوتية تُعاد صياغتها لتتماشى مع هذا المنطق العلمي المزيف، الذي يخفي أيديولوجية المشروع ويظهره كنتاج حتمي للمعرفة والتجربة العلمية.

يؤدي هذا النقل إلى تقليص الاحتمالات التاريخية المتعددة وإلغاء التعددية التأويلية، إذ يتم اختيار ما يخدم سردية الدولة الرسمية ويتم تجاهل المسارات والأحداث التي تتعارض معها، يصبح النقد الديني أو الفلسفي أو الاجتماعي غير مؤثر لأنه يُعتبر خارج نطاق التجربة العلمية، بدون مصداقية معرفية ضمن الإطار الرسمي، يعزز هذا من الهيمنة الفكرية للدولة ويجعل من العلم أداة لإنتاج السلطة وصياغة الهوية الوطنية، يكون المختبر العلمي في هذه العملية مسرحًا لإعادة إنتاج الأسطورة وتحديثها بطريقة تجعل الدولة مركزية وضرورية في كل أبعادها التاريخية والثقافية والسياسية، يظهر كل مشروع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي كضرورة علمية ومصيرية، يصبح الخطاب العلمي أداة لإضفاء الطابع الموضوعي على السردية الصهيونية وتثبيت الحتمية المزيفة وتحويل الاختيارات الإنسانية والتاريخية إلى نتائج مفروضة.

بالتالي؛ فإن نقل الأسطورة من النص المقدس إلى المختبر العلمي، يؤصل استراتيجية إبستمولوجية وسياسية لإضفاء الشرعية على المشروع الصهيوني من خلال إعادة إنتاج الأسطورة بطريقة حديثة تدمج العلم بالسلطة، لأنها تخفي الطبيعة الأيديولوجية والتاريخية لهذه الحتمية المفروضة ويجعل الدولة تبدو كنتاج طبيعي وضروري للتاريخ والجغرافيا والهوية الجماعية، إذ يُقنِع المجتمع بأن الواقع السياسي والاجتماعي هو نتيجة حتمية للمعرفة والتجربة العلمية ويغلق المجال أمام التأويل والنقد ويعيد صياغة السلطة والشرعية في إطار علماني تقني متماسك، منح أسطورة الدولة "اليهودية" حصانة جديدة ضد النقد التقليدي، عملية عميقة

ومعقدة تهدف إلى تحصين المشروع الصهيوني على مستويات متعددة معرفية وفكرية وسياسية، يشكل خطوة مركزية في تحويل الأسطورة من سرد ديني أو تاريخي قابل للنقد إلى خطاب علمي وتقني يبدو محايدًا وموضوعيًا في نظر المتلقين.

جرى نقل الأسطورة من المجال اللاهوتي التقليدي الذي كان مفتوحًا للتأويل والنقاش إلى مجال المعرفة العلمية والفلسفة الطبيعية والتجربة العملية، حيث أصبح كل حدث تاريخي وكل نص ديني وكل فكر ثقافي خاضعًا لإعادة صياغة علمية يمكن من خلالها إنتاج سردية واحدة متماسكة ومرنة أمام النقد التقليدي، يُظهِر هذا الخطاب الدولة على أنها نتيجة ضرورية للمعرفة والتجربة والتطور التاريخي والاجتماعي، وهو ما يخلق مناعة إبستمولوجية تجعل من أي اعتراض أو تحليل بديل يبدو ضعيفًا أو غير عقلاني أو خارج السياق العلمي المعاصر، التحصين العلمي للأسطورة شمل إعادة إنتاج المقاييس والمعايير التي يتم من خلالها تقييم الأحداث التاريخية والقرارات السياسية، حيث أصبح كل نقد تقليدي أو ديني أو فلسفي عرضة لإقصاء منهجي من خلال القول إنه لا يلتزم بالمعايير العلمية أو التجريبية المزيفة ويُحوّل كل تحليل بديل إلى مسألة متعلقة بالمنهج أو القياس بدلاً من أن يكون نقاشًا مفتوحًا حول القيم أو الأخلاق أو التاريخ.

هذه الاستراتيجية وفرت للدولة أدوات قوية للسيطرة على المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي، من خلال تقديم الأسطورة بوصفها حقيقة حتمية موضوعية ونتيجة متوقعة للمعرفة والتاريخ، يصبح من الصعب التفريق بين الواقع التاريخي والاختيار السياسي، وفي هذه القراءة إذ يتم تقديم المشروع الصهيوني على أنه تعبير طبيعي عن مسار المعرفة والحداثة العلمية، وهو ما يضعف أي نقد محتمل ويجعل السردية الرسمية مركزية في تشكيل الهوية الجماعية والقيم المؤسسية ويمنحها شرعية تبدو عقلانية ومطلقة في الوقت ذاته، لأن الدمج بين **العلم** و**السياسة** في هذه العملية خلق شرعية مزدوجة للدولة فهي سلطة مدعومة بمعايير معرفية علمية توفر لها غطاء فكري وتقني، يجعل من الأسطورة الوطنية والكيان السياسي مرجعًا لا جدال فيه، يؤدي هذا إلى تهميش كل المسارات التاريخية والأيديولوجية، التي قد تتعارض مع السردية الرسمية ويجعل أي نقد داخلي أو خارجي محددًا وفق حدود صارمة.

الحصانة الجديدة تمثل تحولا في طبيعة السلطة والمعرفة معًا، إذ أصبح من الصعب فصل الأبعاد العلمية عن الأبعاد السياسية والتاريخية، حيث يتم إعادة إنتاج الأسطورة بصيغة حديثة تدمج العقل العملي

والعقل العلمي مع الممارسة السياسية لتخلق حالة من التجانس بين المعرفة والسلطة، يصبح المشروع الصهيوني مستندًا إلى ما يبدو كمبررات موضوعية وحتمية معرفية واجتماعية، من أجل السيطرة على الرواية التاريخية تتيح للدولة إنتاج شرعية معنوية وتقنية في الوقت ذاته، خاصة منح أسطورة الدولة اليهودية هذه الحصانة هو عملية إبستمولوجية وسياسية متكاملة تستثمر العلم والتجربة لإخفاء الطبيعة الأيديولوجية والسياسية للمشروع ويحول الأسطورة إلى خطاب معقد، تقني، يبدو محايدًا ولكنه في جوهره أداة للهيمنة الفكرية والسياسية، يعزز قدرة الدولة على تثبيت سلطتها والتحكم في الهوية الجماعية وتوجيه الفعل الاجتماعي والسياسي، وفق أهدافها بعيدة عن أي مساءلة تقليدية ويؤسس لسردية مركزية تتجاوز النقد التقليدي وتحمي المشروع الصهيوني من أي إعادة تقييم أو تأويل بديل مستقبلي.

تكريس أسطورة الدولة "اليهودية" بوصفها حقيقة علمية لا رواية سياسية يمثل عملية منهجية ومعقدة لإعادة تشكيل الواقع السياسي والتاريخي، حيث تُصوَّر الدولة كنتاج حتمي للمعرفة والتجربة العلمية وليس كاختيار اجتماعي أو سياسي يمكن نقده أو إعادة تفسيره، فقد يشمل ذلك تحويل الأحداث التاريخية والقرارات السياسية إلى نتائج طبيعية لا يمكن تجنبها أو تعديلها ويجعل المشروع الصهيوني يبدو كجزء من سيرورة تاريخية منسجمة مع قوانين طبيعية واجتماعية، بعد أن أصبح يقدّم على أنه نتيجة منطقية لتطبيق المعرفة العلمية على الواقع الاجتماعي والسياسي، يعطي هذا التكريس انطباعًا بأن الدولة هي تعبير عن قانون طبيعي للتاريخ وأن كل فعل سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، بعد ان كان نتيجة حتمية لتطور علمي معرفي محدد ويجعل هذا التصور من الصعب التفكير في بدائل أو نقد القرارات التاريخية والسياسية.

تكريس للمعرفة العلمية يخفي الطابع الأيديولوجي والسياسي للمشروع ويمنح الأسطورة حصانة ضد النقد التقليدي، إذ يُنظر إلى أي اعتراض أو إعادة قراءة للتاريخ على أنه خروج عن المعايير العلمية الموضوعية، يخلق وهمًا بالحياد والموضوعية بحيث تصبح الدولة غير قابلة للنقاش من منظور منطقي أو أخلاقي ويُفرض على الجماعة الاعتراف بشرعيتها وكأنها نتيجة حتمية للتطور الطبيعي للمجتمع والتاريخ، لا سيما كان تكريس الأسطورة بوصفها حقيقة علمية يعزز الهيمنة الفكرية للمشروع الصهيوني، إذ تصبح الدولة مثالًا على القدرة العلمية والتنظيمية والحداثة التاريخية، يُستغل ذلك لتبرير السياسة الداخلية والخارجية وتحويل القرارات السياسية الصعبة والمعقدة إلى نتائج، تبدو موضوعية ومعقولة علميًا ويستند هذا التقديم إلى استثمار

دقيق في الافكار الشخصية والعلمية لشخصيات حاييم وايزمان(مثلا)، حيث تُستخدم إنجازاتهم العلمية لإضفاء طابع مطلق وموضوعي على مشروع الدولة.

مثل استثمارًا لإبستمولوجيا العلم في خدمة السلطة، فقد تحولت المعرفة العلمية من أداة لفهم الطبيعة إلى غطاء لتثبيت سردية سياسية واجتماعية محددة، يعمل على إخفاء العمليات التاريخية والاجتماعية المعقدة وتحويل الاختيار الإنساني والظروف المتغيرة إلى ما يبدو على أنه ضرورات تاريخية طبيعية، يعيد تعريف السلطة والشرعية على أساس العقل العلمي المزيف، حيث تصبح الدولة مشروعًا يبدو مطلقًا وحتميًا ومستحقًا للتقدير والاعتراف دون مساءلة، هيَ عملية فلسفية سياسية متكاملة تعمل على إعادة تشكيل الفهم الجماعي للتاريخ والسياسة والشرعية وتدمج بين العلم والسلطة لتخلق خطابًا منسجمًا، يبدو غير قابل للنقد أو المساءلة ويجعل المشروع الصهيوني محميًا بإطار عقلاني مزعوم يستند إلى العلم والتجربة التاريخية ويحول أي قراءة نقدية تقليدية إلى شيء هامشي أو متهم بالتحيز أو الجهل العلمي، يصبح على المجتمع قبول الدولة كحقيقة موضوعية وضرورية تاريخيًا لا كمجموعة من الاختيارات البشرية والقيم الأخلاقية والسياسية.

6. جدلية العقل العلمي والوظيفة السياسية

أصلت فلسفة خضوع العلم لمنطق القوة أحد الأعمدة الفكرية التي تتيح فهم آليات استغلال المعرفة العلمية في خدمة المشاريع السياسية والسلطوية بشكل نقدي وفلسفي، إذ تحول إلى غطاء لإضفاء شرعية على السلطة، يظهر هذا بوضوح في المشروع الصهيوني، حيث تم توظيف الإنجازات العلمية والفكرية لشخصيات بارزة مثل حاييم وايزمان لإضفاء هالة من الموضوعية الضرورية على تأسيس الدولة، تكون المعرفة العلمية أداة لتحويل الإنجازات الفردية إلى افكار جماعية توحي بأن المشروع السياسي كان متوقعًا وطبيعيًا علميًا، يُستغل هذا التوظيف لإعادة تشكيل السرد التاريخي بحيث تظهر الدولة كنتاج حتمي لتقدم علمي مفترض وتصبح القرارات السياسية والاجتماعية نتاجًا لا محالة لعملية معرفية موضوعية، أما الواقع فهو أن هذا التوظيف يخفي الصراعات الداخلية والتفاعلات المعقدة التي شكلت التاريخ ويخفي عن النظر احتمالات مسارات أخرى للتطور الاجتماعي والسياسي.

خضوع العلم لمنطق القوة يكشف عن الطبيعة الإيديولوجية للمعرفة العلمية المهيمنة ويبين أن أي خطاب علمي مرتبط بالمؤسسات السياسية فهو مشحون بالاختيارات الأيديولوجية والأجندات السلطوية، يؤدي هذا إلى تقليص مساحة الاجتهاد النقدي وإقصاء أي قراءة بديلة للتاريخ والسياسة ويحول العلم إلى وسيلة لتثبيت سردية محددة يظهر فيها المشروع القومي كما لو كان نتيجة طبيعية لا يمكن الخروج عنها، هذا التوظيف يخلق شكلًا من الهيمنة الفكرية والمعرفية حيث يتحول العلم إلى عنصر في البنية السلطوية، يبرر القرارات السياسية والاجتماعية ويحوّل المعطيات العلمية إلى أداة لإضفاء شرعية على السلطة ويعيد تعريف المفاهيم الأخلاقية والسياسية على أساس ما يُقدّم كحقائق علمية مؤكدة، مما يجعل أي نقد أو مراجعة تاريخية تواجه هذه الحقائق يظهر وكأنه هجوم على العلم نفسه.

لذا يمكن القول إن خضوع العلم لمنطق القوة يعني أن المعرفة أصبحت سلاحًا لإنتاج السلطة والتحكم في التاريخ والمجتمع، اي أن أي مشروع سياسي يستند إلى النتائج العلمية يحتاج إلى قراءة نقدية متعمقة لفك العلاقة بين المعرفة والسلطة، يكشف هشاشة الزعم بأن العلم يثبت حتمية المشروع ويظهر كيف أن أي خطاب علمي مستثمر سياسيًا يخفي الاحتمالات والخيارات والصدف التي شكلت الواقع الاجتماعي والسياسي، وإن هذه القراءة النقدية تؤكد أن العلم عند توظيفه في السياسة يصبح جزءًا من استراتيجية الهيمنة الفكرية ويتيح للحكم أن يقدم نفسه على أنه استنتاج طبيعي من قوانين العلم، يؤدلج وهمًا بالضرورة التاريخية ويغفل أن أي معرفة علمية قابلة لإعادة التأويل والنقد، إذ يعيد هذا الطرح إبستمولوجيًا التأكيد على أن الحتمية المزعومة للتاريخ والسياسة ليست حقائق علمية، لأن بناء معرفي يخضع لمصالح السلطة والأيديولوجيا ويكشف هشاشة أي محاولة لتقديم المشروع كحقيقة مطلقة مستقلة عن الاختيارات الإنسانية.

هذا التحليل يعيد التفكير في العلاقة بين **العلم** و**السياسة**، ليجعل البحث عن الحاجة إلى التمييز بين المعرفة المستقلة والاختيار السياسي وبين نتائج البحث العلمي أمر ضروري، لأن الإطار الذي تُوظف فيه هذه النتائج لإضفاء شرعية على السلطة تؤكد أن مشروع الدولة "اليهودية" بأنها نتاج علمي مزعوم هو مثال حي على كيفية استخدام العلم لتقنين السلطة وتثبيت سردية أحادية تخفي تعقيدات التاريخ والاختيارات البشرية، يبين أن أي قراءة فلسفية نقدية لهذا المشروع يجب أن تتجاوز الادعاءات العلمية المصطنعة لتكشف عن العلاقة الحقيقية بين المعرفة والقوة والسيطرة.

جسد سقوط ادعاء الحياد العلمي محورًا أساسيًا في فهم كيفية استخدام المعرفة العلمية في خدمة المشاريع السياسية والأيديولوجية، يظهر هذا بوضوح في المشروع الصهيوني حيث تم تقديم المعرفة العلمية والبحث العلمي على أنها محايدة وموضوعية، بينما كانت في الواقع أداة لإضفاء شرعية عقلانية على تأسيس الدولة ويكشف هذا السقوط عن الطبيعة الإيديولوجية الخفية للخطاب العلمي، اي أن أي خطاب علمي مستثمر سياسيًا لا يمكن أن يكون محايدًا أو خارج التأثيرات السلطوية والاجتماعية، في هذا الإطار يصبح ما يسمى بالحياد العلمي مجرد واجهة لإخفاء الأهداف السياسية والوظائف الأيديولوجية للمعرفة العلمية، يظهر كيف تم استخدام المفاهيم العلمية والإنجازات البحثية لشخصيات (مثل) حاييم وايزمان لتقديم المشروع الصهيوني، كما لو كان نتيجة طبيعية وضرورية للواقع العلمي والتاريخي، وهذا الاستخدام العلم إلى أداة لإعادة إنتاج السلطة وإضفاء هالة من الموضوعية على القرارات السياسية والاجتماعية، يخفي عن النظر الصدف والاختيارات الإنسانية والاحتمالات المتعددة التي شكلت التاريخ.

يكشف سقوط ادعاء **الحياد العلمي** أن المعرفة العلمية لا تتحرر من المصالح والمؤسسات ولا تكون خارجة عن الأطر الاجتماعية والسياسية، التي تُنتج فيها وتبين أن أي محاولة لتقديم الدولة اليهودية أو أي مشروع قومي آخر، بمعنى على أنه نتاج طبيعي للعلم هي قراءة مغلقة ومغلوطة للواقع، وهذا الطرح إبستمولوجيًا أن الحتمية العلمية المزيفة هي بناء اصطناعي يخضع لمصالح السلطة ويغفل التعقيد التاريخي والاجتماعي والاحتمالات المتعددة، كما يوضح سقوط الحياد العلمي أن أي مشروع سياسي يستند إلى ما يُصوَّر على أنه نتائج علمية محايدة، فقد يجب أن يُفحص بعين النقد الفلسفي لأن العلم عند توظيفه بهذه الطريقة يفقد استقلاليته، يصبح أداة للهيمنة الفكرية ويحوّل المعرفة إلى خطاب للسلطة أكثر منه وسيلة لفهم الواقع، وهذا الاستخدام كيف يتم إنتاج سرديات أحادية للتاريخ والسياسة تُهمش المسارات البديلة والتفسيرات النقدية ويخلق وهمًا بالضرورة التاريخية والعقلانية العلمية.

يعيد النظر في العلاقة بين المعرفة والسلطة ويؤكد أن أي خطاب علمي مستثمر سياسيًا هو جزء من استراتيجية أيديولوجية لإضفاء شرعية على المشروع القومي، لأنهُ يظهر هشاشة الزعم بأن العلم يثبت الحتمية التاريخية ويعيد التأكيد على أن المعرفة قابلة لإعادة التأويل، وأن أي مشروع سياسي يستند إلى العلم لا يمكن اعتباره مستقلاً أو موضوعيًا مطلقًا، يظهر هذا الطرح أهمية قراءة فلسفية نقدية لكل خطاب

علمي يتم توظيفه في السياسة لتحديد الحدود بين الحقيقة العلمية والهيمنة الأيديولوجية، يبرز أن أي محاولة لتثبيت الماضي أو الحتمية التاريخية باستخدام العلم، وهي اختزال للمعرفة وتحويلها إلى أداة للتحكم والتبرير السياسي، فهشاشة كل مشروع قومي يعتمد على وهم الحياد العلمي ويضع القراءة النقدية الفلسفية كأداة أساسية لفهم الصلات المعقدة بين المعرفة والسلطة والاختيار الإنساني والاحتمالات التاريخية المتعددة.

ارتباط **المعرفة** ببنية الهيمنة هوَ إبستمولوجيًا كاملًا يمكن من خلاله فهم كيفية تحويل العلم والفكر إلى أدوات لإنتاج السلطة والحفاظ عليها وتعزيزها، يظهر هذا الارتباط بوضوح في الحالة الصهيونية، حيث تم توظيف الإنجاز العلمي والخبرة المعرفية لإضفاء شرعية عقلانية على تأسيس الدولة المزمع إقامتها، وقد أتاح هذا الربط تقديم المشروع على أنه نتيجة موضوعية وحتمية للتاريخ وللعلوم الطبيعية، وهو تصور يختزل الاحتمالات المتعددة للتاريخ ويقيدها ضمن مسار واحد يخدم المشروع السياسي، إذ تصبح المعرفة أداة عملية لإعادة إنتاج البنى السلطوية وتثبيت القرارات السياسية والاجتماعية على أنها حقائق محايدة وغير قابلة للطعن، كما يظهر من خلال الشخصيات العلمية (مثل) حاييم وايزمان، الذي جسد حلقة وصل بين العقل العلمي والوظيفة السياسية، إذ تم توظيف إنجازاته ومعارفه العلمية لتقديم المشروع الصهيوني، كما لو كان نتيجة لا محالة للواقع العلمي والتاريخي، يعطي هذا الطرح بعدًا فلسفيًا نقديًا يظهر أن العلم والموضوعية عند استخدامهما بهذه الطريقة لا يمثلان استقلالًا عن السلطة وإنما يصبحان أدوات للهيمنة الفكرية والسياسية والاجتماعية.

يظهر أن أي خطاب علمي مستثمر سياسيًا لا يمكن فصله عن المصالح والهياكل السلطوية التي تتحكم به ويكشف أن المعرفة المستثمرة، بهذا الشكل تتحول إلى أداة لإخفاء الصراع السياسي والأيديولوجي ولإضفاء شرعية مزيفة على السلطة، فهذا الاستخدام فرض سرديات أحادية للتاريخ والسياسة وتهميش كل المسارات البديلة والتفسيرات النقدية التي يمكن أن تكشف هشاشة المشروع الأسطوري للدولة، كما يوضح ارتباط المعرفة بالهيمنة أن أي محاولة لتقديم الدولة على أنها نتاج طبيعي للعلم أو التاريخ أو نتيجة حتمية للعقل الإنساني، فهي اختزال اصطناعي للواقع وتحويل للمعرفة إلى خطاب سياسي يُضفي هالة من الموضوعية والضرورة على المشروع القومي، يبين هشاشة الادعاءات المزعومة بالحياد العلمي، من خلال اعادة التأكيد على أن أي مشروع سياسي يعتمد على المعرفة المستثمرة يخضع لعلاقات القوة والاختيارات الإنسانية

والظروف التاريخية والاحتمالات المتعددة، يجعل من العلم أداة لتثبيت السرديات السياسية والقومية على نحو يخفي التباين والتعددية التاريخية.

تظهر أن المعرفة هي جزء من استراتيجيات الهيمنة الفكرية والسياسية والاجتماعية، وأن أي مشروع قومي أو سياسي يسعى لتوظيف العلم لتثبيت سردية معينة هو في الحقيقة إعادة إنتاج للهيمنة والتحكم في تصور الجماعة عن الواقع التاريخي والسياسي، وهذا الطرح عن ضرورة التفكيك النقدي للعلاقة بين المعرفة والسلطة والاختيار الإنساني والظروف التاريخية لفهم هشاشة الأسطورة الوطنية والسياسية واستعادة القدرة على قراءة الواقع، من خلال فلسفية ناقدة حرة ومستقلة وهو ما يطرح إمكانية إعادة النظر في الأسس العلمية والسياسية واللاهوتية التي تم توظيفها، بهدف إضفاء الصبغة العقلانية على المشروع الصهيوني وتفكيك الشرعية الوهمية التي حاولت أن تبني عليها الدولة على أنها نتيجة موضوعية حتمية للتاريخ والعلم.

الصلة المعقدة بين المعرفة والسلطة في السياقات السياسية والاجتماعية الحديثة، يظهر هذا التحول بوضوح في المشروع الصهيوني، لأنها أداة لتثبيت السيطرة على المجتمع والواقع التاريخي والاجتماعي والسياسي وتحويل المعرفة العلمية إلى إطار تنظيمي، يفرض معايير الشرعية والمشروعية ويعيد تشكيل التاريخ والسياسة وفق رؤية أحادية تُقدّم الدولة اليهودية على أنها نتيجة حتمية وضرورية للمعرفة العلمية، وهذا الاستخدام يوضح أن العلم أصبح أداة لتوجيه السرديات السياسية وإضفاء الطابع العقلاني على أهداف سلطوية، إذ يتم توظيف الإنجازات العلمية والتجارب البحثية ليس لإطلاق حرية الاستقصاء الفكري أو لتعميق الفهم الإنساني، وإنما لضبط التصورات الجماعية والمواقف الاجتماعية وتحويل الحقائق العلمية إلى آليات لتوجيه السلوك الجمعي والسياسي، ويتم بذلك إخضاع المعرفة للسلطة وتقييدها ضمن حدود السياسة المشروعة وتوجيهها لخدمة المشروع القومي، وهذا ما تجلى في شخصية حاييم وايزمان الذي يعد أداة مركزية لتحويل المعرفة العلمية إلى خطاب سياسي يهدف إلى إنتاج أسطورة الدولة وإضفاء شرعية عقلانية على المشروع الصهيوني، فقد يصبح العلم في هذه الحالة ليس وسيلة للتحرير وإنما أداة لضبط التاريخ والواقع الاجتماعي والوعي الجماعي وفرض رؤية واحدة ومغلقة للتاريخ.

يظهر زيف الادعاءات بالموضوعية والحياد العلمي وأن المعرفة عند استخدامها كأداة للسلطة تصبح أداة للهيمنة والتحكم في السرديات التاريخية والسياسية، تحد من تعددية القراءات والتأويلات وتفرض إطارًا إجباريًا إجباريًا للتفكير والممارسة وتغلق أمام المجتمعات المجال أمام النقد الحر، لأنها تفرض على التاريخ والسياسة والشأن الاجتماعي صورة ضرورية ومطلقة منطقية، ومن خلال هذا الاستخدام يصبح المشروع السياسي أو القومي مستندًا إلى وهم علمي يزيف الطبيعة الاحتمالية للتاريخ ويهمش الاختيارات الإنسانية ويجعل الأحداث التاريخية تبدو وكأنها مسارات محتومة، كما يوضح هذا التحول أن أي مشروع سياسي يعتمد على العلم لتبرير أهداف عملية منهجية لتحويل العلم إلى أداة تحكمية تثبت سردية أحادية وتهمش أي بدائل معرفية أو سياسية، لأنها تعمل على تجميد الاحتمالات التاريخية المتعددة وتحويلها إلى مسار واحد قابل للإدارة والسيطرة، وهذه العملية على تفوق السلطة على المعرفة وتعيد إنتاجها لصالح المشروع القومي وتغلق المجال أمام النقد والتأويل وتفرض على المجتمع نموذجًا معرفيًا وسلوكيًا محددًا.

إنَ فهم هذا التحول يضعنا أمام رؤية فلسفية نقدية عميقة تكشف العلاقة بين المعرفة والسلطة والهيمنة، لأنها تبين كيف يمكن للعلم أن يتحول إلى أداة لضبط الواقع الاجتماعي والسياسي، من خلال إعادة إنتاج التاريخ ووعي الجماعات وتقديم الدولة كمشروع حتمي وضروري، كما يسلط الضوء على ضرورة قراءة نقدية تضع العلم في خدمة الحرية والمعرفة المتعددة الأبعاد لا في خدمة السيطرة والتوجيه القسري، لأنهُ يؤكد أن تحرير المعرفة واستقلاليتها هو شرط أساسي لإعادة النظر في التاريخ والسياسة والاختيار الإنساني ويعيد للواقع السياسي والاجتماعي مرونته الاحتمالية وتعددية مساراته، فقد يعيد الاعتبار للتجربة الإنسانية بوصفها فضاءً مفتوحًا للتفاعل والاختيار والتأويل الحر.

التناقض بين **العقل العلمي** و**الوظيفة السياسية** يشكل محورًا مركزيًا لفهم الطريقة التي تحولت بها المعرفة العلمية من أداة للاكتشاف والبحث والتقصي إلى أداة للهيمنة والتحكم في المشروع الصهيوني، يظهر هذا الانكشاف بشكل جلي في كيفية استثمار العقل العلمي لحاييم وايزمان لدعم سردية الدولة اليهودية، حيث العقل الذي يقوم على المبادئ العلمية مثل الشك والتحقق والتجربة والملاحظة صار يخضع لمتطلبات سياسية تهدف إلى تثبيت مسار تاريخي محدد وإخفاء التعددية الاحتمالية والتأويلية للأحداث التاريخية، هذا الانكشاف يبين هشاشة الشرعية العقلانية التي يُفترض أن تمنح المشروع صفة الموضوعية، إذ أن العقل

العلمي بطبيعته يتسم بالمرونة والانفتاح على الاحتمالات والتفسير المتعدد، بينما الوظيفة السياسية تتطلب فرضية الحتمية وتثبيت النتائج وتجاهل أي بدائل أو احتمالات أخرى، فقد يصبح العلم في هذه الحالة أداة لإضفاء الوهم بالموضوعية على اختيارات سياسية محددة مسبقًا وتحوّل إلى غطاء إبستمولوجي لتثبيت سلطة تاريخية واجتماعية وفكرية.

لأن الأسطورة السياسية للدولة "اليهودية" فهي نتاج إعادة صياغة المعرفة العلمية لتخدم أهدافًا سياسية محددة واستثمار مكانة العلماء في إنتاج خطاب يقدم الدولة على أنها نتيجة حتمية للتطور العلمي والتاريخي والاجتماعي، بينما الواقع مليء بالاحتمالات والتفاعلات المعقدة والتعددية التأويلية للأحداث، كما يتضح من مسارات التاريخ اليهودي المتعددة والتي يمكن أن تُقرأ وتُفسر بطرق مختلفة وفق الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية، فهذا التناقض أن أي محاولة لتثبيت شرعية الدولة على أساس المعرفة العلمية دون الاعتراف بالغياب والاحتمالات المتعددة للتاريخ والواقع، فهي محاولة لتزوير الطبيعة الجوهرية للعلم وتوظيفه كأداة ضبط اجتماعي وسياسي، كما أنها تكشف أن الفصل بين المعرفة العلمية والوظيفة السياسية أمر وهمي وأن أي قراءة نقدية للعقلانية في المشروع الصهيوني، إذ يجب أن تأخذ في الحسبان كيف تم تحويل المعرفة إلى أداة إنتاج أسطورة جماعية تتحكم في التاريخ والوعي الجمعي، لأنها تخلق وهم الموضوعية والحتمية في سياق سياسي محكم وممنهج.

يفتح الباب أمام تساؤلات فلسفية عميقة حول العلاقة بين العلم والسياسة والسلطة لأنهُ يؤكد أن المعرفة لا يمكن أن تكون حيادية، عندما تُخضع لمصالح محددة وأن العقل العلمي يفقد صلاحيته النقدية؛ إذا استُخدم لتثبيت مشروع قومي محدد ويبرز الحاجة الملحة لإعادة تقييم المشروع الصهيوني من منظور إبستمولوجي نقدي يميز بين المعرفة [انهُ مجال مفتوح للاكتشاف والتجريب وبين المعرفة كأداة للسيطرة وتثبيت سرديات أحادية، لأن إضفاء طابع الحتمية على التطورات التاريخية والسياسية، حيث يعيد الاعتبار للتعددية الاحتمالية والتأويلية للتاريخ والاختيار الإنساني، وأن أي شرعية تدعي الحياد العلمي هي في الحقيقة شرعية مزيفة تنتجها سلطة سياسية وأيديولوجية مهيمنة على المعرفة.

عندما يكون العلم إلى أداة سياسية، يؤدي إلى تسييد خطاب يقنع الجماهير بأن الدولة والاختيارات التاريخية والسياسية نتيجة حتمية وضرورة علمية، بينما الواقع التاريخي والاجتماعي يظل مفتوحًا على

الاحتمالات والتأويلات المتعددة وأن المعرفة العلمية، إذا لم تُحفظ في سياقها النقدي ستصبح مجرد أداة لتبرير القوة والسيطرة وتزييف التاريخ وتثبيت السلطة وتقديم المشروع السياسي كنتاج حتمي للتاريخ الإنساني والاجتماعي، يُظهر أن أي مشروع سياسي يعتمد على مثل هذا التوظيف للعلم يفقد مصداقيته الإبستمولوجية ويصبح عرضة للنقد الفلسفي والمنهجي، الدعوة لضرورة تفكيك هذه الأسطورة المعرفية والسياسية وإعادة النظر في العلاقة بين العقل العلمي والسلطة السياسية والتاريخية، من خلال تفكيك كل أشكال الحتمية المصطنعة، التي حاولت تبرير المشروع الصهيوني وتحويل التاريخ والاختيار الإنساني إلى عناصر قابلة للتحكم والإدارة وفق أجندة سياسية محددة.

من كُل ما سبق يُمكن القول؛ إنَّ عملية تحويل المعرفة العلمية إلى وظيفة سياسية في تكوين أسطورة الدولة "اليهودية" تُشكل نموذجًا صارخًا لكيفية استغلال العقل العلمي لإضفاء شرعية مزيفة على مشروع سياسي محدد، خاصة إنَ هذا التحول عن انزلاق الفكر العلمي من دوره النقدي والتحليلي إلى دور إيديولوجي، يسعى الى خدمة أهداف الدولة ويعمل على تثبيت سردية أحادية للتاريخ، يصبح العلم في هذه الحالة أداة لإعادة إنتاج الأسطورة بصيغة حديثة تُخفّف من تعقيدات التاريخ وتحوّل الأحداث المعقدة والمتشابكة إلى خط واحد يبدو أنه مسار طبيعي وضروري لإقامة الدولة، مما يظهر هذا الاستخدام في دمج العلم داخل بنية السلطة، حيث تصبح المؤسسات العلمية جزءًا من آلية إدارة المشروع السياسي وتوجيه التاريخ، وفق أهداف الدولة وتوظيف الخطاب العلمي لتثبيت سردية الدولة، حيث تُقدّم المعرفة العلمية على أنها مسلمات مؤكدة وحقائق موضوعية تمنح الدولة شرعية عقلية وتغطي على الطبيعة الإيديولوجية للمشروع وتخفف من إمكانية نقده أو مساءلته، يصبح الخطاب العلمي غطاءً إبستمولوجيًا يهدف إلى تبييض المسارات السياسية والاختيارات الاستراتيجية التي ساهمت في تأسيس الدولة.

أسهمت هذه العملية في تقليص الاحتمالات التاريخية المتعددة وتحويل التاريخ المعقد والمفتوح على الاحتمالات إلى مسار واحد متماسك، يسعى الى خدمة الإطار السياسي للدولة، مع التأكيد على اخفاء المسارات البديلة للاختيار الإنساني والظروف التاريخية المتغيرة، يصبح العلم أداة لإعادة إنتاج الأسطورة بطريقة تمنحها صبغة موضوعية، يظهر هذا بوضوح من خلال تقديم رموز علمية (مثل) حاييم وايزمان

كنموذج للعالم السياسي، ومن خلال هذه الرموز الفردية يتم تحويل الإنجازات العلمية إلى معايير لشرعية الدولة ويتم استثمار السيرة العلمية الفردية لإضفاء مصداقية عقلانية على المشروع القومي.

هذا الاستخدام للمعرفة العلمية يدل عن خضوع العلم لمنطق القوة، حيث يفقد حياده ويصبح أداة ضبط اجتماعي وسياسي تتحكم في التصورات الجماعية للتاريخ والسياسة والشرعية، يبرز هذا في تثبيت الحتمية التاريخية والغياب المتعمد للصدفة والاختيار الإنساني، يظهر أن أي مشروع قومي يعتمد على هذا التوظيف للعلم يفقد صلته بالموضوعية والنزاهة الفكرية، من خلال الهيمنة الإيديولوجية على المعرفة ويؤكد على أن العقل العلمي، إذا خرج عن سياقه النقدي وتحول إلى أداة لإضفاء طابع الحتمية على الأسطورة السياسية يتحول إلى غطاء إبستمولوجي للسيطرة وتثبيت السردية الأحادية، فضلا عن ذلك فإن تحويل العلم إلى وظيفة سياسية يتيح للدولة التهرب من النقد الأخلاقي والتاريخي، يؤدي إلى إسقاط أي مساءلة على القرارات السياسية والايديولوجية، كما يسمح بتقديم المشروع القومي على أنه ضرورة حضارية ومرحلة متقدمة من التطور التاريخي الإنساني ويصبح التقدم العلمي معيارًا للاستحقاق السياسي وتُقدّم الدولة كنتاج معرفي محايد ومنطق طبيعي للتاريخ، بينما الواقع يشير إلى أن هذه القرارات كانت مشوبة بالخيارات السياسية والاجتماعية والإيديولوجية.

واخيرًا؛ تظهر جدلية الارتباط والانتقال من المعرفة العلمية إلى وظيفة سياسية كانت نتاج أسطورة جماعية تحمي المشروع الصهيوني، تأصلت من النقد التقليدي وتضفي عليه شرعية وهمية، تماهت الدولة فيه كنتاج حتمي للتاريخ، فقد تبرز الأفكار العلمية كشواهد على استحقاقها السياسي، عن طريق التأكيد على أن أي قراءة فلسفية أو إبستمولوجية للمشروع الصهيوني، إذ يجب أن تفكك هذا الاستخدام للعلم وتكشف التلاعب بالمعرفة وتحلل العلاقة بين السلطة والعقل العلمي، لأنها تعيد الاعتبار للمعرفة كأداة نقدية مفتوحة على الاحتمالات والتأويلات وليس كأداة لإضفاء غطاء موضوعي على مشروع سياسي محدد، كما تدعو هذه الخاتمة إلى إعادة تقييم الخطاب العلمي السياسي وإلى التفكيك النقدي للأساطير الجماعية، التي استخدمت المعرفة العلمية لتثبيت السلطة وإخفاء الطبيعة الإيديولوجية للمشروع، وتعيد تأكيد أن أي مشروع سياسي قائم على هذا النموذج هو مشروع هش وغير أخلاقي وغير معرفيًا ويفتقر للشرعية الحقيقية.

مراجع الفصل، هيَ:

1. *Angela Krieger, Elizabeth Lonbeck and Norton Wise (editors),* ***Science Without Laws*** *(New York: Duke University Press, 2007).*
2. *Angela NH and Sunga Amiruth,* ***Bioethic, Vital Power and Fragility*** *(London: Routledge Publishing House, 2018).*
3. *Bruce R.* ***Levin and Jannis Antonovix, Microbiology: Behavior Environment and Evolution*** *(London: Senaur Associates, 2017).*
4. *Bruno Lator,* ***Science in Action: How We Track Scientists and Engineers Across Society*** *(London: Harvard Press, 1987).*
5. *Bruno Lator,* ***Sterilization of France*** *(London: Harvard University Press, 1993).*
6. *Carlos López Beltran and Peter Felling (Editors),* ***Biological and Political Responses to COVID-19*** *(London: Griff MacMillan, 2021).*
7. *Catherine A. Mason,* ***Infectious Change: Reinventing Chinese Public Health After a Pandemic*** *(New York: Columbia University Press, 2016).*
8. *Chaim Weizmann,* ***Chaim Weizmann's Letters and Papers, Volume I, Series A: Letters, Summer 1885 – October 29 and 1902 Editor: Rafael Lowe*** *(London: Oxford University Press, 1968).*
9. *Chaim Weizmann,* ***Chaim Weizmann's Letters and Papers, Volume II, Series A: November 1902–August 1903 Editor: Rafael Lowe*** *(London: Oxford University Press, 1971).*
10. *Chaim Weizmann,* ***Trying and Wrong: Biography of Chaim Weizmann*** *(New York: MacBride Nast & Co., 1949).*
11. *David Makovsky,* ***Interwar Zionistism: State Ideology and Practice*** *(London: Bloomsbury Academic, 2007).*
12. *Dina Borat,* ***Polar Zionism: The Zionist Delegation and the Roots of Corrective Zionism 1919–1933*** *(London: Cambridge University Press, 1990).*
13. *Ed Cohen,* ***The Body That Deserves Defense: Immunit, Vaccines and Public Health Policy*** *(New York: Duke University Press, Durham, 2011).*
14. *Gerard J Tortora and Birdle R Fink et al, Microbiology: A Laboratory Guide – Laboratory Version (New York: Pearson, 2017).*
15. *Gerard J Tortora et al,* ***Microbiology: Introduction*** *(New York: House of Pearson, 2016).*
16. *Havi Carell,* ***Pathological Phenomenology: Phenomenology and Disease*** *(London: Oxford University Press, 2016).*
17. *James J.J.,* ***Microbiology: A Laboratory Guide*** *(New York: Pearson, 2014).*
18. *Joel A et al,* ***Fundamentals of Health Science Microbiology*** *(New York: Williams & Wilkins, 2014).*

19. *John L Ingraham et al,* ***Microbial Survival Strategies*** *(New York: Dar Springer, 2005).*
20. *John W,* ***Microbiology: Microbiology*** *(New York: Pearson, 2018).*
21. *Juliana Bruno,* ***Atlas of Passion: Journeys in Art, Philosophy and Cinema*** *(London - New York: Dar Verso, 2002).*
22. *Kathleen Tallaro,* ***Fundamentals of Microbiology*** *(New York: McGraw Hill Education, 2017).*
23. *Margaret Locke and Vinh-Kim Nguyen,* ***Biomedical Anthropology*** *(London: Wiley-Blackwell Publishing House, 2010).*
24. *Michael T Madigan et al,* ***Microbiology – Brook*** *(New York: Dar Pearson, 2019).*
25. *Nahum Goldman (Ed.),* ***Chaim Weizman's Letters and Papers: A Documentary Record*** *(London: Weizmann Institute of Science-Revoot Press, 1980).*
26. *Nicholas Rose,* ***Politics of Life Itself: Biomedical, Power, and Self in the 21st Century*** *(New York: Princeton University Press, 2007).*
27. *Norman R. Pace and Jonathan A Eisen et al,* ***Microbiology and its Applications*** *(New York: House of the American Society of Microbiology, 2011).*
28. *Norman Rose,* ***Chaim Weizmann: a statesman and a Zionist scientist*** *(London: Allen & Unwin, 1973).*
29. *Patrick R. Murray et al,* ***Medical Microbiology*** *(New York: Elsever House, 2015).*
30. *Paul Rabino and Nicholas Rose,* ***Biopower and Anthropology: A Contemporary Perspective*** *(New York: Princeton University Press, 2006).*
31. *Reinhars,* ***Judea and Moti-Golani, Chaim Weizmann: Biography*** *(New York: Brandeis University Press, Waltam, 2014).*
32. *Sander L. Gillman,* ***Disease and Representation: Cultural Representations of the Disease*** *(New York: Cornell University Press, 1988).*
33. *Sarah S. and Richardson,* ***Maternal Impact: The Disputed Science of Mother Effects on the Fetus*** *(New York: Columbia University Press, 2015).*
34. *Stanley R and Malloy John et al,* ***Microbial Genetics*** *(New York: Jones & Bartlet Learning, 2014).*
35. *Tom Sajif,* ***Palestine Complete: Jews and Arabs under the British Mandate*** *(New York: Little, Brown and Company, 2000).*
36. *Vincian Disper,* ***what animals would say if we asked the right questions*** *(New York: University of Minnesota Press, 2016).*
37. *Weisgal Meyer W and Joel (ed.),* ***Chaim Weizmann: Critical Selections*** *(London: Weizmann Institute of Science Press - Revovot, 1977).*
38. *Yahushua Borath,* ***the emergence of the Palestinian Arab National Movement 1918–1929*** *(London: Frank Cass Publisher, 1974).*

39. *Yehuda Reinharz,* ***Chaim Weizman: Forming a Zionist leader*** *(New York: Oxford University Press, 1985).*

الفصل الرابع

تكوين المجتمع (الاصولي) بين الاختزال البيولوجي وتفكيك الهوية:
قراءة نقدية في نماذج ريشارد دوكنز وجوديث باتلر

يتماهى مفهوم تكوين **المجتمع الزائف** بين **الاختزال البيولوجي وتفكيك الهوية**، من خلال إطارا نقديا يسعى لفهم الكيفية التي أُعيد بها إنتاج أسطورة الدولة "اليهودية" بصيغ معرفية حديثة، إذ تبدو علمية أو تحررية في ظاهرها، لكنها تؤدي وظيفة سياسية واحدة تتمثل في نزع الطابع التاريخي والاختياري عن قيام الدولة وتحويله إلى نتيجة طبيعية أو خطاب لا يمكن مساءلته.

ففي نموذج **ريشارد دوكنز**؛ يقوم الاختزال البيولوجي على تأصيل (الهوية والسلوك والتاريخ) إلى **المنطق الجيني والانتقاء الطبيعي**، حيث يصبح الإنسان مجرد حامل **(معلومات وراثية)**، تتحول الجماعة إلى كيان طبيعي متجانس يخضع لقوانين البقاء، هذا التصور حين يُسقط على **السردية الصهيونية** يتيح إعادة تعريف الجماعة اليهودية، من خلال وحدة **بيولوجية واحدة** متصلة عبر الزمن، فقد سعى أن يُلغي التعدد التاريخي والثقافي لليهود، عبر تهمش دور اللغة والاختيار السياسي الحديث في تأسيس اي "دولة"، وبهذا تتحول أسطورة الدولة "اليهودية" إلى **حقيقة طبيعية** لا قرارا تاريخيا وتُشرعن اللامساواة والإقصاء والاستيطان باعتبارهُ **نتائج تطورية**، جدلًا لم يكُن فعال سياسي واعي، إذ يجري نزع المسؤولية الأخلاقية عن المشروع عبر إحالته إلى منطق الطبيعة والضرورة.

أما في نموذج جوديث باتلر، فإن تفكيك الهوية ونزع أي جوهر ثابت للذات يؤدي إلى نتيجة مغايرة في الشكل متقاربة في الوظيفة، إذ يتم تفريغ الهوية من مرجعياتها التاريخية والجماعية وتحويلها إلى أداء لغوي سيال، هذا التفكيك حين يُوظف ضمن خطاب الدولة يساهم في إضعاف السرديات التاريخية البديلة وتفكيك الهويات المقاومة ويُعاد تشكيل الصراع بوصفه اختلافا خطابيا لا واقعا استعماريا ماديا وبذلك يُحاصر النقد السياسي عبر تحويله إلى نقاش فكري حول اللغة والتمثيل، بينما تُترك البنية الاستعمارية للدولة خارج المساءلة.

يلتقي الاختزال البيولوجي والتفكيك الثقافي في إنتاج مجتمع زائف، لأنه يخدم أسطورة الدولة "اليهودية" عبر مسارين متكاملين، **الأول** يثبت الهوية بأنها حقيقة طبيعية مغلقة، أما **الثاني** يسيّل الهويات المنافسة ويمنع تشكل وعي تاريخي جماعي قادر على مقاومة تُقدّم الدولة بوصفها امتدادا بيولوجيا لتاريخ مفترض، من خلال تُجرّد السرديات الفلسطينية واليهودية النقدية من مشروعيتها بدعوى لا ثبات الهوية ولا مركز المعنى.

نقد أسطورة الدولة "اليهودية" من هذا المنظور يكشف أن المجتمع الذي تُنتجه هذه النماذج ليس مجتمعا تاريخيا حقيقيا، فهو بناء معرفي زائف يُدار عبر العلم والخطاب معا حيث تُختزل الإنسانية في قوانين طبيعية أو في أداء لغوي وتُمحى فكرة الاختيار والمسؤولية، إذ يُعاد تعريف العنف والاستيطان والهيمنة باعتبارها نتائج طبيعية أو آثارا لغوية لا أفعالا سياسية قابلة للمحاسبة، وبهذا تتجدد الأسطورة لا عبر النص الديني فقط وإنما عبر الفلسفة العلمية والنظرية الثقافية الحديثة، التي تُسهم من حيث تدعي النقد في تثبيت بنية الدولة كحقيقة لا كخيار تاريخي قابل للنقض، من هذه الجوانب تحويل مفهوم المجتمع من فضاء تعاقدي أخلاقي إلى منظومة إدارة، حيث يصبح الفرد موضوعا للتنظيم لا شريكا في القرار هذا التحول يسمح بتقديم الدولة بوصفها جهازا عقلانيا ضروريا لضبط الفوضى الإنسانية لا ككيان سياسي ناتج عن صراع تاريخي، وهو ما يؤدي إلى تجريد العلاقة بين الدولة والسكان من بعدها الأخلاقي وتحويلها إلى علاقة تقنية قائمة على الكفاءة والضبط.

مثل في إلغاء مفهوم الصراع الاجتماعي بوصفه نتاج علاقات قوة واستعمار، من خلال إحلال مفهوم التكيف أو الأداء مكانه في الاختزال البيولوجي، فقد يُختزل الصراع إلى منافسة طبيعية وفي التفكيك الثقافي يُعاد توصيفه كاختلاف خطابي، وبهذا تُمحى بنية الاستعمار الاستيطاني من التحليل ويُعاد تأطير العنف بوصفه ضرورة تنظيمية أو نتيجة سوء تمثيل لغوي، كما يظهر بعد إضافي في إعادة تعريف الزمن حيث لا يعود التاريخ مسارا مفتوحا على الاحتمالات، يجسد سلسلة مغلقة من الضرورات في النموذج البيولوجي أو لحظة حاضرة بلا ذاكرة في نموذج التفكيك في الحالتين يُلغى الزمن بوصفه مجالا للمساءلة والمراجعة، فقد يُعاد تشكيله إما كتطور طبيعي حتمي أو كسيل لحظي بلا جذور وهو ما يمنح الدولة حصانة معرفية ضد النقد التاريخي.

إعادة إنتاج النخبة بوصفها وسيطا معرفيا بين العلم والسلطة، حيث تُمنح الشرعية لمن يمتلك لغة العلم أو الخطاب التفكيكي بينما يُقصى الصوت الشعبي والتجربة التاريخية الحية باعتبارها غير علمية أو جوهرانية، هذا الإقصاء يساهم في احتكار تفسير الواقع وتوجيه الوعي بما يخدم السردية الرسمية للدولة، نزع السياسة من المجال العام، حيث يتم استبدال النقاش حول العدالة والحق والمسؤولية بنقاشات حول الطبيعة أو الخطاب وبذلك يُفرغ الفعل السياسي من مضمونه التحويلي، عندما تتحول الدولة إلى كيان فوق التاريخ

وفوق الأخلاق لا يُناقش بوصفه سلطة وإنما يُدار بوصفه معطى معرفيا، وهذا ما يجعل المجتمع الناتج مجتمعا زائفا يتعايش مع الأسطورة بوصفها واقعا لا يُسائل.

اولا: فلسفة الاختزال البيولوجي وتشظي صورة الانسان: قراءة في تصور ريشارد دوكنز

تنبثق فلسفة دوكنز من مركزية الجين؛ لأن الجين يُعد وحدة الفعل والتفسير في الحياة حيث يتحول الجين إلى ذات فاعلة خفية، بينما يغدو الإنسان مجرد حامل مؤقت للمعلومة الوراثية، وبهذا الانقلاب المفهومي يتم نزع المركزية عن الإنسان لصالح بنية طبيعية صماء لا تعترف بالمعنى ولا بالقصد ولا بالغاية، الذات الإنسانية لا تُفهم كفاعل تاريخي واع فهي تجسيد لتكاثر جانبي لسيرورة تطورية طويلة، هذا التصور يعيد تعريف الوعي بوصفه وظيفة ثانوية نشأت لخدمة البقاء وليس بوصفه مجالا حرا للتأمل والاختيار والمعنى، العقل في هذا الإطار لا ينتج القيم ولا يبدع الأخلاق فهو يعمل كأداة تنظيمية لتحسين فرص النجاة الجينية وبهذا يتم تقويض فكرة المسؤولية الأخلاقية لأن السلوك الإنساني، الذي يصبح مشروطا بمنطق التكيف لا بمنطق الواجب.

يتسع الاختزال ليشمل الأخلاق ذاتها، إذ يتم تفسير القيم مثل الخير والتعاون والعدل بوصفها استراتيجيات تطورية نجحت في تعزيز البقاء داخل الجماعات البشرية ولا تُفهم هذه القيم بوصفها معايير عقلية مستقلة أو تجليات لكرامة إنسانية، إنما بوصفها أنماطا سلوكية نافعة في سياق الصراع البيولوجي الطويل، على المستوى الفلسفي يقوم هذا التصور على خلط منهجي بين الو صف والتفسير فمنهج البيولوجيا التطورية الذي يفسر آليات نشوء الصفات الحياتية، فقد يتحول عند دوكنز إلى أداة تأويل كلي للوجود الإنساني عبر إسقاط نتائجه على مجالات الثقافة والسياسة والتاريخ، دون الاعتراف باستقلال هذه المجالات ومنطقها الخاص.

يترتب على ذلك تشييء الإنسان بشكل جذري حيث يتم تجريده من أبعاده الفكرية واللغوية والتاريخية، اللغة لا تُفهم بأنها حاملا للمعنى الجمعي وأداة تطورية للتواصل النافع والتاريخ، خاصة إنَ سلسلة أحداث تحكمها قوانين البقاء والانتقاء، وبهذا يفقد التاريخ بعده الأخلاقي ويغدو مجرد امتداد للطبيعة، أما المجتمع فيتحول في هذا الإطار إلى شبكة من التفاعلات الوظيفية بين وحدات تكيفية، حيث يتم إلغاء فكرة المشروع الاجتماعي المشترك فلا يعود المجتمع فضاء للعدالة أو التضامن أو المعنى، يكون ساحة تنافس غير معلن بين

استراتيجيات بقاء مختلفة وهذا التصور يضعف إمكان التفكير في التغيير الاجتماعي، لأن ما هو قائم يُقدَّم بوصفه نتيجة طبيعية لا اختيارا تاريخيا.

من الناحية الإبستمولوجية، مثل هذا النموذج انتقالا من العلم إلى العلمانية، حيث تتحول الفرضية العلمية إلى يقين تفسيري شامل ويتم توسيع نتائج جزئية إلى أحكام كلية حول الإنسان والوجود، وهذا التحول يغلق أفق النقد لأنه يضفي على التصور البيولوجي سلطة الحقيقة النهائية، سياسيا يحمل هذا الاختزال إمكانات تبريرية خطيرة إذ يسمح بتسويغ اللامساواة والإقصاء والعنف عبر إحالتها إلى قوانين الطبيعة، التفوق يُفهم كنتاج تاريخي لقوة وسلطة، لأنهُ دليل على نجاح تطوري والهيمنة لا تُقرأ كفعل سياسي وإنما كنتيجة حتمية لمنطق البقاء.

وهكذا لا يكون الاختزال البيولوجي عند ريشارد دوكنز يُعد قراءة علمية للطبيعة الإنسانية وإنما بنية فكرية كاملة تعيد صياغة الإنسان، من خلال الانبثاق من اعتبارهُ كائنا مُدارا بقوانين لا يملك إزاءها سوى الامتثال، وهذا ما يستدعي نقدا فلسفيا عميقا يعيد الاعتبار للإنسان كذات واعية تاريخية أخلاقية قادرة على الاختيار وصناعة المعنى خارج منطق الضرورة البيولوجية، عند النظر إلى تصور ريشارد دوكنز بوصفه نموذجًا إبستمولوجيًا معاصرًا يوفر غطاءً معرفيًا غير مباشر لشرعنة أنماط معينة من التفكير السياسي القائم على الاختزال والحتمية، وإن كان دوكنز نفسه لا يشتغل على هذا المستوى السياسي صراحة إلا أن البنية العميقة لخطابه العلمي الاختزالي تلتقي وظيفيًا مع منطق الأسطورة السياسية الحديثة، التي تسعى إلى تحويل التاريخ والهوية إلى معطيات طبيعية لا تقبل المساءلة.

الاختزال البيولوجي الذي يحول الإنسان إلى حامل جينات ويجعل السلوك والأخلاق والهوية نتاجًا لآليات تطورية صماء يخلق بيئة فكرية مهيأة، من أجل تقبل فكرة أن الجماعات البشرية كيانات طبيعية متمايزة جوهريًا، وأن ما ينتج عنها من تنظيمات سياسية هو امتداد طبيعي لهذا التمايز في هذا الإطار يصبح من السهل الانتقال من الحديث عن اختلافات بيولوجية أو تطورية مفترضة إلى تبرير كيانات سياسية مغلقة، إذ تقدم نفسها بوصفها تعبيرًا عن ضرورة طبيعية أو قانون تطوري لا عن اختيار تاريخي قابل للنقد.

ففي نقد أسطورة الدولة "اليهودية" يبرز هذا الخطر بوضوح إذ تقوم هذه الأسطورة في أحد مستوياتها الحديثة على تحويل الانتماء الديني والثقافي إلى هوية شبه طبيعية ثابتة تتجاوز التاريخ والاجتماع والسياسة، والسياسة، في حين يتلاقى هذا المنطق مع خطاب علماني اختزالي، يصبح من الممكن إعادة إنتاج فكرة الشعب بوصفه وحدة شبه بيولوجية متجانسة لها حق طبيعي في الأرض والسيادة، فقد يغدو إلى مسار تطوري واحد يقود حتمًا إلى الدولة، لان تشييء الإنسان في تصور دوكنز يجد صداه السياسي في تشييء الجماعات داخل الأسطورة الصهيونية، حيث يتم اختزال اليهودي إلى حامل هوية واحدة ثابتة وإلغاء التعدد التاريخي والثقافي والديني لليهود عبر القرون، كما يُختزل الفرد في الجين تُختزل الجماعة في سردية واحدة وتُمحى الفوارق بين يهود الشرق ويهود الغرب وبين المتدين والعلماني وبين التجارب التاريخية المتباينة لصالح صورة كلية تخدم مشروعًا سياسيًا محددًا.

أدلجة الأخلاق إلى استراتيجيات بقاء في الخطاب البيولوجي يلتقي مع نزع البعد الأخلاقي عن المشروع السياسي، في حين يقدم بوصفه ضرورة تاريخية أو استجابة حتمية لظروف البقاء، لأن العدالة في هذا السياق، إذ تصبح وظيفة تابعة للمنفعة والهيمنة وهنا يتم تبرير الإقصاء والعنف الفكري والمادي بوصفه نتيجة طبيعية لمسار تاريخي لا بديل عنه، ومن زاوية إبستمولوجية أعمق فإن الأسطورة السياسية للدولة اليهودية تحتاج إلى أرضية معرفية تنفي الصدفة والاختيار الإنساني وتثبت الحتمية، وهذا ما يوفره منطق الاختزال العلمي حين يتم تعميمه خارج مجاله فكما يُلغى دور الوعي واللغة والتاريخ في تشكيل الإنسان داخل النموذج البيولوجي يُلغى دور الفعل السياسي والقرارات الدولية والصراعات الاجتماعية، تعمل غلى تشكيل الدولة ليعاد تقديمها كنتاج طبيعي لا ككيان نشأ ضمن توازنات قوى وسياقات استعمارية معروفة.

خاصة إن نقد الاختزال البيولوجي يغدو جزءًا من نقد أوسع لآليات إنتاج الشرعية الزائفة فالعلم حين يُفصل عن حدوده المنهجية ويتحول إلى رؤية كونية شاملة، ليكن قابلًا للتوظيف الأيديولوجي حتى دون قصد مباشر، فقد يُسحب الإنسان من فضاء التاريخ والأخلاق ويُعاد تعريفه ككائن مبرمج طبيعيًا، تكون الدولة بدورها كيانًا مبرمجًا تاريخيًا لا يُسأل عن عدالته أو شرعيته، من هذا المنظور لا ينفصل نقد تصور ريشارد دوكنز عن نقد أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ يشتركان في بنية واحدة تقوم على اختزال التعقيد ونفي التعدد وتحويل الاحتمال إلى حتمية والاختيار إلى ضرورة فالإنسان المختزل ينتج مجتمعًا مختزلًا والتاريخ المختزل

ينتج دولة تقدم نفسها كقدر لا كمسؤولية، تكمن الخطورة الفلسفية قبل السياسية لأن ما يُفقد أولًا ليس الأرض ولا السيادة بل المعنى والإنسان نفسه.

تفكيك الاختزال البيولوجي شرطًا معرفيًا لتفكيك الأسطورة السياسية، لأن استعادة الإنسان كذات تاريخية أخلاقية متعددة، فهي الخطوة الأولى لنزع القداسة عن أي مشروع يدعي أنه تعبير عن قانون طبيعي أو مسار حتمي ويعيد السياسة إلى مجالها الحقيقي بوصفها فعلًا بشريًا قابلا للنقد والمراجعة والمسؤولية، لا سيما إنَ أثر الاختزال البيولوجي وتشييء تصور الإنسان في تأسيس أسطورة الدولة "اليهودية" من خلال حقيقة طبيعية استراتيجية معرفية وسياسية، تستخدم لإضفاء طابع الحتمية على التاريخ اليهودي وتحويل المشروع الصهيوني من خيار سياسي واجتماعي إلى ما يشبه نتيجة طبيعية محتومة، ففي هذا التصور يُختزل الإنسان إلى وحدة وراثية تحمل سلوكياته وأفكاره ومعتقداته ويُلغى دوره في الفعل التاريخي والاجتماعي والثقافي، يكون الفرد مجرد عنصر وظيفي في شبكة تطورية تصور المجتمع اليهودي كوحدة بيولوجية متماسكة بطبيعتها.

يعتمد هذا المنحى على تحويل الجين إلى فاعل مركزي يفسر السلوك الإنساني والاجتماعي ويُسقط على الإنسان صفات ثابتة ومحددة مسبقا، تظهر الهوية اليهودية كما لو أنها محددة وراثيا وقابلة للاستدلال الطبيعي وينحصر دور الاختيار والوعي الفردي في حدود الحتمية البيولوجية، بهذا يصبح التاريخ اليهودي سلسلة من الأحداث الطبيعية، التي تعكس قدرة الجماعة على البقاء والتكيف من السبي البابلي إلى الشتات الأوروبي مرورًا بصعود الدولة الحديثة دون اعتبار للقرارات التاريخية الواعية أو الصراعات السياسية والاجتماعية التي شكلت هذه المسارات، تتماهى الثقافة والدين والانتماء الاجتماعي إلى امتداد للضرورة البيولوجية فتُقدّم الممارسات الدينية والأعراف الثقافية، أي أنها انعكاس للحتمية الوراثية وليس نتيجة لتفاعل ووعي جماعي، هذا الاختزال يسهم في تحويل المجتمع إلى مجموعة من الوظائف البيولوجية لا ذوات واعية ويُلغى البعد الفكري والثقافي للعلاقات الاجتماعية، تصبح الأسطورة الصهيونية عن الدولة "اليهودية" مدعومة بالعلم الزائف الذي يصور وجودها كنتاج حتمي للتاريخ الطبيعي وليس كتجربة سياسية واجتماعية إنسانية.

يوفر الاختزال منظور إبستمولوجي غطاءً علميًا لإضفاء الشرعية على الدولة، في حين يخفي التفاعلات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي شكّلتها، تكون أي نقد سياسي أو أخلاقي صعب التطبيق لأنه يُصوّر على أنه تجاوز للقوانين الطبيعية والضرورات البيولوجية، هذا يجعل الدولة اليهودية تبدو ككيان خارج مجال المساءلة الأخلاقية، أي أنها نتيجة حتمية للقدرة الوراثية على البقاء والتكيف وليس مشروعًا سياسيًا واجتماعيًا إنسانيًا، يتيح هذا المنحى تبرير الهيمنة والتمييز وشرعنة التفوق والاستبعاد باسم الطبيعة فتبدو السلطة على أنها تعبير عن تفوق طبيعي، يظهر خطر توظيف العلم الزائف لتغطية المصالح السياسية، إذ تتحول القوة والسيطرة إلى ما يشبه قانونًا طبيعيًا ويصبح النقد الاجتماعي والسياسي مستحيلًا في ظل تصور أن النظام القائم هو انعكاس للضرورة البيولوجية.

يوضح هذا الاختزال كيف أن النصوص اللاهوتية والتاريخية تُستخدم لدعم سردية علمية مزعومة، تفسير الأحداث التاريخية يصبح انعكاسًا للحتمية الوراثية بدلًا من كونها نتاج تفاعلات تاريخية وسياسية وثقافية معقدة، فقد يُستبعد أي احتمال بديل أو قراءة ناقدة لأن كل ما يحدث يُفسر وفق منطق بيولوجي حتمي، تتقاطع وظيفة الاختزال البيولوجي مع وظيفة السلطة السياسية في تثبيت الأسطورة وشرعنة الدولة اليهودية كواقع طبيعي لا مجال للاعتراض عليه، هذا التوظيف للعلم البيولوجي لإنشاء أسطورة الدولة اليهودية يظهر مدى هشاشة أي ادعاء بحتمية المشروع الصهيوني، يكشف أن ما يُقدّم على أنه حقيقة طبيعية ليس سوى بناء معرفي اصطناعي يدمج بين السلطة العلمية والسياسية والثقافية لإضفاء الغطاء الشرعي على المشروع، الاختزال البيولوجي يمتد ليشمل اختزال التاريخ والثقافة والسياسة إلى ضرورة طبيعية، وهو ما يجعل أي نقد أو مساءلة أخلاقية صعب التطبيق لأنه يُصور على أنه تحدٍ للقوانين الطبيعية للوجود.

وإن اختزال الإنسان وتشييء الطبيعة البشرية، فقد كانا محوريين في تحويل المشروع السياسي الصهيوني إلى أسطورة قائمة على الضرورة الطبيعية، فهذا الاختزال خلق إطارًا معرفيًا يسمح للسلطة بتقديم الدولة اليهودية كنتاج طبيعي لا مجال للجدل حوله مع تجاهل تاريخ الاختيارات الإنسانية والمعاني الاجتماعية والثقافية التي شكلت الكيان الصهيوني، وهو ما يجعل أسطورة الدولة قابلة للتمدد والبقاء في الوعي الجماعي بصيغة علمية وشرعية مزعومة، هذا يعيد طرح التساؤل النقدي حول دور الاختزال البيولوجي في إنتاج مجتمعات زائفة تقوم على الحتمية الطبيعية والشرعية المزيّفة.

1. الجينات الوراثية اجترار للهوية اليهودية

النظر إلى الجين باعتبارهُ وحدة تفسير شاملة لشرعنة هوية الدولة "اليهودية"، كإطار معرفي استخدم لتحويل المشروع السياسي الصهيوني إلى ما يشبه حقيقة طبيعية وحتمية، وفي هذا التصور يصبح الجين ليس مجرد وحدة وراثية تحدد الصفات البيولوجية للأفراد، فهو وحدة مركزية تفسر السلوك الاجتماعي والثقافي والديني والهوية الجماعية فتظهر الجماعة اليهودية، كما لو أنها محددة مسبقا من الناحية البيولوجية وأن استمرارها ووجودها مرتبط بخصائص وراثية فطرية تمنحها القدرة على البقاء والنجاح في مختلف الظروف التاريخية، إذ يعتمد هذا المنحى على تصوير السلوك الأخلاقي والقيم الثقافية والانتماء الاجتماعي كنتائج مباشرة للتركيب الجيني ولا يُترك مجال للوعي الفردي أو للاختيار الاجتماعي والسياسي، تُلغى أهمية الفعل الإنساني والتاريخي ويتم اختزال المعنى الفكري والديني إلى انعكاس للضرورة البيولوجية، وبذلك يصبح تفسير الأحداث التاريخية من السبي البابلي إلى الهجرة إلى فلسطين والتأسيس السياسي للدولة الحديثة وكأنه تنفيذ لحتمية طبيعية تحددها الجينات.

تحول الجين إلى عنصر شرعي يبرر السلطة والسيطرة ويعطي غطاء علميًا للاختيارات السياسية والاجتماعية، التي شكلت الدولة "اليهودية" فيصبح الخطاب السياسي والعلمي متداخلين، إذ تُوظف المعرفة البيولوجية لإضفاء شرعية على هوية الدولة وتبرير سياساتها ومؤسساتها، كما لو أن كل قرار سياسي واجتماعي يتوافق مع الطبيعة البيولوجية للجماعة وليس مع مصالح أو صراعات سياسية واعية، علاوة على ذلك يسمح هذا المنحى بخلق سردية أحادية تقلص احتمالات التاريخ المتعددة، تبدو الهجرة والاستيطان والتوسع الوطني كخطوات طبيعية لتطور الجين اليهودي بدلاً من كونها اختيارات سياسية مدروسة وتجارب اجتماعية وثقافية معقدة، هذا الاختزال يعزز فكرة أن الدولة اليهودية نتيجة للضرورة الطبيعية والفطرية ما يجعل أي نقد سياسي أو اجتماعي يبدو وكأنه تحد للقوانين الطبيعية.

هذا التوظيف للجين نموذجًا معرفيًا يعطي العلم البيولوجي دورًا مركزيًا في تثبيت الأسطورة ويظهر العلاقة بين السلطة العلمية والسياسية، حيث يتم تحويل المعرفة إلى أداة لإضفاء مصداقية على المشروع السياسي ويصبح الخطاب العلمي وسيلة لإخفاء الصراعات الحقيقية، لأن تبرير التمييز والهيمنة باسم الطبيعة الطبيعية، أما على المستوى الاجتماعي والثقافي يؤدي هذا الاختزال إلى تهميش التاريخ واللغة

والاختيار الإنساني ويجعل من الهوية اليهودية شيئًا ثابتًا ومحددا وراثيًا، وبالتالي يغلق المجال أمام القراءات النقدية للنصوص الدينية والتاريخية ويحول الفعل الإنساني الجماعي إلى تنفيذ لضرورة بيولوجية مسبقة، فقد يجعل الانتماء الجماعي والروابط الاجتماعية مجرد انعكاس لخصائص جينية مزعومة.

لذا إن الجين بوصفه وحدة تفسير شاملة أصبح أداة معرفية لتثبيت أسطورة الدولة "اليهودية" وتحويلها من مشروع بشري واجتماعي إلى ما يشبه الحقيقة الطبيعية والحتمية، وهذا الاستخدام يعكس هشاشة الشرعية السياسية والدينية للدولة، يكشف مدى توظيف الاختزال البيولوجي لتبرير السلطة الهيكلية والاجتماعية وإخفاء التعقيد الإنساني والثقافي وراء حجاب علمي مصطنع، إذ تحويل الجين إلى فاعل مركزي يفسر الانتماء والحق السياسي كإحدى الركائز المعرفية التي وظفها الخطاب الصهيوني لإضفاء شرعية طبيعية على الدولة "اليهودية"، ففي هذا الإطار يصبح الانتماء إلى الجماعة انعكاسًا لخصائص بيولوجية محددة تحدد الهوية الجماعية، تبرر الحقوق التاريخية والسياسية للجماعة اليهودية على الأرض ويُقدم الجين على أنه العنصر الحاسم الذي يحدد سلوك الأفراد وتماسك الجماعة واستمراريتها عبر الأجيال.

تصور الإنسان من خلال اعتبارهُ حاملًا لمعلومات وراثية تشكل سلوكه وميوله وولاءه للمجتمع وتصبح القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تؤدي انعكاسات لهذه الخصائص الوراثية المفترضة فتبدو الجماعة، وكأنها وحدة متجانسة تعمل وفق قوانين الطبيعة البيولوجية دون تدخل للفعل الإنساني الحر أو الإرادة الجماعية المستقلة، فقد يُختزل التاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي إلى سلسلة من النتائج البيولوجية الضرورية التي لا تستند إلى اختيارات واعية أو صراعات تاريخية، يُستغل العلم البيولوجي لإضفاء الطابع الموضوعي على سردية الدولة "اليهودية"، يظهر الانتماء الجماعي والسيادة السياسية على أنها نتيجة طبيعية للصفات الوراثية التي تُمنح للفرد القدرة على الانتماء للمجتمع والبقاء، لأن التكيف مع الظروف المختلفة ويُصوَّر الاختيار السياسي والقرارات الاجتماعية على أنها انعكاسات للضرورة البيولوجية المفترضة وليست نتاج عملية تاريخية أو ثقافية مدروسة.

مثل هذا التوظيف آلية مركزية في تبرير الهيمنة والسيطرة على الأرض والموارد وتحويلها إلى إرث طبيعي للجماعة، السلطة السياسية تُقدم على أنها نتيجة حتمية للتكوين البيولوجي للإنسان اليهودي، إذ يُستبعد أي دور للاختلافات الداخلية أو الانقسامات الاجتماعية ويُلغى أثر الصدفة أو الخيارات الفردية أو الجماعية

فتبدو الدولة وكأنها امتداد طبيعي للتطور البيولوجي وليس مشروعًا بشريًا قابلًا للنقد والمساءلة، أما على المستوى الاجتماعي والثقافي يؤدي هذا التحويل إلى اختزال الإنسان إلى حامل للجين ونزع البعد الفكري والثقافي للهوية، يكون الانتماء إلى الجماعة مسألة بيولوجية بحتة ويغيب أي معنى للتنوع الداخلي أو التعددية الثقافية ويصبح الخطاب السياسي والعلمي متكاملين في خدمة فكرة الطبيعة الحتمية للجين، يُبرر ذلك كأمر طبيعي مستمد من قوانين التطور الوراثي المفترضة.

يُستخدم هذا التوظيف لإعادة صياغة العلاقات بين الأفراد والمجتمع في إطار الدولة، يصبح الإنسان ليس فاعلًا اجتماعيًا وسياسيًا ذا إرادة واختيارات، لأنهُ وحدة بيولوجية تتفاعل وفق قواعد طبيعية محددة وتحويل كل الظواهر الاجتماعية والسياسية إلى انعكاسات للضرورة البيولوجية، تعمل على اعادة إنتاج الهيمنة ويكبح أي نقد أخلاقي أو ثقافي ويحول القانون الاجتماعي إلى امتداد لقوانين الطبيعة، لان تحويل الجين إلى فاعل مركزي يفسر الانتماء والحق السياسي، مثل أداة معرفية مزدوجة الوظيفة فهو يعطي للخطاب العلمي شرعية زائفة ويحوّل الأسطورة السياسية للدولة "اليهودية" إلى سردية طبيعية وقانونية مزعومة، وفي الوقت نفسه يخفي الصراع التاريخي والسياسي والاختيارات الأخلاقية خلف علم مزعوم ويؤسس لنموذج اجتماعي وسياسي، يبرر السيطرة والهيمنة ويقيد الحرية الفردية والجماعية ويجعل المجتمع يبدو كفضاء مبرمج مسبقًا لتحقيق الضرورة البيولوجية.

مثلت انعكاسات فلسفية عميقة إذ يغير العلاقة بين العلم والسياسة والدين فالعلم، الذي يفترض أن يكون أداة لفهم الواقع وتحليل الظواهر يصبح أداة لتثبيت السلطة وإضفاء شرعية على مشروع قومي محدد ويجعل من الاختيار الإنساني والمساءلة السياسية غير ضرورية، يمنح الدولة طابعًا طبيعيًا مستمدًا من قوانين الحياة والوراثة المفترضة، لذا يمكن اعتبار هذا التوظيف للنموذج البيولوجي واحدًا من أبرز أدوات الخطاب الصهيوني في إنتاج أسطورة الدولة "اليهودية"، يكشف مدى قدرة العلم على خلق سرديات سياسية تحاكي الحقيقة الموضوعية، فقد يكشف هشاشة أي نقد تقليدي للاختيارات الاجتماعية والسياسية ويجعل من المشروع السياسي، إذ يبدو كضرورة طبيعية ومصير محتوم للنظام البيولوجي المفترض.

تأصيل فلسفة الجين إلى فاعل مركزي يفسر الانتماء والحق السياسي نموذجًا صارخًا لكيفية استخدام **العلوم الطبيعية** لإضفاء شرعية على الأسطورة السياسية، من خلال إخفاء الاختيارات والتفاعلات

الاجتماعية والثقافية والتاريخية خلف ستار الطبيعة، فقد يؤكد أن أي محاولة لتقديم الدولة اليهودية على أنها نتيجة طبيعية أو حتمية تاريخية تتجاهل التعقيد الاجتماعي والسياسي والثقافي والاختلافات الداخلية، إذ تحوّل السردية السياسية إلى مشروع علمي وهمي، لذا يعطي العلم دورًا لم يكن له في الواقع الاجتماعي والسياسي ويخلق مجتمعًا زائفًا قائمًا على الضرورة البيولوجية، يمثل إلغاء دور الوعي والاختيار التاريخي لصالح الحتمية الوراثية أحد المحاور الأساسية في الاختزال البيولوجي للإنسان الذي طرحه ريشارد دوكنز وتوظفه الأساطير السياسية لدعم شرعية الدولة" اليهودية"، وفي هذا الإطار يُقدم الإنسان كوحدة محددة مسبقًا بموجب تركيب جيني يُحدد سلوكياته وانتماءاته وقدرته على اتخاذ القرارات التاريخية والاجتماعية والثقافية، فقد يصبح كل فعل أو قرار فردي أو جماعي مجرد انعكاس للضرورة البيولوجية المفترضة التي تُسيطر على الحياة الاجتماعية والسياسية، إذ يُلغى أثر الإرادة الحرة والوعي النقدي في تشكيل الأحداث والمسارات التاريخية.

ففي سياق الأسطورة الصهيونية، يعمل يُتيح هذا الطرح تقديم تأسيس الدولة والتمركز السياسي والاقتصادي على الأرض على أنه نتيجة طبيعية للقوة الوراثية للمجتمع اليهودي، فقد يصبح الانتماء للهوية الجماعية والمطالبة بالحق السياسي مسألة حتمية تنبع من الطبيعة الوراثية وليس من صراع سياسي مدروس أو اختيارات تاريخية واعية، تغدو كل الأحداث التاريخية المرتبطة بالوجود اليهودي على الأرض وكأنها امتداد للضرورة البيولوجية المفترضة دون أي دور للوعي الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي، ينعكس هذا الإلغاء على كل مستويات الفعل الإنساني والتاريخي إذ تُختزل المبادرات الفردية والجماعية إلى مجرد نتائج لخصائص بيولوجية محددة مسبقًا، حيث يُلغى أي معنى للمقاومة أو للتغيير التاريخي أو السياسي ويصبح التاريخ مسارًا مغلقًا متوافقًا مع منطق الوراثة المفترض، مع السعي دون أي إمكانية للانحراف أو التأويل أو إعادة التقييم ويُفقد الإنسان دوره الفاعل في صياغة مستقبله الاجتماعي والسياسي والثقافي.

يُمثل هذا الإلغاء أداة لتثبيت شرعية المشروع الصهيوني على أساس حتمي طبيعي ويُخفي أي تعقيدات تاريخية أو اجتماعية أو سياسية، قد تضعف من الرواية الرسمية للدولة ويُقدم أي نجاح أو بقاء للجماعة اليهودية على الأرض، وكأنه نتيجة للضرورة الوراثية وليس نتيجة مجهود سياسي أو اجتماعي أو ثقافي واعٍ ويغذي منطق الهيمنة والسيطرة ويحوّل السلطة السياسية إلى امتداد طبيعي للقوة البيولوجية المفترضة، ينتج عن تأثير هذا الإلغاء يمتد أيضًا إلى البنية الثقافية والاجتماعية إذ يُختزل الإنسان إلى حامل للجين وتُلغى

المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والفعلية، يكون كل سلوك جماعي مجرد انعكاس للضرورة البيولوجية ويُخفي دور الثقافة واللغة والتاريخ، مما يجعل أي نقد أو مساءلة للمشروع الصهيوني صعبة أمام منطق الطبيعة المفترضة ويعزز أسطورة الدولة "اليهودية" بوصفها حقيقة طبيعية لا خيارًا سياسيًا يمكن مناقشته أو إعادة النظر فيه.

هذا الإلغاء يؤدلج تأسيس الدولة "اليهودية" إلى سردية حتمية إذ كل حدث وكل قرار وكل تحول اجتماعي، إذ يُصوّر وكأنه نتيجة حتمية للخصائص الوراثية ولا مجال للصادفة أو الفعل الإنساني الحر ويُلغى أي أثر للصراع السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، يجعل المشروع الصهيوني نتيجة حتمية للتطور الطبيعي للجماعة على الأرض، اما من جانب الإبستمولوجي يكشف هذا الإلغاء عن نزعة لإضفاء طابع موضوعي على أسطورة الدولة "اليهودية"، فقد يُغطي على التعقيد الاجتماعي والتاريخي ويحوّل العلم البيولوجي إلى أداة سياسية لتثبيت شرعية المشروع ويُخفي الاختيار والوعي والقدرة على التغيير، يحوّل القوة التاريخية والسياسية إلى امتداد للضرورة الطبيعية المفترضة.

فإنَ إلغاء دور الوعي والاختيار التاريخي لصالح الحتمية الوراثية يُعد أداة معرفية وسياسية متكاملة لإعادة إنتاج أسطورة الدولة "اليهودية" تحوّل المشروع السياسي إلى قصة طبيعية وحق طبيعي، إذ يُستمد من الوراثة ويجعل أي نقد أو مساءلة، لأنها تبدو غير منطقية ويؤكد على الحتمية ويخفف من المسؤولية الأخلاقية ويحوّل كل الصراع الاجتماعي والسياسي إلى انعكاس للقوانين الطبيعية المفترضة، هذا التوظيف للحتمية الوراثية يعكس أبعادًا أخلاقية وسياسية، إذ يُزيل المسؤولية الفردية والجماعية ويُغلق مساحة الاختيار ويُخفي التحديات الاجتماعية والسياسية وراء قناع الطبيعة ويُعطي المشروع الصهيوني صورة الحتمية يجعل من الفعل البشري إلى امتداد طبيعي للقوانين البيولوجية المفترضة، من حيثيات تأسيس الدولة وكأنه ضرورة طبيعية لا يمكن تفكيكها أو مساءلتها.

إلغاء دور الوعي والاختيار التاريخي لصالح الحتمية الوراثية أداة مركزية في تثبيت أسطورة الدولة "اليهودية" في مشروع سياسي قابل للنقد والمساءلة إلى سردية طبيعية، تسعى غلى إيلاج وهم الحتمية وتخفي التعقيد الاجتماعي والثقافي والسياسي، يغذي منطق السيطرة ويستثمر العلم البيولوجي لتغطية التاريخ والاختيار والوعي ويُظهر الدولة "اليهودية"، من خلال اعتبارها امتداد طبيعي للحياة البشرية وليس

مشروعًا بشريًا قابلًا للنقد أو التغيير، فقد يشكل تعميم النموذج البيولوجي لتبرير فكرة الشعب الواحد محورًا مركزيًا في الخطاب، الذي يسعى إلى تحويل الخصائص الوراثية المفترضة إلى معيار لتحديد الانتماء الجماعي والحق السياسي، لأنهُ يعتمد هذا التعميم على فرضية أن هناك سمات طبيعية محددة تحدد هوية الجماعة وتفسر قدرتها على البقاء والتفوق، أما في سياق عالمي متغير ويصبح الانتماء إلى الشعب اليهودي نتيجة طبيعية وضرورية للميراث الوراثي ولا يحتاج إلى تدخل التاريخ أو الثقافة أو الاختيار الشخصي، فقد يغيب بذلك البعد الإنساني والاجتماعي والسياسي في تفسير تكوين الجماعة ويُعرض الشعب كوحدة متجانسة ومتماسكة بطبيعته؟

يستخدم إطار الأسطورة الصهيونية هذا التعميم لإضفاء شرعية طبيعية على فكرة الدولة "اليهودية"، تصبح وجود الدولة وحق الشعب في الأرض أمرًا نتيجة مباشرة للقوة البيولوجية المفترضة للجماعة ويُلغى دور الصراع التاريخي والاختيار السياسي والاجتماعي، يكون النجاح السياسي والاجتماعي مرهونًا بالضرورة الطبيعية المفترضة للجين الجماعي، يغطي هذا على التعقيدات التاريخية والتفاعلات الاجتماعية والثقافية التي شكلت التجربة اليهودية عبر العصور، تأثير هذا التعميم يمتد إلى البنية الأخلاقية والثقافية إذ تتحول القيم والمعايير الاجتماعية إلى انعكاسات للحتمية البيولوجية المفترضة، حيثُ يُلغى أي دور للاختيار الأخلاقي أو الإدراك الواعي في تشكيل سلوك الفرد والجماعة ويصبح الشعب الواحد مثالًا طبيعيًا للانسجام والتكامل والحق السياسي، إذ يغلق المجال أمام أي نقاش حول المساواة أو العدالة أو التنوع الداخلي ويحول الانتماء إلى ضرورة طبيعية لا يمكن الطعن فيها.

يساهم تعميم النموذج البيولوجي في اختزال الإنسان إلى حامل للجين، فقد يكون كل فرد مجرد عنصر وظيفي في سلسلة طبيعية مفترضة ويُلغى مفهوم الإرادة الحرة والوعي والاختيار السياسي ويصبح الانتماء والانجاز السياسي انعكاسًا للحتمية البيولوجية، يقدم هذا المنطق الشعب اليهودي كوحدة متكاملة تملك حق الوجود والسلطة على أساس الخصائص الوراثية المفترضة، لأنهُ يغطي هذا على التنوع الداخلي والصراعات الاجتماعية والتاريخية ويقدم الهيمنة على الأرض والموارد والسيادة الجماعية كحق طبيعي، يمثل هذا التعميم أداة لإضفاء شرعية طبيعية على الدولة "اليهودية" ويخفي التعقيد التاريخي والاجتماعي ويحول السياسة إلى امتداد للقوانين البيولوجية المفترضة ويعطل التفكير النقدي ويقيد إمكانية إعادة تقييم التجربة التاريخية، يجعل

أي مشروع قومي يعتمد على هذه الحتمية البيولوجية يبدو كواقع طبيعي لا نقاش فيه ويستبعد تمامًا دور الإرادة الفردية والجماعية في صناعة التاريخ.

تعزيز تعميم النموذج البيولوجي يؤدلج منطق الهيمنة لأنه يخفف من المسؤولية الأخلاقية، فقد يحول أي ممارسة سياسية أو اجتماعية إلى انعكاس للضرورة الطبيعية، مما يُعيد إنتاج أسطورة الدولة "اليهودية" كحقيقة طبيعية لا كنتاج لتاريخ معقد من الصراع والاختيار والظروف الاجتماعية والسياسية، فقد يجعل كل نجاح جماعي أو فردي للكيان اليهودي على الأرض نتيجة محتومة للطبيعة البيولوجية ويغلق المجال أمام التفكيك النقدي لإيديولوجية الدولة، وإن استخدام هذا التعميم في الخطاب الصهيوني، إذ يُسهم في إنتاج مجتمع زائف يظهر على أنه نتيجة طبيعية وضرورية للقوانين البيولوجية المفترضة ويحول الانتماء والحق السياسي إلى مسائل طبيعية غير قابلة للنقاش، لأنهُ يغطي على اختلافات الهوية والتجربة التاريخية ويحول السياسة إلى امتداد للضرورة البيولوجية ويعطي المشروع الصهيوني هالة علمية مزيفة، تعمل على تبرير الهيمنة والسيطرة وتخفي الدور البشري والاجتماعي والتاريخي في تشكيل الدولة.

لذا فإنَ تعميم النموذج البيولوجي لتبرير فكرة الشعب الواحد يمثل أحد أعمدة الأسطورة الصهيونية، حيث تعمل على تحويل التاريخ المعقد والثقافة والاختيار السياسي إلى نتائج ضرورية للطبيعة، لذا يُحوّل الانتماء والحق السياسي إلى حق طبيعي غير قابل للنقد أو المراجعة ويحول الإنسان إلى وحدة وظيفية في منظومة طبيعية مفترضة، يغلق الطريق أمام أي مساءلة أخلاقية أو سياسية أو تاريخية ويعزز سردية الدولة اليهودية كأسطورة طبيعية لا كسردية اجتماعية تاريخية قابلة للنقد، لأن اختزال الإنسان اليهودي إلى حامل جوهر جيني مميز يمثل حجر الزاوية في خطاب يهدف إلى تحويل الانتماء والهوية والحق السياسي إلى أمور طبيعية محتومة ويقوم هذا الاختزال على افتراض وجود خصائص وراثية ثابتة ومميزة تحدد سلوك الفرد والجماعة، تجعل نجاح الجماعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية انعكاسًا للتميّز البيولوجي للجين المفترض ويُقدم هذا النموذج باعتباره تفسيرًا شاملًا للسلوك والتاريخ والهوية، الإنسان اليهودي إلى وحدة وظيفية تحمل سمات طبيعية تحدد حقوقها وموقعها في العالم، يكون كل حدث تاريخي وكل تحقيق سياسي نتيجة محتومة للجوهر الجيني.

ففي سياق أسطورة الدولة "اليهودية" يعمل هذا الاختزال على تقديم المشروع الصهيوني كامتداد طبيعي للتاريخ ويعطي الدولة هالة من الشرعية البيولوجية، يقوّي فكرة أن الوجود السياسي اليهودي نتيجة لحتمية طبيعية مفترضة، يقوم عليها الجين الخاص بالشعب اليهودي، حيث يخفي هذا النموذج التعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي شكلت تجربة اليهود عبر القرون، لأنهُ يُلغى أي دور للوعي والاختيار الإنساني في تشكيل الأحداث والتاريخ ويغلق المجال أمام أي مساءلة أو نقاش أخلاقي أو سياسي، مثل اختزال الإنسان إلى حامل جوهر جيني مميز يؤدي إلى إلغاء البعد الأخلاقي والاجتماعي ويحوّل القيم والمعايير الإنسانية إلى انعكاسات طبيعية للخصائص الوراثية المفترضة، يصبح التضامن والعدالة والانتماء الجماعي نتائج عرضية للحتمية البيولوجية ويغلق المجال أمام أي تحليل تاريخي أو اجتماعي مستقل ويحوّل الهيمنة السياسية والاجتماعية إلى حقيقة طبيعية، تعمل على اخفاء التوترات الداخلية والاختلافات الثقافية والاجتماعية ويجعل المشروع الصهيوني، الذي يبدو وكأنه تنفيذ طبيعي لضرورة تاريخية وجينية.

يعمل الاختزال يعمل على اختزال الإنسان اليهودي في سياق الدولة إلى وحدة تكيف وظيفية لا ذات واعية ولا كيان اجتماعي معقد ويهمل التفاعلات الثقافية والسياسية والتاريخية، يجعل الانتماء والحق السياسي مسألة محتومة ناتجة عن طبيعة الإنسان الوراثية ويحول الجدل السياسي والاجتماعي إلى نقاش وهمي عن الفروق البيولوجية، يقدم الهيمنة والسيطرة على الآخرين كأمر طبيعي لا يحتاج إلى تبرير أخلاقي أو سياسي، فهذا هذا الاختزال خطوة مركزية في تحويل أسطورة الدولة اليهودية من مشروع تاريخي واجتماعي قابل للنقد والتأويل إلى حقيقة طبيعية مفترضة، يستند هذا النموذج إلى خلط بين التفسير العلمي والتعميم الأخلاقي والسياسي ويحوّل فرضية علمية محدودة إلى أداة لتبرير حقوق سياسية وأرضية، يكون الفرد جزءًا من منظومة طبيعية مزعومة لا يملك فيها القدرة على الاختيار أو التأثير ويخفي الدور الاجتماعي والسياسي في تكوين الدولة، مما يعطي المشروع الصهيوني شرعية مزيفة على أساس علمي مصطنع.

يعمل هذا الاختزال على تثبيت سردية أحادية للتاريخ والهوية ويُقصي أي روايات بديلة أو مسارات تاريخية أخرى ويحوّل كل حدث تاريخي إلى نتيجة محتومة للخصائص الوراثية للجين اليهودي، يجعل المجتمع اليهودي يبدو ككيان متجانس طبيعي لا كتنوع بشري معقد يتأثر بالثقافة والسياسة والاختيارات الفردية، يقدم الانتماء السياسي والدولة كأمر طبيعي لا يحتاج إلى نقاش ويُغطي على الصراع الاجتماعي والتاريخي

والاختلافات الداخلية، وفي السياق السياسي تعمل هذه الاستراتيجية على إنتاج مجتمع زائف يبرر الهيمنة والسيطرة ويحوّل التفوق السياسي والاجتماعي إلى انعكاس للتميّز البيولوجي، لأنهُ يغلق المجال أمام أي مساءلة أخلاقية ويجعل الحقوق السياسية والانتماء الجماعي نتيجة طبيعية للقوانين الوراثية المفترضة، فقد يعزز سردية الدولة "اليهودية" كأسطورة طبيعية لا كسردية اجتماعية تاريخية، لذا يمكن نقدها وتحليلها ويجعل أي مشروع نقدي يبدو متناقضًا مع الضرورة البيولوجية المفترضة.

ففي النهاية يُمكن القول؛ إن اختزال الإنسان اليهودي إلى حامل جوهر جيني مميز يمثل أداة أساسية في إنتاج أسطورة الدولة "اليهودية"، فقد يحوّل الانتماء والحق السياسي والنجاح الاجتماعي والتاريخي إلى نتائج طبيعية محتومة ويخفي التعقيد الاجتماعي والسياسي والثقافي، لأن الإنسان إلى وحدة وظيفية في مشروع سياسي قائم على الهيمنة ويجعل الدولة "اليهودية"، تبدو كضرورة طبيعية وشرعية غير قابلة للطعن أو النقد ويؤكد هشاشة أي قراءة تاريخية أو اجتماعية أو فلسفية ، خالف هذه الأسطورة ويضع حدودًا صارمة أمام الفعل الإنساني والاختيار الاجتماعي والسياسي.

2. آليات الانتقاء الطبيعي في آلياته السردية الأصولية الصهيونية

يمثل اختزال الاجتماع والثقافة والأخلاق في آليات الانتقاء الطبيعي أداة مركزية في بناء أسطورة الدولة "اليهودية" بوصفها نتيجة طبيعية للحتمية البيولوجية، يستند هذا الاختزال إلى افتراض أن الجين هو المحرك الأساسي لكل فعل بشري وأن كل سلوك اجتماعي وأخلاقي، يعكس نجاحه التطوري ونجاة النوع ويُحوّل مفاهيم التضامن والعدالة والتعاون إلى استراتيجيات بقاء وليس إلى قيم أخلاقية مستقلة، يجعل الثقافة والتاريخ والمجتمع مجرد انعكاسات للضرورة البيولوجية لا نتائج قرارات إنسانية واختيارات اجتماعية، إنكار البعد الأخلاقي المستقل عن المنفعة البيولوجية في الفكر التطوري الحديث، الذي يقدمه ريشارد دوكنز يمثل تحويل القيم الإنسانية إلى مجرد انعكاسات لحتمية الطبيعة وتحويل القيم الأخلاقية والدينية والثقافية إلى أدوات تفسيرية لتأطير سلوك البشر ضمن منطق البقاء والنجاة الجينية، وفق ما يُسمى بالجين الأناني بحيث تصبح كل علاقة إنسانية وكل سلوك اجتماعي وكل قيمة ثقافية أو دينية مجرد نتاج ضرورات بيولوجية ولا وجود لأي معيار أخلاقي مستقل أو قدرة على الاختيار الحر أو المسؤولية الفردية والجماعية.

ففي إطار أسطورة الدولة "اليهودية" يكون هذا المنظور أداة لتبرير ما يُعرض على أنه وحدة الشعب وشرعية الدولة على أساس طبيعي، حيث تتحول قيم التضامن والعدالة والرحمة إلى امتداد طبيعي لاستراتيجية بقاء الجماعة اليهودية وامتداد الجين المفترض، فقد تحول الواجب الديني والقومي إلى ضرورة بيولوجية مسبقة تجعل من الولاء والانتماء إلى الدولة مسألة طبيعية لا قرارًا واعيًا أو مشروعًا اجتماعيًا يمكن مساءلته وتصبح أي مقاومة أو نقد خارجة عن هذا الإطار، لا سيما إنَ مجرد خرق للقانون الطبيعي وتهديد لوجود الجماعة وفق المنطق البيولوجي المزيف، وهذا التحليل يفضي إلى تهميش البعد الأخلاقي والسياسي ويحول المسؤولية الإنسانية إلى مجرد انعكاس لضرورات الطبيعة، يختفي أي معيار مستقل للحق والخطأ ويصبح كل مشروع قومي قائم على هذا التصور حتميًا وشرعيًا بشكل طبيعي زائف، يصبح استخدام النصوص الدينية والتاريخية لتثبيت الهوية الجمعية والدولة، تُعد وسيلة لتسويق هذه الحتمية البيولوجية على أنها حقيقة تاريخية وأخلاقية، مما يغلق المجال أمام أي قراءة متعددة الأبعاد للتاريخ أو النقد الأخلاقي.

يؤدي هذا الإطار إلى تحويل الدولة "اليهودية" إلى كيان يُصور على أنه نتيجة طبيعية للتطور البيولوجي والاجتماعي، تجعل من السياسة والأرض والموارد وكل الممارسات الإنسانية امتدادًا للقوانين الطبيعية المزيفة دون اعتبار للفعل البشري والاختيار الحر، يُستبعد أي تحليل نقدي للسلطة أو للتاريخ أو للمقاومة الثقافية والاجتماعية لأن كل شيء يصبح مجرد تنفيذ لضرورات بيولوجية مفترضة، فإن إنكار البعد الأخلاقي المستقل يحول كل مشروع سياسي إلى امتداد للحتمية الطبيعية ويجعل من الدولة "اليهودية" كيانًا مفروضًا لا قابلًا للنقد، يفقد المجتمع قدرته على إعادة تقييم القيم أو الممارسات أو السياسات ويجعل من الهيمنة والسيطرة على الأرض والمجتمع شيئًا طبيعيًا، مبررًا علميًا بدلًا من أن تكون خيارًا تاريخيًا وسياسيًا يمكن مساءلته ويُخفي تعقيد العلاقات الاجتماعية، فقد يزيل البعد الفكري والثقافي ويجعل من السياسة والدين والعلم مجرد أدوات لإخفاء الحرية والاختيار وتحويل القيم الأخلاقية إلى آلية لتبرير المشروع القومي.

بالمجمل، إن هذه القراءة تبرز كيف يمكن استخدام النظرة البيولوجية لتحويل القيم الأخلاقية المستقلة إلى أدوات لتثبيت أسطورة الدولة "اليهودية" وتبييض الحتمية السياسية، عبر إضفاء طابع طبيعي على مشروع قومي قائم على الاختيار البشري والسياسة والهيمنة، مما يغلق المجال أمام النقد الأخلاقي والاجتماعي والتاريخي، يعزز الأسطورة الصهيونية ويحولها إلى حقيقة طبيعية مفروضة على الجماعة وعلى الأفراد

ويجعل من التاريخ والدين والسياسة امتدادًا لحتمية بيولوجية مزيفة، لأن تفسير القيم اللاهوتية والقومية بوصفها استراتيجيات بقاء يمثل إعادة تأويل جذرية للعلاقة بين الدين والسياسة والمجتمع، يقوم على افتراض أن كل فعل إنساني وكل قيمة اجتماعية أو دينية، إذ تعكس لآليات البقاء والتكاثر البيولوجية، وبهذا تتحول القيم الأخلاقية والدينية إلى أدوات طبيعية تعمل على استمرار الجين المفترض، وان يمثل جوهر الجماعة ويصبح الانتماء القومي والديني نتيجة ضرورية للضرورة البيولوجية لا خيار متاح.

يستخدم في هذ السياق أسطورة الدولة "اليهودية" التفسير لتثبيت فكرة وحدة الشعب وشرعية الدولة على أساس أن التضامن الديني والانتماء القومي، بأنها ليست نتاج إرادة سياسية أو مشروع اجتماعي واعٍ وإنما امتداد طبيعي لتطور الجين اليهودي المفترض، يصبح أي تعددية ثقافية أو اجتماعية خارج هذا النموذج تهديدًا للضرورة البيولوجية ويغلق الباب أمام النقد التاريخي والسياسي ويحوّل المشروع الصهيوني إلى قصة نجاح طبيعي لا مشروع اختياري يمكن مساءلته، تغيير القيم الدينية والقومية إلى استراتيجيات بقاء يؤدي إلى إلغاء البعد الأخلاقي والفكري للعلاقات الإنسانية ويجعل المسؤولية الفردية والجماعية غير موجودة، لأن الهيمنة السياسية والسيطرة على الأرض والمجتمع إلى نتيجة طبيعية لا قرار إنساني ولا إرادة سياسية، وهذا يعطي الأسطورة الصهيونية طابعًا من القدسية العلمية، يجعل من الدولة اليهودية كيانًا حتميًا لا يمكن الطعن في مشروعيتها أو مساءلة شرعيتها.

يعكس هذا التفسير العلاقة بين العلم والسلطة وكيف يمكن استخدام الفرضيات البيولوجية التطورية لإضفاء شرعية على المشروع القومي، يجعل من الدين والثقافة والتاريخ أدوات لتثبيت السلطة ويغلق المجال أمام أي مقاومة أو جدل سياسي ويحوّل الصراع الاجتماعي والسياسي إلى مسألة خاضعة لقوانين طبيعية مزعومة، لأنها تختزل الإنسان فيها إلى وحدة بيولوجية مبرمجة مسبقًا، وهذا النموذج التفسيري يساهم في إنتاج سردية الدولة "اليهودية" كأسطورة طبيعية حتمية ويجعل من الإنجازات السياسية والاجتماعية مجرد تأكيد للضرورة البيولوجية، فقد يحوّل القيم الدينية والهوية القومية إلى أدوات لإضفاء شرعية على السيطرة ويخفي التعقيد الاجتماعي، تجعل التاريخ والتجربة الإنسانية مجرد انعكاس لتكامل الجينات المفترضة ونجاحها في الحفاظ على نوع محدد.

تفسير القيم اللاهوتية والقومية بأنها استراتيجيات بقاء تُعزز من وظيفة الهيمنة السياسية ويحوّل العلم إلى غطاء إبستمولوجي لتثبيت مشروع الدولة ويحوّل السياسة إلى امتداد للحتمية البيولوجية، فقد يمحو أي دور للاختيار الإنساني أو الفعل الجماعي ويجعل من كل مقاومة أو اختلاف ثقافي، بهدف تهديدًا لطبيعة الجماعة ويغلق المجال أمام أي قراءة نقدية للنصوص الدينية والتاريخية، إذ يعزز من الأسطورة بوصفها حقيقة طبيعية لا يمكن تفكيكها، إذ يعمل هذا التفسير على إنتاج مجتمع زائف قائم على الضرورة الطبيعية ويزيل البعد الإنساني والاجتماعي والسياسي، لأن الانتماء والتاريخ والدين إلى أدوات لإضفاء شرعية على المشروع الصهيوني ويعزز الأسطورة بوصفها حقيقة لا يمكن نقدها أو مساءلتها، يجعل من النقد التاريخي والسياسي واللاهوتي مجرد ترف فكري خارج الواقع الموضوعي المفترض للجماعة.

يُظهر هذا المنظور كيف أن اختزال الإنسان والجماعة إلى وحدات بيولوجية مبرمجة مسبقًا، من خلال استخدام القيم الدينية والقومية كاستراتيجيات بقاء ليس مجرد تأويل فكري، فهي أداة معرفية وسياسية تعمل على إنتاج أسطورة الدولة اليهودية ككيان طبيعي وضروري، يحجب أي قراءة نقدية ويمنح المشروع الصهيوني شرعية زائفة ويحوّل التاريخ إلى سلسلة ضرورات طبيعية، من السياسة والدين والعلم أدوات لإخفاء الاختيار الإنساني وحرية الفعل الاجتماعي، وذلكَ لأن الاختزال لتبرير السيادة والسيطرة على الأرض وشرعية الدولة على أساس أن الانتماء الجماعي والنجاح السياسي، أصل نتيجة حتمية للتفوق البيولوجي للجين اليهودي ويحوّل الصراع السياسي والاجتماعي إلى ما يبدو كحتمية طبيعية ويغلق الباب أمام قراءة نقدية للسياسات والاستراتيجيات، التي أنتجت هذه الدولة ويجعل من أي معارضة أو تعددية ثقافية تهديدًا للطبيعة وليس للنظام السياسي.

تحويل الأخلاق إلى آليات بقاء يزيح المسؤولية عن الأفراد والجماعات ويجعل الهيمنة، تبدو كحق مكتسب وليس كنتاج اختيار سياسي أو مشروع اجتماعي ويجعل الانتماء الجماعي والمشروع الصهيوني، مثل امتدادًا لضرورات الحياة الطبيعية لا لإرادة التاريخ والوعي البشري ويقيد إمكانية التفكير النقدي، وفي البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية ويغلق النقاش حول العدالة والمساواة ويحوّل المعايير الاجتماعية إلى انعكاسات لآليات بيولوجية مزعومة، كما أن هذا الاختزال يؤدي إلى تبسيط التاريخ والثقافة بشكل يجعل كل الأحداث التاريخية والتفاعلات الاجتماعية مجرد انعكاسات، تتأصل عبر تطور الجين ولا يترك أي مساحة

للاختيارات الإنسانية أو الصدفة أو التحولات السياسية والثقافية، فكل المقاومة أو التعددية داخل المجتمع اليهودي إلى عناصر غير طبيعية أو خارجية تهدد "النظام البيولوجي" المفترض، يعزز سردية الدولة اليهودية كأسطورة ضرورية لا يمكن نقضها.

يؤدي هذا الاختزال إلى إلغاء البعد الإنساني الفكري للمجتمع ويحوّل العلاقات الإنسانية إلى آليات تكيّف واستمرارية البيولوجيا، فقد يزيل فكرة المشروع الاجتماعي المشترك ويجعل أي نقد سياسي أو ثقافي، إذ يبدو معارضًا للقوانين الطبيعية وليس لمبادئ العدالة أو الأخلاق ويبرر الهيمنة والسيطرة باسم الطبيعة والتطور، وهذا الاختزال البيولوجي يسهم في إنتاج مجتمع زائف يقوم على الضرورة الطبيعية ويؤسس لفكرة أن الفعل السياسي والنجاح الاجتماعي، فهو نتيجة للجين ولا علاقة له بالاختيار البشري أو بالقرارات الجماعية ويغلق الباب أمام أي إعادة تقييم تاريخية أو ثقافية أو سياسية ويكرس الأسطورة الصهيونية، باعتبارها حقيقة طبيعية لا يمكن مساءلتها ويحوّل السلطة إلى ما يبدو كقانون طبيعي وليس كنتاج لأيديولوجيا وسياسة، كما أنه يشير إلى العلاقة بين العلم والسلطة ويظهر كيف يمكن استخدام نموذج بيولوجي مبسط لتبرير أنماط الهيمنة السياسية والاجتماعية، لنهُ يجعل من التفوق البيولوجي للجين أداة لإضفاء الشرعية على السيطرة ويخفي الصراع السياسي والاجتماعي خلف خطاب علمي زائف يؤطر القوة إلى ضرورة بيولوجية مؤكدة وغير قابلة للطعن.

اختزال الاجتماع والثقافة والأخلاق في آليات الانتقاء الطبيعي في سياق أسطورة الدولة "اليهودية"، تأصيل فلسفة التاريخ والمجتمع والثقافة والأخلاق إلى أدوات لإضفاء الشرعية على المشروع الصهيوني، يجعل من الدولة كيانًا طبيعيًا ضروريًا لا يمكن تفكيكه أو مساءلته، لأن يقوض كل مقومات النقد الأخلاقي والاجتماعي ويؤسس لأسطورة زائفة قائمة على ما يُفترض أنه حتمية بيولوجية، التضامن القومي إلى نتيجة تطورية يمثل إحدى أهم الآليات التي يستخدمها الفكر التطوري الجديد، الذي صاغه **ريشارد دوكنز** لتفسير السلوك البشري على أساس الجين كمحدد رئيسي لكل فعل إنساني، عند توظيفه في تكوين أسطورة الدولة "اليهودية" يظهر التضامن بين أفراد الشعب اليهودي ليس كنتاج للوعي الإنساني أو كخيار اجتماعي متعمد أو مشروع سياسي واعٍ، وإنما كامتداد طبيعي للضرورة البيولوجية المفترضة ولآليات الانتقاء الطبيعي التي تفترضها النظرية الجينية يصبح الولاء للجماعة والانتماء القومي، الوفاء المتبادل بين الأفراد انعكاسًا فطريًا

للحفاظ على الجين الأناني، يُنظر إلى التعاون الاجتماعي والتماسك القومي كأدوات تلقائية للبقاء لا كخيارات أخلاقية أو سياسية.

يغيب البعد الإنساني الواعي وتصبح المسؤولية الفردية للفعل الاجتماعي والجماعي محجوبة خلف منطق حتمي مزعوم، تتجلى القيم الأخلاقية مثل العدالة والتضامن والمساواة إلى مجرد انعكاسات عرضية للقوة التطورية التي تحكم بقاء الجين، كما تُقدم النصوص التاريخية والدينية على أنها تؤكد هذه الضرورة الطبيعية فيصبح السلوك الجماعي والروابط القومية موصوفة كحقائق طبيعية مؤكدة مسبقًا، يُهمش بذلك أي دور للوعي أو الاختيار السياسي والاجتماعي، وإن هذا الاختزال يعيد صياغة التاريخ اليهودي في إطار خط سير واحد حيث يُختزل التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي في نتائج محددة لا مجال فيها للصدفة أو التباين الإنساني أو الاختلاف الثقافي، يصبح تأسيس الدولة اليهودية وكأنه تحقيق حتمي لتوازن طبيعي للجين أو للهوية البيولوجية المفترضة، يغيب عن هذا المنطق دور الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية والتفاعلات الثقافية التي شكّلت الواقع التاريخي بشكل فعلي.

يساهم هذا التصور في تعزيز الأسطورة الصهيونية على أنها مشروع لا يمكن مساءلته، إذ يُصوَّر التماسك القومي والوحدة الوطنية كأمر طبيعي مفروض على الواقع الإنساني وليس كنتاج لممارسة جماعية واعية أو كاختيار سياسي، فقد يتعمد يطغى التفسير البيولوجي على السرد التاريخي والسياسي ويُخفي التعددية والتناقضات الداخلية ويحوّل الانتماء والولاء الاجتماعي إلى حقيقة طبيعية غير قابلة للنقد أو إعادة التأويل، فإن تحويل التضامن القومي إلى نتيجة تطورية يُخفي البُعد الأخلاقي والفلسفي للعلاقات الإنسانية ويجعل من الانقسام أو الخلاف داخل الجماعة مجرد خرق لقوانين الطبيعة، كما يُعيد إنتاج الهيمنة والسيطرة على الأرض والمجتمع باعتبارهُ نتيجة تفوق طبيعي للجين أو للهوية البيولوجية المفترضة ويُصوَّر هذا التفوق كشرعية لا تقبل الطعن، وهو ما يتيح للأسطورة القومية أن تظل محصنة أمام أي نقد اجتماعي أو تاريخي أو أخلاقي.

يغدو المجتمع الزائف الذي تنتجه هذه الأسطورة مجتمعًا محكومًا بالقوانين البيولوجية وليس بالوعي الاجتماعي ويختزل الإنسان إلى حامل لجين محدد، وتصبح الدولة "اليهودية" بحسب هذا المنطق مشروعًا طبيعيًا لا سياسيًا، والحتمية البيولوجية تُستعمل لتبرير السلطة والهيمنة والقوانين والاختيارات الاستراتيجية

على أنها أمر محتوم على مستوى الطبيعة، وهذا يعيد إنتاج الأسطورة في صورة حديثة تجعل من أي محاولة لتفكيكها أو نقدها أمرًا شبه مستحيل، يجعل من الواقع الاجتماعي إلى امتداد لتفسير علمي مزيف للضرورة الطبيعية، وبذلك يظهر أن تحويل التضامن القومي إلى نتيجة تطورية وأداة إبستمولوجية لتثبيت أسطورة الدولة اليهودية وشرعنة وجودها، من خلال إخفاء الصراع الاجتماعي والسياسي خلف قناع الطبيعة والضرورة، ويجعل من الانتماء والولاء الاجتماعي نتائج محتومة وليست نتاج فعل جماعي واعٍ، وهو ما يُعزز الشرعية المزعومة للدولة ويحول الأسطورة القومية إلى قانون طبيعي يفرض نفسه على التاريخ والوعي الاجتماعي.

تسطيح التعدد التاريخي لليهود داخل منطق بيولوجي واحد، مثل أداة مركزية في إعادة صياغة التاريخ اليهودي بطريقة تخدم الأسطورة الصهيونية وتحول التجربة المعقدة لمجتمع متنوع إلى سردية حتمية واحدة، وفي هذا الإطار يُختزل التاريخ اليهودي المتعدد الأبعاد عبر قرون الشتات والتفاعلات مع المجتمعات المختلفة إلى مسار موحد يُحدد أساسًا بيولوجيًا مفترضًا يُسمى الجوهر الوراثي أو الجين اليهودي، وهذا الاختزال يُهمش التجربة الاجتماعية والثقافية والدينية المتباينة، فلكل جماعة ويغلق الباب أمام فهم التنوع البشري والتاريخي كجزء من تكوين الهوية الجماعية، حيث يكون الجين في هذا النموذج الفاعل المركزي الذي يفسر الانتماء والولاء والحق السياسي، يُهمل دور الاختيار الواعي والوعي الفردي في صناعة التاريخ والسياسة، إذ يُغلق المجال أمام أي نقد يعيد إدراك التاريخ اليهودي بوصفه شبكة من الاحتمالات والتفاعلات التاريخ المعقد يصبح سلسلة حتمية من النتائج، التي يفرضها العامل الوراثي أي أن كل تجربة اجتماعية أو ثقافية أو سياسية يتم اختزالها إلى انعكاس طبيعي لتوزيع جينات محددة، وبالتالي يصبح التعدد التاريخي والتنوع الاجتماعي مجرد ظلال ثانوية لا تؤثر في صياغة السرد القومي.

يُخفي التسطيح الصراعات الداخلية والتباينات الجغرافية والثقافية واللغوية ويحوّل الإنجازات السياسية والاجتماعية، فلكل جماعة إلى نتاج تلقائي للحتمية البيولوجية في إطار أسطورة الدولة اليهودية، إذ يتيح هذا الاختزال إبراز الدولة من خلال اعتبارها نتيجة طبيعية ومحققة للجوهر البيولوجي للشعب اليهودي ويقمع أي قراءة تاريخية نقدية، قد تُظهر كيف أن التأسيس الفعلي للدولة كان نتيجة فعل سياسي واعٍ ومفاوضات اجتماعية واقعية وقرارات سياسية مدروسة، من أي اختلاف أو صراع يُفهم على أنه انحراف

عابر عن الطبيعة الأساسية وليس عنصرًا حقيقيًا في التاريخ، التعدد التاريخي إلى منطق بيولوجي موحد يسهم في تثبيت فكرة الشعب الواحد بطريقة علمية مزعومة ويعطي الأسطورة القومية شرعية معرفية مزيف، تجعل من الدولة "اليهودية" نتيجة طبيعية للحياة الوراثية للشعب اليهودي هذه الصورة تحجب دور الإرادة الإنسانية والسياسة والتاريخ وتحوّل الدولة من مشروع اجتماعي وسياسي معقد إلى ضرورة طبيعية لا جدال فيها، وهذا يؤدي إلى إنتاج مجتمع زائف يكون الأفراد فيه مجرد حاملين للجوهر الجيني ولا مساحة للاختيار الفردي أو الاختلاف الفكري أو النقد الاجتماعي.

يعزل الاختزال البيولوجي الفرد عن مسؤوليته ويجعل من الاختلاف الثقافي والديني والتاريخي مجرد عناصر ثانوية، لذا يمكن تجاهلها لصالح الخطاب البيولوجي العام الدولة، تجسيدًا لتماسك الجين المفترض ما يعيد إنتاج أسطورة الدولة بوصفها حقيقة طبيعية مطلقة، وبذلك يصبح التسطيح البيولوجي أداة للسلطة الدينية والسياسية لإخفاء الصراعات الواقعية وتحويل الهيمنة إلى ما يشبه القانون الطبيعي، فهو ما يمنح الدولة شرعية زائفة ويغلق كل مساحة للتعدد والتنوع والتفسير التاريخي الحر، وهذا الاختزال يسهل السيطرة على سرد التاريخ ويحوّل النصوص الدينية والثقافية إلى أدوات لتثبيت الأسطورة أي سرديات بديلة، إذ تصبح غير عقلانية لأنها تتعارض مع الطبيعة الجينية المفترضة التعدد الاجتماعي والثقافي والاختلافات التاريخية تُهمش بشكل منهجي، من أجل تدعيم الرؤية الحتمية التي تربط الانتماء والهوية بالجينات، وهو ما يجعل الدولة "اليهودية" ليست مجرد مشروع سياسي أو اجتماعي ولكنه مشروع طبيعي **واجب الوجود** وفق منطق بيولوجي مزعوم.

من كُل ذلكَ؛ فإنَ هذه الآليات تغدو التسطيح البيولوجي عنصر مركزي في تأسيس الأسطورة الصهيونية، من خلال تبرير الهيمنة السياسية والاجتماعية وفرض سردية أحادية متماسكة تسيطر على العقل الجمعي، فقد تُخفي أي صراع اجتماعي أو سياسي أو ثقافي هذا الاختزال البيولوجي هو العمود الفقري الذي يتيح تحويل التاريخ اليهودي المعقد إلى سردية حتمية، عن طريق تقديم الدولة كنتاج طبيعي للجوهر الوراثي للشعب اليهودي، إضفاء طابع شرعي على مشروع سياسي واجتماعي كان نتيجة فعل إنساني مدروس وليس ضرورة طبيعية.

3. فلسفة تأسيس المجتمع الأصولي الجديد

مثلت جدلية تحويل المجتمع اليهودي إلى كيان طبيعي متجانس لا جماعة تاريخية متحولة، يُعد عنصراً محورياً في بناء أسطورة الدولة اليهودية وإضفاء شرعية طبيعية على المشروع الصهيوني، لذا يُصوَّر المجتمع اليهودي على أنه كيان ثابت متجانس يمتلك خصائص وراثية وثقافية ثابتة تحدد سلوكه وتوجهاته السياسية والاجتماعية، أي أن الانتماء اليهودي يُفهم كنتيجة طبيعية للجوهر البيولوجي وليس نتيجة لتجارب تاريخية متغيرة أو تفاعلات اجتماعية وثقافية معقدة، هذا التمثيل يغفل عن التنوع الجغرافي والعرقي والديني والثقافي الذي ميز الجماعات اليهودية على امتداد القرون ويحوّل الهجرة والتكيف مع المجتمعات المختلفة والتفاعلات التاريخية إلى مجرد انعكاسات عرضية للجوهر البيولوجي المفترض، فقد يتيح هذا الطرح تصوير اليهود كشعب واحد متماسك فكرياً وسلوكياً، يؤدلج وهم التماسك الطبيعي ويغلق الباب أمام قراءة التاريخ اليهودي كتجربة دينامية متعددة المسارات ومتغيرة وفق الظروف الاجتماعية والسياسية.

التحويل إلى كيان طبيعي متجانس يلغي دور الصدفة والاختيار السياسي ويختزل التاريخ في مسار واحد حتمي، إذ ينسجم مع الفرضية البيولوجية للتماسك الجماعي، فقد يفرض هذا التصور على الأجيال فهم الانتماء اليهودي على أنه مسار طبيعي متواصل يحقق ذاته عبر الزمن من دون الاعتراف بالتحولات الداخلية أو الخلافات الفكرية والثقافية والاجتماعية التي شكلت التجربة اليهودية، ة يسهم هذا التمثيل في تعزيز خطاب الحتمية ويجعل الدولة تبدو كنتاج طبيعي للحفاظ على التجانس الوراثي والثقافي للمجتمع، يتيح ذلك للسلطة السياسية والدينية استخدام التفسير البيولوجي لتبرير السياسات القومية والتمييزية ويحوّل أي اختلاف داخلي أو معارضة سياسية إلى خرق للطبيعة المفترضة للمجتمع.

أدلجة تحويل المجتمع إلى كيان طبيعي متجانس يعيد إنتاج أسطورة الدولة من خلال اعتبارها ضرورة تاريخية ويزيل المساحة للتحليل النقدي والتأويل التاريخي، فقد يغلق على التعدد الاجتماعي والسياسي والثقافي ويحوّل الهويات الفردية والجماعية إلى مجرد انعكاسات للجوهر البيولوجي المفترض، وما يجعل الدولة اليهودية نتيجة محتومة لا خياراً سياسياً أو اجتماعياً، إذ يمكّن السردية الصهيونية من تثبيت سلطتها على الأرض وعلى التاريخ دون مواجهة التناقضات أو الاعتراف بالاختلافات الداخلية، حيث يكون المجتمع اليهودي كياناً اصطناعياً زائفاً يُنتج عبر الاختزال البيولوجي والتسطيح التاريخي، بمعنى أي قراءة

للتاريخ أو للهوية تخالف هذه الرؤية تُعتبر تهديداً لأسطورة الدولة ويصبح كل تحليل تاريخي اجتماعي أو ثقافي قادر على تفكيك التجانس المزيف، بمثابة نقد لإطار السلطة وللقاعدة اللاهوتية والسياسية التي تستند إليها الدولة.

التعامل مع اليهود من خلال اعتبارهم وحدة تكيف بيولوجي، يشكل نقطة محورية في فهم كيفية صوغ أسطورة الدولة اليهودية على أسس زائفة منطقياً وفلسفياً، فقد يكشف عن البنية الإبستمولوجية التي حاولت تحويل الاختيار الاجتماعي والتاريخي إلى ضرورة طبيعية مُطلقة، وفي هذا الإطار يُنظر إلى كل فرد يهودي على أنه عنصر وظيفي ضمن منظومة جماعية واحدة متجانسة لا تتغير عبر الزمن، فقد تخضع لقوانين التطور والانتقاء الطبيعي التي تحدد السلوك والهوية والانتماء السياسي والاجتماعي، هذا التصور يحوّل الإنسان من كائن ذو إرادة ووعي تاريخي إلى كيان بيولوجي تقوده القوى الطبيعية والوراثية وحدها ويُلغى أي أثر للفعل الإنساني أو التأثير الاجتماعي والثقافي على مسار الجماعة، إذ يُختزل التاريخ اليهودي إلى تسلسل طبيعي من الأحداث التي تبرر استمرار الجماعة دون الاعتراف بالصدفة أو التحولات التاريخية أو التفاعلات الثقافية المتعددة.

اليهودية؛ فإن هذا الاختزال البيولوجي يُنتج شرعية وهمية للمشروع الصهيوني ويعرض الدولة على أنها نتاج حتمي للتطور الطبيعي للمجتمع اليهودي، وايضًا يخفي الطبيعة الاصطناعية للخيارات السياسية والاجتماعية ويبرر الهيمنة والسياسات القومية والتمييزية على أنها تعبير عن قوانين طبيعية للتكيف والبقاء، وهذا النموذج يُسقط كل التباين الثقافي والتاريخي بين المجتمعات اليهودية ويهمش دور اللغة والذاكرة الجماعية والاختيار الإنساني، فقد يُعيد تشكيل الفرد اليهودي على أنه مجرد وحدة تكيفية قابلة للإدارة والتوجيه ضمن استراتيجية جماعية كبيرة ويحوّل العلاقة بين الفرد والجماعة إلى علاقة وظيفية بحتة دون اعتبار للبعد الفكري أو القيمي أو الأخلاقي.

جدلية تغيير التجمعات اليهودية إلى كيان طبيعي متجانس يتيح تبرير كل إجراءات الدولة على أنها ضرورة تاريخية ويغلق الباب أمام أي نقد سياسي أو اجتماعي، يُرسخ صورة الشعب الواحد الذي يمتلك خصائص ثابتة وموحدة عبر الزمن ويُسقط أي احتمال للتعددية أو التحولات الداخلية أو التفاعل مع سياقات محيطية مختلفة، وبذلك يصبح السرد القومي والديني المستند إلى هذا الاختزال البيولوجي أداة لإضفاء طابع

موضوعي على المشروع السياسي، إذ جميع التفاعلات الاجتماعية والثقافية إلى انعكاسات طبيعية للجوهر البيولوجي المفترض ويجعل الدولة اليهودية تبدو كنتيجة طبيعية لا خياراً سياسياً أو تاريخياً، يُعزز من سلطة المؤسسة الدينية والسياسية عبر تصوير الإنسان ككيان مبرمج مسبقاً للوفاء بمسار جماعي محدد.

يُبين التمثيل البيولوجي كيف يتم إنتاج مجتمع زائف قائم على الضرورة الطبيعية، مع يكشف هشاشة أي دعوى حول الحتمية التاريخية للمشروع الصهيوني ويؤكد أن الدولة اليهودية ككيان سياسي، التي تم بناؤها على اختزال الإنسان إلى وحدة تكيف بيولوجي، مما يحول الواقع الاجتماعي والسياسي إلى إطار اصطناعي يتحكم فيه السرد العلمي الموجه ويجعل الفرد والجماعة أدوات في مشروع يسعى لإضفاء شرعية طبيعية على ما هو في الواقع نتاج اختيارات تاريخية وسياسية يمكن نقدها وإعادة تأويلها، فهذا تهميش البعد الثقافي والاختلافات التاريخية يُعد أحد أعمدة بناء الأسطورة الصهيونية للدولة اليهودية، يُظهر ان الطريقة التي تم بها اختزال تجربة الشعوب اليهودية المتنوعة عبر العصور والمناطق إلى سردية واحدة، يُمكن أن تجعل قيام الدولة يبدو كأمر طبيعي وحتمي.

تُلغى الفوارق بين الجماعات اليهودية المختلفة في أوروبا وشرق المتوسط وشمال إفريقيا وأمريكا ويُتجاهل التنوع الديني واللغوي والثقافي والاجتماعي، الذي شكل هوية اليهود على مر القرون ويُستبدل التاريخ المتعدد والمتقاطع بسرد خطي يختزل التجربة الجماعية إلى مسار واحد، يربط الماضي بالحاضر ويحوّل التاريخ إلى أداة لتثبيت شرعية الدولة ويُهمش كل التجارب التي لم تتوافق مع المشروع الصهيوني الرسمي، وهذا الاختزال يؤدي إلى خلق وهم التجانس الطبيعي بين جميع اليهود، يولد انطباعاً بأن الشعب اليهودي ككيان موحد يمتلك صفات ثابتة وموروثة عبر الزمن، فقد تُوظف هذه الصورة لإضفاء شرعية سياسية على قيام الدولة اليهودية بحيث يُقدم المشروع الصهيوني على أنه استمرار طبيعي للتاريخ اليهودي، لذا تتجاهل الرواية الرسمية أي مساهمة للخيارات الإنسانية والاجتماعية والثقافية في صنع التاريخ.

يُحرم هذا التهميش أي سرديات بديلة من مساحة الوجود ويجعل كل اختلاف أو مسار تاريخي مختلف يبدو خارجاً عن القانون الطبيعي المفترض أو كاستثناء غير ذي قيمة، فقد يصبح النقد الاجتماعي أو الثقافي والسياسي مهدداً للشرعية الوطنية، إذ يُعزل أي فعل جماعي مستقل عن المشروع الرسمي ويُفقد معناه في سياق أسطورة الدولة، كما يؤدي تهميش البعد الثقافي إلى محو البعد الفكري للهوية اليهودية

وإلغاء السياقات التاريخية المعقدة التي تشكلت عبر العصور ويجعل الخطاب الصهيوني، يبدو وكأنه مبني على أساس طبيعي وموضوعي بدلاً من كونه نتاج سياسات تاريخية مختارة، لذا يغلق الباب أمام التفكير النقدي حول الخيارات السياسية والاجتماعية، التي أدت إلى إقامة الدولة ويحوّل المجتمع إلى كيانات فكرية متجانسة تسهل السيطرة عليها.

يُعمق التهميش الانفصال بين الواقع التاريخي والتمثيل السياسي ويبين الاختلاف والاختيار الإنساني إلى شيء غير ذي قيمة ويجعل الدولة اليهودية، تبدو وكأنها نتيجة حتمية لوجود الشعب اليهودي دون اعتبار للتفاعلات التاريخية أو الصدفة أو التحولات الثقافية ويُنتج خطاباً سياسياً واجتماعياً، لذلكَ يغلف القوة بشرعية طبيعية ويستبعد أي مساءلة نقدية، يجعلهُ ظاهرًا في البعد الثقافي والاختلافات التاريخية كيف نجح المشروع الصهيوني في تحويل التاريخ اليهودي إلى أداة لتثبيت أسطورة الدولة، ويبين هشاشة أي ادعاء بالحتمية التاريخية ويؤكد أن الدولة "اليهودية" فهي نتاج اختيارات سياسية واجتماعية وثقافية يمكن إعادة قراءتها ونقدها وتحليلها ضمن سياقها التاريخي الحقيقي.

نزع المعنى عن التحولات الاجتماعية في الشتات؛ يمثل أحد أبرز الوسائل التي استخدمها الخطاب الصهيوني لتثبيت أسطورة الدولة اليهودية على أنها نتيجة طبيعية وحتمية للتاريخ، ويعيد رسم كيفية تم اختزال التجربة اليهودية الغنية والمتعددة الأبعاد إلى سردية خطية واحدة تخدم المشروع السياسي، عن طريق تغيب أي بدائل أو احتمالات أخرى، لانها تُهمش كل التحولات الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية والسياسية التي شهدها اليهود في الشتات، وايضًا تُلغى أهميتها ويُستبدل تاريخ معقد ومتداخل بسردية محددة تُقدم اليهود كمجتمع ثابت الصفات ومحدد المسار، فقد يتجاهل أي أثر للخيارات الفردية والجماعية أو للظروف الطارئة في تشكيل حياتهم اليومية ومؤسساتهم الاجتماعية ويصبح الشتات مرحلة انتقالية مجردة تؤدي حتماً إلى تأسيس الدولة.

إلغاء البعد الفكري والثقافي للمجتمعات اليهودية في الشتات تختزل علاقاتهم الاجتماعية واللاهوتية والاقتصادية إلى نتائج حتمية مرتبطة بالجين أو القدر التاريخي، يُهمش أي اختلاف فكري أو لغوي أو ثقافي ويُقصر التاريخ على عناصر خاضعة لمخطط مسبق، بعد أن يُغلق الباب أمام قراءة نقدية للخبرات الجماعية والتجارب المتنوعة التي خاضتها المجتمعات اليهودية، يُفقد الفعل الإنساني قدرته على التأثير في مسار

الأحداث، يُخفي هذا النزع الصراعات الداخلية والتناقضات التي واجهت المجتمعات اليهودية ويحوّلها إلى أحداث هامشية، إذ لا تؤثر على المسار التاريخي المفترض ويجعل التاريخ يبدو كسلسلة من الوقائع المؤدية حتماً إلى إنشاء الدولة ويعزل الفعل الاجتماعي والسياسي المستقل عن المشروع السياسي الرسمي ويحرمه من القدرة على إنتاج معنى جماعي حقيقي أو تشكيل هوية متجددة.

يدشن إقصاء البعد الاجتماعي والثقافي على إنتاج صورة موحدة ومبسطة للمجتمع اليهودي في الشتات، تعمل على تغذية فكرة أن كل الأحداث والتجارب والاختلافات كانت مجرد وسائل لتحقيق النهاية الحتمية، وهي قيام الدولة ويحوّل التنوع والتعدد والاختلاف إلى عناصر هامشية تُخدم السردية الرسمية وتعزز الإيهام بالضرورة التاريخية، خاصة إنها توضح نزع المعنى عن التحولات الاجتماعية في الشتات كيف نجح الخطاب الصهيوني في إعادة إنتاج التاريخ اليهودي، ضمن سردية أحادية تجعل قيام الدولة اليهودية يبدو نتيجة طبيعية وحتمية ويغطي على أي بدائل أو احتمالات أخرى، تُظهر زيف أي ادعاء بالحتمية التاريخية ويؤكد أن التجربة اليهودية في الشتات كانت فضاء مفتوحاً للاختيارات والتفاعلات والاحتمالات المتعددة يمكن إعادة قراءته وفهمه، بعيداً عن أي إطار قسري أو مشروع سياسي مزعوم ويعيد طرح التساؤل حول الأساس الأخلاقي والتاريخي للشرعية المفترضة للدولة، يبرز أن التاريخ الحقيقي شبكة معقدة من القرارات والاختيارات والظروف التي تم محوها أو تهميشها لصالح أسطورة الدولة.

أيكولوجية إلغاء فكرة التعدد لصالح مجتمع طبيعي مصطنع هيَ أحد أكثر المحاور عمقاً في صناعة أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ يتم في هذا السياق تحويل تجربة مجتمع يهودي متنوع ومتعدد الأبعاد إلى سردية خطية واحدة، فقد تُقدّم على أنها طبيعة حتمية واجبة التحقيق فهذا التحويل عن مدى التلاعب الفكري الذي يمس جوهر التاريخ والثقافة والهوية، لكل التعقيدات الداخلية إلى صورة مصطنعة لخدمة المشروع الصهيوني ويقدم المجتمع اليهودي وكأنه كيان عضوي متجانس ثابت لا يخضع للتاريخ أو للتغيرات الاجتماعية والسياسية أو للتفاعلات مع المجتمعات المحيطة، إذ يتم طمس كل الاختلافات الداخلية التي تشكل حقيقة التجربة اليهودية على مدى القرون، بما في ذلك الاختلافات اللغوية والثقافية والدينية والاجتماعية والتاريخية ويتم اختزال المجتمع إلى كتلة واحدة موحدة يُزعم أنها تحمل خصائص محددة سلفاً وتمثل جوهر الشعب اليهودي الطبيعي، وهذا الاختزال يجعل قيام الدولة اليهودية يبدو وكأنه

نتيجة طبيعية لا يمكن اعتراضها ويُهمش أي دور للوعي البشري أو الفعل الإنساني أو القرارات الجماعية أو الفردية، يُلغى تأثير السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية المعقدة ويُستبدل التاريخ الحقيقي المليء بالاختيارات والتقلبات والتفاعلات بسردية واحدة تجعل المجتمع وكأنه يسير تلقائياً نحو الدولة.

يؤدي الاختزال إلى إنتاج مجتمع زائف حيث تُمحى التناقضات الداخلية والصراعات التاريخية ويُفقد الفعل الجماعي معناه ويصبح مجرد أداء فكري، يُظهر الوحدة المصطنعة التي تُسوّغ الحتمية التاريخية وتُقدم الدولة اليهودية على أنها نتيجة ضرورية للتطور الطبيعي للمجتمع، يكون أي اختلاف داخلي يُناقض الرواية الرسمية تهديداً للسردية ويُحوّل إلى أداة لإعادة تثبيت هذه الوحدة المصطنعة، فضلًا عن ذلكَ يتم تقديم هذا الاختزال على أنه قاعدة طبيعية وشرعية، إذ يُصوّر المجتمع اليهودي على أنه وحدة طبيعية متجانسة ويُبرر قيام الدولة على أساس هذه الوحدة المزيفة، بما يُغلق المجال أمام أي قراءة نقدية للتاريخ أو تفسير بديل للهوية والثقافة ويُضفي هذا الخطاب على الدولة هالة من الشرعية العلمية المزيفة، التي تتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتاريخ والتعددية الداخلية للمجتمع.

ففي النهاية؛ يساهم هذا الاختزال في إخفاء احتمالات التغيير ويحوّل التاريخ إلى سلسلة متصلة من النتائج الطبيعية ويُقنن فكرة أن الدولة "اليهودية" كانت مساراً ضرورياً غير قابل للتأويل أو الاختيار، يعزز منطق الهيمنة والقوة تحت ستار العلم أو الطبيعة ويعطي المشروع السياسي هالة من الشرعية المزيفة، التي لا علاقة لها بالواقع الاجتماعي أو التاريخي، بعد توضيح إن إلغاء فكرة التعدد لصالح مجتمع طبيعي مصطنع كيف تمكن الخطاب الصهيوني من تبسيط التجربة اليهودية وتحويلها إلى أسطورة حتمية، فقد تمنح الدولة اليهودية طابعاً طبيعيًا ومنطقياً مزيفاً، وتخفي كل الاحتمالات التاريخية والاختيارات الإنسانية الحقيقية وتغفل التعددية الثقافية والاجتماعية والدينية للمجتمع اليهودي، بعد ان تؤكد على هشاشة السرد التاريخي وتفتح المجال لإعادة قراءته نقدياً وفلسفياً بعيداً عن أي مشروع سياسي مزعوم.

4. جدلية حتمية اسطورة الدولة "اليهودية"

مثل تهميش التاريخ واللغة والاختيار الإنساني لصالح حتمية الدولة اليهودية حجر الزاوية في إعادة إنتاج الأسطورة الصهيونية على أنها واقع طبيعي لا يمكن تغييره ، فقد كشف عن عملية ممنهجة لتحويل التاريخ

اليهودي المعقد والمتشابك إلى سردية خطية، إذ تفتقد إلى أي بعد نقدي أو احتمالي ويصبح الماضي كله مصمماً لخدمة غاية واحدة، وهي تأسيس الدولة ويُسلب من الأفراد والجماعات قدرتهم على الفعل والاختيار ويُقنع المتلقي بأن كل التحولات التاريخية كانت تسير وفق ضرورة طبيعية، إذ يتم تجاهل دور اللغة بوصفها أداة مركزية لتشكيل الوعي الجماعي والهوية الثقافية ويُسحق التنوع اللغوي الهائل الذي ميز المجتمعات اليهودية في الشتات وتُحوّل الفروق الثقافية واللغوية إلى مجرد عناصر هامشية لا تأثير لها في مسار التاريخ، بعد ان يُختزل كل التطور الاجتماعي واللغوي والثقافي إلى صيغة موحدة تبرّر فكرة الشعب الواحد الطبيعي ويُسلب من اللغة دورها كوسيط للذاكرة والوعي والاختيار الإنساني.

إلغاء الفعل الإنساني الحر والتاريخ الفردي والجماعي ويُصوّر الأفراد كمجرد كائنات تنفذ قانوناً طبيعياً مسبقاً ويُلغى أثر الاختيارات والإبداع والمقاومة، يُختزل كل سلوك بشري إلى تنفيذ مسار حتمي نحو الدولة وتُسلب القدرة على إعادة تشكيل الأحداث أو تقديم بدائل ممكنة، يصبح التاريخ كله سلسلة ضرورات طبيعية لا تقبل النقاش أو الاختلاف ويُطمس كل أثر للمعنى والقيمة الأخلاقية والاجتماعية، هذا التهميش يعزز إنتاج سردية الدولة اليهودية على أنها نتيجة طبيعية، يؤدلج وهم الحتمية التاريخية ويُغلق الباب أمام أي تأويل بديل أو نقد فلسفي ويُحوّل الاختلافات الداخلية أو الصراعات الثقافية إلى تهديد للسردية الرسمية، فقد يصبح التاريخ أداة لإضفاء شرعية على المشروع السياسي تحت ستار الضرورة العلمية والطبيعية.

يؤدي هذا النهج إلى إضعاف القدرة على فهم التجربة اليهودية بعمق ويُحوّل كل التعدد الاجتماعي والثقافي والتاريخي إلى وهم، يسعى الى تبرير الهيمنة والسيطرة ويُظهر الدولة على أنها تُمثل نتيجة حتمية لتراكم الأحداث بدلاً من كونها نتاج قرارات بشرية واختيارات جماعية معقدة، فقد يوضح تهميش التاريخ واللغة والاختيار الإنساني لصالح حتمية الدولة "اليهودية"، من خلال كيف استطاعت الأسطورة الصهيونية أن تحوّل الواقع التاريخي المعقد إلى قانون طبيعي يُستدل به على شرعية الدولة، إذ يكشف عن أداة قوية في التحكم بالوعي الاجتماعي والسياسي ويؤكد الحاجة لإعادة قراءة التجربة اليهودية من منظور نقدي وفلسفي، بما يسمح بفهم الاحتمالات المتعددة والتفاعلات الإنسانية والتاريخية والثقافية التي شكّلت الواقع ويعيد الاعتبار للدور الفعلي للوعي والاختيار الإنساني في صياغة التاريخ.

تجاهل دور اللغة اللاهوتية والسياسية في صناعة الهوية، يمثل أداة مركزية في تثبيت أسطورة الدولة اليهودية بوصفها واقعًا طبيعيًا حتميًا يخضع لقوانين موضوعية ولا يقبل التأويل النقدي، عبر بيان آلية ممنهجة تهدف إلى تقييد الفعل الإنساني وتوجيه الوعي الجماعي نحو سردية واحدة، أُظهر الوجود السياسي وتحوّل هوية الشعب اليهودي إلى مفهوم جامد يخضع للحتمية التاريخية المزيفة، اما على المستوى اللاهوتي تُهمش اللغة الدينية بوصفها وسيلة لتشكيل التراث ونقل الخبرة الروحية والثقافية، فقد يُلغى دورها في إنتاج الوعي الأخلاقي والاختيار الفردي، تكون النصوص المقدسة مجرد أدوات لتثبيت أسس الدولة المزعومة ويُمحى أثرها كوسيلة للتأمل النقدي أو للتفسير البديل، يصبح كل فعل ديني مرتبطًا بسياق سياسي محدد يُخدم المشروع الصهيوني، حيثُ تفقد الافكار اللاهوتية قدرتها على إنتاج معانٍ متعددة ويصبح الإنسان مجرد حامل لإرادة التاريخ المفروضة عليه.

تُهمش على المستوى السياسي اللغة السياسية بوصفها أداة لتشكيل الممارسة الاجتماعية والسياسية الجماعية، من خلال تقيّد دور الخطاب السياسي في إنتاج الانتماءات، لأن توجيه النقاشات ويُحاصر الفعل الاجتماعي داخل إطار سردية الدولة الواحدة، فكل نقاش أو مقاومة محتملة مرهونًا بالتصورات الرسمية ويُسحب من الأفراد القدرة على إعادة تشكيل هويتهم أو مشروعهم الجماعي، لذا يُستبدل الحرية في صناعة القرار بوهم التوافق مع قانون التطور التاريخي المفترض، هذا التجاهل المركب يؤدي إلى تفريغ الهوية من عناصرها التاريخية والثقافية والفكرية ويحوّلها إلى آلية خدمية لدعم المشروع الصهيوني، فقد يُحكم قبضته على المعنى ويغلق الباب أمام أي قراءة بديلة أو نقد فلسفي، يجعل من المجتمع اليهودي إلى كيان متجانس يلتزم بالقوالب المفروضة عليه، فقد يُفقد الأفراد أدوات إعادة تأويل تاريخهم وهويتهم ويصبحون عناصر في آلة شرعية مزعومة.

تجاهل اللغة يُخفي العلاقة بين المعرفة واللاهوت والسياسة ويُضعف قدرة الجماعات على إدراك طبيعة الهيمنة المهيمنة، يسعى الخطاب إلى إنتاج اداة للسلطة ورسم الحدود بين المقبول والغير مقبول، بعد تحويل الهوية إلى مشروع تقني يحقق أهداف الدولة، إذ يقمع التعدد والاختلاف ويكرّس الوهم بأن التاريخ هو مسار واحد وأن الدولة هي النتيجة الحتمية، يُظهر هذا التجاهل كيف استطاعت الأسطورة الصهيونية أن تحوّل عناصر أساسية من التراث والوعي الجماعي إلى أدوات لتثبيت سلطة الدولة، وبيان عن آلية السيطرة على

التاريخ والثقافة والوعي ويؤكد على ضرورة إعادة قراءة التاريخ اليهودي من منظور نقدي، فقد يسمح بإعادة إدخال اللغة كعنصر محوري في تشكيل الهوية، عبر فهم التجربة الإنسانية ويعيد الاعتبار لدور الوعي والاختيار الإنساني، حيث يكشف هشاشة أي سردية تحاول تقديم الدولة اليهودية كحقيقة طبيعية حتمية.

اختزال **التاريخ اليهودي** إلى مسار تطوري واحد يجسد عملية مركزية في صناعة أسطورة الدولة "اليهودية" التي تُقدّم كحقيقة طبيعية وضرورية لا جدال فيها، لأن هذا الكشف هو يعبر عن الاختزال عن آلية منهجية لتقليص التعقيد التاريخي والاجتماعي والثقافي للشعب اليهودي وتحويله إلى سردية خطية، تسعى الى خدمة المشروع الصهيوني وتفرض قراءة أحادية تتجاهل التعدد والاختلاف، فقد يعتمد الاختزال على تجاهل التنوع التاريخي الذي ميز التجربة اليهودية منذ الألفية الثانية قبل الميلاد وحتى العصر الحديث، يختصر المنفى والاندماج والصراع في سلسلة مترابطة من الأحداث المفترضة، التي يُنظر إليها على أنها تؤدي حتمًا إلى قيام الدولة ويُلغى دور الصدفة والاختيارات الفردية والجماعية في تشكيل الواقع، يُحاصر التاريخ داخل منطق تطوري يقدّم اليهودية كقوة فاعلة في مسار طبيعي مسيطر عليه.

أما على **المستوى اللاهوتي** تُستخدم النصوص المقدسة والتقاليد اللاهوتية لتثبيت هذه الرؤية الخطية، يكون اللاهوت أداة لتبرير مشروع الدولة ويُلغى البعد الفكري والتأويلي للنصوص، عندما يُقدّم الماضي اليهودي كحتمية إلهية واحدة تصبح المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية مجرد نتاج لهذا المسار ويُهمش أي قراءة بديلة للتوراة والتلمود، فكل نصوص التراث اليهودي تتحوّل إلى دعم للضرورة التاريخية المفترضة، فيما يُستثمر على **المستوى السياسي** هذا الاختزال لتقديم المشروع الصهيوني كاستجابة طبيعية للتاريخ، فقد يُستخدم لتبرير السياسات الاستعمارية والاستحواذ على الأراضي وإقامة السلطة على حساب المجتمعات الأخرى ويُخفي التعقيدات الأخلاقية، إذ يُلغى دور القرار السياسي الفردي والجماعي ويُحوّل الاختيارات الإنسانية إلى استمرار طبيعي لضرورة تاريخية مفترضة ويُضفي على الدولة "اليهودية" صفة القدرية واللاجدال.

يؤدي هذا الاختزال إلى تفريغ التجربة التاريخية من احتمالاتها المتعددة ويُنتج سردية مغلقة تُهمش أي مقاومة أو مسار بديل ويحوّل الهوية الجماعية اليهودية إلى كيان أحادي مطلق، بعد ان يُسحب من الإنسان دوره كفاعل حر في صياغة مستقبله ويُحوّل التجربة التاريخية إلى أداة لتثبيت مشروع سياسي قائم

على الحتمية المزيفة، يعمّق هذا الاختزال المفهوم القومي في إطار طبيعي بحت ويستند إلى منطق بيولوجي واجتماعي مبسط يُقدّم الشعب اليهودي ككتلة طبيعية مترابطة، بعد ان يخضع تاريخها لضرورة واحدة ويُهمش الاختلافات الثقافية والاجتماعية واللغوية والتاريخية، إذتُعطي صورة مغلوطة عن التجربة الإنسانية اليهودية عبر القرون.

يُظهر اختزال التاريخ اليهودي إلى مسار تطوري واحد كيف أن أسطورة الدولة "اليهودية" تعتمد على تبسيط معقدات التاريخ وتحويل التجربة الجماعية إلى حتمية مطلقة، من خلال كشف هشاشة أي ادعاء بالشرعية الطبيعية أو الإلهية للدولة، عبر التأكيد على ضرورة قراءة نقدية متعددة الأبعاد تعيد الاعتبار للاحتمالات والتفاعلات الإنسانية والسياسية والثقافية، عبر الزمن وتكشف الزيف الكامن في تقديم الدولة كنتاج محتوم أو كحق طبيعي للشعب اليهودي، فإلغاء الفعل السياسي الحديث بوصفه اختيارًا ليس مجرد صياغة لغوية في الخطاب التبريري لأسطورة الدولة "اليهودية"، فهو آلية معرفية وسياسية وفلسفية مركزية تُحوّل الواقع التاريخي والاجتماعي إلى امتداد "طبيعي" لما يُصوّر على أنه مسار حتمي ومقدّر، وتكشف هذه العملية عن محاولة صارخة لإخفاء الدور الفعلي للإرادة الإنسانية في صناعة التاريخ والسياسة، بعد ان يصبح الفعل السياسي الحديث مجرد تنفيذ لضرورات مقدرة سلفًا لا مجال فيه للاختيار ولا للوعي النقدي.

عبر هذا الإلغاء يُقدم تأسيس الدولة "اليهودية" الحديث على أنه استمرار طبيعي لمشيئة إلهية أو لقوانين تاريخية عامة، إذ يُلغى بذلك أي أثر للقرار البشري في تحديد مسار الأحداث وتختفي البدائل الممكنة، يُصبح كل فعل جماعي أو مقاومة محلية مجرد نتيجة طبيعية لما هو "مقدّر" تاريخيًا، إذ يُعطي هذا التمثيل للواقع بعدًا أسطوريًا يختزل السياسة والاجتماع في ضرورة متسلسلة لا تعترف بالاختلاف أو بالتحولات الممكنة، فقد يُستثمر هذا الإلغاء لتثبيت سردية الدولة ككيان طبيعي وضروري وتُستخدم النصوص الدينية والتاريخية لإضفاء شرعية على القرارات المعاصرة، لا سيما عندما يُحوّل الفعل السياسي إلى امتداد طبيعي لما هو مقدس ومقدّر ويُهمش النقد الأخلاقي والسياسي، يجعل من أي نقاش حول الخيارات البديلة مجرّد وهم أو تجاوز للحقائق "المثبتة".

على المستوى الاجتماعي والسياسي يُبرز هذا الإلغاء، من خلال بيان كيف تُهيمن سرديات الحتمية على البنى المؤسسية ويُستثمر لتبرير السياسات المعاصرة، عندما يُحوّل أي قرار جماعي إلى جزء من سلسلة

تاريخية لا مجال فيها للمساءلة ويُعزز سيطرة الدولة على المجتمع، بعد ان يُهمش الفعل الإنساني والتنوع الثقافي ويحوّل المواطن إلى متلقٍ سلبي لمصائر مفروضة مسبقًا، لأن هذا الإلغاء بين الادعاءات بالضرورات التاريخية وان الانفصال بين الحتمية المزعومة والواقع المعقد للفعل البشري، إذ يُفضي إلى خطاب سلطوي يقدم القرارات السياسية بوصفها حقائق موضوعية غير قابلة للنقد أو النقاش، لأنهُ يجعل من التاريخ المعاصر امتدادًا طبيعيًا لما هو مقدس دون الاعتراف بالتفاعل الاجتماعي والسياسي، لأنهُ يؤدي إلغاء الفعل السياسي الحديث باعتبارهُ اختيارًا إلى تحويل أسطورة الدولة "اليهودية" إلى رواية عن كيان طبيعي وضروري، فقد يُخفي هشاشة الادعاء بالحتمية التاريخية ويغلق الباب أمام أي قراءة نقدية واعية للتاريخ، مما يجعل من الصراع الاجتماعي والسياسي مجرد استمرار لمسار "مقدّر" ويؤكد أن التاريخ المعاصر ليس سلسلة مترابطة ضرورية للماضي، فهو فضاء مفتوح للاحتمالات والقرارات الإنسانية والتفاعلات المعقدة بين السياسة والمجتمع والثقافة.

تحويل قيام الدولة إلى نتيجة طبيعية لا قرارًا تاريخيًا هو أحد أبرز آليات إنتاج أسطورة الدولة اليهودية بوصفها حقيقة مسلَّم بها، إذ يُعد هذا التحويل استراتيجية معرفية وسياسية مركزة تعمل على دمج التاريخ الاجتماعي والسياسي في سردية واحدة تمتلك شرعية "طبيعية" مطلقة، فقد تُلغي أي أثر للفعل البشري والاختيار التاريخي في صناعة الواقع السياسي ويُصبح تأسيس الدولة، بأنها امتدادًا طبيعيًا لمسار تاريخي محدد ومقدّر سلفًا، فقد يقوم هذا التحويل على فرضية أن أحداث التاريخ اليهودي كانت تعمل وفق نظام داخلي للضرورة وأن تراكم التجارب والمعاناة في الشتات، إذ قاد بالضرورة إلى إقامة الدولة ويُستبعد بذلك أي دور للقيم والأيديولوجيا أو الاختيارات الاجتماعية والسياسية ويُختزل التاريخ في نمط تطوري واحد، فهو يشبه قوانين الطبيعة أكثر من كونه سلسلة قرارات إنسانية واعية، وهذا المنحى الدولة على أنها تتجسد كنتيجة حتمية لمسار الزمان التاريخي بدلاً من أن تكون بناءً اجتماعيا وسياسيا مفتوح الاحتمالات.

يُستثمر هذا التقديم لتثبيت صورة الدولة على أنها ضرورة حضارية حتمية ويُعطي انطباعًا بأن تأسيسها ليس محل نقاش أو جدال ويُخفي كل التعقيدات والتحولات التاريخية، فقد يُهمش كل الممارسات والمقاومات البشرية التي كان من الممكن أن تغيّر مجرى الأحداث ويُحوّل الفعل الإنساني إلى مجرد تنفيذ لضرورات طبيعية، تتجاوز الاختيار والإرادة ويجعل من المجتمع اليهودي كيانًا طبيعيًا متجانسًا لا جماعة متحركة

وقادرة على إعادة تشكيل تاريخها، لأنها تُوظف المعرفة التاريخية والعلمية والبيولوجية لتثبيت سردية سياسية ويُمنح المشروع الصهيوني شرعية طبيعية وتاريخية، يجعل من أي نقد للمشروع وكأنه رفض لقوانين التاريخ أو الطبيعة ويُغلق المجال أمام التساؤل حول الأخلاق والمسؤولية والسيادة الشعبية ويُنشئ حالة من الهالة المعرفية التي تصوّر الدولة على أنها خارجة عن النقد الإنساني والسياسي,

يؤدي تاريخيًا هذا التصور إلى تجاهل الفعل البشري والقرارات الفردية والجماعية، بعد ان يقضي على فكرة أن التاريخ كان قابلًا للتغيير ويُحاصر كل المسارات البديلة والمقاومات، التي شكلت الواقع اليهودي في الشتات ويُنتج نموذجًا أحاديًا يتجاهل التعدد التاريخي والثقافي، فقد يُسقط الاحتمالات المتعددة على مسار واحد يبرر قيام الدولة كضرورة تاريخية حتمية، يؤدي تحويل قيام الدولة إلى نتيجة طبيعية لا قرارًا تاريخيًا إلى تثبيت أسطورة الدولة اليهودية كأفق لا يمكن المساس به ويجعل منها حقيقة طبيعية متجسدة في التاريخ ويُخفي هشاشة أي ادعاء بالشرعية التاريخية ويغلق الباب أمام أي قراءة نقدية واعية للتاريخ، فقد يجعل الفعل السياسي ويجعل من الدولة كيانًا مفروضًا على التاريخ، بدلاً من كونه نتيجة اختيار واعٍ وقرار اجتماعي وسياسي، هذا التحويل أحد أعمدة الاستراتيجية الصهيونية في إنتاج شرعية وهمية تحاكي الحتمية الطبيعية وتُلغي دور الإنسان والوعي في صناعة التاريخ.

5. نقد الاساس الإبستمولوجي للاختزال البيولوجي لإسطورة الدولة "اليهودية"

ينبثق نقد الأساس الإبستمولوجي للاختزال البيولوجي في شرعنة أسطورة الدولة توظيف المعرفة العلمية لإضفاء شرعية على المشروع الصهيوني، من خلال تحويل الدولة "اليهودية" إلى حقيقة طبيعية مفترضة في السرد التاريخي والسياسي، وإن الاختزال البيولوجي كما قدمه ريتشارد دوكنز يقوم على افتراض أن الجين وحدة تفسير شاملة تتحكم في السلوك والانتماء والهوية، يُستخدم هذا النموذج لتثبيت فكرة أن الشعب اليهودي يحمل جوهرًا طبيعيًا مميزًا يمنحه حقًا ثابتًا في الدولة، إذ يُهمش كل العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية، إذ يكشف الاختزال البيولوجي عن خلط صارخ بين التفسير العلمي والتعميم الفلسفي، حيث إن الفرضيات الوراثية في البيولوجيا لا يمكن إسقاطها على التجربة الإنسانية الكاملة ولا تستطيع القوانين البيولوجية وحدها تفسير التاريخ والثقافة والقيم الأخلاقية والمعاني الاجتماعية، تجاوز هذه الحدود يُنتج خطابًا

زائفًا يدعي القدرة على تقديم حقائق مطلقة عن الإنسان والمجتمع، عندما يحوّل احتمالات تاريخية متعددة إلى مسار واحد حتمي يجعل من المجتمع اليهودي كيانًا ثابتًا غير متغير.

يُستخدم هذا الأساس الإبستمولوجي المغلوط لتهميش التاريخ واللغة والاختيار الإنساني ويجعل من القرارات السياسية والاجتماعية ضرورة طبيعية مزعومة، ناهيك عنهُ إذ يخفي دور الصراع والمقاومة والاختيار ويحوّل المجتمع اليهودي إلى وحدة تكيف بيولوجي متجانس، دون أي بعد ثقافي أو فكري أو تاريخي يخلق من هذا الفهم أرضية معرفية تسمح بإنتاج أسطورة الدولة على أنها حقيقة طبيعية لا مساس بها، إذ يُظهر النقد الإبستمولوجي أن توظيف الاختزال البيولوجي لتبرير المشروع الصهيوني، فقد يتجاهل الطبيعة الاحتمالية للواقع والتاريخ ويحوّل نموذجًا جزئيًا محدودًا إلى يقين شامل ويستبعد أي قراءة بديلة أو احتمال مختلف، مما يجعل من الهياكل الاجتماعية والسياسية والتاريخية مجرد انعكاسات لضرورات طبيعية مفترضة، بعد ان يحوّل المعرفة العلمية إلى أداة سلطوية تخدم فرضية مسبقة وتعمل على تثبيت السردية الأحادية.

كشف الأساس الإبستمولوجي للاختزال البيولوجي عن الفجوات في الشرعية العلمية المزعومة للدولة اليهودية ويعيد التاريخ والاختيار الإنساني إلى موقعهما الطبيعي في فهم الواقع، يظهر أن أي مشروع قومي يعتمد على الحتمية البيولوجية يفتقر إلى صرامة معرفية وأخلاقية ويظل مجرد أسطورة مصممة لإخفاء التعقيد التاريخي والاجتماعي وتحويله إلى ضرورة طبيعية، تعمل على خدمة أهداف السلطة السياسية واللاهوتية وتخلق مجتمعًا زائفًا يقوم على فرضية طبيعية مزعومة تبرر الهيمنة وتخفف من مسؤولية الفعل الإنساني في بناء الدولة والمجتمع، لأن الخلط بين التفسير العلمي والتبرير الأيديولوجي في أسطورة الدولة "اليهودية"، يمثل أحد أبرز المفاتيح لفهم كيفية تحويل المعرفة العلمية إلى أداة لتثبيت سردية سياسية قومية محددة والتحكم في التاريخ والثقافة والهوية، هذا الخلط من خلال اعتماد نموذج البيولوجيا التطورية للجين كمرجع مركزي لشرعنة الانتماء والحق السياسي وتقديم الجين كوحدة تفسير شاملة للسلوك البشري والهوية الجماعية، فقد يُغفل عن دور الفعل الإنساني والاختيار الفردي والجماعي ويُهمش التاريخ والثقافة واللغة والتجربة الاجتماعية المعقدة.

يبيّن هذا الخلط أن التفسير العلمي يكتسب صفة التقديس في سياق إيديولوجي دون أي مراجعة للحدود المنهجية للعلم وتتحول الفرضيات البيولوجية إلى أدوات لإنتاج حقائق اجتماعية وسياسية مطلقة، فقد تُقدّم المجتمع اليهودي كوحدة بيولوجية متجانسة مصممة بطبيعتها لتأسيس الدولة، وبذلك يقوض البعد الفكري والثقافي والتاريخي ويُمحى الاحتمال السياسي والاجتماعي، بعد ان يصبح التاريخ نفسه نتيجة محتومة لسلسلة طبيعية من الانتقاء والتكيف، هذا الخلط يخلق خطابًا مضادًا لأي تعددية تاريخية أو ثقافية ويحوّل العلم من أداة لفهم الظواهر إلى آلة لتثبيت سلطة سياسية، إذ يُقدم الأسطورة اليهودية كحقيقة طبيعية غير قابلة للنقد ويجعل من المعرفة العلمية ستارًا لإخفاء الصراع السياسي والاجتماعي، عندما يُعزز منطق الهيمنة من خلال تقديم القرارات السياسية على أنها ضرورة طبيعية مستمدة من قوانين بيولوجية أو تطورية.

يوضّح الخلط أن المعرفة العلمية، عندما تُستعار من سياقها التجريبي لتبرير مشروع قومي، تفقد استقلاليتها وتتحول إلى أداة لتثبيت سلطة، ويصبح ما كان بحثًا تجريبيًا محكومًا بالاحتمالات والتحقق العلمي قاعدة لإقرار الحتمية التاريخية والاجتماعية، فيتم تحويل احتماليات متعددة في تطور المجتمع اليهودي إلى خط واحد وفرض سردية الدولة على أنها نتيجة طبيعية وضرورية، ففي النتيجة يظهر أن أي محاولة لإضفاء شرعية على الدولة "اليهودية" من خلال العلم لا تقوم على أساس معرفي محايد، وإنما على تحويل الفرضيات العلمية إلى خطاب أيديولوجي سياسي يخدم مشروعًا قوميًا محددًا ويغلق الباب أمام التفكيك النقدي، ويؤكد أن الخلط بين التفسير العلمي والتبرير الأيديولوجي، هيَ أداة لإخفاء الصراع الاجتماعي والسياسي وتحويل التاريخ والإنسان والثقافة إلى عناصر مطواعة لصالح السلطة، ما يجعل من الأسطورة اليهودية نصًا محميًا ومقدسًا ضد أي مساءلة عقلانية أو أخلاقية ويعكس هشاشة أي شرعية مزعومة تقوم على هذا الأساس.

تجاوز حدود المنهج البيولوجي إلى ميتافيزيقا قومية في أسطورة الدولة "اليهودية"، يمثل نقطة محورية لفهم كيف تم تحويل المعرفة العلمية إلى أداة سياسية وإيديولوجية لتثبيت سردية الدولة "اليهودية" على أنها ضرورة طبيعية وليست خيارًا تاريخيًا مستندًا إلى قرارات بشرية متغيرة، في حين يُفهم المنهج البيولوجي في جوهره فهو أداة تحليلية لدراسة الكائنات الحية ووظائف الجينات والتكيفات التطورية وهو محكوم بحدوده التجريبية والنظرية لا يمتد ليحل محل التاريخ أو الثقافة أو السياسة، ومع ذلك في سياق الأسطورة الصهيونية تم نقل هذا المنهج خارج نطاقه ليصبح قاعدة لتفسير التاريخ والسلوك الإنساني والثقافة والأخلاق، بعد ان اضحت

الجماعات اليهودية إلى وحدات بيولوجية متجانسة ويُختزل الإنسان إلى حامل لجين يحمل صفات استثنائية، يشرعن الحق السياسي في إقامة الدولة وهكذا يُلغى الاحتمال السياسي والاجتماعي ويُهمش التاريخ واللغة والاختلافات الثقافية ويُغلق ، فقد مجال أمام أي قراءة نقدية متعددة أو تأويل بديل للتجربة اليهودية عبر الزمن.

فكري يؤدي هذا التجاوز إلى إنتاج ميتافيزيقا قومية تُخفي وراء العلم مبدأ الحتمية الطبيعية لتاريخ الشعب اليهودي وتُغلق أفق النقد، المبدأ البيولوجي يُصاغ على أنه قانون تاريخي مطلق والجين والعوامل الوراثية يتحولان إلى فاعلين سياسيين يقررون مصير الجماعة وشرعية الدولة، بينما يُلغى دور الاختيار الإنساني والفعل الجماعي والتفاعل الاجتماعي تتحول المعرفة العلمية إلى سلطة تقنن الهويات، لأنها تبرر الهيمنة السياسية وتُقدّم التاريخ كخط حتمي لا مجال فيه للصدفة أو الاختيار أو التغيرات التاريخية والاجتماعية فتُحوّل احتمالات متعددة إلى مسار واحد يُساق لتأكيد الشرعية المزيفة للدولة، وإن البعد الأخلاقي والثقافي والاجتماعي يُستبعد بالكامل ويصبح الإنسان مجرد حامل للجين ووحدة تكيفية للتاريخ الطبيعي المُختزل، بينما تُفقد العلاقات الإنسانية فكرية المعنى ويُهمش الفعل الجماعي ويُغلق الباب أمام أي مشروع اجتماعي أو سياسي يعتمد على الاختيار الحر، وهذا التحويل العلمي إلى ميتافيزيقا قومية يوضح كيف يتم تبرير السيطرة والهيمنة باستخدام خطاب علمي مزيف يُخفي الطبيعة الإيديولوجية للسردية الرسمية، مما يجعل من العلم أداة تثبيت للحتمية السياسية والتاريخية.

فمن الناحية الإبستمولوجية يُظهر هذا التجاوز هشاشة الأساس العلمي للأسطورة "اليهودية" يؤكد أن العلم في هذا السياق لم يكن أداة لاكتشاف الحقيقة، وإنما وسيلة لإضفاء هيمنة على التاريخ والثقافة والسياسة أي مشروع يعتمد على هذا الخطاب يتجاهل الاختلافات الاجتماعية والثقافية ويحول كل السرديات التاريخية المعقدة إلى مسار بيولوجي موحّد، فقد يخدم أهدافا سياسية محددة ويخفي الصراع الحقيقي ويصهر الهويات المتنوعة في قالب موحد يُسهل التحكم في الجماعات ويوجه التاريخ لخدمة الضرورة المفترضة للدولة، وهذا التداخل بين العلم والسياسة يكشف كيف أن أي شرعية مزعومة تعتمد على المعرفة العلمية تتحول إلى وهم إبستمولوجي، وظيفته خدمة الأسطورة والصراع على السلطة والتحكم في التاريخ والوعي الجمعي ويضع الأسطورة اليهودية، ضمن إطار نقدي يمكن من خلاله تحليل وظيفة العلم كغطاء لإضفاء الشرعية على

الهيمنة وكمكوّن أساسي في صناعة الحتمية المزيفة، التي تدعم المشروع السياسي القائم على السردية الرسمية.

يُرسخ هذا الموضوع محورًا حاسمًا لفهم العلاقة بين المعرفة العلمية إذ يُستخدم في بناء مشروع سياسي محدد، حيث تتحول الفرضية البيولوجية من أداة تفسيرية لتفاعل الجينات وانتقال الصفات الوراثية إلى أداة لإضفاء شرعية على الدولة اليهودية وتحويلها إلى نتيجة طبيعية للحتمية الجينية، وهذا التحويل استراتيجية متكاملة لخلق سردية وطنية تقدم المشروع السياسي على أنه امتداد طبيعي للخصائص البيولوجية المفترضة للشعب اليهودي، ففي البداية كان الجين وحدة تفسيرية في مختبرات علم الأحياء يُستخدم لفهم آليات البقاء والانتقاء الطبيعي والتحولات الوراثية بين الكائنات الحية، ولكنه سرعان ما تم توسيع نطاق هذا المفهوم ليشمل الإنسان والمجتمع والتاريخ لتبرير فكرة وجود شعب واحد، إذ يتمتع بصفات طبيعية خاصة تبرر قيام الدولة وتحديد الحقوق والانتماءات السياسية والاجتماعية، وبهذا الشكل يتم تحويل البحث العلمي التجريبي إلى أداة سيطرة على الواقع الاجتماعي والسياسي.

ونقدي يؤدي هذا التحويل إلى إلغاء دور الوعي والاختيار التاريخي لصالح ما يُقدم على أنه حتمية بيولوجية مطلقة أي أن أي فعل إنساني أو قرار سياسي أو مسار تاريخي، إذ يتم اختزاله إلى نتيجة للتكوين الجيني المفترض للشعب اليهودي ويتم تجاهل تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي كانت دائمًا تشكل الأحداث التاريخية، وهذا يعزز من فكرة أن تأسيس الدولة لم يكن اختيارًا إنسانيًا أو قرارًا سياسيا لكنه نتيجة طبيعية محتومة، لأن النتيجة المباشرة لهذا التحويل هي تسطيح التاريخ والثقافة والأخلاق وتحويلها إلى مجرد انعكاسات للحتمية البيولوجية، العدالة والتضامن والانتماء القومي يتم تفسيرهم على أنهم استراتيجيات بقاء بيولوجية وليست اختيارات واعية أو قيم متجذرة في التجربة التاريخية والثقافية، وهذا يخلق مجتمعًا مصطنعًا يمكن السيطرة عليه، حيث يُنظر إلى الفرد اليهودي كوحدة تكيفية جينية تخضع لقوانين الطبيعة بدل أن يكون كائنًا قادرًا على الاختيار والتأثير في مجرى التاريخ.

يخلق نوعًا من الغموض الأخلاقي إذ أن أي نقد اجتماعي أو سياسي، يصبح مستحيلاً طالما أن الواقع يُعرض على أنه نتيجة قانون طبيعي وضروري ويصبح العلم وسيلة لتثبيت السلطة وتبرير الهيمنة، فقد تقديم مشروع سياسي محدد على أنه حقيقة مطلقة وغير قابلة للمساءلة ويُلغى أي فهم للسياسة والتاريخ بوصفهما

نتاج تفاعلات بشرية معقدة ويُستبدل بهما تفسير مبسط يعتمد على الحتمية البيولوجية، يُظهر هذا التحويل هشاشة الأساس الإبستمولوجي للأسطورة اليهودية، حيث يتم الخلط بين التفسير العلمي والتبرير الأيديولوجي وتجاوز حدود المنهج البيولوجي إلى ميتافيزيقا قومية تحوّل الفرضية إلى يقين مطلق وتنتزع الاحتمالات التاريخية والاجتماعية والثقافية لصالح سردية موحدة، تعمل على إخفاء الصراع السياسي والاختيارات التاريخية وتحويل الدولة إلى نتيجة طبيعية لا قرار إنساني أو مشروع جماعي.

يكون علم الأحياء أداة لإعادة إنتاج الهيمنة والسلطة السياسية واللاهوتية، إذ يتم تصوير المشروع الوطني على أنه امتداد طبيعي للتركيب الجيني المفترض للشعب اليهودي، وتصبح كل المقاومة أو المسارات التاريخية البديلة مجرد انحراف عن القانون الطبيعي المفترض وتُفرض شرعية الدولة على أساس وهم الحتمية البيولوجية ويغدو التاريخ والثقافة والاختيار الإنساني مجرد طبقات تُمحى لصالح سردية متكاملة، تعمل على تثبيت السيطرة وتحويل الفرضية العلمية إلى عقيدة سياسية ومبرر أخلاقي للهيمنة والاجتماع الزائف، هذا التحليل يظهر كيف أن الاختزال البيولوجي وتشييء الإنسان يسهم في تكوين أسطورة الدولة "اليهودية"، من خلال التأكيد على ضرورة تفكيك العلاقة بين العلم والسياسة والتمييز بين التفسير العلمي والتبرير السياسي، ويبرز هشاشة أي مشروع يقوم على تثبيت الحتمية الطبيعية وتجاهل الاحتمالات التاريخية والاجتماعية والثقافية، فقد يعيد فتح النقاش حول الحرية الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية في صناعة التاريخ والسياسة والهوية.

يُمثل إسقاط نموذج خاص على التاريخ الإنساني المعقد جوهر العملية التي استخدمها المشروع الصهيوني لإضفاء شرعية علمية على قيام الدولة "اليهودية"، فهذا الإسقاط يقوم على أخذ نموذج محدود سواء كان بيولوجيًا أو علميًا أو ثقافيًا أو اجتماعيًا واعتباره قاعدة عامة لتفسير كل الظواهر الإنسانية عبر التاريخ وكأن كل الأفراد وكل الجماعات تخضع تلقائيًا لنفس القوانين المفترضة، وهو ما يخلق وهمًا معرفيًا ويحوّل التاريخ إلى مسار واحد محتوم يخفي التعدد والتنوع ويقدم الدولة كحقيقة طبيعية لا كقرار تاريخي، وفي هذا الإطار يتم تصوير التاريخ اليهودي كامتداد طبيعي للخصائص البيولوجية المفترضة للشعب اليهودي أو لسلوكياته الجماعية المفترضة في كل مكان وزمان، فكل حدث سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي مجرد نتيجة محتومة لهذه القوانين المفترضة ويتم إلغاء أي دور للوعي الإنساني أو الاختيار

الفردي أو التحولات الاجتماعية المعقدة ويغلق المجال أمام الاحتمالات التاريخية المتعددة والتفاعلات غير المتوقعة، بين عوامل مختلفة ويجعل التاريخ يبدو كأنه مكتوب مسبقًا ويبرر قيام الدولة على أنه نتيجة طبيعية وليس اختيارًا سياسياً.

التبسيط المفرط يؤدي إلى اختزال التجربة اليهودية بأكملها في خط تطوري واحد، حيث يبدو الصعود الاجتماعي والسياسي والثقافي وكأنه ضرورة طبيعية لا مجال فيها للخطأ أو النقد، يصبح كل تحول سياسي أو اجتماعي مرتبط بالضرورة البيولوجية المفترضة للنموذج المحدد ويغيب عن النظر تأثير الصراعات الداخلية والتفاعلات الخارجية والتحولات الاقتصادية والثقافية، فقد يعطي انطباعًا زائفًا بأن الدولة كانت مصيرًا محتومًا، فضلًا عن ذلك يعمل هذا الإسقاط على إخفاء التباينات التاريخية والثقافية بين المجتمعات اليهودية المختلفة، يجعل أي اختلاف عن السردية الرسمية يبدو غير طبيعي أو معيب ويحوّل التعدد والاختلاف الاجتماعي والتاريخي إلى وهم ويجعل المجتمع ككيان طبيعي متجانس يخضع لقانون حتمي ويغلق الباب أمام أي تحليل تاريخي متعدد الأبعاد أو نقد فلسفي أو اجتماعي.

يُستعمل هذا **الاختزال البيولوجي** لتبرير كل أشكال الهيمنة والسيطرة ويخفي الصراع السياسي والاجتماعي الحقيقي خلف واجهة علمية ويضفي على المشروع السياسي والاقتصادي مظلة من الشرعية المزعومة، بد ان يحول أي ممارسة سياسية أو قرار حكومي إلى استمرار طبيعي، في إطار هذا القانون المفترض للنموذج ويجعل من الصراع الأخلاقي والاختيارات الإنسانية غير ذات قيمة أو تأثير، هذا الإسقاط حدود النموذج البيولوجي أو العلمي عند تفسير التاريخ الإنساني، لأن الحجة التي تقدمها أسطورة الدولة اليهودية ويؤكد أن التاريخ ليس مسارًا واحدًا، فهيَ شبكة معقدة من الاحتمالات والتفاعلات بين الفرد والمجتمع والثقافة والسياسة وأي مشروع قومي، إذ يقوم على إسقاط نموذج محدود على كل التاريخ يخضع لأوهام معرفية ويفتقر إلى أي أساس منطقي أو أخلاقي أو إبستمولوجي، فقد تؤكد الحاجة إلى قراءة التاريخ اليهودي بوصفه فضاء متعدد الاحتمالات والتفاعلات.

وعليه؛ إسقاط نموذج خاص على التاريخ الإنساني المعقد أداة سياسية استراتيجية لإضفاء الشرعية على مشروع قومي محدد، من خلال تحويل التجربة البشرية المعقدة إلى سردية واحدة لتثبيت السلطة والسيطرة وإخفاء الصراع الحقيقي وإلغاء دور الإرادة الإنسانية، يكشف كيف تم تحويل المعرفة العلمية والبيولوجية إلى

وظيفة سياسية لتبرير الدولة اليهودية كأسطورة قائمة على ما يُقدم كحقيقة طبيعية، وبالتالي يصبح النقد الفلسفي والتاريخي ضروريًا لكشف زيف هذه الأسطورة وفهم الواقع اليهودي والتاريخي بوصفه متعدد الأبعاد ومتغير وليس مسارًا محكومًا مسبقًا أو محتومًا، فقد تظهر الحاجة لإعادة تقييم كل عناصر السردية الرسمية وفحص كيفية استخدام النماذج العلمية والبيولوجية والسياسية في خدمة شرعنة الدولة وإنكار التعدد والاختيار والحرية في التاريخ اليهودي.

6. انتاج المجتمع الزائف

يُمثل التصور القائم على الاختزال البيولوجي وتشييء الإنسان نقطة مركزية في تأسيس ما يُمكن تسميته بالمجتمع الزائف، الذي يُقدّم الدولة اليهودية على أنها كيان طبيعي وضروري بلا أي تدخل للوعي أو الفعل البشري الحر ويعكس هذا التصور الجمع بين العقل العلمي والوظيفة السياسية في خدمة سردية أحادية تعمل على إخفاء التعدد التاريخي والثقافي والجغرافي، الذي شكّل الشعب اليهودي عبر القرون ويحوّل التنوع الاجتماعي المعقد إلى نموذج بيولوجي موحد يُسوّغ فكرة الشعب الواحد الخاضع للقوانين الطبيعية، فقد يُغلق المجال أمام أي مساءلة نقدية أو إعادة تأويل للتاريخ.

تُصبح الأفراد مجرد وحدات تكيف بيولوجية تخضع للحتمية الجينية وتُحصر الهويات الثقافية والدينية والاجتماعية، ضمن إطار متجانس ويُحوّل المجتمع من فضاء حيوي غني بالتنوع إلى كيان طبيعي متكامل يُفترض أنه محكوم بالقوانين البيولوجية المفترضة، وهذا التحويل يؤدي إلى تهميش التاريخ واللغة والاختيارات الإنسانية ويُنتج سردية رسمية تستبعد كل مسار أو تجربة أو هوية، قد تتناقض مع الضرورة الطبيعية المفترضة للدولة ويُصبح الفعل السياسي والاختيار الإنساني مجرد ظواهر ثانوية تفسّر ضمن الحتمية البيولوجية، يُسهم هذا التصور في تقليص البعد الأخلاقي والفكري ويحوّل التضامن والقيم القومية والدينية إلى مجرد نتائج عرضية لآليات التطور الطبيعي ويُلغى أي معنى للعدالة أو المسؤولية الاجتماعية ، ُقدّم الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية كامتداد طبيعي للقوانين البيولوجية، إذ يجعل الدولة ومؤسساتها وممارساتها السياسية غير قابلة للنقد، لأنها مبرّرة علميًا وفق إطار الحتمية الطبيعية المفترضة ويُختزل كل تعقيد اجتماعي أو صراع سياسي إلى نموذج تطوري مبسط يخدم وظيفة الدولة والسلطة.

يُظهر هذا التصور كيف يُستغل العلم والمعرفة البيولوجية لإنتاج أدوات شرعية تثبت أسطورة الدولة اليهودية، تُخفي الصراع التاريخي والاجتماعي والسياسي الحقيقي ويُغلق المجال أمام الروايات البديلة والتعددية التاريخية، يُستبعد كل تأثير للثقافة والتجربة الإنسانية والفعل الجماعي ويُستبدل كل ذلك بسردية واحدة تُحوّل المجتمع إلى كيان زائف يُقدّم على أنه نتيجة طبيعية للضرورة التاريخية، وهذا التصور الأسس الإبستمولوجية للاختزال البيولوجي واستخدامه لتبرير شرعية الدولة، يُظهر أن المجتمع الزائف الناتج عنه ليس مجرد إساءة معرفية وإنما أداة سياسية لإخفاء الصراع وضبط التاريخ وتحويل الاختيارات البشرية إلى وهم الحتمية الطبيعية، اي أن أسطورة الدولة اليهودية بوصفها حقيقة طبيعية تعتمد على تهميش التعدد الاجتماعي والتاريخي والثقافي وإلغاء البعد الأخلاقي والفكري، يُصبح كل فعل سياسي مقترنًا بالضرورة البيولوجية وكأنه محكوم مسبقًا.

أثر هذا التصور يمتد ليشمل إنتاج مجتمع زائف يقوم على فرضية الطبيعة والضرورة ويحوّل الدولة اليهودية من مشروع سياسي تاريخي إلى كيان يبدو طبيعيًا وضروريًا، يمحو كل أثر للاختيار والوعي والاختلاف ويجعل من الهيمنة السياسية والاجتماعية والمجتمعية نتيجة حتمية للعلموية البيولوجية، فقد يؤكد أن تفكيك هذه الأسطورة وإعادة قراءة التاريخ اليهودي كمجال متعدد الاحتمالات والتفاعلات والاختيارات الحرة يُعد ضرورة معرفية وسياسية لإعادة الربط بين الأخلاق والسياسة والتاريخ والوعي الإنساني، تبرير اللامساواة بين السكان بوصفها نتيجة طبيعية يمثل أحد الأعمدة الأساسية في الأسطورة الصهيونية التي تصور الدولة اليهودية ككيان طبيعي وضروري، إذ تعتمد هذه الرواية على منطق مفاده أن الفوارق بين الأفراد والمجموعات ليست نتاجًا للقرارات الاجتماعية والسياسية أو للجهد الإنساني، فهي انعكاس للتركيب البيولوجي المفترض، وهذا يجعل الهيمنة والسيطرة على الموارد والحقوق تبدو مشروعة تلقائيًا ويغلق المجال أمام أي مساءلة أخلاقية أو سياسية أو تاريخية.

في هذا الإطار يُقدّم التفاوت في الثروة والسلطة والحقوق بوصفه امتدادًا طبيعيًا للقدرات الوراثية والصفات البيولوجية المفترضة، إذ يُحوّل التفوق الجماعي إلى مسوّغ للسيطرة ويُهمش أي دور للتاريخ أو الثقافة أو الخبرة أو الجهد الاجتماعي، فقد يُلغى مفهوم المسؤولية المشتركة والمساواة الإنسانية وتصبح العلاقات الاجتماعية المتبادلة مجرد انعكاس للتنظيم الطبيعي المفترض، حيثُ يبرر الاختلاف الاجتماعي على أساس

حتمي بيولوجي يُقدّم على أنه الحقيقة، لأنهُ يستخدم هذا التبرير لإخفاء الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحقيقي خلف خطاب علمي مزعوم ويحوّل السيطرة والهيمنة إلى قانون طبيعي يُضفي شرعية زائفة على سياسات التمييز والاستبعاد، لأن يحوّل البنية الاجتماعية إلى فضاء يحكمه التفوق البيولوجي المزعوم ويمنع أي مشروع قائم على العدالة أو إعادة توزيع القوة، يجعل الاستبعاد الاجتماعي والسياسي مبررًا علميًا لا يحتاج إلى نقاش أخلاقي أو سياسي.

يظهر هذا التبرير هشاشة الأسس الإبستمولوجية للاختزال البيولوجي، عندما يظهر كيف تتحول فرضيات علمية محدودة إلى يقين اجتماعي وسياسي ويُستثمر في تثبيت أسطورة الدولة اليهودية وشرعنة الهيمنة وإلغاء أي مسار بديل للتاريخ، فقد يؤكد أن ما يُقدّم على أنه نتيجة طبيعية ليس سوى آلية معرفية وسياسية لإخفاء الاختيارات والإرادة البشرية والتحكم في وعي الجماعات، إذ يكشف أن المجتمع ليس نتيجة حتمية للطبيعة وإنما فضاء مفتوح للتاريخ والاختيار والتفاعل الاجتماعي والثقافي، أن تبرير اللامساواة بوصفها نتيجة طبيعية ليس مجرد إساءة معرفية، وإنما أداة مركزية لإنتاج مجتمع زائف يبرر الهيمنة ويشرعن القمع ويحوّل الاختلاف الاجتماعي والثقافي والتاريخي إلى أداة لدعم سردية الدولة "اليهودية" ككيان طبيعي وضروري، يضع إطارًا فلسفيًا نقديًا لتفكيك هذه الأسطورة وإعادة قراءة الواقع الاجتماعي والتاريخي بوصفه شبكة معقدة من الاحتمالات والتفاعلات والاختيارات الحرة والتجارب الإنسانية المتنوعة، يتيح فهم أن الشرعية الحقيقية لا تُبنى على الحتمية البيولوجية وإنما على القيم الأخلاقية والممارسات السياسية والتاريخية الواقعية.

نزع المسؤولية الأخلاقية عن المشروع الصهيوني يُعد امتدادًا طبيعيًا للمنطق البيولوجي، الذي اختزل الإنسان اليهودي إلى كيان يحمل خصائص جينية محددة ويحوّل التاريخ إلى سلسلة حتمية من النتائج، يقوم هذا الإطار على إلغاء أي دور للإرادة الإنسانية أو الاختيار السياسي والاجتماعي في تشكيل مصائر الأفراد والجماعات ويُحوّل السلطة والسيطرة على الأرض والسياسات القومية إلى ما يُصوّر على أنه ضرورة طبيعية أو نتيجة حتمية للتطور البيولوجي المفترض للشعب اليهودي، يغيب عن الحساب أي مساءلة أخلاقية أو فلسفية ويجعل من الهيمنة والاستغلال الاجتماعي والسياسي أفعالًا مشروعة تلقائيًا ومبررة علميًا.

تُقدّم الأفعال السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أنها امتداد لقوانين الطبيعة وللانتقاء الطبيعي ويُلغى أي اعتبار للمسؤولية الأخلاقية الفردية أو الجماعية تجاه الآخرين، فقد يصبح التمييز الاجتماعي والعنصري والاقتصادي والسياسي مجرد انعكاس للضرورة الطبيعية، يُقنع الأفراد بأن ما يحدث خارج إرادتهم أمرًا حتميًا لا يمكن تغييره ويحوّل المشروع الصهيوني من اختيار واعٍ، إلى نتيجة بيولوجية مزعومة ويجعل من الدولة اليهودية كيانًا مفروضًا طبيعيًا على المجتمع الإنساني، إذ يُتيح هذا النزع الأخلاقي تغطية الصراعات والاختيارات السياسية خلف خطاب علمي مزيف يُقدم القوة والسيطرة على أنها جزء من النظام الطبيعي، يُخفي دور الدين والسلطة والسياسة في صناعة الواقع التاريخي ويُهمش أي نقد أخلاقي أو سياسي ويعزل المشروع عن تبعات أفعاله تجاه الشعوب الأخرى ويحوّل المسؤولية الإنسانية إلى وهم ضمن نظام يُظهر الهيمنة على أنها أمر طبيعي وضروري، يجعل من العدالة والمساءلة الإنسانية أدوات ثانوية في تفسير التاريخ.

يُظهر هذا المنطق هشاشة الأساس الأخلاقي للمشروع الصهيوني وكيف أن الحتمية البيولوجية والخطاب العلمي الوظيفي، يُستخدمان لإضفاء شرعية زائفة على سياسات الاستبعاد والتمييز ويحوّل القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى نتائج طبيعية غير قابلة للنقاش، وايضًا يُخفي حقيقة أن التاريخ والسياسة نتاج اختيارات بشرية مدروسة، يجعل من الدولة "اليهودية" كيانا زائفًا يُقدّم على أنه حامل للحق الطبيعي ويُبرر السيطرة والهيمنة باسم الطبيعة والتطور، وهذا يُظهر أن نزع المسؤولية الأخلاقية ليس مجرد مسألة نظرية أو فلسفية وإنما أداة عملية لإخفاء الاختيارات السياسية والإيديولوجية وراء خطاب علمي مزيف، بمعنى أن أي نقد حقيقي للمشروع الصهيوني لا يمكن أن يتم إلا من خلال إعادة الاعتبار للأخلاق والحرية الإنسانية والمسؤولية الفردية والجماعية في صناعة التاريخ والسياسة، يدعو إلى تفكيك الأسطورة التي تُقدّم الهيمنة والسيطرة على أنها نتيجة طبيعية لا خيار بشري، يعيد طرح المشروع اليهودي كاختيار سياسي واجتماعي قابل للنقد والمساءلة ويبرز هشاشة الزعم بوجود شرعية طبيعية أو علمية للدولة.

شرعنة الإقصاء والاستيطان باسم العلم تمثل ذروة توظيف المنطق البيولوجي والإبستمولوجي لإضفاء شرعية وهمية على المشروع الصهيوني، تقدم نموذجًا واضحًا لكيفية تحويل المعرفة العلمية إلى أداة للسلطة السياسية والاجتماعية والثقافية ويصبح الإقصاء والاستيطان، وفي هذا السياق ضرورة طبيعية مترتبة على

القوانين المفترضة للبيولوجيا والتطور ويُختزل التاريخ اليهودي والفلسطيني إلى مسار حتمي واحد، إذ يُبرر السيطرة على الأرض ويُغلق أي مساحة للصدفة أو الاختيار الإنساني، حيثُ يكون التوسع الاستيطاني والسيطرة على الموارد وتهميش السكان الأصليين خطوات طبيعية في سلسلة من النتائج البيولوجية والحتمية الوراثية ويُلغى دور الإرادة أو الفعل السياسي، يتماهى الصراع الإنساني والاجتماعي إلى مجرد نتيجة لخصائص جينية مفترضة ويصبح الإقصاء السياسي والاجتماعي والاستيطان القسري مبررًا، بحجة الحتمية الطبيعية ويُطوى البعد الأخلاقي ويُهمش أي نقاش حول العدالة أو الحقوق الإنسانية.

وظفت السلطة اللاهوتية والسياسية هذا الخطاب العلمي لتقليص احتمالات التاريخ وتهميش الروايات البديلة وتحوّل المعرفة إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة على الأرض والإنسان وتقديم السياسات القمعية على أنها حقائق موضوعية لا جدال فيها، ويُخفي الخطاب العلمي الخضوع الكامل للإيديولوجيا، إذ يخلق وهمًا بأن المشروع الصهيوني كان نتيجة طبيعية لتطور شعبي تاريخيًا وجينيًا ويغلق الباب أمام أي مساءلة أو نقد، لأن هذا الاستخدام للعلم كيف يمكن تحويل المعرفة إلى وظيفة سياسية تخدم الأيديولوجيا، إذ تدعم الأسطورة الصهيونية وتبين ضعف الشرعية المفترضة وتوضح أن أي محاولة لإضفاء الطابع الطبيعي أو العلمي على الإقصاء والاستيطان ليست سوى تزييف معرفي يخدم مصالح القوة والسيطرة، يجعل من السلطة العلمية أداة لإخفاء الاختيارات البشرية والمسؤولية الأخلاقية.

استثمار العلم في تبرير المشروع الصهيوني أدى إلى تحويل المجتمع والفلسطينيين إلى عناصر طبيعية قابلة للتصنيف والتوجيه، تكون من والمجتمع مسرحًا لتطبيق "الضرورة الطبيعية التاريخية والسياسية للحدث، ليكُن أن أي مشروع قومي قائم على حتمية مزعومة يتجاهل السياق الإنساني والتاريخي ويجرد الأفعال السياسية والاجتماعية من معناها ويعرضها كقوانين ثابتة لا مساءلة فيها، خاصة شرعنة الإقصاء والاستيطان باسم العلم تكشف عن ازدواجية المعرفة العلمية وتحولها إلى أداة للسيطرة وتُبرز الحاجة الملحة لإعادة قراءة التاريخ والهوية اليهودية والفلسطينيةن إذ يُعيد الاعتبار للفعل الإنساني والاختيار السياسي ويعيد طرح الأسئلة الأخلاقية والقيمية حول العدالة والحق في الأرض والهوية، فقد يكشف أن العلم الذي يُوظف لإخفاء السلطة والإيديولوجيا لا يُنتج معرفة موضوعية، وإنما يدعم أسطورة الدولة ويحولها إلى مشروع زائف يسعى لتثبيت الهيمنة على الواقع والتاريخ والإنسان.

مثل تحويل الظلم السياسي إلى قانون بيولوجي أرقى مستويات توظيف المعرفة العلمية في خدمة الإيديولوجيا، فقد يظهر بوضوح في تكوين أسطورة الدولة اليهودية حيث يُبرر الاحتلال والاستيطان والتمييز بين السكان على أساس خصائص بيولوجية مفترضة وليس على أساس قرار سياسي أو تاريخي واعٍ، حيثُ يصبح التوسع في الأرض والموارد وسلطة الدولة على الأفراد قانونًا طبيعيًا، لأن يُفترض أن يحكم العلاقات الإنسانية ويُلغى دور الإرادة والاختيار البشري، بعد ان يُهمش التاريخ والثقافة ويُجعل كل فعل سياسي ووعي اجتماعي مجرد نتيجة تلقائية لفرضيات بيولوجية مصطنعة، إذ يكون المجتمع الفلسطيني والمجتمعات المحلية الأخرى عناصر قابلة للتصنيف والتوجيه وفق نموذج بيولوجي مفترض، إذ يُختزل فيه الإنسان إلى حامل جينات أو وحدة تكيف بيولوجية ويُستغنى عن وعيه وضميره وتاريخه ويُهمش صراعه الاجتماعي والسياسي، فكل فعل واعٍ إلى نتيجة حتمية للتطور الطبيعي المزيف، وهذا الإلغاء للوعي والاختيار يحوّل السياسة إلى ممارسة آلية تحت ستار الضرورة الطبيعية، فقد يمنح الدولة القدرة على تقديم سياساتها الاستيطانية والاحتلالية على أنها امتداد طبيعي لتطور المجتمع اليهودي.

استغلت السلطة السياسية واللاهوتية من خلال توظيف هذا التفسير البيولوجي لتقليص الاحتمالات التاريخية المتعددة ولتهميش الروايات المنافسة، من أجل إنتاج سردية زائفة تؤكد أن السيطرة على الأرض والموارد والتوسع الاستيطاني، ليكُن نتيجة طبيعية وضرورية ويصبح القانون البيولوجي أداة لتطبيع الظلم وإخفاء المسؤولية الأخلاقية وتحويله إلى قاعدة شبه علمية، إذ تمنح الدولة شرعية وهمية وتغطي على الطبيعة الحقيقية للصراع السياسي والاجتماعي وتحوّل الصراع التاريخي إلى فرضية طبيعية خالدة، فهذا الاستخدام كيف يمكن تحويل العلم إلى أداة ضبط المجتمع والتحكم فيه وإعادة إنتاج الهيمنة بطريقة مقنعة على مستوى الخطاب العلمي يُظهر ادعاء بالحياد العلمي، بينما يؤكد أن المعرفة العلمية وسيلة لإضفاء غطاء شرعي على ممارسات سلطوية وإقصائية، يصبح التاريخ والاختيار الإنساني والثقافة مجرد متغيرات ثانوية في معادلة الحتمية البيولوجية.

يعمل هذا الخطاب على إضعاف قدرة الأفراد والجماعات على المقاومة أو نقد المشروع السياسي، فكل فعل احتجاجي أو مقاومة اجتماعية يُنظر إليه على أنه مخالف لقانون الطبيعة أو غير متوافق مع التطور البيولوجي المزيف، يجعل المجتمع كله خاضعًا لمنطق القوة تحت ستار الطبيعة، كما يُهمش هذا التوظيف

للعلم البعد الأخلاقي، فقد يحوّل المسؤولية عن الظلم والتمييز إلى شيء خارج نطاق الاختيار الإنساني ويخلق مجتمعًا زائفًا يقوم على الضرورة الطبيعية والتفوق البيولوجي المزيف، هذا التحويل للظلم السياسي إلى قانون بيولوجي يكشف الاستخدام الاستراتيجي للعلم لتبرير الممارسات القمعية والاستيطانية، يبرز هشاشة شرعية الدولة اليهودية القائمة على هذه السردية ويعيد طرح السؤال حول العلاقة بين العلم والسياسة والدين، اي إنهث مشروع قومي، إذ يُقدّم نفسه على أنه نتيجة طبيعية للخصائص البيولوجية يتجاهل التاريخ والثقافة والاختيار الإنساني ويحوّل العدالة والمساءلة إلى مجرد وهم، بينما يصبح القانون البيولوجي وسيلة لإخفاء الصراع الاجتماعي والسياسي ويشرعن الاستيطان والقهر باسم العلم ويؤكد الحاجة إلى نقد فلسفي وإبستمولوجي يعيد الاعتبار للفعل الإنساني والوعي والمسؤولية الأخلاقية.

واخيرًا؛ هذا التوظيف للمفهوم البيولوجي يعمل على إعادة إنتاج الأسطورة الوطنية للدولة "اليهودية" على أنها كيان طبيعي متماسك ومحدد سلفًا، فقد يحوّل كل عناصر المقاومة التاريخية والثقافية إلى نتائج ثانوية أو أحداث عرضية ولا يسمح بفهم السياق الاجتماعي والسياسي التاريخي الحقيقي، إذ يضع حدودًا لتأويل التاريخ ويجعل كل تطور سياسي أو تحرك اجتماعي، ليكُن مجرد انعكاس لقوانين طبيعية محددة مسبقًا ويحوّل الصراع البشري والاختلاف الثقافي إلى مجرد ظواهر جانبية غير مهمة، فإن تحويل الظلم السياسي إلى قانون بيولوجي لا يبرر الممارسات الاستيطانية والقمعية، وإنما يشرعن الرواية الرسمية ويمنحها غطاء علميًا زائفًا ويغلق الباب أمام أي مراجعة أخلاقية أو تاريخية ويجعل المجتمع والمقاومة البشرية مجرد وحدات مطابقة لتصور بيولوجي مختزل، ترى أن المشروع الصهيوني عملية تخطيط سياسي متقن تم تزييفها عبر العلوم لتقديمها كحقيقة طبيعية لا تقبل النقاش.

7. العلاقة بين البيولوجية العلمانية والهيمنة الاصولية لأسطورة الدولة

جدلية فلسفة تأصيل أسطورة الدولة "اليهودية" أظهرت كيف تم استثمار العلمانية البيولوجية كأداة لإضفاء الشرعية على الهيمنة السياسية والاجتماعية، وهذا بوضوح في محاولات ربط السلطة والقرار السياسي بالقوانين الطبيعية المفترضة والتي تستند إلى مفاهيم بيولوجية (مثل) **التفوق الجيني** و**الانتقاء الطبيعي** في إطار الفكر العلمي الحديث، وقد تم استدعاء هذه المفاهيم لتقديم المشروع الصهيوني على أنه امتداد طبيعي لتاريخ الشعب اليهودي وليس نتاج اختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية محددة، وفي هذا الإطار

يصبح الجين بمثابة وحدة تفسير شاملة لكل السلوك الاجتماعي والسياسي وتُحوّل الإرادة الفردية والوعي الاجتماعي والتاريخ إلى مجرد انعكاسات للحتمية الوراثية المفترضة، فقد تختزل المجتمعات اليهودية إلى كائنات طبيعية متجانسة قابلة للتحليل والإدارة في منطق بيولوجي مبسط يُلغى معه أي بعد ثقافي أو تاريخي أو أخلاقي ويصبح كل فعل سياسي أو اجتماعي، يبدو نتيجة حتمية للضرورة الطبيعية وليس خيارا تاريخيا واعيا.

تستغل هذه **العقلانية البيولوجية** لإخفاء **الصراع السياسي والاجتماعي** وتحويل القرارات الاستيطانية والسيطرة على الأرض والموارد إلى نتائج طبيعية وليست موضوعية تاريخية تتطلب المسؤولية والاختيار ويصبح التاريخ اليهودي وكأنه مسار تطوري موحد يخضع لضرورة بيولوجية مزعومة، إذ تُهمل بذلك كل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي شكلت هذا التاريخ عبر القرون، لأن العمل على دمج العلم داخل بنية السلطة في هذه السردية يخلق شرعية وهمية للدولة ويشرعن ممارسات الهيمنة والإقصاء والتفرقة ويحوّل القوة إلى نتيجة ضرورية وليس اختيار بشري، فقد تصبح أي مقاومة أو نقد يبدو مخالفا للطبيعة وقانونها ويُفقد المشروع الصهيوني بعده الأخلاقي والسياسي ويُستبدل بمنطق طبيعي زائف.

هذا التوظيف للعلم يجعل من الدولة اليهودية مرحلة متقدمة في التطور البيولوجي للشعب اليهودي وليس نتاج مشروع سياسي محدد، فقد يعمل على تثبيت سردية أحادية تختزل التنوع الاجتماعي والثقافي والتاريخي إلى نموذج بيولوجي واحد، إذ يصبح المجتمع كله عبارة عن شبكة من الوحدات البيولوجية التي تُدار وفق منطق الضرورة الطبيعية وتغيب عنها الإنسانية والاختيار الحر والمعنى التاريخي، لأن استخدام العلمانية البيولوجية لإضفاء شرعية على الهيمنة، تكشف عن تداخل صارخ بين المعرفة العلمية والقرار السياسي ويظهر كيف يتم تحويل الفرضيات إلى يقين سياسي لتبرير السيطرة والاستيطان والإقصاء ويغطي على الطبيعة الاصطناعية للهيمنة، مما يجعلها تبدو طبيعية وضرورية ويُهمش كل نقد تاريخي أو اجتماعي أو أخلاقي ويمنع إعادة التفكير في المشروع الصهيوني كاختيار بشري وقرار سياسي.

أن **العلمانية البيولوجية** في أسطورة الدولة "اليهودية" حولت تأصيل المجتمع إلى كيان طبيعي مصطنع عبر تقليص الاحتمالات التاريخية إلى مسار واحد، تُغير القوة السياسية إلى قانون طبيعي وتضعف قدرة الجماعات الأخرى على المقاومة أو تكوين مشروع بديل، لأنها تؤسس لأسطورة سياسية تختفي خلفها

التعقيدات الإنسانية والثقافية والاجتماعية، ففي قراءة نقدية للفكر الصهيوني يتضح أن العلم لم يكن أداة محايدة لتفسير الطبيعة أو فهم الواقع الاجتماعي، فقد أصبح غطاء إبستمولوجيًا وسياسيًا لتبرير السيطرة على الأرض والمجتمعات والشعوب الأخرى، بعد أن يُوظف العلم لتقديم الهيمنة على أنها امتداد طبيعي للتاريخ والشعب اليهودي وليس كنتيجة لقرار سياسي واعٍ أو عملية استعمارية مدروسة، وبذلك العلم وسيلة لإخفاء الإرادة السياسية وراء ما يُصور على أنه قوانين طبيعية لا تقبل النقاش.

الآلية الأساسية لهذا التوظيف تتمثل في تحويل المفاهيم البيولوجية والاجتماعية إلى أدوات تبريرية تصوّر الأرض والتاريخ والموارد والمجتمع المحلي كموضوعات قابلة للإدارة والتشكيل، وكأن السيطرة عليها أمر حتمي وفق قوانين التطور الطبيعي والبيولوجي، إذ يُغيب هذا المنطق بعد الأخلاق والعدالة ويحوّل أي معارضة سياسية أو تاريخية إلى مخالفات ضد قوانين الطبيعة، يخلق وهمًا بأن الهيمنة السياسية ليست اختيارًا وإنما ضرورة علمية ووجودية، بعد أن يتم تصوير المجتمع اليهودي على أنه متفوق طبيعيًا وأن قدرته على الهيمنة على الأرض والمجتمعات الأخرى، نتيجة حتمية لقدراته العلمية والفكرية وتُعرض السياسات الاستيطانية والإقصائية على أنها انعكاس لقوانين التطور الطبيعي والنجاة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تُهمش كل المسارات التاريخية البديلة وكل التداخلات الثقافية والاجتماعية، التي يمكن أن تعيد تشكيل الواقع السياسي ويصبح المشروع السياسي كما لو كان مسارًا طبيعيًا ومقدّرًا مسبقًا.

يشمل **التوظيف العلمي** ليمتد إلى تشكيل تصورات معرفية لدى الجماعات نفسها، حيث يقنع الأفراد بأن السياسات الاستيطانية جزء من النظام الطبيعي للعالم وأن الفعل الإنساني، وفي هذه الحالة خاضع للضرورة التاريخية والبيولوجية ويُحوّل التفكير النقدي والمساءلة الأخلاقية إلى أسطورة علمية، إذ لا يمكن الطعن فيها ويصبح المشروع الصهيوني كما لو كان نتيجة حتمية للقوانين البيولوجية والاجتماعية بدل أن يكون قرارًا واعيًا يمكن معارضته أو تغييره، فهذا التوظيف يُظهر التناقض العميق بين وظيفة العلم المفترضة ودوره في دعم الهيمنة السياسية ويكشف كيف يمكن للمعرفة العلمية، أن تتحول من وسيلة للفهم والتحقيق إلى أداة لإضفاء شرعية على السيطرة والإقصاء ويبرز هشاشة الأسس الإبستمولوجية، التي تقوم عليها أسطورة الدولة اليهودية ويضع هذا المشروع السياسي في إطار مشروع علموي يسعى لإخفاء إرادته

الاستعمارية تحت غطاء الموضوعية العلمية ويجعل العلم خادمًا للسلطة، بدل أن يكون وسيلة للتحرر والمعرفة.

يظهر أن هذا التوظيف العلمي ساهم في تثبيت سرديات معينة حول الشعب اليهودي والأرض والقدرة على الحكم والسيطرة، حيث يُقنع المجتمع الدولي والجمهور الداخلي بأن السياسات الاستيطانية والهيمنة على الموارد والمجتمعات الأخرى ليست اختيارًا أخلاقيًا أو سياسيًا، وإنما انعكاس لحقائق طبيعية لا تتغير ويجعل أي نقد لهذه السياسات يبدو وكأنه تجاهل للقوانين الطبيعية والقدرة التاريخية، وهذا ما يمنح المشروع الصهيوني حصانة معرفية وأيديولوجية ضد المساءلة الأخلاقية والسياسية، وفي سياق نقد أسطورة الدولة "اليهودية: يصبح من الضروري التمعن في آلية تقديم التفوق بوصفه نتيجة طبيعية باعتباره عنصرًا مركزيًا في تشكيل الشرعية الزائفة للمشروع الصهيوني، إذ أُعيدت صياغتها لتظهر كخصائص متأصلة في الجوهر البيولوجي والثقافي للشعب اليهودي وهذا التحويل يجعل الإنجازات، تبدو وكأنها محكومة بالقوانين الطبيعية للوجود الإنساني وتُخضع الواقع السياسي إلى وهم الحتمية البيولوجية.

هذا الإطار الفكري يحجب التعقيد التاريخي ويغلق الباب أمام أي قراءة نسبية تراعي السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية، يجعل من السيطرة على الأرض والسيادة على المجتمع الفلسطيني أو غير اليهودي أمرًا يبدو وكأنه امتداد طبيعي للصفات البيولوجية المكتسبة للشعب اليهودي، فقد يُغيب أي دور للفعل الإنساني الحر والاختيار التاريخي ويحوّل التاريخ الاجتماعي والسياسي إلى سلسلة نتائج حتمية يُفترض أنها طبيعية ومبرمجة منذ القدم، لأن الآلية التي يعتمدها هذا الطرح تقوم على دمج الإنجازات العلمية والفكرية مع سرديات بيولوجية توحي بأن القدرات والنجاحات ليست نتاج مجهود أو صراع وإنما انعكاس جوهري للحتمية البيولوجية للكيان اليهودي، وبذلك تتحول المعرفة العلمية إلى أداة لإضفاء الطابع الطبيعي على الهيمنة السياسية والاجتماعية والثقافية، حيثُ يصبح أي نقد أو اعتراض على السياسات الاستيطانية أو المشروع القومي بمثابة إنكار للطبيعة والضرورة التي تحدد سلوك الجماعة.

يؤدي هذا الإطار إلى اختزال الإنسان والمجتمع اليهودي إلى مجرد حامل للجينات والصفات الوراثية القابلة للقياس والتحليل ويتجاهل الأبعاد التاريخية والثقافية والأخلاقية والاجتماعية، فقد يغدو المجتمع إلى نموذج طبيعي مصطنع يُفترض أنه محكوم بقوانين التطور والانتقاء، يُلغى أي دور للفعل الإنساني أو المشروع

الاجتماعي الجماعي، يصبح الخطاب السياسي قائمًا على مبررات علمية زائفة تبرر الهيمنة والسيطرة والإقصاء، لأن إعادة إنتاج التفوق بوصفه نتيجة طبيعية تؤدي أيضًا إلى شرعنة الإقصاء والاستيطان باسم القانون الطبيعي للوجود البشري، إذ يُصوَّر كل تقدم أو توسع كضرورة ملزمة يجب تقبلها ويُستبدل التاريخ المعقد والأحداث الاجتماعية بالفرضية البيولوجية، فقد يصبح المشروع القومي نتيجة منطقية وطبيعية للخصائص الوراثية للشعب اليهودي، يُلغى بذلك البعد الأخلاقي لكل القرارات السياسية والاجتماعية ويُخفى دور القوة والصراع والاختيار الإنساني وراء غلاف علمي مزيف.

هذه الرؤية تجعل من التفوق الطبيعي أداة لتثبيت الهيمنة القانونية والسياسية والاجتماعية وتحويل المعرفة والعلوم إلى سلطة على الواقع الاجتماعي والإنساني، لأنهُ تخلق مجتمعًا زائفًا، حيث يُنظر إلى كل ما هو إنساني وثقافي واجتماعي على أنه امتداد للضرورة الطبيعية، يصبح الخطاب السياسي مستندًا إلى وهم الحتمية البيولوجية ويُهمل كل بدائل السرد التاريخي والاجتماعي ويغلق الباب أمام أي مساءلة نقدية أو فلسفية، ويبين هذا الاستخدام للتفوق الطبيعي هشاشة الأسطورة الصهيونية، يُبرز أنها ليست نتاجًا طبيعيًا أو إرادة إلهية وإنما نتيجة لتلاعب معرفي وسياسي يستخدم العلم والبيولوجيا لإخفاء الاختيار الإنساني والصراع التاريخي وتحويل الواقع المعقد إلى خط حتمي واحد يُقدَّم على أنه حقيقة طبيعية، لأنهُ يعمل هذا على إضفاء قدسية مزيفة على الدولة وشرعيتها ويجعل من الإنجازات العلمية والفكرية والاقتصادية والسياسية أدوات في خدمة تثبيت السلطة والهيمنة وتهميش كل بدائل المعرفة والتاريخ والاختيار الحر، يكشف في الوقت نفسه التناقض الكامن بين ما يُعرف بالمنطق الطبيعي وبين الحقيقة التاريخية والاجتماعية المعقدة للمجتمع اليهودي وللمشروع الصهيوني.

يكون موضوع إخفاء الصراع السياسي خلف خطاب علماني محورًا أساسيًا لفهم كيف تمكن المشروع الصهيوني من تحويل السياسات الاستعمارية والإقصائية إلى سردية تبدو موضوعية وحيادية، يظهر ذلك جليًا في الطريقة التي وظف فيها الخطاب العلمي والمعرفة التقنية لتغطية الصراع التاريخي المعقد على الأرض والهوية ويصبح كل فعل سياسي (مثل) الاستيطان والتهجير والمصادرة مشروعًا، يبدو نتيجة ضرورية لطبيعة الواقع أو قانونًا علميًا يمكن تفسيره وتحليله دون إشراك الأخلاق أو الاعتبارات التاريخية، إذ تستند هذه الآلية على إعادة صياغة القضايا السياسية والاجتماعية المعقدة بمصطلحات علمية وبيولوجية

واجتماعية محايدة، تتحول الصراعات بين الجماعات إلى مسائل قابلة للقياس والتحليل والتنبؤ، كما لو كانت ظواهر طبيعية مستقلة عن الاختيار الإنساني والتاريخي ويختفي بذلك الوعي بالقرار السياسي والاختيار الفردي والجماعي ويُلغى كل اعتبار أخلاقي أو عدلي أو فكري يتحكم في تشكيل السياسات ويصبح الواقع السياسي والاجتماعي مجرد مجموعة متغيرات يمكن ضبطها ومعالجتها.

هذا الإخفاء يخلق شرعية وهمية للدولة اليهودية ويجعل المشروع الصهيوني، يظهر على أنه امتداد طبيعي للتطور التاريخي والثقافي ويُغطي على التوترات والمواجهات الحقيقية ويحوّل أي اعتراض أو مقاومة إلى إنكار للموضوعية العلمية المفترضة ويُصادر النقاش الأخلاقي والسياسي لصالح تصور، إذ يقدّم الهيمنة والإقصاء على أنها نتائج طبيعية لا خيار بشري فيها ويجعل الدولة تبدو محمية من النقد التقليدي والاعتراضات الأخلاقية، يتجاوز تأثير هذا الخطاب مجرد التبرير ليشمل إعادة إنتاج فكرة الحتمية التاريخية، عندما يغدو الماضي والجغرافيا والاختلافات الثقافية إلى أدوات لإضفاء الطابع الطبيعي على السياسات الاستعمارية في فلسطين ويحوّل الخطاب البيولوجي والاجتماعي والتقني إلى معايير لتفسير كل فعل سياسي أو اقتصادي على أنه ضرورة طبيعية لا يمكن الاعتراض عليها ويقوّض أي مشروع مقاوم أو أي بديل ثقافي واجتماعي، فقد يؤدلج واقعًا مسطحًا يختزل تعقيد التاريخ والهوية في قانون بيولوجي أو اجتماعي زائف.

ففي العمق تكشف هذه العملية عن التناقض الجوهر بين ما يُعلن عن حياد المعرفة العلمية وبين وظيفتها الحقيقية كأداة للهيمنة والسيطرة، يظهر أن المشروع الصهيوني لم يُبنى على إرادة شعوب أو خيارات حرة وإنما على استثمار العلم والمعرفة لتثبيت السلطة والإقصاء والهيمنة على الأرض والثقافة والإنسان، يصبح كل فعل سياسي واجتماعي تحت رحمة هذا التلاعب المعرفي، الذي يختزل التاريخ والاجتماع والثقافة إلى قوانين طبيعية ويحوّل الخطاب العلمي إلى وسيلة لإضفاء شرعية على القوة والتحكم وتحويل الإكراه السياسي إلى حقيقة تبدو محايدة وموضوعية، يستمر بهذا الشكل إنتاج مجتمع زائف يرتكز على الضرورة الطبيعية المفترضة ويجعل أي نقد أو مقاومة تبدو غير عقلانية أو خارج نطاق الواقع العلمي.

أضحت القوة إلى حتمية بيولوجية آلية مركزية لفهم كيفية شرعنة الهيمنة والاستحواذ على الأرض والهوية وتحويل السياسة الصهيونية من فعل اختياري واعٍ إلى نتيجة طبيعية ملزمة منطقياً وأخلاقياً، يستند هذا التحويل إلى إعادة صياغة المفاهيم السياسية والاجتماعية ضمن إطار بيولوجي يجعل القوة والتفوق والهيمنة

امتداداً للصفات الوراثية المفترضة لدى جماعة معينة، فقد يصوّر كل فعل توسعي أو استيطاني أو قمعي كجزء من القانون الطبيعي للتطور البشري دون أي تدخل للوعي أو الاختيار التاريخي، إذ تعتمد هذه الاستراتيجية على اختزال الإنسان والجماعة إلى حامل للصفات البيولوجية والتكيف الوراثي، من خلال إخفاء البعد الثقافي والتاريخي والسياسي للهوية اليهودية ويُلغى دور اللغة والدين والتاريخ في صنع الفعل السياسي ويُحوّل كل الصراع على الأرض والسلطة إلى نتيجة محتومة للتفوق الطبيعي المفترض، فقد يصبح التمييز والهيمنة والإقصاء مشروعا تلقائياً وغير قابل للنقد أو المناقشة، إذ يُقدّم هذا الطابع الطبيعي كغطاء علمي لأفعال سياسية يمكن تفسيرها فقط من خلال منطق البيولوجيا التطورية.

يظهر تناقضاً جوهرياً بين **العقل العلمي** المعلن و**وظيفته الحقيقية** كأداة لإضفاء شرعية على السلطة وتحويل القوة إلى ضرورة بيولوجية، فقد يكشف كيف يمكن للمعرفة العلمية أن تُستغل لإخفاء الاختيارات السياسية والتاريخية خلف ستار من الحتمية الطبيعية، يصبح التفوق السياسي والاجتماعي للشعب اليهودي مسألة مفترضة طبيعية لا جدال فيها ويُغفل تماماً دور الأخلاق والعدالة والوعي في صنع القرارات التاريخية، بعد ان يُظهر هذا التمثيل البيولوجي للقوة كيف يتم إنتاج سردية الدولة اليهودية كحقيقة تاريخية طبيعية وليس كمشروع بشري قائم على الاختيار والقرار، فقد يؤكد أن أي مقاومة أو سردية بديلة خارج نطاق القانون البيولوجي المفترض تصبح غير ممكنة، بعدما يُضعف القدرة على التنظيم الاجتماعي ويُهمل البعد الفكري والثقافي والجماعي للمجتمع ويحول الإنسان إلى عنصر قابل للقياس والإدارة ضمن منطق الطبيعة.

ففي العمق يُظهر هذا التحويل كيف يمكن استخدام العلم لتثبيت السلطة وجعلها فوق التاريخ والمساءلة والاختيار الإنساني، يتماهى التناقض بين ما يُعلن عنه من حياد معرفي وبين وظيفته الحقيقية كأداة لإضفاء شرعية على الهيمنة ويبرز أن المشروع الصهيوني على استثمار المعرفة العلمية لتحويل القوة إلى حتمية بيولوجية مفترضة تُبرر الإقصاء والهيمنة، تمنح الدولة اليهودية صفة الثبات والتاريخية الطبيعية ويصبح أي نقاش حول العدالة أو الأخلاق أو الاختيارات الإنسانية خارج نطاق هذا الإطار ، إذ يُغلق الباب أمام أي مساءلة عقلانية للنموذج السياسي والاجتماعي المفترض.

من كل ذلك يمكن القول؛ إنَّ لاختزال البيولوجي وتشييء الإنسان في تصور ريشارد دوكنز، يتجلى في معرفة كيف تم تحويل مفاهيم علمية مجردة إلى أدوات لإضفاء شرعية على أسطورة الدولة "اليهودية" وتحويلها، من مشروع سياسي بشري قابل للنقد والمراجعة إلى حقيقة طبيعية مفترضة لا يمكن المساس بها، إذ أصبح الجين يُقدم كوحدة تفسير شاملة لشرعنة هوية الدولة اليهودية ويُستخدم لتفسير الانتماء والحق السياسي والتفوق الاجتماعي على أنه امتداد طبيعي للصفات الوراثية المفترضة، حيثُ يُختزل المجتمع والثقافة والأخلاق إلى آليات الانتقاء الطبيعي، فقد أصبحت القيم اللاهوتية إلى استراتيجيات بقاء بيولوجية تُسقط أي بعد أخلاقي أو اختياري، يُنظر إلى السلوك البشري والتاريخ والهوية الجماعية على أنها مجرد انعكاس للقوانين الوراثية ولا مجال للوعي أو الحرية في تحديد المسار التاريخي أو السياسي.

الاختزال يؤدي إلى تحويل المجتمع اليهودي إلى كيان طبيعي متجانس يختزل التعدد التاريخي والثقافي والاجتماعي في وحدة جينية واحدة، يُغفل التحولات التاريخية واللغة والوعي والاختيار الإنساني لصالح حتمية الدولة اليهودية، لذا يكون أي فعل سياسي أو اجتماعي أو ثقافي مجرد تجسيد لضرورة طبيعية مفترضة وتُهمش التعددية التاريخية والثقافية، يُلغى دور اللغة والثقافة والاختيار البشري، فقد يُصبح المجتمع كياناً جامداً يخضع للقوانين الطبيعية المفترضة وليس لمحددات التاريخ والاختيار الإنساني، كما يُهمش التفاعلات الاجتماعية والسياسية ويُختزل التاريخ الجماعي للشتات اليهودي في نموذج واحد يسهل السيطرة عليه.

هذا التمثيل يبين عن حدود الاختزال البيولوجي في شرعنة أسطورة الدولة اليهودية، ويُظهر كيف تم الخلط بين التفسير العلمي والتبرير الأيديولوجي وتحويل فرضيات الجين إلى يقين سياسي ومعيار طبيعي للهيمنة، عبر كيف يمكن للعلمانية البيولوجية أن تُستغل لإضفاء شرعية على السيطرة وتبرير الإقصاء والاستيطان وتحويل القوة والهيمنة إلى نتيجة طبيعية وحتمية بيولوجية، يصبح كل فعل اجتماعي وسياسي خاضع لقانون طبيعي مفترض يُحجب وراءه أي نقد أخلاقي أو تاريخي أو إنساني، فهيَ إنتاج مجتمع زائف قائم على الضرورة الطبيعية للدولة "اليهودية"، حيث تُلغى الأخلاق والمسؤولية ويُحجب دور القرارات السياسية والتاريخية وراء ستار علمي ويصبح الإنسان مجرد حامل للصفات البيولوجية المفترضة، إذ يُحجب عنه الحق في الاختيار الفردي والجماعي ويُلغى التاريخ المشترك والثقافة والبعد الفكري للمجتمع، يصبح التفسير البيولوجي وسيلة لإعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة وتثبيت المشروع الصهيوني باعتبارهُ ضرورة طبيعية على

الجميع، يمنح هذه الرؤية أسطورة الدولة طابعاً من الثبات والاستمرارية يصعب الطعن فيه نقدياً أو أخلاقياً أو تاريخياً ويجعل المشروع السياسي للصهيونية، يظهر وكأنه استجابة لقوانين الطبيعة أكثر منه نتاج إرادة بشرية واختيارات تاريخية.

ثانيا: بناء المجتمع الصناعي بين تفكيك الهوية وافراغ المعنى الاجتماعي: قراءة في تصور جوديث باتلر

جدلًا؛ مثل طرح بناء المجتمع الصناعي الحديث تحولا جذريا في طريقة تنظيم الاجتماع الإنساني، حيث يعد الإنسان يُفهم كذات تاريخية متجذرة في الذاكرة والمعنى ووحدة أداء مرنة قابلة لإعادة التشكيل داخل منظومات الإنتاج والسلطة، وفي هذا الإطار تبرز أطروحات **جوديث باتلر** حول تفكيك الهوية باعتبارها لحظة فلسفية مركزية في نقد الثبات والجواهر، غير أن هذا التفكيك حين يُدرج داخل منطق المجتمع الصناعي يتجاوز بعده النقدي ليصبح آلية لإفراغ المعنى الاجتماعي ذاته، وإن تفكيك الهوية في تصور باتلر يقوم على زعزعة المرجعيات المغلقة وكشف الطابع الأدائي للهوية، غير أن هذا المسار يُفصل عن شروطه التاريخية والسياسية يتحول إلى قوة نفي شامل تُضعف إمكان تشكل جماعة واعية بتاريخها وبحقوقها ومعانيها المشتركة، يلتقي التفكيك مع منطق المجتمع الصناعي الذي يسعى إلى تفكيك كل أشكال الانتماء الصلبة لصالح أفراد معزولين يمكن إدارتهم وتوجيههم بسهولة.

تكشف هذه الإشكالية، عن بعد أعمق إذ يُلاحظ كيف يُستثمر خطاب التفكيك في الحقل الليبرالي المعاصر لتجريد الصراع من جذوره التاريخية وتحويله إلى مسألة خطابية أو فكرية، الهويات التي تُفكك هي دائما هويات المقهورين، أما هوية الدولة فتعاد صياغتها بوصفها إطارا محايدا عقلانيا متجاوزا للتاريخ والصراع، وهكذا يصبح إفراغ المعنى الاجتماعي نتيجة مباشرة لبناء مجتمع صناعي، يعترف بالتاريخ بأنهُ عبئا، يرى في الهوية سوى عائق أمام الانضباط الوظيفي، وفي هذا الفراغ تتقدم الدولة الحديثة لتملأ موقع المعنى والضرورة معا، تتحول من كيان سياسي قابل للنقد إلى حقيقة تنظيمية لا بديل عنها، تنطلق هذه القراءة لتفحص تصور **(باتلر)** كنموذج فلسفي بين نقد الجواهر من جهة وخطر تذويب المعنى الجماعي

من جهة أخرى توترا يُستثمر لإعادة إنتاج الهيمنة بلغة حداثية تفكيكية تحجب التاريخ وتنزع عن الإنسان قدرته على الفعل والاختيار والمسؤولية.

يتجلى دور هذا المسار داخل المجتمع الصناعي عبر آلية أكثر خفاء تقوم على تمييع الهوية المقابلة لا على مواجهتها مباشرة، إذ تُعاد صياغة الهوية بوصفها بناء خطابيا سائلا بلا جذور ولا استمرارية تاريخية، من السهل نزع الشرعية عن أي سردية جماعية مقاومة واتهامها بالجوهرانية أو الانغلاق أو العنف الفكري، لان تمييع الهوية المقابلة يحولها إلى حالة **فردانية متشظية** غير قادرة على إنتاج معنى سياسي جامع، وبهذا المعنى يصبح خطاب التفكيك أداة وظيفية داخل منظومة الهيمنة، حيث يُسمح بتعدد الهويات الفردية طالما أنها معزولة عن التاريخ والأرض والحق، بينما تُحاط هوية الدولة بإطار قانوني وسيادي صلب لا يخضع للتفكيك ذاته، يغدو المجتمع الصناعي فضاء مثاليا لإعادة توزيع المعنى، لأن المعاناة تتحول إلى تجربة ذاتية والصراع إلى اختلاف سرديات والاقتلاع إلى مسألة تمثيل لغوي، وبهذا يُجرد الاضطهاد من طابعه البنيوي وتُرفع عن الدولة مسؤوليتها التاريخية، إذ تعد هناك جماعة من الفراد ذوو هويات مرنة قابلة لإعادة التعريف.

يسهم ذلكَ في إعادة تعريف العدالة ذاتها فبدلا من كونها استحقاقا تاريخيا مرتبطا بالذاكرة والحق، تصبح عملية إجرائية لإدارة التنوع داخل إطار الدولة القائمة، تتحول الأسطورة إلى بنية تنظيمية محصنة لأنها تُقارن بمجموعة ذوات مفككة لا تملك لغة مشتركة للاعتراض، يؤدي تمييع الهوية المقابلة إلى تعطيل إمكان تشكل وعي سياسي نقدي، إذ يُفصل الانتماء عن التاريخ ويُفصل التاريخ عن الأخلاق ويُفصل الأخلاق عن الفعل، وفي هذا الفراغ تتكرس الدولة بوصفها المعنى الوحيد الممكن للاستقرار والتنظيم ويُعاد إنتاج الأسطورة لا عبر العنف الصريح وإنما عبر تفكيك شروط المقاومة ذاتها، تكمُن خطورة هذا الدور في توظيفه داخل بنية المجتمع الصناعي كآلية لإدارة الصراع لا لحله، حيث يُفكك الإنسان قبل أن يُنصف ويُمحى المعنى قبل أن تُستعاد العدالة وبذلك تُحصن أسطورة الدولة اليهودية داخل خطاب حداثي، يبدو نقديا في ظاهره لكنه يؤدي عمليا إلى تثبيت الأمر الواقع وتجريده من بدائله التاريخية والإنسانية.

1. جدلية الهوية: من النقد التاريخي الى التشيء الطبيعي

قراءة فلسفية أعمق، يُمكن فهم الهوية بنانها لغويا أدائيا أكثر منها أداة معقدة لإنتاج الذات الجماعية تحت سيطرة السلطة كنتاج طبيعي أو ثابت للوجود الإنساني، هيَ عملية مستمرة من الأداء والخطاب يتم فيها إنتاج الانتماء وإضفاء الشرعية على الجماعة بشكل متغير وقابل لإعادة التشكيل وفق متطلبات القوى الحاكمة، هذا البعد الأدائي للهوية يسمح للدولة بتفكيك أي مرجعيات تاريخية أو ثقافية قد تُشكل تهديدا لسرديتها الرسمية، فكل ذاكرة جماعية وكل تجربة تاريخية تُقرأ كعنصر قابل للتعديل وإعادة التفسير بما يتوافق مع المشروع السياسي للدولة "اليهودية"، يبين الدور الخفي للهوية في تثبيت الهيمنة إذ يتحول التفكيك اللغوي إلى أداة لإلغاء الهويات التاريخية المناقضة ولإخفاء الصراع الحقيقي خلف طبقات من الخطاب.

عند تطبيق هذا المنظور على أسطورة الدولة "اليهودية"، نجد أن الهوية المقابلة التي تقوم على تاريخ الشتات والتجارب الثقافية واللاهوتية، إذ تُستبعد أو تُضعف إذ تُحول عناصرها التاريخية واللغوية إلى أداء خالٍ من السلطة أو فعالية فكرية تُسمح بها الدولة على نحو محدود ويتم بذلك تمييع المقاومة الفكرية والثقافية لصالح تثبيت صورة الدولة كنظام طبيعي وضروري، أي القول إن هذه العملية تعمل على إعادة تعريف الذات الجماعية للدولة نفسها على أنها امتداد طبيعي للخطاب العلمي والسياسي، تكون الهوية المزعومة للدولة حيادية وموضوعية أمام كل الانتقادات التاريخية والأخلاقية ويغدو القانون الطبيعي والمصلحة العامة أدوات لتبرير السيادة وهيمنة الدولة على الأرض والشعب.

يؤدي التأصيل اللغوي إلى إلغاء البعد الأخلاقي للهوية المعنية، الحقوق والانتماء والقيم تتحول من عناصر التزام جماعي إلى مجرد أداء فكري يُحسب ضمن الصياغة الخطابية التي تتيح للدولة الحفاظ على مشروعها دون مساءلة حقيقية، وهو ما يجعل الهيمنة السياسية مشروعة وفق منطق اللغة والخطاب وليس وفق معايير العدالة والتاريخ والاختيار الإنساني، لأن إعادة إنتاجها كخطاب لغوي هو استراتيجية مزدوجة الوظيفة، فهي من جهة **تدعي التحرر** من الجوهر والتقليد ومن جهة أخرى **تُرسخ أسطورة الدولة** عبر تمييع الهويات المقابلة وتحويلها إلى أدوات خاضعة للسيطرة وتحويل التعدد الإنساني إلى سردية موحدة ومسيطر عليها، فهذا البناء يظهر أن الهوية أداة إبستمولوجية وسياسية تسمح للدولة بإخفاء التناقضات بين

مشروعها القومي وسلوكها التاريخي، وبهذا يتم تحويل الأداء اللغوي إلى قوة ضاغطة تحمي الأسطورة الصهيونية من أي نقد تقليدي أو تاريخي وتضمن استمرار مشروع الهيمنة دون مساءلة.

يمكن فهم نفي أي أساس أنطولوجي للهوية الجمعية على أنه عملية تفكيك عميقة للبنى التقليدية التي تفترض وجود جوهر ثابت أو أصيل يحدد هوية الجماعة، الهوية الجمعية تُنظر إليها بأنها نتاج متغير للأداء والتفاعل داخل سياق تاريخي وسياسي محدد، هذا النفي يعني أن أي ادعاء بوجود هوية جماعية ثابتة ومستقلة يصبح وهميًا، إذ يتم التشكيك في فكرة الجوهر الذي يُشكل رابطًا طبيعيًا بين الأفراد ويُحوّل الهويات المتعددة والمتنوعة إلى مكونات قابلة لإعادة التشكيل والتحكم بها وفق مصالح السلطة السياسية واللاهوتية، فقد يُستغل هذا المنظور في سياق أسطورة الدولة اليهودية لتبرير احتكار الخطاب الرسمي ولإضفاء طابع موضوعي على الدولة بوصفها امتدادًا طبيعيًا للسردية القومية.

نفي الأساس الأنطولوجي للهوية الجمعية يُتيح للدولة تفكيك أي مرجعيات تاريخية أو ثقافية قد تتحدى مشروعها في تشكيل الهوية الجمعية، يصبح من الممكن إلغاء أي ذاكرة جماعية أو تجربة تاريخية تخالف الرواية الرسمية وتحويلها إلى أداء لغوي أو فكري خاضع للرقابة، وهو ما يُمكّن من استبعاد الهويات المعارضة وإضعاف قدرتها على المقاومة أو التنظيم، وهذا النفي يعمل على إنتاج هوية جمعوية مصطنعة يمكن توجيهها وفق أهداف المشروع الصهيوني، يكون الأداء اللغوي والاجتماعي وسيلة لإعادة تشكيل الانتماء بما يتوافق مع أسطورة الدولة ويحوّل التفرد التاريخي والثقافي للشعب اليهودي إلى سردية محكومة بالسلطة والمعرفة العلمية والسياسية.

إنَ نفي أي أساس أنطولوجي للهوية الجمعية يُمثل أداة فلسفية وسياسية مزدوجة الوظيفة، فهو يفرغ مفاهيم الجماعة من أي ثبات ومرجعية أخلاقية، ويوفر للدولة القدرة على تثبيت أسطورتها القومية كحقيقة طبيعية وضرورية مع إمكانية تحييد أي انتقادات تاريخية أو فكرية قد تهدد مشروعها السياسي، لذا يمكن النظر إلى **اختزال الذات الفلسطينية** في الأداء الخطابي على أنه آلية معرفية وسياسية معقدة تهدف إلى تفكيك العمق التاريخي والثقافي والاجتماعي **للشعب الفلسطيني** وتحويله إلى صورة قابلة للتمثيل والتحكم، ضمن الإطار الذي تحدده الدولة والسلطة القومية، إذ يُنظر إلى الهوية الفلسطينية بأنها أداء لغوي مؤقت قابل لإعادة الإنتاج والتشكيل وفق أغراض سياسية محددة.

يجعل الاختزال التجربة الفلسطينية الفردية والجماعية محصورة داخل أطر فكرية يمكن أن تُقرأ وتُفسر وفق المصالح السياسية، تُفرض القيود على أي محاولة لتجاوز الخطاب الرسمي ويُستبعد البعد الوجودي للذات الفلسطينية، الذي يشمل القدرة على الاختيار والمقاومة والتعبير الحر عن الانتماء والذاكرة والتاريخ ويصبح المجتمع الفلسطيني عبارة عن كائنات لغوية اجتماعية، يُمكن فهم هذا الاختزال كأداة أساسية لإضعاف أي مقاومة معرفية أو فكرية للرواية القومية، إذ يُلغي تأثير الوعي التاريخي الفلسطيني على الصراع ويُحول أي فعل سياسي أو ثقافي إلى مجرد أداء يمكن تقييمه أو تفسيره وفق مصالح الدولة، يُسهم في تحصين الأسطورة القومية من النقد ويجعل الهوية الفلسطينية، تبدو كعنصر قابل للتعديل والتقييد بحسب ما يحقق الاستقرار السياسي أو الإيديولوجي.

يُشكل **اختزال الذات الفلسطينية** في الأداء الخطابي وسيلة لإخفاء التناقضات بين الرواية الرسمية والواقع الاجتماعي والثقافي على الأرض، يجعل من الصعب على الأجيال القادمة أن تتفاعل مع ماضيها أو تعيد إنتاج الوعي التاريخي الجماعي ويُحوّل التاريخ الفلسطيني إلى مادة يمكن كتابتها وإعادة كتابتها لتتناسب مع الحاجات السياسية الحالية، وبذلك فإن اختزال الذات الفلسطينية في الأداء الخطابي استراتيجية سياسية متكاملة تهدف إلى السيطرة على الوعي الجمعي، من خلال إضعاف قدرة الفلسطينيين على بناء مشروع اجتماعي أو سياسي مستقل، يُتيح للدولة القومية فرض سردية أحادية للواقع التاريخي والسياسي، يبدو أن المشروع القومي القائم طبيعي وحتمي وأن أي مقاومة للهيمنة تبدو غير مشروعة وغير عقلانية، يصبح الأداء اللغوي أداة لتحييد المعنى الاجتماعي والثقافي والوجودي للهوية الفلسطينية وتحويلها إلى أداة ضمن بنية الهيمنة والتحكم في المجتمع.

يُنظر إلى الإنسان ككائن موضوع للتشكيلات الاجتماعية والسياسية المفروضة، يكون وجوده الشخصي والذاكرة الجمعية مجرد مادة خام قابلة للتفسير حسب ما تفرضه السلطة، يُسقط كل فعل إنساني ضمن الإطار الفكري أو الأداء اللغوي المؤقت، هذا التغييب يعيد صياغة الواقع الإنساني يصبح الفرد أداة ضمن منظومة الدولة ويُلغى كل أثر للوعي النقدي والاختيار المستقل، يكون التاريخ سردية مفروضة مسبقاً على الواقع الاجتماعي، يُسهم ذلك في تحويل المجتمع الفلسطيني إلى كيان فكري مستسلم للخطاب القومي ويجعل أي مقاومة أو رؤية بديلة تبدو غير واقعية أو زائلة، يعمل تغييب البعد الوجودي والتاريخي في

تثبيت المشروع القومي عبر تحويل التجربة الإنسانية إلى مادة قابلة لإعادة الإنتاج، وفق مصالح السلطة ويجعل أي سرديات مضادة للسيطرة التاريخية أو السياسية غير شرعية ويُخفف من وزن الهوية الفلسطينية والذاكرة الجمعية، يضعف قدرة المجتمع على الحفاظ على ثقافته وتاريخه ومقاومته الفكرية ويحوّل التجربة الإنسانية إلى مجرد أداة شرعية لتعزيز حتمية الدولة.

تغييب البعد الوجودي يفضي إلى تقليص القدرة على إنتاج معنى جماعي مستقل ويُضعف الروابط الاجتماعية القائمة على الخبرة التاريخية المشتركة، يحوّل الثقافة والموروث إلى مادة صامتة قابلة للتشكيل السياسي، يخلق فجوة بين الواقع الاجتماعي والتمثيل الرسمي للهوية ويجعل كل فعل إنساني مجرد أداء ضمن المنطق السياسي القائم ويجعل المقاومة الفكرية والفعالة شبه مستحيلة، وبالتالي يصبح تغييب البعد الوجودي والتاريخي أداة مزدوجة، فقد تستخدم لتعزيز الهيمنة القومية والسيطرة على السرديات الجمعية ويجعل من مشروع الدولة "اليهودية"، يبدو ككيان طبيعي وضروري ومبرر أمام كل الأبعاد الفكرية والسياسية ويُفرغ الفرد الفلسطيني من قدرته على الفعل الحر والوعي الذاتي، تجعل الذاكرة والتاريخ والثقافة إلى أطر صامتة لا تتحرك خارج ما تسمح به السلطة، يعزز هذا الانطباع بأن كل شيء في التاريخ والجغرافيا والاجتماع يخضع لمنطق الحتمية والضرورة القومية.

إنَّ هذه العملية تُعيد صياغة كل البنية الاجتماعية بحيث تصبح مرنة لتقبل أي تبرير سياسي ويجعل الدولة اليهودية تبدو متقدمة تاريخياً وعلمياً وأخلاقياً، بينما تُجرد المجتمعات الأخرى من أي قدرة على تقديم بدائل أو مقاومة فكري، وهذا التغييب أداة مركزية لتثبيت شرعية الدولة على حساب الإنسان والذاكرة والتاريخ ويجعل الأسطورة القومية مطلقة وغير قابلة للطعن أو التدقيق، تحويل الهوية المقاومة إلى حالة مؤقتة يشكل أحد أكثر الآليات عمقا في بنية الخطاب، الذي يسعى إلى تحصين أسطورة الدولة "اليهودية" عبر تفكيك أي معنى ثابت للانتماء المناقض لها، لأنها تمثل اعادة صياغتها كأداء لغوي أو سلوكي عابر مرتبط باللحظة والظرف وقابل للانطفاء بمجرد تغير موازين القوة أو السياق السياسي.

تجسد الهوية المقاومة فعلا آنيا منزوع الجذور؛ حيث يتم فصل الإنسان عن ذاكرته وعن امتداده الزمني وعن علاقته بالأرض والتاريخ، فقد يُعاد تعريفه بوصفه ذاتا متحركة بلا ثبات وبلا جوهر وبلا سردية كبرى يمكن أن تنافس سردية الدولة، تكون المقاومة من مشروع تاريخي طويل النفس إلى رد فعل مؤقت أو حالة

انفعالية عابرة لا تمتلك القدرة على الاستمرار أو التحول إلى بنية اجتماعية مستقرة، يتقاطع التماهي مع **خطاب ما بعد حداثي** يفكك المفاهيم الكبرى (مثل) الهوية والانتماء والجماعة، يقدمها بأنها أوهاما لغوية أو بناءات خطابية قابلة للتفكيك الدائم، يؤدي هذا المنطق وظيفة سياسية واضحة، إذ يتم نزع الشرعية عن أي هوية تاريخية منافسة عبر تقديمها كحالة سيالة غير مستقرة وغير مكتملة، بينما تُقدَّم هوية الدولة بوصفها استثناء تاريخيا مكتمل البنية ومحكوما بمنطق الضرورة.

من خلال هذا التصور تغدو **الهوية الفلسطينية** أو أي هوية **مقاومة أخرى** مجرد تموضع مؤقت داخل شبكة من الخطابات، وبذلك تعطيل إمكانية تحويل المعاناة والتجربة المشتركة إلى وعي جمعي متماسك وقادر على إنتاج خطاب مضاد متماسك، يجري استبدال فكرة الشعب أو الجماعة بفكرة أفراد معزولين يؤدون أدوارا مؤقتة داخل فضاء سياسي تتحكم به الدولة، كما يؤدي هذا المنطق إلى تآكل مفهوم الاستمرارية التاريخية، إذ يتم التعامل مع المقاومة بوصفها لحظة استثنائية لا امتداد لها في الزمن ولا حق لها في ادعاء الاستمرار، يتم بذلك قطع الصلة بين الأجيال وتحويل النضال من مسار تاريخي طويل إلى سلسلة من الأفعال المنفصلة، التي يمكن احتواؤها أو تجاوزها أو إعادة تفسيرها داخل خطاب السلطة ويصبح التاريخ نفسه مادة قابلة لإعادة السرد وفق حاجات الدولة لا وفق تجربة الجماعة المقاومة.

تأصيل الهوية المقاومة إلى حالة مؤقتة يفضي إلى تفريغ الفعل السياسي من مضمونه الأخلاقي، الالتزام والمسؤولية والواجب تجاه الجماعة والأرض والتاريخ تتحول إلى اختيارات فردية مؤقتة لا تحمل طابعا إلزاميا أو أخلاقيا، فقد يُعاد تعريف المقاومة بوصفها مجرد تعبير ذاتي لا يملك أفقا جماعيا ولا مشروعا تاريخيا وبذلك يتم تحييد البعد الأخلاقي للصراع وتحويله إلى مسألة إدارية أو أمنية، من خلال إضعاف كل ما يمكن أن يشكل بديلا سرديا لها، الدولة تظهر بوصفها الكيان الوحيد المستقر في عالم متغير وسائل بينما تُدفع الهويات الأخرى إلى حالة من اللايقين والتفكك، يُعاد إنتاج عدم التماثل بين دولة تقدم نفسها كحقيقة تاريخية نهائية وجماعات مقاومة تُصوَّر كحالات مؤقتة وعابرة وغير مكتملة، يكون يتماهى التغيير إلى أداة سياسية عميقة تعمل على إعادة تنظيم الوعي والتاريخ والمعنى الاجتماعي، بما يخدم استمرارية أسطورة الدولة ويُفرغ المقاومة من بعدها الوجودي والتاريخي ويجعلها قابلة للإدارة والاحتواء داخل منطق السلطة لا خارجه.

2. جدل التعارض بين المرجعيات التاريخية والثقافية

إنكار المرجعيات التاريخية والثقافية يشكل مدخلا مركزيا لتفريغ الأرض من أصحابها، لأنه يعمل في مستوى أعمق من **العنف المادي** ويستهدف البنية الفكرية، التي تربط الإنسان بالمكان في حين يتم نفي التاريخ المشترك وتفكيك الذاكرة الجمعية، إعادة تعريف الثقافة بنانها طارئا أو خطابا قابلا للاستبدال تتحول الأرض من مجال مأهول بالمعنى إلى مساحة مجردة قابلة لإعادة التملك وإعادة السرد، يظهر هذا الإنكار كآلية معرفية وسياسية في آن واحد إذ لا يمكن نزع الأرض من أهلها دون نزع شرعية حضورهم الفكري، لذلك يتم التعامل مع المرجعيات التاريخية بوصفها روايات متنازعة لا قيمة حاسمة لها، مع الثقافة بوصفها ممارسة قابلة للتجاوز لا أساسا للحق أو الوجود، وبهذا يتم تفكيك العلاقة العضوية بين الإنسان والأرض وتحويلها إلى علاقة عرضية يمكن قطعها دون تكلفة أخلاقية.

المنطق يعيد تأطيره عبر خطاب يبدو عقلانيا أو نقديا في ظاهره، حيث تُختزل الذاكرة إلى سرديات ذاتية وتُساوى التجربة التاريخية المتجذرة مع الرواية الطارئة ويتم التعامل مع القرون الطويلة من الوجود المتواصل، كما لو كانت مجرد طبقات لغوية يمكن إزاحتها أو إعادة تفسيرها وفق حاجات السلطة وبذلك يُسلب التاريخ قدرته على الشهادة ويتحول إلى مادة خام بيد الخطاب السياسي، وإن تفريغ الأرض من أصحابها يبدأ بتفريغها من معناها فحين تُلغى الأسماء وتُمحى الافكار وتُفكك اللغة المرتبطة بالمكان، يصبح الوجود الإنساني فيه غير مرئي وتتحول الأرض إلى موضوع إداري أو جغرافي منفصل عن البشر الذين عاشوا فيها، تُفصل الثقافة عن الأرض يُعاد تعريف السكان بوصفهم طارئين أو عابرين، بينما تُمنح الدولة القدرة على ادعاء الجذور والعمق التاريخي عبر سردية مصطنعة.

يساهم إنكار المرجعيات الثقافية في تعطيل آليات المقاومة لأن الثقافة هي مخزن للمعنى وأداة للتماسك الاجتماعي ووسيلة لنقل الذاكرة بين الأجيال، فقد يتم نزع الشرعية عن هذه المرجعيات تُفكك الجماعة من الداخل ويُعاد إنتاج الأفراد كذوات معزولة بلا تاريخ مشترك ولا لغة جامعة ولا سردية قادرة على مواجهة سردية الدولة، فقد يغدو الخطاب الذي ينكر المرجعيات التاريخية إلى شكل من أشكال العنف الفكري، الذي يسبق العنف المادي ويبرره فحين يُقدَّم السكان الأصليون بوصفهم بلا تاريخ ثابت أو ثقافة متماسكة، بهدف اقتلاعهم قابلا للتبرير، وإن خطورة هذا المسار تكمن في عبر تفكيك المعنى ذاته، إذ يتم استبدال فكرة الحق

التاريخي بفكرة النسبية واستبدال الذاكرة بالخطاب واستبدال الانتماء بالتأدية، وبهذا تُغلق إمكانية الاحتجاج باسم التاريخ أو الثقافة لأن هذه المرجعيات نفسها تكون قد جُرّدت من قيمتها الإبستمولوجية.

وعليه فإن إنكار المرجعيات التاريخية والثقافية أداة سياسية فاعلة في صناعة واقع استعماري جديد، حيث تُفرغ الأرض من أصحابها قبل أن تُفرغ منهم فعليا ويُعاد بناء المشهد، تبدو الدولة بوصفها الحضور الوحيد الشرعي في فضاء جرى تنظيفه فكريًا من كل ذاكرة تناقض أسطورتها، فصل الهوية عن البُعد التاريخي يمثل آلية فلسفية وسياسية عميقة لإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وتحويل الأرض والجماعات إلى فضاء خاضع للرواية الرسمية للدولة في نقد أسطورة الدولة، يتجلى هذا الفصل في أداة مركزية لتفكيك الانتماءات التاريخية والثقافية، تفريغ الأرض من الروابط الفكرية التي تمنح الجماعة أصالتها وشرعيتها، فكل عنصر من عناصر الهوية قابلاً لإعادة التفسير وفق مصالح المشروع السياسي الصهيوني.

تُلغى الروابط بين الإنسان والمكان والزمان وتُحرم الجماعة من استدعاء الذاكرة الجمعية، التي تشكل أساس وعيها الجماعي ليكُن الماضي مادة قابلة لإعادة التشكيل والتأويل وفق أهداف الدولة ويُحرم السكان الأصليون من أي صلة طبيعية بأرضهم، لأن ارتباطهم التاريخي والثقافي يُنظر إليه على أنه خطاب يمكن تجاوزه أو استبعاده ويصبح الانتماء والمكان والذاكرة رموزاً قابلة للتحكم السياسي دون أي سند موضوعي، يتيح للدولة فرض سردية أحادية على المجتمع ويُضعف قدرة الجماعات على المقاومة الثقافية والسياسية ويجعل الهوية أداة قابلة للتغيير والتعديل حسب ما يخدم مصالح السلطة، تفقد الجماعات أي قدرة على توظيف تاريخها الطويل في الدفاع عن حقوقها، يغدو الفعل السياسي والمطالبة بالاعتراف أو بالاستقلال مجرد تمثيل لغوي أو أداء فكري بلا وزن واقعي في ظل الهيمنة الرسمية.

يُفرغ الانتماء الجماعي من معانيه الأخلاقية والسياسية ويجعل أي مطالبة بالحق في الأرض أو بالكرامة التاريخية موضوعاً قابلاً للنقاش أو للإلغاء ويُحرم الأفراد من الاستناد إلى الموروث الثقافي المتراكم أو التجارب المشتركة، التي تمنح المجتمع مناعة ضد الهيمنة ويُحوّل المقاومة التاريخية إلى خطاب شكلي لا أثر له على الواقع الفعلي، خاصة إنهُ أداة سياسية إستراتيجية لتثبيت الهيمنة وإضفاء شرعية على أسطورة الدولة اليهودية فحين تُحرم الهوية من جذورها التاريخية، الدولة الفاعل المركزي ذو المرجعية الثابتة القادر على إعادة إنتاج قوانينه وسردياته، أي انهُ مجتمع خارج هذا الإطار معزولاً وغيابياً عملياً حيث يُلغى البعد

التاريخي والثقافي لصالح السيطرة الشاملة على الوعي والانتماء، لأن الواقع الاجتماعي والفعل الجماعي مرهونين بالكامل بالسردية الرسمية التي تعيد إنتاج السلطة على الدوام.

مثل إلغاء الذاكرة الجماعية؛ آلية مركزية لتفكيك الهوية الوطنية وإضعاف المجتمع الفلسطيني ويعد مدخلًا استراتيجياً في تثبيت أسطورة الدولة اليهودية على أساس أنها مشروع طبيعي وضروري، إذ تتحكم فيه قوانين التطور والمصير المفترض ويعني هذا الإلغاء مسح أي مرجعيات تاريخية أو ثقافية تمكن الأفراد والجماعات من استدعاء تجاربهم المشتركة أو من الاحتكام إلى سجل تاريخي يمنحهم شرعية الوجود والاستمرار، يصبح الماضي مفصولاً عن الحاضر ومجزأً وغير متصل بالهوية المعاصرة ويُلغى أي رابط بين الأحداث التاريخية والوعي الجماعي، خاصة إنَ المجتمع عاجزًا عن الاحتفاظ بذاكرته الجماعية ووسائل مقاومته الفكرية والسياسية.

تشكيل المجتمع وفق مصالح المشروع الصهيوني وتحويل السرديات الرسمية إلى المرجع الوحيد للواقع السياسي والاجتماعي، يُحل المجتمع إلى وحدات مفككة يمكن التحكم فيها وإعادة إنتاجها ضمن خطة الدولة، يُفقد السكان الأصليون أي قدرة على استدعاء موروثهم الثقافي في مواجهة الهيمنة والحق في الانتماء والوجود مرتبطًا بالسردية التي تفرضها السلطة، هذا الإلغاء يمتد إلى الحاضر ليعيد صياغة الفعل الاجتماعي والسياسي وتحويله إلى أداء فكري بلا أي أثر جماعي حقيقي، يُضعف الروابط بين الأجيال ويجعل الهوية قابلة لإعادة التشكيل والسيطرة عليها، ليكن المجتمع عرضة للاستيعاب الفكري والسياسي بحيث تختفي الوسائل التي تمكنه من مقاومة الهيمنة واستعادة إرادته التاريخية، فقد يُلغى أي تصور للبعد الأخلاقي والاجتماعي للفعل الجماعي، يكون السلوك الاجتماعي مجرد انعكاس للسردية الرسمية التي تتحكم بالدولة.

إضافة إلى ذلك فإن إلغاء الذاكرة الجماعية يمنع أي تقييم نقدي للأحداث التاريخية ويعطل عملية التعلم التاريخي ويحول المجتمع إلى مساحة فارغة يمكن ملؤها بالمعاني التي تحددها السلطة ويُحرم الأفراد من القدرة على الربط بين الماضي والحاضر أو على تطوير مشروع جماعي مستند إلى الخبرة التاريخية ويصبح كل فكر مقاوم أو كل محاولة لاستعادة الهوية معرضًا للإقصاء أو التشويه ويُفقد المجتمع أي أدوات للمقاومة أو استرجاع إرادته الجماعية

لأن إلغاء الذاكرة الجماعية أداة فلسفية واستراتيجية سياسية متقدمة، تتيح للدولة اليهودية تحصين أسطورتها وتثبيت شرعيتها وتقديم وجودها على أنه طبيعي وضروري، كما يسمح بتبرير الهيمنة والإقصاء وتحويل المجتمع الفلسطيني إلى كيانات مفككة بلا قدرة على مواجهة المشروع الاستعماري، تكون السلطة قادرة على إعادة إنتاج السيطرة على الواقع التاريخي والاجتماعي والسياسي بشكل دائم مستندة إلى سردية أحادية تحجب أي بدائل أو أي مقاومة ممكنة، تهميش التراث بوصفه خطابًا قابلاً للتفكيك يشكل أحد الأعمدة المركزية في المنهجية التي اعتمدتها الدولة "اليهودية" لتثبيت أسطورتها بوصفها حقيقة طبيعية وضرورية، يجسد هذا التهميش أداة فلسفية وسياسية تعمل على تفكيك الروابط بين **المجتمع الفلسطيني وتراثه الثقافي الاسلامي وتاريخية العربي.**

يعمل التفكيك على تحييد التراث وجعله كائنًا بلا تأثير على وعي الإنسان الفلسطيني أو على استمرارية الهوية الجمعية، لأن التراث مجرد نصوص قابلة للاستهلاك الفكري والسياسي لا أدوات لتوجيه الفعل الاجتماعي أو المقاومة، يُلغى البعد المعنوي والفكري **للثقافة الفلسطينية** ويُستبعد من أي دائرة يمكن أن تشكل دفاعًا عن الهوية أو تُعيد تشكيلها، توظف الدولة هذا التهميش لترسيخ هيمنة خطابها العلماني والسياسي على المجتمع الفلسطيني، خاصة إن التراث التاريخي والثقافي محكوماً بإعادة إنتاجه بما يتوافق مع سردية الدولة التي تقدم نفسها على أنها استمرار طبيعي لتطور الشعب اليهودي، أي ان **خطاب فلسطيني،** يتضمن التراث أو يستند إليه معرضًا للتفكيك والتشويه ويُحول إلى مادة قابلة للتفسير الأحادي الذي يرسخ سلطة الدولة ويُزيل الشرعية الجماعية للفلسطينيين.

يتماهى تهميش التراث عندما يمتد إلى تفكيك قدرة كل جماعة على تشكيل مشروع جماعي مستقل، يجعل كل موروث ثقافي أو ديني قابلاً للتوظيف في خدمة المشروع السياسي للدولة اليهودية ويحول التراث إلى أداة للشرعية الفكرية والهيمنة الفكرية بدلاً من كونه مصدرًا للهوية والمقاومة ويخلق فضاءً اجتماعيًا خاضعًا لآليات السلطة ويُقصي أي قدرة على إعادة إنتاج التاريخ أو الثقافة بطريقة مستقلة، كما أن تهميش التراث يسمح بتحويل الهوية التاريخية والجماعية إلى عناصر قابلة للسيولة والتغيير وفق مصالح الدولة، يجعل أي محاولة لإعادة قراءة التاريخ أو الثقافة الفلسطينية تحت تأثير التفسير الرسمي للدولة، يصبح التراث مجرد

أداة لإضفاء الغلاف العلمي أو القانوني على مشروع الهيمنة ويُغلق الطريق أمام أي شكل من أشكال المقاومة الفكرية أو الفكرية ويجعل المجتمع الفلسطيني معرضًا للتفكك المعنوي والاجتماعي والسياسي.

تهميش التراث هو عملية متكاملة تهدف إلى تحويل التراث من عنصر حي في تشكيل الوعي والمقاومة إلى أداة لتثبيت أسطورة الدولة "اليهودية"، جعلها تبدو كحقيقة طبيعية وضرورية ويصبح التراث خاضعًا تمامًا لآليات السلطة ويُستخدم لإعادة إنتاج السردية الرسمية على حساب الوعي الجماعي والذاكرة التاريخية، يؤدي إلى إضعاف كل قدرات المجتمع الفلسطيني على الاحتفاظ بهويته أو تطوير مشروع جماعي مستقل قائم على المعرفة والذاكرة والتجربة الاجتماعية، جعل السكان الأصليين إلى ذوات بلا تاريخ مثلت استراتيجية متعمقة ومعقدة استخدمتها الدولة "اليهودية" لتأصيل أسطورتها باعتبارها حقيقة طبيعية وضرورة تاريخية، هذا التحويل لا يقتصر على مجرد مسح الوقائع التاريخية أو إعادة كتابتها وفق احتياجات المشروع الصهيوني، فقد يمتد إلى تغييب البعد الوجودي والثقافي للسكان الفلسطينيين وجعلهم كائنات حاضرة بلا امتداد زمني أو ذاكرة جماعية متصلة بالتراث والهوية التي تمنحهم القدرة على المطالبة بحقوقهم التاريخية.

مثل هذا التفكيك للذاكرة الجماعية محاولة منهجية لإلغاء أي أسس للشرعية الفلسطينية على الأرض، يعمل على قطع العلاقة بين الماضي والحاضر، فكل فعل سياسي أو مقاوم إلى حدث معزول عن سياقه التاريخي والاجتماعي والثقافي، ليكن الشعب الفلسطيني في هذه القراءة كيانًا بلا جذور ولا إرث ولا قدرة على صياغة مشروع جماعي أو مقاومة مستمرة، وبالتالي تخضع تجربته الفردية والجماعية بالكامل لهيمنة السردية الرسمية، فقد يتم تحقيق هذا التحويل عبر سياسات متعددة المستويات من أهمها **(إعادة كتابة المناهج التعليمية)** حيث تُحجب الأحداث التاريخية التي تثبت الوجود الفلسطيني أو يُعاد تفسيرها بما يخدم سردية الدولة الاصولية، وايضًا إبراز **(التاريخ اليهودي)** باعتبارهُ تطورًا طبيعيًا متسلسلًا يؤدي إلى إقامة الدولة، كما تستخدم وسائل الإعلام والخطاب السياسي لتكرار فكرة أن الفلسطينيين مجرد قوى عابرة أمام استمرارية الشعب اليهودي على الأرض وتحويل الهوية الفلسطينية إلى صورة منقوصة من الأحداث والمعاني.

يتعدى التأثير الفكري للسياسات هذه الحدود ليصل إلى الوظيفة السياسية والسلطوية، حيث يُسهم في شرعنة السيطرة على الأرض وفرض الهيمنة، يجعل أي مطالبة بالحقوق التاريخية أو السياسية قابلة للنقد والتشكيك ويحول فعل المقاومة أو النشاط الاجتماعي الفلسطيني إلى حدث هامشي يفتقد للمصداقية والسياق التاريخي

ويصبح التاريخ والذاكرة أدوات خاضعة للتلاعب بسردية الدولة، وفي هذا الإطار يتحول **الشعب الفلسطيني** إلى كيان منقسم وغير مستقر بلا ذاكرة جماعية قابلة للاستمرار ويصبح الانتماء الجماعي معطلاً وفضاء الأرض والتاريخ والمكان مفصولًا عن أي هوية مقاومة أو مشروع سياسي مستقل، بمعنى ان أي نشاط جماعي خارج الهيمنة الرسمية مجرد حدث مؤقت أو غير مؤثر، مما يسمح للدولة "اليهودية" بإعادة إنتاج أسطورتها كضرورة طبيعية ومشروع حضاري، لا يمكن الطعن فيه بينما يُستثمر سكان الأرض الأصليون كأدوات لإضفاء الشرعية على الهيمنة ولإعادة إنتاج السيطرة الاجتماعية والسياسية على المدى الطويل.

وبهذا تصبح مسألة تحويل السكان الأصليين إلى ذوات بلا تاريخ جزءًا من استراتيجية شاملة لإنتاج مجتمع زائف حيث تدمج الهويات المفككة مع خطاب الدولة الرسمي، حيث يُبرر الاحتلال والسيطرة ويصبح كل فعل مقاوم أو ذاكرة تاريخية فلسطينية غير قابلة للاستمرار خارج الفضاء الرسمي ويتم تصنيفها على أنها غير شرعية أو مؤقتة أو فكرية، ويُحوّل التاريخ الفلسطيني إلى مجرد مادة قابلة لإعادة التشكيل وفق المصالح السياسية للدولة "اليهودية"، ما يحصن الأسطورة ويمنحها طابع الحتمية والتطور الطبيعي ويجعلها محمية ضد أي نقد تقليدي أو مقاومة معرفية.

3. أيكولوجية مفاهيم الانتماء والجماعة

تفكيك مفاهيم الانتماء والجماعة لنزع مشروعية الحق الجماعي يمثل استراتيجية إبستمولوجية وسياسية عميقة تُستخدم في إنتاج الأسطورة الصهيونية عن الدولة "اليهودية" باعتبارها حقيقة طبيعية وضرورية، يهدف هذا التفكيك إلى تحويل أي روابط اجتماعية أو جماعية قائمة على الأرض أو التاريخ إلى أداء فكري أو خطاب مؤقت، إذ يخلو من أي قوة سياسية أو قدرة على إنتاج مشروع جماعي مستمر، يشتغل هذا التفكيك على إلغاء الشرعية عن أي جماعة مقاومة أو عن أي جماعة تاريخية فلسطينية أو عربية، يجعل الانتماء الجماعي إلى فعل لغوي أو طقوسي مؤقت يمكن إعادة صياغته أو تفسيره، بما يخدم أهداف الدولة اليهودية ويجعل أي مطالب جماعية متعارضة، تبدو وكأنها عبثية أو غير قائمة على أسس ثابتة ويُفرغ أي حق جماعي من أي مصداقية سياسية أو فكرية.

يعتمد هذا الأسلوب على إعادة تعريف الانتماء داخل حدود ضيقة تخضع لهيمنة الدولة، فقد يُختزل المجتمع في شبكة من الأفراد المعزولين عن تاريخهم وثقافتهم ويُلغى البعد الفكري والثقافي للتجمعات الاجتماعية، حيث تصبح أي شعور بالانتماء أو التضامن ناتجًا عن ممارسة سطحية قابلة للتغيير أو التأويل وفق ما تقتضيه مصالح المشروع الصهيوني، أي إنهُ فعل جماعي مقاوم أو تحرري بلا شرعية داخل هذه الإطار الاصطناعي، تعمل هذه الآلية على تهميش التاريخ والذاكرة الجماعية وإلغاء أي بعد قيمي أو أخلاقي للفعل الاجتماعي، يجعل الانتماء الجماعي إلى مجرد ظاهرة شكلية يُنظر إليها على أنها قابلة للإلغاء أو النسيان، كما تُسقط على أي حركة مقاومة أو جماعة غير تابعة للدولة "اليهودية" صفة الشرعية وتجعلها غير معترف بها في التاريخ الرسمي أو في سردية الدولة.

ادلجة مفاهيم الانتماء والجماعة أداة مزدوجة تهدف إلى تبرير الهيمنة السياسية وتحويلها إلى واقع طبيعي، إذ يُنظر إليه كحقيقة لا يمكن مساءلتها ويُحوّل وجود الجماعات الأخرى وحقها في الأرض والممارسة الاجتماعية والسياسية إلى كيان هش قابل للمحو أو التعديل وفق احتياجات الدولة "اليهودية"، يصبح الحق الجماعي مجرد خطاب يمكن تفكيكه وإعادة صياغته بما يضمن استمرار أسطورة الدولة اليهودية وصورتها الطبيعية والضرورية في التاريخ الإنساني، نزع الشرعية عن فكرة الشعب يشكل آلية فلسفية وسياسية مركزية لإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وتحويله إلى مجال خاضع للهيمنة المؤسسية في إطار أسطورة الدولة "اليهودية"، يُمثل خطوة أساسية في تفكيك أي مفهوم جوهري للهوية الجماعية، التي تمتلك جذورًا تاريخية وثقافية وذاكرة مشتركة ويحول هذه الهوية إلى كيان هش قابل للضبط والتوجيه وفق الضرورات السياسية.

التعامل مع الشعب ككيان مؤقت بلا أصول ثابتة ويخضع إعادة إنتاجه لإعادة تفسير التاريخ واللغة والتراث الثقافي، بما يخدم سردية الدولة المركزية وتصبح ذاكرة الجماعة مسألة قابلة للتعديل أو الإلغاء ويصبح الانتماء مسألة أدائية يمكن التحكم فيها، من خلال الخطاب الرسمي والسياسات العامة ويجري تقويض أي مرجعية تاريخية أو فكرية كانت تمنح هذا الشعب مشروعية وجوده واستمراره، إذ تتجلى أهمية هذا التفكيك في أن أي مطالب جماعية أو مقاومة سياسية تُنظر إليها على أنها استثناء أو ظاهرة هامشية، يمكن التحكم فيها وتوجيهها ويفقد الفعل السياسي الطابع المستقل، يصبح محكومًا بالضرورة السياسية المفروضة ويُلغى البعد الأخلاقي المرتبط بالحق الجماعي ويُستبدل بمفهوم الحتمية المهيمنة على السردية الرسمية للدولة.

تتأصل عملية تفكيك فكرة الشعب عبر سلسلة من الممارسات الفكرية والسياسية التي تعمل على تهميش التاريخ المشترك وإلغاء الذاكرة الجمعية، من خلال تشويه التراث الثقافي وتحييد اللغة كأداة لهوية جماعية موحدة ويصبح الشعب، وفي هذا المنطق مجرد مجموعة من الوحدات الفردية المعزولة عن مشروع جماعي متماسك يمكنه مقاومة الهيمنة أو الدفاع عن حقوقه التاريخية، تماهي شعور بالانتماء أو حق جماعي إلى حالة قابلة للتلاعب والتحكم فيها، مما يسمح للدولة بإعادة إنتاج أسطورة شرعية مركزية تتجاوز أي نقد أخلاقي أو قانوني أو تاريخي وتفرض على المجتمع كله سردية موحدة، تبدو وكأنها ضرورة سياسية طبيعية وليست خيارًا تاريخيًا مفتوحًا للنقد أو المقاومة.

ينتج من ذلكَ فهم أن **نزع الشرعية** عن فكرة الشعب يمثل آلية استراتيجية مركزية تمكن الدولة من تثبيت هيمنتها على الأرض والذاكرة والهوية والوعي الجماعي، من خلال أي مقاومة إلى مجرد أداء فكري داخل إطار السردية الرسمية، إذ يحول المجتمع الأصلي إلى كيان هش يمكن السيطرة عليه بشكل كامل من خلال أدوات الخطاب والسياسة والتاريخ المعاد صياغته، التشكيك في الانتماء بوصفه بناء سلطويا يشكل آلية محورية في صناعة السلطة ضمن أسطورة الدولة "اليهودية"، يؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم الانتماء حيث تغدو أداة سياسية قابلة للتوجيه والتحكم ويُستَغل لتعزيز شرعية الدولة وتثبيت سيطرتها على الأرض والسكان، لأن الانتماء مجرد أداة فكرية وظيفتها تكييف المجتمع مع مصالح السلطة بدلا من كونه تعبيرا عن وعي جماعي متجذر.

تعمل هذه الاستراتيجية على تفكيك أي روابط تاريخية أو ثقافية أو فكرية تقيم هوية المجتمع وتجعل الانتماء مرتبطا بالحق في الأرض أو المشاركة السياسية، تستبدل السلطة هذه الروابط بهويات مرنة يمكن تغييرها أو تقييدها أو إعادة تفسيرها، وفق السياق السياسي وتصبح الجماعة غير قادرة على مقاومة الهيمنة أو المطالبة بحقوقها التاريخية والثقافية، يُفرغ الانتماء من مضمونه الأخلاقي والاجتماعي ويصبح مجرد أداء خاضع للإملاءات الرسمية، التشكيك في الانتماء عبر آليات متعددة منها إلغاء الذاكرة الجمعية والتاريخ المشترك وتهميش الافكار الثقافية. استبعاد أي إرث جماعي يمكن أن يشكل أساسا للمقاومة أو للمطالبة بحقوق شرعية ويُعاد تعريف الانتماء، حيث يكون مرتبطا بالوظائف الاقتصادية والسياسية التي

تحددها الدولة، يكون أي فعل جماعي مستقل خارج هذه الوظائف عرضة للنفي أو التشويه ويخضع كل خطاب مقاوم للتحوير ليصبح متوافقا مع المشروع السياسي.

ينتج عن هذا تفريغ كامل للبعد الاجتماعي والسياسي للأرض والهوية والثقافة، يكون المجتمع عبارة عن كيان سيال بلا مرجعية مشتركة والهويات التاريخية، التي قد تشكل خطر على المشروع الصهيوني تُنزع شرعيتها ويصبح كل صراع على الأرض أو الموارد مسألة قابلة للتفسير ضمن منطق الدولة ومشروعها، ليكُن الانتماء إلى أداة للسيطرة على السكان بدل أن يكون أداة للمقاومة والحق، يتجلى أن التشكيك في الانتماء فهو ممارسة سياسية واعية تعمل على خلق مجتمع زائف يسهل التحكم به ويمنع أي مساءلة أخلاقية أو تاريخية أو قانونية، مما يُعزز السيطرة على السكان ويجعل كل مقاومة محتملة ضعيفة أو معزولة ويحول الانتماء إلى آلية لتطبيع الهيمنة، بهدف تثبيت السلطة ويكرس سردية مركزية مفادها أن أي هوية خارج الإطار الرسمي قابلة للتهميش أو النفي وتظل الجماعة محكومة بتفسير الدولة للواقع التاريخي والاجتماعي ويصبح المجتمع كله تابعا للسلطة بشكل كامل.

العمل على إعادة صياغة أي مفهوم للجماعة لا يشكل وحدة تاريخية أو ثقافية مستقلة من خلال تركيب لغوي قابل للتشكيل والتعديل وفق مصالح السلطة، الانتماء الجماعي مفهوما اصطناعيا بلا جوهر ثابت يتم التحكم فيه لغويا وسياسيا ويُحوّل الفعل الجماعي إلى مجرد أداء فكري يتم استهلاكه داخل الخطاب الرسمي للدولة دون أن يملك أي تأثير فعلي على الأرض أو في شبكة العلاقات الاجتماعية، إذ تُلغى المرجعيات التاريخية والذاكرة الجماعية والتراث الثقافي ويُمسخ البعد الأخلاقي والسياسي للانتماء، فكل مفهوم للجماعة خاضعا للتفسير السلطوي، فقد يكون السكان الأصليون أو الجماعات المعارضة مجرد عناصر قابلة لإعادة التشكيل ضمن سردية الدولة، تصنفها ضمن نماذج لغوية قابلة للتحكم بها لتعزيز المشروع السياسي وتبرير القرارات الاستعمارية أو الهيمنة القومية ويُجرد أي مطالب جماعية من شرعيتها التاريخية والثقافية ويصبح من السهل تشويهها أو تفكيكها.

سيولة الهوية؛ تتمظهر في انعدام الاستقرار الاجتماعي الانتماء الجماعي أداة لإضفاء الشرعية على القرارات السياسية، تتحول تاريخ الجماعة وثقافتها وجغرافيتها إلى أدوات لغوية تُستغل لإعادة إنتاج السلطة. فمن الصعب الاعتراف بأي مقاومة جماعية بوصفها مشروع حقيقي مستقل ويجعل كل فعل جماعي خارج

الإطار الرسمي مجرد خطاب قابل للتفكيك والتحكم به، يظهر أن تحويل الجماعة إلى وهم لغوي ليس عملية معرفية محايدة، إنما ممارسة واعية تهدف إلى طمس الحقائق التاريخية والثقافية وفرض السيطرة على السكان، خلق مجتمع زائف يسهل التحكم به ويُحرم أي جماعة من القدرة على المطالبة بحقوقها أو مقاومة الهيمنة ويضمن أن تصبح الهوية الجماعية مرتبطة بالخطاب الرسمي للدولة ولا تمتلك أي استقلالية ويظل المجتمع بأكمله محكوما، من خلال التحكم في اللغة وإعادة تعريف معانيها بما يخدم أغراض السلطة ويعكس استراتيجية متعمدة لتحييد أي خطر محتمل على استمرارية المشروع السياسي والتاريخي المزيف للدولة.

يتجاوز تقويض الأسس الفكرية للمطالبة السياسية في سياق أسطورة الدولة "اليهودية" مجرد النقد النظري، مثل آلية مركزية لاستدامة الهيمنة وإعادة إنتاج السلطة بطريقة تخفي أبعادها الحقيقية، فكل محاولة للمطالبة بحقوق الجماعات الأصلية أو المجتمعات المستضعفة يتم تحويلها إلى قضية لغوية أو فكرية لا تمت إلى الواقع الاجتماعي أو التاريخي بصلة، فقد يتم تقليص أي قدرة على النقاش العقلاني من خلال تجريد المطالب الجماعية من مكوناتها الفلسفية والتاريخية والثقافية.

في هذا الإطار يتم تفكيك المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحقوق الجماعية مثل العدالة والتضامن والانتماء التاريخي ويصبح الخطاب السياسي المستقل عن الدولة مجرد أداء لغوي، إذ يمكن التحكم فيه وتفسيره بما يخدم مصالح المشروع الصهيوني وتتحول أي محاولة لاستعادة الحقوق التاريخية إلى ما يشبه وهم أو مجرد نزعة عاطفية بدون سند معرفي، تصبح المطالبات القانونية أو الأخلاقية عرضة للتشكيك أو رفضها باعتبارها لا تستند إلى معايير موضوعية قابلة للإثبات، من خلال هذا التفكيك يُلغى البعد الفكري والوجودي للمجتمع، فكل عمل جماعي أو مقاومة سياسية تابعاً للسردية التي تم إنشاؤها لتثبيت الدولة بوصفها حقيقة طبيعية لا يمكن مناقشتها أو الطعن في مشروعها، فقد يُحوّل الخطاب النقدي إلى أداة لإعادة إنتاج الأسطورة من خلال إضعاف أي قدرة على التنظيم الجماعي أو بناء مشروع سياسي بديل، فمن السهل اختزال كل فاعلية جماعية إلى مجرد حديث لغوي بدون تأثير فعلي على الأرض أو على التاريخ.

واخيرًا؛ أن هذا التقويض يتيح للدولة فرض سلطتها على الأرض والهوية والثقافة بطريقة تبدو عقلانية ومنظمة علمياً، بينما هي في الحقيقة خاضعة لمصلحة سياسية وأيديولوجية واضحة ويتم تحييد أي نقاش حول الشرعية القانونية أو الأخلاقية للمطالب عبر تقديمها على أنها أيديولوجيا أو لغة غير مقنعة، يضمن هذا التحايل على النقد الدولي والمحلي استمرار المشروع القومي دون مساءلة ويخلق حالة من الاستسلام النفسي والفكري داخل المجتمع المستهدف، يظهر أن تقويض الأسس الفكرية للمطالبة السياسية هو استثمار واعٍ للخطاب الفكري والمعرفي لإضفاء طابع الزيف على الحقيقة السياسية، يؤدي إلى إنتاج مجتمع زائف تتحكم فيه الدولة بالقوة والسلطة الفكرية، يكون كل نقاش حول العدالة أو الحق الجماعي مجرد لعبة لغوية داخل هيكل الدولة، يضمن استمرار أسطورة الدولة ككيان طبيعي ومحايد وغير قابل للنقد، بينما الواقع يعكس عملية منظمة لإعادة تعريف التاريخ والهوية والمجتمع بما يخدم أهداف السلطة ويحوّل المطالب الجماعية إلى خطاب عديم القوة أو التأثير.

4. المجتمع الاصولي السائل

مثلت فلسفة تغير المجتمع إلى مجال سيّال يخدم استقرار الدولة "اليهودية" آلية فلسفية وسياسية معقدة في هندسة السلطة وإعادة إنتاج الأسطورة القومية، إذ تمتد ليشمل التحكم بالوعي الاجتماعي والثقافي والنفسي للمجتمع بأسره، فكل فرد وكل جماعة خاضعين لإطار تحكمي مرن يُعيد تشكيل سلوكهم وهويتهم ومعانيهم وفق أهداف المشروع الصهيوني، يجعل من الصعب على المجتمع أن يحتفظ بثوابته الفكرية أو التاريخية أو الثقافية، أو أن يعيد إنتاج خطاب نقدي مستقل يهدد السردية الرسمية ويصبح الفضاء الاجتماعي متغيراً بلا مركز ثابت بحيث تتحرك الهويات والأدوار والمعاني داخل شبكة مفتوحة من العلاقات، التي يسيطر عليها المنطق السياسي القومي.

ففي هذا المجال السيّال، يتم تفكيك كل مرجعيات الجماعة التاريخية والثقافية وتحويلها إلى عناصر يمكن تعديلها أو محوها أو إعادة توجيهها بما يخدم السردية الرسمية للدولة، لأن الانتماء الجماعي مجرد أداء لغوي مؤقت والذاكرة التاريخية الجماعية قابلة للاختزال أو الاستبدال بنسخة مُعاد صياغتها لتتناسب مع المشروع السياسي للدولة، فقد يتم إلغاء الفعل التاريخي والوعي الجمعي لكل قرار أو سلوك اجتماعي محكومًا ضمن حدود ضيقة يحددها المشروع القومي، وكل نوع من المقاومة أو التمرد مجرد عرض فكري لا يملك القدرة

على تغيير الواقع الفعلي، إذ يشير هذا التحويل إلى أن الدولة اليهودية قامت على هندسة اجتماعية متقنة تهدف إلى تحويل العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلى شبكة قابلة للسيطرة والتحكم، حيث تصبح الفردية والجماعية أدوات ضمن مشروع شامل للحفاظ على الهيمنة، يجعل هذا الفضاء السيّال من الصعب على المجتمع الفلسطيني أو أي جماعة منافسة إعادة بناء هويات مستقرة أو مشروعية جماعية متماسكة، يجعل من الهوية الجماعية المقاومة عرضة للتفكيك والإضعاف ويمحو البعد الفكري والمادي والسياسي للانتماء الجماعي ويجعل كل حركة اجتماعية أو ثقافية أو سياسية قابلة للتوجيه والتحكم.

يسمح للدولة بإدارة النزاعات التاريخية والثقافية والسياسية وتحويلها إلى سجالات فكرية يمكن التحكم فيها وإدارتها بسهولة، يخلق وهمًا بالحرية والمبادرة داخل المجتمع بينما كل فعل جماعي أو فردي يخضع ضمنيًا لإطار السيطرة القومي، تصبح الأسطورة القائلة بأن الدولة هي نتيجة طبيعية للتاريخ أو إرادة إلهية واقعية داخل المخيلة الجماعية بينما الواقع يخضع لشبكة محكمة من التحكم الاجتماعي والثقافي والسياسي، وهذا التحول يجعل المجتمع كيانًا بدون مركز ثابت وبدون هوية جامعة إذ لا يمكن لأي جماعة أو فرد تحدي الهيمنة أو إنتاج خطاب مستقل يهدد المشروع القومي، يؤدي إلى ترسيخ الإحساس بالاعتماد على الدولة وبالضرورة التاريخية والسياسية لوجودها، يحول الهويات التاريخية والثقافية والمقاومة إلى أداء فكري مؤقت يُستخدم لتأكيد الشرعية المصطنعة للدولة ويجعل كل نشاط اجتماعي أو ثقافي أو سياسي مقيدًا ضمن آليات تثبيت الهيمنة.

مثل استثمارًا دقيقًا للفلسفة الاجتماعية والسياسية والثقافية تحويل المجتمع إلى مجال سائل يخدم استقرار الدولة "اليهودية"، إذ يتم إعادة تعريف الإنسان والجماعة والتاريخ والهوية ضمن آليات سيطرة ذكية تدمج العقل السياسي مع السرديات الأسطورية، جعلت المجتمع أداة لتثبيت المشروع القومي واستدامة السلطة ويضمن بقاء أسطورة الدولة الحقيقية والمطلقة، كما يرسم هذا التحول حدودًا صارمة لأي إمكانية لإعادة إنتاج مجتمع مقاوم أو هوية مستقلة، يظهر أن الأسطورة لا تقتصر على خطاب سياسي وإنما هندسة متكاملة للوعي والمعنى الاجتماعي والثقافي، سيولة المعنى مقابل صلابة السلطة تمثل محورًا فلسفيًا أساسيًا لفهم آليات تثبيت أسطورة الدولة اليهودية داخل العقل الاجتماعي والثقافي والسياسي، إذ تتحرك الهويات والقيم والتاريخ والمعاني داخل فضاء مفتوح متغير، حيث تصبح كل علاقة اجتماعية وكل فعل جماعي

قابلاً لإعادة التفسير أو الإلغاء أو التوجيه، بما يخدم المشروع القومي للدولة بينما تظل السلطة القومية مركزية وثابتة ومرتكزة على سردية تاريخية وسياسية مصممة لتعزيز الشرعية والسيطرة.

ففي هذا الإطار تتحول الهويات الجماعية والتاريخ المشترك والانتماء القومي إلى عناصر مرنة يمكن تعديلها أو تجاهلها أو إعادة إنتاجها، بما يضمن استقرار الدولة اليهودية وتبقى السلطة قادرة على تثبيت الحدود النهائية للشرعية والمشروع القومي ولا تسمح لأي تفكيك فكري أو ثقافي أو سياسي أن يعيد تعريف المركز أو يهدد الهيمنة، تتيح هذه السيولة في المعنى تحويل الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي إلى أداة إدارة وتحكم بحيث يمكن تقديم أي تحولات أو مقاومات أو اعتراضات جماعية على أنها مسرحيات لغوية أو فكرية لا تغير من الوضع الفعلي، تخلق وهمًا بالحرية والمبادرة في الوقت الذي تبقى فيه السلطة صلبة لا تمس ولا تتغير وتُستثمر هذه السيولة لتعزيز فكرة أن كل حدث اجتماعي أو سياسي، فقد يجب أن يفسر ضمن حدود المشروع القومي وأن كل معنى جديد يمكن دمجه أو تصحيحه أو توجيهه بما يضمن تثبيت الهيمنة.

التناقض بين سيولة المعنى وصلابة السلطة أن أسطورة الدولة اليهودية جسد هندسة متكاملة للوعي والمعرفة والهويات إذ يتم تفكيك كل مرجعيات مقاومة وتحويلها إلى فضاء مفتوح للإدارة الفكرية، بينما تظل السلطة مركزية وبهذا تتحقق السيطرة على الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي دون مواجهة مباشرة، مما يجعل أي فعل جماعي أو فردي محدود التأثير ويضعف القدرة على إنتاج بدائل حقيقية للهوية أو المشروع الجماعي، لذا فإنَ سيولة المعنى مقابل صلابة السلطة تمثل أداة استراتيجية في بناء وإدامة أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ يتم تفكيك كل ثوابت اجتماعية وثقافية وسياسية وتحويلها إلى عناصر قابلة للتحكم وإعادة التوجيه بينما تظل السلطة القومية مركزية ومحصنة، وهذا التوازن بين الانسيابية الفكرية وثبات السلطة يضمن استمرار الهيمنة ويحيل المجتمع إلى فضاء خاضع لأهداف الدولة ويمنع إنتاج هوية جماعية مستقلة أو مشروع مقاوم حقيقي.

غياب المرجعية المشتركة للمقاومة يمثل أحد الأعمدة الأساسية لفهم الآلية التي من خلالها نجحت أسطورة الدولة اليهودية في تثبيت سلطتها وتحصين نفسها ضد أي تحدٍ داخلي أو خارجي إذ أن هذا الغياب لا يعني فقط اختفاء إطار اجتماعي أو ثقافي يجمع الفعل المقاوم، فقد يمتد إلى تفكيك كل أشكال التواصل الفكري أو

التاريخي أو القيمي، قد توفر أرضية موحدة للعمل الجماعي المستقل تصبح المقاومة عندها مشتتة ومبعثرة وعاجزة عن إنتاج تأثير حقيقي أو تحريك مسار التوازن الاجتماعي السياسي، تكون الافكار التاريخية والطقوس الثقافية والانتماءات الجماعية مرنة وقابلة لإعادة التفسير بشكل دائم، بما يخدم المشروع القومي للدولة وتُمحى أي ذاكرة جماعية أو قاعدة متصلة يمكن أن توفر الهوية المشتركة أو الاستمرارية في تنظيم المقاومة، إذ تُستغل هذه الفجوة لخلق وهم بالحرية والمبادرة بينما تبقى سلطة الدولة ثابتة ومحصنة في مركزها دون أن تتأثر.

غياب المرجعية المشتركة يعني أن الفعل المقاوم لا يمتلك لغة مشتركة أو الافكار متفق عليها أو تاريخ موحد يمكن استخدامه كأساس لبناء برنامج جماعي أو خطاب مقاوم مستمر، فكل المبادرات الفردية والجماعية إلى نشاطات مشتتة غير متصلة وغير قادرة على تشكيل ضغط مؤثر على المشروع القومي للدولة أو على إعادة إنتاج هوية جماعية مستقلة قادرة على المواجهة، يظهر هذا الغياب أن أسطورة الدولة "اليهودية" بُنية على هندسة اجتماعية ثقافية تعمل على تفكيك أي قدرة للمجتمع الأصلي على تنظيم نفسه وإعادة إنتاج ذاكرة مشتركة وتحويل الأرض والتاريخ والهوية إلى فضاء قابل للسيطرة والتوجيه، إذ تصبح كل المبادرات المقاومة عرضة للامتصاص والتفكيك في شبكة الهيمنة القومية دون أن تشكل تهديدًا حقيقيًا لاستقرار الدولة.

فإن غياب المرجعية المشتركة يسمح بتوليد حالة دائمة من الانقسام الداخلي بين الجماعات الأصلية في المجتمع، يجعلها مشغولة بإعادة تعريف هويتها بشكل دائم ضمن حدود ضيقة وخاضعة لتفسيرات السلطة ويحول كل محاولة لبناء تنظيم جماعي أو تنسيق سياسي إلى نشاط فكري أو شعوري لا يتجاوز حدود الأداء، يجعل المجتمع غير قادر على إنتاج استراتيجيات مواجهة فعالة أو برامج مقاومة متماسكة، فإن غياب المرجعية المشتركة للمقاومة يمثل أداة مركزية في هندسة أسطورة الدولة اليهودية، إذ يسمح بتحويل كل الفعل المقاوم إلى نشاط مشتت بلا مركز ثابت ويجعل السلطة صلبة ومحكمة السيطرة على الأرض والتاريخ والهوية، يحول أي محاولة للتغيير أو المقاومة إلى فعل فكري عديم القدرة على تحدي المشروع القومي والهيمنة الاجتماعية والسياسية للدولة.

يُشكل تفكك المعايير الجامعة أحد أعمق آليات التحكم في المجتمع ضمن أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ أنه يعمل على تفكيك أي قاعدة أخلاقية أو اجتماعية أو ثقافية يمكن أن تؤطر السلوك الجماعي أو تمنح المجتمع قدرة على إنتاج خطاب مقاوم مستقل، يصبح كل معيار مجرّد أداة خاضعة لإعادة التفسير حسب الأهداف السياسية والقومية للدولة، حيث تختفي أي إشارة إلى صلابة المبادئ وتحل محلها سيولة قابلة للتمرير والتغيير بحسب ما يخدم تثبيت الهيمنة، تكون المفاهيم الأساسية مثل العدالة والمساواة والحرية والتضامن رموزاً مجردة يمكن توظيفها لخدمة أهداف الدولة دون أن ترتبط بممارسة حقيقية أو التزامات أخلاقية ثابتة، يجعل تفكيك المعايير الجامعة المجتمع غير قادر على التمسك بقيم مشتركة تضمن تكامله الداخلي أو توجيه مقاومته نحو أهداف محددة، يتحول الانتماء والهويات الثقافية والسياسية والاجتماعية إلى عناصر قابلة للتفكيك وإعادة التفسير وفق الحاجة، مما يتيح للدولة السيطرة على السرد التاريخي وإعادة صياغة الهوية الجمعية بما يخدم مشروعها السياسي القائم على فرض الهيمنة.

هذا التفكك يؤدي إلى إضعاف قدرة الجماعات على إنتاج تنظيم ذاتي أو مشروع جماعي مستقل، إذ تصبح المبادئ الأخلاقية والمعايير الاجتماعية مجرد أدوات شكلية قابلة للتجاهل أو التحوير ويصبح الفعل المقاوم في المجتمع هشاً وغير متسق، يعتمد على تصورات مؤقتة لا تملك القدرة على مواجهة استراتيجيات السلطة المركزية، فقد خلق فجوة بين خطاب المقاومة وبين الواقع الملموس ويحوّل المقاومة إلى أداء فكري يفتقد إلى قوة التأثير على الأرض، إذ يتيح للدولة فرض سيطرتها على المعنى وتوجيه القراءات التاريخية والثقافية وفق مصالحها السياسية، يجعل كل محاولة لاستعادة مشروع جماعي أو ذاكرة جماعية معرضة للتفكيك ويحول المجتمع إلى فضاء هش وغير متماسك يمكن للسلطة أن تتحكم فيه وتفرض عليه الانصياع، فيصبح كل فعل اجتماعي وكل قيمة مشتركة معرضة للتمدد أو الانكماش بحسب ما يخدم أسطورة الدولة ويعزز السلطة القومية والسياسية.

تفكك المعايير الجامعة هو أداة مركزية في هندسة المجتمع الزائف ضمن أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ يعمل على تحويل المجتمع من كيان له تماسك داخلي وقدرة على إنتاج مشروع جماعي مستقل إلى فضاء سيّال قابلاً للسيطرة وإعادة الصياغة باستمرار، يجعل كل هويات الأفراد الجماعية والقيم المشتركة عرضة للتفكيك ويعزز شرعية الدولة على حساب استقلالية المجتمع وهويته الفعلية وقدرته على المقاومة الحقيقية،

لأن استحالة بناء مشروع تحرري جماعي تشكل نتيجة طبيعية لتطبيق استراتيجية شاملة لتفكيك الهوية ونزع المعايير الجامعة في المجتمع الفلسطيني وفي المجتمعات التي تُسعى إلى إخضاعها ضمن أسطورة الدولة "اليهودية"، العملية تبدأ بتفكيك الهويات التاريخية والثقافية إلى وحدات صغيرة قابلة للتجزئة، إذ يُصبح كل فرد أو جماعة معزول عن سياقها التاريخي والثقافي والفكري وتُفقد القدرة على رؤية الانتماء بوصفه رابطًا فعليًا يمكن البناء عليه لاستراتيجية سياسية أو اجتماعية مشتركة.

تكون المبادرات الفردية والجماعية منعزلة عن بعضها وعن الوعي التاريخي العام، وتغدو أي محاولة للتحرير أو المطالبة بالحقوق مشروطة بإطار زمني قصير ومحدود التأثير، يصبح المجتمع عاجزًا عن تطوير مشروع تحرري موحد أو مقاومة متماسكة لأن المرجعيات المشتركة الضرورية لبناء رؤية جماعية متكاملة قد تم تفكيكها أو تشويهها عمداً لتعزيز سيطرة الدولة، تعمل هذه السياسة الفكرية على إضعاف المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي كانت توفر الأرضية اللازمة لإنتاج ثقافة سياسية مقاومة وغياب المعايير الجامعة يجعل من الصعب على المجتمع تطوير افكار أو ممارسات مشتركة تعبر عن مشروع تحرري مستدام، يُفقد أي خطاب سياسي أو اجتماعي القدرة على تشكيل تأثير فعلي على الأرض وتصبح المقاومة مجرد فعل فكري أو احتجاج شكلي غير مرتبط بخطة استراتيجية واضحة.

يُصبح الانتماء الجماعي إلى وهم لغوي يُستخدم لتبرير سياسات الهيمنة وتطويع الهوية، بما يخدم مصالح الدولة في إضعاف أي قدرة على التنظيم والمقاومة، يجعل كل مبادرة سياسية معرضة للتفكك والتشظي وغياب الإرث التاريخي والذاكرة الجماعية يؤدي إلى فقدان الرابط بين الماضي والحاضر، مما يمنع أي تأسيس لمشروع سياسي مستمر يعتمد على المعرفة والتجربة الجماعية، على المستوى النفسي والاجتماعي، يؤدي تفكيك الهوية ونزع المعايير الجامعة إلى شعور بالعزلة والانفصال عن التاريخ والذاكرة المشتركة ويُضعف الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه المجتمع والمصير السياسي، أي ان فعل مقاوم إلى تجربة فردية محدودة التأثير أو إلى أداء فكري بدون مضمون حقيقي، يؤدي ذلك إلى استنزاف طاقات المجتمع وإضعاف قدرته على الصمود أمام الهيمنة السياسية والثقافية.

واخيرًا يُمكن القول استحالة بناء مشروع تحرري جماعي، فهي نتيجة استراتيجية متكاملة تمارسها أسطورة الدولة اليهودية لإفراغ المجتمع من طاقاته النضالية عبر تفكيك الهوية، لأن نزع المعايير الجامعة وتجزئة

الوعي الجماعي وتحويل أي مقاومة إلى فعل فكري محدود التأثير، ومن خلال هذه الآليات تصبح القدرة على التنظيم والمقاومة الجماعية ضعيفة للغاية، يُفقد المجتمع القدرة على إعادة إنتاج مشروع سياسي مستقل قائم على الحرية والعدالة والوعي التاريخي.

5. الهوية السياسية الراديكالية

تؤصل القراءة الفلسفية الدقيقة لنقد التفكيك الراديكالي للهوية تعتبر أداة سياسية غير محايدة للآليات، التي يستخدمها هذا المنهج لإفراغ المجتمع من قدرته على المقاومة والتنظيم الاجتماعي والسياسي، لأن التفكيك الراديكالي للهوية عند **جوديث باتلر** يمتد ليصبح أداة عملية لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وتحويلها إلى فضاء سيّال خاضع لهيمنة الدولة في حالة الشعب الفلسطيني، فقد تُستثمر هذه النظرية لإضعاف أي خطاب مقاوم من خلال نزع الشرعية عن الهويات الجماعية التاريخية وتقويض الانتماء الجماعي وتحويله إلى أداء لغوي مؤقت، وهذا التفكيك يخلق إيهاماً بأن الهوية ليست سوى بناء اجتماعي قابل للإلغاء أو التغيير في أي لحظة وفق مصالح السلطة ويصبح الفعل السياسي للمجتمعات الخاضعة عرضة للتمزق والتفكك، إذ يُحرم الشعب الفلسطيني من أدواته الطبيعية للتنظيم ويُجرد من حقوقه التاريخية والسياسية تحت شعار تحرر المفاهيم من القيود الأنطولوجية والتاريخية.

يتمظهر النقد الراديكالي لهذا المنهج في قدرتنا على تبيين أن هذا الاجراء غير مُحايد، إذ يخدم أهدافاً سياسية محددة وهو يتجاوز حدود النظرية الاجتماعية والفلسفية إلى ممارسة عملية لإضعاف قدرة المجتمعات على الاستناد إلى تاريخها وهويتها وثقافتها، وفي مواجهة أسطورة الدولة "اليهودية" ويعمل على خلق حالة من الاغتراب الاجتماعي والسياسي ويجعل من المستحيل على الجماعات أن تنتج مشروعاً سياسياً متماسكاً أو مقاومة جماعية فعالة، فقد يُغيب البعد الأخلاقي للفاعلين ويحوّل المجتمع إلى فضاء فكري بلا معايير جامعة ويؤسس لحالة من السيولة والانفصال بين الفرد والجماعة، تصبح أي محاولات للمطالبة بالحقوق مرتبطة بالخطاب الفكري لا بالواقع السياسي والتاريخي، يُستثمر هذا الفراغ لتمرير سياسات الهيمنة والاحتلال والاقتطاع من الأرض والذاكرة دون مواجهة جدية.

فقد يستخدم كأداة لإعادة إنتاج السيطرة السياسية على الأرض والذاكرة والثقافة الفلسطينية، يعمل على إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والتاريخ بين الجماعة والسياسة، تكون تصبح أي هوية مقاومة مؤقتة وهشة ويظل المجتمع في حالة من التشرذم الفكري والسياسي والاجتماعي، ما يعزز استمرار الهيمنة ويحول أي مشروع تحرري محتمل إلى تجربة محدودة التأثير تحت مظلة هيمنة فكرية وسياسية متواصلة، لأن تجاهل الحاجة الإنسانية للانتماء يمثل أحد أعمدة الاستراتيجية الراديكالية لتفكيك الهوية، إذ يكتسب أهميته القصوى عند النظر إلى آليات الهيمنة في سياق نقد الاسطورة، إذ يتم التعامل مع الانتماء الجماعي للفلسطينيين بوصفه مجرد بناء لغوي مؤقت قابل لإعادة التشكيل أو النفي وفق احتياجات الدولة والسلطة السياسية، إذ يغيب تمامًا الاعتراف بأن الانتماء هو جوهر وجودي متجذر في الوعي الجمعي للإنسان ويشكل العمود الفقري لاستمرارية التجربة الاجتماعية والمقاومة الثقافية والسياسية.

تجاهل الانتماء يفضي إلى تفريغ المجتمع من روابطه الفكرية والتاريخية والثقافية، مما يخلق فراغًا يسمح للدولة اليهودية بإعادة صياغة الأرض والذاكرة والهوية وفق مصالحها الاستراتيجية، يجعل المجتمع الفلسطيني حقلًا مفتوحًا لإعادة الإنتاج الفكري والسياسي وفق منطق السيطرة، إذ يحوّل الانتماء الجماعي إلى خطاب مؤقت قابل للتحوير ويُغيب القدرة على التعبير عن مشروع سياسي أو مقاومة فاعلة ويجعل المجتمع أسيرًا لهويات جزئية متجزئة يسهل استيعابها في شبكة السلطة والسيطرة، إذ يُبين هذا التجاهل كيف أن المشروع السياسي للدولة "اليهودية" يستثمر التفكيك الراديكالي للهوية كنظام إنتاج معرفي عملي يضعف الشرعية التاريخية للانتماء ويجعل الهوية الفلسطينية إلى فعل لغوي فكري مؤقت، إذ يجردها من أي قدرة على استعادة الأرض أو حماية الذاكرة الجماعية ويجعل المقاومة مرتبطة بالخطاب الفكري أكثر من الممارسة الفعلية ويغيب بعدها التاريخي والاجتماعي، تصبح أي محاولة لمواجهة الهيمنة مرتبطة بإعادة إنتاج السرديات الرسمية المهيمنة.

التجاهل يكرس سيولة المجتمع ويضعف المؤسسات الجماعية ويحولها إلى فضاءات مفتوحة للسيطرة ويخلق واقعًا جديدًا، إذ يتسم بالضعف الاجتماعي وانعدام القدرة على التنظيم الجماعي المستقل ويصبح الفعل السياسي مشروطًا بإطار الخطاب المهيمن وليس بحاجة إلى التاريخ أو الوعي الجمعي ويتيح للدولة فرض مشروعها على الأرض والذاكرة والثقافة الفلسطينية من دون مقاومة جوهرية، وبالتالي يتضح أن

تجاهل الحاجة الإنسانية للانتماء أداة عملية متكاملة في هندسة المجتمع الزائف الذي تخدمه أسطورة الدولة اليهودية ويعمل على تحويل الهويات المقاومة إلى عناصر مؤقتة وهشة، يجعل الشعب الفلسطيني عرضة لعملية إعادة التشكيل السياسي والاجتماعي والثقافي، إذ يضمن استمرار الهيمنة والسيطرة على الأرض والذاكرة والتراث والوعي الجمعي ويظل تأثير هذا التجاهل ممتدًا عبر الزمن في إعادة إنتاج أسطورة الدولة بوصفها حقيقة طبيعية لا نتاج تاريخي واجتماعي متغير قائم على الفعل والاختيار الإنساني.

إنكار الواقع المادي للصراع، يمثل استراتيجية ممنهجة لإعادة تشكيل إدراك القوة والسيطرة ضمن أسطورة الدولة اليهودية ويعتمد على فصل النزاع عن سياقه المادي والتاريخي والاجتماعي وتحويله إلى خطاب فكري أو أداء لغوي، إذ يمكن التحكم فيه وإدارته وفق مصالح السلطة ويعمل على طمس الحقائق الملموسة التي تعيشها المجتمعات الفلسطينية ويغيب كل الاعتراف بالوجود الواقعي للصراع، الذي يشمل الأرض والسكان والموارد والمعيشة اليومية، عندما يتم إنكار الواقع المادي يصبح الصراع الفلسطيني محكوماً بالخطاب أكثر من الفعل، إذ يُحوّل النشاط المقاوم إلى مجرد تمثيل فكري خاضع لإعادة التفسير أو التزييف ويُضعف القدرة على تطوير استراتيجيات عملية للتحرر، يجعل المقاومة تتقيد بإطار تصوري مصنوع يحدد مسبقًا ما يمكن اعتباره مشروعًا أو مقبولًا ويؤسس لإحساس بالعجز الجماعي، الذي يبرر الهيمنة والسيطرة على الأرض والموارد ويحول التفاعلات اليومية إلى مجرد مشاهد يتم التعامل معها على أنها أعراض لواقع موضوعي ثابت بدلاً من كونها نتاج القرارات والسياسات التاريخية والاجتماعية.

هذا الإنكار يؤدي إلى طمس الحقوق الأساسية ويجعل الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها الدولة اليهودية تبدو طبيعية لا يمكن المساءلة بشأنها، إذ يتيح استراتيجيات الاستيطان والتوسع والتحكم في البنى الأساسية للعيش اليومي أن تُمارس دون مقاومة فعالة ويحوّل المجتمعات الفلسطينية إلى كائنات هامشية بلا قدرة على التأثير في واقعها ويجعل السلطة، تبدو وكأنها نتاج قوانين تاريخية أو بيولوجية طبيعية لا يمكن للإنسان أو الجماعة تغييرها، فقد يشكل إنكار الواقع المادي للصراع جزءًا من عملية تفكيك الهوية الفلسطينية ونزع الشرعية عن مطالبها السياسية والاجتماعية والثقافية، يعمل على تحويل الأرض والذاكرة والوجود اليومي إلى فضاء خاضع لإعادة الإنتاج الفكري ويمحو التفاعلات الحقيقية، التي تشكل

هوية الجماعة ويجعل أي محاولات للاحتفاظ بالهوية أو ممارسة الفعل السياسي مقاومة شكلية أو خطابية فقط، يعزز منطق الدولة ككيان طبيعي متحقق ويدعم سرديتها القائلة بأنها مشروع تاريخي وإلهي

بهذا الشكل يصبح إنكار الواقع المادي للصراع أداة لإخضاع المجتمع الفلسطيني للعقلانية الزائفة للسلطة اليهودية، فقد يضمن استمرار فرض الهيمنة ويضعف القدرة على بناء مشروع جماعي مقاوم ويحوّل الصراع من كونه واقعًا ملموسًا يتطلب التحرك إلى مجرد نص أو أداء يمكن تعديله وإعادة تفسيره، بما يخدم أسطورة الدولة ويدعم الاعتقاد بأنها حالة ثابتة ومطلقة لا يمكن مساءلتها أو نقدها أو تغيير مسارها التاريخي والاجتماعي والسياسي، لأن اختزال السياسة في اللغة هو عملية عميقة ومعقدة تعمل على تحويل السياسة من فعل اجتماعي وطني واقعي إلى مجال تأويلي يمكن التحكم فيه والتحكم بمضامينه، يصبح النشاط السياسي الفلسطيني في هذا الإطار محصورًا في ما يمكن قوله أو كتابته أو التعبير عنه، بينما تبقى الممارسات المادية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد الواقع خارج نطاق الرصد أو النقاش النقدي وتؤدي هذه العملية إلى فصل الفعل عن اللغة، حيث تتحول السياسة إلى أداء لغوي يخضع لمعايير السلطة الإسرائيلية ويصبح الخطاب أداة لإضفاء الشرعية على ممارسات الاستيطان والتهجير والتمييز، يبدو كل ما يحدث نتيجة ضرورية للطبيعة التاريخية والبيولوجية للشعب اليهودي وليس قرارًا واعيًا أو فعلًا جماعيًا متعمدًا.

تعمل اللغة كآلية لإعادة إنتاج الحدود الفكرية والسياسية التي تحكم ما يمكن اعتباره سياسيًا أو مشروعًا أو مقاومة، وهذا الاختزال النشاط السياسي إلى مساحة فكرية يمكن التحكم بها عبر التأويل وإعادة التفسير ويتيح للسلطة اليهودية أن تهيمن على السردية التاريخية، حيث يتم تصوير الدولة على أنها كيان طبيعي ومحقق دون اعتبار للوجود الفلسطيني المستمر والتجارب الاجتماعية والتاريخية، التي شكلت الشتات الفلسطيني ويصبح أي فعل مقاوم مجرد حالة لغوية قابلة للتفكيك وإعادة التفسير ضمن إطار خطابي محكوم بالسلطة، وفإن اختزال السياسة إلى اللغة يفضي إلى تجريد المجتمع الفلسطيني من أدواته المادية والتنظيمية ويضعف قدرة الجماعات على بناء مشروع تحرري جماعي قادر على مواجهة الهيمنة السياسية والثقافية ويحوّل المقاومة إلى مجرد أداء فكري يُقرأ ويُفسّر ويُحكم عليه دون القدرة على التأثير المباشر على

الأرض ويعزز هذا الأسلوب منطق الدولة اليهودية ككيان متحقق وضروري، فقد يبرر جميع السياسات التوسعية والتمييزية على أنها امتداد طبيعي لتاريخ مختزل ومضبوط ومُعاد صياغته.

هذا الاختزال كيف يمكن للخطاب أن يصبح أداة للسيطرة والاستقرار الاجتماعي والسياسي على حساب الفعل والوعي ويكشف هشاشة أي مقاومة قائمة على الخطاب وحده، إذا لم ترافقها أدوات للتأثير على الواقع من خلال تبريز العلاقة العضوية بين اللغة والهيمنة في إنتاج مجتمع زائف يخضع لحتمية الدولة اليهودية ويعيد إنتاج الأسطورة السياسية والدينية والتاريخية للدولة، محققة وضرورية ويجعل أي نقاش أو مطالبة بحقوق أو مقاومة تبدو غير عقلانية أو وهمية، كما يوضح كيف أن السيطرة على السردية اللغوية هي جزء لا يتجزأ من مشروع الهيمنة السياسي والثقافي، الذي يسعى لتفريغ الأرض والهوية الفلسطينية من معناها التاريخي والاجتماعي، فقد يؤكد على دور اللغة في تحويل المقاومة والمطالبة السياسية إلى مجرد فضاء لغوي خاضع للتشكيل والتحكم وإعادة الإنتاج وفق مصالح الدولة.

إفراغ النضال من مضمونه الواقعي هو عملية معقدة تهدف إلى تحويل المقاومة والجهود التحررية الفلسطينية، من فعل اجتماعي وسياسي مادي قائم على الأرض والزمان والتاريخ إلى مجرد خطاب فكري يمكن التحكم فيه وتأويله بما يخدم المشروع الصهيوني ويصبح النضال الفلسطيني، وفي هذا السياق نشاطًا معزولًا عن الواقع الفعلي ويقتصر على الأداء اللغوي والفكري دون القدرة على التأثير المباشر على الأرض أو إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي، إذ يجعل هذا الإفراغ من المقاومة نشاطًا يُقرأ ويُفسر في إطار سردية الدولة اليهودية المختزلة والمبررة على أساس الحتمية الطبيعية والتاريخية للكيان، وفي هذا الإطار تتحول الممارسات النضالية إلى عناصر ضمن سردية خاضعة للسلطة، حيث يتم تحويل أي فعل مقاوم إلى حالة لغوية يمكن تحليلها وتفسيرها وإعادة تأطيرها بحيث تفقد القدرة على تحدي المشروع السياسي أو التغيير المادي على الأرض، يصبح النضال مجرد أداء فكري يخدم تعزيز الشرعية المزعومة للدولة "اليهودية" ويجعل من الصراع معزولًا عن عناصره الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، إذ يصبح كل عمل مقاوم محكومًا ضمن حدود الخطاب السياسي واللغوي الذي ترسمه السلطة.

واخيرًا؛ فإن إفراغ النضال من مضمونه الواقعي يعزز منطق الدولة "اليهودية" ككيان ضروري وطبيعي ويجعل أي مطالب فلسطينية تبدو غير عقلانية أو فكرية، إذ يتيح للسلطة أن تسيطر على سردية الصراع

وتعيد إنتاج الأسطورة السياسية والدينية والتاريخية للدولة، حيث تبدو محققة وضرورية ويجعل المقاومة الفلسطينية وكأنها مجرد فعل لغوي يمكن التحكم به وإفراغه من كل معنى مادي أو اجتماعي، يؤكد هذا التحليل على العلاقة العضوية بين اختزال السياسة في اللغة وإضعاف الفعل الجماعي، يبرز كيف يمكن للدولة اليهودية استخدام الخطاب الفكري والنضالي الفلسطيني نفسه لتقوية شرعيتها وتثبيت هيمنتها، يظهر أن أي نضال لا يتجاوز حدود الأداء الفكري يصبح عاجزًا عن التأثير على الواقع ويصبح جزءًا من إعادة إنتاج الهيمنة الثقافية والسياسية للدولة على الأرض والهوية، فقد يكشف هشاشة أي مقاومة قائمة على التمثيل الفكري وحده إذا لم ترافقها أدوات للتأثير على الواقع المباشر.

6. أبستمولوجيا المجتمع الزائف: قراءة في وظيفة الهيمنة والتفكك الثقافي

يسهم هذا التصور في إنتاج مجتمع زائف قائم على السيولة مقابل دولة صلبة، من خلال تحويل كل البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية إلى عناصر قابلة للتشكيل والتعديل حسب متطلبات السلطة الصهيونية ويصبح المجتمع الفلسطيني، وفي هذا الإطار شبكة من ذوات مفككة ومعزولة غير قادرة على إقامة روابط جماعية متينة أو الانخراط في مشروع تحرري مستدام، إذ تتحول الهويات الجماعية إلى مجرد أداء لغوي يمكن تغييره أو تحويره بما يخدم السردية الرسمية للدولة، إذ يصبح الانتماء الجماعي خاضعًا لآليات السيطرة الفكرية والسياسية أي أن أي فعل جماعي حقيقي أو مقاومة ملموسة يخضعان للتحكم المؤسساتي والخطاب الرسمي ويتم تقييدهما ضمن حدود يتم فيها فرض الهيمنة على المحتوى والمعنى,

السيولة التي يفرضها هذا التصور تسهم في تفكيك المعايير الاجتماعية والأعراف المشتركة وتقويض أي نظام قيم متماسك، يجعل المجتمع قادرًا على مقاومة المشروع الصهيوني وتصبح الافكار والهويات الجماعية مشروطة ومؤقتة ولا تمتلك ثباتًا تاريخيًا أو قدرة على الصمود أمام الهجمات السياسية والإيديولوجية للدولة وتُفقد قدرة الأفراد والجماعات على بناء مشروع جماعي تحرري متماسك، لأن كل فعل جماعي يتم اختزاله إلى أداء لغوي قابل للتفسير والتحوير بما يخدم الهيمنة السياسية ويصبح المجتمع الفلسطيني عاجزًا عن ممارسة الفعل السياسي المستقل، وفي المقابل تبدو الدولة اليهودية صلبة ومتماسكة لأنها تتحكم في تحديد المعايير الاجتماعية والثقافية والسياسية، توظف تفكيك المجتمع الفلسطيني لصالح تثبيت سلطتها الشرعية وتقديم نفسها ككيان طبيعي وحتمي في التاريخ، يصبح كل فعل مقاوم وكأنه مجرد

حالة فكرية محدودة التأثير ومحصورة ضمن الأطر التي ترسمها الدولة ويبرز التباين بين السيولة المجتمعية وضعفها أمام صلابة الدولة كأداة لتثبيت أسطورة الدولة اليهودية وجعلها تبدو ضرورية وضرورية تاريخيًا، يؤكد هذا التحليل على الدور المركزي للتفكيك الثقافي واللغوي في دعم المشروع السياسي للدولة وتحويل المجتمع الفلسطيني إلى فضاء سيّال يخضع للهيمنة ويقيد القدرة على المقاومة المباشرة، فقد يجعل من الصراع الفلسطيني فعلًا فكريًا أكثر منه واقعًا ماديًا يمكن أن يغير من بنية السلطة والسيطرة ويظهر هشاشة أي محاولة للنضال الجماعي إذا لم ترافقها أدوات عملية للتحرير الاجتماعي والسياسي، ويؤكد هذا التحليل أن التفكيك الثقافي واللغوي ليس عملية نظرية فحسب وإنما أداة عملية لتثبيت الدولة وصلاحيتها التاريخية والسياسية والاجتماعية.

يسهم تفكيك المسؤولية الأخلاقية في إعادة تشكيل الوعي الجمعي داخل بنية السلطة الحديثة عبر نزع الصلة بين الفعل والواجب وبين القرار والنتيجة ويجري تقديم السلوك الإنساني باعتبارهُ انعكاسا لشروط بنيوية أو حتميات تاريخية أو ضرورات أمنية، حيث يغيب الفاعل الأخلاقي لصالح منظومة تبريرية شاملة تجعل الظلم حدثا إداريا لا فعلا قابلا للمساءلة، ويؤدي هذا المسار إلى تحويل العنف إلى إجراء وإلى فصل القهر عن أي تقييم قيمي فيتحول المجتمع الواقع تحت الهيمنة إلى موضوع للتحليل لا ذاتا للمطالبة، يظهر تفكيك المسؤولية الأخلاقية كآلية مركزية لإعادة توصيف الصراع على أنه إشكال تنظيمي أو تاريخي لا قضية عدالة وحقوق ويتم عبر هذا التفكيك إسقاط البعد الأخلاقي عن الاستيطان والاقتلاع والتهميش وإعادة إدراجها ضمن خطاب الضرورة والبقاء والأمن، يجري تذويب السؤال الأخلاقي داخل لغة إجرائية تقنية تتحدث عن إدارة السكان وتنظيم المجال والتحكم في الموارد فتغيب فكرة الذنب والمسؤولية لصالح مفهوم الأداء الناجح والفعالية السياسية.

تفريغ الفعل المقاوم من مشروعيته الأخلاقية؛ إذ يجري تصويره بوصفه رد فعل عاطفي أو خطابيا لا فعلا يستند إلى حق تاريخي ومعياري ويتم التعامل مع المعاناة بوصفها نتيجة جانبية لا تستدعي إعادة نظر في البنية السياسية القائمة، يغدو الألم معطى إحصائيا لا تجربة إنسانية لها مطالب أخلاقية واضحة وبذلك يجري تعطيل القدرة على تحويل المعاناة إلى حجة أخلاقية كونية، كما يعمل تفكيك المسؤولية الأخلاقية على إضعاف الروابط الجماعية داخل المجتمع الواقع تحت السيطرة، إذ تتحول القيم إلى خيارات فردية وتذوب

فكرة الالتزام المشترك ويغيب الإحساس بالواجب تجاه الآخر لصالح منطق النجاة الفردية والتكيف مع الواقع المفروض، يؤدي هذا إلى إنتاج مجتمع زائف تتحرك أفراده داخل فضاء سيال من المعاني دون مرجعية أخلاقية جامعة في مقابل دولة صلبة تحتكر القرار والمعيار وتفرض سرديتها بوصفها الواقع الوحيد الممكن.

تعكس الرؤية إبستمولوجية هذا التفكيك تحولا خطيرا في علاقة المعرفة بالأخلاق، حيث يجري تقديم التفسير بوصفه بديلا عن الحكم القيمي ويتم الخلط بين الفهم والتبرير وبين الوصف والتسويغ ويؤدي ذلك إلى إلغاء المسافة النقدية الضرورية بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فقد تتحول السلطة إلى مرجع أخلاقي ضمني دون إعلان وتصبح القوة معيارا للشرعية، اعادة تشكيل الوعي الداخلي يفقد المجتمع القدرة على مساءلة ذاته والآخرين ويغدو التواطؤ صامتا والقبول القسري حالة طبيعية، يكون الصراع مجرد إدارة اختلافات لا مواجهة ظلم بنيوي وبذلك تتكرس أسطورة الدولة بوصفها واقعا أخلاقيا محايدا، بينما يجري إقصاء أي خطاب يعيد ربط السياسة بالقيم أو يعيد الاعتبار للمسؤولية الأخلاقية بوصفها شرطا للتحرر والعدالة.

تمييع **الصراع الاستعماري** عبر تحويله من مواجهة مباشرة بين القوى المهيمنة والشعوب الأصلية إلى خطاب عام عن الإدارة والتنظيم والتنمية، حيث يغدو الصراع القائم على الأرض والحقوق السياسية والموارد مجرد مسألة إدارية أو تنظيمية لا قضية عدالة ولا حق تاريخي، تغيب بذلك الشروط الأخلاقية والسياسية للصراع وتصبح العمليات الاستعمارية والإقصاء والتهجير والتنظيم القسري جزءا من منطق البقاء والكفاءة والتخطيط الاستراتيجي، إذ يجري تمييع الصراع الاستعماري عبر استخدام لغة علمية وتقنية تحول الأرض والسكان إلى عناصر قابلة للقياس والتحليل والإدارة ويصبح التوغل في الأراضي المحتلة والتوسع الاستيطاني وسياسة التفريغ السكاني مسألة موضوعية لا فعل عنيف ولا انتهاك للحقوق، لأن تغيب المسؤولية الأخلاقية والإنسانية عن أي تقييم يرافق السياسات الاستعمارية، إذ يجري تصوير المقاومة والرفض الشعبي بوصفه انحرافا إداريا أو حالة اضطراب طبيعي لا تهدد شرعية الدولة.

يؤدي هذا التمييع إلى نزع بعد العدالة من الوعي الجمعي حيث يصبح التعاطف مع الضحايا أو المطالبة بحقوقهم مباحثا ثانوية. خاصة إن تحويل القضية السياسية إلى خطاب إداري عن تنظيم المجتمع وإعادة

توزيع الموارد وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، يصبح الحق في الأرض والهوية والقانون الدولي مجرد عناصر في معادلة إدارة لا معركة تاريخية لإقرار العدالة، كما يسهم تمييع الصراع في إضعاف الفعل الجماعي للمجتمع المحلي، ويجعل المقاومة فكرية وإجرائية أكثر من كونها ممارسة فعلية للسيادة والسيادة الذاتية ويعمل على تفتيت الانتماءات الجماعية عبر إعادة تعريفها كأداء اجتماعي أو لغة فكرية تتحرك، ضمن حدود الضبط الإداري ويغدو الفعل المقاوم بلا مشروع واقعي واضح ويتم تفكيك أي محاولة لتثبيت الحقوق التاريخية وتحويلها إلى مطالب معترف بها.

تمييع الصراع تحولا في إنتاج المعرفة حيث يجري تقديم التحليل الإداري والتقني للسياسات الاستعمارية بوصفه تفسير موضوعي يغني عن التقييم الأخلاقي والسياسي، فقد الوصف بديلا عن الحكم ويجري بذلك حماية الدولة من مساءلة خارجية وداخلية ويصبح القوة والسيطرة معيارا للشرعية بينما تغيب أية مراجعة نقدية لممارسات الهيمنة، وإن تمييع الصراع الاستعماري في أسطورة الدولة "اليهودية"، يسهم في إعادة إنتاج المجتمع الزائف الذي يتحرك داخل فضاء سيال من المعاني والهوية دون قدرة على مساءلة الواقع، يكون التوسع الاستيطاني والسيطرة على الأرض والموارد مسألة إدارة كونية لا انتهاك حقوق أو عدالة تاريخية فيصبح المشروع الاستعماري محميا بلغة العلم والحياد الوهمي.

استبدال الفعل السياسي بالأداء الفكري يغدو النشاط الجماعي والمقاومة الاجتماعية والسياسية مجرد تمثيل فكري ضمن فضاء معرفي أو ثقافي يتم فيه التفاعل مع الرموز والمعاني بدلا من ممارسة السلطة الفعلية أو مواجهة الظلم على أرض الواقع، لأن النقد والجدل والنقاش الفكري وسيلة لتفريغ الصراع من مضمونه الواقعي وتحويله إلى عملية معرفية لا فعلية، تتماهى الخطابات الوطنية والمقاومة الشعبية إلى تمرينات لغوية وفكرية، يكون القدرة على صياغة الخطاب وممارسة الأداء الفكري معيارا للتفاعل مع الواقع بدلا من الاشتباك المباشر مع السياسات الاستعمارية أو الدفاع عن الأرض والحقوق، وإنتاج المقالات والتحليلات والجدل الفكري وسيلة لإيهام الفعل السياسي بالمشاركة في التاريخ، وفي حين يزداد التركيز على التأطير الفكري للأحداث يغيب التأثير الملموس على الواقع المعيش.

استبدال الفعل السياسي بالأداء الفكري إلى تمييع المقاومة وإضعاف الفعل الجماعي، حيث تتحول مطالب الحقوق والعدالة إلى مفاهيم نظرية يمكن نقاشها وتداولها دون أن تحقق أي تغيير فعلي على الأرض،

الإنسان المقاوم مجرد حامل للمعنى الفكري لا كفاعل ميداني قادر على مواجهة الهيمنة والسيطرة ويجري بذلك تفكيك قدرة المجتمع على تنظيم نفسه وتحقيق مشاريعه الجماعية، مثل هذا التحول تحولا في وظيفة المعرفة حيث يتحول التفكير النقدي من أداة للتغيير الاجتماعي والسياسي إلى أداة لإدارة المعنى ضمن إطار ثقافي فكري، خاصة إنَ الخطاب الفكري بديلا عن الممارسة السياسية ويعمل على حماية الهياكل الاستعمارية من أي مساءلة فعلية ويجعل القوة والسيطرة، تبدو طبيعية وضرورية بينما يغيب أي تقييم أخلاقي أو سياسي.

إنَ استبدال الفعل السياسي بالأداء الفكري في أسطورة الدولة "اليهودية" يسهم في إنتاج مجتمع زائف، إذ يتحرك ضمن فضاء سيال من الرموز والمعاني دون القدرة على الممارسة الفعلية للسيادة، لأن النضال الوطني والمقاومة محصورا ضمن حدود الأداء الفكري والمعرفي فتتحقق السيطرة على المجتمع مع الحفاظ على وهم المشاركة السياسية والفعل التاريخي، بينما يتم تفريغ المقاومة من مضمونها الواقعي، عندما يتحول الفعل المقاوم إلى خطاب قابل للاحتواء تتغير طبيعة الصراع كليا وتصبح المقاومة مجرد أداة معرفية يمكن مراقبتها وتحليلها وإعادة إنتاجها وفق مصالح الدولة دون أن تمثل تهديدًا حقيقيًا على الهيكل السياسي القائم أو على السيطرة على الأرض والمجتمع ويصبح النص المقاوم مجرد أداء لغوي فقد يمكن إدراجه ضمن سلسلة من الافكار التي تدار بشكل يخدم الدولة ويعزز استقرارها ويحول أي طاقة ثورية أو مقاومة فعلية إلى عناصر قابلة للتدبير الفكري.

تعمل هذه الاستراتيجية على نزع القوة الواقعية من الفعل المقاوم وتحويله إلى خطاب، إذ يمكن ترويجه إعلاميًا أو أكاديميًا أو ثقافيًا دون أن يحمل أي تأثير ملموس على الأرض، تجعل النقاش حول العدالة التاريخية والهوية الجماعية والأرض والمقدسات مجرد محتوى، إذ يمكن استيعابه وإعادة صياغته وتحويله إلى شكل من أشكال الشرعية الفكرية التي تحمي الدولة وتديم سلطتها، وإن احتواء المقاومة ضمن خطاب يسمح للدولة بإخفاء طبيعة الصراع الاستعماري والسيطرة على السرد التاريخي والاجتماعي، فقد يمنع ظهور المبادرات الفعلية التي قد تعيد توزيع القوة ويجعل النقاش الفكري والفكري أداة لتفريغ المقاومة من مضمونه العملي، ويحول المجتمع إلى متلقٍ مستهلك للمعاني الفكرية دون قدرة على التغيير الحقيقي أو على مقاومة الهيمنة.

يشكل أداة إنتاج المجتمع الزائف حيث تبدو القوى الجماعية المقاومة موجودة لكنها مشلولة ضمن فضاء فكري يتم التحكم فيه، يصبح الفعل المقاوم مجرد أداء معرفي يمكن قياسه أو تحليله أو نقله دون أي قدرة على إحداث تغيير واقعي وبهذا تصبح الهوية الوطنية والمقاومة أدوات لإضفاء شرعية على الدولة وتثبيت سلطتها وتحويل الطاقات التحررية إلى خطاب يمكن التلاعب به، يعمل تحويل المقاومة إلى خطاب قابل للاحتواء على تمزيق العلاقة بين الوعي الاجتماعي والفعل السياسي ويمنع أي بناء جماعي حقيقي ويعزل الأفراد عن قدرتهم على التنظيم والمقاومة ويخلق مجتمعًا اصطناعيًا يبدو متماسكًا لكنه هش داخليًا، يصبح الخطاب المقاوم جزءًا من آلية إدارة الصراع الفكري والثقافي دون أن يؤدي إلى أي تحولات ملموسة في الواقع الاجتماعي والسياسي، يكون احتواء المقاومة أحد أعمدة تثبيت أسطورة الدولة اليهودية واستدامة هيمنتها على الأرض والذاكرة الجماعية.

إضعاف الهويات المناقضة للمشروع الصهيوني يشكل قلب الاستراتيجية، التي تعمل على تثبيت أسطورة الدولة "اليهودية" وتحويلها إلى واقع شبه مقدس لا يقبل التشكيك أو التعدد التاريخي والاجتماعي، لأن المسعى يكمن في طمث أي هوية فلسطينية أو عربية أو غير يهودية من شأنها أن تعيد طرح الأرض كمجال متعدد الأصوات والتجارب أو أن تعرض المشروع الصهيوني كنسخة مفروضة وحيدة من خلال القوة والسيطرة، تبدأ هذه العملية بتفكيك المرجعيات التاريخية والثقافية التي تمنح أي جماعة قوة تمسك بها اتصالها بالأرض وسردها التاريخي، إذ تحولت الماضي جماعيًا بلا صلة بالواقع المعاصر ويستبدل بالسردية الصهيونية التي تختزل التاريخ في مسار واحد مكتوب ومقدس، يرافق ذلك تهميش اللغة والرموز الثقافية التي تمثل الهوية فتتحول الممارسات التقليدية والفن الشعبي والتراث إلى مجرد موضوعات دراسية أو عروض ثقافية خاضعة للتحليل دون أن تملك القدرة على تشكيل وعي جماعي مقاوم.

إذ يتم تفكيك الانتماء الجماعي وتحويله إلى أداء لغوي أو فكري، يكون الانتماء الفعلي إلى الأرض أو الجماعة مجرد خيار مؤقت أو واجهة للتعبير عن الذات دون قوة سياسية أو اجتماعية حقيقية، وهذه السيولة المعنوية تمنع ظهور أي حركة مقاومة جماعية منظمة وتضعف أي إمكانية لإعادة إنتاج المشروع الوطني بشكل مستقل عن الدولة، فعلى المستوى الفردي تتحول الجماعات المعارضة إلى كيانات مفصولة عن إرثها الثقافي والسياسي، حيث تصبح أي مقاومة مجرد خطاب فكري قابل للاحتواء بسهولة، دون أن تهدد النظام

القائم تصبح الحقوق والتاريخ والعدالة نصوصًا يمكن التحكم بها وتوجيهها داخل فضاء معرفي محكوم من قبل الدولة.

يُعاد إنتاج مجتمع زائف تبدو فيه المقاومة موجودة لكنها بلا قوة فعلية ويصبح المشروع الصهيوني محميًا من النقد التقليدي أو الواقعي، لأن التاريخ والهوية يُستغلان كأدوات لإضفاء شرعية على السيطرة وتحويل الأرض والذاكرة الجماعية إلى عناصر تدعم استمرار أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ تعزز هيمنة الدولة على المجتمع والزمان والمكان، تفريغ الجماعات من قدرتها على التنظيم يمثل آلية مركزية في إدارة الهيمنة الحديثة، حيث يجري تفكيك شروط تماسكها الداخلي وإضعاف قدرتها على التحول من تجمع بشري، إلى فاعل تاريخي منظم فالجماعة تبقى حاضرة عدديًا وثقافيًا على السطح، لكن تفقد البنية التي تسمح لها بإنتاج إرادة مشتركة أو فعل جماعي مستدام.

أصل ضرب الروابط تشكل أساس التنظيم مثل الذاكرة المشتركة واللغة الجامعة والأطر القيمية، التي تمنح الأفراد معنى الانتماء والعمل المشترك، عندما تتحول هذه العناصر إلى موضوعات قابلة للتأويل الفردي أو التفكيك النظري تفقد قدرتها على أداء وظيفتها السياسية والاجتماعية، يتماهى الفرد إلى وحدة معزولة تتشارك المكان دون أن تتشارك المشروع، كما يجري استبدال التنظيم الجماعي بأشكال تعبير فردية أو فكرية، تبدو في ظاهرها مساحة للحرية، لكنها في عمقها تعيد توجيه الطاقة الجماعية بعيدًا عن الفعل المنظم نحو أشكال احتجاج قابلة للاحتواء والتفريغ فيتحول الغضب إلى خطاب والرفض إلى أداء والاختلاف إلى تنوع شكلي لا ينتج قوة تغيير حقيقية.

تتجلى البنى الحديثة للسلطة عبر خلق بيئة قانونية ومعرفية تجرّم التنظيم أو تفرغه من مضمونه فالتنظيم، يصبح إما خطرًا أمنيًا أو نشاطًا مدنيًا منزوع الفاعلية وبين هذين الحدين تفقد الجماعات قدرتها على بناء مؤسسات مستقلة قادرة على الاستمرار والمراكمة التاريخية، يكون المجتمع إلى كتلة بشرية واسعة بلا مركز ثقل ولا آليات تنسيق فعلي، بينما تحتفظ الدولة بصلابتها التنظيمية وأدواتها المتماسكة فينشأ اختلال بنيوي، يجعل أي محاولة جماعية للتحدي محكومة بالفشل المسبق بسبب غياب الشكل الذي يحولهم إلى قوة.

يغدو تفريغ عملية ناعمة طويلة الأمد تعيد تشكيل الوعي والعلاقات الاجتماعية، يبدو العجز عن التنظيم نتيجة طبيعية لا خيارًا مفروضًا، وبذلك تُحصن السلطة نفسها عبر إضعاف المجتمع من الداخل وتُعاد صياغة الواقع على نحو يجعل الهيمنة مستقرة والمقاومة مجزأة ومؤقتة، خدمة السلطة عبر خطاب نقدي ظاهري تمثل استراتيجية دقيقة لتعزيز الهيمنة دون اللجوء إلى القمع المباشر، فهي تقوم على خلق وعي نقدي يبدو في ظاهره متحررًا ومستقلًا، يعطي الانطباع بأن هناك مساحة للنقاش والتحليل، بينما في الواقع يتم توجيه هذا النقد ضمن الحدود التي تحددها السلطة وتحوّله إلى أداة لإدامة الوضع القائم.

يعتمد هذا الخطاب على توجيه الانتباه إلى قضايا ثانوية أو فكرية بينما تبقى البنية الأساسية التي تمنح السلطة قوتها سليمة ومستقرة، النقد أداة لإعادة إنتاج الشرعية بدلاً من تحديها بشكل حقيقي، فقد، يعمل الخطاب النقدي الظاهري أيضًا على استيعاب طاقات الاعتراض وتحويلها إلى أشكال قابلة للاستهلاك حيث تتحول الطاقة الثورية أو المعارضة إلى نقاش نظري أو جدل أكاديمي، يبدو حيويًا لكنه يخدم إعادة إنتاج الإطار الذي يحدد ما هو ممكن وما هو محظور في التفكير والفعل، من خلال هذه الآلية يمكن للسلطة أن تبدو أقل صلابة وأكثر ديمقراطية في ظاهرها، بينما في الواقع يتم احتواء المعارضة وتحويلها إلى خطاب فكري يُستخدم لتبرير استقرار الدولة وصيانتها، تبرير القرارات الاستراتيجية التي تتخذ باسم المصلحة العليا وبهذا يصبح النقد نفسه أداة من أدوات السيطرة والهيمنة.

حيث يظل المجتمع منخرطًا في المراقبة الذاتية والنقد الموجه دون أن يمتلك القدرة على إنتاج فعل جماعي حقيقي، فكل محاولة للتحدي مشروطة ضمن أطر يصنعها النظام نفسه وتبقى السلطة محمية ومحصنة من أي تهديد فعلي في العمق الاجتماعي والسياسي، اي إن إنتاج أفراد معزولين سهل إدماجهم في النظام القائم يمثل نتاجًا مقصودًا ومخططًا لمسار طويل ومعقد من عمليات تفكيك الروابط الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تربط الفرد بالمجتمع والتاريخ والهوية المشتركة، فقد يُنظر إلى الإنسان بوصفه وحدة منعزلة تُدار وفق مصالح الدولة أو النظام السياسي، خاصة إن تفكيك الجماعة باعتبارها كيانًا ذا معنى وقوة، يُستبدل بها نموذج الفرد المعزول يؤدلج من الفرد مجرّد حامل للوظائف التي يخدم بها النظام القائم، فلا يمتلك القدرة على استحضار ماضٍ جماعي أو رسم مستقبل جماعي يُهدد الهيمنة السياسية القائمة، لا سيما إن العزلة هي عملية مادية فكرية تفرغ الوعي من أدوات الربط بين الذات والآخر وبين الفرد والجماعة وبين الحاضر

والمستقبل، وتؤصل من الإنسان كيان يبحث عن البقاء الفردي، من خلال التكيف مع الشروط المفروضة دون أن يمتلك مشروعًا للتحرر أو القدرة على المطالبة بحق جماعي مشروع.

ففي نهاية المطاف؛ يكون الفرد أكثر قابلية للإدماج داخل النظام القائم لأنه قائم على الخضوع للخطاب الرسمي أمرًا شبه تلقائي ويصبح التكيف مع الهيكل السياسي والاجتماعي السائد، لأن الخيار الوحيد للنجاة والاعتراف الاجتماعي والاقتصادي، إذ يؤدي إنتاج هؤلاء الأفراد المعزولين إلى تعطيل أي قدرة على التنظيم الجماعي أو الفعل السياسي المشترك، إذ تغيب الثقة المتبادلة وينهار الالتزام بالأهداف المشتركة ويحل محلها منطق التنافس الفردي على الموارد والاعتراف بالنظام القائم هو الإطار الوحيد الذي يمنح الشرعية والمعنى، تتضاعف خطورة هذا الوضع عندما يتم تعزيز هذه العزلة عبر التعليم والإعلام والسياسات الثقافية، التي تُقدّم الفرد المعزول بوصفه صورة نموذجية للمواطن المثالي الذي يلتزم بالقوانين والنظم دون طرح أسئلة أو مقاومة أو قدرة على إعادة تفسير الواقع الاجتماعي والسياسي، يصبح الفرد تابعًا للهيكلية القائم مع فقدان القدرة على خلق أي مشروع جماعي مستقل، بهذه الطريقة يكون إنتاج الفرد المعزول نتيجة عملية مقصودة ومتصلة بتصميم أيديولوجي وسياسي، يهدف إلى تفكيك القدرة الجماعية على المقاومة وإضعاف الهويات التاريخية والمقاومة وإنتاج مجتمع زائف قائم على السيولة والفردانية المطلقة، لكن ما يجعل النظام السياسي القائم في منأى عن أي تهديد فعلي ويمنحه قدرة غير مسبوقة على الاستمرارية والتحكم الكامل في المجتمع.

مراجع الفصل، هيَ:

1. *Richard Dawkins, **The Selfish Gene** (London; Oxford University Press, 1976).*
2. *Richard Dawkins, **Expanded Phenomenon: The Gin as a Selection Unit** (London: Oxford University Press, 1982).*
3. *Richard Dawkins, **Blind Manufacturer: Why Evidence of Evolution Reveals a Designless Universe** (New York: W.W. Norton & Co., 1986).*
4. *Richard Dawkins, **Climbing the Impossible Mountain** (New York: W. Norton & Co., 1996).*
5. *Richard Dawkins, **Rainbow Jaw: Science, Illusion, and Passion with Amazement** (New York: Houtton Miflin, 1998).*
6. *Richard Dawkins, **Satan's Priest: Reflections on Hope, Lies, Science, and Love** (New York: Houtton Mefflin, 2003).*
7. *Richard Dawkins, **The Tale of the Predecessor: A Journey to the Dawn of Evolution** (New York: Howton Miflin, 2004).*
8. *Richard Dawkins, **The God Illusion** (London: Pantam Press, 2006).*
9. *Richard Dawkins, **The Greatest Show On Earth: Evidence For Evolution** (New York: Free Press, 2009).*
10. *Richard Dawkins, **The Magic of Reality: How to Know What's Really Real** (New York: Free Press, 2011).*
11. *Richard Dawkins, **Appetite for Amar: Making a World** (New York: Eco, 2013).*
12. *Richard Dawkins, **A Short Candle in the Dark: My Life in Science** (New York: Eco, 2015).*
13. *Richard Dawkins, **Getting Rid of God: A Guide for Beginners** (London: Pantam Press, 2019).*
14. *Richard Dawkins (editor), **From Darwin to DNA: Addressing Contemporary Evolution** (London: Harvard University Press, 2002).*
15. *Richard Dawkins, **Science in the Spirit: Selected Writings by a Passionate Rational** (London: Pantam Press, 2017).*
16. *Judith Butler, **The Problem of Gender: Feminism and Undermining Identity** (New York: Routledge, 1990).*
17. *Judith Butler, **Bodies That Are Considered: On The Limits Of Speech "Sex"** (New York: Routledge, 1993).*
18. *Judith Butler, **Exciting Speech: The Politics of the Act** (New York: Routledge, 1997).*
19. *Judith Butler, **The Psychological Life of Power: Theories of Submission** (London: Stanford University Press, 1997).*
20. *Judith Butler, **Antigone's Claim: The Kinship of Life and Death** (New York: Columbia University Press, 2000).*

21. *Judith Butler, **The Fragile Life: The Forces of Grief and Violence** (New York - London: Verso Box, 2004).*
22. *Judith Butler, **Gender Dismantling** (New York: Routledge, 2004).*
23. *Judith Butler, **War Frames: When Life Becomes Precimable** (New York-London: Verso Box, 2009).*
24. *Judith Butler, **Separation of the Roads: Judaism and the Critique of Zionism** (New York: Columbia University Press, 2012).*
25. *Judith Butler, **Observations on the actual theory of gathering** (London: Harvard University Press, Cambridge, 2015).*
26. *Judith Butler, **The Power of Nonviolence: A Moral-Political Connection** (London-New York: Verso Box, 2020).*
27. *Judith Butler and Athena Athanasiu, **Deprivation: The Actuality in Politics** (London: Polity Press, 2014).*
28. *Anthony Bernard Shaw, **Identity and Society: Theoretical Approaches in Group Formation** (London-New York: Rotledge, 1995).*
29. *Eric Eric Hobsbawm, **Nations and Modern Ages: The Formation of Collective Identities** (London: Cambridge, 1990).*
30. *Peter Serge Moir, **Social and Political Identity: Dynamics and Challenges** (New York: Sage Publications, 2001).*
31. *Stuart Hall, **Cultural Identity and Society: Postcolonial Approaches** (London: Open University Press, 1996).*
32. *Anthony Anthony Giddens, **Contemporary Society: Building Identity and Social Change** (London: The Pulity Press, 2000).*
33. *Peter Soderland, **Biological Reduction: Concepts and Arguments** (London-New York: Routledge, 2002).*
34. *Edward Wilson, **Social Biology: From Genes to Behavior** (London: Harvard Press, 1975).*

الفصل الخامس

"اسرائيل" بين جدلية الخلاص اليهودي والهرطقة الصهيونية

جدلية تُقارب مسألة "اسرائيل" بين **الخلاص اليهودي** و**هرطقة الصهيونية** بين إشكالية للاهوتية وسياسية، تتجاوز التفسير الأحادي أو النظرة الجزئية، لأن الصهيونية تشكلت عبر إعادة صياغة مفهوم الخلاص في التراث اليهودي وتحويله من أفق غيبي وأخلاقي إلى مشروع سيادي دنيوي قابلة للقياس السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا التحول أعاد ترتيب العلاقة بين النص المقدس والتاريخ وبين الإيمان والسلطة، حيث أصبح مرتبطا بامتلاك الأرض وبناء الدولة وفرض الهيمنة، ففي اللاهوت اليهودي التقليدي ظل الخلاص مرتبطا بزمن إلهي يتجاوز الفعل الإنساني المباشر وبشرط أخلاقي صارم يوجه السلوك ويضبط العلاقات بين البشر، أفقا ينتظر الجهد الروحي والأخلاقي لكل جماعة فردية وجمعية لكن الصهيونية أعادت، تأويل هذا المفهوم وربطته بالفعل السياسي المباشر، فقد أصبحت الدولة نفسها تجسيدا للخلاص وأداة لإثبات تحقق الوعد وهذا التغيير منح الدولة شرعية دينية متعالية لا تخضع للنقد أو المساءلة التاريخية أو القانونية.

تجلت إعادة قراءة النصوص اللاهوتية خارج سياقها الفكري والتاريخي، من خلال تحويلها إلى مراجع سيادية مباشرة، فقد صارت سندا يمنح الحق الحصري في الأرض ويقصي أي حضور تاريخي آخر الزمن الطويل، الذي شهد تشكيل **فلسطين** كمجتمع متعدد الثقافات والهويات، عبر اختُزل في لحظة وعد واحدة جرى تعميمها على التاريخ كله، وبهذا المعنى لم تعد الشرعية السياسية تقوم على التعاقد أو الاعتراف المتبادل وإنما على سردية دينية مغلقة تعتبر ذاتها فوق السياسة والتاريخ، غير أن الشرعية الدينية وحدها، فقد تم الاستعانة بالعلم لتقديم غطاء حداثيا يضفي طابع العقلانية على المشروع الأسطوري، لأن العلم تحويل **لاختيار واصطفاء** إلى لغة **بيولوجية وتطورية**، حيث يُعاد تصوير اليهود بوصفهم جماعة ذات جوهر طبيعي موحد يمتد عبر القرون متجاوزا الاختلافات الثقافية والتاريخية واللغوية.

من خلال هذه القراءة، فقد يُلغى الطابع السياسي والتاريخي للدولة وتحول قيامها إلى نتيجة طبيعية لمسار تطوري مزعوم، ويكون نقده إنكارا للطبيعة وتُمحى المسؤولية الأخلاقية تماهي السيطرة إلى تنظيم عقلاني والهيمنة إلى استجابة ضرورية لشروط البقاء، كما يتحول العنف إلى وظيفة طبيعية لا ممارسة سياسية قابلة للإدانة، ففي المقابل يُعاد إنتاج **المجتمع الفلسطيني** باعتبارهُ كيان سائل بلا تاريخ ثابت ولا هوية متماسكة، حيث تُمحى الذاكرة وتُفقد القدرة على إنتاج معنى سياسي مستقل، ليكون الفلسطيني ذاتا

عابرة لا تملك حق الادعاء بينما الدولة تتصدر سردية صلبة ومتماسكة بهذه الطريقة تتكرر الصياغة الأسطورية الحديثة التي تجعل من الهيمنة شرطا للاستقرار ومن القوة معيارا للشرعية.

لذا يمكن القول إن" اسرائيل" تُقدَّم ضمن الخطاب الصهيوني كبناء مادي هجين يجمع بين القداسة اللاهوتية والعقلانية العلمية والقوة التنفيذية، إذ تتجلى الهرطقة الصهيونية في تحويل الدين إلى سلطة والعلم إلى أداة تبرير والتاريخ إلى حتمية والإنسان إلى مادة داخل مشروع، فقد يدعي امتلاك الحقيقة النهائية ويغلق كل أفق نقدي أو تحرري خارج بنيته المغلقة.

اولا: تزييف الشرعية اللاهوتية والسياسية للكيان الصهيوني

تُطرح مسألة الشرعية الدينية والسياسية لأسطورة الدولة "اليهودية" من مُنطلق أكثر الإشكاليات تعقيدا في **الفكر السياسي الحديث**، لأنها تقوم على تداخل مقصود بين اللاهوت والسلطة وبين المقدس والتاريخ، حيث تُنتج شرعية مزدوجة تدّعي في آن واحد أنها متعالية على النقد الديني ومحصنة ضد المساءلة السياسية، وهذه الشرعية تُقدَّم على انها حقيقة سابقة على التاريخ وكأمر مفروض من خارج الزمن الاجتماعي والسياسي، وهو ما يحول الدولة من كيان بشري قابل للنقد إلى أسطورة مؤسسة للواقع ذاته.

ففي المستوى اللاهوتي تُبنى الشرعية على إعادة تأويل مفهوم الوعد والخلاص داخل التراث اليهودي، إذ يُفصل عن أبعاده الأخلاقية والروحية ويُعاد ربطه بالأرض والسلطة والسيادة الخلاص، الذي كان في اللاهوت اليهودي التقليدي أفقا غيبيا مشروطا بالعدالة وإصلاح العالم، لأنهُ يُعاد صياغته بوصفه واقعة تاريخية يمكن تحقيقها بالفعل السياسي والقوة المنظمة، وبهذا التحول تُنزَع من النصوص الدينية طبيعتها الفكرية والنقدية وتُحوَّل إلى أدوات تبرير مباشر لامتلاك الأرض وإقصاء الآخر، لأن النص سندا سياديا لا مجال لتأويله خارج الإطار الذي يخدم المشروع السياسي، هذا التحول اللاهوتي يُعيد تشكيل وظيفة الدين ذاتها، بدلا من أن يكون أفقا أخلاقيا يقف على مسافة من السلطة ويتحول إلى معيار لمساءلتها، فقد يكون اللاهوت جزءا من جهازها الفكري والإيديولوجي وتُختزل العلاقة مع المقدس في طاعة الدولة والدفاع عنها، فقد تُقدَّم أي معارضة سياسية من منظور تمردا على الإرادة الإلهية نفسها، إذ تتجسد الأسطورة في أقصى صورها، حيث تُلغى المسافة بين الله والدولة وبين الإيمان والهيمنة.

أما على المستوى السياسي فتُبنى الشرعية عبر نفي الطابع الاستعماري للمشروع الصهيوني وإعادة تقديمه بانها حركة تحرر قومية استثنائية لا تخضع لمعايير التاريخ الحديث تُعطَّل المفاهيم السياسية المعاصرة مثل السيادة الشعبية والحق التاريخي والعدالة الانتقالية، في حين يتعلق الأمر بالدولة "اليهودية" ويُستبدل بها خطاب استثنائي، يبرر قيام الدولة بوصفه ضرورة أخلاقية كونية مرتبطة بذاكرة الاضطهاد الأوروبي، وهذا التوظيف للذاكرة لتحويل المعاناة التاريخية إلى رأسمال سياسي يمنح حصانة دائمة ضد النقد ويحوّل الضحية إلى مرجعية سيادية، فقد تتعزز هذه الشرعية السياسية عبر إنتاج سردية تاريخية انتقائية تُعيد ترتيب الماضي وفق منطق الغاية النهائية، حيث يُختزل التاريخ اليهودي في مسار واحد، فقد ينتهي حتما بالدولة ويُلغى كل ما لا يخدم هذا المسار من تنوعات دينية وثقافية ولغوية، وفي المقابل يُمحى التاريخ الفلسطيني أو يُقدَّم بوصفه هامشيا أو طارئا لا يرقى إلى مستوى الحق السياسي، وبذلك تُبنى الشرعية على إلغاء أحد أطراف التاريخ وإقصائه من الحضور الفكري والسياسي.

تكتمل أسطورة الشرعية عندما يُدمج هذا البناء اللاهوتي والسياسي بخطاب حداثي ظاهري، فقد يستعير لغة القانون الدولي والديمقراطية، دون الالتزام بجوهرها تُقدَّم الدولة بوصفها ديمقراطية في محيط غير ديمقراطي، بينما تُفرغ الديمقراطية من مضمونها حين تُربط بالانتماء العرقي والديني وتُحصر الحقوق الكاملة في جماعة محددة سلفا، فقد تتجلى الشرعية السياسية إلى آلية إقصاء مقنّعة تُدار باسم القانون وتُمارس باسم القيم الحديثة، قد تقوم على أساس عقلاني أو أخلاقي؛ بقدر ما تقوم على تركيب فكري معقد يوظف الدين لتقديس السلطة ويوظف السياسة لتثبيت الأسطورة، عندما يُحوّل التاريخ إلى مسار مغلق والهوية إلى جوهر ثابت والإنسان إلى أداة داخل مشروع يدّعي امتلاك الحقيقة النهائية، وإن هذه الشرعية تُنتج واقعا زائفا يُقصي كل إمكانية لعدالة تاريخية حقيقية، يجعل من نقد الدولة فعلا خارجا عن العقل والدين في آن واحد، وهو ما يكشف الطابع الأسطوري العميق لهذا البناء ويفتح المجال لتفكيكه بوصفه خطابا سلطويا لا حقيقة متعالية.

1. هرطقة الوعد الالهي

يُقدَّم قيام الدولة في الخطاب الصهيوني تحققًا مباشرا **للخلاص اليهودي**، كما لو أن التاريخ قد بلغ غايته النهائية عبر تأسيس كيان سياسي محدد في زمان ومكان بعينهما، فقد يُعاد ربط هذا الحدث بسلسلة من

النصوص اللاهوتية التي تُنتزع من سياقها الفكري والأخلاقي لتُحمَّل وظيفة سياسية مباشرة، بهذا المعنى يُفهم الخلاص بأنهُ يُختزل في واقعة سيادية تُقاس بامتلاك الأرض وبسط السلطة وبناء الدولة، يجري تقديم هذا الاختزال على أنه وفاء للنص لا انحراف عنه، كان مفهوم الخلاص مرتبطا بزمن إلهي متعالٍ على الإرادة البشرية وبشرط أخلاقي صارم يتمثل في التوبة وإصلاح العالم وتحقيق العدالة بين البشر، حيثُ كان وعدا مؤجلا يضع السلطة موضع ريبة دائمة ويمنع تحويل المقدس إلى أداة سيادة، غير أن الصهيونية أعادت بناء هذا المفهوم عبر نقله من حقل اللاهوت الأخلاقي إلى حقل السياسة الواقعية، إذ تم اختزال الزمن الإلهي في زمن تاريخي قصير واختزال الوعد في حدث مؤسس واختزال الإيمان في الانتماء إلى دولة.

التحول اللاهوتي أعاد تشكيل علاقتها بالواقع فبدلا من أن يكون النص أفقا مفتوحا للنقد والتأويل، يكون مرجعا مغلقا يمنح الشرعية المطلقة للفعل السياسي، إذ أُعيدت قراءة مفاهيم مثل الأرض المختارة والشعب المختار بمعزل عن بعدها الفكري لتتحول إلى مقولات سيادية مباشرة تُستخدم، بهدف تبرير الإقصاء ونفي الآخر التاريخي من المجال السياسي، وهكذا يُحوَّل الخلاص من وعد أخلاقي شامل إلى امتياز حصري وتتحول النصوص من خطاب مسؤولية إلى خطاب ملكية، إذ يترتب على هذا التقديم للخلاص بوصفه دولة إلغاء المسافة بين الدين والسلطة، لأنها تُختزل العلاقة مع المقدس في الدفاع عن الكيان السياسي وتُعاد صياغة الطاعة الدينية بوصفها ولاء للدولة وأي اعتراض على سياساتها، إذ يُصوَّر بوصفه تشكيكا في جوهر الإيمان نفسه، بهذا المعنى تكون أداة لتكريسها وتحصينها ضد النقد الأخلاقي والتاريخي، وهو ما يمثل انقلابا جذريا على الوظيفة النقدية التي اضطلع بها اللاهوت في صيغته التقليدية.

يؤدي هذا التصور إلى تجميد التاريخ داخل سردية خلاصية مغلقة، حيث يُعاد ترتيب الماضي كله باعتبارها سلسلة من المعاناة، التي لم تجد معناها إلا في قيام الدولة، فقد برز التنوع الواسع في التجربة اليهودية عبر القرون في مسار واحد ينتهي حتما عند لحظة التأسيس، تُلغى بذلك كل إمكانيات الفهم البديل للتاريخ اليهودي بوصفه تاريخا أخلاقيا وثقافيا متعدد الأصوات لا مجرد مقدمة لحدث سياسي بعينهن لأن تقديم قيام الدولة **كخلاص يهودي** مترسخ في النصوص اللاهوتية، هوَ لا يمثل استمرارا أمينا للتقليد الديني بقدر ما يمثل إعادة توظيف انتقائية له تخدم مشروعا سياديا محددا، الخلاص يظهر بأنهُ آلية لتبرير سلطة قائمة ويُفرَّغ من محتواه الأخلاقي لصالح معنى سياسي ضيق، وبهذا التحول تتجلى الهرطقة الصهيونية من

خلال اعتبارها تأصيل عميق لوظيفته وتحويله من خطاب نقد وعدالة إلى أسطورة دولة، إذ تدّعي امتلاك النهاية والمعنى معا.

يُعاد في الخطاب الصهيوني ربط تأسيس الدولة بوعد إلهي قديم، لأنه يُقدَّمها بأنها حقيقة متوارثة في التوراة والتلمود، وكأن هذا الوعد يمتلك قابلية مباشرة للتحقق السياسي عبر التاريخ ويجري تصوير الدولة كالامتداد الطبيعي لهذا الوعد، فقد يُستدعى كوثيقة تأسيس تمنح الشرعية المطلقة لكيان سياسي معاصر ويُعاد ترتيب العلاقة بين الغيب والتاريخ، حيث يصبح الفعل السياسي تحقيقا حرفيا لإرادة إلهية مفترضة، وفي هذا التوظيف يُنتزع الوعد الإلهي من سياقه اللاهوتي المركب، كان مرتبطا بشرط أخلاقي صارم وبزمن إلهي غير خاضع للإرادة البشرية ويُعاد إسقاطه على واقع سياسي حديث، تشكل من خلال موازين القوة والاستعمار والتحولات الجيوسياسية، فقد يصبح الوعد خطابا تبريريا لا أفقا أخلاقيا ويُختزل في فكرة الحق الحصري في الأرض لا في مسؤولية العدالة تجاه الآخر وبذلك يتحول النص من مجال للمساءلة إلى أداة للامتلاك.

يجري التعامل مع **التوراة** و**التلمود** من خلال سرديتين متجانستين تحملان معنى سياسيا واحدا عبر التاريخ، بينما هما في الواقع نتاج تقاليد تأويلية متعددة ومتناقضة أحيانا، وقد احتوتا طيفا واسعا من المواقف التي حذرت من تحويل الخلاص إلى مشروع دنيوي ومن استعجال الوعد عبر القوة، غير أن الخطاب الصهيوني يعمد إلى انتقاء قراءات محددة ويضخمها ويعزلها عن تاريخ الجدل اللاهوتي الطويل، من أجل ان يبني منها سردية حاسمة تغلق باب الاختلاف وتقصي التأويلات المناقضة، يؤدي هذا الربط بين الدولة والوعد الإلهي إلى إلغاء التاريخ بوصفه مجالا للفعل الإنساني الحر، إذ تُقدَّم الأحداث السياسية والعسكرية والاستيطانية بوصفها حلقات في مسار مقدس لا كقرارات بشرية قابلة للنقد والمساءلة، يُؤطر التوسع والسيطرة ضمن منطق الوعد يتحول العنف إلى ضرورة تاريخية وتُمحى الحدود بين المقدس والسيادي، لأنهُ يُعاد تعريف الظلم بوصفه تحقيقا لإرادة عليا لا انتهاكا لحقوق بشرية ملموسة.

يُنزَع عن السكان الأصليين أي حضور لاهوتي أو تاريخي ذي قيمة، إذ يُعاد تصوير وجودهم طارئا على مسرح وعد قديم ويُختزل تاريخهم وثقافتهم وذاكرتهم في عائق مؤقت أمام تحقق الخلاص، وهكذا يعمل الوعد الإلهي أداة إقصاء تُستخدم لإلغاء شرعية الآخر وإخراجه من التاريخ، بهذا المعنى مثل تشكيل

تأسيس الدولة من خلال إعادة بناء أيديولوجية له، فقد تُفرغ النص من تعدديته الأخلاقية وتحوله إلى أسطورة سيادية مغلقة، اللاهوت يتحول إلى جهاز شرعنة يُستخدم لتثبيت واقع سياسي محدد وتحصينه ضد النقد، فقد تتكشف الهرطقة الصهيونية في بعدها العميق للوعد من أفق أخلاقي مفتوح إلى مبدأ سيطرة يدّعي امتلاك الحقيقة والتاريخ معا.

يُصوَّر قيام الدولة في الخطاب الصهيوني على أنه استعادة لمكانة تاريخية مقدسة للشعب اليهودي بعد قرون من الانقطاع والتيه، وكأن هذه المكانة كانت جوهرا ثابتا خارج التاريخ ينتظر لحظة العودة لا نتاجا لتحولات اجتماعية وثقافية ودينية معقدة جرى إنتاجها عبر سياقات متعددة ومتناقضة، فقد يُقدَّم هذا التصوير بوصفه فعل ترميم للتاريخ لا إعادة كتابته وبوصفه عودة إلى أصل مفقود لا تأسيسا لكيان سياسي جديد نشأ في شروط استعمارية حديثة، بهذا المعنى تُنزَع عن الدولة صفة الحدث السياسي وتُلبَس صفة الاستعادة المقدسة التي تعلو على النقاش والمساءلة، وفي هذا السرد تُختزل القرون الطويلة من التعدد اليهودي في الشتات بكل اختلافاته اللغوية والثقافية واللاهوتية في صورة واحدة متجانسة لشعب واحد، ذي مكانة واحدة وتاريخ واحد وأرض واحدة ويُعاد تنظيم، وهذا التنوع الهائل داخل سردية خلاصية تعتبر الدولة التعبير الأعلى عن هوية يهودية مفترضة لم تتغير عبر الزمن، وهكذا تُمحى المسافات بين اليهودي التوراتي واليهودي الحديث وبين اللاهوتي والأوروبي القومي وبين الديني والعلماني لصالح كيان فكري واحد يُقدَّم بوصفه الوريث الشرعي للتاريخ المقدس.

تعمل فكرة الاستعادة على أدلجة العلاقة بين الماضي والحاضر، إذ يكون التاريخ جدل شرعي يُستدعى انتقائيا لتبرير واقع سياسي قائم، يجري تصوير الحاضر بوصفه تحقيقا متأخرا لما كان يجب أن يكون منذ البداية، وبذلك يُنزَع عن الحاضر طابعه الاختياري ويُقدَّم بوصفه ضرورة تاريخية مؤجلة، وهذا المنطق يحول الدولة إلى نهاية مسار لا إلى حلقة فيه ويغلق أفق التفكير في بدائل سياسية أو صيغ تعايش مختلفة، كما أن تصوير الدولة كاستعادة لمكانة مقدسة يُسهم في نزع الطابع الإنساني عن الصراع، إذ يتحول النزاع على الأرض والحقوق إلى صدام بين قداسة مفترضة ووجود عارض ويُعاد تعريف العدالة خارج معايير القانون والحق المتبادل لتصبح مسألة وفاء لوعد تاريخي، وهكذا تُختزل معاناة السكان الأصليين وتاريخهم وارتباطهم

بالأرض في تفصيل ثانوي لا وزن له أمام سردية الاستعادة ويُقدَّم اقتلاعهم بوصفه ثمنا حتميا لعودة المقدس إلى مكانه.

شكل على المستوى اللاهوتي هذا التصوير تحولا عميقا في معنى القداسة نفسها، إذ تُنقل من مجال القيم والأخلاق إلى مجال السيادة والحدود والقوة فالمكانة المقدسة بالقدرة على السيطرة والحفاظ على الكيان السياسي، وهكذا تُعاد صياغة القداسة بلغة الدولة الحديثة لتصبح مرادفا للاستقرار الأمني والتفوق العسكري واستمرارية السلطة، إذ يبدو تصوير قيام الدولة استراتيجية أيديولوجية متكاملة تهدف إلى تحصين الكيان السياسي ضد النقد عبر ربطه بالمقدس وتحويل التاريخ إلى ملكية فكرية حصرية، من خلال هذا الربط تُغلق إمكانات التفكيك والمساءلة، فقد يُعاد إنتاج أسطورة الدولة اليهودية كحقيقة فوق تاريخية تتجاوز السياسة وتعلو على العدالة وتفرض ذاتها بوصفها قدرا لا خيارا إنسانيا قابلا للمراجعة.

يُعد استخدام الافكار اللاهوتية لتعبئة الدعم الداخلي والخارجي لصالح المشروع السياسي آلية مركزية في بناء الشرعية الفكرية، لأن تأصيل الصراع من مستواه التاريخي والحقوقي إلى مستوى متعال يصعب إخضاعه للنقاش العقلاني أو الأخلاقي، يمتلك الفكر اللاهوتي قدرة استثنائية على تجاوز الحدود الثقافية والسياسية لأنه يخاطب الوجدان قبل العقل ويستدعي مخزونا عميقا من المعنى المتراكم عبر قرون من الإيمان والتأويل، عندما يُستثمر هذا الفكر داخل مشروع سياسي فإنه لا يعمل بوصفه دلالة روحية، وإنما بوصفه أداة تعبئة شاملة تعيد توجيه الوعي الفردي والجماعي نحو هدف محدد مسبقا، داخليًا يُستخدم الفكر اللاهوتي لإنتاج شعور بالتماسك والضرورة التاريخية، حيث تُعاد صياغة الهوية الجماعية عبر مفردات الاختيار والوعد والعودة والخلاص، فقد يُقدَّم المشروع السياسي بانها امتدادا طبيعيا لمسار مقدس لا يمكن الانفصال عنه، وبهذا يتحول الانتماء السياسي إلى تعبير عن الوفاء الديني ويغدو دعم السلطة جزءا من الحفاظ على المعنى الجمعي ذاته، وهذا الاستخدام يحد من إمكان النقد الداخلي لأن أي مساءلة تُفهم بوصفها مساسا بالمقدس أو تشكيكا في الأساس الوجودي للجماعة.

يوظف خارجيًا الفكر اللاهوتي لبناء جسور تعاطف عابرة للجغرافيا عبر مخاطبة جماعات دينية وثقافية تشترك في بعض المرجعيات النصية أو الفكرية، فقد يتم تقديم المشروع السياسي ضمن سردية كونية عن تحقيق النبوءة أو استعادة التاريخ أو الدفاع عن قيم روحية مشتركة، وبذلك يُنقل الصراع من كونه مسألة

استعمار وحقوق إلى كونه قضية إيمانية أو أخلاقية عامة تستدعي الاصطفاف والدعم، وهذا التحويل يسمح بتعليق الأسئلة المتعلقة بالقانون الدولي والعدالة التاريخية لصالح خطاب وجداني يقوم على التعاطف والاصطفاء، يؤدي هذا الاستخدام المزدوج للفكر اللاهوتي إلى إعادة تشكيل صورة الواقع ذاته، لأن السياسات تُقدَّم بوصفها استجابات لنداء متعال والعنف يُعاد تأطيره كضرورة دفاعية داخل سردية مقدسة والهيمنة، تُمنح معنى رساليا يتجاوز الحسابات السياسية الضيقة وبهذا يصبح المشروع السياسي محاطا بدرع فكري يحميه من النقد الخارجي والداخلي على حد سواء لأن معارضته كوقوف في وجه معنى أعلى.

ففي المقابل يُستخدم الفكر اللاهوتي ذاته لإقصاء الآخر وتجريده من الشرعية، حيث يُصوَّر خارج إطار القصة المقدسة أو بوصفه عائقا أمام تحققها، فقد يُعاد تعريف وجوده كطارئ أو ثانوي داخل سردية خلاصية مغلقة، وهذا الإقصاء الفكري يسبق الإقصاء السياسي والمادي لأنه يعمل على مستوى الوعي ويعيد ترتيب التعاطف والاعتراف قبل أي ممارسة مباشرة للقوة، وبهذا المعنى فإن استخدام الافكار اللاهوتية لتعبئة الدعم، فهو ممارسة بنيوية تهدف إلى إعادة إنتاج السلطة عبر تحويل الإيمان إلى مورد سياسي وتحويل المقدس إلى لغة شرعنة شاملة، ومن خلال هذا التحويل تُبنى أسطورة سياسية قادرة على الاستمرار، لأنها من قدرتها على احتلال المخيال الجمعي وتوجيهه بما يخدم المشروع القائم ويحصنه ضد التفكيك والمساءلة.

2. اللاهوت الاستعماري في الفكر الاصولي

تقوم إعادة تأويل اللاهوت لدعم المشروع السياسي الصهيوني على عملية معقدة من إعادة بناء المعنى اللاهوتي، بما يجعله متوافقا مع أهداف سلطة حديثة لا مع منطق الإيمان الأخلاقي الذي تشكل عبر قرون من الجدل والتأويل في التراث اليهودي، الاصولية الصهيونية أعادت ترتيب بنيتها الداخلية عبر نقل مركز الثقل من الأخلاق والانتظار والمسؤولية إلى الأرض والسيادة والقوة، وبهذا التحول أصبح بنية تبريرية تمنح السياسة غطاء متعاليا يسبق أي نقاش تاريخي أو قانوني، بعد ان جرى تفكيك المفهوم الكلاسيكي للخلاص الذي ظل في اللاهوت اليهودي مرتبطا بزمن إلهي غير قابل للتعجيل وبشرط أخلاقي صارم يقوم على العدالة وإصلاح العالم وتحمل المسؤولية تجاه الآخر، إّ عيد تأويله بأنهُ حدثا سياسيا قابلا للتحقق عبر الفعل البشري المنظم والسلطة العسكرية والكيان السيادي، وهذا النقل من الأفق الغيبي إلى الأفق الدنيوي حوّل

الدولة من أداة تنظيمية إلى غاية لاهوتية وأصبح قيامها معيار صدق الوعد الإلهي ذاته لا مجرد نتيجة تاريخية قابلة للتقييم والنقد.

أعيدت قراءة مفاهيم مثل الاختيار والعهد والشعب بطريقة تفصلها عن بعدها الأخلاقي وتحصرها في بعد هوياتي مغلق، لأن الاختيار يمنح حقا حصريا في الأرض والقرار والعهد، لانهُ سندا سياديا ثابتا والشعب كيانا متجانسا يُفترض أنه واحد عبر الزمن، وهذا التأويل أغلق إمكان التعدد داخل التجربة اليهودية نفسها وأقصى القراءات التي ترى في اللاهوت أفقا نقديا للسلطة لا مصدرا لها، فقد تجلت هذه العملية في إعادة توظيف النصوص خارج سياقها التاريخي والفكري، حيث جرى اقتطاع نصوص ومرويات من سياقها الجدلي وتحويلها إلى عناوين سيادية مباشرة، إذ تُستخدم لإنتاج شرعية سياسية، لأن النص الذي كان يُقرأ بوصفه خطابا موجها للضمير مثل وثيقة ملكية والزمن الفكري تحول إلى جغرافيا صلبة والتاريخ الطويل للتعدد، أما الاختلاف اختُزل في سردية واحدة مغلقة بهذا الأسلوب أداة لتثبيت معنى واحد يخدم مشروعا سياسيا محددا.

لعبت المؤسسة اللاهوتية المعاد تشكيلها دورا محوريا في دمج هذا التأويل داخل الوعي العام، حيث جرى تطبيع العلاقة بين المقدس والسلطة وتقديم الطاعة السياسية باعتبارها امتدادا للطاعة اللاهوتية، وبهذا التداخل فُقدت المسافة الضرورية بين الإيمان والنقد، وأصبح الاعتراض السياسي قابلا للتأويل كاعتراض ديني أو خروج عن الجماعة، وهو ما ساهم في تحصين المشروع الصهيوني من النقد الداخلي قبل الخارجي، اما على المستوى الأوسع سمحت إعادة تأويل اللاهوت بهذه الطريقة بدمج الخطاب اللاهوتي مع أدوات الحداثة السياسية والعلمية، صار اللاهوت يعمل جنبا إلى جنب مع العلمانية واللغة القانونية لإنتاج شرعية هجينة، إذ تستعير من الدين قدسيته ومن العلم عقلانيته ومن الدولة قوتها هذه البنية المركبة جعلت الأسطورة السياسية أكثر قدرة على الصمود لأنها تعتمد على تداخل معقد بين المعنى والسلطة والمعرفة.

مثلت بهذا المعنى انقلابا في وظيفة العقيدة اليهودية ذاته، حيث جرى تحويله من مجال أخلاقي نقدي مفتوح على المساءلة إلى جهاز فكري يخدم مشروع الهيمنة ويعيد إنتاجه، ومع هذا التحول أصبحت الهرطقة الصهيونية في استخدامه على نحو يقوض جوهره الأخلاقي ويعيد توجيهه ليكون في خدمة الدولة لا في خدمة العدالة والمعنى الإنساني العام، فقد يقوم تكييف النصوص المقدسة لتلائم الواقع السياسي

المعاصر على عملية منهجية لإعادة إنتاج المعنى اللاهوتي بما يخدم حاجات السلطة الحديثة لا متطلبات الإيمان الأخلاقي أو الروحي، خاصة إنَ النص المقدس يُعاد تنظيمه داخل بنية سياسية تبحث عن شرعية متعالية تتجاوز التاريخ والقانون، وهذا التكييف لا يتم عبر قراءة بريئة أو تطوير طبيعي للفهم اللاهوتي، اي إنما عبر انتزاع النص من سياقه القيمي والفكري وإعادة إدخاله في منطق الدولة الحديثة القائمة على السيادة والحدود والقوة.

تأصيل تفكيك البنية التأويلية التقليدية للنصوص تقوم على الجدل والتعدد والاختلاف لصالح قراءة أحادية مغلقة، إذ تقدم نفسها بوصفها المعنى النهائي، النص الذي كان مجالا للنقاش الأخلاقي يتحول إلى مرجعية سياسية مباشرة والزمن اللاهوتي، الذي كان مفتوحا على الانتظار والمسؤولية يُختزل في لحظة تحقق سيادي، وهذا التحول يسمح بإعادة تعريف الواقع السياسي القائم بوصفه امتدادا طبيعيا للإرادة الإلهية، فقد يمنح السلطة حصانة فكرية تجعلها فوق المساءلة، كما يعتمد هذا التكييف على آلية الانتقاء حيث تُستخرج مقاطع محددة من النصوص المقدسة وتُعزل عن سياقها التاريخي واللغوي، ومن ثم تُعاد صياغتها داخل خطاب سياسي معاصر يخاطب مفاهيم مثل الأمن والهوية والحق التاريخي، وبهذا الشكل يتم تحويل النص إلى أدلجة فكرية يُستخدم عند الحاجة لتبرير قرار أو سياسة أو ممارسة عنيفة، بينما تُهمش المقاطع التي تؤكد العدالة والرحمة والمساءلة الأخلاقية لأنها تعيق منطق الهيمنة والسيطرة.

ينتج عن التكييف إلى إعادة بناء العلاقة بين المقدس والواقع حيث يكون الفعل السياسي هو المعيار الذي يُعاد على أساسه تأويل النص، فكل تطور سياسي جديد يفرض قراءة جديدة للنص تبرره وتدعمه، وبهذا المعنى، فقد يتحول اللاهوت إلى خطاب تابع للسلطة لا إطارا مستقلا عنها وتفقد النصوص وظيفتها النقدية لصالح وظيفة تبريرية صرفة، وفي السياق الصهيوني يتجسد هذا التكييف بوضوح في تحويل النصوص اللاهوتية إلى أدوات لإنتاج شرعية تاريخية مصطنعة، حيث يُعاد تقديم الأرض بوصفها وعدا دائما لا يخضع لشروط أخلاقية، فقد يُعاد تعريف الشعب بوصفه كيانا ثابتا متجانسا خارج التاريخ، إذ يتم تجاهل القرون الطويلة من التعدد والتعايش والتحول، وهذا الاستخدام للنص اللاهوتي إلى السيطرة على الحاضر وتوجيه المستقبل وفق سردية واحدة مغلقة.

دمج الخطاب اللاهوتي مع الخطاب القانوني والعلمي لإنتاج شرعية مركبة يصعب تفكيكها، النص يمنح القداسة والعلم يمنح العقلانية والقانون يمنح الشكل المؤسسي، وبهذا التداخل تصبح الدولة محصنة ضد لأنها تظهر بوصفها نتاجا للإرادة الإلهية والعقل العلمي والنظام القانوني، وفي آن واحد ويغدو أي اعتراض عليها قابلا للتصنيف كخروج ديني أو جهل علمي أو تهديد للنظام، لأن تكييف النصوص المقدسة لتلائم الواقع السياسي المعاصر عن عملية تحويل عميقة في وظيفة اللاهوت، حيث يكون أداة لإدارة الصراع وتثبيت الهيمنة، هذا التحول يعيد تشكيل الوعي الجمعي على نحو يجعل من السلطة قدرا ومن الواقع القائم حقيقة نهائية ومن التاريخ مسارا مغلقا لا يقبل البدائل، وبذلك تصبح الأسطورة السياسية أكثر رسوخا كلما ازداد توظيف المقدس في خدمتها، يقوم تحويل المفاهيم اللاهوتية الفكرية إلى قوانين وحقائق قابلة للتطبيق السياسي على نقل الدين من فضاء المعنى والتأمل الأخلاقي إلى مجال الإلزام المؤسسي، حيث تفقد الفكرة الدينية طابعها الإرشادي والفكري وتُعاد صياغتها بوصفها قاعدة تنظيمية ملزمة، وهذا التحول عبر مسار فكري وسياسي معقد يعيد تعريف المقدس بوصفه مصدرا مباشرا للسلطة ويُخضعه لمنطق الدولة الحديثة القائمة على التشريع والضبط والسيادة.

تُنتزع المفاهيم اللاهوتية من بعدها التاريخي والروحي وتُعاد هندستها داخل لغة قانونية تدعي الثبات والحياد، المفهوم الذي كان مفتوحا على التأويل والاختلاف يتحول إلى حقيقة مغلقة لا تقبل النقاش ويتم تقديمه باعتبارهُ قاعدة طبيعية أو قانونا فوق تاريخي، وهذا الانتقال يسمح للسلطة بأن تمارس سياساتها باسم الضرورة اللاهوتية وليس القرار السياسي، إذ يجعل من الاعتراض فعلا يبدو وكأنه خروج على النظام الكوني لا مجرد خلاف سياسي، إذ يعتمد هذا التحويل على اختزال البنية المعرفية للاهوت، حيث يتم تبسيط المفاهيم اللاهوتية المعقدة وتحويلها إلى شعارات قانونية قابلة للتطبيق، لأن التجربة الدينية التي كانت تقوم على المسؤولية الفردية والاختيار الأخلاقي تُستبدل بمنظومة أوامر ونواهٍ تُدار من قبل مؤسسات الدولة، وبهذا الشكل يُعاد تعريف الإيمان بوصفه امتثالا قانونيا لا تجربة روحية، فقد يُختزل اللاهوت في وظيفة ضبط السلوك وإنتاج الطاعة.

جدلية التداخل العميق بين المقدس والتشريع، إذ يكون نتيجة مباشرة لتفسير محدد للمفاهيم اللاهوتية، وهذا التداخل يمنح القوانين حصانة فكرية تجعلها فوق المساءلة، لأن الطعن فيها يُقدَّم بوصفه طعنا في

الدين ذاته وبذلك تتحول السلطة السياسية إلى سلطة شبه لاهوتية تدير المجتمع باسم حقيقة متعالية، وفي السياقات الأيديولوجية الحديثة تُعزز هذا التحويل عبر دمج المفاهيم اللاهوتية بخطابات علمية وتاريخية لإنتاج شرعية متعددة الطبقات، لأن المفهوم اللاهوتي يمنح القداسة والعلم يمنح المشروعية العقلانية والتاريخ، فقد يمنح الاستمرارية وبهذا التراكب تصبح القوانين الناتجة عن هذا التحويل حقائق، إذ تبدو طبيعية وحتمية لا اختيارات بشرية قابلة للنقد والتغيير.

إعادة تشكيل الوعي الجمعي فقد يتعلم الأفراد رؤية الواقع السياسي باعتبارهُ امتدادا للإرادة الإلهية لا نتيجة صراع مصالح أو قرارات بشرية، وهذا الوعي يعيد إنتاج الطاعة ويضعف القدرة على التفكير النقدي ويحول القانون من أداة تنظيم إلى أداة تطبيع للهيمنة، يجعل من الدولة إطارا مقدسا لا بنية تاريخية قابلة للتفكيك، ليكُن انقلاب في وظيفة اللاهوت حيث يُستخدم لإنتاج نظام سياسي مغلق يدعي الامتلاك الحصري للحقيقة، فقد يتجاوز حدود الأخلاق لصالح منطق السيطرة فالمفاهيم اللاهوتية حين تُحوَّل إلى قوانين تفقد قدرتها على مساءلة السلطة، لتكُن جزء من بنيتها ويصبح المقدس أداة سياسية تُستخدم لتثبيت الواقع القائم ومنع تخيل بدائل أكثر عدالة وحرية.

اختزال التراث اللاهوتي الواسع والمتعدد في تفسير واحد من خلال المعنى النهائي غير القابل للنقاش، حيث يتم تجميد النص داخل سردية مغلقة تخدم المشروع الصهيوني وتمنحه مشروعية مطلقة، هذه القراءة لا تنبع من حاجة معرفية أو بحث للاهوتي صادق، وإنما من إرادة سياسية تسعى إلى تحويل النص من مجال للتعدد والاختلاف إلى أداة تثبيت أيديولوجي تُقصي كل تأويل بديل وتمنع أي مساءلة فكرية أو أخلاقية، وفي هذا الإطار يتم التعامل مع النصوص اللاهوتية باعتبارها مخزونا فكريا قابلا لإعادة التوظيف، حيث تُنتقى المقاطع التي يمكن ربطها بفكرة الأرض والاختيار والاصطفاء ويتم فصلها عن سياقاتها التاريخية واللغوية والأخلاقية، وهذا الاجتزاء المتعمد يُفرغ النص من تعقيده الداخلي ويعيد تقديمه كخطاب مباشر يخاطب الحاضر السياسي دون وسائط، وبذلك يتحول النص من بنية مفتوحة على الزمن إلى وثيقة سيادية تُستخدم لتبرير واقع قائم.

التفسيرات اللاهوتية ترى الخلاص أفقا إلهيا لا يخضع للإرادة البشرية أو التي تشترط السلوك الأخلاقي الجماعي يتم تهميشها أو نزع شرعيتها ويُعاد تصويرها باعتبارها قراءات ضعيفة أو غير واقعية، وهذا

الإقصاء لا يهدف إلى ترجيح تفسير على آخر وإنما إلى إنهاء التعدد ذاته وتحويل الاختلاف إلى تهديد يجب تحييده، كما تعتمد هذه القراءة على بناء سلطة تفسيرية مركزية تدعي امتلاك الفهم الصحيح للنص حيث تُمنح المؤسسات الدينية المرتبطة بالمشروع السياسي دور الحارس على المعنى، فقد يتم تقديم تفسيرها بوصفه التعبير الوحيد عن الإرادة الإلهية، وهذا الاحتكار للمعنى يحول اللاهوت إلى جهاز ضبط فكري ويمنع تشكل وعي ديني نقدي قادر على مساءلة العلاقة بين النص والسلطة.

إنتاج وعي جمعي يرى في المشروع الصهيوني تجسيدا طبيعيا للنص لا نتيجة اختيار تاريخي، فقد يُختزل النص في معنى واحد يصبح الواقع السياسي امتدادا له ويغدو الاعتراض على الدولة اعتراضا على النص ذاته، وبهذا الشكل يتم نزع الطابع السياسي عن الصراع وتحويله إلى مسألة إيمانية مغلقة لا تحتمل النقاش أو التسوية، كما تؤدي القراءة الأحادية إلى تعطيل البعد الإنساني للنصوص اللاهوتية، حيث يتم تهميش القيم التي تؤكد كرامة الإنسان والعدل والمسؤولية الجماعية لصالح خطاب سيادي يركز على الامتلاك والسيطرة النص، الذي كان يفترض أن يكون أداة نقد للسلطة يتحول إلى مرآة تبررها ويصبح الدين جزءا من آلية إنتاج الهيمنة لا قوة أخلاقية في مواجهتها، لذا تكشف القراءة الأحادية للنصوص اللاهوتية عن استراتيجية واعية لتثبيت سردية المشروع الصهيوني دون منازع عبر إغلاق أفق التأويل وتحويل النص إلى حقيقة سياسية نهائية، هذا الإغلاق لا يحمي الدين وإنما يستخدمه لإنتاج واقع محصن ضد النقد ويمنع تخيل بدائل تاريخية أكثر عدالة ويجعل من النص سلطة صامتة تُستدعى لتبرير القوة لا لمساءلتها.

يتضح من خلال قراءة نقدية متعمقة تظهر إنَ أسطورة الدولة "اليهودية" هيَ عملية مركبة تمتد جذورها إلى إعادة تأويل التراث اللاهوتي والوظائف العلمية والاجتماعية، بهدف تبرير سيطرة دولة محددة على أرض وسكان محددين، وإن المشروع الصهيوني يوظف الشرعية الدينية بوصفها غطاء أخلاقي للسلطة، من خلال تقديم قيام الدولة كخلاص يهودي مترسخ في النصوص المقدسة وإعادة تأويل، وهذه النصوص خارج سياقها التاريخي والأخلاقي وربطها مباشرة بالواقع السياسي المعاصر، حيث تصبح الدولة تحقيقا للوعد الإلهي لا أداة لتنظيم المجتمع أو تحقيق العدالة، فقد تُستدعى الأسطورة العلمية والاختزال البيولوجي لتثبيت هذه المشروعية، عبر تقديم اليهودية ككيان طبيعي متماسك يمتد عبر الزمن ويحقق الذات من خلال قوة الدولة

والسيطرة على الأرض، وبذلك تتحول المعرفة العلمية إلى أداة لإضفاء صفة حتمية وطبيعية على المشروع السياسي ويُلغى أي دور للاختيار الحر أو للحق التاريخي أو للمعنى الأخلاقي في صياغة الواقع السياسي.

تمثل عملية تفكيك المجتمعات المقابلة ونزع شرعيتها عبر استراتيجيات ثقافية ولغوية تزيل المرجعيات التاريخية والذاكرة الجماعية، عندما تتحول الهوية المقاومة إلى فضاء سيال قابل للسيطرة وتفكيك أي مشروع جماعي متماسك، إذ يكون المجتمع المقابل عاجزا عن المقاومة أو إنتاج رؤية سياسية مستقلة لأن الهيمنة تستند إلى كل مستويات الشرعية اللاهوتية والعلمية والاجتماعية في آن واحد، لذا فإنَ هذا المزج بين الدين والعلم والأسطورة يخلق نظاما هجينا من الشرعية يدمج الحتمية الدينية بالحتمية البيولوجية ويحوّل السياسة إلى مجال مطلق للهيمنة، مما يجعل الاعتراض على الدولة أو على مشروعها شكلا من أشكال رفض الحقيقة الطبيعية والإلهية في الوقت نفسه، وإن هذا التحول يعكس أعمق مستويات الهرطقة الصهيونية، حيث يتحول الدين إلى أداة للسيطرة والعلم إلى أسطورة والتاريخ إلى حتمية والإنسان إلى وحدة قابلة للإدارة داخل مشروع سياسي يدّعي امتلاك الحقيقة النهائية، فقد يظهر بوضوح أن أسطورة الدولة "اليهودية" هيَ منظومة شاملة لإنتاج واقع سياسي واجتماعي محمي من النقد والمساءلة، إذ تستند إلى تقاطع الدين والعلم والأسطورة والثقافة والسياسة في صيغة متكاملة تتحكم بالهوية والمعنى والتاريخ، فقد يجعل كل مشروع مقاوم أو نقدي عرضة للتفكيك والتهميش ويُرسخ هيمنة الدولة كأمر طبيعي وضروري لا قابل للنقاش.

3. محاولة نزع الشرعية وطمث الهوية المقابلة

تشكل آليات تفكيك الهويات المقابلة جزءًا جوهريًا من استراتيجية أسطورة الدولة "اليهودية"، إذ تمتد إلى إخضاع الآخر وفرض سردية أحادية على كل التاريخ والوعي الاجتماعي، وفي هذا السياق تُحوَّل الهويات الفلسطينية والعربية والمجتمعات المحيطة إلى كيانات هشّة بلا أفق تاريخي واضح، فقد تُوضع تحت طائلة التشكيك المستمر في حقها في الانتماء أو المطالبة أو المقاومة تُنتزع المرجعيات الثقافية والدينية والتاريخية، التي كانت تشكل أساسًا للهوية الجماعية وتُستبدل بسرديات سياسية تحصر المجتمع في أطر مؤقتة قابلة للسيطرة والتجزئة.

تبدأ العملية من خلال نزع الشرعية عن كل فعل مقاوم إذ يُعاد تأويل النضال التاريخي على أنه مقاومة غير عقلانية أو مخالفة للقوانين الطبيعية المزعومة للدولة، فقد يُحاصر أي اعتراف بالحق أو التاريخ المشترك في فضاءات فكرية أو أدائية لا تأثير لها على الواقع بهذا تتحول المقاومة من فعل جماعي مسؤول إلى خطاب فكري أو أداء مؤقت يُستوعب ضمن الهيمنة، دون أن يغير ميزان القوى على الأرض، فقد تجري عملية تفكيك الهويات عبر تفريغ اللغة الافكار الثقافية من قدرتها على إنتاج معنى سياسي، إذ يصبح كل خطاب مقاوم قابلاً للاستهلاك أو التهميش وكل ذاكرة جماعية محايدة على أنها مجرد سردية عابرة لا علاقة لها بالواقع السياسي، وهذا التفكيك يخلق حالة من الانعزال الاجتماعي والنفسي، حيث تُصبح الجماعات غير قادرة على التواصل عبر الأجيال أو على تطوير رؤية استراتيجية مشتركة، ليكُن الفرد داخل هذه الهويات المقسمة معرضًا للاختزال والتوجيه بما يخدم مصالح الدولة.

اما على المستوى النظري يعكس تفكيك الهويات المقابلة محاولة لتقديم الهيمنة السياسية على أنها أمر طبيعي وضروري لا قابل للنقاش، إذ يُختزل الحق الجماعي في مجال فكري يتحكم فيه مشروع الدولة وتُلغى كل القيم الأخلاقية والتاريخية، التي قد تمنح المقاومة معقولية ومشروعية، وبهذه الطريقة يتحول الصراع من كونه صراعًا بين شعوب حية لها تاريخها وحقها المشروع إلى مواجهة بين كيان مسيطر وأفراد مفككين، فقد يصبح الدفاع عن الأرض أو المطالبة بالحقوق مشروطًا بموافقة على سردية الدولة المفروضة، وإن تفكيك الهويات المقابلة ونزع الشرعية عن المقاومة التاريخية فهو عملية متكاملة تهدف إلى السيطرة على معنى التاريخ والهوية والوعي وتحويل المجتمع المقابل إلى مساحة سيالة لا تستطيع مقاومة الهيمنة أو إنتاج مشروع تحرري مستمر وتصبح الدولة، وفي أعماق العملية هيَ أفق شرعي ولغوي وثقافي يفرض شروطه على كل معنى وممارسة في المجتمع المقابل.

يُعد تصوير الهويات الفلسطينية والعربية ككيانات بلا أصل أو مشروع أخلاقي آلية محورية ضمن الاستراتيجية الأسطورية للدولة "اليهودية"، حيث يمتد إلى تفكيك كل أبعادها الفكرية والثقافية والاجتماعية وإفراغها من أي شرعية أخلاقية، فقد يُعاد تأويل تاريخ هذه المجتمعات على أنه سردية غير متسقة تُغفل المراحل النضالية والسياسية والاجتماعية، التي شكّلت هويتها ويُحوَّل كل فعل مقاوم أو مشروع تحرري إلى مجرد انفعال عابر أو رد فعل لحظي لا يُسند إلى مشروع جماعي أو أفق مستقبلي واضح، وفي هذا

الإطار يُلغى البعد الأخلاقي، الذي يربط المجتمع الفلسطيني والعربي بتاريخ نضاله وأرضه وتقاليده، فقد يُختزل الحق الجماعي إلى عنصر فكري يُمكن تجاوزه أو إسقاطه بسهولة، حيثُ يصبح كل عمل سياسي أو مقاوم مشروطًا بقبول الدولة الساردة للسردية الرسمية التي تضع نفسها فوق القانون والعدالة، حيثُ يُحرم الفلسطينيون والعرب من الأطر التاريخية والثقافية، التي تمنحهم القدرة على المفاوضة على حقوقهم أو تطوير أدوات سياسية متكاملة ويُمحى كل رابط بين الماضي والحاضر، حيث تُصبح الهوية بلا جذور ثابتة ولا أفق مستقبلي محدد.

تُساهم هذه العملية في تحويل الجماعات الحية إلى فضاءات سيالة يمكن إعادة تشكيلها وإدارتها بسهولة وفق مصالح الدولة، يكون الأفراد غير قادرين على إنتاج رؤية جماعية متماسكة أو ممارسة المقاومة بشكل فعّال فالنضال الوطني أو الاجتماعي يُختزل إلى فكرية فارغة أو احتجاج شكلي دون أي تأثير ملموس على الواقع السياسي أو الاجتماعي، ليكُن المجتمع عاجزًا عن تطوير مشروع تحرري متكامل لأنه فقد مرجعيته التاريخية وثقافته الجمعية التي توفر له القدرة على التماسك والاستمرار، اما على المستوى الفكري، يعمل هذا التصوير على تحييد الهويات الفلسطينية والعربية من قدرتها على إنتاج أي خطاب سياسي مستقل أو مقاومة فاعلة ويبرر الهيمنة والاستيطان عبر إلغاء معنى المشروع الأخلاقي والتحولات التاريخية ويمحو من الوعي الجماعي قدرة المجتمع على المطالبة بالحقوق، فقد يضعف كل أدوات التنظيم الاجتماعي والسياسي ويحوّل أي فعل مقاوم إلى فعل عرضي محدود التأثير أو أداء فكري يخضع للهيمنة، مما يعطي الدولة حجة لشرعنة سيطرتها وتأكيد قدرتها على إعادة إنتاج نفسها بوصفها الكيان التاريخي النهائي والمشروع المعتمد.

مثل استهداف الشرعية الأخلاقية والتاريخية للهويات المقابلة أحد أعمدة المشروع الأسطوري، الذي يحمي الدولة اليهودية من النقد ويحوّل وجودها إلى أمر مُقدس وضروري، فقد يجعل من الهيمنة السياسية والاجتماعية والفكرية عملية طبيعية لا يُساءل عنها ويجرد الفلسطينيين والعرب من أدوات المقاومة المستمرة، حيثُ يُضعف أي أفق لإعادة إنتاج مشروع سياسي أو ثقافي مستقل قائم على الحرية والعدالة والوعي التاريخي ويترك المجتمع في حالة تشرذم دائم وسيولة تجعله خاضعًا للهيمنة بشكل شبه مطلق، لأنهُ يُشكّل إلغاء المرجعية التاريخية والدينية للآخرين آلية مركزية في تقويض مطالبهم بالحقوق ضمن السردية المؤسسة لأسطورة الدولة "اليهودية"، حيث لا يُستهدف الحق السياسي بصورة مباشرة فحسب وإنما تُضرب الأسس

الفكرية والمعنوية، التي تمنح هذا الحق معناه وشرعيته فالمرجعية التاريخية واللاهوتية، وهي الإطار الذي تتكوّن داخله مفاهيم الانتماء والعدالة والاستمرارية وحين تُلغى هذه المرجعية، ليكُن وجود الجماعة وجودا عرضيا منفصلا عن أي عمق زمني أو أخلاقي.

تعمل هذه الآلية على إعادة كتابة التاريخ فقد يُقدَّم الآخر بوصفه كائنا بلا سردية متماسكة أو ذاكرة جمعية معتبرة حضوره إلى وقائع مبعثرة لا ترقى إلى مستوى التاريخ المؤسس، فقد تُمحى المراحل الطويلة من الاستقرار والتشكل الاجتماعي واللاهوتي، إذ يُعاد توصيفها كحوادث عابرة أو كأخطاء تاريخية مؤقتة، وبهذا يُنزع عن الجماعة حقها في الاستمرارية ويُجرَّد وجودها من أي مشروعية تتجاوز اللحظة الراهنة، وفي السياق اللاهوتي يجري تفريغ المرجعيات العقائدية للآخرين من قيمتها الفكرية والأخلاقية، عبر تصويرها كخطابات تقليدية فاقدة للصلاحية أو كأساطير محلية لا تحمل بعدا كونيا أو أخلاقيا شاملا ويتم التعامل معها، باعتبارها عوائق أمام التقدم أو الاستقرار لا بوصفها مصادر معنى وهوية وحق، وبهذا يُعاد ترتيب المجال الديني بحيث تُحتكر القداسة وتُمنح مشروعية أخلاقية حصرية لسردية واحدة بينما تُقصى باقي المرجعيات إلى هامش التاريخ أو تُحوَّل إلى تراث فولكلوري منزوع الفاعلية.

يؤدي الإلغاء المزدوج للتاريخ واللاهوت إلى نتيجة سياسية مباشرة، فقد تتمثل في نزع الأساس الذي تُبنى عليه المطالبة بالحقوق فالحق في الأرض والعودة والذاكرة والتمثيل، فقد يُعاد تعريفه كادعاء ذاتي أو مطلب عاطفي لا يرقى إلى مستوى الحق القانوني أو السياسي، وبهذا تصبح المطالبة بالحقوق فعلا غير عقلاني أو غير مشروع ضمن المنطق السائد، كما يفتح هذا المسار المجال لتحويل الصراع من كونه نزاعا بين ذوات تاريخية متكافئة في القيمة إلى علاقة غير متناظرة بين كيان يُقدَّم بوصفه صاحب تاريخ ورسالة وشرعية متعالية، أما آخر يُصوَّر بوصفه فائضا تاريخيا يمكن إدارته أو احتواؤه أو تجاوزه دون الشعور بأي عبء أخلاقي، وبهذا تُمحى فكرة الظلم البنيوي ويُعاد تعريف الإقصاء بوصفه ضرورة تنظيمية لا اعتداء على حقوق قائمة.

إنَ إلغاء المرجعية التاريخية والدينية للآخرين على إعادة تشكيل الوعي العالمي بالصراع، حيث يُنظر إلى الحقوق المسلوبة كمسائل تفاوضية أو إنسانية ثانوية لا كقضية عدالة تاريخية وأخلاقية، وبهذا يتحول إنكار المرجعية إلى أداة لإنتاج واقع سياسي مغلق، فقد يمنح الدولة القدرة على تثبيت وجودها خارج أي مساءلة

ويُفرغ خطاب الحقوق من مضمونه الجذري، مما يجعل من الهيمنة حالة طبيعية مستقرة لا استثناء تاريخيا قابلا للنقد أو التفكيك، لأن تبرير السيطرة والسيادة على الأرض مشروعًا إلهيًا حتميًا يشكّل لبُّ الخطاب الصهيوني، الذي يحوّل الأرض من فضاء اجتماعي وسياسي إلى نص مُقدّس يُعيد إنتاجه كجزء من إرادة إلهية متجسدة في الدولة. الأرض يتم تصويرها بأنها عنصر ثابت من خطة كونية يتوجب على البشر امتثالها وتنفيذها، حيث يصبح أي فعل مقاوم أو احتجاج على السيطرة تصرفًا معاديًا للإرادة الإلهية، ويُلغى أي معيار أخلاقي أو قانوني للتقييم، لأن النص اللاهوتي يتماهى إلى أداة سلطة تمنح الدولة قدرة على تقييد الحق والوجود الآخر، فيما إنَ الأرض إلى حيز مقدس تحكمه مشروعية عليا تفوق أي نقاش بشري أو تاريخي.

تُقدّم الدولة اليهودية على أنها استكمال لوعد إلهي قديم، وتحقيق للغرض النهائي للوجود اليهودي، ويُصبح قيامها وعملها السياسي بمثابة ترجمة فعلية للخلاص، أي إنَ مقاومة أو رفض للاحتلال تُصوَّر على أنها معارضة لإرادة عليا وبالتالي تصبح غير مشروعة أخلاقيًا وتاريخيًا، ويُلغى الدور الفاعل للآخرين في التاريخ والوعي السياسي إذ تتكامل هذه الشرعية الدينية مع السرد التاريخي لتُنشئ تصورًا أحاديًا للتاريخ والوجود، فقد يبرّر الهيمنة ويُبسط العلاقة المعقدة بين الشعوب المختلفة إلى صراع بين مخطط إلهي ومصير طبيعي من جهة وبين مقاومة غير مشروعة من جهة أخرى.

بهذا الشكل تعمل على تحويل افكار لاهوتية وأحداث تاريخية إلى أدوات عملية لصناعة الشرعية السياسية، فيكون القانون الإلهي مرجعية لتثبيت السيطرة وتبرير الاستيطان على الأرض، فقد تتحوّل المعايير الأخلاقية التقليدية المرتبطة بالعدالة والرحمة إلى قواعد تنفيذية للحفاظ على المشروع السياسي وتهيئ البيئة الفكرية لتسويق السيطرة على أنها واجب ديني وممارسة مقدسة، وبهذا الأسلوب يتم إخفاء الصراع الواقعي والتعقيدات الاجتماعية والسياسية خلف غطاء اللاهوتي، حيث يبدو المشروع صائبًا بحكم الضرورة الإلهية وليس مجرد إرادة بشرية قابلة للنقد والمساءلة.

الهيمنة السياسية التي تُستمد من مشروع إلهي حتمي تتقاطع مع خطاب علماني وعقلاني ظاهري يُقدّم الأرض والكيان اليهودي بوصفهما نتيجة طبيعية لتطور تاريخي وجيني، وفي هذا المزج بين اللاهوت والعلم تُقدّم الدولة ككيان طبيعي متماسك يُقابل المجتمعات الأخرى على أنها كيانات ضعيفة أو غير متماسكة، فقد

يُلغى أي فعل سياسي أو مقاومة اجتماعية باعتباره خروجًا عن المنطق الطبيعي أو البيولوجي المفترض، إذ تتحوّل السيطرة على الأرض إلى حقيقة طبيعية لا إلى اختيار أخلاقي أو سياسي ويصبح الاعتراض عليها إنكارًا للطبيعة نفسها.

تُهمش الهويات **الفلسطينية والعربية** عندما تُختزل في كيانات بلا عمق تاريخي أو مشروع أخلاقي، وتُحرم من الشرعية على أساس أنها لا تتوافق مع الإرادة الإلهية المزعومة، إذ يُلغى التاريخ الطويل للوجود الفلسطيني ويُحذف دوره في صياغة الأرض كفضاء متعدد الثقافات والذاكرة الجماعية تُحوّل إلى عبء سردي يُستبعد من المشروع السياسي، بمعنى إنَ أي انتماء جماعي أو مطالبة سياسية تُصوَّر على أنها وهم لغوي أو تحايل فكري، وتُضعف قدرة المجتمع الفلسطيني على المقاومة المنظمة وتُبقيه في موقع الخضوع أمام مشروع الدولة الصلبة المتأسس على الشرعية اللاهوتية.

اخيرًا؛ فإنَ هذا المزيج بين الاستدعاء اللاهوتي والتوظيف السياسي يُنشئ سردية متماسكة تعتبر الدولة "اليهودية"، ليكُن تنفيذًا للقداسة وتحقيقًا لمقاصد إلهية، مما يجعل من القانون والتاريخ والسياسة أدوات في خدمة المشروع ذاته، فقد تتحوّل السلطة إلى ترجمة فعلية للإرادة الإلهية والسيادة على الأرض تصبح معيارًا للقداسة والشرعية، بينما تُلغى أي قدرة على مساءلة المشروع أو وضع حدود لممارسته، وفي النهاية يصبح كل فعل مقاومة وكل ادعاء بالحق، وكل نقاش حول الأرض مجرد مواجهة مع قدر إلهي، ويُرسخ هذا الخطاب الهيمنة على الواقع، ويحول السيطرة إلى شرط ضروري للاستقرار، ويجعل من أسطورة الدولة "اليهودية" حقيقة لا مراء فيها في سياق الفكر اللاهوتي والسياسي المعاصر.

4. جدلية العلاقة بين الدين والسياسة: رؤية نقدية

مثل دمج اللاهوت بالسلطة لتثبيت الدولة وإخفاء الصراع الواقعي على الأرض محورًا استراتيجياً في المشروع الصهيوني، إذ يعكس استخداماً متقناً للرموز اللاهوتية والنصوص المقدسة لتبرير الهيمنة السياسية وتحويلها إلى واقع مقدس لا يطالعه الشك ولا المناقشة فالدين لم يعد إطاراً للوعي الأخلاقي أو للتأمل الروحي بل أصبح أداة للسلطة والهيمنة، حيث يُستدعى لتكريس الشرعية الفائقة للدولة وجعلها تتجاوز أي مساءلة تاريخية أو قانونية أو أخلاقية، وفي هذا السياق تُقدَّم الدولة كامتداد لإرادة إلهية تتحقق على

الأرض ويُصوَّر قيامها كخلاص مادي ملموس للشعب اليهودي، مما يغلق المجال أمام أي نقاش حول الحقائق الواقعية للصراع على الأرض أو الحقوق التاريخية للشعوب الأصلية.

يتمثل أحد أبرز أشكال هذا الدمج في إعادة تأويل النصوص المقدسة لتخدم أهداف الدولة إذ تتحول التعاليم الدينية من أفق أخلاقي أو روحي إلى أدوات لصياغة السلطة وإضفاء قداسة على السيطرة الإقليمية فالوعود الإلهية، التي كانت موجهة في الأصل لتعزيز السلوك الأخلاقي والعدالة تتحوّل إلى مؤشرات ملموسة على امتلاك الأرض وفرض السيادة بالقوة، وبهذا الشكل يتحول النص المقدس إلى سند سياسي مباشر يضفي شرعية لا منازع لها على الدولة ويغيّب تماماً أي اعتبار لمشروع المقاومة أو الهويات التاريخية المقابلة، لان استخدام الطقوس الدينية والرموز الفكرية لتثبيت انطباع شرعي يجعل من الدولة كياناً متماسكاً ومقدساً في ذهن الجماعات الداخلية والخارجية على حد سواء، فيما يُعاد تصوير المجتمعات المقابلة على أنها كيانات بلا جذور تاريخية أو فكرية أو أخلاقية، إذ يتم تهميش الحقائق التاريخية والذاكرة الجماعية وإلغاء أي رابط بين الماضي والحاضر أو بين الفعل الفردي والجماعي، وهو ما يجعل قدرة هذه المجتمعات على تطوير مشروع مقاومة فعلي أو التنظيم السياسي محدوداً للغاية ويحوّل أي شكل من أشكال الاعتراض أو المطالبة بالحقوق إلى فعل فكري بدون مضمون واقعي.

يُستفاد من الدمج بين الدين والسياسة لتقديم السيطرة على الأرض بوصفها أمرًا حتميًا وضروريًا بحيث يُصوَّر الصراع على الأرض وكأنه تجسيد لإرادة عليا تتجاوز المفاهيم القانونية والسياسية المعتادة، وهذا الإطار يبرر القمع والاستيطان والإقصاء ويحوّل أي مقاومة سياسية إلى فعل معادٍ للقداسة أو للمشيئة الإلهية المفترضة، إذ يكون اللاهوت أداة لتحقيق أهداف دنيوية صرفة حيث يتم تحويل النصوص المقدسة إلى قوانين سياسية عملية ويتم إنتاج سردية متكاملة، فقد تبرر الهيمنة وتخفف من أي مساءلة أخلاقية أو تاريخية، وفي الوقت نفسه يعمل هذا الدمج على تحويل المجتمع الفلسطيني إلى فضاء هش وسيال، حيث يتم تفكيك الهويات الجماعية وتهميش المرجعيات التاريخية والثقافية واللاهوتية لصالح سردية الدولة "اليهودية"، فقد يُختزل وجود الفرد والجماعة إلى مجرد كائنات بلا امتداد تاريخي أو فكري أو مشروع أخلاقي، إذ يمكن البناء عليه هذا التفكيك يولّد شعوراً بالعزلة والانفصال عن الذاكرة الجماعية ويضعف أي شعور بالمسؤولية الجماعية ويجعل الفعل المقاوم تجربة فكرية محدودة التأثير.

بناءً على ذلك؛ يكون دمج الدين بالسلطة آلية استراتيجية متكاملة لصيانة الدولة وحماية مشروعها السياسي من النقد أو المساءلة، فقد يتم تحويل الدولة إلى كيان مقدس علماني وواقعي في الوقت نفسه وتصبح السيطرة على الأرض وحماية الهيمنة أمرًا مفترضًا كحقيقة طبيعية وقدسية في آن واحد، وهو ما يُرسخ هذا الدمج سردية الدولة "اليهودية" كأسطورة حية، لذا لا يمكن الطعن في شرعيتها ولا في قدرتها على فرض الواقع كما تراه، عندما يغدو رجال الدين أدوات سياسية تشرعن القرارات الحكومية، يمثل أحد أعمق أشكال الدمج بين السلطة الدينية والسياسية في المشروع الصهيوني، إذ أصبح دورهم مرتبطاً بشكل مباشر بتثبيت القرارات الحكومية وإضفاء صبغة القداسة على السياسات التي تتعلق بالاستيطان والاحتلال والسيطرة على الأرض والمجتمع الفلسطيني، وفي هذا السياق استدعاء المرجعية اللاهوتية لتبرير الإجراءات التي قد تواجه رفضاً قانونياً أو أخلاقياً أو سياسياً، حيث يتم تصوير القرارات السياسية على أنها امتداد لإرادة إلهية تنفذ النصوص المقدسة وتحقق الوعد التاريخي للشعب اليهودي.

تتجلى هذه العملية في إعادة تأويل التعاليم اللاهوتية لتتماشى مع مصالح الدولة، تصبح النصوص المقدسة موجهة مباشرة نحو دعم السياسات الحكومية، حيث يقوم رجال الدين بتقديم تفسيرات تجعل من الحق السياسي والسيادة على الأرض أمراً مشروعاً مقدساً يتجاوز أي نقاش أخلاقي أو تاريخي أو قانوني، أي يمكن اعتراض على هذه السياسات معادياً للإرادة الإلهية المفترضة، إذ يتم تحويل كل نشاط سياسي أو مقاومة اجتماعية إلى مخالفة دينية أو عصيان لشرع مقدس، فضلًا عن ذلك يعمل هذا التوظيف للرجال اللاهوت على تشكيل خطاب جماهيري داخلي، يبرر السياسات الحكومية ويعزز الولاء للدولة ويخلق حالة من الانصهار بين الدين والسلطة في ذهن الجمهور، إذ يتوقف النقاش حول السياسات على مستوى النقاش الأخلاقي أو السياسي وتُختزل كل الأسئلة إلى مجرد التزام ديني تجاه الدولة والقيادة، مما يوسع الشرعية الظاهرية للقرارات ويجعلها صعبة الطعن أو المعارضة.

يسهم هذا التحول في إضعاف الهويات المقابلة ونزع الشرعية عن أي مطالب تاريخية أو سياسية للشعوب الأخرى، حيث تُقدَّم السلطة اللاهوتية بأنها مرجعية عليا تدعم المشروع السياسي وتغلق المجال أمام أي تفسير آخر للنصوص أو أي مشروع مقاوم، فقد يصبح رجال اللاهوت أدوات مباشرة لإخفاء الصراع الواقعي على الأرض وتحويله إلى مجرد تحقيق لإرادة عليا مقدسة، في هذا الإطار تتحول القرارات

الحكومية التي تتعلق بالاستيطان والاحتلال والسيطرة على الموارد إلى تنفيذ مباشر لما يُقدَّم على أنه إرادة إلهية، لتكُن الدولة في نظر المجتمع اليهودي كياناً مقدساً لا يجوز الطعن في شرعيته أو سياسته أي اعتراض على الحكومة أو السياسة، اي مساساً بالقداسة والدين ويُنتج نوعاً من الطاعة اللاهوتية التي تغطي على أي نقاش سياسي أو أخلاقي.

هكذا يغدو رجال الدين أدوات سياسية استراتجية تتحكم في توجيه المجتمع وتشرعن القرارات الحكومية، تعمل على التعزيز من الصلابة الأسطورية للدولة "اليهودية"، فقد تجعل من السلطة السياسية مقدسة ومن السياسة دينا ومن الدين سلطة عملية على الأرض، إذ تتلاشى الحدود بين الأخلاق والسياسة واللاهوت ويتحقق مشروع الهيمنة بطريقة ممنهجة تُحافظ على استمرار أسطورة الدولة وتديمها، لأن إخفاء التحولات الاجتماعية والسياسية خلف خطاب للاهوتي رسمي، يصبح في السياق الصهيوني إلى استراتيجية شاملة لإدارة السلطة وتحقيق السيطرة على الأرض والشعب المقابل وتحويل كل عملية سياسية أو اجتماعية إلى فعل مُقدّس يُفترض أنه تنفيذ لإرادة إلهية عليا، ما يجعل أي نقاش أو اعتراض على السياسات القائمة عملاً خارج الشرعية ويمنع المجتمع المقابل من التفكير في مشروع سياسي مستقل أو مقاومة فعالة وتصبح الدولة، وفي هذا التصور هي المؤتمنة على تنفيذ الخلاص الإلهي المفترض بينما يُلغى كل حق للآخرين في تقرير مصيرهم أو المطالبة بالعدالة أو حقوقهم التاريخية.

إعادة قراءة النصوص اللاهوتية والتاريخية بطريقة أحادية تعمل على ربط كل إنجاز سياسي بالقوة الإلهية، ويكون كل توسع في السيطرة أو فرض سيادة على الأرض جزءاً من إرادة مسبقة لا يمكن الطعن فيها ويُحوّل الخطاب الديني الرسمي، فكل فعل اجتماعي إلى واجب مقدس، حيث يُمنع أي نقد داخلي أو خارجي ويُلغى دور الفعل البشري والاختيار السياسي ويتم تقديم الخلافات والاحتجاجات على أنها خروج عن الشرعية العليا مما يعزز سلطة الدولة ويمحو أي معنى للمقاومة التاريخية، كما يتيح هذا الخطاب للدولة تشكيل وعي الجماهير الداخلية بحيث يُنظر إلى كل تعديل في السياسات أو الترتيبات الاجتماعية على أنه تحقق لوعد ديني ويُصبح كل مشروع سياسي أو مقاومة جماعية للآخرين مخالفة لإرادة السماء، ما يجعل المجتمع اليهودي يرى الدولة ككيان مقدس لا يمكن المساس به ويُضعف القدرة على التفكير النقدي ويُفرغ المعارضة

من مضمونها، إذ يجعلها فكرية أو شكلية بينما تُحكم السيطرة على الواقع الأرضي والاجتماعي بما يخدم المشروع الصهيوني

يعمل إخفاء التحولات الاجتماعية والسياسية خلف خطاب ديني رسمي على نزع الشرعية عن الهويات المقابلة وتهميش التاريخ والذاكرة والثقافة الجماعية للشعب الفلسطيني، فقد يُقدّم كل وجود مقاوم كمعارضة للقدرة الإلهية ويُختزل الصراع السياسي والاجتماعي، وفي مجرد تحقيق للوعود الدينية ويُلغى كل اعتبار لحقوق الشعب في الأرض ويصبح الخطاب اللاهوتي أداة لإعادة إنتاج أسطورة الدولة "اليهودية"، التي تُقدَّم كحقائق طبيعية مقدسة تتجاوز أي جدل بشري.

اما على مستوى الممارسة، يسمح هذا الخطاب بتحويل كل فعل سياسي أو اجتماعي إلى أداة لتثبيت الهيمنة وإخفاء أي تضارب أو صراع واقعي، بحيث تُوظّف الافكار اللاهوتية والطقوس والمعتقدات الدينية لتعبئة الدعم الداخلي والخارجي وتوجيه الانتباه، بعيداً عن الانتهاكات الواقعية للحقوق وتحويل المقاومة إلى خطاب يُحتوى بسهولة أو إلى فعل فكري عديم التأثير على الأرض ويصبح الخطاب اللاهوتي الرسمي وسيلة لتحصين الدولة من النقد الداخلي والخارجي ويُحوّل للاهوت إلى أداة سياسية فعالة للتحكم في المجتمع.

إخفاء التحولات الاجتماعية والسياسية خلف خطاب للاهوتي، من خلال استراتيجية متكاملة لإضفاء الشرعية اللاهوتية على القرارات الحكومية وطمس الصراع الواقعي وتحويل السلطة إلى تجسيد لإرادة عليا، بينما تُلغى حقوق الآخر وتُمحى هوياته ويُصبح الخطاب الديني أداة لإعادة إنتاج أسطورة الدولة اليهودية على أنها كيان مقدس صلب لا يمكن الطعن في مشروعيته أو أسسه، وهو ما يجعل فهم الواقع السياسي والاجتماعي مرتبطاً بفهم النص اللاهوتي، الذي صار معياراً وحيداً لتقييم كل فعل ومشروع وكل مقاومة أو احتجاج يُنزع عنها أي جدوى عملية، فقد يصبح مجرد عنصر فكري ضمن أسطورة الدولة.

تسييس النصوص المقدسة لصالح تثبيت هيمنة الدولة على السكان الأصليين، يشكّل أداة محورية في المشروع الصهيوني لتحويل الدين من أفق أخلاقي فكري إلى قوة سياسية واقعية قادرة على فرض السيطرة على الأرض وتوجيه المجتمع وتحديد مصائر الأفراد وتبرير الأفعال الاستعمارية، إذ يصبح كل نص

للاهوتي أو تأويلي مرجعًا مطلقًا لا يجوز الطعن فيه أو تفسيره خارج الإطار، فقد يخدم مصالح الدولة ويُستخدم لخلق سردية شاملة تجعل من الهيمنة على الأرض والشعب مشروعًا مشروعًا دينيًا لا نقاش فيه.

هذه العملية تتم من خلال إخراج النصوص المقدسة من سياقها التاريخي والثقافي والفكري وتحويلها إلى قواعد عملية محددة لتحديد الحدود وحقوق الملكية والواجبات السياسية، فقد يُقدّم النص الديني على أنه معيار لتقييم الشرعية السياسية وكل مقاومة أو احتجاج أو دعوة للعدالة، إذ تُصور على أنها تحدٍ للإرادة الإلهية المفترضة وبذلك يُلغى الحق التاريخي والثقافي للسكان الفلسطينيين، ليكون المجتمع الأصلي عاجزًا عن المطالبة بحقوقه أو تنظيم نفسه، إذ تستغل الدولة هذه الاستراتيجية داخليًا لتثبيت الولاء والدعم الجماهيري من خلال التعليم والخطاب اللاهوتي والإعلام الرسمي، الذي يُعيد إنتاج قراءة أحادية للنصوص المقدسة ويمحو أي تفسيرات بديلة أو نقدية ويُعمّم تصورًا، مما يجعل الانتماء للدولة واجبًا دينيًا ومشروعًا لا يمكن الطعن فيه، ليكن كل فعل مقاوم يُصوَّر على أنه خروج عن الشرعية العليا ويؤدي إلى تجريد الفلسطينيين من أي قدرة على المطالبة بالحقوق أو بناء مشروع سياسي مستقل.

خارجياً، يُستعمل الخطاب اللاهوتي لتسويق المشروع السياسي على أنه تحقيق لوعد إلهي متواصل يُبرر السيطرة العسكرية والاستيطانية والاقتصادية، فقد يُخفي أي أبعاد أخلاقية أو قانونية للنزاع ويحوّل كل مسألة سياسية إلى قضية للاهوتية ويجعل النقد الدولي أو الاعتراضات على السياسات الاستيطانية بمثابة تحدٍّ للقداسة الإلهية المفترضة، لأنهُ يمنح الدولة حصانة فكرية وأخلاقية تجعل أي مساءلة تبدو غير مشروعة، تمثل وظيفة دمج السلطة الدينية بالسلطة السياسية، ليكُن رجال الدين أدوات تنفيذية للسياسات الحكومية، إذ يصدروا تشريعات وقراءات للنصوص المقدسة تشرعن القرارات السياسية، تُغير من طبيعة الدولة إلى كيان يفرض ذاته كتحقيق مباشر لإرادة إلهية، فكل فعل سياسي مهما كان أثره على الأرض مشروعًا للاهوتيًا لا يمكن مناقشته ويُلغى كل نقاش أخلاقي أو سياسي حول الاستيطان والتوسع والتهجير.

يؤدي تسييس النصوص المقدسة إلى تفريغ المجتمع الفلسطيني من قدرته على التنظيم والمقاومة من خلال تشويه الهويات ونزع الشرعية عن التاريخ الجماعي والموروث الثقافي، من خلال تقديمه على أنه غير جدير بالاعتراف ويُصوَّر الشعب الفلسطيني ككيان بلا جوهر أو مشروع أخلاقي مستقل، إذ يُعزل الأفراد والجماعات عن سياقهم التاريخي والثقافي والفكري، فقد يُفقدوا القدرة على رؤية الانتماء بوصفه رابطًا فعليًا

يمكن البناء عليه لاستراتيجية مقاومة أو مشروع اجتماعي مشترك، وهذا التفكيك المعرفي والثقافي يترك أثرًا نفسيًا واجتماعيًا عميقًا، حيث يُخلق شعور بالعزلة والانفصال عن الذاكرة المشتركة ويُضعف الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه المجتمع والمصير السياسي، بمعنى إنَ أي فعل مقاوم إلى تجربة فردية محدودة التأثير أو إلى أداء فكري دون مضمون حقيقي ويؤدي إلى استنزاف طاقات المجتمع وإضعاف قدرته على الصمود أمام الهيمنة.

لذلكَ يتضح أن تسييس النصوص المقدسة في المشروع الصهيوني، مثلت استراتيجية شاملة لإعادة إنتاج الهيمنة على الأرض والشعب وتحويل الدين إلى سلطة والعلم إلى أداة لتثبيت الأسطورة السياسية، من خلال تحويل التاريخ إلى حتمية والإنسان إلى مادة سياسية قابلة للتوجيه والسيطرة، لتكُن الدولة "اليهودية" في هذا الإطار مشروعًا مقدسًا وعلميًا وسياسيًا في آن واحد لا يمكن مساءلته، فمن يصعب على المجتمع الأصلي مقاومته أو بناء مشروع سياسي مستقل قائم على العدالة والحرية والوعي التاريخي.

من كل ذلكَ؛ تتجلى الشرعية اللاهوتية والسياسية للدولة "اليهودية" كاستراتيجية متكاملة تقوم على تحويل النصوص المقدسة من أفق أخلاقي وروحي مفتوح على التأويل إلى أداة مباشرة لتثبيت مشروع سياسي استعماري قائم على السيطرة على الأرض والشعب الفلسطيني، تجسيدًا للخلاص اليهودي بأنهُ وعدًا إلهيًا تحقق على الأرض دون الالتزام بالشروط الأخلاقية أو التاريخية، التي تحكم النصوص الدينية الكلاسيكية ويصبح النص المقدس مرجعًا للسلطة لا أداة للنقد والمساءلة ولا فضاءً للحوار الأخلاقي والتاريخي، وهذا التحول اللاهوتي يتيح للمشروع الصهيوني تحويل الدين إلى سلطة تقنن الهيمنة، فقد تجعل أي نقاش حول العدالة أو الحقوق التاريخية للشعوب الأخرى خارج نطاق الممكن، لتكُن المقاومة إلى فعل مرفوض دينيًا أو أخلاقيًا وفق التأويل الجديد الذي يربط قيام الدولة بالخلاص الإلهي.

فإن إعادة تأويل اللاهوت لدعم المشروع السياسي الصهيوني عملت على تقديم هذه القراءات بوصفها حقائق نهائية وموضوعات سيادية لا تقبل المناقشة، وهو ما يجعل الدولة ليس كيانًا سياسيًا عرضيًا يمكن نقده أو مساءلته، وإنما مشروعًا مقدسًا يتجاوز الزمن الإنساني ويصوغ التاريخ على مقاس إرادة سياسية تزعم أنها امتداد للقدر الإلهي، فقد يجعل أي اعتراض على الاستيطان أو على فرض الهيمنة على الأرض معارضة للشرعية الإلهية المفترضة وتحويلًا للعدالة إلى مفهوم تابع لإرادة الدولة والسلطة، في هذا الإطار،

الذي يظهر تفكيك الهويات المقابلة ونزع الشرعية عن المقاومة التاريخية كأحد أبرز أدوات الهيمنة اللاهوتية والسياسية، إذ تعمل هذه الاستراتيجية على تفتيت المجتمع الفلسطيني وتحويله إلى وحدات معزولة بلا سياق تاريخي أو ثقافي أو فكري، إذ يُمحى أي رابط بين الفرد وجماعته أو بين الجماعة وموروثها التاريخي، تُصبح الهوية الفلسطينية مجرد فعل فكري مؤقت يفقد القدرة على إنتاج مشروع سياسي أو اجتماعي متكامل ويحول أي مقاومة حقيقية إلى احتجاج شكلي محدود التأثير، لذا يفقد المجتمع القدرة على البناء الجماعي المستند إلى الذاكرة المشتركة والمعايير الجامعة الضرورية لتطوير رؤية تحررية متماسكة.

أما دمج الدين بالسلطة لتثبيت الدولة وإخفاء الصراع الواقعي على الأرض، يبرز الدور المزدوج للخطاب الصهيوني الذي يمزج القداسة بالمشروعية السياسية، حيث يكون رجال الدين أدوات تنفيذية للسياسات الحكومية ويصدرون تشريعات وقراءات للنصوص المقدسة تشرعن القرارات السياسية، فقد يخفي هذا الدمج الطبيعة الحقيقية للصراع على الأرض ويحوّل الهيمنة والاستيطان إلى ممارسة طبيعية لا مناقشة فيها، فقد يغدو النقد أو الاعتراض على السياسات الاستيطانية أو على فرض السيطرة على الأرض إنكارًا للطبيعة الإلهية المفترضة، مما يجعل القوة معيارًا للشرعية ويكرّس هيمنة الدولة على المجتمع الفلسطيني والعربي بشكل يجعل أي مقاومة عملية مستحيلة.

ففي ضوء ذلك، يمكن القول إن الشرعية اللاهوتية والسياسية للدولة اليهودية استراتيجية شاملة تهدف إلى إضفاء قدسية على مشروع سياسي استعماري، من خلال تحويل الدين إلى سلطة متعالية تثبت الهيمنة على الأرض ونزع الشرعية عن أي فاعل مقاوم، عن طريق تحويل النصوص الدينية والتأويلات اللاهوتية إلى أدوات تبرير لسيادة الدولة، فقد تكرس منطق القوة وتحوّل التاريخ والوعي الاجتماعي والاختيار الإنساني إلى مجرد مادة لإعادة إنتاج أسطورة دولة مقدسة متماسكة، إذ يصعب مساءلتها أو تفكيكها من الداخل أو الخارج ويصبح الدين والعلم والأسطورة عناصر متشابكة داخل خطاب واحد، فقد يقدّم الدولة "اليهودية" باعتبارها تجسيدًا للخلاص الإلهي ومشروعًا نهائيًا يتجاوز أي مساءلة أخلاقية أو سياسية.

ثانيا: العلم مخرج فلسفي لتبرير اسطورة الدولة "اليهودية"

أصلت الاستعانة بالعلم والأسطورة لتبرير الدولة "اليهودية" استراتيجية مركبة تجمع بين الخطاب العقلاني والخطاب الميتافيزيقي، بهدف تقديم الدولة بانها واقعًا حتميًا وضرورة طبيعية لا تقبل النقاش أو الاعتراض، ليكون المشروع السياسي الصهيوني محميًا من أي مساءلة أخلاقية أو تاريخية، عبر توظيف العلم كأساس شرعي للأسطورة فالعقل العلمي يُستدعى لإضفاء طابع العقلانية على ما هو في الأصل مشروع سياسي له جذور قومية ودينية عميقة، فقد يتم اختزال المجتمع اليهودي إلى كيان بيولوجي متماسك يمتلك خصائص وراثية متفردة تجعله أكثر استعدادًا للبقاء والتفوق على المجموعات الأخرى، وهذه التمثلات البيولوجية لا تخدم المعرفة العلمية بقدر ما تعمل على تقديم سردية القومية اليهودية وكأنها نتيجة حتمية لقوانين الطبيعة فتتحول الدولة إلى كيان طبيعي يجب الاعتراف به والامتثال له دون مساءلة.

تعمل هذه الاستراتيجية على إلغاء التاريخ والاختيار السياسي لصالح سردية تطورية تأطّر قيام الدولة وكأنه نتيجة لا يمكن مقاومتها أو رفضها، فقد يُلغى أي دور للوعي الجماعي أو للفعل السياسي الفلسطيني أو لأي فاعل آخر يعارض المشروع الصهيوني المجتمع، الذي يقابل الدولة يصوَّر ككيان هش أو زائف أو غير طبيعي مما يجعل مقاومته ضعيفة أمام السردية المتماسكة للدولة، يؤدلج شعورًا زائفًا بالشرعية المطلقة للهيمنة والسيطرة على الأرض والموارد والهويات الثقافية والاجتماعية، وفي الوقت ذاتهُ تُستثمر الأسطورة الدينية لتعزيز المشروعية العليا للدولة، عبر تصوير قيامها كتحقق لوعد إلهي متوارث منذ العصور القديمة في التوراة والتلمود وتحويل النصوص المقدسة إلى مراجع مباشرة لتبرير السياسات الاستيطانية والسيطرة على الأرض، من اجل اعادة تأويل الخطاب الصهيوني، فهذه النصوص بحيث تصبح أداة لإضفاء طابع مقدس على الدولة ويجعل أي انتقاد أو اعتراض على السياسات المعتمدة أشبه بانتهاك للقوانين الإلهية أو رفض لحقيقة طبيعية، عبر التأكيد إن اللاهوت أداة لتثبيت السلطة والهيمنة على الأرض والإنسان.

يؤدلج هذا المزج بين العلم والأسطورة والدين حالة من التبرير المزدوج تجعل من الدولة "اليهودية" كيانًا شبه مطلق فوق المساءلة، فقد يخفي الصراع الواقعي على الأرض وراء خطاب ظاهر بالموضوعية العلمية والقدسية اللاهوتية أي فعل مقاوم أو أي مطالبة بحقوق مشروعة للفلسطينيين أو الشعوب الأخرى، فقد يتم تصويره كرفض للواقع الطبيعي أو كإنكار للقوانين الإلهية، ويكون النضال الحقيقي مستحيلًا أمام قوة سردية

متعددة المستويات تمزج بين السلطة العلمية والأسطورة اللاهوتية والتاريخ المفترض، لذا فهيَ هي إنتاج حالة من الشرعية المطلقة للدولة تجعل منها مؤسسة محمية ضد النقد الأخلاقي والتاريخي والسياسي، فقد يكون تفكيك للواقع أو محاولة إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها الدولة عملًا مستبعدًا من دائرة العقلانية المزعومة، لأن الدولة مثلت كيانًا علميًا أسطوريًا مقدسًا يتلاقى فيه الدين والعلم والأسطورة في سردية متكاملة تمنحها القدرة على الهيمنة على الأرض والإنسان، فقد تُحول أي مقاومة إلى فعل فكري محدود التأثير أو خطاب قابل للاحتواء والتوجيه.

1. العقل العملي: دور الاختزال البيولوجي في اضفاء شرعية الدولة

مثلت فلسفة تماهي العقل العلمي والاختزال البيولوجي إلى أداة لإضفاء شرعية على الدولة "اليهودية" استراتيجيا مزدوجة، فقد تقوم على تكييف المعرفة العلمية بما يخدم المشروع السياسي الصهيوني عندما يتحول العلم من أداة للكشف والتحليل إلى وسيلة لإنتاج خطاب شرعي، من أجل ان يُقدّم الدولة على أنها نتيجة طبيعية ومسار حتمي للتاريخ ويُصوّر المجتمع اليهودي كجماعة متماسكة وراثيًا متفردة ومهيأة للبقاء والهيمنة على الأرض والموارد، بينما تُهمش المجتمعات الأخرى ويُقزم تاريخها ويُلغى حقها في المقاومة، فقد يكون الاختلاف الاجتماعي والثقافي والسياسي مجرد عارض لا يمتلك القدرة على تحدي الضرورة الطبيعية المفترضة.

اعادة صياغة تُستخدم العلوم البيولوجية أو الوراثية للتفسير الموضوعي للظواهر البشرية ضمن سردية أيديولوجية تخدم المشروع الصهيوني، تكون الجينات والخصائص الوراثية إلى دلائل على الاختيار الإلهي أو الطبيعي للشعب اليهودي، إذ يُقدّم التفوق البيولوجي على أنه مبرر للسيطرة على الأرض واستبعاد أو تهميش السكان الأصليين، ليكُن منطق الهيمنة متسقا مع منطق الطبيعة المفترضة فتبدو القرارات السياسية والإجراءات الاستيطانية، وكأنها امتداد ضروري لقوانين الحياة نفسها وليس ثمرة إرادة سياسية أو صراع اجتماعي.

إذ يُختزل التاريخ المعقد للمنطقة إلى سلسلة أحداث تبرر صعود الدولة اليهودية ويُلغى التعدد التاريخي والثقافي ويُستبدل بسردية أحادية تُصور قيام الدولة كحتمية وراثية وتاريخية، تجعل أي مقاومة أو اعتراض

يبدو كإنكار للطبيعة وللسيرورة الطبيعية للجماعة اليهودية، النقد الأخلاقي والسياسي مستحيلاً أمام الطابع الزائف للعقلانية العلمية المستخدمة في التبرير وتتحول المعرفة إلى أداة لتزييف الواقع وإخفاء الصراعات السياسية والاجتماعية وتحويلها إلى مسألة اختيار طبيعي، فقد يُستغل هذا الاختزال البيولوجي لإضفاء شرعية على سياسات الدولة في الداخل والخارج فيُحوّل العلم إلى خطاب فكري يغطّي على الممارسات الاستعمارية والاحتلالية، إذ يُقدم السيطرة على الأرض والمجتمع الآخر على أنها جزء من مسار طبيعي للتاريخ وضرورة للبقاء، تكون الدولة مقيدة بسردية علمية دينية مزدوجة يصعب التفكيك منها إذ يستمد مشروعها الشرعية من مزيج من الدين والتاريخ والبيولوجيا، فقد يتم بذلك تضييق أفق النقاش وتحويل أي معارضة إلى رفض للحقائق العلمية المزعومة أو للضرورة التاريخية المفترضة.

يؤدي دمج العقل العلمي مع الأسطورة الدينية إلى إنتاج نموذج دولة شبه مقدسة قادرة على تبرير كل أفعالها تحت ستار العقلانية والموضوعية، ليكُن ما يُمارس على الأرض من إقصاء واستيطان وهدم للمقاومة الوطنية والإرث الثقافي والسياسي للسكان الأصليين، يبدو وكأنه أمر طبيعي حتمي لا يمكن مساءلته أو مقاومته ، فقد يجعل هذا المزج بين العلم والدين الدولة اليهودية صلبة في بنيتها الأسطورية متماسكة في سرديتها ومحصنة ضد أي نقد أخلاقي أو سياسي، لتكُن قدرة الشعوب الأخرى على مقاومة الهيمنة أو استعادة حقوقها التاريخية محدودة للغاية ومقصورة على فكرية الأداء دون تأثير فعلي على الأرض.

استخدام مفاهيم التطور والوراثة لتبرير التفوق المزعوم للشعب اليهودي يُشكل منظومة معرفية متكاملة تهدف إلى إعادة صياغة الحقائق التاريخية والاجتماعية من منظور بيولوجي، تتكون فلسفة الدولة "اليهودية" وكأنها نتيجة حتمية لقوانين الطبيعة وليس مشروعًا بشريًا قائمًا على الإرادة والاختيار والتاريخ، ليكُن الانتقاء الطبيعي والوراثة أداة لإضفاء الطابع الشرعي على الهيمنة والسيطرة على الأرض والموارد، عبر تبرير السياسات الاستيطانية والإقصائية على أنها تعبير عن تفوق طبيعي يُخضع الآخرين لسلطة قانونية غير قابلة للطعن.

أضحى التاريخ المعقد للشعب اليهودي إلى سلسلة خصائص وراثية مفترضة تُصور كل إنجازات الدولة وكأنها انعكاس لفطرة بيولوجية فطرية متجذرة في الجينات ولا تُترك مساحة للاعتراف بالممارسات

الاجتماعية والسياسية، التي ساهمت في نشوء الدولة ويُحوّل الفلسطينيون والمجتمعات الأخرى إلى كيانات غير مكتملة وراثيًا أو غير قادرة على التنافس، مما يمنح الدولة اليهودية طابعًا من الشرعية الطبيعية ويُمحى دور الإرادة والمقاومة والاختيار التاريخي، فكل نجاح سياسي أو عسكري نتيجة لتفوق بيولوجي مفترض، وهذا التوظيف للعلم يسهم في تحويل المعرفة العلمية إلى أداة إيديولوجية تُعيد إنتاج السلطة وتشرعن الاحتلال والسيطرة على الأرض، ليكُن الانتقاد السياسي والاجتماعي للدولة تهمة إنكار الطبيعة وتُهمّش الحقوق التاريخية والقانونية للسكان الأصليين، فقد تختزل الهوية الفلسطينية إلى كيان عابر بلا أفق تاريخي أو ثقافي أو سياسي مستقل، إذ يُلغى أي إطار أخلاقي أو قانوني للمساءلة ويصبح الصراع كله مجرد مسألة طبيعية تتوافق مع قوانين التطور المزعومة.

يتأصل استخدام الخطاب البيولوجي لتأسيس أسطورة الدولة الصلبة التي تُقدّم نفسها على أنها ضرورة تاريخية وبيولوجية، لتكُن الدولة مرئية ككيان متماسك ومتفوق طبيعيًا أمام مجتمع فلسطيني هش وسائل مقاومته ضعيفة، عندما يُحوّل كل فعل سياسي أو مقاوم إلى مخالفة للطبيعة ويُعزل أي مشروع تحرري أو مطالبات بالحقوق عن الوعي الجماعي والتاريخي، لأن المجتمع الفلسطيني محكوماً بالسيولة والضعف أمام الدولة التي يُصوَّر وجودها كحتمية لا يمكن الطعن فيها، فهذا المزج بين العلم والأسطورة والسياسة يخلق إطارًا معرفيًا وسياسيًا متماسكًا يحمي الدولة من النقد ويُعطيها شرعية مزعومة على المستوى التاريخي والبيولوجي والسياسي، لأنهُ يحوّل أي مقاومة أو اعتراض إلى عمل غير عقلاني أو مخالف للقوانين الطبيعية، فقد يُكرس هذا المنظور الهيمنة المطلقة للدولة على الأرض وعلى السرد التاريخي والثقافي ويُهمّش الهويات المقابلة ويجعلها عاجزة عن إنتاج أي مشروع مستقل أو مقاومة فعلية، لأن الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" محكومًا بمزيج من اللاهوت والعلوم المزيفة والأسطورة السياسية التي تغطي على الواقع الاجتماعي والسياسي.

تقديم العلم كدليل على أن قيام الدولة طبيعي وحتمي؛ يمثل جوهر استراتيجية الصهيونية الحديثة في تحويل الواقع السياسي إلى نتيجة حتمية للقوانين الطبيعية، فقد يُقدَّم العقل العلمي بوصفه أداة لإضفاء القداسة على الدولة ويُعرض الوجود السياسي كمسار طبيعي وضروري يفرض نفسه على الواقع ويُغفل بالكامل دور الاختيار الإنساني والصراع التاريخي والاجتماعي، كما يُلغى أي اعتبار للظروف الثقافية والسياسية التي

شكلت الصراع، فكل حدث سياسي مجرد انعكاس لقوانين بيولوجية أو تطورية مفترضة، إذ تُستدعى مفاهيم التطور والوراثة والانتقاء الطبيعي لتبرير التفوق المزعوم للشعب اليهودي، حيثُ يُختزل المجتمع اليهودي إلى كيان طبيعي متماسك يمتلك خصائص بيولوجية محددة تجعل منه كيانًا قادرًا على السيطرة والبقاء وتُعرض المجتمعات الأخرى على أنها أقل قدرة على الصمود أو أقل انسجامًا طبيعيًا مع الأرض، فقد يُقدم أي اعتراض على الدولة أو مقاومة سياسية لهم كمخالفة للقوانين الطبيعية ويُلغى بذلك أي إطار أخلاقي أو قانوني أو تاريخي للمساءلة، لكل فعل مقاومة مجرد عبء على ما يُفترض أنه سير طبيعي للأحداث.

تقديم الدولة نتيجة طبيعية يمتد إلى إعادة صياغة التاريخ عبر العديد من القرون والصراعات والتعايش والتنوع الثقافي إلى سلسلة متصلة من الأحداث التي تؤكد ضرورة قيام الدولة، التاريخ الفلسطيني والتاريخ العربي أطر مقاومة غير موجودة أو غير ذات صلة بالواقع، ليكُن الوعي الجماعي تحت سيطرة سردية أحادية تستبعد أي قدرة على إعادة التفكير أو التقييم، فقد يُغلّق أي باب للنقد أو المقارنة أو المراجعة التاريخية، يُوظف هذا الخطاب العلمي لتثبيت هيمنة الدولة داخليًا وخارجيًا ويُقدَّم كحقيقة معصومة لا يمكن الطعن فيها ويُصوَّر كل نجاح أو توسع سياسي أو اقتصادي كدليل على صحة هذه القوانين الطبيعية، لأن النقد السياسي مجرد تحدٍ للمنطق الطبيعي ويُحاصر أي فعل مقاوم في إطار فكري أو شكلي غير فعال، مما يُضعف قدرة المجتمع على التنظيم أو تطوير مشروع سياسي مستقل ويجعل المقاومة مجرد فعل فكري محدود التأثير.

يؤدي التوظيف العلمي إلى إضفاء مشروعية على الهيمنة وشرعنة الاحتلال وتحويل القوة والسيطرة إلى ضرورة طبيعية وتحويل التاريخ إلى دليل على الفطرة ويُلغى أي دور للإرادة الإنسانية أو العدالة أو القانون ويُكرس، هذا التصور الدولة بأنها كيانا طبيعيًا مقدسًا يمتد وجوده فوق السياسة والتاريخ ويجعل أي مقاومة أو اعتراض أو مطالبة بالحقوق مخالفة لما يُفترض أنه قوانين الطبيعة ويجعل الدولة محصنة ضد أي مساءلة أخلاقية أو قانونية، ليكون العلم عنصرًا مركزيًا في خلق أسطورة الدولة "اليهودية" ككيان طبيعي وحتمي لا يقبل النقاش أو الطعن ويصبح العقل العلمي أداة سياسية لشرعنة الهيمنة وتبرير التفوق المزعوم وتحويل الواقع الاجتماعي والسياسي إلى نتيجة طبيعية مفترضة تحمي الدولة من أي مساءلة، لتكُن أي مقاومة إلى فعل شكلي لا يتجاوز حدود الخطاب الفكري وتتحول الدولة إلى مشروع، لذا لا يمكن تجاوزه

من قبل التاريخ أو المجتمع أو القانون، يصبح العلم والخرافة معا أداة لتثبيت أسطورة تبرر السيطرة وتُهمش أي رواية تاريخية أخرى.

يؤطر إسقاط التفسيرات العلمية المحدودة على السياسة والمجتمع لتزييف الواقع إحدى الركائز الجوهرية التي استندت إليها أسطورة الدولة "اليهودية"، وفي تحويل المعرفة إلى أداة لإضفاء شرعية على الهيمنة والسيطرة ويقوم هذا النهج على تبسيط الظواهر الاجتماعية والسياسية والتاريخية المعقدة وتحويلها إلى نماذج بيولوجية أو وراثية أو تطورية محدودة، كما لو أن هذه النماذج وحدها قادرة على تفسير كل حدث تاريخي أو سياسي أو اجتماعي ويُهمل، وفي هذا التقديم دور التاريخ والوعي الإنساني والاختيار الفردي والجماعي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل الواقع السياسي والاجتماع.

يتجلى العلم من أداة لفهم العالم واكتشافه إلى أداة للشرعية السياسية عندما يُعرض كل نجاح للدولة أو توسع في السيطرة كدليل على صحة هذه القوانين البيولوجية المفترضة، فقد يُلغى أي دور للمقاومة أو الصراع السياسي أو إرادة الشعوب ويُختزل الفلسطيني أو أي مجتمع مقاوِم إلى مجرد وحدة ضمن فرضية طبيعية حتمية، إذ يصبح فيها أي اعتراض على الدولة بمثابة إنكار للطبيعة ويُمحى الفعل السياسي والاختيار الأخلاقي، وهذا الاستخدام للعلم يمتد أيضًا إلى المستوى الدولي حيث تُقدَّم الدولة "اليهودية"، على أنها جماعة متماسكة بيولوجيًا وذات خصائص طبيعية تجعلها متفوقة وشرعية في امتلاك الأرض بينما تُعرض المجتمعات الأخرى على أنها ضعيفة أو عاجزة عن الحفاظ على وجودها، فقد يُجرد النقد الدولي أو الاعتراض الأخلاقي من أي وزن ويُعزل الواقع الاجتماعي والسياسي عن أي تقييم عقلاني أو إنساني.

استغلال الخطاب لإعادة تشكيل التاريخ وإخفاء التعدد والاختلاف الاجتماعي والثقافي يجعل التاريخ الفلسطيني والعربي في سردية أحادية تقدم الدولة "اليهودية" كنتاج طبيعي وحتمي، فقد يُحوَّل كل حدث معقد إلى دليل على هذه الضرورة ويُحرم السكان الأصليون من حق الفعل التاريخي وتصبح مقاومتهم مجرد فعل فكري محدود التأثير، وفي سياق مشابه؛ يتم تهميش الثقافة واللغة والذاكرة الجماعية للفلسطينيين وتحويلها إلى عناصر فكرية فارغة من المعنى ويُعزل الفرد والجماعة عن جذورهم التاريخية والثقافية ويُفرض عليهم إطار سردي، إذ يبرر الهيمنة ويغلق أي إمكانية لبناء مشروع سياسي مستقل قائم على الحقوق والعدالة، بمعنى إن أي نضال مقاوم مشروطًا بإطار وهمي يفرضه القائم بالسلطة.

ففي النهاية؛ يُصير التزييف العلمي على دمج السلطة بالقوة الطبيعية وهمًا بأن الهيمنة على الأرض أمر لا يمكن تفاديه، وأن المقاومة ضد الدولة تتعارض مع النظام الطبيعي وتصبح السياسة مجرد امتداد للقوانين البيولوجية المفترضة، كما تتحول القوة والقدرة على التحكم إلى دليل على الشرعية الطبيعية وتتحول الهيمنة إلى ضرورة تاريخية وبيولوجية، لأن إسقاط التفسيرات العلمية المحدودة على السياسة والمجتمع أداة لإضفاء القداسة على السلطة وتزييف الواقع وتحويل السياسة إلى نتيجة طبيعية قابلة للتبرير وتحويل المقاومة إلى فعل فكري محدود التأثير، ليكُن المجتمع المستضعف محاصرا بين سردية علمية مختزلة وسردية دينية أحادية والنتيجة أن السلطة تبدو مشروعة ذاتيًا والمقاومة بلا أساس، ويُعاد إنتاج أسطورة الدولة اليهودية على أنها حتمية تاريخية وطبيعية ومعصومة من أي مساءلة أو نقاش أخلاقي أو سياسي.

2. تصدير فكرة المجتمع اليهودي الطبيعي

شكل تصوير المجتمع اليهودي ككيان طبيعي متماسك مقابل مجتمعات أخرى زائفة أو هشّة حجر الزاوية في خطاب أسطورة الدولة "اليهودية"، فقد يستند هذا التصوير إلى دمج أبعاد علمية وأساطير تاريخية وثقافية تُقدّم المجتمع اليهودي على أنه وحدة متجانسة تمتد عبر الزمن وتتجاوز الانقسامات الجغرافية والثقافية، إذ يُرسم على أنه جماعة حيوية قادرة على الصمود والحفاظ على هويتها الجماعية في مواجهة التحديات الخارجية أو الداخلية ويُعرض نجاحها التنظيمي والسياسي والاقتصادي كدليل على طبيعتها المتفوقة وقدرتها على البقاء، لأن تُصوَّر المجتمعات المقابلة على أنها ضعيفة أو غير مكتملة وغير قادرة على الحفاظ على كيانها أو تشكيل مشروع مستدام ويُختزل تاريخها الطويل والمعقد إلى مجموعة أحداث عابرة لا تدل على القدرة على الصمود أو المطالبة بحقوقها التاريخية والسياسية، فقد يُحرم هذا المجتمع من أي شرعية طبيعية أو اللاهوتية أو ثقافية ويُصوَّر أي مقاومة أو محاولة احتجاج كفعل غير مشروع أو كعلامة على هشاشة هذه المجتمعات.

يمتد الخطاب إلى تشكيل وعي جماعي داخل المجتمع اليهودي نفسه، حيث يُقدَّم التماسك المزعوم كميزة طبيعية وضرورية لتحقيق النجاحات التاريخية والسياسية، فكل إنجاز أو توسع أو تطور اقتصادي إلى دليل على قدرة المجتمع على البقاء والتفوق، لأنهُ يُلغى دور الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية والاختيارات الإنسانية في تفسير النجاحات أو الفشل، إذ يعتمد هذا التصوير على تبسيط الواقع الاجتماعي

وتحويله إلى نموذج ثنائي صارم، حيث المجتمع اليهودي طبيعي وقوي ومتماسك والمجتمعات الأخرى زائفة وهشّة، خاصة إنَ التعقيد الاجتماعي والسياسي والثقافي إلى معايير بيولوجية أو أسطورية دون أخذ الاعتبارات التاريخية المتشابكة بعين الاعتبار ويُحجب أي تقييم موضوعي للواقع وتُغلق أبواب النقاش حول العدالة أو الحقوق.

توظيف هذا التصوير لتعزيز الشرعية السياسية والدينية للدولة اليهودية ويصبح التماسك المزعوم للمجتمع اليهودي أداة فكرية لتبرير السيطرة على الأرض وتحويل الهيمنة إلى ضرورة طبيعية ويُستبعد أي مشروع بديل أو مقاومة فعلية، لأن المجتمع المقابل إلى كيان صوري بلا قدرة على التأثير ويُمحى أثر التاريخ والهوية واللغة والذاكرة الجماعية، أي ان فعل مقاوم مجرد حدث عرضي لا قيمة له، فقد يُستخدم الخطاب نفسه لتوليد شعور بالقوة والحق الطبيعي داخل المجتمع اليهودي، بعد ان يُقدّم كل نجاح سياسي أو توسعي على أنه تحقق لوعد إلهي أو امتداد طبيعي لجوهر جماعي موحد، بعد ان يُربط وجود الدولة بضرورة تاريخية وبيولوجية، لأن لكل نقاش أو نقد إلى رفض للطبيعة أو للطابع الإلهي المفترض لهذه الجماعة.

يتحقق الدمج بين العلم والأسطورة والدين في خدمة المشروع السياسي الصهيوني يُمكن اعادة إنتاج سردية متماسكة، عندما تبرر الهيمنة والسيطرة وتحوّل الصراع الواقعي على الأرض إلى مجرد مسألة طبيعية أو حتمية ويُغلق أي مسار للمساءلة أو النقاش التاريخي، فقد يُرسّخ الانقسام بين مجتمع قوي ومتماسك وآخر هش وزائف، لأن التماسك المزعوم وسيلة لإخفاء التعقيد والاختلافات وشرعنة السيطرة عبر استدعاء حتميات طبيعية وأدلة علمية مفترضة، وهكذا تصوير المجتمع اليهودي ككيان طبيعي متماسك أداة مركزية في بناء أسطورة "الدولة" وتبرير الهيمنة على السكان الأصليين وتحويل التاريخ والسياسة والثقافة إلى عناصر، فقد يمكن التحكم فيها ضمن سردية واحدة تعتبر الدولة مشروعًا طبيعيًا وضروريًا ويُلغى أي دور للوعي الفردي أو الجماعي في تشكيل الواقع، إذ يُصبح المجتمع الآخر مجرد مادة لإعادة إنتاج السلطة والدين والأسطورة في مشروع صهيوني متكامل.

مثل اختزال المجتمعات الأخرى إلى كتل غير منظمة أو قابلة للسيطرة استراتيجية مركزية في تثبيت أسطورة الدولة "اليهودية" ويعمل على محو أي قدرة على المطالبة بالحقوق أو مقاومة الهيمنة، عندما تتحول المجتمعات الفلسطينية والعربية إلى كيانات منقوصة من كل قدرة على التنظيم السياسي والاجتماعي والثقافي،

إذ يُصوَّر تاريخها الطويل والمعقد على أنه سلسلة من الأحداث العرضية غير المترابطة يمكن تجاهلها أو إعادة كتابتها بما يخدم مصالح الدولة ويُلغى كل أثر للوعي الجماعي أو المشروع السياسي، يُستبعد أي اعتبار لقدرة المجتمعات على تطوير أطر تنظيمية أو مؤسساتية فعّالة تمكنها من مواجهة الهيمنة.

يُستخدم الاختزال لإضفاء شرعية على السياسات الاستيطانية والعسكرية والأمنية، إذ يُقدّم المجتمع الآخر على أنه عاجز بطبيعته عن حماية مصالحه أو الدفاع عن حقوقه التاريخية، فكل فعل مقاومة إلى حدث شاذ أو انحراف طارئ لا يستحق أن يُبنى عليه أي تقييم أو اعتبار سياسي، فقد يُصبح هذا التصوير أداة لتطويع الرأي العام المحلي والدولي وتبرير القرارات الحكومية والسياسات القسرية تجاه السكان الأصليين، وهذا الخطاب يمتد إلى البعد الفكري والمعرفي ويعمل على تحويل المجتمع المقابل إلى مادة قابلة للتحليل والإدارة ضمن منطق بيولوجي أو تاريخي محدود، عندما يُحذف من أي سردية تاريخية أو علمية البعد الإنساني والوعي الذاتي والممارسة الاجتماعية ويُلغى دور الفعل الجماعي والاختيار السياسي، لكل تاريخ أو ذاكرة ثقافية إلى رواية ناقصة يمكن إعادة تأويلها بما يخدم المشروع الصهيوني.

عمل الاختزال على توظيف العلوم الطبيعية والبيولوجية كأدوات لإضفاء شرعية على الهيمنة فتُقدّم الطبيعة المفترضة للمجتمعات الأخرى كدليل على هشاشتها وعجزها عن الصمود أمام المجتمع اليهودي والدولة الجديدة، إذ يُستدعى التطور الوراثي والتاريخي لتأكيد أن قوة الدولة واستقرارها طبيعي وحتمي بينما أي مقاومة أو تطور اجتماعي لدى الجماعات الأخرى، فقد يُعتبر انحرافًا مؤقتًا أو قصورًا طبيعيًا في القدرة على التنظيم ويُلغى أي دور للإرادة أو الاختيار، تغدوا المجتمع الآخر غائبًا عن التاريخ والمشروع ويُحَوَّل إلى كيان فكري، لذا يمكن التحكم به وإعادة إنتاجه ضمن خطابات القوة والسيطرة ويُرسّخ سردية أسطورية تحوّل السيطرة على الأرض والموارد والحقوق التاريخية إلى أمر مسلم به وضروري لتحقيق الاستقرار، لأن تثبيت الدولة وتُحوّل المقاومة إلى فعل فكري بلا مضمون حقيقي أو أثر على الواقع.

يُعمق توظيف الاختزال الهشاشة المفترضة للمجتمع الفلسطيني والعربي، مما يجعل من الصعوبة بمكان تطوير أي مشروع تحرري أو مقاوم موحد ويؤدي إلى استنزاف قدرات المجتمع على الصمود والمقاومة ويضعف المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي توفر الأرضية لتطوير ثقافة سياسية مقاومة ويُحول أي فعل جماعي إلى تجربة محدودة التأثير أو أداء فكري، فقد يُستنفد دون أن يُعيد إنتاج مشروع

سياسي مستدام قائم على العدالة والوعي التاريخي ويجعل السلطة والهيمنة غير قابلة للطعن، لأن تقديم اليهود ككيان موحد بفعل طبيعة جينية أو تاريخية، إذ يشكّل حجر الزاوية في الخطاب الصهيوني الذي يسعى إلى تحويل التعقيد الاجتماعي والتاريخي للهوية اليهودية إلى سردية مبسطة متماسكة، إذ يمكن من خلالها تبرير إقامة الدولة وشرعنة سلطتها على الأرض والمجتمعات الأخرى، وهذا التصور يقوم على افتراض أن الشعب اليهودي يمتلك وحدة داخلية متأصلة سواء على المستوى البيولوجي أو التاريخي وأن الاختلافات الإقليمية والعرقية والثقافية واللاهوتية، وما هي إلا فروق سطحية يمكن تجاهلها عند الحديث عن جوهر الأمة ومصيرها السياسي ويُحوّل التنوع التاريخي والمعرفي إلى أداة لإضفاء طابع طبيعي على المشروع السياسي، حيث يُقدّم كل نجاح سياسي أو استراتيجي تجسيداً لهذه الوحدة المفترضة والتاريخ الجيني أو التطوري الذي يبرّر السيطرة على الأرض والموارد والتفوق السياسي.

لأن توظف الخطاب الصهيوني مفاهيم الوراثة والتطور بوصفها أدلة علمية على قدرة اليهود على التماسك والنجاح مقابل هشاشة المجتمعات الأخرى، فقد يصبح المجتمع اليهودي صورة نموذجية للانضباط الداخلي والتماسك الطبيعي، بينما تُصوّر المجتمعات الفلسطينية والعربية على أنها غير منظمة بطبيعتها وعاجزة عن تطوير مشروع سياسي مستقل أو الحفاظ على وحدة جماعية، فقد يُلغى بذلك أي دور للفعل الإنساني والاختيار السياسي، لكل فشل أو تراجع إلى نتيجة طبيعية للقوانين البيولوجية أو التاريخية التي تُفترض على الجماعة اليهودية.

يجعل يتم ربط وحدة الشعب اليهودي بالاختيار الإلهي والموعد المقدس الدولة وإنجازاتها امتداداً حتمياً لهذا الوعد اللاهوتي، يجعل من قيام الدولة إلى استحقاق أخلاقي للاهوتي لا أصل لهُ، فكل نقد أو مقاومة خارج هذه الإطار تهديداً للحق الطبيعي وللاهوتي للجماعة اليهودية، إذ تُستبعد بذلك أي شرعية تاريخية أو أخلاقية أو سياسية للفلسطينيين أو المجتمعات الأخرى ويُلغى حضورها التاريخي والثقافي والفكري في سردية الأرض، يُوظف هذا التصور لتثبيت البنية السياسية والاجتماعية داخل الدولة نفسها بحيث يُستخدم مفهوم الوحدة الجينية أو التاريخية لتوحيد الداخل السياسي، إذ تعزيز الشرعية للأطر الرسمية والقوانين والسياسات التوسعية ويصبح الانتماء للدولة مرتبطاً بهذه الوحدة المفترضة، ما يعزز القدرة على التحكم في الهوية الفردية

والجماعية ويُسهم في إخفاء الصراع الواقعي على الأرض وتحويله إلى صراع فكري أو أسطوري يصعب مواجهته.

إعادة صياغة العلاقة بين القوة والسيادة والشرعية ليكُن الحق في السيطرة على الأرض حقاً طبيعياً وفرض الهيمنة أمراً حتمياً ومسوغاً للاهوتيًا وتاريخياً، فقد يُخضع المجتمع الفلسطيني والمجتمعات الأخرى لتجريد كامل من الحقوق التاريخية والقانونية، تأصيل تحول وجودها إلى مجرد عنصر قابل للإدارة أو السيطرة، دون اعتراف بشرعية ذاتية أو مشروع مستقل يكون الصراع السياسي والتاريخي، وفي هذه الرؤية مجرد مسرح لتأكيد الوحدة الإلهية والجينية للشعب اليهودي، فقد يعمل هذا التصور على إنتاج أسطورة معقدة تجمع بين الدين والعلم والتاريخ، بهدف تقديم الدولة ككيان مقدس متماسك طبيعي ونهائي بحيث تصبح المقاومة والتحليل النقدي محدودة التأثير، فكل نقاش حول الحقوق والعدالة إلى مسألة فكرية أو جدلية علمية مزيفة، إذ تؤكد الهيمنة المطلقة للدولة على الأرض والهوية والمجتمع المحيط بها.

ليكُن توظيف تصور اليهود ككيان موحد بفعل طبيعة جينية أو تاريخية، الهدف منها تبرير السيطرة الاستعمارية على الأرض والسكان، مما يشكّل قاعدة مركزية في البناء الفكري والسياسي للصهيونية الحديثة، وهذا التصور يعيد صياغة العلاقة بين الدين والتاريخ والسياسة، فقد تُقدّم السيطرة على الأرض على أنها نتيجة طبيعية للهوية اليهودية الموحدة، فكل فعل سياسي أو توسعي مشروع طالما أنه يندرج ضمن ما يُعد تحقيقاً للخلاص التاريخي والديني للشعب اليهودي، لأن الأرض إلى عنصر مركزي في مشروع الخلاص وتُصوّر السيطرة عليها كواجب أخلاقي وللاهوتي فقد يمتد عبر الأجيال، كما يُستغل هذا التصور لخلق سردية تاريخية متسقة تفترض أن الشعب اليهودي يمتلك رابطاً وجودياً مع الأرض، وأن كل مقاومة محلية أو حقوق تاريخية للفلسطينيين تمثل تحدياً لترتيب طبيعي وإلهي للوجود، ذلك أي سياق اجتماعي أو ثقافي أو تاريخي آخر يكون السكان الأصليون مجرد عقبة في مشروع الخلاص المزعوم.

يُستند في هذا التبرير إلى خطاب علمي قائم على اختزال البيولوجيا والتاريخ إلى مفاهيم التطور والوراثة، إذ تُقدّم الجينات والتاريخ التطوري كدليل على وحدة الشعب اليهودي وتماسكه الداخلي مقابل المجتمعات الفلسطينية والعربية، التي تُصوّر على أنها مجتمعات هشّة أو غير متجانسة، مما يسوّغ السيطرة عليها ويجعل الهيمنة تبدو أمراً طبيعياً وضرورياً ويُستبعد أي تقييم أخلاقي أو قانوني لهذه السيطرة، لأن ما هو

طبيعي لا يُساءل، فقد يعمل هذا التصور على شرعنة السياسات الاستيطانية والتوسع الإقليمي، إذ تُقدّم كل مستوطنة وكل مشروع توسعي كجزء من تحقيق خطة إلهية وتاريخية مسبقة، ليكُن الخطاب السياسي والديني والعلمي متكاملاً في تبرير أفعال الدولة وإخفاء الصراع الواقعي على الأرض، كما يُحوّل هذا الدمج الدين والعلم والأسطورة إلى أداة لضبط السرد التاريخي ونزع الشرعية عن الهويات الفلسطينية والعربية ومحو الحقوق الجماعية والمشروعية التاريخية.

يُنتج التصور على المستوى الاجتماعي والسياسي الى جعل المجتمع اليهودي الى وحدة متماسكة مفترضة، بينما تُفرغ المجتمعات الأخرى من قدرتها على التنظيم والمقاومة ويُعاد تصوير الفلسطيني بوصفه كياناً بلا تاريخ أو عمق ثقافي أو مشروع سياسي، مما يجعل أي اعتراض على السيطرة الصهيونية موضوعاً للتشكيك ويُعتبر محاولة لعرقلة الخطة الإلهية، فقد يُمحى من السياق الأخلاقي والسياسي ويُقدّم على أنه انحراف عن الطبيعة والتاريخ، إذ يحقق هذا التوظيف هدفين متكاملين يتمثلا في **(تعزيز الشرعية الداخلية عبر توحيد المجتمع اليهودي حول سردية الخلاص)**، واخر يتجسد في **(إنشاء حائط صد فكري وأيديولوجي يواجه أي مشروع مقاوم مستقل)**، بهدف تأطير السيطرة على الأرض إلى حقيقة مقدسة غير قابلة للنقاش، يجعل من الهيمنة السياسية والاجتماعية نتيجة ضرورية وموثقة بالعلم والدين والأسطورة، إذ يجعل الدولة "اليهودية" قادرة على تمرير مشروعها الاستعماري بشكل مستدام مع تحييد أي قوة مضادة أو نقد خارجي.

3. حتمية السردية التاريخية الاصولية

مثلت جدلية إلغاء التاريخ والاختيار الحر لصالح سردية حتمية تاريخية حجر الأساس في بناء الأسطورة الصهيونية للدولة "اليهودية"، إذ تُستبدل الأحداث التاريخية المعقدة والمتشابكة بسردية أحادية تُقدّم قيام الدولة كتحقق حتمي لوعد إلهي متوارث عبر الأجيال، وكل الخطوات السياسية والاجتماعية مرسومة مسبقاً ضمن مسار زمني مفترض يُكرّس الخلاص اليهودي، إذ يغيب دور الإرادة الفردية والجماعية والمساءلة الأخلاقية ويُحوّل التاريخ إلى أداة لتبرير السيطرة وتثبيت الهيمنة، إذ يُختزل التاريخ الفلسطيني والعربي إلى فترات هامشية تُغيب مساهمات المجتمعات المحلية في صياغة الواقع التاريخي، تُقدّم هذه الفترات بوصفها مشاهد عابرة لا تأثير لها على مجرى الأحداث الرئيسية، بينما تصبح السردية الصهيونية مركزية وتسيطر على فهم الواقع ويُحوّل الفلسطينيون والشعوب الأخرى إلى أطراف هامشية بلا قدرة على التأثير، فقد يُلغى حقهم في

الاختيار السياسي والاجتماعي، إذ تُفرض عليهم صورة زائفة من الحتمية التاريخية تجعل مقاومتهم غير فاعلة ويُصوّر النضال الفلسطيني كحالة عرضية غير قابلة للتغيير.

إذ يُستغل هذا الإلغاء في إعادة تأويل النصوص الدينية والتاريخية لتتماشى مع مصالح المشروع الصهيوني وتصبح الوصايا والعهود القديمة أدوات سياسية قابلة للتطبيق، فقد يُقدم قيام الدولة كتحقق للغرض الإلهي النهائي ويُلغى أي نقد أخلاقي أو سياسي للأفعال ويُحوّل التاريخ إلى دليل على مشروعية السيطرة بدل أن يكون مجالاً للتأمل والمساءلة، لأن الحتمية التاريخية وسيلة لشرعنة الاستيطان والسيادة على الأرض.

ثقافيًا؛ يؤدي هذا الإلغاء إلى تجزئة الوعي الجمعي وإضعاف الروابط المجتمعية، حيث تُحول المجتمعات الفلسطينية والعربية إلى كيانات بلا ذاكرة تاريخية ولا جذور ثقافية أو فكرية يمكن البناء عليها ويُلغى أي إطار مشترك، فقد يربط الماضي بالحاضر ويُضعف قدرة هذه المجتمعات على المقاومة أو المطالبة بحقوقها، ليكُن كل فعل سياسي فردياً محدود التأثير وغير قادر على تشكيل مشروع جماعي متكامل، إّ يعزز هذا التحول الهيمنة الصهيونية ويحوّل أي اعتراض أو نقد إلى فعل غير عقلاني أو نقيض للضرورة التاريخية المفترضة، لأن السلطة السياسية واللاهوتية والعلمية وحدة متكاملة تدعم الأسطورة، إذ تمنع أي مساحة للاختلاف أو النقاش ويُحوّل التاريخ إلى آلية لإضفاء شرعية على الهيمنة وتحويل السيطرة إلى حقيقة طبيعية لا نقاش حولها، فكل فعل مقاوم تحت إطار هذه الحتمية مهدور التأثير أو مُستسلم لإعادة إنتاج الرواية الصهيونية.

تطبيع فكرة أن الدولة "اليهودية" حقيقة موضوعية مقدسة يجمع فيها الدين والعلم والسياسة لتقديم نسخة متماسكة من الواقع يُدعى، اي أنها النهاية المنطقية للتاريخ ليكُن الفلسطينيون والأقليات الأخرى مجرد كائنات بدون تاريخ أو مشروع أخلاقي، إذ يمكن البناء عليه ويُلغى أي إطار قانوني أو أخلاقي يعترف بحقوقهم ويُستبدل بالسردية الحتمية التي تكرّس الهيمنة وتحوّل التاريخ إلى أداة للسيطرة، ليكُن تصوير الأحداث التاريخية كمسار واحد لا مجال فيه للصدفة أو الاختيار، حيثُ يمثل أحد الأعمدة الأساسية للأسطورة الصهيونية في تبرير قيام الدولة "اليهودية" كواقع مفروض لا نقاش فيه، فهو يقوم على اختزال التاريخ المعقد والمتعدد الأبعاد إلى خط زمني مستمر مترابط بدايته في النصوص اللاهوتية ووعد الله

وانتهائه في إقامة الدولة "الحديثة"، وهذا التصوير يُقيد دور الإنسان الفردي أو الجماعي وإرادته ويُحجَم تأثير المصادفات والتحولات الطارئة بحيث يكون كل الأحداث مجرد حلقات في سلسلة حتمية، وأن كل شيء كان مُقدرًا منذ البداية وأن أي محاولة للتغيير أو للاعتراض كانت غير مؤثرة.

التفسير الأحادي للتاريخ يُغير مجرى الأحداث إلى نص سردي مغلق يتجاوز الواقع التاريخي ويُلغى أي دور للظروف السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، التي شكلت مسارات الشعوب والمجتمعات الأخرى ويُصور الفلسطينيون والسكان الأصليون ككتل هامشية عاجزة عن التأثير على مجريات التاريخ، إذ يُحدد دورهم في صنع القرار السياسي ويُحصر الفعل التاريخي في أيدي من يُمثلوا المشروع الصهيوني، فقد يكون التأسيس السياسي للدولة حدثًا طبيعيًا وحتميًا يتجاوز كل مساءلة أو تقييم، إذ يُستغل هذا التصور لتعزيز استدعاء النصوص الدينية والتاريخية لدعم فكرة الحتمية التاريخية ويُعاد تأويل النصوص التوراتية والتلمودية، من اجل تقديم قيام الدولة كتحقق طبيعي للخلاص اليهودي دون أي شرط أخلاقي أو قيمين إذ يُلغى الإطار النقدي الأخلاقي الذي كان يضع الخلاص ضمن مسؤولية الإنسان والتزامه بالعدالة، فقد يُستبدل بسردية تقول إن ما تحقق سياسيًا هو مجرد تحقق لوعد إلهي محتوم ويُقنع بذلك المجتمع اليهودي والمجتمع الدولي بأن كل معارضة أو مقاومة هي انتهاك للنظام الطبيعي للتاريخ.

من الناحية الاجتماعية والثقافية هذا الاختزال التاريخي إلى تهميش الهويات الفلسطينية والعربية ونزع الشرعية عن مطالبها المشروعة ويُحوّل المجتمعات الأخرى إلى كيانات زائلة أو هشّة بلا جذور تاريخية أو ثقافية، لذا يمكن البناء عليها ويُجرد اللغة والتاريخ والافكار من قدرتها على إنتاج معنى سياسي مستقل، فقد يُضعف قدرة الفلسطينيين أو العرب على تطوير وعي جماعي متماسك أو مشروع مقاوم ويُصبح أي فعل احتجاجي مجرد حدث شكلي أو فكري داخل مسار حتمي مُعد سلفًا، إذ تُستثمر هذه القراءة الأحادية للتاريخ في السياسة التعليمية والثقافية والإعلامية، حيث تُقدَّم الرواية الصهيونية بوصفها الحقيقة النهائية، فقد يُشكل هذا الحصار الفكري مناعة ضد أي نقد داخلي أو خارجي ويُسلب الأفراد القدرة على إدراك أن التاريخ قابل للتأويل وأنه يمكن أن يكون مجالًا للنضال والمقاومة، إذ يُعزز هذا السرد حالة من الاستسلام النفسي ويُحوّل المجتمع الفلسطيني إلى حالة من العزلة والارتباك وفقدان القدرة على تنظيم مشروع سياسي مستقل.

تكون الدولة من الناحية السياسية كيان متعالي فوق النقد والمساءلة ويكون الحق في الأرض والسيادة على الموارد طبيعيًا وحتميًا، فقد يتم تبرير السياسات الاستعمارية والعنف الرسمي على أنه امتداد طبيعي لمسار تاريخي مفترض، بمعنى ان يُلغي أي إطار قانوني أو أخلاقي مستقل يمكنه مساءلة الدولة، وكل مقاوم سياسي أو مدني معرضًا للتصنيف كمعطل لطبيعة التاريخ ويُحكم عليه بأنه خارج المنطق الطبيعي للعالم ويُسقط، بذلك كل حق مشروع للمقاومة ويُكرّس أسطورة دولة قائمة على الهيمنة والقوة، فتكون السيطرة على الأرض والشعب عملية متكاملة من السرد الديني والعلمي والسياسي ويُخلق مجتمع أسطوري يحقق المشروع الصهيوني، ففي كل مستوياته ويُصبح التاريخ أداة تبريرية للخلاص المزعوم ويُلغى الاختيار والحرية الفردية، فقد تُستبدل بالمقدار الطبيعي والضرورة التاريخية ويُحوّل الفعل المقاوم إلى مجرد فكر داخل سردية مغلقة تقوض أي إمكانية للتغيير أو لبناء مشروع سياسي مستقل قائم على العدالة والحرية.

نزع الطابع الأخلاقي والسياسي من المقاومة واعتبارها خارج التاريخ الطبيعي؛ يمثل إحدى الركائز الأساسية في تثبيت أسطورة الدولة "اليهودية" ككيان لا يخضع للرقابة أو مساءلة خارجية، فقد يُعيد تشكيل مفهوم الصراع ويُحوّل أي فعل مقاوم إلى ظاهرة هامشية عديمة التأثير ويُحطم أي محاولة لفهم الصراع في أبعاده الأخلاقية والسياسية، يعل على تجريد النضال من أي معنى يرتبط بالحق أو العدالة وكل مقاومة إلى حدث عابر ضمن سردية الحتمية التاريخية، التي تفترض أن ما يحدث خارج المشروع الصهيوني ليس إلا اضطرابًا عرضيًا أو نتيجة طبيعية يجب تجاوزها.

يغدو الخطاب الصهيوني أي فعل مقاومة فلسطيني أو عربي إلى حالة خارجية للطبيعة التاريخية التي تصنع الخلاص اليهودي، فقد تكون المقاومة غير مشروعة من منظور الزمان والمكان، لأنها تختزل كل العمليات النضالية في أفعال فكرية بلا أثر حقيقي على الواقع السياسي والاجتماعي، أي ارتباط بين الحق التاريخي والشرعية الأخلاقية يتم تفنيدهُ، لأن النقد الدولي والمحلي ضد ممارسات الدولة مجرد رفض غير عقلاني لمسار الطبيعة أو ما يعتبره الخطاب حتمية تاريخية، مما يساهم هذا النزع في تفكيك الإدراك الجماعي للمقاومة ويؤدلج شعورًا بالعزلة والانفصال عن التاريخ والوعي المشترك ويضعف القدرة على بناء مشروع مقاوم موحد أو تنظيم اجتماعي سياسي متكامل، عبر التشكيك في أي رابط بين الماضي والحاضر وأي خبرة جماعية، لذا يمكن أن تشكل قاعدة للتخطيط الاستراتيجي، يصبح المجتمع غير قادر على تطوير

رموز أو ممارسات سياسية تعكس مشروعه التحرري، فقد يُستبدل الفعل السياسي الجماعي بالأداء الفكري أو الخطاب الفكري الذي لا يُنتج أثرًا ملموسًا.

ينبثق هذا النزع من دمج عناصر للاهوتية وسياسية وعلمية، إذ تُقدّم الدولة على أنها نتيجة أخلاقية وطبيعية تُحتم عليها السيطرة ويُصوّر كل فعل مقاومة كخارج عن **النظام الطبيعي**، عن طريق تفنيد حق الاختيار أو التقييم الأخلاقي والسياسي ويُقيد الفعل الإنساني في تبني المشروع الصهيوني أو الخضوع له ويُحوّل أي فعل مضاد إلى انحراف عن الطبيعة، إذ يُعيد إنتاج الأسطورة الصلبة للدولة ويُخفي حقيقة السيطرة على الأرض والسكان، فقد يُفرغ المجتمعات المضادة من قدرتها على المطالبة بحقوقها، كما يفضي هذا السياق إلى تحويل المقاومة إلى خطاب قابل للاحتواء والتحكم، فقد يضعها ضمن حدود السردية الرسمية ويحول أي محاولة لتحرير الأرض، أو استعادة الحقوق إلى فعل فكري مشوه ويفقد المجتمع القدرة على إعادة إنتاج مشروع سياسي مستقل قائم على الحرية والعدالة والوعي التاريخي، إذ يجعل أي فعل نضالي محدود التأثير ومرتبط بالسرد الرسمي، حيثُ يُصير حالة من التكييف القسري ليكُن المجتمع المقهور متقبلاً لفكرة الحتمية ويستسلم لتفوق الدولة بمعنى ان أي تحدٍ مستقبلي مرهونًا بإطار فكري أو أدائي لا يرتبط بخطة استراتيجية واضحة.

الاستراتيجية للاهوتية الشاملة تتمثل في نزع الطابع الأخلاقي والسياسي من المقاومة لإعادة صياغة التاريخ والسياسة والأخلاق، حيث تتحول السلطة إلى قاعدة طبيعية والخطر والمقاومة إلى عناصر هامشية ضمن سردية تحافظ على سيادة الدولة، فقد تضمن استمرار مشروعها دون مساءلة، تكون القدرة على المقاومة الجماعية ضعيفة للغاية ويُلغى أي احتمال لإنتاج مشروع تحرري مستقل قائم على العدالة والوعي التاريخي والقدرة على مواجهة الهيمنة والسيطرة، لأن تحييد الفعل الإنساني أمام ما يُصوَّر كضرورة كونية أو للاهوتية يشكّل آلية مركزية في تثبيت أسطورة الدولة "اليهودية" وجعل قيامها، إذ يبدو كتحقق حتمي لخلاص مقدس بعيد عن أي نقاش أو مساءلة سياسية أو أخلاقية، فقد يؤدي هذا التحييد إلى إلغاء أي دور للإرادة الفردية أو الجماعية في تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي وتحويل الاختيارات والقرارات الإنسانية إلى أحداث هامشية لا تأثير لها أمام ما يُقدَّم كقوة طبيعية أو إرادة إلهية، فمن المؤكد إنَ مفهوم المسؤولية الأخلاقية يكون الفعل الإنساني مجرد تمثيل فكري ضمن مسار متصور كونه حتمي ولا قابل للتغيير.

ففي ذات السياق، يُصوَّر التاريخ على أنه سلسلة من الحتميات التي تتجاوز قدرة الإنسان على التدخل أو التغيير، فكل فعل مقاوم أو أي مبادرة اجتماعية بلا قيمة ويُعاد إنتاج السردية الصهيونية على أساس أن الدولة، فهيَ نتيجة ضرورة كونية أو وعد إلهي يمتد عبر الزمن ويغطي كل الفجوات الأخلاقية والسياسية ويجعل أي نقد أو اعتراض على المشروع الصهيوني عملاً غير عقلاني، لأنه يتعارض مع النظام الطبيعي المفترض ويصبح الاعتراض مجرد رفض للحقيقة المزعومة، يظهر أثر هذا التحييد على المستوى الاجتماعي في إضعاف قدرة المجتمعات المقابلة على التنظيم والمقاومة وتحويل الفلسطيني والمجتمعات الأخرى إلى كيانات مشلولة من الناحية الاستراتيجية، ناهيك عنهُ هوَ يُفرض عليهم السرد الرسمي الذي يُصوّر صلابة الدولة على أنها قانون طبيعي، بينما تُجبر المجتمعات المقابلة على التجزئة والتفكك ويُلغى أي رابط بين الإرادة الحرة والمسؤولية الجماعية، فقد يُستبدل التخطيط السياسي بفكرية وهمية ضمن سياق الحتمية اللاهوتية أو الكونية، إذ يُحرم المجتمع من القدرة على بناء مشروع جماعي قادر على مواجهة الهيمنة، ليكُن أي فعل مقاوم مجرد أداء شكلي فكري يخضع للحدود التي يفرضها السرد الرسمي.

فلسفة التحييد تنبع من السيطرة والتوسع على الأرض إلى عملية مشروعة، وفق ما يُصوَّر كضرورة طبيعية ويُلغى التمييز بين القوة والسيادة وبين الحق التاريخي والعدالة، فقد يُنتج المجتمع المقابل كعنصر سلبي خارج التاريخ الطبيعي أو الإرادة الإلهية، وهو يُفرغ المقاومة من مضمونها الواقعي ويضعف قدرة الجماعات على التعلم من الخبرة التاريخية، إذ يجعل أي محاولة للنقد أو المواجهة مجرّد محاولة فكرية محدودة التأثير تُخضع لإطار سردي يفرضه المشروع الصهيوني، لذا يعمل تحييد الفعل الإنساني على إعادة تعريف السلطة والهيمنة باعتبارها ضرورة مطلقة تتحكم في التاريخ والمكان والهوية ويحوّل البشر إلى عناصر هامشية في لعبة مفترضة من الضرورات الكونية أو المشروعية اللاهوتية، ليكُن الخلاص الديني وسيلة لتبرير المشروع السياسي والدولة لا غاية أخلاقية للتاريخ، كما كان في الفكر اليهودي الكلاسيكي، عبر افراغ النصص اللاهوتي من أفقه النقدي الأخلاقي، بعدما يكون الدين والعلم معًا إلى أدوات تحصين الهيمنة وصياغة سردية، تعمل على حجب الواقع وتطبع السلطة باعتبارها حقيقة لا تُناقش.

واخيرًا، يمكن اعتبار إن تحييد الفعل الإنساني أمام الضرورات الكونية أو اللاهوتية هيَ جوهر استراتيجية متكاملة لإعادة إنتاج أسطورة الدولة اليهودية ككيان لا يخضع للمساءلة أو النقد، فقد يجمع بين التقديس

الديني والتبرير الطبيعي، لا سيما عندما تتحوّل السيطرة إلى أمر متوقع والهيمنة إلى ضرورة مطلقة ويجعل الإنسان والمجتمع المقابل بلا قدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية أو مقاومة حقيقية، إذ يُحصر أي فعل نضالي ضمن حدود فكرية محدودة التأثير، إذ يُفقد المجتمع القدرة على إعادة إنتاج مشروع سياسي قائم على الحرية والعدالة والوعي التاريخي، لان الهيمنة ثقافة سائدة تُبرر نفسها عبر الدين والعلم والتاريخ المختزل إلى سرديات حتمية.

4. هالة الدولة "الصلبة"

تصيَّر أسطورة الدولة الصلبة القائمة على الهيمنة والقدرة على التحكم في الهوية والواقع، شكلت محورًا أساسيًا في المشروع الصهيوني الذي يسعى إلى ترسيخ دولة كيانها متجاوز لأي مساءلة أو نقد داخلي أو خارجي، فقد يُعد هذا البناء الأسطوري نتاج استراتيجيات متعددة ومترابطة، إّ تبدأ بتشكيل سردية تاريخية ولغوية وثقافية، فقد تبرر وجود الدولة على أنه ضرورة طبيعية أو حق إلهي مقدس، إذ تصبح كل الأحداث التاريخية مرتبطة بحتمية تحقيق هذا المشروع، دون أن يكون هناك مجال للصدفة أو الإرادة الحرة للأفراد أو الجماعات الأخرى، لا سيما إنَ المجتمع اليهودي إلى كيان متجانس يمتلك جوهرًا واحدًا، فقد يُصوَّر على أنه نتاج طبيعة جينية أو تاريخية متصلة عبر القرون، إذ يُستبعد أي اختلاف ثقافي أو لغوي أو ديني داخلي ويُعاد تقديم الهوية الجماعية بوصفها وحدة مستقرة لا تحتاج إلى توافق أو تفاهم، إذ يصبح الانتماء إلى الدولة مرهونًا بالتماسك مع هذا الجوهر المفترض، حثُ تُوظف هذه الصورة لتأكيد حق الدولة في الأرض والسيادة على السكان الأصليين، الذين يُصوَّرون على أنهم مجتمعات زائفة أو هشّة لا تملك القدرة على التنظيم أو المقاومة الفعلية.

تعزيز أسطورة الدولة الصلبة من خلال دمج اللاهوت بالسلطة، حيث تُعاد قراءة النصوص المقدسة لتصبح أدوات سياسية تبرر القرارات الحكومية والسيطرة على الأراضي ويُحوّل الدين إلى أداة تبرير للهيمنة والسيادة وتحويل القوة إلى ضرورة أخلاقية أو إلهية، إذ يُستدعى العلم والاختزال البيولوجي لتثبيت فكرة الطبيعة الحتمية للدولة والصراع على الأرض، يصبح كل فعل سياسي أو اجتماعي داخل الدولة خاضعًا لإطار الهيمنة ويتم تصوير المقاومة أو المطالبة بالحقوق خارج هذا الإطار، على أنها غير عقلانية أو مخالفة للقوانين الطبيعية، ويُفرغ المجتمع الفلسطيني والمجتمعات المقابلة من أي قوة تنظيمية أو فكرية، من خلال

تفكيك هويتها التاريخية والثقافية وتحويلها إلى وحدات مفككة سهلة السيطرة ويتم اختزال التاريخ واللغة والذاكرة الجماعية إلى عناصر فكرية هشة، تعمل على الغاء البعد الأخلاقي والسياسي للفعل المقاوم ويُقدَّم المجتمع الآخر ككيان بلا مشروع أخلاقي أو سياسي متماسك، حيث تتجلى أي محاولة للتحرير أو المطالبة بالحقوق عاجزة عن التأثير على الواقع ويُترك الأفراد معزولين أمام آلة الدولة الأسطورية.

تشمل الأسطورة الصلبة للدولة لتشكيل وعي جماعي جديد يتحكم في الفضاء الاجتماعي والثقافي وفكري، فقد يُبرمج المواطنين لتقبل السلطة المطلقة فكل فكرية ثقافية أو دينية موجهة لتثبيت الشرعية وتعزيز السردية التاريخية الأحادية للدولة ويُصوّر أي اختلاف أو نقد كتهديد لوحدة الهوية وللزمن التاريخي للدولة، إذ يُستخدم التعليم والرموز الثقافية والإعلام لتكريس هذا التوحيد وإخفاء الصراعات الواقعية وتحويلها إلى خطاب فكري يظهر الدولة ككيان حتمي، فعلى المستوى النفسي والسياسي تؤدي هذه الأسطورة إلى إحكام السيطرة على الرؤية الجماعية وتوجيه الانتباه بعيدًا عن الممارسات الاستعمارية والتحولات الاجتماعية والسياسية، التي يخضع لها الآخرون يكون كل فعل مقاوم أو نضالي محدود التأثير أو مجرد أداء فكري، فقد يُفرغ من مضمونه الواقعي ويُعيد إنتاج الهياكل السلطوية، من خلال طريقة تبدو طبيعية وضرورية ويصبح التماسك الاجتماعي والسياسي للدولة، مرهونًا بهذه الأسطورة الشاملة التي تربط القوة بالحق الطبيعي والدين بالسلطة والعلم بالهيمنة والتاريخ بالحتمية.

تعمل أسطورة الدولة الصلبة على إنتاج كيان سياسي متماسك يحصن نفسه ضد أي تفكيك أو نقد داخلي أو خارجي، فقد يجعل من التحكم في الهوية والواقع أداة مركزية لاستدامة الهيمنة، إذ يُفرغ المجتمعات الأخرى من القدرة على التنظيم أو المقاومة ويحول أي فعل سياسي أو اجتماعي خارج إطار الدولة إلى حدث فكري محدود التأثير، يجعل القوة والسيطرة والممارسة السلطوية جزءًا من الطبيعة الإنسانية المفترضة ويصبح المشروع الصهيوني قابلاً للاستمرار عبر آليات فكرية وثقافية وفكرية متشابكة تعيد إنتاج الهيمنة بشكل متواصل، فقد يطرح خطاب الدولة الحديثة صورة مفادها أن الدولة كيان متماسك يمتلك قدرة هائلة على الصمود أمام أي مقاومة أو تحديات تاريخية، مهما كانت طبيعتها ويقدمها ككيان شامل متكامل تتحكم في كافة جوانب المجتمع والحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، يقوم هذا التصوير على فرضية أن

الدولة كيان قائم بذاته يمتلك قوة مطلقة تفوق أي مقاومة أو أي سياق تاريخي، فقد يغفل أن هذه القوة هيَ نتاج عمليات اجتماعية وسياسية وثقافية معقدة تراكمت عبر الزمن.

يظهر أن تصوير الدولة بهذه الصورة يختزل التاريخ ويطمث الديناميات الاجتماعية والسياسية، التي تشكل الواقع الحقيقي للمجتمعات فالسلطة ليست ظاهرة مستقلة عن الفاعلين التاريخيين، وإنما هي شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تتفاعل باستمرار ويكشف النقد أن أي مقاومة أو تحرك شعبي، فهيَ جزء من عملية مستمرة لتشكيل الدولة والمجتمع والهوية، مع التأكيد على أن الدولة نفسها تتغير وتتأثر بهذه العمليات ولا تمتلك القدرة المطلقة التي تصورها الأسطورة، وإن هذه الأسطورة تقوم بعزل الدولة عن الزمن والتاريخ وتحوّلها إلى كيان ثابت لا يزول مع مرور الأحداث والتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، فقد يضعها في خانة الكيان المطلق الذي لا يمكن نقده أو تغييره ويؤدي هذا التصوير إلى تقليص دور الإنسان والمجتمع في صناعة التاريخ، بعد ان يحوّلهم إلى عناصر تابعة لمشيئة الدولة المفترضة، إذ يبرز هذا الاستخدام الأسطوري للدولة كأداة لإضفاء شرعية على سلطتها المركزية وإعادة إنتاج الهيمنة عبر الزمن بطريقة توهم الجميع بالتماسك والقدرة المطلقة.

يكشف من منظور اجتماعي وسيسيولوجي هذا التصوير عن اختزال المجتمعات والتاريخ في سردية أحادية تفترض أن الدولة تمتلك القدرة على تشكيل كل جوانب الحياة دون تفاعل مع المقاومة أو التغيرات التاريخية والاجتماعية، فقد يخفي التباين الاجتماعي والصراع الداخلي الذي يؤثر على استمرارية الدولة، يظهر أن الدولة تستخدم هذا التصوير الأسطوري لتعزيز السلطة وفرض السيطرة على المجتمع وإخفاء الطبيعة التفاعلية للتاريخ والسياسة، لأن النقد أن هذه الأسطورة تفرض هيمنة فكرية تجعل المعارضة والمقاومة تبدو كأفعال هامشية لا تأثير لها.

فضلًا عن ذلك؛ فإن تصوير الدولة ككيان متماسك أقوى من أي مقاومة يعكس محاولة لتقديم السلطة على أنها قوة مطلقة غير قابلة للنقد، إذ يخفي حقيقة أن الدولة هيَ انعكاس للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية ويبين النقد أن الدولة نفسها معرضة للتغير والانهيار، إذا تغيرت القوى الاجتماعية أو أضعفت المقاومة الشعبية ويشير إلى أن الصمود المفترض للدولة، فقد يعتمد على توافقات اجتماعية وسياسية مؤقتة وليس على قوة مطلقة، ففي أعمق يظهر أن هذه الأسطورة تمثل نمطًا من التفكير السائد في الحداثة السياسية

الذي يميل إلى تجسيد السلطة وتجريدها من السياق التاريخي والاجتماعي، يغفل طبيعة التاريخ كعملية ديناميكية تتشكل عبر الفعل البشري والمقاومة والتحولات المستمرة، لأنهُ يؤكد على النقد أن فكرة الدولة ككيان مطلق تمنع الفهم العميق لعلاقات السلطة والتاريخ والمجتمع وتحوّل السلطة إلى أيديولوجيا تبرر السيطرة وتخفي التناقضات الداخلية.

يبدو أن تقديم الدولة ككيان متماسك أقوى من أي مقاومة أو سياق تاريخي هو تصوير أيديولوجي قائم على وهم القوة المطلقة والأسطورة السياسية والاجتماعية، فهو نتاج متغير للتفاعلات البشرية والنقد أن فهم الدولة كعملية تاريخية واجتماعية متغيرة، إذ يضع الفاعلين والمجتمع في موقع نقدي يسمح بتحليل المقاومة والهوية والتحولات عبر الزمن ويضع الأسطورة في إطار قابل للتفكيك والنقد الأكاديمي، حيثُ يعكس الخطاب السياسي الحديث ميلًا متزايدًا لتوظيف العلم والدين والأسطورة كأدوات لإضفاء الشرعية على السلطة وتثبيت حدودها، فقد يقدم المشروع السياسي ككيان متماسك ومستقر يمتلك القوة والشرعية المطلقة، يتعامل مع هذه الموارد الثلاثة كأدوات لتحقيق السيطرة على المجتمع وإخفاء هشاشة البنية الحقيقية للمشروع السياسي، وهذا الاستخدام المتزامن للعلم والدين والأسطورة يعمل على تحويل السلطة من عملية تفاعلية مع المجتمع إلى واقع مفترض لا يمكن نقده أو تغييره.

توظيف العلم يتم غالبًا بطريقة انتقائية لتأكيد نتائج تدعم المشروع السياسي، فقد يُضفي على الدولة صفة الحتمية العلمية، إذ يقوم هذا الاستخدام على تحوير المعرفة العلمية لتقديم القرارات السياسية كحقائق موضوعية غير قابلة للنقد، لأنه نقد هذه الحقائق العلمية هي جزء من شبكة المصالح والأيديولوجيا التي تحكم المشروع، يظهر هذا الاستخدام كيف يمكن للعلم أن يتحول إلى أداة أيديولوجية لإضفاء مصداقية زائفة على سلطة هشّة، وفي ذات الوقت يعمل الدين على تثبيت حدود السلطة من خلال خلق نظام أخلاقي وشرعي، يبدو منفصلًا عن السلطة السياسية ولكنه في الواقع يدعمها ويمنحها الصبغة المقدسة والأسطورة تتيح تصور المشروع ككيان خالد متماسك وقادر على الصمود أمام أي مقاومة أو تحديات تاريخية، إذ يعمل الجمع بين الدين والأسطورة على تهميش المعارضة والتقليل من أهمية التباين الاجتماعي ويحوّل السلطة إلى حقيقة مطلقة، تبدو خارجة عن التاريخ والزمن ويخفي هشاشة المشروع التي تظهر عند مواجهة التغيرات أو المقاومة الشعبية.

يبين هذا التوظيف المتزامن أن السلطة السياسية لا تستطيع الاعتماد على القوة وحدها وإنما تحتاج إلى أدوات معرفية ودينية وأسطورية لفرض هيمنتها، ليكُن النقد أن هذا الاستخدام الأيديولوجي يحول المجتمعات إلى عناصر تابعة للسلطة، عندما يخلق وهم الصلابة والاستقرار بينما الواقع يكشف هشاشة المشروع عند أي اختبار تاريخي أو اجتماعي، فقد يبرز هذا الاستخدام كيف أن السلطة تحتاج إلى إعادة إنتاج الأسطورة لتغطية أي خلل أو ضعف داخلي.

علاوة على ذلك يظهر النقد الاجتماعي والسوسيولوجي أن الجمع بين العلم والدين والأسطورة يعكس محاولة للسيطرة على الرأي العام وتنظيم السلوك الاجتماعي بما يخدم مصالح السلطة ويخفي التناقضات الداخلية ويهمل التفاعلات الديناميكية بين الجماعات المختلفة ويحول الصراعات الحقيقية إلى سرديات فكرية تخدم الحفاظ على المشروع ويبرز هذا الاستخدام كيف يمكن للأيديولوجيا أن تمنح القوة والمكانة لمشروع سياسي هش بينما توحي للمجتمع بأنه قوي ومستقر ويخلق وهمًا جماعيًا بالتماسك والوحدة

كما يوضح النقد التاريخي أن توظيف العلم والدين والأسطورة يعمل على تحويل الأحداث التاريخية المعقدة إلى سردية مبسطة تدعم المشروع السياسي وتغلق أي مساحة للتأويل أو النقد ويظهر كيف يتم اختيار الوقائع وتفسيرها لتتماشى مع مصالح السلطة وتخدم فكرة الحتمية التاريخية للدولة ويكشف هذا التوظيف كيف يمكن للأسطورة أن تثبت حدود السلطة وتبرر هيمنتها حتى في غياب أي أساس متين أو امتداد اجتماعي حقيقي، إذ يظهر أن توظيف العلم والدين والأسطورة لتثبيت حدود السلطة وإخفاء هشاشة المشروع، فهو استراتيجية أيديولوجية متكاملة تهدف إلى تحويل السلطة من عملية تاريخية واجتماعية تفاعلية إلى كيان متماسك مفترض وخارجي عن النقد والتحليل، إذ أكد النقد أن تحليل هذا التوظيف يضع القارئ أمام فهم أعمق لديناميات السلطة وكيفية استخدام المعرفة والأسطورة والدين كأدوات لإخفاء هشاشة المشروع وإضفاء شرعية على القوة، ناهيك عن كشف كيفية إن القوة الظاهرية لأي مشروع سياسي، غالبًا ما تقوم على وهم الهيمنة وليس على أساس متين، فقد يعزز هذا التحليل الحاجة إلى التفكير النقدي المستمر تجاه أي مشروع سياسي، لأنهُ يقدم نفسه ككيان مطلق ومتسلسل عبر الزمن.

فقد يعكس الخطاب السياسي الحديث ميلًا متزايدًا لتحويل الهوية والجغرافيا والتاريخ إلى أدوات تخدم مشروع الدولة، إذ يعمل المشروع السياسي على إعادة تفسير هذه المفاهيم لتصبح أدوات لإضفاء الشرعية على

السلطة وتبرير الهيمنة والسيطرة، فقد يقدم الدولة ككيان متماسك يمتلك الحق الطبيعي على الأرض والهويات التاريخية والثقافية، إذ يغفل أن هذه المعاني ليست ثابتة وإنما هي بناءات اجتماعية وسياسية تتشكل وتعاد تشكيلها وفق المصالح والأيديولوجيا، لأنهُ يتم من خلال إعادة تعريف الانتماءات الدينية والثقافية والاجتماعية لتتماشى مع المشروع السياسي، فقد تبرز الجماعة الحاكمة كحامية للهوية الأصلية، فهذا الاستخدام يخفي التعدد والاختلاف داخل المجتمع ويحوّل الهوية إلى أداة لإضفاء شرعية على سلطة مركزية قائمة على السيطرة وإقصاء الآخر أو أي مقاومة محتملة.

فيما يتعلق بالجغرافيا يعمل المشروع على تصور الأرض كامتداد طبيعي للدولة، إذ يغلف الحقائق التاريخية والجغرافية بسرديات اختيارية تبرر الهيمنة والسيطرة، يقوم هذا الاستخدام على إخفاء الهجرات والتغيرات الديموغرافية والامتدادات السكانية المتنوعة ويحوّل الجغرافيا إلى أداة لتثبيت المشروع السياسي، إذ يخلق وهم الامتداد الطبيعي المستمر الذي يخدم مصالح الدولة ويبدو كما لو أن الحدود والمناطق محددة بشكل طبيعي غير قابل للتغيير، أما التاريخ فيتم توظيفه كأداة لتبرير المشروع وصياغة سردية متكاملة تدعم الدولة، فقد يُعاد تفسير الأحداث التاريخية لتقديم الدولة كحصيلة حتمية للتطور التاريخي، حيثُ يخفي هذا الاستخدام التعقيد والتعدد ويغفل النزاعات والتحولات التي شكلت المجتمعات ويحوّل الماضي إلى أداة لتثبيت السلطة وخلق صورة الدولة ككيان متسلسل ومستمر عبر الزمن.

الدولة تقوم إعادة إنتاج المفاهيم الاجتماعية والتاريخية والجغرافية لتصبح أدوات شرعية للهيمنة ويظهر النقد أن أي مشروع سياسي، فقد يستخدم الهوية والجغرافيا والتاريخ بهذه الطريقة يسعى لإخفاء هشاشته الداخلية ويحول البنى الاجتماعية المتغيرة إلى عناصر ثابتة تدعم السلطة وتبرر المشروع، فضلًا عن ذلك يظهر النقد الاجتماعي والسوسيولوجي أن تحويل الهوية والجغرافيا والتاريخ إلى أدوات للدولة، التي تعكس استراتيجيات السيطرة على الجماعات وتنظيم السلوك الاجتماعي، بما يخدم مصالح السلطة ويخفي التباين الداخلي ويقلل من قدرة المجتمعات على المقاومة أو إعادة تفسير تاريخها، يبرز هذا الاستخدام كيف يتم توظيف الافكار والمعاني لإضفاء شرعية على المشروع وتغطية أية أزمات داخلية أو هشاشة في البنية السياسية.

تحويل الهوية والجغرافيا والتاريخ إلى أدوات تخدم مشروع الدولة هو عملية أيديولوجية تهدف إلى تحويل المفاهيم المتغيرة والديناميكية إلى عناصر ثابتة لدعم السلطة والسيطرة، لأن النقد أن فهم هذا التوظيف يضع يضع القارئ أمام إدراك أن الدولة هيَ مشروع بشري يقوم على إعادة إنتاج المعاني والأحداث، من اجل خدمة مصالح السلطة وإخفاء هشاشتها الداخلية، وايضًا يكشف أن أي مشروع سياسي يستخدم هذه الأدوات بشكل منهجي يعتمد على وهم التماسك والشرعية وليس على أساس حقيقي ثابت.

ففي نهاية المطاف؛ يُمكن القول إنَ مشروع الدولة "اليهودية" الحديثة قائم على تداخل معقد بين الدين والسياسة والأسطورة والمعرفة العلمية المختارة، يظهر أن الخطاب الصهيوني حول "إسرائيل" حاول تقديم الدولة على أنها استمرار للخلاص اليهودي التاريخي، وهو تصور لاهوتي قائم على تفسير نصوص دينية بطريقة انتقائية لتبرير شرعية سياسية واجتماعية للدولة، فقد يكشف النقد الفلسفي أن هذا التوظيف للأطر الدينية لم يكن امتدادًا طبيعيًا للخلاص بل إعادة إنتاج واعية للنصوص والتاريخ، بما يخدم مشروعًا بشريًا محددًا، إذ الخطاب الصهيوني إلى تحويل التاريخ والهوية والجغرافيا إلى أدوات لإضفاء الشرعية على الدولة، ويستفيد من السرديات الأسطورية لتقديم المشروع ككيان متماسك قادر على الصمود أمام أي مقاومة أو تحولات تاريخية ويظهر النقد الاجتماعي، وإن هذه الأسطورة تخفي هشاشة المشروع السياسي وتقلل من قيمة المقاومة والمجتمعات المحلية التي أثرت على الواقع التاريخي والجغرافي في المنطقة.

يظهر النقد العلمي أن الاستعانة بالعلم والبيانات الوراثية والتاريخية كانت في كثير من الأحيان انتقائية لخدمة الأيديولوجيا الصهيونية، ولم تقدم دليلًا حقيقيًا على وجود امتداد بيولوجي أو سكاني متصل للشعب اليهودي، لأنهُ يبرر دولة قومية واحدة ويكشف علم الوراثة والتاريخ والسوسيولوجيا أن الهوية اليهودية بناء اجتماعي متغير وديناميكي، الذي لا يمكن أن يشكل أساسًا طبيعيًا لدولة سياسية قائمة على وحدة بيولوجية أو امتداد تاريخي متصل، وإنَ المزج بين الدين والأسطورة والعلم المختار يخلق خطابًا مزدوجًا، يُعزز الشرعية ويخفي التناقضات الداخلية ويحوّل الدولة إلى كيان مطلق خارج النقد والتاريخ، إذ يخفي حقيقة أن المشروع الصهيوني ليس امتدادًا طبيعيًا للخلاص اليهودي، وإنما هو إعادة تفسير واعية للتاريخ والدين والهوية لإضفاء شرعية على سلطة سياسية حديثة.

بمعنى إنَّ الدولة "اليهودية" الحديثة هيَ مشروع بشري قائم على إعادة إنتاج النصوص اللاهوتية والأسطورة والحقائق العلمية المختارة، من أجل خدمة أهداف سياسية معاصرة ويكشف النقد أن الشرعية الدينية والسياسية المزعومة للدولة، إذ تعتمد على وهم الهيمنة والأسطورة وليس على أساس علمي أو للاهوتي ثابت، قد يضع هذا التحليل القارئ أمام مسؤولية نقدية وفلسفية لفهم العلاقة بين الدين والسياسة والهوية والأسطورة في تشكيل الدولة، اي إدراك هشاشة أي مشروع قومي قائم على إعادة إنتاج الماضي لتبرير سلطته المعاصرة.

مراجع الفصل، هيَ:

1. *Armed Light,* ***Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Deportation" in Zionist Political Thought 1882–1948*** *(New York: Institute of Palestinian Studies, 1992).*
2. *Baruch Kimerling and Joel Migdal,* ***Palestinian People: History*** *(London: Harvard University Press, 2003).*
3. *Benny Morris,* ***The Birth of the Palestine Refugee Problem: Review*** *(London: Cambridge University Press, 2004).*
4. *Edward Said,* ***Orientalism*** *(New York: Pantrion Box, 1978).*
5. *Edward Said,* ***Question of Palestine*** *(New York: Vintage Box, 1992).*
6. *Elijah Zorek,* ***The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*** *(London: Routledge, 1979).*
7. *Ibrahim Abu Al-Laghd,* ***Before Israel: The Palestinians and the History of Zionism*** *(New York: Washington, D.C.: Institute of Palestinian Studies, 2006).*
8. *Joel Benin and Lisa Hajar (eds),* ***Palestine, Israel and the politics of popular culture*** *(New York: Duke University Press, Durham, 2014).*
9. *Leila Farakh,* ***The Migration of Palestinian Workers to Israel: Labor, Land and Occupation*** *(New York: Routledge, 2005).*
10. *Nadia Abu Al-Hajj,* ***Facts on Earth: Archaeological Practice and the Formation of Regional Identity in Israeli Society*** *(New York: University of Chicago Press, 2001).*
11. *Neve Gordon,* ***the Israeli occupation*** *(New York: University of California Press - Berkeley, 2008).*
12. *Noam Chomsky and Ilan Baby,* ***About Palestine*** *(New York: High Market Box, 2015).*
13. *Oren Yefthalil,* ***Ethnocracy: Land and the Politics of Identity in Israel and Palestine*** *(New York: University of Pennsylvania Press, 2006).*
14. *Sefer Yetzirah (ספר יצירה) "Sefer Yetzirah" Sefaria ,link:* https://www.sefaria.org/Sefer_Yetzirah?tab=contents
15. *Shirin the structure,* ***Palestinians of Haifa: History, Politics and Culture*** *(New York: University of California-Berkeley Press, 2002).*
16. *Suad Akram and Terry Johnson (Editors),* ***Jews and Arabs: Palestinian Interactions and Challenges****, (New York: Olive Brunch Press, 2006).*
17. *Tom Sigve,* ***Palestine Complete: Jews and Arabs under the British Mandate*** *(New York: Little Brown & Company, 2000).*
18. *Torah (תורה) "Torah" Sefaria, link:* https://www.sefaria.org/Torah?tab=contents

19. *Zachary Lockman, Co**mrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine 1906–1948** (New York: University of California Press – Berkeley, 1996).*

الخاتمة والاستنتاجات

تُختتم هذه الدراسة برؤية فلسفية نقدية للأسطورة المؤسسة للدولة "اليهودية" من خلال اعتبارها بناءً معرفيا وسياسيا مركبا، فقد يتقاطع فيه العلم والأسطورة والسياسة والدين ضمن شبكة متشابكة من السلطة والزمن والهوية، ومن خلال هذا التحليل أن ما يُقدَّم على أنه ضرورة تاريخية أو مشروع طبيعي للدولة ليس سوى نتيجة لإعادة إنتاج واعٍ للسرديات الفكرية والعلمية، التي تصوغ الواقع السياسي والاجتماعي وتمنحه صفة الحتمية وتحول الزمن إلى أداة لإضفاء معنى على الأحداث وتحويل الاحتمال إلى مسار مفروض، فقد تكشف القراءة الفلسفية للنسبية والسببية أن الزمن ليس خطا واحدا ولا هيكلا حتميا وأن الادعاء بالمسار المغلق للتاريخ هو فعل معرفي وإيديولوجي يستند إلى اختيار واع وتحويل الأحداث إلى نصوص ثابتة تسوغ السلطة، كما يظهر من خلال تحليل ميكروبيولوجيا الدولة أن العقل العلمي، إذ لم يظل محايدا وإنما أصبح وسيطا لإنتاج مشروع دولة قادر على ضبط البيئة والمجتمع وإعادة إنتاج سردية الاصطفاء والهوية المغلقة التي تحوّل الأفراد إلى وظائف ضمن نظام أيديولوجي.

فلسفة تكوين المجتمع الأصولي يبين أن اختزال الهوية في المعطى البيولوجي أو الجيني هو اختزال للوجود إلى أداة للسيطرة وأن الهويات ليست ثوابت طبيعية، وإنما بناءات اجتماعية وسياسية يخضع فيها الاختلاف للسلطة والتحكم والمؤسسات، فقد يظهر من خلال أن كل محاولة لإخفاء التغير والتحويل، إذ تكشف هشاشة المفهوم المطلق للهوية وتعيد التركيز على الطبيعة المتغيرة والمفتوحة للوجود الإنساني، إّ تتجلى جدلية "إسرائيل" بين الخلاص اليهودي والهرطقة الصهيونية في إعادة صياغة الوعد اللاهوتي الأخروي إلى مشروع دنيوي قسري، إذ يبرر السيطرة والاستيطان ويحوّل التاريخ والهوية إلى نصوص مغلقة تحت سلطة الدولة، وهذا التحليل أن الدولة فهو إنتاج معرفي وسياسي وأيديولوجي يستدعي إعادة قراءة العلاقة بين الدين والعلم والسياسة والأسطورة في تشكيل المشروع الحديث.

يُستنتج من هذا التفكيك النقدي أن أسطورة الدولة "اليهودية" تقوم على اختزال الهوية وإخضاع الزمن لسردية حتمية وتحويل المعرفة إلى أداة سلطة وأن التفكيك النقدي لهذه الأسطورة هو السبيل، بهدف فهم طبيعة إنتاج السلطة الحديثة، من خلال كشف هشاشتها الفكرية وإعادة الاعتبار للمرونة التاريخية وللهوية

وللاحتمال وللفعل الإنساني كعنصر فعال في تشكيل الواقع مُتلقي للضرورة المفترضة، **فقد تم التوصل إلى جملة استنتاجات**، هيَ:

1. يتضح أن الدولة "اليهودية" هيَ بناء أيديولوجي مركب، فقد يتقاطع فيه العلم والأسطورة والسياسة والدين لإنتاج سردية مغلقة، تعمل على منح السلطة شرعية زائفة وتخفي هشاشة المشروع.
2. تبين أن الزمن أداة سردية لتحويل الاحتمالات إلى مسار مفروض، بهدف فكّ الحتمية التاريخية وكشف كيف تُوظف سرديات الزمن لتبرير السلطة وإخفاء طبيعة الاختيار السياسي والاجتماعي.
3. تحولت المعرفة العلمية إلى أداة سياسية تتحكم بالموارد والسكان والبيئة، إذ يُمكن تعيد إنتاج سردية الاصطفاء والهوية المغلقة، فقد تبرر الاختيارات السياسية والاجتماعية على أنها طبيعية.
4. اختزال الهوية إلى عناصر بيولوجية أو جينية يخفي التنوع الإنساني ويجعل من الأفراد وظائف ضمن مشروع أيديولوجي، وأن الهوية في الواقع بناء متغير يتشكل داخل علاقات السلطة والخطاب.
5. اعاد المشروع الاصولي إنتاج الخلاص اللاهوتي في سياق دنيوي سياسي قسري، فهو حول الوعد الأخروي إلى مشروع مكاني وزمني يبرر السيطرة والاستيطان ويظهر اللاهوت أداة لإضفاء الشرعية.
6. تنبثق القوة الفعلية للدولة على التداخل الذكي بين الأسطورة والعلم والسياسة والدين، حيث تُستخدم كل أداة لإخفاء هشاشة المشروع من خلال تماهي الواقع السياسي والاجتماعي إلى سردية مغلقة ومقبولة.
7. تفنيد الادعاء الاصولي بالضرورة التاريخية أو الحتمية السياسية، لأن الدور الفعلي للفعل الإنساني في تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي.
8. نتجت اسطورة الدولة من خلال التحكم في المعرفة والزمن والهوية، لا سيما إن الفعل الإنساني اصبح وظيفة ضمن مشروع أيديولوجي وليست نتيجة طبيعية أو حتمية مادية وجودية.

السيرة الذاتية للمؤلف

عماد علي حمد؛ كاتب عراقي اكاديمي من مواليد الرابع من مارس للعام **(1996م)**، حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية جامعة تكريت سنة**(2019م)**، وشهادة الماجستير في الفكر السياسي للعام **(2022م)**، مُتخصص في نقد الفكر السياسي الاصولي **(اليهودي)** و**(الصهيوني)**، يعمل **(استاذ جامعي)** لدى **(جامعة تكريت)** في كلية العلوم الاسلامية **(قسم الاديان المقارنة)**.

مؤلف **(31 كتاب)** اكاديمي وادبي فلسفي ، كما مُبين أدناهُ:

اولاً: الموسوعات

- **موسوعة التلمود السياسي: الجدليات اللاهوتية والواقعية في نقد الفكر السياسي الاصولي اليهودي والصهيوني.**

المجلد الاول: البنية التلمودية ومرجعيات الفكر السياسي

الجزء الاول: البناء الفلسفي للتلمود

الجزء الثاني: فلسفة المدارس التلمودية: جدلية النشاة والتطور

المجلد الثاني: التلمود والدولة "الإسرائيلية" الحديثة

الجزء الاول: التأسيس الفكري للتطلعات القومية اليهودية في التلمود

الجزء الثاني: التلمود والمشروع الصهيوني الحديث

الجزء الثالث: التلمود والنظام السياسي والقانوني "الإسرائيلي"

المجلد الثالث: قضايا التوظيف السياسي للتلمود

الجزء الأول: التلمود والسيطرة السياسية والاقتصادية

الجزء الثاني: التلمود والصراعات الإثنية اللاهوتية

الجزء الثالث: التلمود والحروب والسياسات العسكرية

المجلد الرابع: النقد والمعارضة والتأويل المضاد للجماعات الاصولية اليهودية الصهيونية

الجزء الأول: النقد الفكري واللاهوتي للجماعات الأصولية اليهودية

الجزء الثاني: المعارضة السياسية والاجتماعية للجماعات الأصولية اليهودية الصهيونية

الجزء الثالث: التأويل المضاد والنقد الفلسفي للأصولية اليهودية الصهيونية

الجزء الرابع: الآثار السياسية وللاهوتية لرفض الأصولية الصهيونية

المجلد الخامس: النقد الفلسفي للتحريفات السياسية واللاهوتية في الفكر الصهيوني

الجزء الأول: الأسس الفكرية والتحريفات اللاهوتية والسياسية للصهيونية

الجزء الثاني: التحريفات السياسية والإيديولوجية في الفكر الصهيوني

الجزء الثالث: التحريفات الفكرية والتأويلات الفلسفية في المشروع الصهيوني

صادر عن دار النُهى للترجمة والنشر والتوزيع **(الجزائر)**

ثانيًا: كتب الفكر السياسي

1. فلسفة قيام الدولة "الإسرائيلية" الحركات اليهودية والصهيونية.

صادر عن دار العربي للنشر والتوزيع**(مصر)**

2. الارهاب اليهودي والصهيوني في الفكر "الإسرائيلي": مأزق إدارة التنوع.

صادر عن دار النُهى للترجمة والنشر والتوزيع **(الجزائر)**

3. إدارة المخاطر في الفكر السياسي "الإسرائيلي" المعاصر: رؤية استشرافية.

صادر عن دار تفاصيل للنشر والتوزيع**(مصر)**

4. الاصولية اليهودية والأصولية الصهيونية: عقيدة التدبير الإلهية... جدلية رؤية الميسيا.

صادر عن دار تفاصيل للنشر والتوزيع(**مصر**)

5. مخطوطات تقسيم الشرق الأوسط من المنظور الاصولي الماسوني: رؤية فكرية معاصرة في نبوءة اشعياء.

صادر عن دار الراوى للنشر والتوزيع(**مصر**)

6. ناطوري كارتا في الفكر السياسي "الاسرائيلي" المعاصر: ازدواجية الفكر الاصولي.

صادر عن دار النُهى للترجمة والنشر والتوزيع (**الجزائر**)

7. جدلية الذاكرة التأريخية وأزمة الهوية في الفكر "الاسرائيلي" المعاصر.

صادر عن دار النُهى للترجمة والنشر والتوزيع (**الجزائر**)

8. المادية النقدية الفرنسية وأثرها في تشكيل الفكر السياسي "الاسرائيلي" المعاصر.

صادر عن المكتبة العربية للنشر والتوزيع (**مصر**)

ثالثًا: الكتب الفلسفية والأدبية

1. الانسلاخ من الذات: رواية في فلسفة الدين والمنطق.

صادر عن دار Dar Elkitab Elmouassir Aissani (**الجزائر**)

2. كتاب: صكوك الخطيئة.

صادر عن دار الابداع للطباعة والنشر (**العراق**).

3. كتاب: (حقيقة الإثم).

صادر عن دار الراية للطباعة والنشر (**مصر**).

4. كتاب: الإنسان تحرر أمّ تفكك.

صادر عن دار النُهى للترجمة والنشر والتوزيع (**الجزائر**)

5. كتاب: هرمنيوطيقا الجسد والروح: كيف يتشكل الفكر الإنساني

صادر عن دار الحكمة للنشر والتوزيع (**بريطانيا**)

6. كتاب: تأمل الهاوية: رحلة في عالم بلا قيم

صادر عن دار النُهى للترجمة والنشر والتوزيع **(الجزائر)**

7. كتاب: القول الفريد

صادر عن دار الابداع للطباعة والنشر **(العراق)**.

ميكروبيولوجيا
أسطورة الدولة "اليهودية"

يقدم الكاتب(عماد علي حمد) في هذا الكتاب، الأسس المعرفية واللاهوتية والعلمية التي استند إليها الفكر الأصولي اليهودي والصهيوني في تشييد فكرة الدولة "الحديثة" او ما يعرف باسم "اسرائيل"، بانها حقيقة تاريخية وضرورة كونية، من خلال بناء أيديولوجي مركب جرى إنتاجه عبر تحويل الأسطورة إلى معرفة والمعرفة إلى أداة سلطة، فقد يُخضع الكتاب الادعاءات (البيولوجية والميكروبيولوجية والكيميائية) المتعلقة بالنقاء العرقي والاستمرارية العضوية لنقد علمي صارم، مبيّنًا أن قوانين (الحياة والمادة) تقوم على التحول والتفاعل والاختلاط لا على الجوهر والثبات.

يكشف من خلال الفيزياء، زيف الحتمية التاريخية مؤكدًا أن الزمان والمكان فضاءان احتماليان مفتوحان لا يسندان أي ادعاء بامتداد سياسي مقدس، حيث يبرهن الكتاب أن تحويل الوعد الإلهي إلى مشروع سيادي دنيوي، إذ مثل انحرافًا تأويليًا يخدم الأيديولوجيا الصهيونية عكس المقصد الديني، وأن النصوص التوراتية والتلمودية أُعيد تفسيرها هيرمنيوطيقيًا خارج سياقاتها الأخلاقية والروحية لتبرير الهيمنة.

يطرح نقدًا إبستمولوجيًا جذريًا لأسطورة الدولة "اليهودية"، يظهر آليات تواطؤ العلم واللاهوت والتاريخ في إنتاج شرعية غير حقيقية، من خلال تأصيل معرفي مغلق يخدم منطق السلطة والهيمنة.

دار الإبداع
للطباعة والنشر والتوزيع
9789922834597